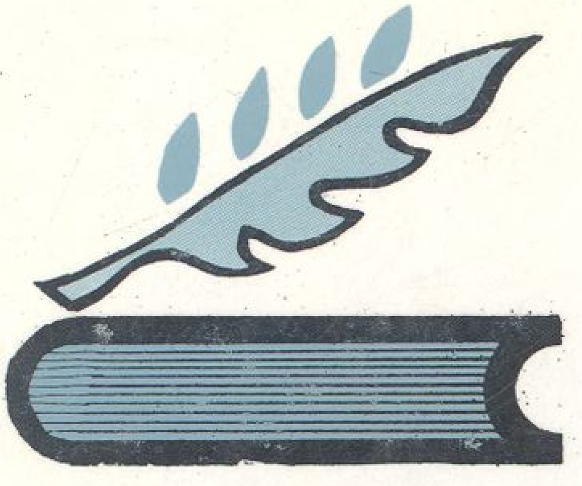


الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

شتاء
1998 - 1999

السنة الثانية

ف.ك.ر

العددان الرابع والخامس

وثائق

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

ملف العدد

العولمة

د. حسن حنفي - د. فاضل الأنصاري - أ.د. بيير شارفان - كريستوفر لوين

د. عيسى درويش - د. علي عقلة عرسان - هاليدو ويدارا وغو - د.كمال عبد اللطيف



الفكر السياسي

المدير المسؤول
رئيس الاتحاد
رئيس التحرير:
د.علي عقلة عرسان

أمين التحرير
د. قاسم المقداد

عدد مزدوج:
الرابع والخامس
شتاء
١٩٩٨ - ١٩٩٩

في هذا العدد

الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

« الفكر السياسي »

- مجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر، تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك.
- توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- المواد التي تتلقاها المجلة لاترد لأصحابها سواء نشرت أم لاتنشر.

« الاشتراك السنوي »

- داخل القطر للأفراد ٢٥٠ ل.س.
- داخل القطر للدوائر الرسمية ٤٠٠ ل.س.
- الأقطار العربية للأفراد ٤٥٠ ل.س أو ١٠ دولاراً أميركياً.
- الأقطار العربية للدوائر الرسمية ٩٠٠ ل.س أو ٢٠ دولاراً أميركياً.
- خارج الوطن العربي للأفراد ٧٥٠ ل.س أو ١٥ دولاراً أميركياً.
- خارج الوطن العربي الدوائر الرسمية ١٢٥٠ ل.س أو ٢٥ دولاراً أميركياً.

ترسل المراسلات باسم رئاسة التحرير - اتحاد الكتاب العرب
دمشق - أوتستراد المزة - ص.ب : ٣٢٣٠ -
هـ - ٦١١٧٢٤٠ - ٦١١٧٢٤٢ - ٦١١٧٢٤٣
فاكس : ٦١١٧٢٤٤

د.علي
ه
عقلة عرسان

هذا العدد

بهذا العدد المزدوج من أعداد مجلة الفكر السياسي نختتم عامها الأول ونفتتح عامها الثاني، وقد كان الملف الذي احتواه العدد –ملف العولمة– سبباً في تأخير صدور العدد ودافعاً في الوقت ذاته لجعله مزدوجاً يتجاوز فترة التأخير، وهو ملف يلقي ضوءاً على موضوع العولمة من مواقع مختلفة في إفريقيا وآسيا والوطن العربي وأوربا وأميركا، ومن زوايا متعددة أيضاً.

وإنني إذ أشكر مركز: شمال –جنوب (٢١) في جنيف على الندوة التي أقامها حول الموضوع واستفدنا من معظم موادها لأرجو أن يكون فيها فائدة للقراء على الرغم من كثرة ما نشر حول موضوع العولمة.

وقد ضم العدد إضافة إلى الملف أبحاثاً متنوعة تحرض على حوار جاد حول الأفكار والقضايا التي حملتها، والمجلة تفتح صفحاتها لكل رأي جاد وترحب به وتحرص عليه.

ويؤسفني أن بحثاً كتبه صاحبه وألحّ في أمر نشره على ما فيه من رأي قد لا يوافقه عليه الكثيرون، هو: التاريخية لأجل المعاصرة، لن يجد من كاتبه يوسف فجر رسلان رداً على ما قد يثيره من حوار لأنه غادرنا في رحلة طويلة لا عودة منها قبل صدور هذا العدد، تغمده الله برحمته.

وفي هذا العدد ننشر وثيقة تستحق المناقشة هي الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في القاهرة ٢٢ ابريل/ نيسان ١٩٩٨.

ويسترعي الانتباه فيها تعريف للإرهاب، وفصل بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال، وكذلك نصوص تصب في موضوع تكريس القطرية ومقوماتها وقيمها متناغمة مع اتفاقيات عربية أخرى ومع ظاهرة ترسيم الحدود أو النزاع على الحدود بهدف تثبيتها بين الأقطار العربية، وارتفاع صوت السيادية القطرية في كل مجال فوق صوت السيادة القومية التي يمثلها ويمليها الحق القومي والمصالح العربية العليا وهو صوت بدا أنه يسوّغ كل استباحة ممكنة للمشاعر والروابط والمصالح القومية وللتضامن العربي ذاته وميثاق الجامعة، إذا اقتضت مصلحة قطر أو نظام عربي فعل ذلك لحماية مايراه مصالحه وسيادته- اتفاقيات الإذعان مع العدو الصهيوني من الأمثلة الصارخة على ذلك وهي تعلي شأن نصوص تلك الاتفاقيات مع العدو على أية اتفاقيات أخرى على أن المناقشة في هذا المجال هي لتعميق المعرفة والوقوف على المدى الذي بلغه التوجه القطري العربي على حساب التوجه القومي؛ وقد لا تغير المناقشة النتائج التي يسفر عنها العمل الرسمي المستمر في هذا الاتجاه ولكن المعرفة بحد ذاتها من الأمور المرغوب فيها في هذا المجال فضلاً عن قدرتها على التغيير مستقبلاً.

تبقى الإشارة إلى أن العدد السادس من هذه المجلة سوف يصدر في موعده المقرر في بداية الربع الثاني من هذا العام / نيسان ١٩٩٩/ ونتمنى أن نعزز بمادته موقع المجلة وانتظام صدورها .

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

ملف

- الحاكمية بين الإسلام الرسولي والإسلام التاريخي.
- إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى.
- ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي.
- إشكالية الحلم العربي الواقعي والواقع المنكسر.
- التاريخية لأجل المعاصرة.
- هويتنا والقومية.
- تركيا والعرب وإسرائيل .
- الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني.
- سقوط التجربة أم سقوط النظرية.
- الصراع في أفغانستان والعوامل المؤثرة.
- النظام الدولي الجديد.

الحاكمية بين الإسلام الرسولي والإسلام التاريخي

بقلم: د. فاضل الأنصاري

بنزول الوحي وتتابع الأحكام الشرعية، ظهرت الحاجة لسلطة تقوم بتنفيذها في المجتمع الذي نشأت فيه. وبتطور ذلك المجتمع نحو دولة واحدة متسعة الأرجاء بمؤسسات متعددة، تنامى التنوع الحكومي وأملت الحاجات المستجدة نشوء أنماط اختلف فيها الشكل والأداء السياسي للسلطة عما كانت عليه في الإسلام الأول أو إسلام عهد الرسول محمد (ص) . وانتقل خلالها الحكم من نظام يقوم على "حكم الله" وحكومته، وعلى الشورى أو التعيين بالشورى ، إلى حكومة الفئة بعقائدها ومناهجها وطرائقها في توريث السلطة المحصورة في أسرة واحدة.

ويبدو أن النص الإسلامي تحسب لتلك الديناميكية، ولم يغفل احتمالات التطور وإمكاناته، فكان عدم تحديده للكيفية التي يتم فيها تسمية الحاكم ، مقصودا يتفق وجوهر العقيدة ويتناسب كليا وسياقها العام. ، إقرارا منه للمستلزمات الظرفية التي قد تقتضي أساليب متباينة تتلاءم عصرها وطبيعة مجتمعها.

عصر الرسول

الشريعة في هذا العهد هي بما أنزله الله وبما صدر عن رسوله مما يوحى إليه، فلم يكن هناك رأي لمجتهد أو جهر بخلاف، فقد اقتضت طبيعة العهد أن يكون التشريع مباشرا من المشرع.

واختلفت الحاجات بين مرحلة الإسلام في مكة عنها في المدينة بعد الهجرة، بين فترة التبشير بالدعوة والتوحيد ونبذ الجاهلية إلى وضع دستور لتأسيس المجتمع الإسلامي وتحويل المبادئ النظرية إلى ممارسات تحكمها قواعد سياسية يقودها الرسول(١).

فقد توجه الخطاب في الآيات المكية إلى المشركين والناس جميعا "**يا أيها الناس** " بجمل سهلة قصيرة، بينما تركز الخطاب في المدينة إلى المؤمنين "**يا أيها الذين آمنوا**". ولم تتضمن الآيات المكية أحكاما ومبادئ قانونية ولم تشتمل على التشريع والأحكام من أحوال ومعاملات وعقوبات، كما دعت إلى التوحيد وحثت على مكارم الأخلاق والفضائل وقدمت قرائن تاريخية للهداية. أما في المدينة فقد بدأت مرحلة تأسيس النواة للمجتمع الإسلامي. ولم تكن بعد قد اكتملت الظروف لتكوين سلطان أو ملك ولا حكومة تقوم على المؤسسات السلطوية، والإدارية. وظلت أوليات عمل الرسول تصب في ترسيخ الديانة

وإقامة الشريعة والذود عن كيانها وحماية المسلمين وترتيب علاقات الأفراد ببعضهم وبالمجتمع، وتحديد آفاق العمل المستقبلي في ضوء المبادئ وبمرجعية عليا فيها الله عز وجل هو الحاكم الحقيقي للعالم "قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء" ـ آل عمران ٢٦ـ و"لله ملك السموات والأرض" ـ الشورى ٤٩ ـ "تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير" ـ الملك ١ ـ . بينما كان النبي مبشراً ونذيراً "ما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين" ـ الأنعام ٤٨ ـ ، تنزل عليهم أحكام الباري " وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى" ـ الأنفال ١٧ ـ . وتحددت الطاعة للرسول بمقتضاه فأصبحت طاعة لله عز وجل " إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله" ـ الفتح ١٠ ـ .

والملاحظ أن نزول الآيات التشريعية أو آيات الأحكام كان في الغالب بمناسبة حدث أو قضية اجتماعية تتطلب علاجاً، أو للإجابة عن سؤال موجه للرسول من أفراد أو جماعات، وهو ما يعرف بـ"أسباب النزول" مما لا يمكن معه الفصل بين التنزيل وأسبابه ويقتضي إدراكه في التفسير وتفهم الأحكام الشرعية بعلتها وحكمها معاً. وقد حدت تلك الظاهرة بوصف "الحكومة" في عهد الرسول بأنها كانت أقرب **إلى الاحتكام** "فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم" ـ المائدة ٥ ـ ، وروعي في الفصل بين الخصومات نوع من الاختيار وطواعية التنفيذ "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً فيما قضيت ويسلموا تسليماً " ـ النساء ٦٥ ـ كما روعي في التشريع **السهولة وعدم الضيق** "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" ـ البقرة ١٨٥ ـ " ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر" ـ القمر ١٧ ـ وتقليل الأعباء "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها" ـ البقرة ـ٢٨٥ فضلا عن **التدريج والتدرج في** التشريع لمسايرة تطور الجماعة الإسلامية ومدى تغلغل العقيدة في النفوس، فكان **الناسخ والمنسوخ** مراعاة لطريقة تشكل النسيج الاجتماعي وحركة تطوره.

ومع صيرورة التنزيل للاحتكام النهائي، وخارج دائرة الأحكام، تضمن النص لزوم المشاورة في أمور المسلمين " وشاورهم في الأمر" ـ آل عمران ١٥٩ ـ و"أمرهم شورى بينهم" ـ الشورى ٣٨ـ و"حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر" ـ الشعراء ٢١ـ . وقد وضع النهج العام للشورى بمرونة عملية معبرة "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" . ونجد في نظام الشورى ، تطويراً ثورياً لما درجت عليه القبائل العربية قبل البعثة ، فقد سار نحو المؤسساتية ، دون تبني اسلوب معين ، أو كيفية مشخصة للشورى ، ولم يتبع الرسول طريقة واحدة فيها، فكان يجتمع والصحابة للمشاورة تارة، أو بأحدهم فحسب، أو يرفع الأمر لعموم المسلمين عن طريق ممثلين عنهم. وأقرب القصد هنا أن الإسلام ترك باب الاجتهاد في سياق المبدأ العام لتتابع الحاكمية. واستثمرت الشورى لاستمالة القلوب واتباع القدوة وللمصلحة الاجتماعي. فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين" ـ آل عمران ١٥٩ ـ "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" ـ الشورى ٣٨ ـ ، ونسب للرسول أن

"استعينوا على أموركم بالمشاورة" "وما استغنى مستبد برأيه وماهلك أحد عن مشورة". وعرف عن الرسول أنه كان دائم المشاورة، وتتعدد الروايات عن سلوكه الرفيع بهذا الشأن، ومشاركته أصحابه في الرأي والعمل بتواضع جم(٢).

وهكذا كانت حكومة النبي ، إن صح إطلاق هذا المصطلح، حكومة الله المؤسسة على ما جاءت به الشريعة على مختلف الصعد والمبادئ، النبي فيها هو الحاكم المرسل من الله، يلجأ إليها الناس مختارين طائعين "لا إكراه في الدين" فيكونوا عند مسؤولياتهم في التنفيذ. وتتفق هذه المبادئ وآلية العلاقة خارج المدينة حيث اعتمد الرسول على ما يمكن تسميته "اللامركزية" في صلته بالمسلمين.

وبوفاة النبي (ص)، انتهت مرحلة " حكومة الله " أو حكومة الدعوة كما يسميها "محمد سعيد العشماوي"، لتبدأ " حكومة الناس " في عهد الخلفاء الراشدين (٣) ، على نهج من العهد السابق وخطى الرسول وطاعته للمضي في تأسيس دولة إسلامية مركزية واحدة.

عصر الخلفاء الراشدين:

تحكمت عوامل عدة في بيعة أبي بكر للخلافة، وحسم فيها الخلاف بين المهاجرين والأنصار وبين النص والاختيار أو الأفضلية بين الصحابة. وكان اختياره "جريا على سياسة التوازنات وميزان القوى" كما يشير إليه "محمد عابد الجابري"، لازما في ظروف استشرت فيها نذر الردة على الإسلام في تهديد حقيقي لبناء العقيدة واستمرارها(٤) ، مما كان حاسما في التكاتف مع الخليفة وتأييده، ولما جاء العباس ليخبر ابن أخيه علي ابن أبي طالب بما يدور في السقيفة ويحثه على طلب البيعة لنفسه ، أبى علي الانصراف عن جسد النبي لتغسيله وتجهيزه للدفن والصلاة عليه، ولما حضر عنده أبو سفيان يعرض عليه مبايعته ضد أبي بكر . كان حاسما في رده وهو يجيب " إنا رأينا أبا بكر لها أصلا، إنما تريد الفتنة " (٥) . ولم يكن حينها متاحا باستثناء اختيار شخص الخليفة، تحديد مدة ولايته أو اختصاصاته ولا المجادلة في إقرار طريقة البيعة لتكون تقليدا مستمرا من بعده.

وفي سعيه الأول لإرساء عنوان نموذجي لتنهيج الخلافة، خطب أبو بكر عند مبايعته يقول: "إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فان رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فسددوني"، فصارت هذه المعاني شعارا لمرحلة الخلافة الراشدية بأسرها. وعندما قيل له "يا خليفة الله" أنكر للخلافة هذا المصطلح ورفضه على اعتبار "إنما أنا خليفة رسول الله" (٦) . فكان عهد ابي بكر بذلك قد شهد التاريخ الحقيقي لميلاد مصطلح الخليفة تعبيرا سياسيا عن الحاكم . ولم يرد في مكاتبات ابي بكر ووثائق تلك الفترة لقب آخر غيره.

وكان أول أعمال ابو بكر إرسال جيش أسامة بن زيد بن حارثة الذي جهزه الرسول قبيل وفاته لقتال الروم خارج الجزيرة العربية. وقد أصر أبوبكر على تنفيذ إرادة الرسول وإنفاذ أسامة رغم تردد الكثيرين. ورغم التهديد الذي كان ممكنا تعريض المدينة له بمفارقة الجيش عنها في وقت متأزم حرج. ونجده هنا يقول: "والله لا أحل عقدة عقدها

رسول الله، ولو أن الطير تخطفتنا والسباع من حول المدينة، ولو أن الكلاب جرت بأرجل أمهات المؤمنين لأجهزن جيش أسامة" (٧).

وجمع أبوبكر في فترة حكمه القصيرة بين الرفق والأناة والكياسة والعفة والزهد ولم يعوزه الحزم المقتضى . فقد باشر حكمه أميراً للحرب فادار عملية ناجحة في التصدي للردة على الإسلام بعد ان استقطبت قبائل الجزيرة التي وجدتها فرصة لفك ارتباطها بالمدينة والمركزية التي لم تعتد عليها بعد ، وتوجه بالفتح فابتدأت في عهد خلافته مرحلة الفتوحات الإسلامية الكبرى . وعندما توفي، وفي وصف بليغ لشخصه وسجاياه، نسب الى علي بن أبي طالب قوله في تأبينه "كنت كالجبل الذي لا تحركه العواصف ولا تزيله القواصف، كنت كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا في بدنك قوياً في أمر الله، متواضعا في نفسك عظيماً من الله، جليلا في الأرض كبيراً عند المؤمنين، ولم يكن لأحد عندك مطمع، ولا لأحد عندك هوادة، فالقوي عندك ضعيف حتى تأخذ الحق منه، والضعيف عندك قوي حتى تأخذ الحق له، فلا حرمنا الله أجرك ولا أضلنا بعدك"(٨). وينقل عن" الزمخشري" قولا آخرا لعلي في الثناء على ابي بكر يصفه فيه باليعسوب امير النحل الذي تنقاد اليه ويقوم بمصالحها :" كنت للدين يعسوبا اولا حين نفر الناس منه"(٩).

وتتعدد الروايات عن طريقة استخلاف الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، وتقر معظمها ان ابا بكر لم يكن راغبا بادئ الأمر بالعهدة بنفسه الى احد بالخلافة من بعده بل ترك ذلك للناس ، لكن الصحابة اختلفوا حول شخص الخليفة فلم يكن لديهم خيار سوى الرجوع بخلافاتهم الى ابي بكر وقد اثقل عليه المرض ، فما كان منه غير اخذ عهد الله عليهم بالرضا بقراره ، فقبلوا بذلك وبايعوا من سماه خليفة.

وبعد مبايعة عمر بن الخطاب، وعلى النهج ذاته في إقرار حق الاعتراض وحق تقويم الناس للخليفة، خطب يقول :" أيها الناس، إني قد وليت عليكم، ولولا رجاء أن أكون خيركم لكم، وأقواكم عليكم، وأشدكم استضلاعاً بما ينوب من مهم أموركم ما توليت ذلك منكم" (١٠) . وفي تحديده لهوية الحاكم، استثقل دعوته "يا خليفة، خليفة رسول الله" واستحسن عبارة أخرى هي "أمير المؤمنين" لأنه وجد فيها تعبيراً أشمل عن طبيعة مهامه الدنيوية في قيادة المجتمع الناشئ وادارة حروب الفتح والتي حققت انتصاراتها النوعية الكبرى في عهده.ولعل الأقرب في ترجيح ذلك اللقب ، انه يتوافق ومهمة إمارة جيوش المؤمنين في جهادهم من اجل الإسلام(١١).

وتسجل الروايات وقائع نموذجية عن سجايا عمر ومسار عهده ، فقد وقف مرة خطيبا يتحدث عن دور الرعية في صلاح الحاكم واصلاحه فقاطعه أعرابي قائلا: "والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا" فانبسطت ا أسارير عمر وتوجه إلى الله شاكرا ليقول كلمته المأثورة:"الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من يقومه بحد السيف إذا أخطأ". وفي واقعة أخرى وهو يدعو الناس إلى الطاعة "إسمعوا وأطيعوا" ينبري له أعرابي ليقول: "لا سمع لك علينا ولا طاعة حتى تخبرنا من أين لك هذا البرد الذي ائتزرت به" ولا يغضب عمر بل يقر حق الاعتراض ويجيب السائل على سؤاله ويشرح له الحقيقة حتى يقتنع

ويقول: "الآن مر فنسمع ونطيع" (١٢) . ولاغرو ان الخليفة عند عمر ، بشر لا ينوب عن الله ، هو ان احسن أعانوه ، وان ا ساء قوموه . وينقل الطبري حديثا لعمر يعبر فيه عن فهمه لطبيعة المنصب الذي تولاه ، يقول فيه :" اني والله ما انا بملك فاستعبدكم ، وانما انا عبد الله عرض علي الأمانة " (١٣) . وروى عن حسن البصري ، ان رجلا قال لعمر :" اتق الله ياعمر . واكثر عليه ، فقال قائل ؛ اسكت فقد أكثرت على أمير المؤمنين ، فقاطعه عمر ؛ دعه لاخير فيهم إن لم يقولوه ، ولا خير فينا إن لم نقبل " (١٤.(

وافتتح عمر بوابة الاجتهاد على مصراعيها من بعد الرسول ، بأناة ودراية بضروراته لمجتمع صار يتبدل بسرعة، فكان الخليفة أحد المجتهدين العظام في الإسلام، وكان لازماً لنشأة دولة العقيدة وزخمها أقصى درجات العدل والصرامة والحزم معاً، فمثل عمر القدوة الفريدة التي انتقلت بالدولة إلى أعلى درجات الهيبة، فلم يمالئ مخالفاً أو يداري في الحق أحدا، ولم يتورع من القصاص من ولده إسوة في عدم التساهل (١٥) . وفوق ذلك أعرض عن زخارف الحياة، وزهد في متعها فكان يقنع بالخشن من الملبس والمأكل وأنكر على ولاته دون ذلك(١٦) . فكان له بتلك الخصال تأسيس الدولة الإسلامية الحقيقية الأولى. وتشكيل حكومة عصرية لإنجاز فتوحات جعلت منه الفاتح الأول في صدر الإسلام.

وتتوارد مسألة استخلاف عمر بعد طعنه ، انه كان بمشورة استجاب فيها لطلب عدد من الصحابة بالوصية ، ففوض أمر تعيين الخليفة من بعده الى ستة من كبار الصحابة ، ودون أن يكون بينهم ابنه عبد الله وا نما جعله شاهدا " ليس له من الأمر شئ ... " واضعا شروطا بدت حدية قسرية تمنع الاعتراض للحيلولة والفرقة المدمرة في تلك الظروف الدقيقة . ويروي " ابن ابي الحديد " ، ان عمر لما طعنه ابو لؤلؤة ، وعلم اقتراب اجله ، استشار فيمن يوليه الامر بعده ، فاشير عليه بابنه عبد الله ، فقال :"لاها الله ـ؛ لايليها رجلان من ولد الخطاب " ثم قال :" ان رسول الله مات وهو راض عن هذه الستة من قريش : علي ، وعثمان وطلحة، والزبير ، وسعد ، وعبد الرحمن بن عوف، وقد رأيت ان اجعلها شورى بينهم ليختاروا لأنفسهم "(١٧).

وبعد ان استشهد عمر بمؤامرة، تفاعلت فداحة الخطب وانعكست بشدة في مرحلة تالية. وكان علي ابن أبي طالب أول المدركين لمقدار الخسارة ، فخاطب الجسد المسجى على فراش الموت. " والله ما خلفت أثرا أحب إلى أن ألقى الله تعالى بمثل عمله منك يا عمر" . كما نسب الى علي وصفه لموت عمر يقول فيه" إن موت عمر ثُلمَة في الإسلام لا تُرتق الى يوم القيامة "(١٨).

ثم كان مجيء عثمان بن عفان، بعد خليفة من مثل عمر ، قد حمله أعباء إضافية صعبة في وقت استشرت فيه الفتن من مفرزات المؤامرة التي قتلت السلف، وكثر الطامحون في الميراث في ظروف تنامت فيها الحاجات المستجدة لإدارة المجتمع والدولة بعد أن أصبحت أكبر حجما وأكثر اتساعا. وكانت النقلة النوعية في هذا العهد أن مفهوم السلطة بدأ بالتحول من حق اجتماعي للناس إلى حق الهي للحاكم، واتجه مفهوم الحقوق

من العامة إلى الخاصة، فغلبت القرابة على الكفاءة ، وتهيأت طبقة أرستقراطية إقطاعية جديدة لوراثة إقطاع بلدان الفتح واستلام زمام الملكية والسلطة في الدولة العربية الإسلامية بمحاورها السياسية والإيديولوجية. وشهدت التحالفات التي سعت إليها الطبقة الجديدة، أول محاولات كبح النهج العقائدي الثوري الذي قاده الرسول وأبوبكر وعمر من بعده. وقد ساهمت مرحلة عقد ونصف تقريبا من عمر السلطة النافذة لخلافة عثمان ، في حسم التحولات لصالح مد سياسي اقتصادي اجتماعي لاحق، وكان لإثرة القرابة وامتياز الخاصة في توزيع المناصب والاقطاعات ، دور هام في ترجيح ذلك التبدل ، سواء في خضم تنافس المصالح المتنامية الجديدة ، أم في حمأة الصراع الذي تفجر بين نقيضين، يقف في جانب منه مسلمون عقائديون أصحاب رسالة تغلب فيهم ما عداها، وفي الجانب الآخر أصحاب المصالح الذين تسلم قيادهم ملأ قريش التقليديون . وبين الطرفين اختلطت الأوراق، وضاعت معالم كثيرة للحقيقة بقصد أو بدونه، فتداخلت الحدود بين متربص محرض أو مدفوع وبين ثائر أو متمرد مقموع أو مغلوب على أمره.

وفي ظروف مثالية لاكتساب مواقع طبقية جديدة، وبعد أن استنفذ الخليفة دوراً لم يكن بالتأكيد يريده أو يقصده كصحابي جليل له سبق في الإسلام، تسارعت الأمور نحو تلك الفاجعة المثيرة التي انعكست على مجمل التاريخ الإسلامي، وأدت إلى مقتل عثمان رغم استبسال أبناء كبار الصحابة في الذود عنه (١٩).

وإذ يذكر المؤرخون أن عثمان استخدم لأول مرة مصطلح "خلافة الله" أثناء حصاره في داره في واقعة قوله "إما أن أتبرأ من الإمارة فان يكبلوني أحب إلى من أن أتبرأ من عمل الله وخلافته"، ورغم أن التطورات المتلاحقة بدت متسقة وهذا المبدأ في الحق الإلهي للحاكم، فان الأقرب أن استخدام التعبير كان مجازياً لم يقصد به عثمان شخصيا استخلاف الله، مما لم يرد في سياسة الخلفاء الراشدين وسجايا عثمان نفسه.

بعد مصرع عثمان، حكمت الفوضى المدينة عاصمة المسلمين، وظلت الدولة دون خليفة خمسة أيام حتى وافق علي ابن أبي طالب على مبايعته بعد تردد في زمن جهم بالغ الصعوبة والتعقيد (٢٠) ، أشرف فيه المجتمع على مخاض كان يمكن أن يكون مهلكاً للعقيدة، وتحركت المصالح ومراكز القوى للاستئثار بالسلطة والنفوذ مع بداية الانقسام الاجتماعي إلى مراتبية طبقية على أساس الثروة والجاه، وقد احتدم فيها تنازع الولاءات والعصبيات والرغبات المكبوتة للارتداد على الإسلام الذي لم يزل غضاً بعد.

وتحددت بتلك الظروف العصيبة خيارات الخليفة الجديد باذلاً أقصى الممكن من شخصه وتاريخه ، لاستعادة حيوية الإسلام الرسولي ، والإبقاء على ديمومته، واضعاً سائر المسلمين أمام مسؤولياتهم في إدراك صعوبة المرحلة وحماية المجتمع، فهو يقول للناس في خطبته بعد البيعة "أن الله سبحانه وتعالي أنزل كتاباً هاديا يبين فيه الخير والشر، فخذوا نهج الخير تستهدوا واصدفوا عن سمت الشر تقصدوا، الفرائض أدوها إلى الله تؤدكم إلى الجنة، إن الله حرم حراماً غير مجهول وأحل حلالاً غير مدخول، وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها، وشد بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقدها، فالمسلم

من سلم المسلمون من لسانه ويده إلا بالحق، ألا يحل أذى المسلم إلا بما يجب. بادروا أمر العامة... اتقوا الله في عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم، وأطيعوا الله عز وجل ولا تعصوه" (٢١).

وفي مواجهة الفتنة التي تفجرت مجددا في تهديد حقيقي للإسلام حدد علي منهجه و طريقته "إن سأمسك الأمر ما استمسك، وإذا لم أجد بداً ، فآخر الدواء الكي" (٢٢) ، مدركا لمسؤولية الامة من جهة ، ومسؤولية الحاكم من جهة اخرى :" إنكم بايعتموني على ما بويع به قبلي ، وا نما الخيار للناس قبل البيعة ، فان بايعوا فلا خيار لهم ، ألا وان عليَّ الاستقامة وعلى الرعية التسليم " (٢٣) ، مشخصاً هوية الأحداث : "إنما بدء الفتن أهواء تتبع" (٢٤) . وأطلق شعاره في الخلافة صريحاً واضحاً : "إن في العدل سعة ، ومن ضاق عليه العدل فالجور أضيق" داعياً الناس : "أوصيكم بتقوى الله" محذراً من "سكرات النعمة وبوائق النقمة" (٢٥) . والناس في الحقوق لديه سواء لامحاباة لقوي ولا إجحاف لضعيف، ومن أوليات سياساته حماية حقوق المسلمين ومصالحهم بالفسطاط . فعمد إلى القطائع التي وزعت قبله على المقربين والخاصة فانتزعها من القابضين عليها وردها إلى مال المسلمين لتوزيعها بين من يستحقونها على سنة المساواة (٢٦).

وراقب الولاة وحاسبهم حيث "الامارة أمانة" كما خاطب به رفاعة بن شداد، وكما كتب لعامله على مصر مالك الأشتر يقول : " فليكن أحب الذخائر اليك ذخيرة العمل الصالح ،، فاملك هواك وشح بنفسك عما لايحل لك ، فان الشح بالنفس الانصاف منها فيما أحبت وكرهت، وأشعر بقلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم والعطف بهم.. فاعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فانك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك والله فوق من ولاك"(٢٧) . ونراه يردد تكراراً وهو يدعو للعقيدة أن "انتفعوا ببيان الله."

وقدم أمثلة متتالية في قدوة الزهد والتقشف والتعفف والبساطة المتناهية دون إهمال لمهامه القيادية:" أأقنع نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش.. . وأترك سدى وأهمل عائباً أو أجر حبل الضلالة أو أعتسف طريق المتاهة"(٢٨).

وتشير بعض المصادر الى ظهور مصطلح " الإمامة " مرادفا للقب "امير المؤمنين " في عهد علي بن ابي طالب ، بينما ترى مصادر اخرى ، ان استخدامه جاء في فترة متأخرة . والأصل في هذا المصطلح يرجع الى " إمامة الصلاة " وقد ظل يقترن بمنصب سياسي قيادي حينا ، وينفصل عنه كمنصب ديني فحسب . أي انه تعبير عن رئاسة دينية بينما" الخلافة رئاسة سياسية للدولة . والأرجح ان تداول هذا اللقب وذيوعه قد حدث في فترات تالية لعهد الخلفاء الراشدين بعد ان تبنى استخدامه التيار الطالبي او العلوي مما تأثر به العديد من المفكرين الإسلاميين للتعبير عن صفة رئيس الدولة او رئيس الجماعة او الفرقة السياسية والفرقة المذهبية .

وبغض النظر عن تاريخ استخدام مصطلح " الإمامة " ، جمع علي بن ابي طالب بين الخلافة والفكرة العالمية للدولة الإسلامية حيث لاعصبية وتعصب لغير الإسلام والناس سواسية ولا تفضيل بغير التقوى، وإن " آدم لم يلد عبداً ولا أمة ، إن الناس كلهم أحرار " . وكان في منتهى الأناة والتعبير والألم في مجابهة خصوم ليس لبعض منهم محمل في مخاصمته. فلم يقاتل أحدهم البتة إلا بعد شروعهم في قتاله. ولما وقف على جثة خصمه طلحة بن عبيد، بكى أحر بكاء وجعل يمسح التراب عن وجه طلحة مردداً " لقد أصبح أبو محمد بهذا المكان غريباً (٢٩) ، ويقول "عزيز علي أن أراك أبا محمد مجندلاً تحت نجوم السماء" (٣٠) . وكم كان معبراً في مقته للمكاسب الدنيوية، وهو يخاطب زمانه "يا دنيا غري غيري...غري غيري."

وتردد ، انه لم يوص لاستخلافه ، بل رفض ذلك عندما جاء القوم يستفتونه ان فقدوه، بعد ان اشتدت جراحه اثر طعنة " عبد الرحمن بن ملجم " ، فكان جوابه :" لا آمركم ولا أنهاكم " فاعادوا القول عليه ، فرد عليهم :" انتم ابصر " وكان ذاك آخر عهدهم به (٣١).

كانت المرحلة تقتضي رجلاً مثل علي بن ابي طالب ، للحفاظ على الإسلام ، وقد أراد للقدوة أن تظل هي الباقية تحفظ الجوهر وتقهر عوامل الضد التي تراكمت لتظهر على السطح دفعة واحدة، مدركاً أن تهديد الصراعات للعقيدة برمتها يقتضي المجابهة الحاسمة بسلاح العقيدة نفسها وتغليب المبادئ بمنأى عن سياسات المصالح الذاتية أو المؤقتة، وكم من سياسة ضمن النأي فيها عن العقيدة بقاء الحاكم ، فكان خيار علي ضرورياً للإبقاء على العقيدة.

عند استشهاده وعندما علمت عائشة بنت أبي بكر زوجة الرسول قالت وقد هالها المصاب: لتصنع العرب ما شاءت فليس لها أحد ينهاها"(٣٢) . وفي القول تمييز بليغ لمرحلتين فاصلتين .

وهكذا طويت بمصرع علي آخر صفحة للإسلام الرسولي ولعصر الخلفاء الرا شدين في الحكم والرئاسة، وكانت آخر محاولة للاحتفاظ بمسيرة التحالف الطبقي للثورة الإسلامية لتطل مرحلة أخرى مختلفة.

وبذلك تخطى علي بن ابي طالب المرحلة الحرجة التي هددت بقاء الإسلام تهديدا حقيقيا ، فكان له الدور الأثير في تلك الديمومة التي اتخذت من الإسلام في المراحل التالية، عنواناً للدولة وهوية للمجتمع في تطوره وحركته نحو التقدم ، وبذلك تحددت ضرورة علي للتأسيس اللاحق مقدمة لدور الآخرين.

العصر الأموي:

كان معاوية بن أبي سفيان أول الحكام الأمويين وأول ملك للعرب بين المسلمين ، بعد أن أوصل "قميص عثمان" بني أمية إلى السلطة . وبكفاءة منقطعة النظير، كرجل دنيا وسياسة وحكم ، استثمر معاوية التناقضات القائمة وحركة الأضداد بأسلوب سفياني

"ميكافيلي" اختص به لبناء مجتمع انفصلت فيه الدولة عملياً عن الدين رغم هويتها الدينية المعلنة والشعارات التي تبنتها، وقيام سلطتها باسم الإسلام لتولي مهام تنفيذ الأحكام باعتباره مصدراً للتشريع، وهي خيارات لم يكن مناص عنها ، بل استلزم استثمارها بأقصى قدر من الممكن لبناء دولة عصرية ورفد زخم تطورها النوعي.

وحيث الخصائص الاجتماعية والسياسية المتغيرة أصبحت مختلفة عما كانت عليه في العهد الإسلامي السابق، صار مطلوباً الإفادة من عصبيات إضافية لحصانة الحكم مرافقة للتعصب للعقيدة الإسلامية أو بديلاً عنها.ففي حقبة نوعية تسارع فيها تطور الأحداث، استطاع معاوية بسياسات بارعة متنوعة الأساليب ، تأسيس ملكية وراثية أنهت عصر الخلفاء الراشدين واستمرت نحو تسعين عاماً ، وهي فترة قصيرة نسبيا بالقياس لما أنجزته وأحدثته في الواقع العربي الإسلامي، فنجحت بإرساء دعائم السلطة الأرستقراطية المستبدة ودولة القوة في إمبراطورية مركزية كبرى.

لقد أدرك معاوية أن قيام الملك بعد الخلافة أمر لابد منه لبناء الدولة واستقرارها، واستوعب حركة المتغيرات، وضرورات المرونة والتنوع في التعامل حسب الظروف، بين القسوة والصرامة، والحلم والدهاء، مما كان يعبر عنه: "اني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي. ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني" ، و نجده في ترجمة أخرى لهذه السياسة يقول: " ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت" فسأله بعضهم: "وكيف ذلك...؟" فقال: "كنت إذا مدوها أرخيتها وإذا أرخوها مددتها" (٣٣) . وخطب يوما: "والله لا أحمل السيف على من لاسيف له، وإن لم يكن منكم الا ما يستشفي به القائل بلسانه فقد جعلت ذلك دبر اذني وتحت قدمي" ، ويوجه قومه: "يابني أمية فارقوا قريشا بالحلم، فوالله كنت ألقى الرجل في الجاهلية فيوسعني شتما وأوسعه حلما، فارجع وهو صديق لي، إن استنجدته أنجدني وأثور به فيثور معي، وما وضع الحلم عن شريف شرفه ولازاده الا كرما."

وخلاف الحلم. كان يجابه الخصوم الذين يهددون الحكم بأقسى العقوبة فلا يتحرج "بقتل حجر بن عدي ، على ايمانه وزهده ، حتى لايعبر الخيط الرفيع بين معارضة الحكم ومحاربته. وبين الاعتراض على الحاكم والثورة عليه، لأن القضية أضحت لديه " حكم أو لاحكم. وسلطة أو لاسلطة وهيبة أو لاهيبة" كما يعبر عنه " فرج فودة (٣٤) . وعندما يقول له إعرابي . على غرار ما حدث لعمر بن الخطاب؛ "والله لتستقيمن بنا يامعاوية أو لنقومك". يقاطعه معاوية بحزم وقد بدت عليه ملامح الغضب أن "بماذا....؟" فيتراجع الأعرابي بعد أن يرى حال معاوية فيجيب "بالخشب....!" عندئذ تنبسط أسارير معاوية فيعقب قائلا "إذن لنستقم" وبذلك يكون قد حسم الموقف ، وتنتهي المواجهة عند ذلك الحد ، بعد أن صار السلاح من "خشب."

وفي المقابل ، وكما أوصل قميص عثمان الأمويين إلى السلطة ، أوصل قميص الحسين بن علي المعارضات المتتالية إلى التمرد والثورة ، فكان حضور الطالبين مستمرا فاعلا في بنية معظم الحركات التي خرجت على السلطة طوال العهد الأموي ، وبذلك

تحددت مجريات الصراع بين السلطة الحاكمة في جانب ، والمعارضة في الجانب الآخر، وبالتضاد بين الطرفين تحرك المجتمع في مدارج التقدم.

وفي نقلة جديدة جعل معاوية بن ابي سفيان حق الملوك مقدساً في الحكم ، منطقه في ذلك: "الأرض لله وأنا خليفة الله ، فما أخذت لي وماتركته للناس فبالفضل مني" (٣٥).

وفي اطار ايديولوجية "خلافة الله" سعى الأمويون إلى تشجيع مبدأ "الجبرية" الذي يعتبر ما يحدث أمراً مفروضاً مسبقاً من الله تعالى، فأظهر معاوية أن مايأتيه بتدبير من الباري وصنعه، وقد جعله إماماً وولاه "نحن خلفاء بقضاء الله وقدره"؛" ويعبر عن ذرائعية تلك القاعدة فيقول:" لو لم يريدني ربي أصلا لهذا الامر ما تركني واياه ، ولو كره الله تعالى ما نحن فيه لغيَّره " . وعلى هذه القاعدة، استمرت نظرية الحكم عند أخلافه.

وضماناً لاستقرار السلطة وكبح مراكز القوى في التنافس عليها ، وبقوة السيف ، إستن معاوية وراثية الخلافة وبجهود مضنية لاثبات مشروعيتها ، وبمسوغات يستند بعضها إلى جواز انفراد الامام أو الخليفة بالبيعة لولد أو لوالد، لأنه أمير الأمة نافذ الأمر عليهم، وأن حكم المنصب يغلب على حكم النسب ، مما لاسبيل للاعتراض عليه أو التشكيك بامانته (٣٦). وكانت احدى الذرائع التي استند اليها الامويون في التوريث، استخلاف الرسول لزيد بن حارثة على جيش مؤته ، على اعتبار ان المصلحة اقتضت ذلك ، بغض النظر عن نسبه وفتوته ومن بإمرته (٣٧) . وانسجاماً مع مبدأ "الجبر" في مشروعية الحكم خطب معاوية للرد على معارضات تولية ابنه يزيد : "وإن أمر يزيد قد كان قضاء من الله وليس للعباد خيرة في أمرهم."

ومع تتالي الخلفاء الأمويين استقر الحق الإلهي الوراثي للخلافة على قاعدة الاستبداد والفردية، وأصبحت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مرتبطة مباشرة بالخليفة، الذي يباشر سلطاته من قصره المحاط بصنوف الأبهة والفخامة كمظهر من مظاهر هيبة الدولة، يعاونه تابعون من ولاته وقواد جيوشه وموظفيه من حجاب وأصحاب دواوين وغيرهم.

وانتهت حرية المعارضة والنقد على التوالي، فوجدنا الخليفة عبد الملك بن مروان في خطابه في المدينة بعد مقتل عبد الله بن الزبير ، مهدداً من يخالف الحاكم فيقول : "والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه."

لكنه ، وفي ظاهرة نوعية ، وجدنا عمر بن عبد العزيز عندما ولي على المدينة، قبل خلافته ، شرع بتكوين مجلس محلي للشورى تعلو سلطته سلطان الوالي . واعطى له سلطة مراقبة التعدي ومشاورة الوالي الذي لا يقطع بأمر دون تلك المشورة . لكن هذه الظاهرة لم تكن متسقة وآلية إدارة الحكم بمرتسماتها وقواعدها في الحقبة الاموية . فلم يتسن لها الاستمرار .

وهكذا ، وباستثناء فترة قصيرة من خلافة عمر بن عبد العزيز، كانت المسافة تتسع بين نهج الحكم في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، والنهج الأموي الذي تلاه. واشتدت

القسوة ضد أية مطالبة بالرجوع إلى النهج الأول ، ولم يعد متاحاً استعادة السير الإسلامية الأولى حتى لمجرد الذكر . فعندما وجد عبد الملك بن مروان بعض أصحابه يذكرون سيرة عمر بن الخطاب رد عليهم بقوله "حسبكم من ذكر عمر فانه ازدراء بالولاة ومفسدة للرعية"(٣٨) ، ويسارع واليه الحجاج الثقفي للترويج لها، معتبرا " الحديث عن سيرتي أبي بكر وعمر خروج على أمير المؤمنين."

وبغض النظر عن تقويم الأفكار والمبادئ التي انتهجتها الدولة الأموية ومدى تواصلها مع الإسلام الأول، فان تلك الدولة كانت خطوة متقدمة تاريخياً نحو شكل من أشكال التحول الكيفي الذي هيأ لمرحلة تالية في المنطقة العربية والبلاد الإسلامية، وقد استطاعت تلك الدولة إقامة أطر سياسية مناسبة بمنظومة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها. فساهم التناقض الناشئ عن تلك العملية في نهوض حركة التضاد الحيوي في أحداث إضافات ومظاهر فكرية نهضوية أتاحها الإسلام بالأساس بتغييره نوعي الناس وصياغة آفاق رحبة لتطور المجتمع.

وكان لازما لتحقيق تلك المهام وإنشاء دولة القوة بظروفها آنذاك، اتباع سياسات تقليدية وغير تقليدية، بدت مشكلتها الأساسية أنها ظلت متماثلة دون تغيير يذكر خلال عمر الدولة. فأضحى النهج ذاته، أدنى لمواكبة التغيرات أو استيعاب ردود الأفعال المجتمعية الممكنة. وبذلك كان لتلك السياسات دور مزدوج، لبناء الدولة وصعودها من جهة ، وتداعيها لاحقا من جهة أخرى ، وان صعدت تاليا حالة أموية إقليمية استثنائية بديلة أكثر رقيا في الأندلس.

وبانهيار الحكم الأموي ، تهيئة لتأسيس سياسي حضاري جديد، ورث الحكم سريعاً البيت العباسي دون فواصل زمنية اجهاضية، فكان استمرارا لعهد آيل وبحيوية متجددة بدت ضرورية لذلك التأسيس .

العصر العباسي:

كما انتهج معاوية، باشر العباسيون مهامهم بسياسات سفيانية دنيوية لبناء قوة الدولة وجبروتها. وتعاملوا مع الوقائع والخصوم بذرائعية " حقهم الإلهي " في توارث السلطة "خلفاء الله في الأرض " . فبادر أول الخلفاء العباسيين، أبو العباس السفاح ، إلى الإعلان "إن الخلافة عادت لمن هي حق له"، وأنهم "سيحكمون بما أنزل الله" وسعوا إلى أحاديث منسوبة للرسول الكريم في إثبات حقهم في الخلافة دون آل البيت الآخرين (٣٩) . وقام " السفاح " بتجديد المناهج والسياسات مخاطبا الناس "أنا السفاح المبيح والثائر المنيح" ، فحمل المصطلح مضامين التهديد والقاء الرعب ، رغم الخلاف حول مجازية معناه . وأفرط الخليفة في سفك الدماء، فبالغت السلطة في إفزاع سائر الخصوم وإشهار الخوف، واستئصال شأفة الأمويين في عمليات ابادة شاملة لم ينج منها غير من هرب للأندلس. وإذا كان "الحلم مفسدة كان العفو معجزة" كما صرح به الخليفة العباسي الأول ، وبذلك ، اختتمت الصفحة الأموية المشرقة بمجزرة مريعة قتل فيها آخر أفراد البيت الأموي بونيمة

دعوا إليها، ثم فرشت النطع فوق الأجساد المهشمة التي ظل بعضها ينازع ليمد عليها الطعام ، وقد انفرجت أسارير الخليفة.

ثم جاء المنصور، وهو المؤدلج الأبرز ، والباني الحقيقي الأول ، لمجد الدولة العباسية، مستهلاً عهده بمأثور جبري آخر ظل يردده "أنا سلطان الله في أرضه أ سوسكم بتوفيقه ورشده"(٤٠) ، وكانت ترجمة هذا المبدأ قسوة متناهية، يقول في تسويغها "لأن بني مروان لم تبل رحمهم، وآل أبي طالب لم تغمد سيوفهم، ونحن بين قوم قد رأونا أمس سوقه واليوم خلفاء، فليس تتمهد هيبتنا في صدورهم الا بنسيان العفو واستعمال العقوبة" (٤١) ، و يحدد للمعارضة خطوطاً حمراً يمتنع اتيانها ، حيث "الملوك تحتمل كل شيء الا ثلاثة خلال:" إفشاء السر والتعرض للحرم ، والمقدح في الملك" ، ويعمد المنصور ، إلى صياغة مبدأ " شعرة معاوية" بمضمون آخر مفاده "إن عدوك إذا مد إليك يده فاقطعها إن أمكنك ، وإلا فقبلها" (٤٢) وتنامت لديه مشاعر "الأنا" عن دور وجد نفسه مهيأ له، مما ترجمه قوله "إن الخلفاء أربعة؛ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، والملوك أربعة: معاوية وعبد الملك وهشام وأنا" (٤٣).

وبإستثناء حرية نسبية للتفقه اقتضتها الهوية الدينية المعلنة للدولة ، شريطة عدم مجاوزة الخطوط التي تهدد أمنها ، لم يسلم من البطش في سياق تلك المفاهيم حتى من حاول المشورة، فقتل ابن المقفع شر قتله في واقعة مشهورة، بعد أن أرسل له الأخير كتاباً أسماه "رسالة الصحابة" كمن يريد الصلاح للخليفة ، بحثه على حسن انتقاء معاونوه وولاته. لكن المنصور وبدلاً من تثمين النصيحة، أمر بابن المقفع فقطعت أطرافه قطعة قطعة وشويت على النار وأطعم إياها قسراً، عقوبةً له لمجرد إبداء النصح.

وعلى الرغم من عدم شيوع مصطلح " الملك " لوصف رئاسة الحاكمية ، فان الاشارة الاولى لاستخدامه وردت في خلافة هارون الرشيد ، وهو يقول عن نفسه مخاطبا محمد بن إبراهيم :" يا محمد ، انا معشر الملوك اذا غضبنا على احد من بطانتنا ثم رضينا عنه بعد ذلك، بقي لتلك الغضبة اثر لا يخرجه ليل ولانهار " . كذلك وان قامت " مدرسة " الخلافة العباسية على مبدأ " خلافة الله " ، فان استخدام هذا المصطلح ظل غير شائع حتى مجيء الخليفة المعتصم الذي اذاع استخدامه .

في جانب آخر ، شجعت الدولة عددا من الفقهاء للتصدي للخصوم ومناظرتهم بخطاب ديني ، حتى كان اعتناق الدولة رسميا لمذهب الاعتزال الاصلاحي في عهد الخلفاء المأمون والمعتصم والواثق ، تحولا حقيقيا ، ساهم بتحقيق منجزات عصر النهوض العباسي ، لكن ذلك التحول لم يكتمل او يبلغ مداه بعد الانقلاب المضاد في عهد الخليفة المتوكل . فعاد الفقه ليسهب في تسويغ " طاعة ولي الامر " وعدم جواز مخالفته ، ومشروعية انعقاد الخلافة " بالقهر والغلبة " ، ونشط القائلون بنظام " الغلبة " كي لا ينقلبوا على مبدأ الخلافة " بالاختيار " ، إذ تصبح ولاية " المتغلب بالسيف شرعية , وهي " عدل بذاته " ، وجرى تقريب بعض المذهبيات او استبعاد اخرى، وفقا لتلك القاعدة .

وهكذا ومع تنامي "تسييس الديانة" انبرى التثقيف الفقهي في لزوم طاعة ولي الأمر بغض النظر عن سياساته وطريقته في الحكم . وإذ بدت تلك المفاهيم ضرورية حينها ، لبناء قوة الدولة ، ومجابهة الإرهاصات التي ارادت كبح صيرورتها واستمرارها ، فقد ساهمت ذاتها في تراجعها وافولها.

واستخدم العباسيون لأول مرة مصطلح "الدولة" بقولهم "هذه دولتنا"، وأدركوا ضرورة الإفادة من التناقضات التي أدت إليها سياسات التعصب القومي والإقليمي القبلي لمن سبقهم، فقربوا الموالي بشعار "تحقيق المساواة" دون أن يسقطوا أهمية "النزعة القومية" في بناء الدولة وحصاناتها، وتعاملوا بحذر مع النعرات الإقليمية فأفادوا منها، تقريباً ونبذاً، بقدر ما كانت تخدم ظرفيا مصالحهم.

كذلك ، تميزت الحاكمية في الحقبة العباسية ، بمظاهر الأبهة التي فاقت كثيرا ما حصل في الحقبة الاموية السالفة ، وبدا تأثر العباسيين بالكسروية والقيصرية واضحا في ذلك . فاحيطت أشخاصهم بهالات قد سية وروجت الروايات عن مقدرتهم وفصاحتهم وكفاءاتهم ومجالسهم غير العادية ، ينحني الداخلون عليهم ويقبلون الأرض بين أيديهم ، وصار وزير الخليفة وسيافه أبرز رجال الحاكمية (٤٤)

وعلى الصعيد الاجتماعي سار العباسيون في المحور ذاته الذي سلكه الأمويون في الموقف من الملكية الحيازية والتصرف بالفائض المالي للدولة وبيت المال بحق مطلق، وكان عهدهم مرحلة لهيمنة إقطاعية أرستقراطية انقسم فيها المجتمع إلى مراتبية حادة ترافقت ونشوء طبقة تجارية نشيطة طموحة سعت لاستلام قيادة الدولة والمجتمع استثماراً لحركة المتغيرات التي أدت إليها المرحلة ، وحفلت فيها بخصائص نهوض حقيقي شامل على مختلف الصعد ، تهيأ فيها المجتمع لتبدل ثوري عنيف كاد ان يتحقق لولا العوامل التي أنهكت السلطة المركزية وأدت الى تداعيها في مرحلة تالية، الأمر الذي عرض المنطقة لغزوات أجنبية متلاحقة حالت دون ذلك التبدل وعدم تحقق البدائل الملائمة، لتطبق عصور الانحطاط والتردي بمحصلاتها في الأرض وعلى الشخصية العربية.

وعندما نجح الفاطميون في أمد قصير نسبيا، تأسيس خلافة بديلة عن الخلافة العباسية المتداعية، ساروا فيها على النهج السياسي الأموي والعباسي ذاته، خاصة في التوريث والحق الإلهي للحكم، فكانت مرجعيتهم في الخلافة انهم " أسباط النبي ونسل فاطمة وعلي" ، لكنهم لم يستطيعوا الإبقاء على ذلك الزخم النهضوي الهائل في العصر العباسي لأن عوامل الانتكاس كانت أقوى من جهودهم وخططهم لبناء دولة رديفة وريثة.

العصر العثماني:

جسد العثمانيون سياسات مختلفة توجوا بها سلسلة من الاحتلالات المتوالية التي
ـر العباسي، وانتهجوا بما يتناسب
وطبيعة الاحتلال وخصائص الغزاة الغرباء عن المنطقة، وقد أصبح مصطلح "الخلافة" في تلك الفترة أدنى منزلة في هرم مراتبية الحاكمية التي يقف السلطان في قمتها.

وإذا حاول البعض فهم مصطلحي "الخلافة والسلطنة" كمترادفين، فان العديد من الكتابات المعاصرة قرنت الدولة العثمانية واعتبرتها دولة خلافة إسلامية، وبغض النظر عن مدى صحة هذا التقويم، فان محصلاته لاتغير من طبيعة الحكم العثماني الذي اكتسب شرعيته التاريخية بولادته ونشأته وبنظام القوة العسكرية الغالبة التي حققت له النجاح ، فأراد بالإسلام رديفاً لم يكن معه بحاجة لإثارة المجادلات حول أحقية الترك بخلافة الله أو خلافة الرسول، أو جواز الاستخلاف لغير العرب أو لغير قريش ، خاصة وأن المصطلح نفسه لم تعد له قيمة تذكر إلى جانب منزلة السلطان الذي صار اكبر أهمية واكثر اعتبارا ، له ان يغير الخلفاء ويعزلهم منذ نهاية الحكم العباسي وطوال العهود البويهية والسلجوقية وحكم المماليك وغزوات التركمان. وبين الحين والآخر ، لم يتحرج الحكام من استخدام لقب "الخليفة" لهم ، مرادفا لمصطلح "السلطان" او ملحقا به ، وذلك بتأثير من الهوية الدينية المعلنة للدولة . وهو امر تداول معه الحديث عن " دار الخلافة " و "دار الإمامة" جنبا الى جنب مع "دار السلطنة" الذي بقي أثيرا في البلاط العثماني (٤٥).

وعلى الرغم من الجدل حول توجهات السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢ـ١٥٢٠) والميل إلى عدم ثبوت اعلان نفسه خليفة للمسلمين بانتقال الخلافة اليه من "المتوكل" العباسي بعد الاستيلاء على القاهرة ، فان السلاطين العثمانيين استمدوا مرجعيتهم من إرادة مطلقة بالقوة والبطش الهائل لشعوب البلدان المحتلة، في حين تولى الإفتاء الذي يمثله "شيخ الإسلام" المقيم في العاصمة العثمانية، تأمين الولاء والطاعة، يعاونه بذلك أفراد أكفاء سعوا إلى جعل أزمات المواطن مقبولة في ظل سلطات الاحتلال، ولم يتورعوا عن القول حتى بجواز قتل السلطان لاخوته تحاشيا للمنافسة على العرش والفتنة.

ومن بعد السلطان سليم الأول كثرت ألقاب تبجيل السلاطين وإطنابهم بألقاب إسلامية، حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ـ١٩٠٩ م) الذي استقر في عهده لقب "الخلافة" ليتصدر الألقاب الأخرى في الخطاب السياسي للباب العالي وفقاً لاقرار قانوني ثابت نص عليه دستور الدولة عام ١٨٧٦، بوصفه خليفة أعلى يحمي الديانة الإسلامية ويصونها من التغريب، بل "كضرورة ائتمانية انتقلت من أبي بكر إلى العثمانيين" وعاد الخليفة ليكون "ظل الله على الأرض ومنفذ أحكامه."

وبذلك تشكلت إحدى ظواهر التغييب العقلي للاحتلال العثماني لتصادر وعي المواطنين بمنظومة من الممارسات والقواعد المرسومة لعمومية النهب والتجهيل وإفراط طقوسية المعتقدات وإثارة النوازع الإقليمية والطائفية والعشائرية في نظام "الاصطفافات" و"الملل" و"الوصاية" وسواه من "مزايا" العهد العثماني.

وبتلك المبادئ وكما أطلت الشخصية العربية على القرن العشرين مصنعة بمفرزات عصور الانحطاط تنوء بترسانة مظاهرها ، أشرفت مفاهيم "الخلافة العثمانية" على هذا القرن لتندمج في مخاضاته ظاهرة أملتها الظروف المتبدلة وجددت في نهجها ومساراتها والتزاماتها كما اقتضته "العثمانية " والمراحل التي مرت بها .

❑ الهوامش:

١. نزلت آيات القران في ثلاث وعشرين سنة هي تاريخ الرسالة حتى وفاة الرسول عن عمر ثلاثة وستين عاما ، ومنها مرحلة التنزيل في مكة وقد احتوت على نحو ثلثي القران واستمرت نحو ثلاثة عشر عاما، ومرحلة التنزيل في المدينة واتمرت نحو عشرة أعوام لبقية القران.

٢. من الروايات المتداولة عن الرسول أنه كان في سفر وقد أمر أصحابه بإعداد شاة للطعام، فقال رجل يا رسول الله عليّ ذبحها" وقال آخر "عليّ سلخها" وقال ثالث "عليّ طبخها"، فقال الرسول عليه السلام "وعليّ جمع الحطب"، فقالوا يا رسول الله نكفيك العمل، قال "علمت أنكم تكفوني، ولكني أكره أن أتميز عليكم، إن الله سبحانه وتعالى يكره من عبده أن يراه متميزا عن أصحابه ، وفي واقعة أخرى أنه رفض ان لايعمل مع المسلمين في حفر الخندق حول المدينة.

- عن عباس محمود العقاد ، العبقريات الإسلامية، المجموعة الكاملة، مجلد أول. دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧٤.

٣. المستشار محمد سعيد العشماوي، جوهر الإسلام، سينا للنشر ، القاهرة ط ٣ ١٩٩٣، ص ٦١.

٤. محمد عابد الجابري الدين والدولة وتطبيق الشريعة مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ١٩٩٦، ص ١٩ .

٥. عبد الرحمن الشرقاوي، علي امام المتقين، مكتبة غريب، القاهرة، ج ١، ص ٥٧ .

٦. عباس محمود العقاد ، العبقريات مصدر سابق، ج ١ ص ٣٣٧ .

٧. عباس محمود العقاد، العبقريات ، المصدر نفسه، ج١ ، ص ٢٩٨ .

٨. عباس محمود العقاد،العبقريات ، المصدر نفسه، ص ٣٧٠ .

٩. الشرقاوي ، علي امام المتقين ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

١٠. العقاد ، المصدر نفسه ، ص ٤٨٣ .

١١. ذكرت بعض المصادر ان لقب امير المؤمنين "كان معروفا للمسلمين قبل استخدام عمر له ، ذلك انه ورد اواخر عهد ابي بكر عندما وضع المؤمنين في جيش القادسية بامرة سعد بن ابي وقاص ، فدعاه الصحابة "امير المؤمنين" . لكن التاريخ الحقيقي لاختصاص الخليفة باللقب ، يرجع الى عهد عمر بن الخطاب ، ويذكر ان اول من دعاه به عبد الله بن جحش ، وقيل عمرو بن العاص ، او المغيرة بن شعبة ، كما يروى ان حامل بريد " جاء ببشائر الفتح ، ولما دخل المدينة يسأل عن عمر كان يقول :" اين اجد امير المؤمنين ؟ " فسمع اللفظ اصحاب عمر فاستحسنوه ، وقالوا : اصبت والله اسمه انه امير المؤمنين حقا ، فدعوه بذلك برضى عنه وذهب لقبا للخليفة من بعده.

١٢. محمد قطب، شبهات حول الإسلام، القاهرة، ص ١٥٤.

١٣. الطبري ، تاريخ الطبري ، طبعة دار المعارف بمصر ١٩٧٥، ج٣ ، ص٥٨٤.

١٤. ابو يوسف ، الخراج ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٤ .

١٥.في مصر قام عبد الرحمن بن عمر بمعصية استوجبت إقامة الحد، فتردد والي مصر آنذاك عمرو بن العاص في تنفيذ العقوبة بابن الخليفة جهاراً، واكتفى بجلده في دار الولاية بعيداً عن أعين الناس، مما أثار غضب عمر عندما علم بذلك، فكتب إلى الوالي مؤنباً " عجبت لك يا ابن العاص لجرأتك علي وخلاف عهدي، فما أراني إلا عازلك فمسيء عزلك، تضرب عبد الرحمن في بيتك وتحلق رأسه في بيتك ، وقد عرفت أن هذا يخالفني؟، إنما عبد الرحمن رجل من رعيتك تصنع به ما تصنع بغيره من المسلمين، ولكن قلت هو ولد أمير المؤمنين، وقد عرفت ألا هوادة لأحد بين الناس عندي في حق يجب لله عليه، فإذا جاء كتابي هذا فابعث به في عباءة على قتب حتى يعرف سوء ما صنع" فلما قدم عبد الرحمن على أبيه، اشتد في عقوبته حتى مات بعد شهر من أثر الجلد الذي ثقل عليه.

١٦.عندما سأل عمر بن الخطاب عما يحل للخليفة من مال الله قال: "انه لا يحل من مال الله إلا حلتين، حلة للشتاء وحلة للصيف، وما أصبّح وأعتمر وقوتي وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ثم أنا بعد رجل من المسلمين. ومن وصاياه للولاة والقضاة أن " آسي بين الناس في مجلسك ووجهك حتى لا يطمع شريف في صنعك ولاييأس ضعيف من عدلك."

١٧.ابن ابي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٨٥.

١٨.العقاد عبقريات، مصدر سابق ص ٥٥٦.

١٩.عندما اجتمعت الوفود تريد قتل عثمان، وتناهى خبر ذلك إلى علي بن أبي طالب، سارع لإرسال ابنيه الحسن والحسين للذود عنه وهو يوصيهما: "إذهبا بسفيكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحدا يصل اليه"، كذلك بعث الزبير ابنه ، وطلحة ابنه، وعدد من الصحابة الآخرين أبناءهم ، للدفاع عن الخليفة، فقاموا بمنع الناس عن الدخول إلى عثمان وسألوه إخراج مروان بن الحكم "من الدار لتسوية الأمر وكبح جماح الغضب. فلما رفض ذلك ، رمى المجتمعون باب الدار بالسهام، حتى خضب الحسن بن علي بالدماء على بابه، وأصاب مروان سهم وهو بالدار، كذلك خضب محمد بن طلحة، وشج قنبر مولى علي، فخشي محمد بن أبي بكر، وكان يقود ثلة من المتمردين، أن يغضب بنو هاشم لحال الحسن والحسين فيزداد تعقيد الأوضاع. واستبسل المدافعون عن عثمان، ولما عجز المحاصرون عن اقتحام الدار أحرقوا بابه، ثم تسلقوا دارا مجاورة ليصلوا إلى غرفة الخليفة ويجهزوا عليه.. ولما بلغ عليا وطلحة والزبير خبر استشهاد عثمان خرجوا وقد أذهلتهم الفاجعة، حتى دخلوا على عثمان، فاسترحموا، وقال علي لإبنيه مؤنبا "كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب، ورفع يده فلطم الحسن وضرب صدر الحسين، ووبخ كل من عبد الله بن الزبير ومحمد بن طلحة وسائر أبناء الصحابة وغيرهم من المهاجرين الذين كانوا يحرسون عثمان.

عن : السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ط ٢، ١٩٥٢، ص ١٥٩.

٢٠.اثر مصرع عثمان ذهبت أفواج من أهل المدينة والأنصار والأعراب إلى علي لمبايعته فقال لهم دعوني والتمسوا غيري فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لاتقوم له القلوب ولاتثبت عليه العقول وعند إصرارهم عليه وإدراكا منه لتعقيدات المرحلة، وتكاثر مراكز القوى كان

يرد عليهم "إن أجبتكم ركبت بكم ما لا أعلم، وإن تركتموني، فاني أنا أحدكم الا أني، أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه" وأعاد الناس الكرة في الصباح التالي ملحين في البيعة وعلي ممتنع عنها. لكنه إزاء تفاقم اضطراب الأمور في المدينة واستفحال الخطر الذي بات يهدد الإسلام، قبل المبايعة مشترطا أن تكون في المسجد وعن رضا المسلمين جميعا، فكان له ذلك حيث اجتمع الأنصار والمهاجرين وكبار الصحابة، وكان طلحة أول من بايعه.

- ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج ٧، ص ٣٣.

٢١.ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج ٩، ص ٢٨٨.

٢٢.ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٩١.

٢٣.محمد عماره ، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، المؤسسة العربية للدراسات ، القاهرة ، ١٩٧٢، ط١، ص ١٩٣.

٢٤.ابن ابي الحديد، شرح النهج، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٤٠.

٢٥.ابن ابي الحديد، شرح النهج، المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٣٧.

٢٦.حمود العودي، مقالة في الدين والصراع الاجتماعي، عن كتاب الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٠٠.

٢٧.ابن أبي الحديد، شرح النهج، مصدر سابق، ج ١٧، ص ٣٢.

٢٨.ابن أبي الحديد، شرح النهج، المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٢٨٧.

٢٩.ابن أبي الحديد، شرح النهج، المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٢٣.

٣٠.العقاد، عبقريات، مصدر سابق، جص، ص ١٣١.

٣١.محمد عمارة ، المعتزلة واصول الحكم ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ١٩٧٧ ، ط١، ص١٩٣.

٣٢.عبد الرحمن الشرقاوي، علي امام المتقين، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١.

٣٣.أبو عمر الأندلسي، العقد الفريد، طباعة دار الكتاب العربي، ١٩٨٢، ج ١، ص ٢٥.

٣٤.فرج فوده، الحقيقة الغائبة، دار الفكر الجديد، ١٩٥٥، ص ٦٨.

٣٥.محمد سعيد العشماوي، الخلافة الإسلامية، دار سينا للنشر، ص ١٣٢.

٣٦.حاول معاوية مرارا مشاورة عدد من الصحابة في امر استخلاف ابنه يزيد من بعده ، ومنهم عبد الرحمن بن ابي بكر ، وعبد الله بن جعفر بن ابي طالب ، وعبد الله بن عمر ، فاخفق في الحصول على موافقتهم . وذكر الأندلسي، ان معاوية جمع مرة ، من اعتبرهم أهل العقد والحل ، كي يوازن بين المشورة والوصاية، فوقف بينهم المغيرة بن شعبه خطيبا، فأشار إلى معاوية وقال: " أمير المؤمنين هذا" ثم أشار إلى يزيد بن معاوية وقال "فإذا مات فهذا" ثم أمسك بسيفه وشهره قائلا "ومن أبى فهذا" فعلق معاوية على الخطبة قائلا "أجلس فأنت سيد الخطباء". (الأندلسي، العقد الفريد، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٠٢.)

وروى السيوطي ، ان المغيرة عندما قدم على معاوية معزولا منه وقد أبطأ عليه ، سأله عن سبب إبطائه ، فاجاب المغيرة : امر كنت اوطئه أهيئه ، قال : فما هو ؟ قال : البيعة ليزيد

من بعدك ، قال : اوقد فعلت ؟ قال : نعم ، قال : ارجع الى عملك" (السيوطي ، مصدر سابق ، ص.(205

٣٧.محمد جلال شرف، نشأة الفكر الإسلامي وتطوره في الإسلام، دار النهضة، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٢٣.

٣٨.هادي العلوي، المستطرف الجديد، مركز الأبحاث دمشق ١٩٨٦، ص ٤١ .

٣٩.يذكر السيوطى بعضا من ذرائعية المشروع العباسي عن طريق رواية الحديث (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص١٣ ومابعدها).

٤٠.الأندلسي، العقد الفريد، مصدر سابق، ج ١، ص ٤١ .

٤١،، ٤٢ ، ٤٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٣.

٤٤. محمد جلال شرف ، مصدر سابق ، ص١١٥ .

٤٥. استخدم "نادر قلي شاه"أحد زعماء القبائل التركمانية التي غزت المنطقة العربية ، مصطلح " خليفة إسلام " لقبا للسلطان العثماني عند مراسلته إياه . وكانت بعض الصيغ الرسمية تطلق على السلطان العثماني أحيانا ، لقب " أمير المؤمنين " . وورد هذا اللقب في نقش " قلعة القوس " كذلك في نقش قديم زين به مسجد المدينة ونصه " أمر ببناء هذا المسجد المبارك مولانا أمير المؤمنين الملك المظفر بايزيد " . وعندما اصدر السلطان محمد الفاتح وثيقة " وقف نامة " أطلق على نفسه فيها لقب " أمير المؤمنين ، وإمام المسلمين ، سيد الغزاة والمجهادين ، المؤيد بالفتح والنصر السلطان محمد خان "

هاملتون حبيب ، النظم والفلسفة والدين ، المركز العربي للكتاب ، دمشق ، ص٩.

□□□

إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى.

تأليف :كريستوفر لين*
ترجمة: أديب يوسف شيش

بدأ يشتد الجدل حول ما يجب أن تكون عليه "الاستراتيجية الكبرى" لأمريكا في المستقبل قد كردة فعل متأخرة على نهاية الحرب الباردة.(١) و"الاستراتيجية الكبرى" اصطلاح يبدو قوي الجرس لكنه ينطوي على مفهوم بسيط: هي عملية توفق فيها الدولة بين الأهداف والوسائل في سعيها إلى الأمن. وتشمل الاستراتيجية الكبرى في زمن السلم ما يلي: تحديد مصالح الدولة الأمنية؛ وتمييز الأخطار التي تهدد تلك المصالح؛ وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عن مصالح الدولة.

وبهذه الصورة يتناول الجدل حول الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة المسائل الآتية: ما المناطق المهمة لأمن الولايات المتحدة في العالم؟ هل ستنهض دول عظيمة جديدة تهدد المصالح الأمريكية؟ وما التحالفات التي يجب أن تلتزم بها الولايات المتحدة؟ هل للولايات المتحدة مصلحة في "الاستقرار" الإقليمي (وفي أية مناطق) وفي الاعتماد الاقتصادي المتبادل؟ ما التوازن المناسب بين التزامات الولايات المتحدة الخارجية واحتياجاتها الداخلية؟ ما القوى العسكرية التي تحتاجها الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها؟

وبعبارات ملموسة، يجري الجدل حول الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة يومياً تقريباً بشأن توسيع الناتو، والصين، والعلاقات الأمريكية اليابانية، والبوسنة، وسياسة الولايات المتحدة بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، والسياسة التجارية، وموازنة الدفاع. وهذه ليست قضايا منفصلة. وإنما يقع على الاستراتيجية الكبرى أن تقيم الانسجام بينها.

إنه لتناقضٌ ظاهر أن المحلّلين لم يبدأوا إلا في هذه الفترة، بعد ثماني سنوات من سقوط جدار برلين، إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. فقد كانت استراتيجية الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تصاغ بشكل ظاهر بدافع احتواء الاتحاد السوفييتي. وجعلت متطلبات الحرب الباردة سياسة الولايات المتحدة الخارجية

* "كريستوفر لين" استاذ مشارك زائر في مدرسة الدراسات الاستراتيجية العليا البحرية في مونتيري، كاليفورنيا، حيث يدرّس علم السياسة الدولي والاستراتيجية العسكرية."

واضحة الهدف. ومع نهاية الحرب الباردة، صار من الممكن إعادة النظر في المبادئ الأولى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وإعادة تصوُّر الدور العالمي لأمريكا من البداية.

كان في وسع الولايات المتحدة، بعد اختفاء الدولة العظمى المنافسة لها، أن تعيد النظر، لو أنها أرادت، في مختلف الأعباء الدولية التي كانت تتحملها في أثناء الحرب الباردة. كان التهديد من جانب الاتحاد السوفييتي هو الحافز على التزام أمريكا بالناتو، وعلى الوجود العسكري الأمريكي في شرقيّ آسيا. وكان تدخل الولايات المتحدة في العالم الثالث هو كذلك يذكيه التنافس الجيوسياسي مع الاتحاد السوفييتي. وبعد انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة كان بإمكانها التخلي عن التزاماتها الخارجية ذات الكلفات الباهظة، وتركيز طاقاتها لحل "سلسلة" من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التي طال إهمالها. لكن هذا لم يحدث.

تمثّل استراتيجية أمريكا الكبرى لغزاً ظاهريًّا إذن: بدّل انهيار الاتحاد السوفييتي النظام الدولي تبديلاً كبيراً، لكن لم يطرأ تبدل مواز على استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، فلا تزال الولايات المتحدة تتبع في مجال الطموحات والمصالح والتحالفات الاستراتيجية الكبرى ذاتها التي كانت تتبعها منذ ١٩٤٥ حتى ١٩٩١، أعني استراتيجية الهيمنة. (٢)

ولهذا اللغز الاستراتيجي حلٌّ بسيط جدّاً: كان الاتحاد السوفييتي عاملاً مركزياً أقل شأناً في تشكيل سياسة الولايات المتحدة مما يفترض عموماً.

والحقيقة أن صانعي السياسة الأمريكية سَعَوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام عالمي تتزعمه الولايات المتحدة يعتمد على قوة عسكرية واقتصادية وسياسية أمريكية متفوقة، وعلى قيم أمريكية، وقد كان ذلك جوهر سياسة الهيمنة ولا يزال.

من المؤكد أن استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى مرّت بعد الحرب الباردة بعدة مراحل. ففي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت خطة واشنطن لما بعد الحرب تقوم على أن هيمنتها يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على قوتها المالية والاقتصادية الغامرة (التي عبرّ عنها نظام بريتون وودز الدولي) وعلى التأثير السياسي والدبلوماسي الذي تمارسه عبر المنظمات المتعددة الأطراف والدولية (ولا سيما الأمم المتحدة).

وعلى الرغم من أن احتكار الأسلحة النووية كان بمثابة خلفية استراتيجية لسياسة الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ فإن القوة العسكرية لم تكن هي الأداة الأساسية في سياسة واشنطن. لم تصبح سياسة الولايات المتحدة الخارجية عسكرية إلا في فترة ١٩٤٩- ١٩٥٠ التي شهدت انتصار الشيوعية في حرب الصين الأهلية، وتفجير الاتحاد السوفييتي أولى قنابله النووية واندلاع الحرب الكورية.

ومهما يكن الأمر فقد كانت واشنطن تسعى إلى التفوق على النطاق العالمي قبل مدة غير قليلة من ظهور المنافسة ثنائية القطب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كانت الولايات المتحدة، على حد قول جون لويس جاديس، "تتوقع أن تصبح زعيمة النظام العالمي الجديد " بعد ١٩٤٥، "وقلّ بين المؤرخين من ينكر اليوم أن الولايات المتحدة كانت

تتوقع السيطرة على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها كانت تسعى إلى هذا قبل أن يبرز الاتحاد السوفييتي كخصم ظاهر وحاضر."

وحتى بعد اندلاع الحرب الباردة كانت الهيمنة الأمريكية، لا احتواء الاتحاد السوفييتي، هي القوة الدافعة وراء استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى. وقد ظهر هذا بوضوح في ورقة لمجلس الأمن القومي، NSC- 68، تضمنت القاعدة الفكرية لسياسة احتواء "كونية" و"عسكرية". جاء في هذه الوثيقة:

١- هدف القوة الأمريكية "تشجيع قيام بيئة عالمية يستطيع النظام الأمريكي أن يعيش فيها ويزدهر" و٢- إن استراتيجية الهيمنة هي "الإستراتيجية التي ربما اتبعتها الولايات المتحدة ولو لم يكن الاتحاد السوفييتي موجوداً." (٣) وهكذا يتبين أن دور الاتحاد السوفييتي في استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى كان دوراً غريباً. فمن جهة كان التهديد السوفييتي عَرَضياً تماماً في الحقيقة بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة لأن مطامح أمريكا الدولية كانت قائمة بصرف النظر عن وجود الاتحاد السوفييتي. ومن جهة أخرى، كان وجود الاتحاد السوفييتي ضرورياً جداً لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية لأن الحرب الباردة اسبغت، في داخل البلاد وخارجها معاً، شرعية على توسع القوة الأمريكية. ولولا الحرب الباردة لما توافر لصانعي سياسة الولايات المتحدة الحجَّة لتبرير سعي أمريكا إلى الهيمنة الشاملة.

إذا سلمنا بأن أهداف استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى بعد الحرب لم تكن ذات صلة بالمنافسة بين الدولتين العظميين، فليس من المستغرب أن تظل الاستراتيجية الكبرى بلا تغيير على الرغم من اختفاء الاتحاد السوفييتي.

واليوم، كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية، تسعى استراتيجية الهيمنة إلى زيادة تحكّم الولايات المتحدة في النظام العالمي عن طريق منع بروز دول عظيمة منافسة لها في أوربا وشرقي آسيا. وكما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية، تعكس الاستراتيجية الاعتقاد بأن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يُعَدُّ مصلحة أمنيّة حيويّة للولايات المتحدة.

واليوم، كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعتمد الاستراتيجية على منطق مؤلف من ثلاث خطوات: الاعتماد المتبادل هو المصلحة العليا التي تشجعها الاستراتيجية؛ ويُعدُّ عدم الاستقرار تهديداً للاعتماد المتبادل؛ والردع الموسّع هو الوسيلة التي تلجأ إليها الاستراتيجية لمواجهة هذا التهديد.

استراتيجية الهيمنة

الهيمنة _ أو الزعامة_ هي استراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة. ويعتقد أنصار الهيمنة أن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد (أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى)، وذلك لأن السياسة الدولية على قدر كبير من التنافسية. وتقوم استراتيجية الهيمنة على افتراض أن

الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها (أي بسعيها إلى الزعامة). ففي العالم الذي تغلب عليه الخشونة والتنافس يعتمد أمن الدولة على القوة "الصعبة" (القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية)، ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم(١) بين الدول.

ويرى أنصار الاستراتيجية أن الاستقرار المنسّق (غياب كل من الحرب والسباقات الأمنية وانتشار الأسلحة) مرتبط بقوة الولايات المتحدة العسكرية.

تفترض استراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على "الاستقرار" (وهو اصطلاح فضفاض ومبهم) في النظام الدولي.

وتنطوي اسسه الاستراتيجية على الخوف مما قد يحدث في عالم لم تعد قوة الولايات المتحدة المهيمنة هي التي تعطيه شكله. وأنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة لأنها تبدو شرطاً للاستقرار الشامل. وينطوي عدم الاستقرار على خطر لأنه يهدد بالقضاء على الرابطة التي تصل ما بين أمن الولايات المتحدة والمصالح الاستراتيجية التي نمّاها الاعتماد الاقتصادي المتبادل. والاعتماد الاقتصادي المتبادل هو إحدى مصالح الولايات المتحدة العليا اعتقاداً بأنه سبب السلم والاستقرار في النظام الدولي ونتيجة لهما في الوقت ذاته. والواقع أن دور الاعتماد المتبادل في استرداد الهيمنة هو دور دائري: فالاعتماد المتبادل هو مصلحة حيوية لأنه يؤدي إلى السلام والاستقرار (والازدهار)؛ لكن لابد من توافر السلام والاستقرار في النظام الدولي قبل أن يتوافر فيه الاعتماد المتبادل.

ومن حيث الجغرافيا تنظر استراتيجية الهيمنة إلى كل من أوربا وشرقي آسيا والخليج الفارسي كمناطق تقوم فيها للولايات المتحدة مصالح أمنية حيوية. وتُعَدُّ أوربا وشرقي آسيا منطقتين مهمتين لأنهما يمكن أن تبرز منهما دول عظيمة جديدة، وأن تندلع فيهما في المستقبل حروب بين الدول العظيمة؛ ولأنهما تقومان بدور مركزي في عمل نظام اعتماد اقتصادي متبادل دولي؛ ولأنهما حيويتان لازدهار الولايات المتحدة. أما الخليج الفارسي فهو مُهمّ بسبب النفط. تؤلف هذه المناطق الثلاث، جغرافياً، مصالح أمريكا الحيوية لكن مصالح الولايات المتحدة الأمنية ليست محصورة في هذه المناطق. ولابد لها أن تهتم أيضاً "بالأطراف" _ وهي مناطق بعيدة جغرافياً عن القلب _ لأن الاضطراب فيها يمكن أن يؤثر في القلب.

التهديدات

- *تعيّن استراتيجية الهيمنة تهديدين رئيسين لمصالح أمريكا المتشابكة: ظهور دول عظيمة، جديدة، و"تدفق" عدم الاستقرار من مناطق طرفية استراتيجياً إلى مناطق مصلحة استراتيجية مركزية.*
- *يمكن أن يكون لظهور دول عظيمة جديدة نتيجتان مؤذيتان للولايات المتحدة: أولاً، يمكن أن تطمع في الزعامة الدول العظيمة الجديدة، وإذا ما نجحت في هذا فسوف تهدد أمن الولايات المتحدة تهديداً جديّا. ثانياً، كان بروز دول عظيمة جديدة في*

التاريخ ظاهرة جيوسياسية مضرة بالاستقرار. (هنا يرد إلى الذهن كيف أن بروز الولايات المتحدة، وألمانيا واليابان كدول عظيمة في أواخر القرن التاسع عشر قد أسهم في حدوث اضطراب دولي بلغ الذروة في الحرب العالمية الثانية.)

إن معظم العاملين في سياسة الولايات المتحدة الخارجية يعترفون (ولو على مضض) بأنه لا يمكن عمل شيء لمنع بروز الصين دولة عظيمة جديدة لأنها تقع خارج نطاق نفوذ الولايات المتحدة. (لكن يجب أن نلاحظ أنه توجد فئة بين الاستراتيجيين تعتقد بأن على الولايات المتحدة أن تحول بين الصين وبين أن ترتفع إلى مصاف الدول العظيمة وذلك بالتحريض على الاضطرابات الداخلية فيها أو، إذا لم ينجح هذا، بشن حرب وقائية عليها.) وقد يكون على الولايات المتحدة أن ترضى ظاهرياً عن نهوض الصين إلى وضع دولة عظيمة. لكن في نطاق نفوذ واشنطن يظهر بوضوح أن استراتيجية الهيمنة تهدف إلى منع بروز ألمانيا واليابان كدولتين عظيمتين وهذا بإدخالهما في إطار الأنظمة الأمنية والاقتصادية الخاضعة للويات المتحدة.(٥) ويخشى صانعو سياسة الولايات المتحدة من "إعادة" اليابان وألمانيا أو كليهما إلى حظيرة "القومية "Renationalised" يمكن أن يطلق تفاعل سلسلة جيوسياسيًا معاكسًا.

إن "العودة إلى حظيرة القومية "Renationalisation" اصطلاح مُربك يستخدمه محللو السياسة الخارجية لوصف عواقب السماح لطوكيو وبرلين باتباع سياسة خارجية وسياسية عسكرية مستقلتين. أي سياستين لا تعودان محصورتين بممارسة القوة الأمريكية . وهذا الاصطلاح أسلوب مهذب أيضاً _ كلمة رمزية _ يستخدمها صانعو السياسة الأمريكية لتجنب قول ما يدور فعلاً في أذهانهم: أي أنهم لا يثقون بأن اليابان الناهضة وألمانيا الناهضة ستسلكان سلوكا مسؤولاً.

وتفترض استراتيجية الهيمنة أن انبعاث القوة الألمانية واليابانية مرة ثانية من شأنه أن يوقظ من جديد لدى جارات هاتين الدولتين في أوربا وشرقي آسيا المعضلة الأمنية (التي كانت نائمة في أثناء الحرب الباردة). إن "معضلة الأمن" توضح عاملاً محرّكاً مهماً في السياسة الدولية. فنظراً لعدم وجود سلطة مركزية تَسُنّ القواعد وتفرضها في السياسة الدولية. تضطر الدول إلى الاعتماد على نفسها حين يتعلق الأمر بأمنها أي تصبح كل دولة مسؤولة عن تأمين بقائها (الذي لا يمكن ضمانه إطلاقاً كما ثبت بمصير الاتحاد السوفييتي، والنمسا وهنغاريا، والإمبراطورية العثمانية، ويوغسلافيا)، والدفاع عن مصالحها الخاصة (ما لم تأخذ الوليات المتحدة طبعا على عاتقها القيام بهذه المَهمّات بدلاً منها). لكن الأعمال التي تقوم بها إحدى الدول دفاعا عن نفسها تبدو تهديداً في نظر جاراتها فترد عليها بدورها باتخاذ تدابير دفاعية خاصة بها. وتكون النتيجة غير المقصودة ظهور توترات سياسية من فعل ورد فعل وسباق تسلّح، أي "سباق أمني".

أمريكا "المهدئ"

بعد الحرب العالمية الثانية حسّنت الولايات المتحدة وضع المعضلة الأمنية في أوربا

الغربية وشرقي آسيا بالقيام بدور"المهدئ" لتلك المناطق بحسب تعبير محلل السياسة الخارجية جوزيف جوفي. وكان الناتو والمعاهدة الأمنية اليابانية الأمريكية أداتي التهدئة. وقد خلقت تهدئة أمريكا شرقي آسيا وأوربا الظروف للاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي نما بعد ١٩٤٥.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت، لا يزال صانعو السياسة الأمريكيون يرون أن دور أمريكا المهدئ في أوربا وفي آسيا دور حيوي يقوم على الوجود العسكري الأمريكي في تلك المناطق. ويخشون من أنه إذا اضطرت الولايات المتحدة إلى الانسحاب من أوربا وشرقي آسيا وإلى ترك ألمانيا واليابان للاهتمام بأمنهما الخاص فسوف تنشأ سباقات أمن إقليمية. وتكون النتيجة، في أحسن الأحوال، ازدياد التوتر السياسي، الأمر الذي يجعل التعاون الدولي أصعب. وتؤدي "إعادة بعث القوميات"، في أسوأ الأحوال، إلى تقويض الاستقرار الإقليمي وربما قادت إلى الحرب. وفي الحالتين تتعرض للخطر مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية التي ازدهرت بفضل الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وإلى جانب ظهور دول عظيمة جديدة يمكن أيضاً أن يسيء إلى مصلحة أمريكا في الاستقرار الدولي الاضطراب الذي يحدث في الأطراف (والذي ينشأ نتيجة لسقوط الدول، أو للصراعات التي تشعلها الخلافات العرقية والدينية والقومية). ويمكن للفتن التي تقع في الأطراف أن تحفز حلفاء الولايات المتحدة إلى العمل بصورة مستقلة من أجل الحفاظ على النظام في الأطراف، كما يمكنها أيضاً أن تطلق شبح "العودة إلى القومية"، أو أن تنتقل إلى القلب، وتقضي على الازدهار بقطع الصلات الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة بأوربا وشرقي آسيا.

إن الضمانات الأمنية الأمريكية لأوربا وشرقي آسيا هي الوسيلة التي تحافظ بها استراتيجية الهيمنة على نظام سياسي دولي سليم يؤدي إلى الاعتماد المتبادل. فمن خلال هذه الضمانات تحتفظ الولايات المتحدة بمسؤولية الدفاع الأولى عن مصالح ألمانيا واليابان الأمنية سواء في قلب البلاد أم في أطرافها. وبناء على ذلك تنكر الولايات المتحدة على ألمانيا واليابان القيام بمبادرات للعودة إلى سياسة قومية خارجية وأمنية، وللتحول إلى دولتين عظيمتين. لهذا يجب على الولايات المتحدة، في سبيل تنفيذ استراتيجية الهيمنة بصورة ناجحة، طبقاً لما ورد في وثيقة تخطيط صادرة عن البنتاكون في ١٩٩٢، "أن تحسب حساباً كافياً لمصالح الأمم الصناعية الكبيرة لئلا تتشجع على تحدي زعامتنا، أو تسعى إلى قلب النظام السياسي أو الاقتصادي المستقر. "(٦)

ليس في هذا، كما قلت، أيّ جديد: المتابعة لا التغيير كانت هي العلامة الفارقة لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى منذ ١٩٤٥ حتى الآن.

وقد حاولت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية منع ظهور منافسين جيوسياسيين جدد. وفي الأربعينات قبلت طبعاً، على مضض، حقيقة وجود الاتحاد السوفييتي. وكان هذا لأن "الحرب الوقائية"، التي لم تكن خياراً جديًا، كانت هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تمنع الولايات المتحدة بها الاتحاد السوفييتي من الوصول إلى

مرتبة الدولة العظمى. لكن ابتداء من ١٩٤٥ فصاعداً كانت الولايات المتحدة _ وصممت أن تبقى _ الدولة العظيمة الوحيدة في نطاق نفوذها الخاص، أعني في العالم غير السوفييتي.

كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة يعتقدون، كما يشير المؤرخ Melvyn P. Leffler، بأنه "يجب ألا يُسمَح بقيام أوربا متحدة أو ألمانيا موحَّدة أو يابان مستقل كقوة ثالثة أو كتلة حيادية."(٧) وحقاً، في مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤، وثانية لدى منح لندن قرضاً في ١٩٤٥، استخدمت الولايات المتحدة قوتها لمنع بريطانيا، أقرب حلفاء واشنطن، من تحدي هيمنة أمريكا السياسية والاقتصادية. من السهل أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت خلال الحرب الباردة، وخارج العالم غير السوفييتي، هي القوة العظمى الوحيدة، وكانت تسعى إلى إبقاء الأوضاع على تلك الصورة.

يمكن الاعتراض، طبعاً، بأن الولايات المتحدة، بدلاً من كبح عودة ظهور مراكز قوة منافسة لها في نطاق نفوذها، كانت تشجع ظهورها بتسهيلها استعادة أوربا الغربية واليابان عافيتهما بعد الحرب. ولكن يُرَدّ على هذا أن الولايات المتحدة كانت في الوقت ذاته تحافظ على سيطرة سياسية مُحكمة على هذه الدول.

كانت واشنطن تريد أن تكون أوربا الغربية واليابان على درجة من القوة كافية لاحتواء الاتحاد السوفييتي. ولكنها لم تكن تريد لهما أن تصبحا على درجة من القوة كافية لتحدي الزعامة الأمريكية. كانت الولايات المتحدة مهتمة بصورة خاصة باحتواء قوة ألمانيا (الغربية) واليابان العائدة إلى الظهور. وبهذه الصورة كانت استراتيجية أمريكا بعد الحرب، كما قال عالم السياسة الألماني، ذات احتواء مضاعف. أي أن الولايات المتحدة كانت تسعى في الوقت ذاته إلى احتواء الاتحاد السوفييتي وإلى احتواء ألمانيا واليابان أيضا.

وعلى الرغم من أن الإمبراطورية الأمريكية بعد الحرب كانت، كما يصفها المؤرخ الدبلوماسي Geir LUNDESTAD "إمبراطورية بدعوة"، فقد كانت إمبريالية في الوقت ذاته، وكانت الولايات المتحدة ولا تزال تسعى إلى الاحتفاظ بوضعها المتميز جيوسيآسيا إزاء أوربا الغربية واليابان.

لماذا يتحمل المرء مشقة انتقاد استراتيجية الهيمنة؟ فهذه الاستراتيجية، في نهاية المطاف، ذات حظ من الاستحسان بالحدس والمنطق. والقوة مهمة في السياسة الدولية وللولايات المتحدة حظ كبير منها. فأي شيء أفضل من أن تكون هي القوة العظيمة الوحيدة في عالم "أحادي القطب"؟

الجواب الواضح (الجواب الذي قدمه أنصار الهيمنة هو أنه" لا شيء يمكن أن يكون أفضل. " وإذن يجب على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما بوسعها لإدامة تفوقها الجيوسياسي الحالي. ويصعب من الناحية المجردة معارضة هذا الخط من التفكير. لكن، في عالم الواقع، يمكن أن تكون أضرار الهيمنة للمصالح الأمريكية أكثر من منافعها. فالحكم على صلاح الاستراتيجية يتوقف على الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل تستطيع

الولايات المتحدة منع نهوض دول عظيمة جديدة فتبقي على زعامتها إلى مالا نهاية؟. هل يؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى السلام حقاً؟ هل تبقى الضمانات الأمنية، التي يعتمد عليها نجاح الاستراتيجية، محافظةً على مصداقيتها في أوائل القرن الحادي والعشرين؟

الزعامة والقطبية الأحادية

يزخر تاريخ السياسة الدولية الحديث، والذي يبدأ من ١٥٠٠، بأنقاض جيوسياسية لدول راهنت على الزعامة: إمبراطورية هابسبورغ تحت حكم شارل الخامس، فرنسا تحت حكم لويس الرابع عشر ونابوليون، بريطانيا الفكتورية، ألمانيا الهتلرية.(٨) والدرس التاريخي من هذا واضح وضوحاً كافياً: الدول التي تراهن على الزعامة تسقط كلها من دون استثناء. والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هو طبعاً: لماذا تسقط؟ والجواب ليس سرّاً عند الذين يدرسون السياسة الدولية : حين تصبح دولة ما قوية أكثر مما ينبغي تهدد أمن الدول الأخرى.

تظل الدول يقظة، كما ذكرت، حين يتعلق الأمر بالحفاظ على أمنها لأنها تريد المحافظة على بقائها دولاً تؤدي أدوارها بصورة مستقلة. فإذا واجهت زعيماً متحدياً أقامت "توازناً" ضده. أي أنها تبني قوتها العسكرية الخاصة وتقيم، إذا لزم الأمر، تحالفات لخلق وزن جيوسياسي مقابل الدولة الطامحة إلى الزعامة. من المفيد، إلى حدٍّ ما، أن تكون الدولة قوية. لكن ليس من صالح الدولة أن تصبح قوية أكثر مما ينبغي، لأنها عندئذٍ تُرعب الآخرين.

إن سقوط الزعماء بلا استثناء يبرهن على حقيقة متناقضة من حقائق السياسة الدولية: إذا ربحت دولة ما أكثر مما ينبغي فإنها تخسر.

إذا كان هذا هو مصير من يسعى إلى الزعامة فلماذا يعتقد منظرو العلاقات الدولية الأمريكيون، والأهم منهم صانعو السياسة الأمريكية، أن الولايات المتحدة يمكن أن تنجح حيث أخفق الآخرون؟

هناك ثلاثة أسباب: أولاً، يحتج هؤلاء بأن الآخرين لا يوازنون قوة أمريكا الساحقة كما هي. ويؤكدون أن الدول تقيم توازناً ضد الدول التي تستخدم أسلوب التهديد، وأن الولايات المتحدة، كزعيم "سليم"، لا تفعل ذلك.(٩) ثانياً، يعتقد العلماء وصانعو السياسة أن الولايات المتحدة تحسب حساباً لمصالح الدول الأخرى، لهذا ترغب هذه الدول في التحالف معها بدلاً من إقامة توازن ضدها. ثالثاً وأخيراً، يقال إن قوة أمريكا اللينة "Soft power"– أي جاذبية قيم أمريكا الديمقراطية الليبرالية وثقافتها تبرّر لها ممارسة قوة الزعامة (الهيمنة).

يسيطر على عقول العاملين في سياسة الولايات المتحدة الخارجية الاعتقاد بأن الديمقراطية الليبرالية تهب شرعية للزعامة الأمريكية. ويرى أحد المعلقين أن العالم يتقبل هيمنة أمريكا لأن الآخرين "يعلمون أنه ليس هناك ما يخشونه أو يريبهم من دولة عادلة rightcous"(١٠). وصرح ناطق سياسي باسم البنتاغون في عهد إدارة بوش قائلاً: "إن

اعتقادنا الأساسي بالديمقراطية وحقوق الإنسان يجعل الأمم الأخرى تثق بأن قوتنا العسكرية الضخمة لا تهدد من يطمحون إلى التقدم الديمقراطي السلمي."(١١)

القوة غير المكبوحة

إن الاعتقاد بأن أمريكا يمكن أن تكون زعيماً ناجحاً هو اعتقاد شخصي- خاطئ. فما من دولة تستطيع احتمال إقامة أمنها على الثقة بنوايا الآخرين الطيبة. لأن النوايا تزول بسرعة؛ ونوايا اليوم السلمية يمكن أن تتحول غدًا إلى نوايا شريرة. لهذا السبب تقيم الدول استراتيجياتها على تقديراتها إمكانات الآخرين؛ أعني ما لديهم من قوة (فعلية كامنة). وإنما يخيف الدول الأخرى القوة الهائلة لدولة تريد أن تكون زعيماً.

وبتعبير آخر، الدول الزعيمة تهدد الدول الأخرى لأنها تملك من القوة أكثر مما ينبغي. وتعد الولايات المتحدة في عالم أحادي القطب دولة زعيمة ومهيمنة. وكون أمريكا ذات قوة لا تكبح هو الذي يرى فيه الآخرون تهديداً لهم. وهذا الخلل في توازن القوى لمصلحة أمريكا هو الذي سوف يعملون على معارضته. إن الرعب الذي يبثه في قلوب الآخرين الزعماء الطامحون يفسر إلى حد كبير لماذا لن يتحقق أمل أمريكا في منع نهوض دول عظيمة جديدة.

وتاريخيًا كان وجود زعيم طامح عاملاً مساعداً قوياً في ظهور دول عظيمة جديدة. وبهذا المعنى يمكن أن يكون نهوض دول عظيمة جديدة بمثابة ردّ فعل دفاعي إزاء التهديد الذي يتمثل بالدولة الزعيمة أو المهيمنة. هناك فترتان تميزتا بالقطبية الأحادية:.في ١٦٦٠ كان يُعترف بأن فرنسا هي القوة العظمى الوحيدة في أوربا. لكن في ١٧١٣ أقامت إنكلترا والنمسا نفسيهما دولتين عظيمتين في ردّ مباشر على قوة فرنسا المتغطرسة. وفي منتصف القرن التاسع عشر انقضت الفترة التي كانت فيها بريطانيا الفيكتورية قطباً أحادياً وهذا بنهوض كل من ألمانيا والولايات المتحدة واليابان إلى وضع الدول العظيمة. وفي كل من هذه الدول كان الخوف من القوة البريطانية هو الحافز إلى تحولها إلى دولة عظيمة.

وليس هناك إطلاقا سبب قاهر للاعتقاد بأن الولايات المتحدة اليوم سوف تُستثنى من هذا المصير. ففي السنوات العشر أو العشرين القادمة سوف تكون الهيمنة الأمريكية حتماً حافزاً على ظهور ألمانيا واليابان والصين (وربما تعود روسيا إلى الظهور) كدول عظيمة قادرة على العمل كقوة توازي قوة الولايات المتحدة. وإذا عدنا إلى السؤال الذي طرحناه هنا: من الناحية المجردة من المفيد جدا للولايات المتحدة أن تكون زعيما لو أنها نجحت في أداء هذا الدور. لكن المشكلة هي أن الزعامة أو الهيمنة لم تكن قط استراتيجية رابحة في السياسة الدولية الحديثة، وليس من المتوقع أن تكون ناجحة بالنسبة للولايات المتحدة، لأن استراتيجية الهيمنة تنطوي على عيب يتمثل في أن افتراضاتها عن استمرار الزعامة الأمريكية في عالم وحيد القطب ليست صحيحة.

هل يؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى السلام؟

لعب الاعتماد الاقتصادي المتبادل دوراً مركزياً في استراتيجية. الولايات المتحدة الأميركية الكبرى منذ ١٩٤٥. (و"الاعتماد الاقتصادي المتبادل" يعني أنه، بفضل التجارة الحرة والاستثمار، يتوقف الرفاه الاقتصادي في كل دولة على روابطها التجارية والمالية مع الدول الأخرى التي تكوّن الاقتصاد الدولي.) وحين أقول هذا لا أتقدم برأي "تحريفي" بأن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى تسوقها الرغبة في الاستيلاء على الأسواق الخارجية أو المواد الخام، أو بأنها تتشكل وفقاً لاحتياجات نخبة حاكمة رأسمالية. الاستراتيجية الأمريكية معقدة أكثر جدًّا من هذا. تقوم الاستراتيجية الأمريكية على مجموعة من الافتراضات حول العلاقة بين نظام اقتصادي دولي ليبرالي (أي انفتاح اقتصادي مبني على تجارة حرة متعددة الأطراف) والأمن.

ويعتقد صانعو سياسة الولايات المتحدة، بصورة خاصة، أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يقود إلى السلام، ومن ثمّ إلى مزيد من الأمن للولايات المتحدة.

هناك ثلاثة أساليب يُفترض أن يؤدي بها الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى السلام.

أولاً : يوجد في التراث التجاري الليبرالي افتراض بأنه إذا زاد الازدهار فإن النظام التجاري الدولي المنفتح يقلل من خطر الحرب لأن الدول لا ترغب في أن تؤدي الحرب إلى توقف ازدهارها وتجارتها. ويعود الأصل الفكري لهذه النظرة إلى أفكار آدم سميث، وجون برايت، وريشارد كوبدن ونورمان آنجل. (كتب آنجل عشية الحرب العالمية الأولى نبوءته المشهورة بأنه بسبب الاعتماد الاقتصادي المتبادل يستحيل وقوع حرب أوربية كبيرة.)

ثانياً : يعتقد صانعو سياسة الولايات المتحدة أن "الدرس" الأساسي المستقى من ثلاثينات هذا القرن هو أن القومية الاقتصادية (سياسة الاكتفاء الذاتي، والكتل التجارية المتنافسة) قد أدت إلى الحكم الاستبدادي والعسكري في ألمانيا واليابان، فكانت، بهذه الصورة، سبباً مهماً لعدم الاستقرار الجيو سياسي. لذلك يعتقدون أن النظام التجاري الدولي المنفتح بعد الحرب سوف يمنع تكرار ما حدث في الثلاثينات.

ثالثاً : يعتقدون أيضاً أن الحرب العالمية الثانية ترجع إلى أسباب اقتصادية. (على سبيل المثال، إلى المنافسة على السيطرة على مناطق الأسواق والمواد الخام). وأن نظام التجارة الدولي يزيل الحاجة إلى الاستيلاء على الاسواق والموارد إذ يمنح جميع الدول حق الدخول من دون تمييز بينها.

على الرغم من هذه الحجج نرى أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل الدولي لا يولّد السلام. والحقيقة أن له نتائج أمنية عكسية لا يفهمها أنصاره أو لا يعترفون بها. فالعلاقات الاقتصادية (سواء كانت داخلية أم دولية) لا تتم أبداً في فراغ؛ بل على العكس تحدث في إطار محدَّد سياسيا. والاعتماد الاقتصادي المتبادل الدولي يتطلب بعض الشروط لكي

يزدهر من بينها تأمين الحد الأقصى من تأمين النظام السياسي والاستقرار.

وكما أن السوق لا يمكن أن يعمل ضمن حدود الدولة إلا إذا خلقت الدولة بيئة "أمن" مستقرة يمكن أن يتم فيها التبادل الاقتصادي (بحماية حقوق الملكية وفرض العقود) فكذلك الأمر في العلاقات الدولية. وبما أنه لا يوجد حكومة عالمية يصبح على الدولة المسيطرة خلق الظروف التي يمكن أن يقوم فيها اعتماد اقتصادي متبادل (بضمان الأمن، وقواعد اللعبة، وعملة احتياطية، وبالقيام بدور مصرف للاقتصاد العالمي، ودائن إذا لزم الأمر). من دون دولة مسيطرة لإنجاز هذه المهمات، ليس ثمة اعتماد اقتصادي متبادل. وقد كان هناك حقا تجارة حرة واعتماد اقتصادي متبادل في النظام الدولي الحديث في أثناء زعامة بريطانيا الفيكتورية وزعامة أمريكا بعد الحرب.

يحدث الاعتماد الاقتصادي المتبادل على العموم حين تشعر الدول بالأمن، حين لا تخشى من أن الدول الأخرى سوف تحوّل أرباحها الاقتصادية من التجارة إلى ميزات عسكرية. وعلى عكس هذا، حين تنشغل الدول بأمنها تكون أقل استعداداً للانخراط في التجارة الحرة. وحين يكون الأمن موضع شك تلجأ الدول دائماً إلى قياس نفسها بمقارنتها بمنافساتها الحقيقيات أو المحتملات. وحين تشعر الدول بالأمن توجه اهتمامها إلى الأرباح الكلية للثروة العالمية التي تتدفق من التجارة. وتوزيع هذه الثروة لا يحتاج، في ظل الظروف الدولية السلمية، إلى سياسة عليا: فما دامت كل الدول تزداد غنىً، تصبح التجارة مصدراً للرضا. لكن إذا أصبح الأمن موضع شك فإن الدول تهتم جداً بالطريقة التي يتم بها توزيع الأرباح من التجارة.

وحين تكون هموم الأمن أكبر الهموم لا يعود السؤال الأول هو: هل تجني كل دولة بعض الأرباح. بل: ما الدولة التي تربح أكثر؟ وبما أن القوة الاقتصادية هي حجر الراوية للقوة العسكرية حين يكون الأمن مشكلة فإن الدول ترغب في أن تكون اقتصاداتها أقوى من اقتصادات الدول المنافسة وأن تنمو نمواً اسرع من نموها. وكذلك الأمر، حين تصبح الحرب وشيكة. تحاول الدول عن عمد التقليل من اعتمادها على السلع المستوردة والمواد الخام لكي تقلل إلى الحد الأدنى من تعرضها لضغوط الدول الأخرى الاقتصادية. ومن شأن هذا أيضاً أن يسيء إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

الفكرة الأساسية هنا هي هذه: حين يكون الأمن متوافراً في النظام الدولي تزدهر التجارة. وتزداد الدول غنى. وما دام الأمر كذلك فإن الدول لا تقلق من أن الدول الأخرى أيضاً تزداد غنى. لكن حين يكون الأمن نادراً في النظام الدولي تتراجع التجارة، وتبذل الدول كل جهدها لكي تكون اقتصادياً وعسكرياً أقوى من الدول المنافسة، لكي تضمن أن تكون أغنى منها.

ويقع على عاتق الدولة الزعيمة توفير الظروف الآمنة المستقرة التي يتطلبها الاعتماد المتبادل. ومن الأمثلة الملموسة لهذا نذكر الدور الأمريكي في تسهيل تكامل أوربا الغربية الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن معافاة ألمانيا الغربية اقتصادياً كانت ضرورية جداً لكي يقلع بما يشبه القفزة اقتصاد أوربا الغربية الذي كانت الحرب قد

دمرته، فإن الأوربيين الغربيين كانوا حذرين من أن يؤدي بعث الاقتصاد الألماني إلى بروز ألمانيا جيو سيآسيا. وقد "حلّت" الولايات المتحدة هذه المشكلة بأن أخذت على عاتقها مَهمة حماية الأوربيين الغربيين من أنفسهم (بالإضافة إلى حمايتهم من الاتحاد السوفييتي)، فمكنتهم، بهذه الصورة، من وضع منافساتهم السياسية جانباً والعمل معاً لكي يقفوا على أقدامهم اقتصادياً مرة أخرى.

العادات السيئة

لم تحل أمريكا طبعاً المشكلة فعلاً، لأن هناك في الوقت الحاضر قلقاً واسعاً من أنه إذا ما انسحبت الولايات المتحدة عسكرياً من أوربا في المستقبل، فإن الأوربيين سينقلبون إلى عاداتهم الجيو سياسية القديمة السيئة وسينهار الاعتماد الاقتصادي المتبادل.(١٢) وهذا المثل يوضح نقطة مهمة: تقتضي استراتيجية الهيمنة أن تقيم الولايات المتحدة بيئة أمن دولية تؤدي إلى الاعتماد المتبادل. وهذه مسؤولية ثقيلة وكثيراً ما تكون خطرة. ففي أحسن الأحوال تضطر متطلباتُ الاعتماد الاقتصادي المتبادل لاستراتيجية الولايات المتحدة إلى تحمّل التزامات أمن باهظة الثمن؛ وفي أسوأ الأحوال يمكن أن تؤدي تلك الالتزامات إلى الحرب. فهناك حالتان، إحداهما تاريخية والأخرى راهنة، توضحان كيف أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بدلاً من زيادة أمن أمريكا، يمكن أن تكون له عواقب استراتيجية معاكسة. والحالتان هما دور أمريكا في الهند الصينية من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٤، وتدخلها الحالي في البوسنة.

كانت ضرورات الاستراتيجية الأمريكية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات أيام الحرب الباردة تقضي بعودة العافية إلى الاقتصاد الياباني الأمر الذي كان صانعو سياسة الولايات المتحدة يعتقدون أنه يعتمد على دخول اليابان أسواق التصدير والمواد الخام في جنوبي شرقي آسيا(١٣). وفهمت إدارتا ترومن وأيزنهاور أنه لكي تنجح هذه الاستراتيجية يجب على الولايات المتحدة أن تضمن أمن اليابان الاقتصادي والعسكري. هذه الصلة بين الأمن والاعتماد الاقتصادي المتبادل– ولا سيما مصلحة أمريكا الاستراتيجية في الدفاع عن دخول اليابان اقتصادياً إلى جنوبي شرقي آسيا–هذه الصلة ساعدت على تعميق تورّط أمريكا في الهند الصينية.

أصبحت الهند الصينية، بصرف النظر عن عوزها إلى الأهمية الحقيقية الاستراتيجية والاقتصادية، هدفاً مركزياً لسياسة الولايات المتحدة بسبب هموم "نظرية الدومينو".(١٤) كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الهند الصينية كجدار النار لتحول بين أكثر أجزاء المنطقة حيويةً اقتصادياً، ولا سيما ملايو وأندونيسيا، والسقوط تحت سيطرة الشيوعية. كانت واشنطن قلقة من أن سوء الأحوال الاقتصادية في بلدان (الدومينو) المقهورة، سيكون له عواقب جيوسياسية، إذا انقطعت صلات اليابان بجنوبي شرقي آسيا، لأن ما ينشأ عن ذلك من صعوبات اقتصادية سيؤدي إلى عدم الاستقرار في اليابان ، وتكون النتيجة خروج اليابان من فلك الولايات المتحدة (وبهذه الصورة تصبح معرضة للاختراق السوفييتي).

إن العلاقة بين التوجه الجيوسياسي الياباني وعودة عافيتها الاقتصادية ودخولها إلى جنوبي شرقي آسيا _ أي الاعتقاد بوجود اعتماد اقتصادي واستراتيجي متبادل بين القلب والأطراف _ هذه العلقمة كانت عاملاً مساعداً لكي تقدم أمريكا دعماً لفرنسا في أثناء حرب الهند الصينية الأولى، ولتساند أيضاً، بعد ١٩٥٤، دولة غير شيوعية في جنوبي فيتنام. وإذا عدنا إلى التفكير في المرحلة التي سبقت ذلك نجد أن الولايات المتحدة اجتازت العتبة الخطيرة في الطريق إلى الحرب الفيتنامية في أوائل الخمسينات حين استنتجت واشنطن أن متطلبات الاعتماد المتبادل الاستراتيجية (ولا سيما أمن اليابان ورفاهها، وأمن جنوبي شرقي آسيا على العموم) كانت تحتم أن يمتد الاحتواء إلى تلك المنطقة.

حالة البوسنة

إن تدخل أمريكا العسكري سنة ١٩٩٥ في البوسنة يوضح كيف أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن أن يسبب آثاراً استراتيجية غير سلمية. إن نقاط الشبه بين الهند الصينية والبوسنة تستوقف النظر، على الرغم من أن أهمية البلقان الاقتصادية لأوربا الغربية قليلة. بعكس الاعتماد المتبادل الواضح بين اليابان وجنوبي شرقي آسيا في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. ولا يوجد تهديد جيوسياسي في البلقان يقابل تهديد الفيتناميين الذين كانوا في اعتقاد واشنطن (الخاطئ) عملاء للكتلة المستبدة الموجّهة من قبل الكرملن. بناءً على هذه الفروق كانت الحجة للتدخل في البوسنة أقل إقناعاً استراتيجياً منها في الهند الصينية.

ومع ذلك كانت الفكرة وراء التدخل هي ذاتها في الحالتين. فقد كان مبرر سياسة الولايات المتحدة للتدخل في البوسنة الحجج المبنية على تصور الدومينو والحاجة لحماية الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

على الرغم من أن بعض المعلقين قد وافقوا على أن تدخل الولايات المتحدة في البوسنة قد حفزته مخاوف إنسانية، لكن الأمر ليس كذلك. لأن صانعي السياسة الأمريكية، بمن فيهم الرئيس بل كلنتون، بيّنوا أن اهتماماتهم الاستراتيجية كانت ضمان الاستقرار الأوربي بمنع الصراع في البلقان من الانتشار ولإعادة بناء مصداقية الناتو.

والحقيقة أن بعض أنصار الهيمنة يعتقدون أن تدخل الولايات المتحدة في البوسنة لا يكفي وحده لمنع عدم الاستقرار في الأطراف من الانتشار إلى داخل أوربا الغربية، فيذهبون إلى ضرورة توسيع الناتو ليضم الدول الواقعة في شرقي ووسط أوربا لتلافي انتشار عدم الاستقرار. هذه المخاوف المعلنة من "تدفق" عدم الاستقرار من البوسنة (أو شرقي وسط أوربا) إلى أوربا كثيراً ما تكون غامضة حين يتعلق الأمر بتحديد ما ستكون عليه عواقب هذا التدفق. لكن بعض صانعي سياسة الولايات المتحدة والمحللين قد حددوا مخاوفهم بالتفصيل: إنهم يخشون من أن انتشار عدم الاستقرار يمكن أن يسيء إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ففي ١٩٩٢ بيّن وليام أودوم، المدير السابق لوكالة الأمن القومي، الأهمية الواضحة للصلة بين مصالح الولايات المتحدة في الاعتماد المتبادل وبين

انشغالها باستقرار أوربا ومصداقية الناتو، وذلك بقوله: "لن يمنع أوربا الغربية من الانجرار إلى الوطنية الضيقة والرجعة المحتملة عن مستوى تعاونها الاقتصادي والسياسي الحالي. إن التقاعس عن العمل الجاد في يوغسلافيا لن يُضر بمصالح الولايات المتحدة الأمنية وحسب، بل بمصالحها الاقتصادية أيضاً. لأن اعتمادنا الاقتصادي المتبادل مع أوربا الغربية يخلق عدداً كبيراً من فرص العمل الأمريكية."(١٥).

تبرهن الهند الصينية والبوسنة أن استراتيجية الهيمنة توسع حدود أمريكا غير الآمنة. وتتطلب الصلة المفترضة بين الأمن والاعتماد الاقتصادي المتبادل أن تفرض الولايات المتحدة الانضباط على النظام الدولي وتسيطر عليه ولكي تفعل هذا لابد من مواصلة توسيع المجال الجغرافي لمصالحها الاستراتيجية من أجل الحفاظ على أمن مصالحها المستقرة من قبل.

وهذه العملية، كما يقول العالم السياسي هـ. جونسون، تصبح منهكة لأنه كلما وسّعت الولايات المتحدة حدود مصالحها الأمنية أحست بتهديدات حدود الأمن الجديدة: "اللايقين يقود إلى التوسُّع الذاتي، وهذا بدوره يقود إلى لا يقين جديد وإلى توسُّع ذاتي آخر." (١٦)

يعتمد القلب والأطراف أحدهما على الآخر استراتيجياً؛ لكن بينما يبقى القلب ثابتاً تتوسع الأطراف بصورة مستمرة. ولا يبالغ المرء حين يذهب إلى أن هذا التوسع يمكن أن يكون بلا حدود. فبريزنسكي، مستشار الأمن القومي السابق، على سبيل المثال، رأى مؤخراً أن توسيع الناتو ليس سوى الخطوة الأولى نحو خلق "نظام أمني أوربي آسيوي" Trans Eurasian Security System {TESS} يضم في النهاية روسيا والصين واليابان والهند وبلداناً أخرى _ بُنية أمنية تمتد لتضمّ كل القارة (الأورو آسيوية).(١٧) وبين بريطانيا الفكتورية والولايات المتحدة شبَهٌ ذو دلالة. ففي أواخر القرن التاسع عشر اعترف السياسي البريطاني اللورد روز بيري، بصورة واضحة، بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التوسع الاستراتيجي:

"إن تجارتنا عالمية ونافذة إلى درجة أنه ينذُر أن تبرز أية مشكلة في أي جزء من العالم من دون أن تمَسُّ المصالح البريطانية. وهذا الأمر يضيّق مجال أفعالنا بدلاً من توسيعه. لأنه إذا لم نضع قيوداً صارمة لمبدأ التدخل فسنكون دائماً متورطين في ٤٠ حرباً في الوقت ذاته"(١٨).

من المبالغة، طبعا، القول إن استراتيجية الهيمنة سوف تورّط الولايات المتحدة في ٤٠ حربا في الوقت ذاته. لكن ليس من المبالغة القول إن الحاجة إلى الدفاع عن مصلحة أمريكا الملحوظة في الحفاظ على إطار أمني يمكن أن يزدهر فيه الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ليس من المبالغة القول إن هذه الحاجة قد أصبحت عقب الحرب الباردة المبرر الأول لتوسيع التزاماتها الأمنية في شرقي آسيا وفي أوربا.

ولكي تحافظ على إطار أمني ملائم للاعتماد المتبادل لا تتدخل الولايات المتحدة في كل مكان في واقع الأمر؛ لكن المنطق وراء استراتيجية الهيمنة يمكن استخدامه لتبرير تدخل الولايات المتحدة في أي مكان.

الردع الموسّع

الردع الموسع، الذي يتطلب اللجوء إلى التهديد بالقوة العسكرية، لردع الخصم عن الهجوم على أحد الحلفاء، هو استراتيجية يصعب تطبيقها بنجاح: "من المشكلات الدائمة للردع نيابة عن طرف ثالث أن الكلف التي تكون الدولة مستعدة لتحملها تكون في العادة أقل جدا مما لو كانت حدودها هي المعرضة للخطر ويصعب جداً ادعاء غير ذلك"(١٩). ولكي ينجح الردع الموسع يجب على الدولة التي قد تتحدى أن تقتنع بمصداقية التزام الدولة المدافعة.

ولكي تنجح استراتيجية الهيمنة يجب أن تظل مصداقية ضمانات الولايات الم تحدة الأمنية شديدة القوة. وبلغة موظف عالي الرتبة في البنتاغون: "إن مصداقية تحالفات الولايات المتحدة سوف تنهار إذا اعتقد حلفاؤها الكبار، مثل ألمانيا واليابان، أن ترتيباتها الراهنة غير كافية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها أمنها. ويمكن أن تنهار أيضاً إذا تبين خلال فترة طويلة أن الولايات المتحدة تنقصها إرادة الزعامة لحماية مصالح حليفاتها...."(٢٠)

والقلق حول المصداقية يقود إلى الاعتقاد بأن التزامات الولايات المتحدة هي التزامات متكافلة (ذات اعتماد متبادل). وكما قال المنظر الاستراتيجي توماس شيلينغ: "قليلة في العالم البلدان المؤهلة ذاتيا لتحمل خطر حرب جدّية بنفسها... لكن الدفاع عنها، أو التعرض لخطر حمايتها يمكن أن يحافظ على التزامات الدولة للعمل في أجزاء أخرى من العالم في أوقات تالية. "(٢١) لأنه إذا لاحظ الآخرون أن الولايات المتحدة قد ترددت في العمل في أزمة معينة. فسوف يستنتجون أنها لن تحترم التزاماتها في الأزمات التي قد تظهر في المستقبل. ولهذا، كما حدث مرارا في الحرب الباردة، لجأت الولايات المتحدة إلى العمل العسكري في مناطق الأطراف-البوسنة مثلا- لكي تبرهن لكل من الحلفاء والخصوم المحتملين أنها سوف تقوم بواجباتها الأمنية في مناطق القلب.

على الرغم من تعقيدات الردع الموسّع الظاهرة يبدو أنه "نجح" في أوربا في أثناء الحرب الباردة. وكان النجاح في تنفيذه أسهل مما كان يُظنّ على العموم. لكن يجب ألا يفترض المرء أن الردع الموسّع سوف ينجح بالدرجة ذاتها في أوائل القرن الحادي والعشرين: فلئن نجح الردع الموسّع حقا خلال الحرب الباردة فقد كان ذلك بفضل مجموعة فريدة من الظروف التي ليس من المتوقع أن تتوافر ثانية في المستقبل، وهي: القطبية الثنائية؛ ووضع راهن جيوسياسي محدد بوضوح ومقبول؛ وقيمة المنطقة المحمية الذاتية بالنسبة للولايات المتحدة؛ ونشر الولايات المتحدة قوات كبيرة بصورة دائمة في أوربا الغربية.

ويؤثر في فعالية الردع الموسّع عدد الدول العظيمة في النظام. ففي أثناء الحرب الباردة أدت طبيعة التنافس الثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في أوربا إلى استقرار العلاقة بين الدولتين العظيمتين بأن قسمت القارة إلى منطقة للنفوذ

السوفييتي وأخرى للنفوذ الأمريكي فتحدّدت المصالح الحيوية للدولتين العظيمتين. وكانت كل منهما تعلم أنها تتعرض لكارثة إذا هي تحدّت منطقة الدولة الأخرى.

ثم إن القوتين العظيمتين كانتا في أثناء الحرب الباردة قادرتين على السيطرة على حليفاتهما الكبيرات للتقليل من خطر الاضطرار إلى الانجرار إلى الحرب بسببها. لكن في أوائل القرن الحادي والعشرين سيكون النظام الدولي متعدد الأقطاب، ولعله يكون أقل استقراراً من نظام دولي ثنائي القطبية وأميل منه إلى الصراع. ولن تكون مناطق النفوذ فيه محددة بصورة واضحة. وبما أن الدول الأخرى سيكون لديها مجال لتنفيذ خططها الخاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية أوسع منه في أثناء الحرب الباردة، فإن خطر انجرار الوليات المتحدة إلى الصراع سيكون أكبر إذا سلكت إحدى الدول المحميّة سلوكاً غير مسؤول.

والوضع الجيوسياسي الراهن المحدد بشكل واضح يسند الردع الموسع، أما عدم تحديد مناطق النفوذ بشكل واضح فسيقوّضه، وقد خلع حلّ أزمة برلين عامي ١٩٤٨-١٩٤٩ صفة رسمية على قسمة أوربا الفعلية بعد الحرب. وبعد عام ١٩٤٩ كان وجود الوضع الراهن الواضح ذاته يدعم الردع. لأن المدافع يتمتع في المواقف الرادعة من هذا القبيل بميزتين: يجب أن يتحمل المهاجم المحتمل مسؤولية (خطر) السبق إلى الهجوم، ومصالح المدافع تفوق على العموم مصالح المتحدي (لذلك يكون المدافع في العادة راغباً في المخاطرة للدفاع عن الوضع الراهن أكثر من رغبة المتحدي في تبديله). لكن في عالم ما بعد الحرب الباردة يتصاعد عدد النقاط الحدودية والسياسية الملتهبة حيث يشتد النزاع على الوضع الراهن _ جزر سنكاكو، جزر سبراتلي، تايوان، توكودو/ تاكيشيما _ وفي عدد من الخلافات الممكنة في أوربا الشرقية الوسطى، وأوربا الشرقية وفي آسيا الوسطى.

لا مناطق نفوذ

يمكن للمرء أن يعترض طبعاً بأنه لا يتحتم على الولايات المتحدة ردع هذه الصراعات الممكنة لأنها صراعات طرَفيةٌ بالنسبة لمصالحها الأمنية. لكن هذا الرأي يتغاضى عن أن صانعي سياسة الولايات المتحدة يعتقدون بأن استراتيجية الهيمنة تقتضي من الولايات المتحدة الوقوف بحزم في الأطراف. مثال ذلك أن أنصار هذه الاستراتيجية يعتقدون بأنه لكي تمنع الولايات المتحدة عودة أوربا إلى القومية Renationalisation والمحافظة على مصداقيتها لا تستطيع اتخاذ موقف اللامبالاة من عدوان روسي على دول البلطيك أو أوكرانيا (على الرغم من أن السياسة الحالية تخرج هذه الدول من منطقة نفوذ الناتو ولو بصورته الموسَّعة).

من العوامل الحاسمة في قياس مصداقية التزامات الدولة المدافعة درجة اهتمامها بالدولة المحميّة. فلو أن السوفييتيين فكروا حقا في الهجوم على أوربا الغربية في أثناء الحرب الباردة (وليس هناك من دليل على أنهم فعلوا ذلك) لكان عليهم أن ينسحبوا قبل السقوط في الهاوية. كان أمن أوربا الغربية في حالة القطبية الثنائية قضية بالغة الأهمية

للولايات المتحدة لأسباب استراتيجية وللمحافظة على سمعتها أيضا (أي مصداقيتها). لكن في أوائل القرن الحادي والعشرين، سوف تكون موضع شك القيمة الذاتية للكثير من المناطق التي ترغب الولايات المتحدة في ردع الخصوم عنها. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة نرى "أن الخلافات التي يمكن أن نتصور وقوعها مما يتناول مصالح الولايات المتحدة الحيوية، قليلة"(٢٢). لذلك سيكون من الصعب إقناع مهاجم محتمل بأن التزامات الولايات المتحدة بالردع قابلة للتصديق.

ومن المشكوك فيه أن الولايات المتحدة يمكن أن تردع هجوماً روسيًا على دول البلطيك أو أوكرانيا، أو (بعد عدة عقود من الآن) هجوماً صينيًا على تايوان. فلابد أن يكون لدى موسكو وبيكين أسباب قوية للقيام بهجوم كهذا. وعلى العكس ليست أهداف الهجوم الممكن مهمة من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة ، الأمر الذي يجعل الدولة المتحدية لا تقيم حسابا لمصداقية الولا- م. وتشير أزمة ربيع ١٩٩٦ بين الصين وتايوان إلى الصعوبات التي ستواجهها في العقود القادمة استراتيجية ردع الولايات المتحدة الموسع. (أثارت الصين الأزمة بالقيام بتدريبات عسكرية للتخويف في محاولة للتأثير في انتخابات تايوان الرئاسية.) وفي أثناء الأزمة صرّح موظف صيني بأن الصين كان بإمكانها اللجوء إلى القوة ضد تايوان من دون الخوف من تدخل الولايات المتحدة لأن صانعي القرار الأمريكي "يهتمون بلوس أنجلس أكثر من اهتمامهم بتايوان".(٢٣) وعلى الرغم من أن هذا التهديد في الوقت الحاضر هو تهديد فارغ، فإن التهديدات من هذا القبيل من جانب بيكين ستكون في العقود القادمة أشد قوة حين تصبح الصين أقوى عسكرياً واقتصاديا.

من شأن الردع الموسع أن يزداد قوة إذا نشرت الدولة الكفيل قواتها العسكرية الخاصة في أراضي الدولة المحمية. وبهذه الصورة كان وجود أعداد كبيرة من قوات الولايات المتحدة caw bat والقوات النووية التكتيكية في أوربا، في أثناء الحرب الباردة، علامة على أهمية أوربا الكبيرة للويات المتحدة، وسبباً لتقوية مصداقية الردع الموسع. ويعد قيام الدولة المدافعة بنشر القوات إشارة واضحة إلى أن هذه الدولة"لا تمـزح". وبالمقابل، في بدايات القرن الحادي والعشرين، في كثير من الأمكنة التي قد تسعى الولايات المتحدة إلى تنفيذ الردع الموسع فيها، ستقل جدوى استراتيجية الردع لأن الولايات المتحدة لن يكون لها وجود عسكري كبير ودائم في الدولة المستهدفة (أما كوريا فتظل استثناء ملحوظاً).

مثال ذلك: أنه لا يُنتظر من الولايات المتحدة في أي حال أن تدعم مصداقية الضمانات الأمنية (إن هي قدمت فعلا هذه الضمانات) لدول مثل أوكرانيا أو دول البلطيك، أو حتى لتايوان - وكل منها معرض للتهديد من قبل دولة منافسة ذرية- وذلك بنشر قوات ميدانية رمزا لتصميمها.

والحقيقة أن واشنطن اتخذت، بالنسبة لوضع الناتو العسكري الموسّع حديثا، موقفا ثنائيَ الدلالة من مسألة ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تنشر جيوشا أو أسلحة ذرية

أو كليهما في بولونيا (لأنها بسبب قربها من روسيا تُعَدُّ الأشد عرضة للخطر بين أعضاء الناتو الموسع). يضاف إلى هذا أننا إذا نظرنا إلى مستويات القوة المعروضة حالياً فسنرى أن الوجود الأمريكي في أوربا وشرقي آسيا قد يكون أقل مما يكفي لجعل الردع الموسع ذا مصداقية في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وربما تساءلت الدولة المتحدية، ولها كلّ المبررات، عما إذا كانت الولايات المتحدة تملك القدرة أو لديها نية لاحترام التزاماتها الأمنية، وهذا وضع محفوف بالخطر فعلاً. ويمكن أن تكون القوات الأمريكية المنشورة في الخارج، في أوائل القرن الحادي والعشرين، بمثابة لغم من أسوأ الأنواع: لغم يجذب المتحدين ولا يردعهم.

تستطيع الولايات المتحدة، طبعاً، أن تحاول زيادة مصداقية الردع الموسّع في أوائل القرن الحادي والعشرين بزيادة حجم قواتها التقليدية المنشورة في مناطق مفتاحية؛ لكن من المشكوك فيه أن يكون هذا فعّالاً أو ممكناً. كما أن زيادة عدد قوات الولايات المتحدة زيادة ملحوظة في أوربا وشرقي آسيا ستكون باهظة الثمن مما يؤدي إلى الإحجام عن هذه الخطوة. وحتى لو زيدت القوات فإن تأثير هذه الزيادة في مصداقية ضمانات ردع الولايات المتحدة الموسع سيكون موضع شك. وقد كان وجود أكثر من ٣٠٠ ألف جندي في أوربا خلال الحرب الباردة غير كافٍ لتطمين صانعي السياسة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية بأن الردع الموسع كان قوياً ومنيعاً.

التوازن بعيداً عن الحدود الساحلية

استراتيجية أمريكا الكبرى في المستقبل.

OFFSHORE BALANCING : AMERICA'S FUTURE GRAND STRATEGY

ليست الهيمنة الخيار الاستراتيجي الكبير الوحيد المتوافر للويات المتحدة. والأمر الأهم أن الهيمنة ليست هي الخيار الواقعي المتوافر للولايات المتحدة. والحقيقة أن الواقعيين، حين يتعلق الأمر بالاستراتيجية الكبرى، منقسمون إلى معسكرين. فهم يختلفون حول ما إذا كانت الزعامة أم توازن القوى –وهما نموذجا الاستقرار الدولي اللذان يمكن أخذهما من التاريخ– هو الذي يقوّي الأمن الأمريكي في أحسن التقديرات.

فالذين يؤيدون الهيمنة راهنوا على الزعامة، كما رأينا، أما المعسكر الآخر فيعتقد أن الولايات المتحدة تحصل على الأمن أكثر إذا هي استغلت حركية توازن القوى في عالم متعدد الأقطاب آخذ بالظهور (أي عالم تلحق فيه الصين واليابان وألمانيا، وربما روسيا، بالولايات المتحدة في صفوف الدول الكبرى). ويعتقد أنصار توازن استراتيجية القوة، للأسباب التي ذكرتها، أن الزعامة غير مستقرة بذاتها، ولهذا ليست استراتيجية رابحة. ويعتقدون أيضاً أن الولايات المتحدة تنقصها الموارد اللازمة للإبقاء على هيمنتها الحاليّة.

إن توازن القوى كبديل للهيمنة هو الاستراتيجية الكبرى للتوازن في المناطق خارج الحدود الساحلية. والنموذج التاريخي لاستراتيجية كهذه هو بريطانيا حين كانت في ذروة قوتها. فبانعزال بريطانيا عن الصراعات الأوربية بفضل وضعها الجغرافي المميز (وطبعاً بفضل سيطرة الأسطول الملكي على البحار)، كانت في الغالب قادرة على البقاء بعيدة عن حروب أوربا. كانت بريطانيا، حتى إذا اضطرت للتدخل، تستطيع في العادة أن تحدّ من مدى تورطها، وتحمّل حليفاتها معظم نفقات الحرب. وأخطارها. كانت بريطانيا، بموقعها الآمن خلف القنال الإنكليزي، تستطيع في معظم الوقت زيادة قوتها إلى الحد الأقصى مقارنة بالدول الأوربية الكبرى من دون أن تفعل شيئاً أكثر من مراقبة الأوربيين وهم يقتتلون فيما بينهم (وبذلك يضعفون أنفسهم بالنسبة لبريطانيا في هذه العملية).

لم تتمكن بريطانيا في نهاية الأمر من الاستمرار في هذه الاستراتيجية، لا لعيب في مفهوم التوازن في المناطق خارج الحدود الساحلية بل نتيجة لعوامل مادية كانت في نهاية الأمر خارجة عن سيطرة بريطانيا. فقد كُسفت بريطانيا، مع الزمن، من قبل دول أكبر منها وأقوى (ولا سيما الولايات المتحدة وألمانيا). والحقيقة أن المرء حين يرى كم كانت شحيحة موارد بريطانيا، حتى في ذروة قوتها، يتضح له أنها تمكنت من القيام بدور الزعيم لأنها كانت قادرة على القيام بدور المحافظ على التوازن خارج حدودها، وعلى اغتنام الفرص لكي تدفع منافسيها إلى الاقتتال فيما بينهم. (قلما كانت بريطانيا تحتاج إلى إقامة توازن قوى لأنه كانت للأوربيين، حتى من دون تحريض بريطانيا، أسباب كثيرة للتنافس فيما بينهم.)

وموقع الولايات المتحدة أفضل جداً مما كان عليه موقع بريطانيا لكي تنجح في إقامة توازن قوى خارج حدودها، وهذا لسببين: إن هامش القوة لدى الولايات المتحدة بالنسبة للدولة العظيمة الأخرى أعظم جداً مما كان عليه هامش القوة لدى بريطانيا ويمكن أن يظل كذلك. كما أن الولايات المتحدة تتمتع بدرجة من المناعة ضد تهديد خارجي أعلى جداً مما كانت تتمتع به بريطانيا.

إن المبدأ الذي تنطوي عليه استراتيجية توازن القوى خارج الحدود هو أن محافظة الولايات المتحدة على الأمن، وسيطرتها على النظام السياسي الدولي ستصبحان بصورة متزايدة أصعب بالنسبة للولايات المتحدة وأشد خطراً وأكثر كلفة. ومقابل استراتيجية الهيمنة يعمد مبدأ التوازن خارج الحدود إلى تحديد مصالح الولايات المتحدة بدقة وهي الدفاع عن وحدة الأراضي الأمريكية والحيلولة دون ظهور زعامة أوربية آسيوية Eurasian (أي ظهور دولة قوية كألمانيا النازية لو قدّر لهتلر أن ينتصر، قوة تجعلها قادرة على امتلاك الموارد اللازمة لتهديد أمريكا الشمالية).

إذا أقامت الولايات المتحدة التوازن خارج حدودها فإنها تستطيع أن تتخلى عن التزاماتها العسكرية في أوربا واليابان وجنوبي كوريا. وأهم أهداف استراتيجية التوازن خارج الحدود أن تتنحى الولايات المتحدة عن الحرب الممكنة في المستقبل بين الدول العظيمة، وأن تعلي إلى أقصى حدّ وضع قوتها النسبية في النظام العالمي. ويرفض مبدأ التوازن خارج الحدود التزام

استراتيجية الهيمنة بالاعتماد الاقتصادي المتبادل لأن للاعتماد المتبادل عواقبه الاستراتيجية السلبية . والتوازن خارج الحدود ينفر أيضاً من أي طموح إلى إدامة زعامة الولايات المتحدة، وينبذ الادعاءات الإيديولوجية المغروسة في استراتيجية الهيمنة.

وإذا قامت الولايات المتحدة بدور الموازن خارج الحدود يمكن أن توجّه إليها ظنون قوية لدى انهماكها في أنواع الفعاليات التالية: تشجيع الديمقراطية بإصرار في البلاد الأخرى؛ والإسهام في عمليات فرض السلام؛ ونجدة "الدول الفاشلة" (مثل الصومال وهاييتي)؛ واستخدام القوة العسكرية في التدخل لغاية إنسانية. فلابد أن ينظر بعين الشك إلى الولايات المتحدة لدى تورطها في هذه الأنواع من الأفعال الخارجية لأنها قلما تؤثر في المصالح الجيوستراتيجية والأمنية التي تؤلف قلب استراتيجية التوازن خارج الحدود للولايات المتحدة.

يعتمد التوازن خارج الحدود على الافتراضات الآتية: استراتيجيات توازن القوة أفضل من استراتيجيات الزعامة؛ الاعتماد الاقتصادي المتبادل خطر وليس متعة بالنسبة لدولة عظيمة مثل الولايات المتحدة؛ مصداقية التزامات الردع الموسّع الأمريكية سوف تتراجع كثيراً في السنوات القادمة؛ يجب ألا تتحمل استراتيجية الولايات المتحدة أعباء القلق على المصداقية، والحزم، والسمعة؛ وللجغرافيا مضامين مهمة بالنسبة للاستراتيجية الكبرى؛ خطر ظهور منافس أوربي آسيوي هو خطر صغير؛ تستطيع استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى الافتراض أن دولاً أخرى يمكن أن توازن ضد زعيم محتمَل؛ إن القوة الحركية (الدينامية) لعلاقات التحالف تناسب استراتيجية التوازن خارج الحدود؛ وتظل الاهتمامات بالقوة النسبية حجر الاستراتيجية في الاستراتيجية الكبرى الفطنة.

أريد في ما تبقى من هذه المقالة أن أتحدث قليلاً عن اثنين من هذه الافتراضات: أفضلية استراتيجية توازن القوى على استراتيجية الزعامة، والعواقب الاستراتيجية السلبية على الولايات المتحدة من الانفتاح الاقتصادي. وسوف أتناول أيضاً أهم اعتراض ممكن على استراتيجية التوازن خارج الحدود: وهو أنها سوف تجعل الولايات المتحدة أقلّ لا أكثرَ أمناً.

لماذا استراتيجية توازن القوى أفضل؟

تفترض استراتيجية الهيمنة أن أنظمة الأقطاب المتعددة غير مستقرة. يمكن أن يكون هذا صحيحاً بصورة عامة، لكن عدم الاستقرار لا يصيب كل الدول بصورة متساوية. ولا يستطيع أنصار الهيمنة ملاحظة أن الجغرافيا تؤثر تأثيراً قوياً في الأمن والاستراتيجية. أما استراتيجية التوازن خارج الحدود فتحسب بوضوح حساباً لتأثير الجغرافيا في الاستراتيجية الكبرى. فالدول العظمى المنعزلة (أي المنفصلة جغرافياً عن الدول العظمى المنافسة) أقل بدرجة كبيرة عرضة لعدم الاستقرار من الدول التي تواجه منافساتها المجاورات لها. لهذا تستطيع الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها فعلاً عن الحروب التي يمكن أن تشنها الدول العظيمة في المستقبل بسبب عدم الاستقرار الذي يرافق بروز دول عظيمة جديدة.

بفضل آثار العزلة الداخلية والأسلحة النووية (التي تزيد من ميزات الانعزال

الاستراتيجية) والقدرات العسكرية والاقتصادية الهائلة تظل الولايات المتحدة في حكم المنيعة ضد العدوان المباشر. لكن خطر الصراع وإمكان تعرض الأرض الأمريكية للهجوم يأتيان مباشرة من التزامات في ما وراء البحار ناشئة عن تحديد مصالح الولايات المتحدة تحديدا فضفاضاً.

وفي الأنظمة المتعددة الأقطاب تملك القوى العظيمة المنعزلة مجالاً للخيارات الاستراتيجية أوسع جدا مما تملكه القوى الأقل حظاً من حيث موقعها. ويمكنها تجنب قيود التزامات التحالفات، وليس بها حاجة إلى القلق من أن يهجرها حلفاؤها الحاليون أو حلفاء المستقبل. وتستطيع القوى العظيمة البعيدة اختيار البقاء خارج حروب الدول العظيمة بصورة كلية أو أن تتورط تورطاً محدوداً. وهذا خيار لا يتوافر للدول التي تعيش في جيرات خطرة حيث يكمن المنافسون. وتستطيع الولايات المتحدة، بصفتها قوة عظيمة منعزلة في عالم متعدد الأقطاب، أن تحتفظ بحريتها من الناحية الاستراتيجية. فهي على الرغم من أنها قد تحتاج إلى الدخول في تحالفات مؤقتة، تستطيع أن تتخلى عن علاقات التحالف الدائم. لأنه لا حاجة بدولة عظيمة كالولايات المتحدة إلى إخضاع نفسها لقيود استراتيجية من هذا القبيل.

تقوم استراتيجية الهيمنة، جزئيا، على افتراض أن الولايات المتحدة يجب أن تحول دون نهوض زعيم متحدٍّ، إما لأن الدول الأخرى لن تتحمل هذا العبء أو لأنها لن تستطيع تحمله بصورة فعالة. وعلى عكس هذا، نجد استراتيجية التوازن خارج الحدود تعترف بأنه، في عالم متعدد الأقطاب، تقوم دول أخرى بموازنة الزعماء المحتملين، وبأنه من الأفضل لأمريكا أن تلقي هذا العبء على هذه الدول. وتستطيع الولايات المتحدة في عالم متعدد الأقطاب أن تطمئن وتثق بأنه لابد أن يحدث توازن في نهاية المطاف، لأن لدى الدول الأخرى من أجل الحفاظ على بقائها ما يدفعها إلى إقامة توازن مع منافسيها المجاورين لها جغرافيا. والدول العظمى لن "تصفق" _ أي لن تحالف الزعماء الطامحين الذين قد يلجأون إلى التهديد.

وتستطيع الولايات المتحدة، بصورة عامة، بفضل موقعها الجغرافي، أن تنأى بنفسها عن السباقات الأمنية، وتعمد إلى"التملص"، فتضطر الآخرين إلى تحمل مخاطر التوازن وتكبّد نفقاته ضدّ الدول العظيمة المهدّدة. وعندما تحوّل دولة موازنة من خارج الحدود إلى دول أخرى المخاطر التي يتعرض لها "من يذهب أولا" (أي من يبدأ الهجوم) تستطيع بقدر ما أن تأمل بأن تكون قادرة على تجنب الانجرار إلى الحرب.

تلزم استراتيجية الهيمنة الولايات المتحدة بعلاقات تحالف تسير ضد المنطق الجيوستراتيجي: فتفرض العبء الأعظم (من حيث الخطر والكلفة) على شريك التحالف (الولايات المتحدة) الذي يكون أمنه أقل عرضة للخطر. أما استراتيجية التوازن خارج الحدود فمن شأنها أن تعكس هذا الطراز من علاقات التحالف.

ليس لدى الولايات المتحدة سبب ذاتي يجبرها على تحمل الثمن الباهظ الذي يتطلبه ضمان أمن الدول الأخرى. فقد كانت اليابان وأوربا الغربية تملكان منذ زمن طويل

القدرات الاقتصادية والتقنية للدفاع كل عن نفسها. لكن استراتيجية الهيمنة لم تشجعها على هذا (على الرغم من شكوى الولايات المتحدة من عدم المساواة في تحمل الأعباء) لأن صانعي السياسة الأمريكية يخشون من أن يؤدي أي تقليل من سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي (ومن ذلك السيطرة على حليفات الولايات المتحدة) إلى عواقب جيو سياسية غير مواتية. فقررت واشنطن أنه أفضل استراتيجياً للولايات المتحدة أن تدافع عن ألمانيا واليابان من أن تدافع اليابان وألمانيا عن نفسيهما. وعلى عكس هذا تعتمد استراتيجية التوازن خارج الحدود على الاعتقاد بأن وضع أمريكا الشامل الاستراتيجي سوف يقوى حين تحوّل إلى الآخرين مسؤولية دفاعهم الخاص عن أنفسهم.

العواقب الاستراتيجية للانفتاح الاقتصادي

تنطوي استراتيجية الهيمنة على افتراضات متناقضة حول أهمية القوة النسبية. فهذه الاستراتيجية تحاول من جهة زيادة قدرات الولايات المتحدة العسكرية بإدامة دورها كقوة عظيمة مهيمنة في النظام الدولي. ومع ذلك يبقى بُعد الاستراتيجية الاقتصادي بصورة غريبة غير مبالٍ بالمضامين الأمنية لإعادة توزيع القوة الناشئة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل في النظام الاقتصادي الدولي. كما أن هذه الاستراتيجية لا تحلُ اللغز الآتي: إذا كان من المسلّم به أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، فكيف تستطيع الولايات المتحدة الاحتفاظ بموقع الزعامة في النظام السياسي الدولي إذا استمرت قوتها الاقتصادية النسبية في التقهقر؟

وبلغة اقتصادية بحتة يمكن أن يكون للنظام الاقتصادي الدولي المنفتح آثار إيجابية. لكن الاقتصاد لا محلّ له في فراغ سياسي. وللانفتاح الاقتصادي عواقب معاكسة على المستوى الاستراتيجي: فهو يسهم في إعادة توزيع القوة النسبية بين الدول في النظام الدولي ويعجل بها (مما يسمح للمنافسين الناهضين باللحاق بالولايات المتحدة بصورة أسرع منها في النظام غير المنفتح).

وهذا يؤدي إلى بروز قوى عظيمة جديدة. و"انتقال القوة"، الذي ينتج عن الانفتاح الاقتصادي، ويحدث حين تسقط قوة مسيطرة ويبرز متحدّون جُدُد، يبلغ ذروته في العادة في حروب الدولة العظيمة(٢٤) وبما أن بروز القوة العظيمة يحدث بسبب نسب النمو غير المتساوية (أي أن بعض الدول تنمو اقتصاديا نمواً أسرع من غيرها) فليس للولايات المتحدة خيار غير الحرب الوقائية لتحول دون نهوض دول عظيمة جديدة. لكن استراتيجية الولايات المتحدة تستطيع إلى حد ما أن تتدخل في تحديد سرعة تقهقر قوة أمريكا النسبية وحجم هذا التقهقر.

وبين قوة أمريكا النسبية والتزاماتها الاستراتيجية علاقة خطيرة. فقد شرح المؤرخ بول كينيدي Paul Kennedy وعالم الاقتصاد السياسي روبرت جلين كيف أن الالتزامات الاستراتيجية المبالغ فيها تؤدي أولا إلى "المبالغة في التمدد الإمبريالي"، ومن ثمّ إلى التقهقر النسبي.(٢٥) وقد نخص جلين بصورة موجزة المنطق السببي الذي يدعم هذا

الاستنتاج. فكلفة نفقات الإمبراطورية الإدارية عالية كما يقول:

"لكي تحتفظ الدولة بموقع المسيطر يجب أن تنفق مواردها على القوات العسكرية، وتمويل حليفاتها، والمساعدات الخارجية، والنفقات المرتبطة بالحفاظ على الاقتصاد العالمي. وليست نفقات الحماية هذه والنفقات المرتبطة بها استثمارات منتجة؛ بل هي بمثابة استنزاف اقتصادي للدولة المسيطرة."(٢٦) وفي نهاية المطاف يجعل التقهقر في القوة النسبية الدولة الزعيمة في موقع لا
المتسعة الأطراف.

التناقض الاقتصادي الظاهري

على عكس استراتيجية الهيمنة تقوم استراتيجية التوازن خارج الحدود على افتراض أن للقوة الاقتصادية النسبية أهمية (هنا تتميز استراتيجية التفوق بتناقض داخلي باهر: التزام الاستراتيجية بالاعتماد الاقتصادي المتبادل يسبب الضعف لقوة أمريكا الاقتصادية النسبية؛ ومع ذلك تظل الزعامة الاقتصادية شرطاً للتفوق الجيوسياسي.) فيجب أن تكون السياسة الاقتصادية الدولية الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التوازن خارج الحدود الكبرى.

ولا تعني السياسات التجارية الاستراتيجية أن الولايات المتحدة تتبع سياسة اكتفاء ذاتي اقتصادية دولية، لكن هذه السياسات تخضع مقتضيات الرفاه الاقتصادي الشامل ومتطلبات السوق إلى اهتمام جيواستراتيجي حكيم بأسلوب توزيع الأرباح الناشئة من المعاملات الاقتصادية.

وتسعى استراتيجية التوازن خارج الحدود أيضا إلى زيادة قوة الولايات المتحدة النسبية. وذلك باستثمار موقع أمريكا المتميز من الناحية الجيوستراتيجية. فلو أن الولايات المتحدة تبنت استراتيجية التوازن خارج الحدود لأحدثت سباقات أمنية بصورة أكيدة تقريبا في شرقي آسيا وفي أوربا. وعندئذ ستكون أمريكا المنتفع الأول من هذه المنافسات بين القوى العظيمة الأخرى في النظام متعدد الأقطاب الآخذ في الظهور. إن قلق الدول غير المنعزلة الدائم من إمكان تعرضها للتهديد من جاراتها القريبات كان على مدى التاريخ عاملا يقوي موقع القوة النسبية للدول المنعزلة. وهذا لأن الدول غير المنعزلة مضطرة إلى إنفاق حصة كبيرة من مواردها الاقتصادية على أمنها القومي.

أما الدول العظيمة المنعزلة فتستطيع توظيف مبالغ أقل للدفاع ومبالغ أكثر للتنمية الاقتصادية؛ أي تستطيع أن تقوم أكثر بدور "دول تجارية". وأقل بدور "دول أمن قومي". وبهذه الصورة يصبح التوازن خارج الحدود استراتيجية لزيادة القوة أكثر تعقيدا من الهيمنة: تصبح الولايات المتحدة قادرة على تنمية قوتها النسبية من دون الحاجة إلى مواجهة المنافسين بشكل مباشر. لأن الدول العظيمة التي تقف متفرجة بينما تنهمك مثيلاتها من الدول في سباقات أمنية وتتصارع، هذه الدول المتفرجة تزداد قوتها النسبية.

أخطار الحروب

إن أوجه الاعتراضات على استراتيجية التوازن خارج الحدود هو أنها تزيد ولا تنقص خطر التورط في حرب كبيرة. ويرى أنصار الهيمنة أنه من الوهم الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تستطيع التملص من التزاماتها لأنه لا مناص من أن تنجرّ إلى الحروب الكبيرة على الرغم من أنها كانت تسعى في البداية إلى البقاء بعيداً. ويذكر بهذه المناسبة مثال أوربا في غالب الأحيان: فيقال إنه كلما اندلعت حرب أوربية كبيرة فلا محالة من أن تضطر الولايات المتحدة إلى التدخل.

ويدعي أنصار استراتيجية الهيمنة أيضاً أن التزامات الولايات المتحدة في أوربا وشرقي آسيا هي شكل من التأمين. فيقولون إن محافظة الولايات المتحدة على التزاماتها الأمنية ومن ثم ردع اندلاع الحروب أرخص لها وآمن من أن تقف متفرجة فقط ثم تُجبر على التدخل أخيراً في ظروف يفترض أن تكون أشد خطراً. ولهذه الحجة ردّان: أولاً، إنها لا تستند إلى سجل تاريخي. ثانياً، ليس من الواضح أن استراتيجية الهيمنة سوف تقلل، في الواقع، خطر تورط الولايات المتحدة في حروب المستقبل.

ومن الخطأ القول إن الولايات المتحدة لابدّ أن تنجرّ إلى الصراعات الكبرى عبر البحار. فمنذ إحراز أمريكا استقلالها اندلعت حروب دول عظيمة في أوربا في ١٧٩٢- ١٨٠٢، ١٨٠٤- ١٥، ١٨٥٣-٥٥، ١٨٥٩-٦٠، ١٨٦٦، ١٨٧٠، ١٨٧٧-٧٨، ١٩١٢-١٣، ١٩١٤-١٨، و ١٩٣٩- ٤٥. وقد تورطت الولايات المتحدة في ثلاث من هذه الحروب، لكن كان في وسعها أن تظل آمنة بعيداً عن حربين اثنتين على الأقل من الحروب التي خاضتها.

ففي عام ١٨١٣، بينما كان البريطانيون منشغلين بتهديد من جانب نابوليون، بادرت الولايات المتحدة إلى شنّ الحرب على بريطانيا في سبيل تحقيق مطامحها القومية الخاصة. وكما أثبت عالم السياسة روبرت أوزكوت لم يكن تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى مدفوعاً بأي تهديد مباشر لمصالحها الأمنية.(٢٨) ولم تكن الولايات المتحدة مضطرة لدخول الحرب العظمى. لكن بسبب سياسة حرب الغواصات الألمانية غير المحدودة بالدرجة الأولى اختارت دخول الحرب وكان خيارها موضع جدل، وعرّضها لعواقب مدمرة.

كان تدخل الولايات المتحدة في الحرب العظمى بسبب هموم شبيهة بالهموم التي تنطوي عليها استراتيجية الهيمنة الحالية. وهناك دراسة مهمة تنتظر من يقوم بها حول ما الذي كان سيحدث لو أن الولايات المتحدة لم تتدخل في ١٩١٧. ويمكن القول إن الحرب كان من الممكن أن تنتهي بتسوية سلمية. والحقيقة أن السلام كان من الممكن أن يحل قبل الثورات التي دمّرت الإمبراطوريات الألمانية، والنمساوية الهنغارية، والروسية. وربما كان من الممكن ألا تزرع التسوية السلمية لو تمّت بذور الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الذي سهّل وصول هتلر إلى السلطة. لو أن سلاماً كهذا قد حدث فهل كان من

الممكن أن تندلع في أوربا حرب عظمى ثانية؟ ربما. لكن لو اندلعت في مثل هذه الظروف لكانت حرباً مختلفة جداً عن الحرب العالمية الثانية؛ حرباً ربما كان في وسع الولايات المتحدة أن تتجنبها.

وهناك حجة مرتبطة بهذا الموضوع وهي أن"مذهب عزلة" الولايات المتحدة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كان له عواقب وخيمة. وأنه يمكن أن يكون له آثار مماثلة في المستقبل. وهنا يجب إبداء ملاحظتين: أولاً، أثبتت كتابات المؤرخين الدبلوماسيين المحدثين عدم صحة القول بأن الولايات المتحدة كانت تتبع سياسة انعزالية خلال الثلاثينات. (٢٩)

ثانيا، والأكثر أهمية، أن الولايات المتحدة قد تورطت في حرب المحيط الهادي ضد اليابان لا لأنها كانت تتبع سياسة انعزالية بل لأنها كانت تدافع بإصرار عن مصالحها الشرق آسيوية (ولا سيما في الصين) ضد العدوان الياباني. ولا بد أيضاً من ملاحظة أن استراتيجية الولايات المتحدة إزاء أوربا في ١٩٣٩ _ ٤١ لم تكن انعزالية بل مثالاً صافياً على التوازن خارج الحدود. في ١٩٣٩ _ ٤٠ وقفت الولايات المتحدة موقف المتفرج متوقعة بصورة معقولة أنه في وسع بريطانيا وفرنسا النجاح في إيقاف ألمانيا عند حدها. وعندما غلبت فرنسا بشكل مذهل في فترة وجيزة، في حملة أيار-حزيران ١٩٤٠، كانت الولايات المتحدة تأمل أن تستمر في اتباع استراتيجية التوازن خارج الحدود القائمة على تزويد بريطانيا ثم الاتحاد السوفييتي (بعد ١٩٤١) بالمعدات العسكرية، وعلى شن حرب بحرية محدودة النطاق ضد قوارب يو U- boats الألمانية في المحيط الأطلسي. ولو أن ألمانيا لم تعلن الحرب على الولايات المتحدة، لكان من الممكن أن تستمر واشنطن في اتباع تلك الاستراتيجية بلا انقطاع. وموجز القول إن الوثائق التاريخية لا تؤيد الزعم بأن الحروب الآسيوية والأوربية تضطر حتماً الولايات المتحدة إلى التدخل. فالحرب ليست قوة من قوى الطبيعة تجرّ الدول بصورة مغناطيسية إلى الصراع. فللدول، أي لصانعي السياسة، إرادة؛ وهم الذين يتخذون قرار الذهاب إلى الحرب.

وحجة الأمن التي يقدمها أنصار استراتيجية الهيمنة هي أيضاً تنطوي على إشكالية. إن حرب الدولة القوية نادرة لأنها تكون دائماً سلوكاً ذا نتائج غير أكيدة: فالحرب، إذن، تردع نفسها إلى حدٍّ ما. لكنها رادع لا يخلو من نقص: لأن حروب الدولة القوية تقع فعلاً وسوف تقع في المستقبل. وعلى الرغم من أن تورط الولايات المتحدة في صراعات الدول العظيمة في المستقبل يمكن أن يكون قليلاً، من الممكن، في عالم تتوافر فيه الأسلحة النووية، أن تكون عواقب تورط الولايات المتحدة في صراع كهذا عواقب مدمّرة. والمفهوم من استراتيجية الهيمنة أنها تهدف إلى تأمين الولايات المتحدة من خطر الحرب.

لكن إذا أخفق الردع الموسّع فإن الاستراتيجية تضمن في الحقيقة تورط أمريكا في الحرب منذ اندلاعها. وكما يعلم أهل كاليفورنيا، هناك بعض الأخطار (كالزلازل مثلاً) يكون التأمين ضدها إما باهظ الثمن بصورة لا تُطاق، أو غير متيسّر بأي ثمن، لأنه لو حدث، ولو أن حدوثه ربما كان ضعيف الاحتمال، لكان ثمن حدوثه بالنسبة لشركة التأمين

ماساوياً. وهكذا نجد أن لاستراتيجية التوازن خارج الحدود ميزة كبيرة وهي أنها تهب الويات المتحدة درجة عالية من الانتقاء الاستراتيجي، وقدراً ملموساً من التحكم بمصيرها وهذا ما لا تستطيعه استراتيجية الهيمنة.

حكم الأحداث القادمة

إن قولي بالأخذ باستراتيجية كبرى بديلة ينسحب إلى المستقبل: فعلى الرغم من إمكان الحفاظ على الزعامة الأمريكية فترة تمتد عشر سنوات أخرى، لا يمكن الحفاظ عليها كثيراً بعد ذلك. لأن التبدل الذي أخذ يطرأ على توزيع القوة في النظام الدولي- وخصوصاً التقهقر النسبي في قوة الولايات المتحدة وما يقابله من نهوض القوى العظيمة الجديدة _ هذا التبدل سيجعل من غير الممكن الدفاع عن استراتيجية الهيمنة. فهذه الاستراتيجية تتضعضع مع الزمن، لأن مصداقية استراتيجية الردع الموسع الأمريكية آخذة بالتآكل بسرعة. وسترتفع مع الزمن أخطار استراتيجية الهيمنة وكلفاتها إلى مستويات لا يمكن القبول بها. وقد حان الوقت لكي تفكر الولايات المتحدة باستراتيجية كبرى بديلة من أجل المستقبل قبل أن تسبقها الأحداث.

وحين أقترح استراتيجية للتوازن خارج الحدود لا أقلل من قيمة أولئك الذين يعتقدون أن أموراً سيئة قد تحدث (ازدياد عدم الاستقرار الجيوسياسي) إذا اضطرت الولايات المتحدة إلى التخلي عن استراتيجية الهيمنة. فقد تحدث بالفعل؛ لكن هذا نصف الحجة؛ أما النصف الآخر، الذي قلما يعترف به أبطال الهيمنة، فهو أن الأمور السيئة-وقد تكون اسوأ جداً _ يمكن أن تحدث لو أن الولايات المتحدة ظلت تسير على استراتيجيتها الحالية.

يجب الحكم على الإستراتيجيات الكبرى بمقدار ما تقدمه من الأمن؛ وبإمكان الدوام عليها؛ وبتكلفتها؛ وبدرجة الخطر الذي تولده؛ وبآثارها الداخلية المحسوسة وغير المحسوسة. ويجب على كل مناظرة جدية تجري حول استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى أن تستخدم هذه المعايير لتقويم المزايا النسبية لكل من الاستراتيجية الكبرى الراهنة والاستراتيجيات المنافسة، وإن الوقت الذي لا تستطيع فيه استراتيجية الهيمنة أن تجتاز هذه الاختبارات يقترب بسرعة.

إن القول بأن أيام الزعامة الأمريكية غدت معدودة سوف يقابل بعدم التصديق، من دون شك، من جانب أنصار الاستراتيجية الكبرى الراهنة، وليس هذا بمستغرب. فبعد أن حقق دعاة الهيمنة مطامح الزعامة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي يريدون أن يبقوا العالم علي ما هو عليه. إن منظري الاستراتيجية الكبرى الأمريكيين يرون آفاق التبدل في السياسة الدولية مثلما كان رئيس الوزراء البريطاني اللورد ساليسبري يراها في نهاية القرن التاسع عشر. قال اللورد ساليسبري: "إذا حدث شيء مهما كان فسيكون أسوأ، ولهذا تقضي مصلحة بريطانيا بقدر المستطاع ألا يحدث شيء مهما كان."

لكن انهيار الاتحاد السوفييتي هو الذي قضى على أسس استراتيجية الهيمنة. فقد كان

في وسع الولايات المتحدة أن تكون زعيمة لأن التهديد السوفييتي جعل الآخرين يقبلون بالتفوق الأمريكي لأنه أفضل في نظرهم من السيطرة السوفييتية. وكان بإمكان الولايات المتحدة التمتع بالاستقرار في عهد القطبية الثنائية وبالقدرة على التنبؤ لسبب وحيد وهو آثار القطبية الثنائية ذاتها. وبكلمة بسيطة، لولا الحرب الباردة لما كان في وسع الولايات المتحدة الاحتفاظ بهيمنتها واستقرارها في الحرب الباردة.

إن السياسة الدولية متحركة لا ساكنة. وكما قال بول كينيدي: 'لم يُهيأ لأي مجتمع أن يبقى وحده إلى الأبد في مقدمة كل المجتمعات الأخرى..."(٣٠) والظروف التي جعلت الهيمنة الأمريكية ممكنة آخذة في التغير بسرعة. لا ترتكبوا أي خطأ: ففي وقت ما في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين لن تبقى استراتيجية أمريكا الكبرى هي الهيمنة. ولأن الولايات المتحدة لم تختر الآن الشروع بالاستعداد للتحول إلى استراتيجية كبرى جديدة أكثر ملاءمة لحقائق القرن الجديد الدولية الآخذة بالظهور، فإن الأحداث سوف تجبرها على هذا.



☐ الحواشي

1. See Michael E. Brown, Owen R. Cote, Jr., Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds., *America's Strategic Choices* (Cambridge: MIT Press, 1997), which collects recent essays on America's post-Cold War grand strategy that have been published in the quarterly journal, *International Security*.

2. I have borrowed Melvyn Leffler's description of postwar grand strategy as a strategy of preponderance to reflect what I will demonstrate to be the underlying continuity between America's postwar and post–Cold War strategies. See Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, Cal: Stanford Univ. Press, 1992).

3. John Lewis Gaddis, "The Tragedy of Cold War History," *Diplomatic History* 17 (winter 1993), pp. 3-4.

4. NSC-68, in Thomas Etzold and John Lewis Gaddis, eds., *Containment: Documents on American Policy and Strategy, 1945-1950* (New York: Columbia Univ. Press, 1978), p. 401.

5. Arguments that the post-Cold War purpose of American security commitments in Europe and East Asia is to contain Germany and Japan, respectively, and thus prevent the "renationalization" of their foreign and security policies, are legion. On Germany see, for example, Robert J. Art, "Why Western Europe Needs the United States and NATO," *Political Science Quarterly* 111 (spring 1996), pp. 1–40; Charles L. Glaser, "Why NATO Is Still Best: Future Security Arrangements for Europe," *International Security* 18 (summer 1993), pp. 5-50. On Japan, see Richard K. Betts, "Wealth, Power and Instability: East Asia and the United States After the Cold War," *International Security* 18 (winter 1993/94), pp. 56–64; Aaron L. Friedberg, "Ripe

for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," *International Security* 18 (winter 1993/94), pp. 31–32. In 1990, the then commander of U.S. Marine Corps bases in Japan, Maj. Gen. Henry C. Stackpole III, bluntly explained the reason for the American military presence in East Asia: "No one wants a rearmed, resurgent Japan. So we are the cap in the bottle, if you will" (quoted in Sam Jameson, "A Reluctant Superpower Agonizes Over Military," *Los Angeles Times*, August 1, 1995).

6. Patrick E. Tyler, "U.S. Strategy Plan Calls for Ensuring No Rivals Develop," *New York Times*, March 8, 1992 (emphasis added).

7. Leffler, *A Preponderance of Power*, p. 17.

8. For a more detailed discussion of the issues in this section, see Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," *International Security* 17 (spring 1993), pp. 5–51; and idem, "American Grand Strategy After the Cold War: Primacy or Blue Water?" in *American Defense Annual, 1994*, ed. Charles F. Hermann (New York: Lexington, 1994), pp. 19–43.

9. This is what international relations theorists call "balance of threat" theory, on which see Stephen Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca: Cornell Univ. Press, 1987); Michael Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and U.S. Grand Strategy after the Cold War," *International Security* 21 (spring 1997), pp. 49–88.

10. Joshua Muravchik, *The Imperative of American Leadership: A Challenge to Neo-Isolationism* (Washington, D.C.: AEI Press), p. 34.

11. Dick Cheney, *Defense Strategy for the 1990s: The Regional Defense Strategy* (Washington, D.C.: Department of Defense, n.d.), p. 7.

12. See Art, "Why Western Europe Needs the United States and NATO."

13. This discussion is based on William S. Borden, *The Pacific Alliance: United States Foreign Economic Policy and Japanese Trade Recovery, 1947-1955* (Madison: Univ. of Wisconsin Press, 1984); Lloyd C. Gardner, *Approaching Vietnam: From World War II Through Dienbienphu* (New York: W. W. Norton, 1988); Steven Hugh Lee, *Outposts of Empire: Korea, Vietnam, and the Origins of the Cold War in Asia, 1949-1954* (Montreal: McGill-Queen's Univ. Press, 1995); Leffler, *A Preponderance of Power*; Ronald L. McGlothen, *Controlling the Waves: Dean Acheson and U.S. Foreign Policy* (New York: Norton, 1993); Andrew J. Rotter, *The Path to Vietnam: Origins of the American Commitment to Southeast Asia* (Ithaca: Cornell Univ. Press, 1987); Michael Schaller, *The American Occupation of Japan: The Origins of the Cold War in Asia* (New York: Oxford Univ. Press, 1985); Robert A. Pollard and Samuel F. Wells, Jr., "1945–1960: The Era of American Economic Hegemony," in *Economics and World Power*, ed. William Becker and Samuel F. Wells, Jr. (New York: Columbia Univ. Press, 1984); Michael Schaller, "Securing the Great Crescent: Occupied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia," *Journal of American History* 69 (summer 1982), pp. 392–414; Howard B. Schonberger, "The Cold War and the American Empire in Asia," *Radical History Review* 33 (September 1985), pp. 139–54; Akio Watanabe, "Southeast Asia in U.S.-Japan Relations," in Akira Iriye and Warren I. Cohen, eds., *The United States and Japan in the Postwar World* (Lexington: Univ. Press of Kentucky, 1989), pp. 36–60.

14. See Robert Jervis, "Domino Beliefs and Strategic Behavior," in *Dominoes and Bandwagons: Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland*, ed. Robert Jervis and Jack Snyder (New York: Oxford Univ. Press, 1991).

15. William E. Odom, "Yugoslavia: Quagmire or Strategic Challenge?" Hudson Briefing Paper, no. 146 (Indianapolis: Hudson Institute, November 1992), p. 2.

16. Robert H. Johnson, *Improbable Dangers: U.S. Conceptions of Threat in the Cold War and After* (New York: St. Martin's, 1994), p. 206

17. Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (New York: Basic Books, 1997), pp. 208

18. Quoted in Paul Kennedy, *The Realities Behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865–1980* (London: Allen and Unwin, 1981), p. 105.

19. Patrick Morgan, *Deterrence: A Conceptual Analysis* (Beverly Hills, Cal.: Sage, 1983), p. 80

20. Zalmay Khalilzad, "U.S. Grand Strategies: Implications for the World," in *Strategic Appraisal 1996*, ed. Almay Khalilzad (Santa Monica, Cal.: RAND, 1996) p. 24

21. Thomas C. Schelling, *Arms and Influence* (New Haven: Yale Univ. Press, 1966), p. 124

22. Robert Jervis, "What Do We Want to Deter and How Do We Deter It?" in *Turning Point: The Gulf War and U.S. Military Strategy*, ed. L. Benjamin Ederington and Michael J. Mazar (Boulder, Col.: Westview, 1994), p. 130.

23. Quoted in Patrick E. Tyler, "As China Threatens Taiwan, It Makes Sure U.S. Listens," *New York Times*, January 24, 1996. I stress that this analysis is *prospective*. Today, China lacks the military capabilities to invade Taiwan successfully; however, the balance of forces probably will shift decisively in China's favor in the next decade or two, and the deterrent effect of any American commitment to Taiwan would be vitiated. Conventional deterrence no longer would be robust, and any U.S. intervention would carry with it the risk of escalation to nuclear war.

24. This might be called the hegemonic *instability* theory. See A. F. K. Organski, *World Politics*, 2d ed. (New York: Knopf, 1968); A. F. K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1980); and Robert Gilpin, "Theory of Hegemonic War," in *The Origin and Prevention of Major Wars*, ed. Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1989).

25. Paul Kennedy, *The Rise and Fall of Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987); Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1981).

26. Gilpin, *War and Change*, pp. 156-57.

27. For example, the United States gained enormously in relative economic power and financial strength while standing on the sidelines during most of the First World War. See Kathleen Burk, *Britain, America, and the Sinews of War 1914-1918* (Boston: Allen and Unwin, 1985).

28. Robert E. Osgood, *Ideals and Self-Interest in American Foreign Relations: The Great Transformation of the Twentieth Century* (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1953).

29. Melvyn P. Leffler, *The Elusive Quest: America's Pursuit of European Stability and French Security, 1919-1933* (Chapel Hill: Univ. of North Carolina Press, 1979); Michael J. Hogan, *Informal Entente: The Private Structure of Cooperation in Anglo-American Economic Diplomacy, 1918-1928* (Columbia: Univ. of Missouri Press, 1977); A. Iriye's volume in *Cambridge History of American Foreign Relations*, ed. Warren I. Cohen (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1993).

30. Kennedy, *The Rise and Fall of Great Powers*, p. 533 (emphasis in original).

❑

"ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي"

د.عيسى درويش

مقدمـــة:

لكل شعب من الشعوب استراتيجية شاملة أو عقيدة استراتيجية تستند إلى ركائز معينة تحدد فيها الأسس التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية والأهداف التي تتطلع إليها والوسائل اللازمة لتحقيقها والإطار الزمني الذي تتم فيها والرقعة الجغرافية التي تحتويها والمدى الذي تؤثر فيه هذه الاستراتيجية في النطاق المحلي أو العالمي.

وإذا أخذنا بالنظرة الشاملة للاستراتيجية من حيث كونها تعكس تطلعات شعب من الشعوب لتحقيق الأمن القومي له في مرحلة زمنية معينة، فإنه يرتب علينا أن نتعرف على مفهوم الأمن القومي الذي نسعى إلى تحقيقه، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية. ويمكننا أن نورد بعض التعاريف في هذا المجال. فقد أوردت دائرة المعارف البريطانية تعريفاً للأمن القومي جاء فيه (الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[1])، ويعرف هنري كيسنجر الأمن القومي بأنه:يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ويقول ماكنمارا المدير السابق للبنك الدولي بتعريف ينحو منحى اقتصادياً بقوله: (الأمن القومي هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظل آمنة).

ولا يخفى أن هذا التعريف يخفي في مضمونه علاقات الانفجارات الإقليمية كمسألة التنمية (السكان والجوع والثورات الاجتماعية وانعدام الأمن الاجتماعي وعبور الحدود والعصيان المسلح وغير ذلك من مظاهر الاضطراب).

ويمكننا أن نخلص من هذه التعاريف إلى خلاصة تقول: (إن الأمن القومي هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية

د.عيسى درويش: سفير الجمهورية العربية السورية في القاهرة

(1) *راجع محاضرة اللواء محمد جمال الدين مظلوم تحت عنوان "الأمن القومي ومكوناته" ص ١ منشورات الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية.*

وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والإزدهار والسلام).

وعودة للاستراتيجية العربية في هذا السياق لا بد من طرح سؤال عن الخصوصية الاستراتيجية العربية – فقد برزت في الآونة الأخيرة تساؤلات عدة من بعض المفكرين.. وملخصها هل هناك استراتيجية عربية جامعة؟ وماهي سمات هذه الاستراتيجية وخصوصياتها.. وإذا كان الأمر كذلك ماهي هذه الاستراتيجية وعلى أية عقيدة ترتكز... وإذا كانت هذه العقيدة موجودة فما هي هذه العقيدة هل هي عقيدة دينية أو اقتصادية؟ رأسمالية أم اشتراكية... بعيدة المدى أم متوسطة.. قومية أم إقليمية أم قطرية؟ ولحسم هذه التساؤلات جميعها لابد أن نقرر الآتي:

– إن العرب أمة واحدة ينتمي إلى تاريخ مشترك وحضارة واحدة، وترتكز في معطياتها الثقافية إلى قيم روحية مشتركة وتعيش أبناؤها على رقعة من الأرض متصلة ومتواصلة عبر التاريخ، ويجمعهم لغة واحدة وأمل واحد وتطلّع إلى حياة يسودها الأمن والاستقرار والازدهار.

وانطلاقاً من ذلك نقول: إن الاستراتيجية العربية ترتكز على منظور قومي لا قطري.. وإنها ترى بأن الخطر على الجزء من الأمة هو خطر على الكل، وإن الصراع مع أية قوة خارجية تهدد الوجود العربي لابد أن يخضع لأوليات حسب الأهمية؛ ولا يعني وضع أولوية خطر داهم نفياً لخطر آخر محتمل. وأن الاستراتيجية العربية ترتكز على مجموع إمكانية الأمة وليس على إمكانية هذا القطر أو ذاك وأن المواجهة مع العدو المحتمل هي مواجهة ثقافية وسياسية وعسكرية وحضارية ولذلك لابد من توفر الآتي:

١- وحدة المعتقد الاستراتيجي[٢]: وهذا المصطلح يشتمل على مجموعة من الأفكار والوسائل التكتيكية الخاصة لدفع الخطة الناجحة لتحقيق هدف أساسي يتوخى مواجهة العدو والانتصار عليه. وهذا يتطلب من العرب أن يتعرفوا على إمكانياتهم المتوفرة ماديا وبشرياً وعسكرياً وتكنولوجياً، ومعرفة مالدى العدو من إمكانيات مماثلة.

٢- الأنتروبولوجيا الاستراتيجية: وتشمل التعرف على تاريخ الأمة ومعاركها والدروس المستفادة منها وعوامل القوة فيها وروح المقاومة عندها ويجب أن تحتوي الأنتربولوجيا الاستراتيجية على محتوين أساسيين:

الأول : مفهوم تقني خاص بالعلم الاستراتيجي ووسائل عقلنة الاستراتيجية وفق نماذج خاصة واضحة ومدروسة وممكنة التنفيذ.

الثاني : أهمية دراسة وبحث المنظومات السلوكية للعدو، الحركية منها والثابتة، والتعرف على القوة العسكرية في الحاضر والمستقبل وخاصة إمكانياته في اللحظة الراهنة والقدرة على معرفة وتوقع السلوك والتصرفات التي يقوم بها في كل مرحلة من مراحل الصراع.

---

(٢) راجع كتاب الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي – الدكتور علاء طاهر – الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٢، ص ١٤-١٨.

٣- المثاقفة التكتيكية: والمقصود بها معرفة التطور النظري والعملي للجماعة في المجال العسكري وغيره، والتطورات الحاصلة لديه والخبرات المكتسبة ويجب النظر إليها من الناحية الكمية والنوعية أي النظر للتراكم في الماضي والمستقبل ورصد التطور الحركي مثل التطورات التي تطرأ على القوات المسلحة ونوعية المعدات ودرجة التقنية والتطور الثابت على ثرواته المعدنية وإمكانياته البشرية وتحسين مواقعه الجيوبولتيكية.

٢- مجالات الأمن القومي العربي:

يهدف الأمن القومي العربي كما ذكرنا إلى حماية الأمة العربية من خطر القهر على يد أجنبية... ونظراً لأن التقدم التكنولوجي من جهة والتطور الذي حصل في العلوم السياسية والاجتماعية وسقوط بعض العقائد والقوى العالمية من جهة أخرى، قد أديا إلى تغيير بعض المفاهيم فإن الأمن القومي لم يعد مقتصراً على النواحي العسكرية بل أصبح يشمل الأمن السياسي والأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي وتشابكت هذه الحلقات حيث أصبحت تشكل بمجموعها الأمن القومي للأمة بمفهومها العام؛ بما يكفل استمرار وجودها التاريخي والمحافظة على ترابها الوطني واستقلال إرادتها وأمن مواطنيها وتحقيق أهداف الشعب في الأمن والرفاهية والتقدم..

والأمن القومي يتطلب توفر عنصرين أساسيين هما:

أ - مبدأ ثابت تفرضه الظروف الجيوبوليتكية للدولة وترتبط بسلامة أراضيها بغض، النظر عن النظام السياسي الحاكم فيها.

ب- مبدأ متحرك أو متغير ويرتبط بالأهداف الأساسية للنظام السياسي في الدولة ونوعية القيادة فيه وما تضعه الزعامة القائمة فيه من أهداف ومبادئ ووسائل لتحقيق هذه الأهداف.

ونجاح الأمن القومي يتطلب التنسيق بشكل جيد بين العناصر الأساسية في مختلف المجالات وهي:

١- المجال السياسي والدبلوماسي.
٢- المجال الاقتصادي.
٣- المجال العسكري.
٤- المجال المعنوي والثقافي.

١- المجال السياسي:

يرى بعض المفكرين العرب أن المجال السياسي يجب أن يعكس حالة الأمة لأن السياسة هي تعبير عن قوة الأمة في المجالات الأخرى الاقتصادية والعلمية والعسكرية. وفي حالة أمتنا التي تعيش التجزئة القسرية المفروضة عليها بسبب واقع تاريخي وظروف استعمارية عانتها وبسبب آخر ذاتي يرجع إلى الأنظمة الحاكمة والفئات المستفيدة من التجزئة ومحاولة

هذه الأنظمة تغليب مصالحها الذاتية على مصلحة الأمة.

غير أننا يمكن أن نحسم الجدل النظري حول هذه المسألة بأننا في الأمن القومي للأمة العربية آخذين في الاعتبار التعبير عن الواقع الراهن القائم سياسياً وهو الأمن القومي للدولة باعتبار أن مصلحة الجزء يصب في مصلحة الكل وأن أمن كل دولة لا يتعارض مع الأمن القومي وأن عناصر القوة في أمن كل دولة هي ذاتها عناصر القوة في الأمن القومي العربي الشامل.

وتسهيلا علينا يمكن القول بمايلي:

١-الأمن القومي العربي أمن شعبي والأمن القومي العربي أمن وحدوي لا قطري ولا طائفي ولا عنصري[٣] وقوة هذا الأمن نابعة من إرادة المواطنين العرب على امتداد الوطن العربي لا من الأنظمة أو من الطبقات الحاكمة.

٢-إن نظرية الأمن[٤] القومي تبلور المعنى التاريخي للوجود القومي وتوضح حدود المجال الحيوي لحياة الشعب وتعكس عناصر قوة الشعب وإمكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في وقت السلم أو في وقت الحرب، سواء في حالة المواجهة أو في حالة قيام احتمالات المواجهة - ويخلص هذا المفهوم إلى تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة ويساعد في وضع فلسفة مجتمعية أمنية تأخذ في الحسبان جميع المتغيرات الداخلية والدولية ويؤدي إلى تحقيق الوجه الحقيقي لمستقبل الدولة والتعرف على مقومات القوة الذاتية بعناصرها المختلفة، والمجال السياسي يشمل:

أ- ***السياسة الداخلية للدولة***، ويشمل المكونات السياسية والتطور السياسي والديناميكية السياسية وكل واحدة من هذه العناصر تشتمل على عناصر أخرى. فالمكونات السياسية هي مجموعة الأفكار والقيم والاتجاهات التي تسير بمقتضاها حركة المجتمع السياسية - والديناميكية السياسية تحتوي على أسلوب القيادة السياسية وشخصياتها وسلطة اتخاذ القرار والقواعد الناظمة لذلك، ودرجة التطور السياسي تشتمل قدرة الجهاز القيادي في الدولة على التنسيق بين جميع العناصر

ب - ***السياسة الخارجية*** : وتشمل وضع السياسة الخارجية للدولة والجهاز الدبلوماسي الذي يقوم بتنفيذها وكيفية استخدام وممارسة الدولة لمصادر القوة عندها وكيفية ممارسة ذلك في المنظمات الدولية والرأي العام الدولي ومع الدول الأخرى وكيفية التعامل مع المصالح الحيوية للدولة في الخارج وقدرة الدولة على مد نفوذها وقدرتها

---

(٣) راجع كتاب نظرية الامن القومي العربي المعاصر، ص٢٧- ٢٨ للدكتور عبد المنعم المشاط، دار الموقف العربي - القاهرة.

(٤) راجع نظرية الأمن القومي العربي المعاصر - الدكتور عبد المنعم المشاط - المرجع المشار اليه سابقا.

على شرح أهدافها للمجتمع الدولي.

ج- *المؤسسات السياسية* : وتشمل التنظيمات السياسية في الدولة "الأحزاب - النقابات - الأعلام ووسائله- التأثير على الجماهير- خبرات القيادة السياسية في حشد الجماهير خلف سياستها.

٢- المجال الاقتصادي:

ويلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في وضع الاستراتيجية بل يشكل الاقتصاد عاملاً أساسياً في خدمة الاستراتيجية وخاصة في بعدها العسكري والاجتماعي ويشمل المجال الاقتصادي مايلي:

أ - القدرة الاقتصادية للدولة ومدى توفر المواد الغذائية من مصادر محلية أو صديقة ومدى قدرة الدولة على تأمينها مادياً أو أمنياً. أي الإفلات من الحصار الاقتصادي بكل أشكاله ومدى توفر الموارد الطبيعية (طاقة - معادن- ثروات طبيعية- مياه - غابات- أنهار - بحار .. الخ).

ب - المؤثرات على العنصر الاقتصادي: وتشمل فروع الاقتصاد من زراعة- صناعة- تجارة- وتكنولوجيا متاحة محلية أو مستوردة. ويدخل في العامل التجاري وضع ميزان المدفوعات في الدولة ومديونية الدولة والإنتاج والاستهلاك والتضخم ومعدل التنمية وغير ذلك من العوامل...

٣- المجال الثقافي والمعنوي:

أ - تلعب الثقافة دوراً مهماً في الاستراتيجية القومية من حيث تاريخ الشعب والأمة الثقافي وقيمها الحضارية والثقافية ومدى إسهامها الحضاري والإنساني في مجال الثقافة العالمية أو محيطها الإقليمي لأن هذه العوامل تشكل الروح القومية للأمة.

ب- ويقوم التعليم والمؤسسات العلمية والثقافية مقام الحجر الأساس للقاعدة الثقافية للدولة وعدد الجامعات والمدارس ونسبة المتعلمين وقدرة التعليم على تحقيق التنمية الروحية والثقافية وإسهام العلم والثقافة والتكنولوجيا في تقوية الأمن العسكري أو بشكل آخر التعبير عن القوة المادية للدولة والأمة.

ج- كما أن هذه العوامل مجتمعة تلعب دورا في تقوية المناعة الفكرية والثقافية للأمة، أي تميز شخصيتها الفكرية لا باعتبارها أمة معزولة بثقافتها عن الآخر وإنما بتكاملها مع الآخر وقدرتها على الإفادة والاستفادة في محيط إنساني يأخذ من الثقافة العالمية ويعطيها دون تعصب أو تمييز أو هيمنة. أي الإيمان بحوار الثقافات وتفاعلها الإنساني وليس في صراع الثقافات أو الحضارات وتميز بعضها للآخر كما يروج بعض كتاب النظام العالمي الجديد في الولايات المتحدة أمثال صموئيل هنتنغتون وفوكاياما[٥]

[٥] *راجع فوكاياما/ محاضرته (هل هي نهاية التاريخ) منشورات دار البيادر للنشر والتوزيع مترجم عن مجلة ناشيونال انترست ١٩٨٩.*

وغيرهم من الذين يدعون إلى هيمنة الثقافة الرأسمالية الغربية وخاصة الأمريكية على العالم.

٤- المجال العسكري والأمني:

وتشمل طاقة الدولة لبناء قوة عسكرية قادرة على حماية القيم الحيوية للأمة وحماية أمنها الخارجي والداخلي.

وتشمل القوة العسكرية إطاراً عاماً يعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة الأخرى لتنمو وتتطور وتحقق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل.

وإذا كان الأمن الخارجي يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتحقيق حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها.

٥ – في المجال الاجتماعي:

ويضم مجموعة من العوامل التي تكون الأمن الاجتماعي للدولة وتعكس درجة الوعي الاجتماعي للمواطن باعتباره كائناً سياسياً، ومدى ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والاجتماعية وشكل المؤسسات الاجتماعية القائمة التي تعكس درجة تطور المجتمع، ومدى علاقة هذه التنظيمات في ممارسة الحقوق السياسية وشكل الهرم الاجتماعي للدولة والشعور بالسلام الاجتماعي والطبقي وحقوق المواطن في التعليم والصحة والعمل ومدى تطور القوانين التي تحمي المواطن وحقه في التقاضي، والفصل بين السلطات، ومدى علاقة البيئة القومية والتناسق بينهما وعلاقة كل ذلك بالأمن القومي للدولة.

ونخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة مؤداها أن استراتيجية الأمن القومي يجب أن تتضمن جميع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية لوضع القواعد العامة والنظم والخطط والوسائل التي تأخذ بها القيادة لتأمين الدولة من التهديد الخارجي لأمنها الداخلي والخارجي . سبل تحقيق الأمن الوطني لكل دولة باعتباره الركيزة الأساسية للأمن القومي العربي الشامل.

عوامل تهديد الأمن القومي العربي[٦].

ويمكن أن نشير إلى أهم هذه العوامل بمايلي:

أ - التجزئة والانفصال في الوطن العربي الذي يشمل /٢٢/ دولة على مساحة /١٤/ مليون كم٢. وتتراوح حجم بعض الدول من ٠,٧٪ من مساحة الوطن العربي في دولة مثل لبنان و ٠,١٣ في الكويت، و ٠,١٦ في قطر و ١٥,٧ ٪ في المملكة العربية السعودية

---

[٦] راجع: نظرية الأمن القومي المعاصر للدكتور عبد المنعم المشاط/ دار الموقف العربي.

و١٧,٥٪ في الجزائر و١٨,٤٪ في السودان.. بالإضافة إلى اختلاف الكثافة السكانية بين كل دولة ودولة.

وهذا أدى إلى عدم قيام دولة مركزية عربية واحدة بعد سقوط الخلافة في بغداد، وعانت الأمة العربية من مشاكل بسبب التجزئة والانفصال أثرت ومازالت تؤثر في أمنها الوطني والقومي وتشكل عائقاً في وجه تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

ب- مسألة الحدود الوهمية بين الأقطار العربية[٧] والتي تشكلت بأثر من الاستعمار الأوروبي الحديث مما سبب لها مشاكل عديدة مازالت بدون حل، كرس فلسفة الدولة القطرية وعزز كيانها وخلق خلافات بين العرب مثل الخلافات بين اليمن والسعودية، مصر والسودان، قطر والبحرين وقطر والسعودية؛ وكذلك خلافات بين المغرب والجزائر وبين تونس وليبيا في الجرف القاري كما خلق مشاكل مازالت بدون حل حتى يومنا هذا.

ج- خلاف حول الحدود مع دول الجوار الجغرافي مثل خلاف العراق وإيران في شط العرب وخلاف الإمارات العربية المتحدة مع إيران وخلاف سورية وتركيا حول محافظة الاسكندرون التي أعطتها فرنسا لتركيا عام ١٩٣٨ وخلاف اليمن مع ارتيريا وخلاف ليبيا مع تشاد وخلاف المغرب مع إسبانيا حول سبته ومليله ومشكلة الصحراء الغربية وغير ذلك من الخلافات والحروب التي نشأت عن ذلك.

د- مشكلة المياه ومايمكن أن تثيره من نزاعات في المستقبل كالخلاف العراقي السوري مع تركيا حول مياه الفرات واحتمال نشوء خلافات مستقبلية حول مياه النيل وخاصة بعد تلويح أثيوبيا ومحاولتها إقامة سدود على نهر النيل تؤثر على حصتي السودان ومصر مستقبلاً، والخطر الذي يلوح من محاولة فصل جنوب السودان عن شماله في التمرد القائم حالياً على أساس عرقي وديني.

هـ- مشكلة الأقليات في الوطن العربي وإثارة المشاكل على أساس ديني وعرقي كما حصل في الحرب الأهلية في لبنان والحرب الأهلية في الصومال والتمرد القائم في جنوب السودان ومسألة الأكراد في شمال العراق ومحاولة إحياء القومية البربرية في الشمال الغربي الأفريقي.

و- زرع إسرائيل في قلب[٨] الوطن العربي ومحاولة توسيع هذا الكيان على أساس ديني عنصري مدعوماً من الولايات المتحدة والصهيونية العالمية ومحاولة تمدد هذا الكيان اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً للسيطرة على المنطقة العربية بكاملها تحت دعاوى السلام والشرق أوسطية والتعاون المتوسطي وغيره، وسقوط أمل السلام الدائم والشامل في المنطقة بعد أن قامت حكومة إسرائيل بتخريب الجهود السلمية وتقويضها

---

[٧] *راجع: محاضرة الدكتور عيسى درويش تحت عنوان/ العالم العربي وآفاق المستقبل. ص ٩. القيت في جامعة الاسكندرية / جمهورية مصر العربية. ١٩٩٦.*

[٨] *راجع الدكتور عبد المنعم المشاط، ص ٤٧.*

في المنطقة. وتقوم استراتيجية إسرائيل ضد الوطن العربي فيما يلي[٩]:

١ - *التوسع واحتلال الأرض العربية.*

٢ - *التفوق العسكري المطلق على الدول العربية.*

٣ - *ضمان يهودية الدولة فيما يتعلق بالمعادلة الديموغرافية.*

٤ - *منع قيام دولة فلسطين على أي جزء من فلسطين.*

٥ - *تجزئة الوطن العربي إلى دويلات على أسس طائفية ودينية.*

٦ - *تطويق الوطن العربي من الجنوب باختراق افريقيا ومن الشمال بالتحالف العسكري مع تركيا.*

ز - محاولة إحياء الأحلاف القديمة بعد أن أسقطها نضال الجماهير العربية في الخمسينات من هذا القرن وذلك بالتحالف التركي -الإسرائيلي الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٦ ومحاولة دخول أطراف عربية إلى هذا التحالف، والتهديدات التركية ضد سورية التي نتجت عن هذا التحالف؛ مما يهدد تقويض نظرية الأمن القومي العربي كلها وتعريض الوطن العربي إلى هيمنة إسرائيلية تركية تحل محل الاستعمار القديم وتشكل واجهة السيطرة على المنطقة التي تتصدّرها الولايات المتحدة، بضرب كل تطلع إسلامي أو عربي نحو التقدم والحرية.

ح - انخفاض مستوى التعليم في الوطن العربي وانتشار ظاهرة الأمية وتصل في المتوسط إلى ٤٠٪ بين الرجال وإلى حوالي ٧٠٪ بين النساء مما يؤدي إلى ضعف النمو حيث يقل عن نسبة ٢٪ في المتوسط سنوياً. وانتشار البطالة حيث من المقدر أن يصل سكان الوطن العربي إلى ٣٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وسوف لا يكون متاحاً لتشغيل القوى العاملة العربية أكثر من نسبة ١/٣٪ من عدد القادرين على العمل، وهذا في حد ذاته يشكل كارثة قومية تتمثل في الهجرات داخل الوطن العربي وخارجه إلى دول أوروبا وأمريكا واستراليا.

ط - انخفاض مستوى التكنولوجيا والقدرة على خلقها بسبب ضعف معدل الاستثمار في الوطن العربي بحيث لا يزيد معدل الاستثمار عن ١٪ سنوياً، وهجرة الأدمغة والعقول العربية إلى خارج الوطن العربي، وهروب رؤوس الأموال حيث تقدر رؤوس الأموال العربية بأكثر من ٧٠٠ مليار دولار في الخارج ومدخرات المواطنين العرب في المصارف الأجنبية تزيد عن هذا الرقم كثيراً.

ى - ضعف النظام الإقليمي العربي ممثلاً بالجامعة العربية وعجزه عن مسايرة العصر مقارنة مع الجماعة الأوروبية أو منظمة الوحدة الإفريقية. ونشوء منظمات جهوية مثل مجلس التعاون الخليجي أو مجلس الاتحاد المغاربي، الاتحاد العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن الذي سقط في عام ١٩٩٠ بعد غزو الكويت. وعدم فاعلية هذه

---

[٩] *راجع الصفحة ٦١ من كتاب (الامن القومي مكوناته / اللواء جمال الدين مظلوم.*

التنظيمات في خلق نهضة عربية مما رتب إحباطاً في تطلعات الجماهير وعجزاً لدى الحكومات العربية في مسايرة طموحات الجماهير، وخاصة في ميثاق الدفاع العربي المشترك وعدم فاعلية أجهزة الأمن القومي العربي.

ك- ضعف التجارة العربية بين الدول العربية بحيث لا تزيد في أحسن الحالات عن ١٢٪ من حجم التجارة العربية مع الخارج. وكذلك ضعف الصناعة في الوطن العربي باعتبارها صناعة تقليدية تقوم على الصناعة التحويلية والاستخراجية التي تعتمد على بيع المواد الأولية مثل النفط والغاز وخامات الحديد والفوسفات وغيرها.

ل - تزايد الفجوة الغذائية العربية(١٠) والحاجة المتزايدة للاستيراد حيث يقدر الخبراء أن حاجة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ سوف تقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار لا ينتج الوطن العربي أكثر من ٥٧٪ والباقي يضطر إلى استيرادها وهناك ماينذر بالخطر لسببين:

أولهما : عدم قدرة بعض البلدان على استيراد هذه الحاجات الغذائية بسبب ضعف مواردها الاقتصادية وندرة العملة الصعبة لديها.

ثانيهما : الحصار والاحتكار اللذين يمارسان من قبل الدول المنتجة، واستغلال التجارة في خدمة السياسة لتطويع الشعوب والتأثير في سياستها.

وثمة عوامل أخرى تؤثر على الأمن القومي العربي وتهدده، وأهمها عدم وجود عقيدة استراتيجية واحدة تضم كل العناصر التي ذكرناها. وتقوم إرادة موحدة في العمل على تحقيقها في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك عوامل البيئة والتصحر وغيرها.

وبالرغم من ذلك هناك عناصر قوة وإمكانيات متعددة يملكها الوطن العربي وهي:

عوامل القوة في الاستراتيجية القومية:

يمكن ذكر أهم هذه العوامل ومنها:

أ- الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة تشمل مساحة واسعة متصلة وعدداً كبيراً من السكان يقدره المختصون بـ ٣٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ و ٥٠٠ مليون في عام ٢٠٢٥ و ٧٠٠ مليون في منتصف القرن الحادي والعشرين وهذا سيخلق أمة عربية ستحتل المكانة الرابعة بعد الصين والهند وأوروبا الموحدة بالنسبة لعدد السكان وعلىمساحة تتوسط قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا.

ب - الانتماء إلى تاريخ حضاري موغل في القدم وإلى ثقافة واحدة ودين واحد يعتبر أحد الأديان التوحيدية الثلاثة في العالم ويختزن قيماً تجسد الناتج الروحي والإنساني والحضاري للأديان السماوية التوحيدية كلّها -وتعبر عن هذه الثقافة لغة واحدة ستكون أهم اللغات السبعة المستخدمة في العالم، حيث يتوقع علماء اللغة انقراض عدد من اللغات مستقبلاً.

ج- امتلاك الوطن العربي لثروات استراتيجية كبيرة في القرن القادم وأهمها النفط والغاز

---

(١٠) راجع الدكتور عبد المنعم المشاط المرجع المشار اليه سابقاً.

والأرض الزراعية (السودان – العراق – سورية) وثروات معدنية مثل الحديد والنحاس والفوسفات وغيرها. حيث يختزن ثلثي الاحتياطي العالمي[١١] من النفط و ٢٢,٥٪ من الاحتياطي العالمي للغاز وينتج ٩٪ من إنتاج العالم من الحديد ويبلغ إنتاجه ٥٪ من سوق النفط العالمي مبيعاً، ويشكل النفط العربي ٦٥٪ من احتياجات أوروبا و ٨٠٪ من احتياجات اليابان و ١٥٪ من احتياجات الولايات المتحدة.

د– يتمتع الوطن العربي بموقع استراتيجي هام بالنسبة للتجارة العالمية.. وبمزايا استراتيجية يصعب على القوى المعادية احتلاله بالكامل. مما يجعل لديه عمقاً استراتيجيا مهما في أية استراتيجية عربية أو دولية. ومازال الوطن العربي يمثل أهمية أمنية كبيرة، وخاصة بعد نشوء قوى إسلامية مثل إيران في جواره ودول ذات ثروات نفطية مثل دول الاتحاد السوفياتي المستقلة حديثا في آسيا.

هـ – استمرار الحفاظ على أهمية الموقع الجيوبوليتكي بالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية وتطور الأسلحة الهجومية في الصواريخ العابرة للقارات والأساطيل والطائرات الحديثة. وبالرغم من ذلك مازال الوطن العربي يتمتع بأهمية كبيرة استراتيجيا لكونه يتحكم في الممرات المائية الهامة مثل قناة السويس ومضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز... ويشكل الشريان المهم لتدفق النفط العالمي ولحركة التجارة العالمية كما ذكرنا، كونه جسراً بين الشرق والغرب. ويمكن أن نضرب مثالاً على ذلك في تدخل القوات الأمريكية في الصومال بحجة القانون الدولي الإنساني والوجود الأمريكي في الخليج، والاتفاقات حول التسهيلات للقوات الأمريكية مع عدد من الدول العربية وكذلك المناورات المشتركة من قوات عربية وأمريكية وأطلسية في المتوسط والخليج العربي وعلى الأراضي العربية.

و – امتلاك العرب لأرصدة[١٢] مالية كبيرة في البنوك الغربية على مستوى الحكومات والأفراد تقدر بحوالي ١٥٠٠ مليار دولار بالرغم من حرب الخليج الأولى والثانية. كما تشكل المنطقة العربية أكبر مستورد للسلاح في العالم وقد ذكر الدكتور زكريا حسن في كتابه (العرب إلى أين) ص ٤٥٧– مايلي (شهدت الفترة بين ١٩٨٤– ١٩٩٤ سطوا على الأرصدة العربية تركزت في إشعال الحروب والصراعات في منطقة الخليج من أثر الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات كاملة ثم كانت حرب الخليج الثانية التي انتهت بهزيمة العراق لتشكل سباق تسلح واسع النطاق. فقد وصل الإنفاق على التسلح بين ١٩٧٠–١٩٩٠ ألف مليار دولار وكلفت الحرب العراقية الإيرانية ٣٠٠ مليار دولار وبلغت خسائر الوطن العربي من غزو العراق للكويت ١٣٧١ مليار دولار....).

ويذكر الكاتب أنه بعد حرب الخليج الثانية بلغت قيمة تعاقدات دول الخليج ٢٩٦، ٢٣ مليار دولار وأنه بين ١٩٩٠–١٩٩٢ بلغت طلبات دول الشرق الأوسط مابين ٣٥– ٤٥

---

[١١] راجع الدكتور عبد المنعم المشاط ص ٩٨/ من نفس المصدر السابق.

[١٢] راجع اللواء الدكتور زكريا حسن في كتابه (العرب إلى اين) ص ٤٥٧ منشورات المكتب المصري الحديث القاهرة.

مليار دولار من الأسلحة كان نصيب الولايات المتحدة من هذه التعاقدات النصف. هذا ويوضح الجدول الآتي حجم التعاقدات التي عقدت في أربعة شهور فقط من أغسطس/ آب ١٩٩٠ إلى نهاية ١٩٩٠ على الشكل التالي[١٣]:

أغسطس/ آب ١٩٩٠	تعاقد مابين السعودية والولايات المتحدة بقيمة	٥٦٠ مليون دولار.
سبتمبر / أيلول ١٩٩٠	تعاقد مابين الولايات المتحدة والبحرين بقيمة	٣١٠ مليون دولار.
أكتور / تشرين أول ١٩٩٠	تعاقد مابين عمان وبريطانيا بقيمة	٢٢٥ مليون دولار.
أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٠	تعاقد مابين الإمارات المتحدة وألمانيا بقيمة	٦٦ مليون دولار
أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٠	تعاقد مابين الإمارات العربية المتحدة وجنوب إفريقيا.	٣٢ مليون دولار
أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٠	تعاقد مابين السعودية والولايات المتحدة بقيمة	٧٠٠ مليون دولار
نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩٠	تعاقد بين الولايات المتحدة والسعودية بقيمة	٧,٤٥٧ مليار دولار (صفقة باتريوت).
ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠	تعاقد مابين الكويت وفرنسا بقيمة	٢,٨ مليار دولار
ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠	تعاقد مابين السعودية وبريطانيا بقيمة	٩٦٠ مليون دولار
ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠	تعاقد مابين السعودية والبرازيل بقيمة	٦٩ مليون دولار
ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٠	تعاقد بين السعودية وفرنسا	بقيمة ٣,٩مليار دولار.

ومن هذه الأرقام نستدل على أن العرب بمقدورهم وضع استراتيجية عسكرية توفر لها إمكانيات السلاح والعنصر البشري وينقصها الإرادة العربية الواحدة.

ز - يتوافر للأمة العربية نخبة من العلماء في مختلف المجالات العلمية يمكن الاستفادة منه في وضع قاعدة علمية على مستوى عال من المهارة. والدليل على ذلك وجود آلاف العلماء العرب المهاجرين في الولايات المتحدة وأوروبا ويتسلمون مراكز علمية متقدمة كما يتوفر في بعض البلدان العربية نخبة أثبتت قدراتها كما كان الحال في العراق قبل غزو الكويت وكما هو موجود في مصر وسورية والجزائر وغيرها.

---

(١٣) المرجع السابق الذكر ص/ ٤٦٠.

ركائز الاستراتيجية في الأمن العربي

يمكن بعد أن تعرضنا لمفهوم الأمن القومي بمفهومه الوطني والقومي والتعريف بالاستراتيجية وبعد أن تعرضنا للوضع العربي والعوامل السلبية والإيجابية فيه ومجالات الأمن القومي ونواحي القوة والضعف فيها أن نضع بعض أهم مرتكزات الأمن القومي كما نراها وأهمها:

١- ركيزة الانتماء القومي والمصير الواحد:

نؤكد من خلال التجارب على وحدة الانتماء إلى أمة عربية واحدة ولا يجوز اعلاء أي شعار عليها فهي الرابط الجامع والمانع الذي يحمي تصدع جدار الأمن القومي العربي واقتلاع جذوره، وقد أثبتت الأحداث التاريخية خلال أكثر من ألف عام والأحداث المعاصرة أن تعرض أي عضو في الجسد العربي للضعف أو الخطر هو إضعاف للجسد القومي كله وأي تهديد لقطر عربي هو تهديد للأمن القومي العربي كله.

وقد كان الغزو الاستيطاني الإسرائيلي لفلسطين وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ هو إشارة إلى خطر داهم لا يستهدف شعب فلسطين وإنما يستهدف الأمة العربية كلها حاضرا ومستقبلا حدودا ووجودا، وكذلك كان الاحتلال الفرنسي للجزائر والاحتلال البريطاني لجنوب الجزيرة العربية وكذلك الحرب الأهلية في لبنان والحرب الأهلية في الصومال والسودان والإرهاب الذي تتعرض له بعض الدول العربية، كل هذا يعطي البراهان على وحدة مصير الأمة العربية وضرورة وضع الاستراتيجية الأمنية لحمايتها.

ونحن نرى تكاملا بين الأمن الوطني والأمن القومي وتمسكنا بالانتماء القومي والاستراتيجية الأمنية على المستوى القومي لا يضعف الخصوصية الأمنية أو القطرية لهذه الدولة أو تلك وإنما يدعمها ويقويها، وهناك فرق كبير بين تعارض الأهداف وتكاملها... ونحن مع التطلع إلى الوحدة التي تحقق مصلحة الكل في واحد ولسنا مع النزعة الانفصالية الانعزالية التي تهدد كيان البلد والأمة. ولقد أثبتت الأحداث عجز النظم القطرية عن تحقيق أمنها منفردة أو منعزلة عن أشقائها، وبقي النظام العربي بالرغم من حالات الضعف التي تعتريه قادرا على المواجهة والتصدي. فقد استطاع العرب بتضامنهم تحقيق أول نصر لهم في التاريخ الحديث في حرب تشرين ١٩٧٣ ضد إسرائيل، وتمكنت سورية ومصر من اتخاذ قرار تاريخي في حرب تشرين ١٩٧٣ ومن خلفهم الأمة العربية كلها، وتم تجنيد الطاقات العسكرية والاقتصادية والشعبية لصنع النصر الذي أحدث تحولات جذرية هامة في المنطقة والعالم. وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة وظهور الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واعتماد بعض الدول في الخليج على اتفاقيات دفاعية مع دول خارج المنطقة، فإننا نرى أنه لا بديل عن وضع استراتيجية عربية للأمن القومي... ولقد برهنت أحداث غزو العراق للكويت أنه لولا القرار العربي وتحمل السعودية ومصر وسورية وقرار عودة الشرعية للكويت ماكان بإمكان القوات الأجنبية أن تنزل في أي جزء من الأرض العربية أو تحقق أي إنجاز ... والدليل على ذلك عدم قدرة الولايات المتحدة على أن تقوم بعمل عسكري

ضد العراق أثناء نشوء أزمة المفتشين على الأسلحة في مطلع العام الحالي واضطرار الولايات المتحدة إلى إلغاء قرار المواجهة.

ومن ناحية ثانية يعطي العمق الاستراتيجي في الوطن العربي وامتداد المساحة وتعدد المراكز الصناعية والبشرية عمقاً بشرياً يقوى أمن كل قطر ويدعمه،فكل قطر عربي يشكل العمق الاستراتيجي للقطر الآخر. وحتى بعد تطور تكنولوجيا الأسلحة وانتشار الصواريخ والطائرات الحديثة لم يستطع هذا التطور أن يلغي أهمية العنصر البشري والمساحة الشاسعة من إعطاء المزايا النسبية للأمة العربية في صراعها مع أعدائها. ونضرب مثلاً – بأن تطور إسرائيل التسليحي والدعم الأمريكي لها لم يمكنها من البقاء في العاصمة اللبنانية –بيروت عام ١٩٨٢ واضطرت للانسحاب حتى الشريط الحدودي الذي أقامته، وقد أعطى العنصر البشري والدعم والعمق الاستراتيجي في سورية للبنان القدرة على إرغام إسرائيل على التفكير في الانسحاب من لبنان خلافاً لعقيدتها في الاحتلال والاستيطان، كما أعطى العمق الاستراتيجي والدعم الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية عمقها العربي قبل أوسلو القوة للانتفاضة والتفكير في الانسحاب من غزة انسحاباً منفرداً عبر عنه رابين وبيريز بقول الأول: أنه يتمنى أن يصحو من النوم ويرى غزة قد غارت في البحر؛لشدة خسائر الجيش الإسرائيلي فيها. ويقدر بعض العسكريين أن نصف الجيش الإسرائيلي النظامي تقريباً كان مشغولاً في غزة والضفة الغربية وقت الانتفاضة. وحتى في مجال استخدام القوة النووية الإسرائيلية فإن الوطن العربي يحتاج إلى عدد كبير من القنابل الذرية في حين أن قنبلة نووية واحدة تؤدي إلى دمار الدولة الإسرائيلية.

٢- الركيزة السياسية:

لقد أصبح الموضوع السياسي موضع جدل كبير في أوساط الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي وبين النخب السياسية والثقافية والجماهير الشعبية في مختلف تنظيماتها النوعية، وبالرغم من النقاش حول الموضوع فلم يزل الموضوع بدون حسم ونحن نضع الأسئلة المطروحة على بساط البحث. ماهي الاستراتيجية السياسية العربية في العصر الراهن؟ وأرى من وجهة نظري أن تطور استراتيجية سياسية عربية لابد أن يراعي مايلي:

١- التركيب السياسي القومي في العالم العربي.. وهذا يشير إلى وجود /٢٢/ كياناً عربياً مستقلاً، لكل دولة فيه مركز لاتخاذ القرار وتصور ينطلق من رؤية سياسية خاصة بها ونظام للأمن الوطني والخارجي وعلاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية تخدم مصالحها الوطنية وأنظمة ملكية وجمهورية وأنماط اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعلق بإدارة الاقتصاد والدولة والمجتمع.

٢- التنظيم السياسي والشعبي داخل كل دولة والعقيدة التي يحملها كل تنظيم، والمدى المسموح به في حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، وحقوق الانتخاب والترشيح وشكل المؤسسات الدستورية القائمة والفصل بين السلطات ووضع المرأة في المجتمع ومدى انتشار وسائل الاتصال الجماهيري وحرية التعبير المتاحة في وسائل الإعلام وغيرها...

٣- العقيدة السياسية ومدى علاقتها بنمط الحكم ومدى انعكاسها على الأمن القومي. وهل هي عقيدة قومية أو دينية -رأسمالية أم اشتراكية- ديمقراطية أم استبدادية قطرية أم قومية... وهذه الأمور مهمة جداً لأن لكل واحدة منها نظرة سياسية تؤثر على الأمن الوطني والقومي وتحدد أولويات الصراع وتحديد الأعداء المحتملين وعلاقة الدولة الخارجية مع القوى الاستقطابية في العالم.

٤- النظام الإقليمي العربي[١٤].... والتعرف على نقاط الضعف والقوة فيه وعلاقة الأطراف المشاركة في تكوينه ومدى التزامها في القرارات والمواثيق الناجمة عنه. وبكل أسف نسجل بعض سلبيات هذا النظام الممثل في الجامعة العربية بأنه نظام يكرس الإقليمية والقطرية ويفلسف الانفصال وذلك من خلال العجز عن إقامة نظام اقتصادي عربي وحدوي التطلعات يعكس المصالح المشتركة لجميع الأطراف، بالرغم من مضي عدة عقود على هذه التنظيمات، بسبب تغليب المصالح الخاصة على العامة والقريبة على البعيدة والقطرية على القومية (فشل مجلس الوحدة الاقتصادي[١٥] الذي نشأ عام١٩٥٧وكذلك ميثاق الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الذي نشأ عام ١٩٥٠). وبقاء بعض الدول العربية دون انتساب لهذين التنظيمين وعدم التزام الدول المشاركة في بعض القرارات وخروج بعض الدول العربية على ثوابت الأمن القومي العربي بإقامة تعاون استراتيجي أو تحالفات مع دول معادية للعرب.. ومنذ معاهدة (كامب ديفيد عام ١٩٧٨ لا يوجد أي إمكانية لعقد اجتماع مشترك على مستوى رؤوساء الأركان أثناء الأزمات مثل غزو إسرائيل للبنان ١٩٨٢ ومابعدها واستيلاء ارتيريا على جزر حنيش والعدوان على ليبيا من قبل الولايات المتحدة وسائر أنواع الحصار المفروض على الدول العربية. ولا ننكر إيجابية النظام الإقليمي العربي فقد استطاع رغم ضعفه أن يبقي الأمة العربية قادرة على اللقاء والاجتماع تحت سقف واحد في أحلك الأزمات مثل اجتماع القمة بعد غزو العراق للكويت وكذلك اجتماع قمة القاهرة عام ١٩٩٦ ونجاح بعض مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك بنسب متفاوتة وبعض الشركات العربية المشتركة.

كما نشير بصراحة إلى أن التنظيمات الجهوية لم تؤدِ إلى تغيير ذي شأن في محيطها أو المحيط القومي العربي وكانت الإرادة السياسية للمشاركين فيها أضعف من التطلعات وأدت الى قوقعتها ومحدودية دورها مثل مجلس التعاون الخليجي وعجزه عن تحقيق وحدة اقتصادية بين دوله واختلاف دوله فيما بينها كالخلاف بين البحرين وقطر ، ودولة قطر والسعودية وعمان والسعودية حول الموقف من العراق وإيران في حرب الخليج الأولى والثانية، وعلاقة دول الخليج مع دول الجوار وانفراد الكويت في برلمان منتخب وعدم وجود برلمانات منتخبة في بقية أقطار الخليج، بالرغم من البوادر المبشرة بإقامة

---

(١٤) راجع النشرة الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية تحت عنوان (أثر تباين الانظمة السياسية في الشرق الأوسط على الأمن القومي العربي والاستراتيجية المثلى لمواجهة هذا التباين تموز ١٩٩٤).

(١٥) راجع ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي المعروض على مجلس الجامعة في الدورة ١١٠/١٩٩٨.

تشاركية محدودة عن طريق مجالس الشورى في السعودية والبحرين وقطر وعمان. كما فشل الاتحاد المغاربي بسبب الخلافات التي تعصف بين أعضائه كما فشلت تجربة الاتحاد العربي بعد غزو العراق للكويت وفشل اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسورية وليبيا.

٥- العلاقات السياسية مع العالم الخارجي: ونذكر أن انقسام العالم إلى كتلتين بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولات الاستقطاب بين الكتلتين أثرت سلباً على النظام السياسي العربي وألحقت ضرراً كبيراً في الوصول إلى عقيدة سياسية استراتيجية تنطلق من وحدة في التحليل والوسيلة في الوصول إلى الهدف وتضع أولوية للمخاطر المحيطة لمصالح الدولة والأمة وانعكاس ذلك على أمنها القومي وجعل الدول العربية عاجزة على اتخاذ القرارات بمفردها وبمنطلق مصالحها (يشذ عن هذا قرار حرب تشرين/ أكتوبر عام ١٩٧٣) حيث تحملت القيادات السياسية في مصر وسورية مسؤوليتها. كما نشير إلى اختلاف سبل التعامل مع القضية الفلسطينية من العرب الأمر الذي مكن إسرائيل من أن تستغل هذا الانقسام وتحقق مخططاتها التوسعية مستندة إلى دعم سياسي واقتصادي وعسكري بلاحدود من دول كانت ومازالت تدعي الصداقة للعرب وتوجد لها مصالح كبيرة في الوطن العربي.

وبقي الخوف على الأمن في الداخل في بعض الدول يشكل مبرراً للترامي في أحضان القوى الصديقة لإسرائيل وقمع القوى الوطنية في الداخل بحجة الخطر على النظام.

ونخلص لوضع ركيزة سياسية تساعد في بناء استراتيجية جماعية للأمن القومي العربي فيما يلي:

أ- مناقشة وضع استراتيجية بسياسية واقعية بعيدة عن النظريات والخيال وتتوافر لها إمكانيات التحقق، وذلك للمحافظة على مصالح كل دولة وأمنها واستقرارها والتصدي لكل من يحاول المساس بها لأن أي ضعف في دولة عربية يشكل ضعفاً للمجموع والأمن في مصلحة الجميع.

ب - وضع أولويات للمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي ووضع قواعد للتعامل مع هذه الأخطار والقوى الداعمة لها، والتعامل السياسي والاقتصادي من خلال مواقف هذه الدول والقوى.

ج- إصلاح النظام الإقليمي العربي بتعديل ميثاق الجامعة وميثاق الدفاع العربي المشترك وتعزيز آلية حل النزاعات العربية -العربية. ووضع آلية لاجتماعات القمة دورياً والتأكيد على الإلتزام والأخلاص للمواثيق والمعاهدات، لأن عيب العرب هو عدم الجدية وعدم الإلتزام. والغريب في الموضوع أن العرب شديدو الإلتزام في المنظمات الدولية يتجلى ذلك بوفائهم لقرارات الحصار المفروضة على الدول العربية ولا يلتزمون بالقرارات التي هي في صالحهم في المقام الأول في النطاق العربي. والذين يعيبون على الجامعة العربية أنها لم تعمل شيئاً، عليهم أن يتذكروا أن الجامعة العربية تنفذ إرادات الدول ولا تستطيع أن تملي عليهم مواقف لا يرغبون بها، فالجامعة

العربية هي أمانة فنية شأنها شأن المنظمات الإقليمية.

د- تشجيع المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات الدستورية وتشجيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي. لأنه لا يعقل ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين أن يهمش الشعب ويبقى بعيداً عن ممارسة حقوقه في إدارة حاضره ومستقبله.

هـ - تقوية وسائل الاتصال الجماهيري والمنظمات الأهلية والاتحادات الشعبية والتواصل السياسي فيما بينها، وخلق روح الحوار المسؤول وكذلك بين المثقفين العرب لمساعدة النخب السياسية الحاكمة في الوصول إلى القرارات التي تعكس مصالح الأمة وتحقق أمنها الاقتصادي والعسكري وتصنع استقرارها السياسي.

٣- الركيزة العسكرية:

وتنطلق هذه الركيزة من دراسة عدد من العوامل ووضعها موضع الدراسة والتطبيق ولعل أهمها:

أ- عقيدة عسكرية استراتيجية تضع تصوراً للأعداء المحتملين للأمة العربية ودرجة الأولوية لكل عدو وعناصر التهديد التي يقوم بها ودرجة تهديدها للأمن الوطني أو القومي الجزئي والكلي والحاضر والمستقبل. وعناصر القوة والضعف لدى العدو في جميع المجالات. ودائرة نفوذه في النطاق الإقليمي والدولي. ودائرة التحالفات التي استطاع القيام بها؛ ودراسة جميع الجوانب الثابتة والديناميكية في استراتيجية المقابلة ووضع السبل لمواجهتها.

ب- وضع الثوابت الاستراتيجية التي تحدد الخطوط الحمراء التي لا يجوز الاقتراب منها. والإلتزام بمبدأ الدفاع عن النفس في مواجهة الهجوم الواقع أو المحتمل. وتحديد النقاط التي تجبر الدولة على المبادرة بالهجوم وتحقيق المبادرة الاستراتيجية.

ج- وحدة القيادة العسكرية التي تجسد رأي القيادة السياسية وتحقيقها في الحرب... لأن الحرب كما يقول (كلاوز فيتز) هو تحقيق ماعجزت السياسة عن تحقيقه - ويتطلب أمر التسلسل القيادي العسكري عدداً من التشكيلات القيادية الهرمية التي تجمع بين وحدة الأوامر ومرونة الحركة وفاعلية القوات ومهماتها في زمن السلم والحرب.

د- تجهيز المعدات والأسلحة والذخائر وكل احتياجات المعركة وفق التطور الحديث للأسلحة ونظريات الحرب الحديثة.

هـ- إعداد الجيوش من ضباط وصف ضباط في جميع المستويات على أسس علمية وإدارية حديثة. والاهتمام بالروح المعنوية لمعنى الانتماء للوطن والأمة ومشروعية العمل العسكري وأخلاقيات التعامل معه باعتباره الوسيلة المتاحة لحماية الشعب والوطن وتأمين المستقبل.

وفي كل ماتقدم نعتقد أن الأمة العربية قادرة بما تملك من إمكانيات بشرية واقتصادية

وفكر استراتيجي أن تضع هذه الأمور موضع التطبيق. وأكاد لا أبالغ بأن حجم الجيوش العربية ونوعية أسلحتها والميزانيات التي توضع لها يمكن أن تحقق استراتيجية عسكرية رادعة، وعلى سبيل المثال تبلغ حصة الانفاق العسكري من الدخل القومي نسبة مرتفعة في هذه الدول. فحصة الفرد من الانفاق العسكري في الكويت ١٨٣٨ دولار والإمارات ١١٤٩ دولار وفي السعودية ٩٥٣ دولار وعمان ٨٧٥ دولار وقطر ٥٨ دولار كما تبلغ نسب الانفاق العسكري في مصر وسورية وبعض الدول العربية نسبة مرتفعة من الدخل القومي.. كما تبلغ نسبة الإنفاق الإسرائيلي على الدفاع في ميزانية عام ١٩٩٦ البالغة ١٢٣,٥٤٣ مليار شيكل (الشيكل بـ ٣,١٩ دولار) نسبة ٢٢,٨٪ والإنفاق الاجتماعي / ١٦,٨٪ والتربية والثقافة ١٦,٢٪ ويقدر متوسط دخل الفرد في إسرائيل من الناتج القومي البالغ ٧٨,١١٣ مليار دولار لعام ١٩٩٦ بمبلغ ١٤٤١٠ دولار.

و – إحياء ميثاق الدفاع العربي[١٦] المشترك وتطويره ليتناسب مع واقع الأخطار التي تهدد الأمة العربية، والتأكيد على الإلتزام بمبادئ الميثاق واختيار قيادة عربية عسكرية موحدة تجسد وحدة القرار السياسي ووحدة فكره الاستراتيجي. بالرغم من توقيع كل من مصر والأردن على معاهدة سلام مع إسرائيل ودخول الفلسطينيين في مباحثات غير متكافئة مع الكيان الصهيوني تهدد بإنهاء القضية الفلسطينية كلها فإن السلام مازال بعيداً ومازالت عقيدة إسرائيل الاستراتيجية تقوم على مايلي:

١- التوسع في احتلال الأرض العربية.

٢- التفوق العسكري المطلق على الأقطار العربية.

٣- ضمان يهودية الدولة وإعلان إسرائيل الحرب الديموغرافية على العرب مثال/ طرد العرب ١٩٤٨ من قرية أم الفحم المواطنين العرب في إسرائيل لبناء منشآت عسكرية في أراضيهم وطرد بدو النقب وخلخلة التركيب السكني العربي داخل الدولة اليهودية.

٤- منع قيام دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين.

٥- تجزئة الوطن العربي إلى دويلات على أسس عرقية وطائفية ودينية.

٦- الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة مستمرة ومحاولة تخريب علاقات الدول العربية مع الغير.

٧- تطويق الوطن العربي بالتحالف التركي – الإسرائيلي في شمال الوطن العربي، والعمل في إفريقيا والقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى لتحقيق الحصار على الوطن العربي في جنوبه.

---

[١٦] يوجد كتابات كثيرة في هذا الموضوع منها كتاب (نظرية الامن القومي العربي) للدكتور عبد المنعم المشاط – وكتاب (العرب الى اين) للدكتور زكريا حسن والعدد ٤١٩ من مجلة المعرفة السورية عدد آب ١٩٩٨ الصفحة ٤٤ ومابعدها. والنشرة الاستراتيجية للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية وخاصة مجلة الرسالة العدد ١٩٩٨/٦.

٤- الركيزة الاقتصادية:

لقد كثر الحديث من قبل الاقتصاديين العرب لوضع استراتيجية اقتصادية عربية والشروع في تنفيذها خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد توقيع اتفاقية (الغات) وانفراد الدول الغنية بصياغة مواد هذه الاتفاقية لصالحها على حساب الشعوب الفقيرة... كما كثر الحديث بعد محاولة الولايات المتحدة وإسرائيل فرض التعاون الاقتصادي مع إسرائيل على الدول العربية قبل تحقيق السلام العادل والشامل وذلك من خلال اللجان المتعددة الأطراف[١٧] التي تزعمتها وقادتها الولايات المتحدة (قاطعت سورية هذه اللجان بعد مؤتمر مدريد لأنها تضع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وذلك لصالح إسرائيل قبل تحقيق الجانب المهم وهو السلام العادل والشامل وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة) وكذلك المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط[١٨] وشمال إفريقيا وانعقد على التوالي في الرباط -المغرب- وفي عمان- الأردن. والقاهرة ثم الأخير في الدوحة وقد انتهت هذه المؤتمرات إلى فشل ذريع بسبب تعنت إسرائيل ورفضها للسلام والانحياز الأمريكي لإسرائيل ومقاطعة الشعب العربي لها على المستوى الرسمي والشعبي في معظم الدول العربية.

وبالرغم من المرارة التي يشعر بها الباحث لفشل العرب في بناء استراتيجية اقتصادية موحدة تخدم الأمن القومي العربي وتحقق مصالحهم المشتركة وتعزز مكانتهم الدولية من خلال فشل الوحدة الاقتصادية كما ذكرنا في هذا البحث بالرغم من إنشائها في الخمسينات، وكذلك عدم الإلتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية مثل بقاء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بدون تصديق منذ صدور قرار إنشائها في عام ١٩٨٢ وحتى صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٣/٩/١٩٩٥د. فإن الدول العربية بعد توقيع اتفاقية (الغات) التي وقعت عليها معظم دول العالم. وسعي إسرائيل إلى تقويض النظام الاقتصادي العربي ومحاولة الهيمنة عليه؛ شعرت بضرورة قيام منطقة التجارة العربية خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩/٢/١٩٩٧ وقد تم بالفعل الشروع بالتنفيذ بمعدل تخفيض ١٠٪ سنويا على الواردات الجمركية في التجارة بين البلدان العربية...(يلاحظ تخوف الدول العربية لأسباب تتعلق بالموارد المالية للخزينة العامة في كل دولة من الجمارك تثير المخاوف لدى وزراء المالية وينعكس هذا التخوف في جداول السلع والاعفاءات ونتمنى أن لا تكون وسيلة للإفشال في المستقبل).

ويمكننا بعد هذه المقدمة أن نحدد ملامح الركيزة الاقتصادية بمايلي:

١- يجب أن تعتمد على التنمية القومية الشاملة أي أن بناء الاقتصاديات القطرية يقوم

---

(١٧) راجع محاضرة الدكتور عيسى درويش (سورية والسلام) جامعة القاهرة ١٩٩٦ حيث كان الموقف العربي من مقاطعة اللجان المتعددة الاطراف والمؤتمرات الاقتصادية ينسجم مع المصلحة العربية وروح السلام
١ الذي يريده العرب وفق قواعد الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

(١٨) راجع محاضرة الدكتور عيسى درويش في ندوة المعلومات الرابعة في دمشق ١٩٩٧ (أهمية التوثيق بين المعلومات في وضع الاستراتيجية العربية).

على التكامل وليس على التعارض. ويجب تحقيق السوق العربية الواحدة في المستقبل انطلاقاً من خطوات واقعية تحقق الهدف وتختصر الزمن وتحقق قوة كل قطر وقوة الأمة العربية في وجه التحديات الاقتصادية.

٢- يجب أن تعتمد على قواعد المعلومات والاعتماد المتبادل والإلتزام بالقرارات.

٣- أن نستغل الطاقات الكامنة في الأمة العربية المادية والروحية والثقافية، والوطن العربي يزخر بالإمكانيات البشرية والمادية (الطاقة - المعادن- الأرض- العنصر البشري).

٤- أن تعتمد التكنولوجيا ذاتها بخلقها أو شرائها، وهي قادرة على ذلك لو تحققت وحدة الإرادة ووضوح الهدف وسلامة التخطيط وحسن التنفيذ.

٥- مواكبة الركيزة الاقتصادية واعتمادها على نهضة علمية وتعليمية كما سنبين لاحقاً.

٦- الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية العربية في خدمة الهدف الاستراتيجي للأمن القومي العربي الشامل.

٥- الركيزة العلمية والتكنولوجيا:

في نظرنا أن هذه الركيزة تعتبر القاعدة والنواة في وضع استراتيجية عربية للأمن القومي وذلك للأسباب الآتية:

١- إن التنافس العالمي بين الأمم يقوم على العلم والتكنولوجيا باعتبار أن هذين العنصرين يخلقان القوة والحياة لاستمرار التفوق في الاقتصاد وصنع الرفاهية للشعب وكذلك صيانة أمنه القومي.

٢- إن عناصر القوة في القرن الواحد والعشرين ستكون للغذاء والطاقة والمعلومات وعلى العرب الاستعداد لذلك.

٣- إن احتكار المعلوماتية التي تمثل في هذا العصر روح التكنولوجيا باعتبارها المرحلة الرابعة في الثورة الصناعية (البخار - الكهرباء- الذرة- الإلكترونات) أصبح يتمركز حول عدد قليل من الشركات يتركز معظمها في الولايات المتحدة (نشأ خلاف حاد في الولايات المتحدة حول قانونية احتكار (ماكروسوفت) لبرامج المعلومات التي تستطيع من خلالها أن تتحكم في برامج الكمبيوتر في العالم وصدر قانون أمريكي يمنع الاحتكار)[19].

٤- إن الاستثمار في مجال المعلومات وإعداد برامج الكمبيوتر وصنعها وشبكات الانترنت والتقنيات المذهلة في وسائل الاتصال والتطور الهائل فيها سيشكل الجزء الأكبر من صادرات الدول التي تملك تقنية هذا القطاع من التكنولوجيا. ويقدر الخبراء أن يبلغ سوق المعلومات ١٨٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وسيبلغ عدد

---

[19] *راجع كتاب بيل جنس رئيس شركة مكروسوفت الأمريكية (المعلوماتية بعد الانترنت- عالم المعرفة - الكويت ١٩٩٨).*

المتعاملين بالانترنت ٣٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠ في حين أن العدد في عام ١٩٩١ كان ٦٦٧ ألف شخص فقط، ويتوقع الخبراء أيضاً أن يكون القطاع المتعلق بالمعلومات في ألمانيا ٢٢٥ مليار مارك.

وبالمقارنة مع عالمنا العربي نشاهد رقماً متواضعاً في ذلك لا يزيد عن ١٥٠ مليون دولار في الوقت الذي يوجد في إسرائيل على سبيل المثال ١٢٠٠ شركة للبرامج المعلوماتية منها ٦٠ شركة تطرح أسهمها في بورصة نيويورك وصدرت ماقيمته /١,٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ برامج الكمبيوتر، وسنتعرض بتفصيل أكثر لذلك في الصفحات القادمة.

ومن خلال هذا التقديم نرى أن هذه الركيزة من التكنولوجيا وبرامج المعلومات لابد أن تراعي مايلي:

١- اللحاق بالركب العالمي ووضع مناهج البرمجيات في نظم الدراسة من الابتدائي وحتى الجامعة (ونشير إلى القرار الحكيم الذي اتخذه السيد الرئيس حافظ الأسد في تشرين الأول ١٩٩٧ بإدخال المعلوماتية في مناهج التدريس السورية في كافة المراحل).

٢- ضرورة قيام القطاع الخاص والحكومي بالاستثمار في هذه القطاعات وتشجيع الطلاب والباحثين والعلماء على البحث العلمي وتطوير المعلومات ووضع الميزانيات للبحث العلمي ووضع البرامج التنفيذية لذلك.

٣- القيام بنقل التكنولوجيا وإعداد العنصر البشري اللازم لذلك ومراعاة الخصوصية في كل مرحلة من المراحل حتى تكون التكنولوجيا وسيلة وليس عبأ. وبمعنى آخر يجب أن يكون لدينا قدرة على استيعاب التكنولوجيا والإفادة منها.

٤- العمل على استعادة العقول العربية المهاجرة وتقديم الحوافز والإغراءات لعودتها والحفاظ على العقول الوطنية الموجودة منعاً لهجرتها.

٥- التكامل مع الجهود العربية نحو المعلوماتية والتكنولوجيا وربط ذلك بقضايا الأمن والتنمية وتقييم نتائج البحث العلمي للإفادة منها تحت مبدأ التكامل وليس التنافس والتعارض في المجال القومي.

٦- ربط العلم والتكنولوجيا بقضايا الأمن القومي وإصلاح العملية التعليمية تحت شعار العلم في مواكبة العصر.

٧- ضرورة التوفيق بين آراء العلماء وسماع صوتهم لدى صانع القرار السياسي، وتعديل الخط المؤسسي السائد في الدول العربية علمياً وثقافياً واجتماعياً. ويرى الباحث المصري سيد ياسين في مقالة[٢٠] في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٥/٣/٥ حول الأمن القومي والبحث العلمي مايلي (هذه الحضارة تقوم في الواقع على إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية التي برزت معالمها في البلاد المتقدمة صناعياً

---

[٢٠] راجع مجلة الدفاع في جمهورية مصر العربية ١٩٩٤/٧/١ ومقالة: التعليم ركيزة الأمن القومي العربي والمصري للأستاذ / سيد ياسين ٩ الأمن القومي والبحث العلمي جريدة الأهرام ١٩٩٥/٣/٥.

وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والاتحاد السوفياتي قبل انهياره، وهذه الثورة الفريدة في تاريخ الإنسانية تتسم بكون العلم أصبح لأول مرة عنصراً أساسياً في عناصر الإنتاج يضاف إلى رأس المال والموارد الطبيعية).

ويرى الباحث أن إسرائيل على سبيل المثال تعتمد على السلام المبني على القوة العسكرية حيث يقول (إن الجانب الإسرائيلي يتبنى مفهوماً مختلفاً للسلام وهو السلام المبني على القوة العسكرية والردع النووي وتوظيف العلم والتكنولوجيا بطريقة فعالة لدفع النمو الاقتصادي وأن تقفز بحجم الصادرات الإسرائيلية من تكنولوجيا الاتصالات والآلات الدقيقة والأبحاث الفائقة التطور مثل أبحاث الفضاء إلى أرقام غير مسبوقة كدعامة الأمن الإسرائيلي تشكل إضافة إلى الدخل القومي في إسرائيل.

وخلاصة القول إن التكنولوجيا ووسائل نقلها وكسر احتكارها وممارسة صنعها وخلق الجو النفسي والعلمي والمادي لتطورها وطريقة الاستفادة منها وجعلها في إطارها الوطني والقومي، من خلال عمل مؤسسي، هو أنجع الوسائل لربط هذا الإنجاز بقضايا الأمن القومي العربي واستراتيجيته في تعزيز الأمن الاقتصادي والعسكري.

٦- ومن ركائز الاستراتيجية في الأمن القومي العربي تحديد العدو المحتمل ووضع سلم أولويات للأعداء المحتملين ومن هم حلفاؤهم ومدى قوتهم ووضع استراتيجية للمواجهة. ويمكن أن نضع المبادئ الأساسية في الاعتبار:

١- أن العدو المباشر للعرب هو إسرائيل حيث مازالت تحتل الأراضي العربي وتهدد الأمن القومي العربي بأسلحتها النووية والتقليدية وعقيدتها الصهيونية وتفوقها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي -الذي تحرص على المحافظة عليه- على العرب مجتمعين، وتضع في اعتبارها العالم الإسلامي كله وخاصة (باكستان - إيران).

يقول نتنياهو في معرض احتقاره للعرب في حديث لجريدة ديلي تلغراف البريطانية هذا العام يخلص فيه إلى أن إسرائيل ليست بحاجة للعرب وهي في وضع اقتصادي أفضل منهم- وفي تصريح آخر هدد أوروبا قائلاً أن مصالح أوروبا هي مع إسرائيل وليست مع العرب وفي المدى القريب ستتفوق إسرائيل في إنتاجها على العرب مجتمعين، وأن من مصلحة أوروبا أن تبقى على علاقات طيبة مع إسرائيل. ويشير الكاتب المصري فهمي هويدي في مقال له في الأهرام تحت عنوان إلى من يهمه الأمر إلى مايلي(٢١):

أ - إن سكان إسرائيل ٢٪ من سكان الشرق الأوسط وينتج ١٨٪ من مجمل صادرات المنطقة.

ب- إن اليابان التي كانت تبتعد بسياستها عن المنطقة تعتبر ثاني أكبر مستثمر في إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٢١) راجع مقالة فهمي هويدي في الأهرام أيلول ٩٨ تحت عنوان بلاغ لمن يهمه الأمر.

ج- إن صادرات إسرائيل من المنتجات الإلكترونية كانت عام ١٩٨٦ بليون دولار وفي عام ١٩٩٧ أصبحت ٦ بليون دولار.

د- تنفق إسرائيل على البحث العلمي ٢٪ من ناتجها الإجمالي أي عشرة أضعاف ماينفقه العرب مجتمعين.

هـ - يوجد في إسرائيل في معهد وايزمان للعلوم ٥٢ عالما من الصين ومثلهم من الهند وتستورد الشركات في اليابان برامج الكمبيوتر الإسرائيلية ورقائق تحويل الانترنت.

٢- إن التحركات والتحالفات التي تقوم بها إسرائيل في المنطقة وخارجها مثل النشاط الإسرائيلي في إفريقيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا تحالفات مشبوهة وخاصة التحالف التركي الإسرائيلي الذي تم توقيعه عام ١٩٩٦ وهو يشمل كثيرا من البنود الغير معلنه.

وتفيد الوثائق التي نشرتها الصحافة العربية أنها تشمل التخطيط الاستراتيجي والتعاون التسليحي والمعلومات الأمنية والمناورات المشتركة والتعاون العسكري ضد طرف ثالث.. الخ.

وقد تجلى ذلك في التهديدات التركية لسورية في أيلول - تشرين الأول ١٩٩٨ والاقتراب من حافة الحرب[٢٢]. وضلوع تركيا وإسرائيل بعمل مشترك ضد سورية ولبنان والعراق وإيران ضمن استراتيجية موضوعة، ومحاولة جذب حلفاء عرب لهذا التحالف. وأشارت الصحف إلى احتمال أن يكون الأردن طرفا فيه وخاصة بعد حضور ضباط أردنيين للمناورات المشتركة الأمريكية التركية الإسرائيلية والزيارات السرية والعلنية بين هذه الأطراف.

٣ - التسلح غير المسبوق لإسرائيل في مجال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وإصرار الولايات المتحدة من خلال تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل على أن تكون أقوى من كل العرب مجتمعين بالرغم من اتجاه العرب نحو السلام العادل والشامل. ووجود رأى عام دولي مؤيد للسلام والضغط على العرب والمسلمين لتجريدهم من أسلحتهم لوضع الميزان الاستراتيجي في صالح إسرائيل مثل تهديد سورية وحصار ليبيا والعراق والسودان وإضعاف مصر وتهديد إيران والتلويح في العقوبات ضد الباكستان بعد وصولها إلى النادي النووي.

٤ - استراتيجية السلام وضرورة إعادة النظر من قبل العرب ومناقشة الموضوع بصراحة وموضوعية. لأن العرب في اختيارهم الاستراتيجي للسلام كان يعني مفهوما يقوم على الشرعية الدولية والتوازن في القوى والوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم.

---

[٢٢] يرجع في هذا إلى الصحافة العربية وخاصة الصحف المصرية (الاهرام - الأخبار - الوفد- الشعب في إعدادها أيلول - تشرين الأول ١٩٩٨ وإلى صحف الحياة والشرق الاوسط وصحف الكويت والسعودية في نفس الفترة.

ولكن الحقيقة قد أدت إلى غير ذلك بالرفض الإسرائيلي للسلام وفي المساندة الأمريكية لها وانعدام عنصر العدل والتكافؤ فيه والتوازن في القوى، ولذلك فإن ما تطلبه إسرائيل هو سلام إذعان يقوم على الاغتصاب والاحتلال[٢٣] واستخدام القوة، وهو سلام لا يمكن قبوله ولايمكن أن يستمر لانتفاء عناصر العدل والتكافؤ فيه والتوازن الذي يوفر السلام والاستقرار في المنطقة. وعلينا أن نضع في الاعتبار أن لدى العرب كثيراً من عناصر القوة لو تم وضع استراتيجية عربية تأخذ كل الإمكانيات في الاعتبار مع وضع استراتيجية موضوعية وعلمية للمواجهة في الإطار الدبلوماسي والاقتصادي والعلمي والأمني وتوفير عناصر القوة التي تصنع النصر في النهاية.

٥- تحسين العلاقات مع دول الجوار الجغرافي عن طريق إنهاء الخلافات وتبادل المصالح وتعزيز الروابط ومنع إسرائيل من التحالف معها.

وفي مواجهة هذه النقاط جميعها يجب أن تركز استراتيجية الأمن القومي العربي على إعداد الجيوش والدخول في الصناعات الاستراتيجية وتوسيع دائرة الأصدقاء وتحييد الولايات المتحدة إذا أمكن وبناء علاقات صداقة ومصالح مع أوروبا والصين وروسيا والهند والدول الإسلامية والإفريقية ودول العالم الثالث، وإخراج من تغريهم إسرائيل بالتحالف معها من الدول الإسلامية مثل تركيا، وإيقاف نفوذها في إفريقيا والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا. وكذلك وضع استراتيجية لتبادل المصالح والمنافع في عصر لا يرحم الضعفاء ولا يسمع غير الأقوياء.

كما يجب أن نضع في استراتيجية الأمن القومي العربي عوامل اعتبار هذه الاستراتيجية مبنية على مشاركة شعبية في القرار العربي وتوسيع دائرة الحوار والاهتمام بالحقوق السياسية والعدل الاجتماعي وتبادل المصالح، وإدراك الواقع وإصلاح الخلل وتبني العلم باعتباره الوسيلة لإدراك مايدور في العالم وأقرب الطرق للوصول إلى الحقيقة.

إننا لا نقفز فوق الواقع ولا نغرق في الخيال وندعو إلى الانطلاق من الممكن للوصول إلى الأفضل وليس هذا مستحيلاً وعلينا أن نبدأ.

القاهرة في ١٨|١٠|١٩٩٨.

□□

---

(٢٣) *راجع مداخلتنا د. عيسى درويش في ندوة (موقع الوطن العربي على خريطة القرن الواحد والعشرين اعمال المؤتمر السنوي الاول للمركز العربي للدرسات الاستراتيجية ص ٢١٠ تاريخ ٢-٣ نيسان ١٩٩٦ وكذلك ندوة الأهرام الاستراتيجية المنشورات في اعداد الجمعة - ملحق الاهرام من ٥/١٠/ الى ١٦/١٠/١٩٩٨ د. عيسى درويش وآخرون.*

(الهوامش والمراجع والدوريات)

١- موقع الوطن العربي على خريطة القرن الواحد والعشرين/ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية- القاهرة- نيسان ١٩٩٦.
٢- نظرية الأمن القومي العربي المعاصر -د. عبد المنعم المشاط- دار الموقف العربي/ القاهرة ١٩٩٨.
٣- الأمن القومي العربي ومكوناته- اللواء الدكتور محمد جمال مظلوم/مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة/ القاهرة/١٩٩٦.
٤- قضايا عالمية معاصرة - الدكتور ماجد شدود (دمشق معهد العلوم السياسية/١٩٨٥).
٥- تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية - مركز الدراسات العربي- الأوروبي- باريس/ ١٩٩٣.
٦- العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد/مركز الدراسات العربي- الأوربي- باريس ١٩٩٤.
٧- هل هي نهاية التاريخ فرانسيس فوكوياما- دار البيادر للنشر والتوزيع.
٨- إعداد الوطن العربي للقرن الواحد والعشرين في ظل ثورة المعلومات- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية/شباط ١٩٩٧
٩- العرب إلى أين- الدكتور زكريا حسين- المكتب المصري الحديث ١٩٩٦- القاهرة.
١٠- الأمن القومي العربي المستباح- أمين هويدي- القاهرة ١٩٨٢- دار الموقف العربي.
١١- المعلومات بين النظرية والتطبيق- د. عبد المجيد الرفاعي- دار الإعلام- دمشق ١٩٩٨.
١٢- ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط- ترجمة محمد زهير دياب- مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام ١٩٩٨.
١٣- المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل) تأليف بيل جيتس ترجمة عبد السلام رضوان أصدرتها سلسلة عالم المعرفة في الكويت- آذار ١٩٩٨.
١٤- الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي- د. علاء طاهر- الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٢.

ب - النشرات والدراسات:

١- سلسلة دراسية- علاقات السلاح- حفظ السلام في عالم متغير تموز ١٩٩٨- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
٢- الرسالة (دورية يصدرها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) عدد ٦ كانون ثاني ١٩٩٨.
٣- قضايا راهنه (نحو استراتيجية سياسية عربية للمناقشة)، جورج جبور- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧.
٤- أثر تباين الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط على الأمن القومي العربي والاستراتيجية المثلى لمواجهة هذا التباين- مركز الدراسات الاستراتيجية في أكاديمية ناصر العسكرية

العليا- القاهرة تموز ١٩٩٤.
٥- الأمن القومي والعلاقات الدولية- د. ممدوح شوقي مجلة السياسة الدولية- القاهرة ١٩٩٧.
٦- العالم العربي وآفاق المستقبل- محاضرة الدكتور عيسى درويش- جامعة الأسكندرية ١٩٩٦.
٧- الأمن القومي العربي والاستراتيجية المطلوبة- جريدة الأهرام ٥ آب ١٩٩٧.
٨- الأمن القومي بين التهديدات والتحديات- الأهرام ١٩٩٥/١/٩ بقلم أمين هويدي.
٩- الأمن القومي والبحث العلمي بقلم سيد ياسين - الأهرام ١٩٩٥/٣/٥.
١٠- محاضرات ندوة المعلومات الثالثة في ١٩٩٦/١١/٥- المعلومات سبيلنا إلى التقدم ومجلة معلومات دولية الصادرة عن المركز في أعدادها المختلفة.
١١- محاضرة الدكتور عيسى درويش أهمية التوثيق في وضع الاستراتيجية العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين./مركز المعلومات القومي/ تشرين ١٩٩٧.
١٢- مجلة المعرفة عدد ٤١٩ آب ١٩٩٢ دمشق.
١٣- محاضرات مركز المعلومات القومي- دمشق- تشرين أول ١٩٩٧.
١٤- مقالة فهمي هويدي في الأهرام تحت عنوان بلاغ لمن يهمه الأمر أيلول ١٩٩٧.
١٥- مقالات عديدة تحت عنوان الاستراتيجية العربية في صحيفة الحياة في لندن والأهرام في القاهرة تموز وأيلول ١٩٩٨ وقضايا التحالف التركي الإسرائيلي.



إشكالية الحلم العربي الواقعي والواقع المنكسر، أو العرب بين الحتمية الواقعية والإرادوية

طيب تيزيني

قد يصح الاستئناس بفكرة هيجل الشهيرة عن "التاريخ المراوغ" أو "مراوغة التاريخ"، حين نستعيد ما يتصل بالحقل العربي داخلاً وخارجاً من أحداث تعاقبت وتواشجت، منذ ثلاثة عقود ونيّف. فلقد أخفقت مشاريع التنمية العربية؛ اندلعت صراعات غير مثمرة تاريخياً وقد تفضي إلى ما يقترب من الانتحار الذاتي، وذلك من نمط الحروب الأهلية والطائفية والإثنية والعربية العربية؛ وتهدمت المؤسسات الدولتية والمدنية، في معظمها، على ضآلتها وضحالتها؛ وتمت عملية استفراد السلطة السياسية والقرار السياسي من قبل نُخب أو أفراد؛ واتجه النشاط الاقتصادي نحو استقطاب متعاظم للثروة والأموال العامة في أيدي طُغم قفزت إلى الأعلى، دونما تراكم تاريخي على صعيد وجودها الاقتصادي والسوسيو أخلاقي والسياسي؛ وتفككت المنظومة الاشتراكية على نحو زلزالي مذهل؛ وراحت العولمة الجديدة، الوريث الشرعي للامبريالية وفطيمها، تحفر بعمق في العالم عبْر إحدى آلياتها الكبرى القائمة على ابتلاع الهُويات والأوطان والبشر والأشياء ليجري تقتّؤها سلعاً؛ وتعاظم المشروع الصهيوني واستشرى طارحاً -عبر التحامه الوظيفي التاريخي بالعولمة الاميركية- استراتيجيته الجديدة المتطلّعة إلى إعادة تكوين العالم العربي تاريخاً وهُويةً وتركيباً اقتصادياً وديموغرافياً وقيمياً؛ وأخيراً وفي سياق ذلك كله وعبر تكريسه ومنحه طابع الدّيمومة، بدا الأمر وكأنه انكسار شامل وعميق وقطعي لاحتمالات مشروع نهوض عربي ما.

تلك كانت أحداثاً كبرى أسّست، على صعيد الواقع، لتصدُّع ما بدا، في حقل الفكر العربي، أمراً حاسماً وقطعياً تحت اسم مفهوم "التقدم التاريخي" وأساسه الفلسفي، "الحتمية التاريخية". وقد كان من شأن ذلك (وتحت تأثير كبير لعوامل أخرى عديدة يقف في مقدمتها الحُطام العربي الرابض على صدر المجتمع العربي) أن هيّأ الفكر العربي، في اتجاهات أساسية له، لتلقّف نمطين اثنين من الايديولوجيا، بطواعية واستجابة. ويتمثل الأول في "الأصولية السلفية"، التي ترى "نهاية التاريخ" و "بدايته" في الماضي الذهبي، في حين يتمثل النمط الثاني في "الفوكويامية"، الخلَف الشرعي للنزعة المركزية الأوربية والأميركية، والتي

ترى في التاريخ سياقاً يجد قمته في النظام الرأسمالي الأميركي، بعد أن "ثأر" هذا التاريخ لنفسه بتصديع الأحلام الإنسانية الزائفة بمجتمع "اشتراكي" مخالف "للطبيعة البشرية" حسب الخطاب الفوكويامي وكما رآها هوبز ماثلة" في ما اعتبره المجتمع الذئبي الأبدي.

وبالرغم مما قد يبدو من مناقضةِ النمط الإيديولوجي الأول للنمط الثاني في النسيج القطري الإيديولوجي، فإنهما يلتقيان في تكسير السياقات التاريخية، وفي رفض بل في إدانة القول بأية ضوابط تاريخية للتاريخ، أي بـ "تاريخية" للتاريخ مفتوحة. وقد أفضى ذلك إلى تبلور علاقة مُلفتة بين هذين النمطين الإيديولوجيّين من طرف، وبين مفهوم التقدم التاريخي المذكور آنفاً بأساسه الفلسفي المتمثل في "الحتمية التاريخية" من طرف آخر. هذه العلاقة تفصح عن نفسها بصيغة "حتمية تاريخية ميكانيكية" تقوم على أن التاريخ يسير إلى الأمام على نحو خطيّ تقدمي لا يلوي على شيء، ورغم الإرادات البشرية الفاعلة والواعية، على الصعيد الأول؛ وعلى أن التاريخ، على الصعيد الآخر، رهنُ إرادات بشرية مسلحة بالإيمان الديني خصوصاً في حالة الأصولية السلفية، وعلى طاقات حضارية (رأسمالية) متطورة تقنياً واقتصادياً ومعلوماتياً ومابعدَ معلوماتياً في حالة الفوكويامية الأميركية، التي تمثل -كما قلنا- الخلف الشرعي للنزعة المركزية الأوربية والأميركية.

ها هنا، يمكن وضعُ اليد على البنية السجالية، التي تحكم العلاقة بين الصعيدين المذكورين بكيفية ضمنية غير معلن عنها غالباً، ووضعُ اليد -كذلك وتأسيساً عليه- على مرجعيتهما كليهما. أما تلك البنية فتحدد -في أحد أبعادها المركزية- بكون إيديولوجيا الحتمية التاريخية الميكانيكية تردّ، بقطعيّتها وتفاؤلها التاريخي المجّاني المهْووس، على الأصولية السلفية والفوكويامية الأميركية؛ في إحالتهما التاريخ إلى مزق من الإرادات البشرية الحاسمة. وبخصوص الأصولية السلفيّة المذكورة، فإن إيديولوجيا الحتمية المذكورة توجّه إليها (أي إلى الأصولية) نقداً يقوم على أنها تنقل حقل مفهوم الإرادة الإلهية المطلقة إلى حقل الإرادة الإنسانية، بحيث نصل إلى صيغة إيمانية من الإرادة القدرية، أما الأصولية السلفية والفوكويامية الأميركية فتواجهان إيديولوجيا الحتمية التاريخية الميانيكية باتهامها بإلغاء البشر من التاريخ، وبإحالة هذا الأخير إلى سيف حُصلت على رقاب البشر سلباً وإيجاباً.

-٢-

على ذلك النحو، اتجه العرب -بطلائعهم المثقفة المستنيرة ممثّلةً خصوصاً بالفئات الإجتماعية الوسطى ومنذ بروز جدلية السقوط والصعود، سقوط المشروع النهضوي العربي وصعود المشروع الصهيوني في أوائل هذا القرن -إلى إنتاج منظومة إيديولوجية تحوز فيها إيديولوجيا الحتمية التاريخية الميكانيكية والأصولية السلفية والمركزية الأوربية على موقع ملحوظ فيها. ومن هذا الموقع، برز الخطاب التاريخي الحتمي الميكانيكي بشعاراته: سينتصر العرب، ستتحقق الوحدة العربية، ستتحقق الإشتراكية، ستتحقق الحرية والديموقراطية، سواء رفض الأعداء ذلك أو رضخوا له؛ كما برز الخطاب الأصولي السلفي، بشعاره الإرادوي: لا

يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وذلك في حدود فعل تاريخي ماضويّ: لا يَحْسن أمر آخر هذه الأمة، إلا بما حسن به أمر أولها. أما الخطاب التغريبي فقد انطلق من ضرورة التماهي الحضاري بالغرب أو -على الأقل- الالتصاق به، معلناً ذلك في شعاره: نأخذ من الغرب مايقوم على التغير والتقدم من علم وصناعة وتكنلوجيا، ونأخذ من الشرق ما يتحدد بالثابت والمطلق من مبادئ دينية وأخلاقية قيمية.

لقد برزت مشكلة التقدم أمام العرب، بطلائعهم المثقفة المعنية، بمثابتها إمّا فعلاً موضوعانيا يتم بعيدا عن إراداتهم ويكفي أن نكشفه في وعينا الذاتي ونصوّب أنفسنا بمقتضاه، وإما بوصفه نشاطاً ذاتياً تغييرياً يصل إلى حدّ مُعاندة التاريخ، إذا اقتضى الأمر تحت اسم مواجهة "أعداء الأمة أو الدين". وبذلك، جرى خلط إيديولوجي بين مجموعة من المفاهيم، منها مفاهيم الحتمية الميكانيكية والحتمية التاريخية الجدلية والضرورة والإمكان والفعل الإرادي والنزعة الإرادية. وفي سياق ذلك، كانت هنالك عملية تأخذ مداها وتقوم على إعادة بناء تلك المفاهيم إرادياً أو ميكانيكياً، بحيث تغدو الإرادة الذاتية بديلاً عن التاريخ ومقابلاً له، أو تغدو الحتميات القدريّة القطعية بديلا عن الفعل التاريخي الإحتمالي والمفتوح.

وعلى هذه الطريق، جرى التفريط بمفهوم " المبادرة التاريخية"، من حيث هو مفهوم محايث للإرادة وللحتمية التاريخية الجدلية كلتيهما. لقد برزت الإرادويّة عبر اختراقها للمبادرة التاريخية. بوصفها حقلا تاريخياً مشروطاً بالحدث التاريخي وبالإرادة الفاعلة كليهما؛ وكذلك عبر اختراقها للحتمية التاريخية الجدلية، بمثابتها توحيداً عميقاً للموضوعي بالذاتي. ومن هنا، كان معتقداً أن تلجا الطلائع العربية المثقفة إلى حالة تحقّق فيها توازنا فكريا وإيديولوجيا مناسباً، في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال والتحديث والوحدة. لقد حدث ذلك عبْر التحدث من موقع مجموعة من التيارات الفلسفية والإيديولوجية، كالماركسية والوجودية والشخصانية والظاهراتية والبنيوية والتفكيكية.

إن العرب راهنا يواجهون مشكلات وإشكاليات عظمى تنتظر الإجابة العلمية الأوّلية. وهم، في هذا، يجدون أنفسهم أمام ضرورات البناء الداخلي والمواجهة الخارجية النقدية. ومن شأن هذا وذاك أن يضعهم أمام التأسيس العلمي لعلاقتهم بالتاريخ والفعل الإرادي الذاتي، ومن ثم لفهمهم لجدليات الموضوع والذات، والتاريخ والإرادة، وذلك عبر احتفاظهم برؤية نقدية لمفاهيم القانون العلمي الطبيعي والقانون الإجتماعي السوسيولوجي والتاريخي.

ولا سبيل إلى تجاوز الفكرة التالية وهي أن تلك المهمات تشترط وجود جموع من الباحثين والعلماء والمثقفين العرب اللذين يقومون بعملية مزدوجة مركبة تتمثل أولا في إنجاز نقد علمي لكل المناهج والطرائق والآليات، التي برزت في الفكر العربي، على الأقل منذ عصر النهضة العربية الحديثة المغدورة، وثانيا في تحويل ناتج هذا الفعل الفكري إلى ممارسة سوسيوثقافية فاعلة. أو لنقلْ إن القيام بتلك العملية يستدعي النظر إلى طرفيها على نحو يُفضي فيه الواحدُ منهما إلى الآخر.

ولعله من الحاسم، في هذا السياق، أن يُشار إلى أن الإقرار بالتعددية السياسية والثقافية في المجتمع العربي وبالعلم والفكر النقدي، يمثل واحدا من المداخل الكبرى إلى إنجاز المثقفين

العرب مهمة النقد والنقض، نقد ما هو قائم ومهيمن في الوضعية العربية الراهنة اجتماعياً وفكرياً، ونقض ما هو -في ذلك- فاقدٌ لشرائط المصداقية المعرفية التاريخية، وصولاً من هذا أو ذاك إلى فعل استراتيجي عربي جديد.

هكذا إذاً، يتحدد الأمر -في جماع القول- بالإنخراط في عمل فكري ثقافي مؤسّس معرفياً باتجاه تقدم عربي باحتمالات مفتوحة، أي -كذلك- في تكوين مثقف عربي يمكن ضبطه بأنه المفكر فاعلاً، والفاعل مفكراً.

وإذا ما حاولنا الآن وضع "الوحدة العربية" في موقع مادة للبحث العلمي التطبيقي، فلعل الأمر يبدو وكأنه نمط من المفارقة النظرية المنطقية حيال واقع عربي منكسر عمقاً وسطحاً. بيد أن المفارقات في هذا الحقل، كما في حقول أخرى، غالباً ما تُخفي وراءها مواقف وقضايا واحتمالات مراوغة من شأنها -في ظروف وشروط تاريخية ما- أن تشكك بمصداقية تلك المفارقات. ويضاف إلى ذلك أن التاريخ البشري لم يتعرف، حتى الآن، إلى ثوابت مطلقة؛ كما أنه، في مساره العام، لم ينحُ نحواً واحداً، ولم يتقدم أو يتخلف بصيغة واحدة. إنه عملية مركّبة معقدة ومفتوحة، وتنطوي -من ثم ووفق عملية التأسيس المفاهيمي التي أتينا عليها فيما سبق -على ما لا يمكن ضبطه نهائياً من الاحتمالات والآفاق و "المفاجآت" السعيدة والتعيسة.

وإذا كان الأمر على هذا النحو الأوّلي، فإن الخطاب التوحيدي العربي- كما أي خطاب توحيدي قومي- لا يحتمل، بالاعتبار المعرفي التاريخي، الإقرار بجملة من النزعات الفكرية الراهنة بل المعاصرة في الفكر العربي كما ممثّلاً بمجموعة من التيارات والمدارس الفكرية والسياسية الفكرية، ولعل هذه الأخيرة تتمثل وتتشخص، خصوصاً، في "النزعة العدمية" و "نزعة نهاية التاريخ" و "النزعة القطرية". فبمقتضى النزعة الأولى ومن موقعها، نواجه جمهوراً من المثقفين والكتّاب والسياسيين والمفكرين -ومعهم جموع من الفئات المحرومة والمُحبطة والمُذلّة -أخذوا يلوّحون لفكرة الوحدة العربية تلويح الوداع النهائي بوصفها "حلماً جميلاً" سقط تحت وطأة الحطام العربي والتغيرات العظمى وفي مقدمتها تفكك المنظومة الاشتراكية؛ مُحْدثاً في عواطف هؤلاء قبل عقولهم النقدية ووعيهم التاريخي حالة حادّة وفظّة من الانكسار والشعور الهائل من الإحباط وخيبات الأمل، وبالتالي من النكوص والأسى والرغبة الحثيثة للانكفاء على "الذات" و "انعدام الوزن". أمّا "نزعة نهاية التاريخ" ذات الإنتاج الأميركي العولمي الراهن، فتنطلق من أن التاريخ العالمي انتهى إلى "سقفه"، ممثّلا بالنظام الأميركي العولمي وبأن البشرية برمتها مدعوّة إلى البحث عن مكان لها في جيوبه النائية خصوصا. ولما كانت تلك النزعة تقول بهيمنة ذلك السقف الأميركي وبكون هذا السقف يظل مفتوحا في إطار النظام المعني ذاته، فإن "التقدم" يظل قائماً في حدوده، بحيث يمكن الإجابة عن أزماته وإشكالياته من موقعه نفسه ومن ضمن احتمالاته، ومن ثم، يغدو مسوّغاً أن تُنحّى جانباً فكرة الوحدة العربية ومايؤسّس لها من هُوية وخصوصية عربية، لتحل محلها فكرة وحدة العالم على المبدأ العولمي الامبريالي الجديد: ابتلاعُ الأشياء كلها طبيعةً وبشراً، وتقيّؤها سلعا في إطار قادة هذا الموقف.

أخيرا، تبرز "النزعة القطرية"؛ وتقوم على الدعوة إلى أننا إذا كنا قد شهدنا انهيار الحلم

العربي في التوحيد (وهنا يوضَع في الاعتبار تجربة الوحدة بين سوريا ومصر خصوصا)، فعلينا أن نحافظ على ما "تبقّى في أيدينا" من أقطار وبقع ومناطق وأقاليم عربية. وعلى ذلك، يبرز خطاب قطري يؤسس للتناقض بين انهيار الآمال الكبرى والحفاظ على الواقع القائم. وفي هذه الحال، يجري التنصّل من "التاريخ العربي" و "الهُوية العربية"، ليس لأنهما لم يكونا موجودين، وإنما لأنهما أصبحا عائقاً أمام الإحتفاظ "بالبقية الباقية". ولما كان الأمر، في هذه الحال، يستدعي استدعاء أو توليد ركائز أخرى تؤسّس لذلك الوضع، فإنه يغدو "مسوّغاً" الحفر باتجاه عصبية قبلية أو طائفية دينية أو تمذهب إثني (مثل الفرعونية والأمازيغية المفهومة من خارج العروبة التاريخية والقومية السورية....).

ولعلنا نضيف إلى هذا وذاك وذلك نزعة أخرى رابعة تظهر في بعض أوساط المثقفين العرب، وتقوم على النظر إلى الوحدة (ومعها القومية العربية) بمثابة فكرة إيديولوجية زائفة ووهمية، من حيث الأساس. ويُعلن في سياق ذلك (خصوصاً بلسان علي حرب) أن هذه الفكرة تخضع الآن لحكميّة "مابعد الحداثة" أي للتشكيك بكل ما أنتجته البشرية من منظومات قيمية وسياسية وإيديولوجية قبل هذه المرحلة، لأن ذلك كله وُلد في فضاء كوني وهمي ومغلق.

وفي كل الأحوال، يلاحظ المتبصّر النقدي في تلك النزعات الأربع -وما يدخل في حيّز ها- ناظما مشتركا ربما تمثل ببعض المواقع التي منها: اللاّتاريخية، والتجريدية، والفوضوية، والتهالك تحت وطأة الإختراقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية الاستراتيجية، التي يخضع لها الواقع العربي (من المحيط إلى الخليج). إن نقداً تاريخياً وجدلياً معمّقا لذلك يقتضي وضعه في سياقه التاريخي، والاجتماعي المشخص، والملتزم بالآليات الموضوعية القانونية (النسبية بكل الأحوال)، والسياسية العالمية والمحلية. حينذاك، قد يتضح، بترجيح، القصور المعرفي لتلك النزعات، إضافة إلى قاعها الإيديولوجي المأزوم والفاقد القدرة على تسويغ الفعل التاريخي. ومن هنا، نواجه التساؤل المنهجي التالي: لماذا ظهر الأمر حيال "المنظومة التوحيدية العربية" على هذا النحو، بحيث بدا وكأنه قطعي في "واقعيته" و "راهنيّته" و "استجابته" المحتملة الوحيدة لواقع الحال العربي؟

إن الانطلاق من نقد النزعات المذكورة من "بنياتها الذهنية الإيديولوجية" ومن "مؤسّساتها المنهجية" يمكن أن يكون فاعلاً بحق ومنتجاً مثمراً بحق، حيث يقترن بنقد الواقع العربي المشخص، من داخله. وفي هذه الحال، قد يتبيّن الباحث المدقق أن إنجاز تلك الخطوة من النقد النظري المنهجي والواقعي يضعه أمام السؤال الصعب والإشكالي: ماهي المداخل الحاسمة، التي تجعل من ذلك أمرا محتملاً وقابلاً للتحول باتجاه اكتشاف البديل أو البدائل عن الواقع العربي المُنتقد؟

لعلنا نرى الإجابة عن ذلك السؤال الصعب في الإجابة التالية المفتوحة والقائمة على التمييز بين مدخلين لمقاربة فكرة التوحيد العربي. المدخل الأول يتمثل في التأسيس النظري لعمْلية "تحرير" تلك الفكرة من "الأسْر" وفي استعادتها بعمق أكبر وحيوية أعمق وانفتاح أكثر في ضمير الجماهير العربية المغيّبة من ساحة الفعل السياسي والحراك السياسي الثقافي. وربما استدعى القيام بذلك "استعادة" الروح العربية المتوهجة في حياة هذه الجماهير، ولا نقول

"إعادتها". فهنا يكون تأكيد على ضرورة إعادة بناء "هذه الروح" وفق إعادة قراءة الواقع العربي ووعيه المطابق- على الأقل منذ عصر النهضة الأولى" منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن مروراً بما ندعوه "النهضة الثانية" مع نهايات الحرب الكونية الثانية.

وفي سياق ذلك، نلاحظ أن الخطوة الأولى الحاسمة باتجاه تحويل الفكرة إلى واقع مشخص تتمثل في العودة إلى "التضامن العربي العربي"، بحدّه الأدنى العربي ومن جهة فاعليته الوظيفية التاريخية المتمثلة بتوجيهه ضد المشروع الصهيوني بوصفه جيباً من جيوب الإمبريالية العولمية والإستيطان الإستعماري. أما أنْ يكون هذا الفعل منتجاً ومثمراً، فإنما يعني أن يوضع في سياق المدخل الثاني لعملية التوحيد العربي؛ مع الإشارة إلى أن ذلك يتعارض، من حيث الأساس، مع النزوع إلى "التعجّل" في التحقيق "العملي" خوفاً من تعاظم المخاطرة، ومن الإعتقاد بأن أي "تأجيل" يقود إلى مزيد من المصاعب أولاً؛ كما يتعارض ثانياً مع الإعتقاد بأن النظر إلى ذلك من موقع "إبطاء" الانتقال إلى المدخل الثاني كي لا يُستفزّ "الآخرون" في الداخل والخارج.

إن جدلية التبشير بالفعل التوحيدي الجديد عبْر تحفيز الجماهير العربية وتحقيق حد أساسي من التضامن العربي من جهة، وبين إنجاز المدخل الآخر المتمم له من جهة أخرى، من شأنها إقصاء مثل تلك الرؤية "التعجّلية" الشعبوية وهذه الرؤية "التبطيئية" المتثاقلة، في آن واحد. أما المدخل الثاني إلى "الفعل التوحيدي العربي"، فنراه مشروطاً بمثل العناصر أو - ربما- بالعنصر التالي المحدّد بقيام مجتمع عربي مدني. وتبرز ضرورة هذا المجتمع في الحقل الجغرافي العربي المترامي الأطراف على أساس أنه المهيأ هو لمحاصرة كل أو معظم مايقف في وجه ذلك الفعل التوحيدي، وأنه من ثم هو الذي تتجلى فيه الوحدة العربية، عملياً.

ويمكن القول بأن أهم ما ينبغي إنجازه على هذه الطريق يتمثل في التأسيس للديمقراطية السياسية بوصفها نظاماً للحكم السياسي،وللديمقراطية الحضارية بوصف كونها أداة لإعادة بناء المجتمع العربي ضمن شرائط العصر. أما هذه الديموقراطية فلا شك، أنها تستلزم ثلاثة مبادئ، هي الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية والثقافية، وبمبدأ التداول السلمي للسلطة حقاً وفعلاً ومن موقع المؤسسات القانونية الشرعية، وحماية حقوق الإنسان العربي. وفي سبيل منح هذه الديموقراطية بعداً جماهيرياً متجذراً في الواقع المعيوش كما في التراث العربي، تبرز ضرورات اكتشاف طرائق مناسبة لإنجاز مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية؛ مع التأكيد على أن يأخذ ذلك مساره ضمن أفق مفتوح لتكامل اقتصادي، بدرجة أولية.

وقد نلاحظ أن المجتمع العربي المكون من تعددية (موزائيكية) ذات صيغ دينية طائفية ومذهبية وإثنية وجغرافية إقليمية وقبلية بالاعتبار الانتروبولوجي ومن تعددية في مستويات التطور التاريخي، لا يسعه أن يحقق وحدته (التدرجيّة بكل الأحوال) خارج اندماج هؤلاء في بوتقة عموميّة تقرّ بالوحدة عبر التمايز وبالتمايز عبر الوحدة، كما ترفض القول بتميز قطر على آخر بالاعتبار الايديولوجي من نمط فكرة "القطر- القاعدة"، التي يمثل نديم البيطار أحد منظريها ودعاتها.

أما المؤسسة الدولتية المدعوّة إلى ضبط ذلك وقوننته، فمن اللازم لزوماً قطعياً أن تقوم

على كونها مؤسسة دولة القانون والمساواة أي مؤسسة المجتمع المدني، بعيداً عن القهر السياسي، وعن تسليط أجهزة أمنية تختزل الجماهير العربية، المدعوة إلى حماية الوحدة المفتوحة وتطويرها، بفعل أمني يقتل المبادرات الجماهيرية ويحاصرها (لنتذكرْ ما حدث أثناء الوحدة السورية المصرية وكيف انهارت هذه الوحدة).

-٣-

إن الشروع في إنجاز فعل توحيدي عربي، من ذلك الطراز "الشعبي الديموقراطي"، ما هو إلا تجسيد مشخص للشروع في إنجاز مشروع نهوض عربي جديد، يتجاوز الحطام العربي القائم عبر مواجهته نظرياً وعملياً، ومن موقع الأمة كلها، وعلى نحو يُطلق طاقات الشعوب العربية من أسر القهر والظلم. ومن شأن ذلك التمييز بين مثل ذلك المشروع النهضوي وبين القيام بثورة في المجتمع العربي: إن الحامل الاجتماعي للأول يتمثل في الأمة كلها، ماعدا منْ يخرج على الإجماع المحتمل؛ في حين أن الحامل الاجتماعي للثانية يتجسد بتحالف طبقي ما، بصورة أساسية أولية.

وحيث يكون الأمر كذلك، فإننا نكون قد وضعنا يدنا على مهمتين اثنتين متلازمتين، هما التداعي العربي إلى الحوار الديموقراطي في شأن ذلك ومن موقع الإقرار بحق الجميع في القيام بهذه المهمة العظمى، أي بحق الجميع في الإسهام بعملية التأسيس النظري المنهجي لها، رغم الاختلاف أو التناقض فيما بين أطراف أو أخرى من أولئك. أما المهمة الثانية فتكمن في محاولة استعادة ثقة الجماهير العربية المهمّشة والمُفقرة بإمكانات الفعل التاريخي العربي الجديد. ولن تكون هنالك مجالات للتأسّي ولمزيد من النكوص عن القيام بمثل ذلك الفعل التاريخي، بعد أن "ذاب الثلج وبان المرْج". لقد بان أن هنالك خططاً تقسيمية عولمية امبريالية أميركية يُراد لها أن تُطبّق راهناً على الواقع. نعم، إن "سايكس بيكو" جديدة أخذت تفصح عن شبح جديد يدمر العالم العربي، خصوصاً بصيغة ما أخذ يُروَّج له تحت اسم تقسيمات جديدة للعراق وسوريا وغيرهما من قبل الولايات المتحدة، على نحو خاص.

إن النظر إلى ذلك كله، مجتمعاً، يقود إلى سؤال ذي خصوصية معرفية وإيديولوجية دقيقة قد نصوغه على النحو التالي: إلى أين بهذا الوطن العربي، الذي يُراد له أن يُستباح، وهو في إطار الاستباحة، حقاً؟ إنه سؤال يسهم في إعادة لمّلمة ما أتينا عليه، في الصفحات السابقة، عبر الأطروحة الأولية التالية: إن طرح مسألة التوحيد العربي لن يستقيم خارج سياقها الاجتماعي والتاريخي المشخص، أي بوصفها مسألة لها أوجهها المتعددة المركبة والمعقدة داخلاً وخارجاً، وليس بمثابتها هدفاً قومياً مثالياً صافياً، أو -كما كان ميشيل عفلق- بمثابتها تجسيداً طهورياً للقومية العربية من حيث هي "سُبحة عُلوية -إلهية".

ومن شأن ذلك أن يعني -ضمن احتمالات متعددة مفتوحة- أن المدخل الأكبر أو أحد المداخل الكبرى للتوحيد العربي يتمثل في نمط من التضامن العربي، الذي ينطوي ضمناً على إلزام التطبيع العربي العربي في مواجهة التطبيع العربي الإسرائيلي الصهيوني ومن ثم على

العمل باتجاه نظام اقتصادي عربي؛ كما ينطوي على حدّ أولي من إعادة توزيع الثروة في الوطن، بحيث يستعيد ملايين المفقرين المُذلّين بعض ثقتهم بإمكانية التغيير، إضافة إلى ما نعتبره أُسّ الفعل السياسي العربي والتنويري والتنظيمي وهو الديموقراطية بما تستلزمه من إقرار بالتعددية ومبدأ التداول للسلطة والإقرار بحقوق الإنسان ومن ثم بإزالة القوانين والنظم المعيقة لذلك، من نمط قانون الطوارئ والأحكام العرفية والرقابة على الرأي والمعتقد.

ويبقى أن نقول، أخيراً، إن تلك المهمات الكبرى والصغرى وما بينهما على صعيد الإشكالية العربية التوحيدية هي -في رأينا- المدخل الحاسم إلى مشروع استنهاض ونهوض عربي جديد، تمثل الأمة برمتها- بطبقاتها وفئاتها وشرائحها وأكثريتها وأقلياتها الديموغرافية -حامله الاجتماعي التاريخي؛ هذا مع الإشارة المنهجية إلى أن رهاناً على زعيم ملهم (كاريزمي) يقود العملية المعنية هنا يمثل وجهاً من أوجه اختراقها وإخفاقها. فظاهرة البسماركية أو البونابارتية أو الناصرية (نسبةً إلى شخص عبد الناصر)، وإن مثلت حالة تاريخية مشروعة، إلا أنها تفتقد الآن أساسها المعرفي والإيديولوجي السياسي: إن النهوض العربي التوحيدي هو من شأن الأمة برمتها، الجماهير العربية، التي تنتج قياداتها عبر ممارستها الديموقراطية المفتوحة والفاعلة وفق آلياتها المتعددة، ومن ضمنها آلية الخطأ والصواب المحكومة عموماً وإجمالاً بمنهج تاريخي مفتوح.

□□

التاريخية لأجل المعاصرة

يوسف فجر رسلان (*)

تقديم: إلى منهجية حارة في النقد التاريخي:

لا تبرز أهمية علم التاريخ في أن يغلّب وظيفة السرد على وظيفة النقد، ومن ذلك التغليب وُصف المؤرخ قديماً بأنه "جامع الرقع".

ويشغلني أن أوصل للقارئ رأياً جديداً في رسالة علم التاريخ مفاده أن الوظيفة النقدية ذاتها لم تعد مجدية ما لم تواكب حرارة الأحداث المعاصرة.

لقد نفذ علماء المادة إلى الطعن بالصفة العلمية للتاريخ من خلال أسباب أبرزها- في رأيهم- غياب الملاحظة والتجريب، أي طريقة العلوم التجريبية، ومن صلبها تكرار الحادثة، أو الواقعة، أو إمكان اصطناعها وسحبها إلى المخابر.

عندئذ رفع المؤرخون وتيرة النقد، فراحوا يحللون ويدرسون كل ما تقع عليه أيديهم من متعلقات الحادثة لموازاة طريقة العلوم التجريبية واكتساب تلك (المنّة). أعني الصفة العلمية.

فعلماء المادة يستقرئون الأشياء على حرارة النار والكهرباء والوقود الذري، فيستنتجون ويفيدون.

فماذا نقول عن الأحداث التاريخية المعاصرة؟ إنها الأشد استعاراً من النار والكهرباء والذرة، وإنها المتجددة المتكررة تكرار الظاهرات الطبيعية.

وعليه فإن التجريب العلمي ممكن، وإن اليقين في الأحكام، أو النتائج، لن يكون متواضعا إذا صُهر الحدث بحرارته، وحرارة المؤرخ. ولن تفتئت الذاتية على الموضوعية عند باحث يمتلك (الأدوات) والملكات والمائدة العلمية الموثقة المضبوطة، نحن نرفض هذا الزعم الذي يروجه علماء الأشياء ويعممونه على المشتغلين بالتاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى. نصدقه على المؤرخين العنصريين وحسب، فالعلماء والمفكرون العرب لم يكونوا في أي يوم عنصريين أو عرقيين أو شوفينيين بل كانوا دائما منارات الفكر البشري في الحق والصدق والموضوعية.

أريد أن أقول إن دراساتنا التاريخية -وهي التي تعنينا- لن تكون مجدية ما لم تستنطق (تستقرئ) الأحداث المتجددة كل يوم بالحرارة ذاتها التي تتم بها.

صحيح أن النقد التاريخي قديم قدم التاريخ، وقد بلغ شأوا لانقا من اليقين بعد استقلال علم التاريخ، لكن قيمته الأرفع إنما تتمثل -بعد استكناه الحادثات التاريخية- بالإفادة من معطياته.

بالاستجابة الناجعة، والعامةَ ذاتها تتحدث بحقٍ عن الإفادة من (دروس الماضي)، فالأمة التي لا تأخذ من تلك الدروس حكمة وعبرة ودليلاً وهداية، تكون على ذاكرة صدئة بلا ريب خاصة عندما تكون الدروس من متعلقات حياتها ووجودها ومصيرها. أو يكون علماؤها الإنسانيون مواربين أو مقصرين أو مشفقين على أنفسهم، أو ممن يصدعون بربع الحقيقة، ويخفون الأرباع الثلاثة الأخرى في مِلْحَفة الحرية المنقوصة المخروقة.

والأمة التي تتمطّى في تاريخها سرداً وجمعاً وانتجاعاً أو يتمطّى علماؤها، بلا استدلال أو إفادة واستجابة، أمة كسولة، أو هي كحاطب الليل يجتمع في خرجه الأماليد والزّرجون والعشب والهشير والشوك و.. الأفعى.

أدرك أن في النقد توجها إلى الإفادة والإجابة والاستجابة، لكنِ هذا التوجه في سوحنا العلمية المعاصرة لا يواكب أحداثنا المعاصرة حرارة واهتماماً واتقاداً في الوجدان والجوارح.

فقد تحول هو نفسه -ناهيك عن السرد- إلى نقد تقليدي مسطّح بانسجامه إلى القولبة والنمطية المكرورة الباردة، فيكون علينا أن ندعو المؤرخين والباحثين العرب في كل ميدان إنساني، إلى الخروج من نمطية النقد الفاتر والبارد، إلى تسخين حادثاتنا الساخنة أصلاً، بل إلى صهرها بحرارتها، فبغير هذا الصهر لا يُفرز الصائب من الشائب، الجباهُ الوطنية الصالحة من السحن الملغومة الكالحة المالحة، بغير هذا الصهر يكون الباحث حاطب ليل يجتمع في خرجه الغصن والورد والأفعى.

- لقد سقت هذا البحث على سَمْت الصهر والفرز تمشياً مع المنهجية التي أدعو إليها.
- والسرد والنقد عندنا كثير، أطنان من المجلدات والدوريات، جميعها- إلا من رحم ربك- تغلّب الحياد والمواربة باسم (الموضوعية ولغة البحث العلمي الرصينة). وكأن الموضوعية والرصانة لا تكون إلا في براقع المواربة.

  إن أحداثنا المتجددة اللاهبة لا تحتمل زمناً إضافياً من مثل هذه الموضوعية).
- السرد والنقد والمجلدات والدور والدوريات عندنا كثيرة، فماذا أخذنا منها؟ لا نزال كسالى في فهم الدروس والعبر والإفادة منها. ما نزال حاطبي ليل.

ها نحن نعاني الافتئات على الأرض والعرض والدين، وما نزال رغم ذلك ننسحب من خطأ إلى خطأ في تعاملنا مع بعضنا بعضاً، ومن غفلة إلى غفلة في تعاملنا مع أعدائنا التاريخيين، وفي تعريتنا البثور والفطور والثآليل والدماميل بجلد أمتنا.

إن أوضاعنا الراهنة توجب على الباحثين أن يستخدموا لغة جديدة يحيون بها انفعالات الأمة، وهي إحدى طرائق العلاج النفسي، تصدق على المجتمع صدقها على الفرد.

فبهذه اللغة والمنهجية يوقظون وعي الأمة، ويحركون وجدانها، ويشحذون عزيمتها ويخرجون الأفعى من الخرج، وبغير الصهر والفرز لن يقرأنا أحد من غير المتخصصين، ففي الأمة حس صادق ثابت أن حرارة الثقافة و(البحث العلمي) يجب أن تواكب حرارة الأحداث، وإلا عافتها وعافته، وظل تاريخنا على شوائبه، ونقلنا خرج أحداثنا المعاصرة إلى الأجيال القادمة -بما فيه من أفاع وكبائر- على أنه نقي كله طاهر كله.

الهوية والوظيفة:

اعتمدت لتحقيق أهداف البحث خلفية تاريخية قديمة، وحتى لا تظل على طبيعتها الجافية الجافة -كما في اللوحة التوراتية- وحتى تكمل الإفادة منها، ويسهل تقريبها وتوظيفها في لوحة معاصرة، فقد أدمت البحث بمعطيات نفسية، ومسّحة أدبية حينا- فمن التاريخ انتقيت للعبرة والمقارنة ساحتين، أو قل لوحتين، من الأحداث- المتباعدة بالمكان والزمان: فمن المكان "أرض كنعان" والأندلس، ومن الزمان عهد موسى ويوشع لوحة أولى، والعصر الوسيط لوحة ثانية، وجعلت الثالثة لوحة استدراك ومصطلحات.

-ومن توجهات البحث أو وظائفه المركزية رد الأوضاع العربية الراهنة إلى الأحداث التاريخية القديمة أو سحب تلك الأحداث إلى أوضاعنا المعاصرة بجزئياتها، لكأن التاريخ يعيد نفسه. حتى إذا كانت المطابقة تامة، قلنا إن التاريخ يدور على كعبه.

تنويه: لا ينطبق على مثل هذا البحث حصر جميع المراجع بزمن معين، فالمادة العرضية الأس فيه هي التوراة والعهد القديم، فضلاً عن الموسوعات العالمية الشهيرة والمؤلفات العربية المهمة الموثوقة، وقد اعتمدنا من الأخيرة القديم القريب، كما اعتمدنا الحديث جداً. ولم يقتض البحث الإكثار من المراجع خاصة وأننا تركنا الساحة الأوسع للاستدلال بالاستقراء والاستنتاج، أي (لاستنطاق) المادة العرضية كي تبوح بدلالاتها المعاصرة.

- -والبحث ينتمي إلى الاهتمامات العربية العامة أو الكبرى وانعكاساتها على الإقليمية والقطرية.

المنهج والطريقة:

لم أختر اللوحتين التوراتية والأندلسية لأقدمهما بطريقة السرد، بل ولا بطريقة النقد التقليدي المألوف إلا ما احتاجه من نصوص قيْدَ الاستدلال. لذلك ستجد في البحث عبارات غير تقليدية. وربما غير مألوفة في (لغة البحث العلمي الدارجة)، وهي تزيد من حرارة التواصل.

-وعليه، فالتوراة القائمة المعروفة، والموسوعات والكتب التاريخية في الوجود العربي بالأندلس هي المادة الأولية العرضية التي اعتمدتها في سحب الأحداث التاريخية القديمة والوسيطة على اللوحة المعاصرة، ولن تجد الألوان القديمة ناصلة، أو الجديدة أوضح بالرغم من أن الفاصل الزمني بينهما ينسطح على ثلاثين قرناً. وسوف تكون النصوص مشفوعة بالعمليات التالية:

- **المقارنة:** يعجب بها الباحثون، ويرونها عماد النقد. ونحن نراها (بوابة) الاستدلال وحسب.
- **التحليل:** وهو أيضا الاستقراء، ونعني به قراءة الحوادث، أو استنطاقها كي تبوح- مهما كانت قديمة- بما تضنُّ به من أسرار وألغاز، يفسرها عالم المشاهدة المعاصر.

فمن المعلوم أن قدم الحادثة التاريخية غالباً ما يغشّيها، فيجعلها غبشاء بعيدة عن عالم المشاهدة. وما يكون على الباحث إلا أن يزيل عنها الغشاوة، ويقدمها بلا ستر ولا مواربة.

- **التركيب**. وهو أيضاً الاستنتاج، ونعني به استخلاص العبرة والحكمة. أو القانون التاريخي والاجتماعي من حوادث اللوحتين التوراتية والأندلسية. فلعله يفيد العرب دليلاً وهداية.
- **إن العمليات الاستدلالية** بعامة هي الأجدى والأجدر بحياكة الوشاح الكلي من خيوط تبدو غير متجانسة، فتجعلها متجانسة، بل متطابقة. أعني اللوحة التركيبية الأخيرة المُنْجَزَة.

أولاً- اللوحة التوراتية

قبل الدخول في جزئيات هذه اللوحة لا بد من التنويه بأن ما يسند فيها إلى موسى ويوشع من نصوص وأخبار وأحداث- بزعم أن موسى أخذ أسفاره من كتابة "أصبع الرب" وأن يوشع كتب بنفسه السفر المسمى باسمه- إنما هي مكذوبة موضوعة عليهما، فالقتل والحرق والإبادة كبائر كان بنو إسرائيل يرتكبونها بقيادة الأحبار والكهنة، وينسبونها إلى الأنبياء.

احتلال (عاي) أنموذجا

(عاي) كان اسما لمدينة أمورية تقع إلى الشمال قليلاً من مدينة أريحا، وموقعهما من أعمال الضفة الغربية للأردن.

١-الخطة العسكرية:

بعد أن احتل يشوع (يوشع بن نون عليه السلام) أريحا، تقدم نحو عاي لاحتلالها: "فقال الرب ليشوع لا تخف ولا ترتعش.. قد دفعت بيدك ملك عاي وشعبه ومدينته وأرضه. فتفعل بعاي كما فعلت بأريحا وملكها.. اجعل كمينا للمدينة من ورائها (فرز يوشع مجموعة من رجال الحرب، وأوصاهم): أنتم تكمنون للمدينة من وراء المدينة.. وأما أنا وجميع الشعب.. فنقترب إلى المدينة. ويكون حينما يخرجون (سكان عاي) للقائنا كما في الأول (أي في الاحتلالات السابقة) أننا نهرب قدامهم فيخرجون وراءنا حتى نجذبهم عن المدينة.. وأنتم تقومون من المكمن وتمتلكون المدينة.. وتضرمون المدينة بالنار" (يشوع ٨: ١-٨).

وكان موسى، عبر حروب طويلة. قد احتل المدائن والممالك ابتداءً من تخوم فلسطين مع سيناء وصولاً إلى مؤاب في شرقي الأردن، وهناك أعفاه (الرب) من متابعة (الاحتلال). وكلف "خادمه يشوع" بالعبور إلى الضفة الغربية لمتابعة احتلال الأراضي العربية وإبادة سكانها ومدائنها، كما تزعم توراة الكهنة.

وكان يشوع رفيق موسى في مشاهده، ومنه تلقى التعليقات والوصايا والخطط الحربية زعماً على النبيين بأنها أوامر الرب، وراح يعمل بها بعد أن مات موسى، ودفن في "أرض

مؤاب" وله من العمر مائة وعشرون سنة.

- نستدل من استنطاق النص التوراتي السابق على مايلي:
- أن الإسرائيليين كانوا يتبعون في حروبهم ضد العرب طريقة أو خطة تكاد تكون واحدة، وأنهم ظلوا يتبعونها عقوداً من الزمان، أعني طريقة الكمائن خلف الجيش العربي والتظاهر بالفرار والهزيمة. ومن ثم الإطباق على المدن وإبادة الشعب وحرق المدن.
- أن القادة العسكريين من شعوب المنطقة لم ينتبهوا إليها، أو يفيدوا منها بين حرب وأخرى.
- ونستدل على تكرارها وتمسك يشوع بها وركونه إلى غفلة القادة المحليين من قوله للكمين "كما في الأول" مقروناً بشرحه خطة المعركة.
- ونستدل أيضاً على أن أولئك القادة كانوا في ذلك الزمان الجاهلي على فطنة متواضعة، وحافظة رديئة، وعلى أنهم كانوا خصوم القراءة والثقافة، والأمر الذي أدى إلى نقص في الخبرة، ومنه إلى عدم الثقة وزعزعة الروح المعنوية.
- وقد نستدل على أنهم كانوا يشتغلون -وهم العسكريون- بأمور غير عسكرية، أو بكل شيء غير (العسكرية).

تنفيذ الخطة:

"فقال الرب ليشوع مُدّ المزْراق الذي بيدك نحو عاي.. فمد يشوع المزراق نحو المدينة فقام الكمين بسرعة من مكانه.. وركضوا ودخلوا المدينة وأخذوها وأسرعوا وأحرقوا المدينة بالنار. فالتفت رجال عاي إلى ورائهم ونظروا وإذا دخان المدينة قد صعد إلى السماء. فلم يكن لهم مكان للهرب هنا أو هناك..

ولما رأى يشوع وجميع إسرائيل أن الكمين قد أخذ المدينة.. انثنوا وضربوا رجال عاي.. ضربوهم حتى لم يبق شارد ولا منفلت"(يشوع ٨: ١٨-٢٤).

من الواضح أن احتلال عاي وحرقها وإبادة سكانها "حتى لم يبق شارد ولا منفلت" إنما تم بالخطة إياها. خطة الكمائن، وهذا يعزز استدلالاتنا بشأن القادة العسكريين، بل ويجعلنا نرجح ونضيف أنهم كانوا لا يهتمون بشؤون الجند الأفراد. وأن الحكام كانوا يختارون القادة بتلك (المواصفات) ليكونوا أمامهم أكثر خنوعاً، وأحط قدراً، وأهطع رأساً، وأوضع ظهراً، ليسهل القفز على أكتافهم. ولو لم يكن الأمر كذلك -أعني جميع الاستدلالات- لما تمكن اليهود من احتلال الديار تباعاً، ولما لُدغ الحكام وقادتهم من الجحر الواحد، الخطة الواحدة عشرات المرات.

وكانت لليهود محاولة سابقة لاحتلال عاي، مهدوا لها بالتجسس والاستطلاع، وما إن خسروا في المعركة ستة وثلاثين رجلاً حتى انهزموا. وأصابهم الذعر "وذاب قلب بني إسرائيل وصار مثل الماء". والنص التوراتي يكشف جبنهم وخوفهم من شعوب كنعان:

"وأرسل يشوع رجالاً من أريحا إلى عاي.. وكلمهم قائلاً. اصعدوا تجسسوا الأرض. فصعد الرجال وتجسسوا عاي. ثم رجعوا إلى يشوع وقالوا له لا يصعد كل الشعب.. فصعد من الشعب نحو ثلاثة آلاف رجل. وهربوا أمام أهل عاي فضرب منهم أهل عاي نحو ستة وثلاثين رجلاً ولحقوهم.. وضربوهم في المنحدر. فذاب قلب الشعب وصار مثل الماء، فمزق يشوع ثيابه وسقط على وجهه إلى الأرض أمام تابوت الرب إلى المساء هو وشيوخ بني إسرائيل ووضعوا تراباً على رؤوسهم. وقال يشوع آه يا سيّدُ الربّ لماذا اعبَرْتَ هذا الشعب الأردنّ تعبيراً لكي تدفعنا إلى يد الأموريين ليبيدونا. ماذا أقول بعدما حول إسرائيل قفاه أمام أعدائه. فيسمع الكنعانيون وجميع سكان الأرض ويحيطون بنا ويقرضون اسمنا من الأرض" (يشوع ٧: ٢-٩).

(جِبْعُون) سِفْرُ المهانة :

هنا بيت القصيد. أو بؤرة اللوحة التوراتية في البحث، ومنها سوف ترى أن التاريخ يعيد نفسه، بل يدور على كعبه. فانتبه وقارن واستدل. أثابك الله.- (جبعون) اسم مدينة ومركز مملكة أموريّة، أُطلق على المكان، وعلى الشعب بدلالة المكان، إذ تقول التوراة "سكان جبعون" وهم الحويّون شعب المملكة. موقعها إلى الشمال من القدس ببضعة كيلو مترات مع ميل طفيف إلى الغرب، وهي من أعمال الضفة الغربية لنهر الأردن.

وكان لموقعها -قياساً إلى ذلك الزمان ووسائله- خطورة استراتيجية بالغة، لكونها معبراً إلى أقاصي فلسطين شمالاً، وإلى الساحل الكنعاني وسهوله الداخلية غرباً، فضلاً عن أنها كانت تتوسط المنطقة الأمورية وتشرف عليها.

ويبدو من تتبع الإصحاحات المتجاورة في سفر يشوع أن أورشليم كانت المملكة التالية في مخطط الاحتلال الإسرائيلي بعد أريحا وعاي، ويؤكد ذلك أن ملك أورشليم كان أول من شعر بالخطر الإسرائيلي بعد احتلال عاي.

وعليه، فإن اليهود كانوا يؤجلون احتلال جبعون المملكة المهمة والقوية والعظيمة ذات الرجال الأشداء (كما سيجيء)، حتى يحتلوا الممالك الأضعف، ويدفعوا بشعبها وشعوب المنطقة إلى الرعب والاستسلام.

أحسب أني رسمت جبعون مملكة الحويين شعباً وجيشاً وموقعاً، ونستنتج الآن أن تلك الطاقات كان يمكن أن تغير وجه التاريخ في أرض كنعان كلها لو استخدمت في صالح الدفاع عن الوطن ضد الغزاة الإسرائيليين.

ولسوف ترى كيف جاءتهم تلك المملكة بذلها وهوانها لقمة سائغة على طبق الخيانة. لقد قلناها صريحة، لأنها كانت صريحة، ولا أحسب أن مسلماً أو عربياً يرضى بالمجاملة أو المواربة على حساب الوطن، وما نعريها وننبشها من طيات الزمان الكثيفة، ومن تلك الديار، إلا للماثلة والاعتبار، أو لتعرية (المعاصرة) في مواقعها.

أول مؤتمر لحكام أرض كنعان :

لا تذكر التوراة مؤتمرا يسبقه، بل تذكر اختلافات ومنازعات كانت تقوم بين أولئك الحكام، فإلى المؤتمر الذي لم يقف عنده باحث أو يتدبره. أو يستنطقه، أو يقرأ الحاضر في سطوره المزمنة:

"لما سمع (باحتلال عاي وأريحا) جميعُ الملوك الذي في عبر الأردن في الجبل وفي السهل وفي كل ساحل البحر الكبير (المتوسط). الحثّيون والأموريون والكنعانيون- والفرزّيون والحوّيون واليبُوسيون. اجتمعوا معاً لمحاربة يشوع وإسرائيل بصوت واحد" (يشوع ٩: ١٢).

إذن هو مؤتمر قمة كما نقول، وكما نفعل، ولا يقلقنا التصريح، فنحن في رِحاب المنهج العلمي والاستدلال التاريخي.

التحليل في بؤرة اللوحة: قبل الدخول في استقراءات هذه الفقرة لا بد من التنويه بأنها محكورة على المنطقة الجغرافية إياها، وما تعمدنا التفصيل الدقيق في مواقعها إلا لهذا الغرض، لجهة أن الطبق القديم قد نسج أو أُدير هناك من سبال تقصّفت وتيبّست في دهاليز حكام تلك المنطقة، إذْ كان لكل منهم محْرزه وسباله وفنونه في صناعة الأطباق.

- لعلك انتبهت إلى أن ملك الحويين كان من المؤتمرين، كان معهم على السّماط، ولمقتضى مهمته السرية لا بد من أنه كان السابق إلى شد أوصال الحماسة والحميّة، فعانق واعتنق، ونفج وانتفج، ثم عاهد وأبرم وأقسم، بعد أن سكب على السّماط ما عنده من قدور الأخوة والبطولة والمجد والحسب والنسب والشرف الرفيع.
- فما الذي أنزل عليه بعد ذلك سخط قومه، ووصمة العار وسبة التاريخ؟ وها نحن نعود إليه بعد ثلاثة وثلاثين قرناً، وما يكون إلا غبياً، أو عُطْلا من هداية ربه، من يحسب أن آثامه بحق وطنه وقومه تموت بموته، فلا يحفظها التاريخ في رقع سوداء. لقد غدر ملك الحويين بقومه، فتراجع عن بطولاته، وحنث بقسمه وعهوده، واختار العبودية له ولشعبه في ربقة بني إسرائيل وطغيانهم.

وكان انسحابه من قومه وانضمامه إلى اليهود قد تم بحيلة لم يلبث اليهود أن اكتشفوها واعتبروها غدرا لهم، واحتسبوها على الحويين فجعلوهم عبيدا.

- إذن. سقطت عاي وقبلها أريحا، وبات الخطر محدقاً بأورشليم والضفة كلها بما فيها من مدن وممالك -وعندئذ- عندئذ فقط- تنادى الحكام إلى مؤتمرهم المذكور، والتوراة لا تشير إلى استئجار ملك جبعون أو إلى اتصالات سرية معه، أو إلى دسه في المؤتمر . لم تذكر سببا لخروجه المفاجئ على إجماع قومه والتحاقه باليهود إلا الخوف من الإسرائيليين.

فإلى التوراة بنص مطول نجتزئ منه ما يكمل السّفر، ويوضح الصورتين التاريخية والمعاصرة. "وأما سكان جبعون لما سمعوا بما عمله يشوع بأريحا وعاي. فهم عملوا بغدر ومضوا وداروا وأخذوا جوالقَ لحميرهم وزقاقَ خمر بالية مشققة مربوطة. ونعالا بالية ومرقعة.. وثياباً رثة وكلّ خبز زادهم يابسٌ قد صار فتاتا (كل هذه الحيل ليخدعوا يوشع بأنهم

لاجئون إليه من ديار بعيدة). وساروا إلى يشوع وقالوا له ولرجال إسرائيل من أرض بعيدة جئنا (الخدعة) والآنّ اقطعوا لنا عهداً (يطلبون الأمان).

فقال رجال إسرائيل للحويين لعلك ساكن في وسطي فكيف أقطع لك عهداً. فقالوا ليشوع- عبيدك نحن. فقال لهم يشوع من أنتم ومن أين جئتم. فقالوا من أرض بعيدة جداً جاء عبيدك.. فعمل يشوع لهم صلحاً وقطع لهم عهداً لاستحيائهم وحلف لهم الرؤساء. وفي نهاية ثلاثة أيام سمعوا أنهم قريبون إليهم وساكنون في وسطهم (أي عرف اليهود الحيلة) ولم يضربهم بنو إسرائيل لأن الرؤساء حلفوا لهم.. فتذمر كل الجماعة على الرؤساء فقال جميع الرؤساء.. إننا قد حلفنا لهم.. والآنّ لا نتمكن من مسهم.. وقال لهم الرؤساء: يحيون ويكونون محتطبي حطب ومُستقي ماء لكل الجماعة فدعاهم يشوع وكلمهم قائلاً لماذا خدعتمونا.. الانّ ملعونون أنتم، فلا ينقطع منكم العبيد ومحتطبو الحطب ومستقو الماء" (يشوع ٩: ٣-٢٣).

إذن، فقد آثر ملك الحويين له ولشعبه أن يكونوا عبيداً عند اليهود على أن يكونوا أعزاء سادة في قومهم، سادة أنفسهم قبل كل شيء. اختار له ولشعبه العبودية عند اليهود ينوعون لهم السخرية والسخرة، فيجلبون الماء، ويرْجدُون الحطب، وما أحسبهم استنكفوا عن أي عمل مذل. هذا، ولم تشر التوراة إلى ثورة شعبية تقوم عليه، أو معارضة ترفع صوتها وسياطها في وجهه. وليس من مصلحة الكهنة الوضاعيين أن يذكروا ذلك. ونحن لا نصدق أن جر الشعب إلى تلك الخيانة والمهانة والعبودية قد تم بذلك المزعم التوراتي، وسوف ترى عند انتقالنا إلى اللوحة التاريخية الثانية، لوحة الأندلس، أن الشعب العربي ثار على أمير غرناطة رافضا استسلامه، حتى أنه ما تمكن من مفارقة الشعب إلا محروساً بحراب الإسبان.

-وإذا كنا نستعير سحنة النسخة التاريخية استدلالاً على سحن النسخة المعاصرة، فإن الملامح الكالحة المالحة لهذه المعاصرة هي أيضاً كفيلة بالدلالة عـى التاريخية واستدراك ما أغفلته التوراة. فنحن -ومن هذا الاستدلال- لا نصدق أبداً أن ملك الحويين لم يكن عميلا مزمنا لبني إسرائيل، وأنه جاء إليهم عبداً ذليلاً يدفعه الخوف، خاصة وهو يعلم أنه سيكون عند اليهود أشد خوفاً، وقد رأيتم كيف عاملوه وعاملوا شعبه.

وعليه. فلولا جذرية العمالة وإزمانُها، أو خوفه من التراجع عنها، أو تضليلُه بزعامة باقية موهومة بعد انفراط الممالك وانهزامها، أو لولا هذه الأسباب مجتمعة لظل في قومه، ولعله لو فعل لما حلت الكارثة بتلك الممالك، إذ تذكر التوراة أن مملكته كانت قوية ورجالها أشداء. حتى أنها كانت أعظم وأقوى من عاي (تأمل في اللوحة المعاصرة أوضاع المنطقة المحلية).

-ثم تولدت من السحنة الحوّية الجبْعُونية كوارث وأهوال، فإلى التوراة:

"ولما سمع.. ملك أورشليم أن يشوع قد أخذ عاي وحرّمها (قتل جميع سكانها) كما فعل بأريحا وملكها.. وأن سكان جبعون (الحويين) قد صالحوا إسرائيل.. خاف جدا لأن جبعون مدينة عظيمة.. وهي أعظم من عاي وكل رجالها جبابرة. فأرسل ملك أورشليم إلى.. (يعدون خمسة ملوك لخمس ممالك بإضافة أورشليم) يقول: اصعدوا إليّ وأعينوني فنضرب جبعون لأنها صالحت يشوع وبني إسرائيل. فاجتمع ملوك الأموريين الخمسة.. فأرسل أهل جبعون

إلى يشوع.. يقولون: لا ترخ يديك عن عبيدك (الحويين). اصعد إلينا عاجلاً وخلصنا وأعنّا لأنه قد اجتمع علينا جميع ملوك الأموريين"(يشوع ١٠: ١-٦).

والحويون هم من الأموريين تحديداً أي أنهم استنجدوا باليهود على قومهم، رغم معرفتهم بالطريقة الهمجية التي كان اليهود يعتمدونها في إبادة شعوب المنطقة. وأنجدهم بنو إسرائيل فقتلوا -وحرقوا وأبادوا وشردوا، "وهرب أولئك الخمسة الملوك واختبأوا (واختبؤوا) في مغارة.. فقال يشوع دحرجوا حجارة عظيمة على فم المغارة وأقيموا عليها رجالاً.. (و) رجع جميع الشعب إلى يشوع بسلام.. فقال يشوع افتحوا باب المغارة وأخرجوا إليّ هؤلاء الخمسة الملوك ففعلوا.. وكان لما أخرجوهم أنّ يشوع.. قال لقواد رجال الحرب.. تقدموا وضعوا أرجلكم على أعناقهم.. وضربهم يشوع بعد ذلك وقتلهم وعلقهم على خمس خشب.. حتى المساء. (ثم) أنزلوهم.. وطرحوهم في المغارة ووضعوا حجارة كبيرة على فم المغارة" (يشوع ١٠: ١٦-٢٧).

مرة أخرى ندفع عن الشعب اتهامه بالخيانة والتخاذل:

فإذا كانت التوراة تذكر استنجاد (الحويين) باليهود بصيغة المجموع، فنحن لا نصدق مثل هذا التعميم. لأنه -قبل كل شيء- يناقض طبيعة الشعوب ومنطق التاريخ، فما استنجد يوماً (شعب) بأعدائه على (قومه) فما بالك إذا كان يعلم أنه صائر إلى العبودية؟ وإذا كانت النصوص التاريخية تذكر شيئا من هذا القبيل، فلأن ما ينتقل مكتوباً، ويحمله التاريخ في ذمته، إنما هو الأخبار التي يريدها الحكام، وتختارها السلطة المهيمنة بعناية، وتلك تخفي من أخبار شعوبها ما يسيء إلى السلطة ويمس جنابها.

وعنيه. فإن من أكل من سماط مؤتمر القمة، وعاهد وأقسم ونسق، ثم انفرد وحنث بعهوده ومواثيقه، وغدر وخان شعبه وقومه، وانهزم إلى اليهود، واستقدمهم واستعداهم على أهله ودياره. يقتلون ويشردون ويمحقون النسل والأثر، ويبيدون الممالك بالجملة، إن من فعل ذلك هو ملك الحويين وقادته ورجاله المقربون الأغنياء المستهلكون عبيداً لليهود "ومحتطبي حطب ومستقي ماء" أما الشعب فما كان إلا مغلوباً على أمره، مسلطة عليه مقاصل حكامه وشغار اليهود معا.

ما كان الحويون، وهم أموريون، ليحاربوا طواعية وبجبهة واحدة مع أعدائهم اليهود، ويشاركوا في القضاء على الممالك الأمورية، أبداً، وهم إن كانوا قد شاركوا فعلاً فإنما كانوا مكرهين من حاكمهم العميل وقادته المتهافتين المستهلكين الأذلاء، وتحت ضغط جيش يهودي لا قبل لهم به منفردين.

استقراءات في اللوحة التوراتية:

١-في جميع النصوص التوراتية عن الوعد (الرباني) المزعوم يرد مصطلح "أرض كنعان" و"أرض الكنعاني". ويدلون به على الديار الشامية كلها، ثم يفصلون في مواقع الشعوب ضمن هذا المصطلح العام، من مثل قولهم: "... جميع ملوك الأموريين في عبر الأردن غربا وجميع ملوك الكنعانيين الذين على البحر..." (يشوع ٥:١).

لكن المصطلح الشامل هو "أرض كنعان". ونحن نستقرئ من ذلك أن نبي إسرائيل كانوا يعتبرون جميع الديار الشامية أرضاً كنعانية عربية. وأن جميع شعوبها عرب، ونستقرئ من ذلك أن العداوة اليهودية كانت مكرسة للعرب، وهي عداوة مجانية. أعني أنه لم يكن في تعامل العرب مع اليهود ما يسببها أو يبررها، بل إن العرب عاملوهم بإشفاق وإحسان، وأسكنوهم بجوارهم وبين ظهرانيهم عندما جاؤوا من مصر، وبعضهم من أوركلدان وغيرها، فقراء ضعفاء مشردين منبوذين، والطبع الإنساني القويم يقضي بأنه كان عليهم أن يقابلوا الجميل بالتعايش مع تلك الشعوب بأمن وسلام وتعاون، لا بأن- يمحقوها ويبيدوها ويغتصبوا ديارها.

-لم يرد في التوراة ذكر لمؤتمر حكام عرب قبل الذي ذكرناه، وقبل ذلك المؤتمر كان موسى قد مر على جميع المدن والممالك من تخوم سيناء إلى أرض مؤاب في الضفة الشرقية للأردن.

حيث كان قد كبر وأعفاه (الرب) من العبور إلى الضفة الغربية بعد ما أراه الأرض التي (وعد) بها أسلافه ومنها الضفة كلها إلى البحر قائلاً له: "قد أريتك إياها بعينيك ولكنك إلى هناك لا تعبر" (تثنية ٣٤: ١-٥ متفرقة).

وقد لفق الوضّاعون لداود في التوراة، بل وتحديداً في الأسفار التي زعموا أنها كتابة موسى، لفقوا له من أشكال المجازر ما يشيب له الوليد، من مثل ذلك نشره الأسارى والمستسلمين بمناشير الحديد ثم تمريرهم قطعاً في أتون من الآجر (صموئيل الثاني ١٢:٣١).

ومن المؤسف والمحزن أن تلك المجازر كانت تتم بكل مدينة أو مملكة على حدة، فيما المدن والممالك الأخرى -حتى المجاورة- تتفرج على ما يدور بأختها.

نستنتج من ذلك كله أن حكام المنطقة، أو ملوك أرض كنعان، كانوا متفرقين متخاذلين تتنابهم الأنانية والمزاج الفردي المريض.

-ومن تلك اللوحة التوراتية المنسوبة زورا إلى موسى تستدل على اللوحة الرسمية المعاصرة في تلك المنطقة، والتفصيل في هذه اللوحة الرسمية المعاصرة حساس ومحرج، فنتركه للقارئ كي يكمل دائرة الاستقراء والاستدلال.

-تذكر التوراة بدون اهتمام حالات صلح بين أحياء عربية وأحياء يهودية، وذلك في فترات هدوء يسبق العاصفة، هدوء وصلح يفيد منه الإسرائيليون بالتجهيز والاستعداد لانقضاض جديد على مدينة أو مملكة تالية، فلا يجر الصلح والمهادنة على العرب غير الهلاك والدمار. ومن ذلك اللوحة التوراتية التالية:

أشخاص اللوحة:

-(دَبُورة) : نبية يهودية مسترجلة، كانت قاضية إسرائيل في زمانها.

-(باراق) : قائد الجيش الإسرائيلي في زمان النبية دَبُورة.

-(حابر القَيْنِي): رئيس حي يهودي، انفرد عن الإسرائيليين، وسكن قريباً من (قادش) ونستقرئ من انفراده أنها كانت في خطتهم المدينة التالية المهيأة للاحتلال.

ولعلهم طلبوا منه ذلك ليتجسس على المنطقة، حتى أنهم سمحوا له بعقد صلح مع العرب.

-(ياعيل) : زوجة حابر القيني.

-(يابين) : ملك عربي كنعاني، مملكته (حاصور) العربية الكنعانية.

-(سيسَرا) : القائد العربي لجيش يابين.

المسرح :

(قادَش) : مدينة استراتيجية، عربية كنعانية، تقع إلى الشمال من بحيرة طبرية وهي غير قادش الأخرى الواقعة في أقصى الجنوب عند بئر سبع، فتلك كانت محتلة قديماً.

(حاصور) : أيضاً مدينة ومركز مملكة عربية كنعانية، موضعها إلى الجنوب من قادش.

الصلح العربي اليهودي :

كان ذلك الصلح بين يابين ملك حاصور، وحابر القيني. ومن أجله، أو من أجل غفلة العرب وقفت عنده، ومهدت بهذه المقدمة شبه المسرحية، فإلى النص التوراتي:

"دبورة نبية يهودية.. هي قاضية إسرائيل في ذلك الوقت، وهي جالسة (أي مركزها الدائم للقضاء) تحت نخلة دبورة.. وكان بنو إسرائيل يصعدون إليها للقضاء. فأرسلت ودعت باراق وقالت له: ألم يأمر الرب؟ (أي جاء دور قادش) اذهب وازحف.. وخذ معك عشرة آلاف رجل.. فأجذبَ إليك (لأنها النبية) سيسرا رئيس جيش يابين ومركباته وجمهوره.. وأدفعه ليدك" (قضاة ٤: ٤-٧).

إذن فقد تلقى القائد الإسرائيلي من نبيته أمراً باحتلال قادش، وكان له أن يشترط ولا يعترض: (فقال لها باراق: إن ذهبت معي أذهب.. فقالت: إني أذهب معك غير أنه لا يكون لك فخر.. لأن الرب يبيع سيسرا بيد امرأة. فقامت دبورة وذهبت مع باراق إلى قادش" (قضاة ٤: ٨-٩) ومن المحزن أن ينهزم الجيش العربي في تلك المعركة، وأن يحتل الإسرائيليون مملكة حاصور العربية ومعها قادش، لكنه ليس من العجيب فالإسرائيليون جميعاً كانوا جيشاً واحداً، أما الممالك العربية فكان لكل منها جيشها الخاص المجهز لا لقتال الغزاة ولا لنصرة الممالك العربية، سقطت مملكة حاصور وأبيد جيشها "فلم يبق ولا أحد" والحكام الإخوة يتفرجون أو يشمتون، أو يدفنون رؤوسهم بالرمل، ينتظرون دورهم، فالموت معلن والأطماع واضحة، فهلا استقرأت من تلك اللوحة التوراتية العتيقة لوحة ساخنة معاصرة لتلك المنطقة؟

"وصعد باراق ومعه عشرة آلاف رجل، وصعدت دبورة معه (أترك التفصيل وأتابع من هنا لعلاقته بالصلح العربي اليهودي المذكور) وسقط كل جيش سيسرا بحد السيف، لم يبق ولا واحد. وأما سيسرا فهرب على رجليه إلى خيمة ياعيل امرأة حابر القيني.

لأنه كان صلح بين يابين ملك حاصور وبيت حابر القيني. فخرجت ياعيل لاستقبال

سيسرا ! وقالت له: ملْ يا سيدي مل إليّ لا تخف. فمال إليها إلى الخيمة وغطته باللحاف فقال لها اسقيني قليل ماء لأني قد عطشت. ففتحت وَطْبَ اللبن وأسقته ثم غطته (وأوصاها بألاّ تخبر عنه مطمئناً إلى الصلح المعقود بين زوجها وحيها والعرب). فأخذت ياعيل: وتد الخيمة.. وقارت إليه (قار: مشى على أطراف قدميه ليخفي مشيه) وضربت الوتد في صدغه فنفذ إلى الأرض وهو متثقل في النوم ومتعب فمات)(قضاة ٤: ١٠-٢٣).

-وكان احتلال الإسرائيليين مملكة حاصور العربية الكنعانية المهمة، وفيها، إضافة إلى حاصور العاصمة، مدينةٌ مهمة جداً هي قادش، خاتمةً لمرحلة، أو حقبة من التوسع في الأرض العربية ما كانوا ليحلموا به لولا ما شاهدوه من فرقة العرب وانقسامهم وتخاذلهم.

وما كان جيش حاصور لينهزم لو لم يكن وحيداً، والإسرائيليون جميعاً يشكلون جيشاً واحداً. لقد كان جيش سيسرا عظيماً فيه تسعمائة من مركبات الحديد، وهي، قياساً إلى ذلك الزمان، قوة لا يستهان بها. لكن الإسرائيليين كانوا أكثر عدداً وعتاداً، ولو أنجد سيسرا جيش عربي آخر أو جيشان، لتغير تاريخ تلك الحقبة، وارتدت الحروب إلى نحور الإسرائيليين، ولكن، هيهات، والنفوس مريضة والأمزجة سقيمة، ولا أعني غير الحكام والقادة المهطعين، ولأهمية تلك الحروب فقد مجد الإسرائيليون نبيتهم دَبُورة، والمرأة الغادرة يا عيل بنشيد خصصوا له إصحاحاً كاملاً، وما أحسب أجيالهم تنساه، بل أحسبهم يرددونه ويتغنون به في مدارسهم. وإليكم بعضه مع التعقيب على ما يفيد استقراء:

"... استيقظي استيقظي يا دبورة استيقظي استيقظي وتكلمي بنشيد. الرب سلطني على الجبابرة. جاء ملوك. حاربوا -حينئذ حارب ملوك كنعان. (أي أن الملوك- العرب لم يستعدوا. ولم يحاربوا إلا عندما داهمهم اليهود). من السموات حاربوا (يعتقد اليهود- تخريفاً- أنهم من نسل الله، وأنه كانٍ دائماً قدّامهم يحارب معهم، ويضع لهم الخطط الحربية) الكواكب في حُبُكها حاربت سيسرا. تبارَك على النساء ياعيل امرأة حابر القيني. على النساء تبارك. طلب ماء فأسقته لبناً. في قصعة العظماء قدمت زبدة مدت يدها إلى الوتد ويمينها إلى مضْراب العَمَلة (المقبض) وضربت سيسرا وسحَقت رأسه وخرّقت وشرّخت صدغه، بين رجليها انطرح سقط اضطجع. بين رجليها انطرح سقط. حيث انطرح فهناك سقط مقتولاً.. واستراحت الأرض- أربعين سنة". (قضاة ٥: الإصحاح كله).

-ولا تقل الدلالة اللغوية أهمية ويقيناً عن البرهنة العلمية في تفسير الحالات والأحوال الطّبعية السلوكية النفسية بعامة:

-ففي النص الذي يسبق النشيد يظهر الحقد الإسرائيلي على العرب بأجلى صورة الخسيسة، وهو لا يعبر فقط عن طبع تلك المرأة الشريرة الغادرة التي لا ترعى ذمة ولا تحفظ عهدا، بل يعبر عن الطبع والخلق الإسرائيلي عامة، حتى أن امرأة منهم تستطيع الخروج عن طبعها الأنثوي والإقدام على جريمة وحشية بمثل تلك الصورة، إذ تنفذ الوتد بصدغيه، فينغرز منهما في الأرض (الصورة التوراتية).

-وفي النشيد الكهنوتي الذي صاغوه لها وللنبية دبوره- وما أخذنا منه إلا جزءاً- تتكشف للمتفحص الخلفية السادية عند الإسرائيليين بكل عريها ومروقها

من الطبع الإنساني القويم:

خذ الدلالة اللغوية من الأفعال المضعفة المشددة المتلاحقة "سحّقت خرّقت شرّخت" وقد شكلوها هكذا في التوراة (العربية)، ويقابل التشديد في اللغات الفرنجية تكرار الحرف، فهو تضعيف وتشديد.

وخذ الأفعال المترادفة المكرورة بنص قصير "انطرح سقط اضطجع.. انطرح سقط مقتولا.." وأكثر من ذلك أن الانطراح والسقوط والاضطجاع كان بين رجلي تلك المرأة الماكرة المسترجلة.

فهذي جميعاً ليست (لغة) وحسب، أو ألفاظ نشيد وحسب، إنها كشف نفسي طبْعي أخلاقي سلوكي ديني في تكوين بني إسرائيل وتربيتهم على العقيدة التوراتية التلمودية الكهنوتية الحاقدة على العرب، مترجمة إلى أيديولوجية عدوانية عنصرية عرقية معاصرة. يجب أن يكون هذا واضحاً وحاضراً في ذهن كل عربي، وعلى الباحثين والمثقفين في كل ميدان، وهم عقل الأمة، وضميرها، ووجدانها، أن يبرزوا هذه الحقيقة دائما، لا من أجل نقل العنصرية إلى أمتهم، فهي لن تكون كذلك أبداً، بل من أجل نبذ الفرقة والاختلاف والاحتراب واجباً أول، وتوحيد الصف والاستعداد والمرابطة واجباً ثانياً. وهذا يستدعي واجباً دائما هو الحذر واليقظة من أية سحنة معاصرة تسعى إلى تمزيق الأمة وكسر شوكتها أمام عدو تاريخي ثابت يحمل الأحقاد المجانية على العرب جبالاً، ولقد قدمنا (المادة الأولية) من التاريخ. ونضيف الآن أن ملك الحويين خرج على قومه بعد اجتماعه معهم واشتراكه بما أجمعوا عليه، خرج تحت غطاء "السيادة والقرار المستقل" فانتبه إلى اللوحة المعاصرة، إلى ما تفعله (السيادة) وإلى ما يفعله (القرار المستقل).

وبالرغم من أن خيانة ملك الحويين قد ساعدت على متابعة الإسرائيليين احتلال ممالك المنطقة ومدنها، إلا أنه لمن حسن السيرة الوطنية في ذلك الزمان القصي ألا يتمكن الإسرائيليون من شراء حكام آخرين. إذ لم يكن أحد مستعداً لبيع قومه ووطنه غير ملك الحويين وأتباعه وحلفائه من حكام تلك المنطقة.

والتوراة تعترف بأن الإسرائيليين لم يتمكنوا من اصطياد أحد غير ملك الحويين. وتسمي ذلك صلحا، فهي تقول:

"فعمل يشوع حربا مع أولئك الملوك أياما كثيرة. لم تكن مدينة صالحت بني إسرائيل إلا الحويين سكان جبْعُون" (يشوع ١١: ١٨-١٩).

-ما يؤخذ على الوطنيين من ملوك وحكام أرض كنعان هو تقصيرهم عن مناصرة بعضهم بعضا، وهم يشاهدون الوباء الإسرائيلي ينتقل إلى مدنهم وممالكهم واحدة بعد أخرى. حتى أنهم كانوا يعرفون المملكة والمدينة التالية بعد كل احتلال.

وما كان يسبب ذلك التقصير والتراخي غير التمزق والانقسام. ويبدو أن الإسرائيليين كانوا يستثمرون ذلك أيما استثمار، إذ كانوا يضربون ويبيدون المدن العربية واحدة بعد أخرى والحكام الإخوة يتفرجون. أو يختبئون خلف الغربال يرون ولا يرون. ينتظرون المقصلة. أو

سوقهم إلى المسلخ. إلى الموت المعلن.

-تحدثنا من قبل بأسلوب شبه مسرحي عن سقوط مملكة حاصور العربية الكنعانية، أهمّ وأعظم ممالك ديار كنعانَ وأمورَ كلّها، ولكي تقف على خطورة تلك المأساة العربية كاملة، أجتزئ لك النص التوراتي الكهنوتي التالي:

"ثم رجع يشوع.. وأخذ حاصور وضرب ملكها بالسيف. لأن حاصور كانت قبلاً رأس جميع تلك الممالك. وضربوا كل نفس بها بحد السيف. حرّموهم. ولم تبق نسمة وأحرقوا حاصور بالنار، فأخذ يشوع كل مدن أولئك الملوك وجميع ملوكها وضربهم بحد السيف.. غير أن المدن القائمة على تلالها لم يحرقها إسرائيل ما عدا حاصور وحدها أحرقها يشوع. وكل غنيمة تلك المدن والبهائم نهبها بنو إسرائيل لأنفسهم وأما الرجال فضربوهم جميعاً بحد السيف حتى أبادوهم. لم يبقوا نسمة". (يشوع ١١: ١٠-١٤).

بسقوط حاصور رأس الممالك، صارت الديار الكنعانية الأخرى مفتوحة أمام الغزو الهمجي الوحشي الإسرائيلي وصولاً إلى لبنان:

"فأخذ يشوع كل تلك الأرض الجبلَ وكلّ الجنوب وكلّ أرض جَوْشَنَ والسهلَ والعروبةَ وجبلَ إسرائيل وسهله. من الجبل الأقرع (غير الذي في شمال سوريا).. إلى بقعة لبنان تحت جبل حرمون. وأخذ جميع ملوكها وضربهم وقتلهم" (يشوع ١١: ١٥-١٧).

وامتدت أذرعهم إلى العناقيين فأبادوهم "واستراحت الأرض أربعين سنة" (ختام مأساة مرحلية).

-استقراؤنا هنا شامل، هو -كما قلنا في المقدمة- الوشاح الكلي المنسوج من خيوط تبدو، بسبب البعد الزمني، غير متجانسة، أو هو، كما في الجشتالت- (Gestalt) النظرة الكلية التركيبية لمعطيات التحليل في اللوحة والقاع: دقق في جزئيات، اللوحة التوراتية المحللة المدروسة وفي الأوضاع العربية الراهنة، ثم وازن بين اللوحتين التاريخية والمعاصرة، تجدهما، بدون ريب، متطابقتين بالمضمون والطبيعة، خلا بعض المصطلحات، وما تختلف هذه بغير اللفظ والدرجة، أعني الاختلاف بالدرجة والتساوي بالطبيعة. ولسوف تصدق بعد ذلك أن التاريخ العربي يدور على كعبه، أعني على كعب واحد. ولا جهد في الموازنة والمطابقة.

فالمادة الأولية المعاصرة وفيرة متنوعة متجددة، يرقبها حتى الشارع العربي كل يوم، وإنما فيها حرج ومنع ومساءلة على عادة العرب غير المحمودة.

خاتمة في اللوحة التوراتية:

-من السلوك المستقيم والمعاصر أن تضع أنظمة الحكم شعوبها في صورة أوضاعها العامة، فكيف إذا كانت تلك الأوضاع مصيرية؟ ومن المسلمات أن علماء الأمة ومفكريها هم الأجدى والأجدر بهذه الرسالة، لجهة أنهم الأوفر إدراكاً واستيعاباً وقدرة على سبر الحادثات التاريخية والاجتماعية وشدها إلى بعضها بعضاً، وهذا لأنهم متفرغون لاستنطاق التاريخ

وسحب معطياته إلى الحياة المعاصرة، واستخلاص العبرة -والحكمة والقانون التاريخي والنفسي والاجتماعي.

-إن في حجب آراء العلماء تعطيلاً لوعي الأمة مشكلاتها وواجباتها، وما من ضير في كشف الماضي بعيوبه وأوزاره، بل إن الضمير ماثل في ستر العيوب والأوزار وعرضِ تاريخ الأمة على أنه نقي طاهر كله، وليس ثمة عيوب تاريخية.

دعونا نسأل: كم من العرب يعرفون الأحداث التي عرضناها في اللوحة التوراتية؟ الجواب عندكم.

-أحببت أن أختم اللوحة التوراتية بهذا الأمر (الرباني) الموجه إلى موسى: "حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح. فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويُستعبد لك. وإذا لم تسالمك فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم.. فتغتنمها لنفسك.. هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا" (تثنية ١٠١٥:٢٠).

هذه الفقرة خاصة بالشعوب الواقعة خارج أرض كنعان، بل وإلى أوسع من الأرض التوراتية، المصطلح المشهور من الفرات إلى النيل، والأمر بالغزو والعدوان المجاني واضح لا لبس فيه: هكذا بدون سبب "حين تقرب من مدينة لكي تحاربها"، أي للتوسع على حساب الأمم والشعوب الآمنة وإقامة الإمبراطورية الإسرائيلية العالمية، أو الديكتاتورية العالمية الإسرائيلية، وهذا الشعار ليس من صنعنا، ولم ينحته أو يتحمله أي عربي أو مسلم، إنه من رصدٌ وصنع كتاب سياسيين غربيين:

"فحول هذا الشعار نشر الأديب الفرنسي (بيارهيبيس) كتاباً بعنوان (الجمهورية العالمية) قدم فيه البرهان على أن الماسونية واليهودية تعملان متآزرتين في سبيل ديكتاتورية عالمية بزعامة إسرائيل" (حسين حمادة- الماسونية والماسونيون ص٥٩).

وقد كتب (غريميو) وزير العدل الفرنسي سنة ١٩٤٨. وهو أحد زعماء العنصرية العالمية ما يلي: "لقد اقترب اليوم الذي ستصبح فيه أورشليم بيت الصلاة فتنتشر منه راية الله، راية إسرائيل الوحيدة، وترتفع فوق أقصى الشواطئ (والأقاصي هنا أوروبا وأمريكا) ولا يمكن أن يصير اليهودي صديقاً للمسيحي أو للمسلم قبل أن يشرق نور الإيمان، دينُ العقل الوحيد، على الدنيا بأجمعها" (الموضع السابق).

أما نور الإيمان ودين العقل الوحيد، فما هو إلا العقيدة التوراتية الكهنوتية التلمودية المحملة بأثقال التحريف والتخريف والمجازر والفواحش والعنصرية والسفاهة بحق الجنس البشري كله. وحق العرب والمسلمين خاصة.

-وعليه "فالجمهورية العالمية بزعامة إسرائيل" هي اليوم الديمقراطية العالمية، وتعرفون موقع إسرائيل فيها، "وراية إسرائيل الوحيدة" تكاد ترتفع فوق معظم العواصم الغربية "ودين العقل الوحيد" هو العقلية الكهنوتية العنصرية التي تسود في المواقع المهمة الكبرى من العالم

الغربي. حتى أن بعضه الآخر بات يتململ منها لتماديها بالغطرسة والاستهتار بالشرائع الدولية والإنسانية.

وما الراية، والجمهورية العالمية، والدين الوحيد، إلا ترجمة عملية للنص التوراتي السابق مع مراعاة فارق المسافة والوسائل والإمكان.

والشعارات الأخيرة حديثة، بنت القرن العشرين، قرن التقدم العلمي والحضاري والثقافي و(حقوق الإنسان).

وعليه، فاليهود لا يتخلون عن حرف واحد من أباطيلهم التوراتية الكهنوتية.

-واهمٌ من يظن أن الخطر الصهيوني واقع على الدول المجاورة (لإسرائيل) أو على دول المنطقة وحسب، وما قدمنا النص التوراتي عن (المدن البعيدة جداً)، ودعمناه بالشعارات العنصرية الحديثة، إلا لرد هذا الوهم من أذهان الحالمين بالتعايش أحراراً مع الصهيونية المعاصرة.

هذا بشأن "المدن والأمم البعيدة جداً" فماذا بشأن القريبة جداً؟ إلى التوراة: "وأما مدن هؤلاء الشعوب.. فلا تستبق منها نسمة ما. بل تحرمها تحريماً (بحد السيف) الحثيين والأموريين والكنعانيين والفرزّيين والحويين(*) واليبوسيين" وتلك هي الشعوب الكبرى آنذاك في أرض كنعان (تثنية ٢٠: ١٦-١٧).

-إذا قاطعت بين النصين وجدت الفرق واضحاً في التعامل مع الشعوب البعيدة جداً ومع شعوب المنطقة، وهذا بيانه:

-فعلى البعيدة أن تختار واحداً من الحلين: إما أن تفتح أبوابها وتستسلم ويصير السكان جميعاً عبيداً للإسرائيليين، وهذا هو الصلح في التوراة، وقد نفذوه بالحويين لاحقاً، وإما أن تمتنع فتدافع عن ديارها ووجودها وكرامتها، حتى إذا "دفعها الرب بيد الإسرائيليين" أبادوا جميع الرجال بحد السيف، واستحيوا النساء لأغراضهم المختلفة.

-أما شعوب "أرض كنعان" المذكورة وفروعها فلا خيار لها، مصيرها الإبادة الجماعية رجالاً ونساء وأطفالا، حتى أطفال الرضاعة، تقول التوراة:

"فالان اذهب واضرب عماليق وحرّموا كل ماله (الذي له) ولا تعفُ عنهم بل اقتل رجلاً وامرأة وطفلا ورضيعا. بقرا وغنماً وجملا وحمارا" (صموئيل الأول، ١٥: ٣).

وكان هذا الأمر موجهاً إلى الملك شاؤل (طالوت) حسب زعم التوراة، نفذه الكهنة، ولفقوا الجريمة لطالوت ونبيه صموئيل. وكان الأمر والتنفيذ لاحقين على الأمرين السابقين المتعلقين بالشعوب البعيدة، وبالشعوب المحلية، مما يدل على أن الأوامر بالإبادة الجماعية في الديار العربية أركان ثابتة في العقيدة الكهنوتية التوراتية التلمودية ينفذها الإسرائيليون كلما واتتهم الظروف، ما زلت أذكر أحاديث الهلع والذعر التي كان الفلسطينيون اللاجئون يروونها في كل مكان عشية وصولهم عن الإبادات الجماعية في جميع رحاب فلسطين سنة ١٩٤٨

* ورد اسم الحويين لأن هذا الأمر يسبق الصلح- الخيانة، فهو موجه إلى موسى لا إلى يوشع

وكيف كان الأطفال يستنجدون ويسترحمون قبل ذبحهم، فيقول لهم اليهود: لا تخافوا، السكين حادة. (ارتكبتها المنظمات الإرهابية الثلاث: شتيرن -هاغانا- بالماخ)*.

تلك هي الترجمة العملية للأمر (الرباني) التوراتي مقروؤة بالسكاكين في أعناق الأطفال منتصف القرن العشرين، أما الكبار رجالاً ونساء فلا أحدثك عنهم، فقط أنوه بما ثبته الأديب عبد الكرين ناصيف في روايته الشهيرة "الحلقة المفرغة" من أن (جيش الدفاع الإسرائيلي) كان يغتصب المرأة الفلسطينية ويقسر زوجها وأطفالها على المشاهدة، وكيف هموا مرة- باغتصاب طفلة (يسميها)، ولما قاربوا أن يباشروها، أشار كبيرهم إلى أمها و.. وما اعتمدنا هذا التنويه إلا لأن الرواية واقعية مأخوذة من الملفات السرية للأسر الوافدة من فلسطين. وهي من فم الطفلة المذكورة بعد أن صارت شابة، حيث شرحت حالها وحال أمها. (فالخبر موثق رسميا) (عبد الكريم ناصيف -الحلقة المفرغة ص١٢). والكتاب العرب يحيدون عن ذكر هذه الحوادث في ديار العرب. وكذلك الإعلام الغربي. الأمر الذي يجعل من (إسرائيل) بؤرة الأخلاق في الشرق الأوسط، بعد أن جعلها الإعلام الصهيوني والغربي "بؤرة الحضارة في الشرق الأوسط".

ومن الغريب أن يطنب الإعلام الغربي في هذه الأخبار عن البوسنة وغيرها فيما لا يذكر حرفاً من مثلها في فلسطين، وما نعلل ذلك إلا بسيطرة الصهيونية العالمية على المؤسسات الإعلامية الغربية.

لقد أنشئت "بؤرة الحضارة" على الإرهاب، وكان اعتمادها في ذلك -إضافة إلى المنظمات الصغرى- على ثلاث منظمات إرهابية كبرى طارت شهرتها في العالم، هي (الهاغاناه- شتيرن، البالماخ)، وكان إسحق رابين عنصرا بارزاً في المنظمة الأخيرة، وبالرغم من ذلك ظل يندد (بالإرهاب العربي) طوال حياته، حتى رد كيده إلى نحره بيد عنصري مثله.

يقول ذلك المقتول في مذكراته: "كانت الحرب العالمية الثانية توشك أن تنتهي.. وصرح لي إيغال آلون أنه لا مجال لبحث هذا الموضوع (بعثة دراسية)، فالحرب العالمية ربما انتهت، ولكن حربنا تبدأ الآن، وبعد أسبوع أسندت إليّ قيادة كتيبة البالماخ.. وكانت في حوزتي هوية مزورة باسم "إسحاق روزنبرغ" وكانت لدي في حالة الضرورة القصوى بطاقة أخرى باسم (روزنبوم).. وفي عام ١٩٤٧ تسارع معدل الأحداث.. واستدعى بن غوريون جميع ضباط الهاغانا.. إلى اجتماع (إذن اكتمل نصاب الإرهابيين) وصرح لنا بأن علينا أن نكون مستعدين لخوض حرب أوسع مما شهدناه قط) (مذكرات رابين ص٢٧) ويفخر (القادة العرب المحليون) بلقاءاتهم السرية مع الإرهابي رابين وأضرابه منذ واحد وعشرين عاماً، فيصوب لهم المذكور قائلاً: بل منذ ثلاث وعشرين سنة (شاهدها وسمعها العالم كله) وتمتد أذرع الإرهاب الإسرائيلي إلى كل مكان في الديار العربية فلا تسمى إرهابية، بل يجعلونها -لإرهابها- بؤرة الحضارة في الشرق الأوسط، تقوم على الإرهاب والتزوير (وثقناها من لسانهم). وتستمر في

* حوادث شهيرة طواها الزمان والتسامح العربي.
وكانوا يقتلون بما لفقوه للنبي إيليا من أنه (ذبح) أربعمائة وخمسين نبياً. وألقاهم في نهر قيشون (ملوك أول ١٨:٤٠) وإيليا في روايات تراثية وإدريس في روايات أخرى.

الإرهاب، فلا تسمى إرهابية ويضحي أبطال مجاهدون أبرار بأرواحهم دفاعاً عن أرضهم وقدسهم وكرامتهم وعن شرف العرب والمسلمين فيصفهم الغرب المتحضر بالإرهابيين، بل ولا يبخل الحويون المعاصرون عليهم بهذا الوصف.

- كل ما عرضناه قابل للموازنة أو المقايسة بين الحال التاريخية والحال المعاصرة لا يشذ منه شيء. من ذلك يمكننا طرح بعض النتائج:
- لقد تخلى الحكام المحليون عن "أرض كنعان" بعهود وشهود وتواقيع، فاعترفوا بالإرهابي مالكاً، وبالمسلوب إرهابياً حتى وإن رمى الإرهابي بحصاة.
- جعلوا السلوب يحارب المسلوب، والإرهابي يتفرج ويلح على المزيد.
- لو ظلوا على تنسيقهم وإيمانهم لظلوا أقوياء، أما وقد حنثوا واختزلوا وتهالكوا وارتموا، فهم قد قصموا ظهورهم قبل كل شيء ثم ظهر العرب.
- إذا كانوا قد صدروا من حجة الحويين -وهي الخوف- ولم يصدروا من (سبب آخر) فقد كان عليهم أن يدركوا أنه ليس في الدنيا "جيش لا يقهر" وأن أنف الصهيونية المتغطرسة ليس عصياً على الكسر إلا إذا كان الصف العربي منكسراً.
- دقق في أحوالهم، أتراهم يحققون أكثر مما حققه الحويون؟ عجيب مؤسف أمر هؤلاء، يصنعون ضعفهم وانهزامهم وعبوديتهم بأيديهم. أقف هنا ولا أزيد إلا حسرة أنفثها، حتى أرتيريا باتت تتحرش بالعرب وتستهين بهم وتشتهي أرضهم، وتقرَم إلى ديارهم.

أجل، وما انتهوا إلى هذا المصير إلا بعد أن قرِمُوا إلى لحم إخوانهم. ما هانوا إلا بعد أن استهانوا بمصير إخوانهم، فاشتهوا وتحرشوا وغزا بعضهم بعضاً.

ثانياً– اللوحة الأندلسية:

لما كان موسى وطارق ومن تبعهما من القادة والمجاهدين محافظين على صفاء عقيدتهم متصرفين بشؤون الأمة صدورا منها وعلى نهجها وهديها. فقد أسسوا دولة العرب -المزدهرة في إسبانيا، ولما راح حكامها اللاحقون يتحللون من روح عقيدتهم شيئاً فشيئاً دبت بينهم الفرقة ونشب الصراع، وانشغلت نفوسهم بشهوة الحكم والأطماع الدنيوية، فتقطعت أوصال الدولة إلى إمارات متحاربة، حتى كان منهم من تآمر مع الإسبان، فانهارت الدولة وسقطت غرناطة حبة القلوب وماء العيون، وأمنع وأجمل وآخر الحصون، وعندئذ، وعندئذ فقط بكى الأمير العزيز والذهب الإبريز (أبو عبد الله) على دولة المسلمين.

من وظائف هذه اللوحة:

تكاد معرفة أبنائنا بأحوال دولة العرب الأندلسية وأسباب سقوطها تقف عند هذه اللازمة التاريخية "ابك كالنساء ملكاً لم تحافظ عليه كالرجال".

وأحسبهم كانوا لو لم يخلدها ابن الفراهيدي (بحر الخفيف):

ابـك مثـل النسـاء ملكـاً مضاعـا　　　لـم تحـافظ عليـه مثـل الرجـال

فمن أجل ذلك -وعلى القاعدة النفسية (إحياء الانفعال) التي نوهنا بها في المقدمة -أعود إلى تلك المأساة العربية ملتزماً بالوظائف التالية:

١- كشف وقائع وأحداث أخفتها المناهج الدراسية قبل الجامعية، بل إن الجامعية أيضا تعرضها مخففة للأسباب المرجّحة التالية:

-صون الشخصيات "التاريخية" بعامة. السلبية والإيجابية.

-الإشفاق على (السمعة العربية العامة الطيبة)

-الإشفاق على الفتيان والشباب أن تهتز في نفوسهم الثقة بتاريخ أمتهم.

٢- المقاربة بين اليوم والأمس، وسوف ترى، بعد تحليل الوقائع والأحداث، (ما ذكرناه في اللوحة التوراتية). وقوعَ الحافر على الحافر، وأن تاريخنا لا يدور على كعبه وحسب بل وعلى أصبعه.

٣- هذا يقتضي أن نضع يدنا على ما دلست به المناهج (لحسن النية أو لسوئها). أعني الأسباب الأعمق التي أدت إلى خسارتنا دولة عربية كان مهيأ لها -لو ظلت في أفياء الإسلام ومكارم الأخلاق العربية -أن تكرس الوجود العربي في القارة الأوربية، والله وحده الأعلم بما كان سيتولد من ذلك الوجود، فقد رأينا فيلسوفا عربيا واحدا يهز أركان الفكر الأوربي المنغلق، ويبعث فيه روح التجدد والتحرر.

النرجسيون وقرناء السوء

تزداد الأذية بالبلاد والعباد وصولاً إلى الهلاك والانهيار عندما ينحاز الوصوليون إلى شخصيات دون أخرى ويمشون بالفتنة يمنة ويسرة، فتكبر صور، وتصغر أخرى، ترتفع هذه إلى ما فوق قدرها ومقامها، وتنزل تلك عن مراتبها ومواضعها، ليصل الأمر إلى حد الانتصار للابن على أبيه. والأخ على أخيه، والزوجة على زوجها. وكم أحدث مثل أولئك الأشرار من التمزق والفتن في صفوف الأمة الواحدة، فبالصور النرجسية المعنّدة وبالمتملقين قرناء السوء خسرنا الدولة العربية في الأندلس.

أربعة نراجسة قوضوا دولة

الأول: علي أبو الحسن أمير غرناطة، وكان يلقب نفسه بالملك (تنامي نرجسيته).

الثاني: الأميرة عائشة. زوجة أبي الحسن، وكانت تنادى بالسلطانة (ترجيع النرجسية).

الثالث: أبو عبد الله، ابن أبي الحسن وعائشة (أبو عبد الله الصغير).

الرابع: أيضاً أبو عبد الله، عم النرجسي الثالث.

إذن، هم أسرة واحدة، وهم القادة الزمنيون والدينيون لتلك الإمارة الرائعة الخصيبة الغنية أجمل بقاع الدنيا، وقد صارت كذلك بجهود القادة السابقين الصالحين، فماذا أصاب اللاحقين حتى ضيعوها، وأفسدوا على الإسلام فرص انتشاره إلى كل أنحاء أوربا؟ أيكون البطر بالنعمة هو السبب؟ والواقع أن البطر نتيجة.

وإليك حكاية ضياع غرناطة. وبالتالي ضياع الدولة العربية بسقوط آخر حصونها:

"فُتن أبو الحسن بإحدى جواريه، حتى أن زوجته السلطانة عائشة أثارت الشعب عليه لخلعه عن العرش وتتويج ابنها أبي عبد الله، عام ١٤٨٢" (ديورانت- قصة الحضارة ج٢٣ص٦٨)

-لاحظ ما يفعله النراجسة على حساب العقيدة والبلاد والعباد ولو من أجل نزوة من عجوز عاثر طائش متصاب، ولأجل غيرة من عجوزة حمقاء، وما كنت لأقول ذلك لولا ضياع الدولة تأسيساً على تينك النزوة والغيرة. لاحظ ما يفعلونه عندما يتخلون عن عقيدتهم، فلا يكون التزامهم بها إلا زعماً وادعاء وتظاهراً.

وكان الأمير الزمني هو الأمير الديني أيضاً. اقتداء بإمارة المؤمنين في نظام الخلافة تذكر بنفسك ما ينص عليه القرآن الكريم من تحريم الفواحش. وأضف إليها آيات كيد النساء، وأربأ بالمؤمنات الفاضلات. أكتفي بآية عن كل نسق:

"قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن" (الأعراف ٣٣).

إذن هو تحريم الفواحش بالمطلق. ظاهرها وباطنها. وعلى المسلم في أي موقع، فما بالكم إذا كان القائد الديني والزمني في مجتمع مسلم؟

هذا لجهة الأمير العزيز والذهب الإبريز أبي الحسن، مخرب العمران، ومضيع الأوطان في نزوة ودافع شيطان، أو في مراهقة الغلمان، (سندي فيها الخطاب الإلهي بتحريم الفواحش).

أما لجهة السلطان فإن الله تعالى وصف مثيلاتها اللواتي تأكل الغيرة قلوبهن فتنقلب كيداً مدمراً طاغياً، من ذلك: "إن كيدكن عظيم" (يوسف ٢٨).

فأين هم من خطاب عقيدتهم. وقد ضيعوا الدولة تأسيساً على عشق جارية؟

-لو أن كيد السلطانة قد رُدَّ إلى نحرها ونحر زوجها وحسب لظل الأمر عادياً، على غرار ما يجري، أما كيد تلك المرأة فقد دمر الدولة، لأنها لم تصبر وتصابر، لم تتلطف وتتجمل كما تفعل المرأة العاقلة المؤمنة، ولم تسرّ بهمها وغمها إلى الأخيار ليصلحوا ذات بينها، بل راحت تعتمد على قرناء السوء المتحزبين معها.

بهم أثارت الشعب على زوجها، وحركت الفتنة بينه وبين ابنه، لتنعكس آثارها المدمرة على الإمارة كلها، وقد تمكنت فعلاً من خلع زوجها وتتويج ابنها، ويا له من ابن، ويا لها من أسرة -والقادم أفظع وأشنع:

بعد خلع الأمير أبي الحسن "فر إلى مالقة، وسار جيش إسباني لمحاصرة هذه المدينة فأبيد كله تقريبا.. على يد فرق كانت لا تزال موالية للأمير المخلوع" (السابق ص٦٩).

لاحظ أن العرب كانوا لا يزالون أقوياء حتى انقضاء شوط بعيد من الفتنة (الخلع والفرار - والحرب)، وتؤكد ذلك حروب أخرى خاضها الابن ثم العم مع الإسبان. ولكن غيرة وطمعاً وانفرادا... ونرجسية:

فبعد أن انتصر الأمير المخلوع على الإسبان في مالقة "ثارت غيرة أبي عبد الله على انتصارات أبيه العسكرية، فسار على رأس جيش من غرناطة لمهاجمة قوى مسيحية بالقرب من الأشانة، لكنه هزم وأخذ أسيراً"(الموضع السابق).

إذن، كان ثمة جيش لكل من الأب والابن، وهذا يثبت أن العرب كانوا أقوياء حتى في تلك المرحلة المتقدمة من الفتنة، فتصور كيف تكون حالهم لو أن الابن قاتل مع أبيه لا غيرة منه وحسدا له. لقد قلت إن القادم أفظع وأشنع. فإليك ما فعله الابن العاق بعد انهزامه وأسره.

"لقد اشترى خلاصه من الأسر بأن وعد بمساعدة المسيحيين ضد أبيه" (الموضع السابق)

إذن. هي الخيانة وقد أوصلته إليها النرجسية، ولا أعتقد أن لها في معاجم (الوطنية) غير هذا الوصف، حاولت أن أجد البدائل، لأن الخيانة كفر أو أخت الكفر والارتداد. ولا يرتكبها غير مارق، ولأنني لا أستسهل توشيح الناس بمثل هذه (الألقاب)، أقول حاولت أن أجد الأعذار لذلك الوعد بالخيانة، خاصة وأنه لم يُنفّذ بسبب موت أبيه، فلم أجد وصفاً آخر يلتصق به، أو (يركب عليه)، فلو ظل أبوه حياً لحاربه. فهو قد حاربه وخلعه ونصب نفسه مكانه، وجعله يفر ، وأهلك العرب في حروب داخلية، فهل غير الخيانة مصطلح على قياسه؟ قس على منوالها- أو شبه منوالها- ما فعله الحويون أوائل الخمسينات من هذا القرن. وانتبه حتى إلى الأسماء أو (الكنى).

مهلا، لم تكتمل صورة الفتنة التي أحدثتها تلك الأسرة النرجسية، بقي النرجسي الرابع أو الجبهة الثالثة في الحروب الأهلية.

"ففي الوقت نفسه نصب عمه أبو عبد الله، المشهور بلقب الشجاع نفسه أميراً على غرناطة، ونشبت حرب أهلية ثلاثية بين الأب والابن والعم على العرش الغرناطي" (الموضع السابق) (الابن والعم كلاهما أبو عبد الله).

-ثلاثة (آبوات) نرجسية من أسرة واحدة، بل من صلب مباشر واحد، يختصمون على العرش، ويحتكمون إلى السيف، فيجرون العرب إلى حروب أهلية مريرة، كل ذلك والعدو يحيط بهم من كل جانب، ينتظر مثل هذه الفرصة الثمينة.

"ومات الأب، واستولى الابن على الحمراء- وانسحب العم إلى وادي آش، حيث حاول مرارا أن يهاجم الإسبان.. وأراد أبو عبد الله أن يقلد عمه، فامتنع عن الوفاء بوعده (إذن بعد وفاة أبيه). وعن دفع الجزية، وأعد عاصمته غرناطة للمقاومة" (الموضع السابق).

والواقع أن ما فعله أبوا العبدين لم يكن إلا محاولات يائسة، بعد أن أنهكا الجيوش- العربية بالحروب الداخلية النرجسية. وماذا حل بالشعب؟ يا للشعب معذباً دائماً: "وزع الأسبان ثلاثين ألف رجل على الحقول التي تمد غرناطة بالغذاء ليكتسحوها فأتلفت الطواحين ومخازن الغلال ودور الفلاحين والكروم وغياض الزيتون، والبرتقال، وحوصرت (مالقة) وصمدت للحصار . حتى أكل أهلها كل ما تقع عليه أيديهم من الخيل والكلاب والقطط، وكانوا يموتون بالمئات من الجوع والمرض، وأرغمت على الاستسلام بلا قيد ولا شرط. وأصبح إقليم غرناطة خارج العاصمة بأيدي المسيحيين"-(الموضع السابق).

واتخذ الإسبان من بقي من المسلمين في مالقة عبيداً، وكانوا اثني عشر ألفاً وحسب بعد الموت والفرار، (مطابق لعدد سكان عاي!! وإن بلا رابط) واشترى الأغنياء أنفسهم من العبودية بتسليم كل ما يملكون، واستسلم العم الشجاع. وأقام الإسبان لجنودهم فسطاطاً كاملاً حول قلعة غرناطة المدينة المحاصرة بانتظار أن يموت المسلمون فيها جوعاً. واستسلم الأمير (التعيس) النرجس العتريس أبو عبد الله الابن. واحتج المسلمون المحاصرون أنفسُهم على استسلامه رغم فقرهم وغناه، وجوعهم وشبعه، فمثله لا يجوع. فضلوا الموت على ذل الاستسلام. أما هو فاشترى بغرناطة والإسلام والمسلمين- سلامته الشخصية وسلامة أسرته و(خمسين من فرسانه، وخرج معهم وسط صفوف المسيحيين (لحمايته) إلى إمارته الجبلية الصغيرة. التي كان عليه أن يحكمها تابعاً لقشتالة (لاحظ الحافر على الحافر)، ومن فوق الصخور الشماء ألقى نظرة أخيرة على المدينة الرائعة غرناطة، التي فقدها ووبختـه أمه على بكائه مرددة آخر زفرة للعربي هناك: "ابك كالنساء ملكاً لم تحافظ عليه كالرجال" (السابق ص٧٠).

ولكن، هيهات!، إنها السلطانة ذاتها التي أشعلت نار الفتنة بغيرتها وكيدها، فجعلت الابن يحارب أباه، ثم راح النرجسيون كلهم يحتربون ويجرون الجيوش العربية إلى الهلاك في حرب أهلية امتدت عشر سنوات.

نتائج مقارنة:

لم يذكر ديورانت صراحة تهمة الخيانة التي لا بد من أن يكون المسلمون قد وجهوها لأبي عبد الله الصغير عند استسلامه فاكتفى بقوله: "احتج أهل غرناطة على استسلامه وتهددته ثورةُ المسلمين، حتى دفع بمفاتيح المدينة إلى فرديناند الملك في ٢/يناير سنة ١٤٩٢" (الموضع السابق).

- إنها لواضحة، ومع ذلك لا بأس بعرض القرائن.. دققوا في عملية التسليم خوفاً من ثورة المسلمين تدركوا جملة من القرائن:
- أولها أن المسلمين كانوا لا يزالون على قوة كافية للصمود، وربما للقتال لو أحسن القيادة، وقد وبخته أمه لأنه لم يُحافظ عليها كالرجال".
- وثانيها أن الأمير كان يخشى المسلمين لا الأسبان الأعداء، وإلا لما خرج محروسا بحرابهم من نقمة المسلمين عليه (وبديله اليوم يحميه الأعداء- الصورة النرجسية واحدة).
- وثالثها تسليم المدينة لقاء (تكليفه) بإمارة تافهة، كي يحكمها ولو تابعا ذليلا لأمير قشتالة الإسباني (مختار قرية بلغة الشام. أو عمدة كفر بلغة مصر - كم مرة تنطبق الحوافر؟)، ثم أضيفوا إلى هذه القرائن وعده الإسبان بالمساعدة ضد أبيه، ألا توصلنا هذه القرائن إلى أن اتفاقاً سرياً كان قد تم بينه وبين الإسبان، وعلى أنه لم يكن مولوداً لساعته وإنما كان نتيجة لاتصالات سرية كثيرة سابقة؟
- قس تلك القرائن وصُوَرها النرجسية القديمة بالقرائن والصور المعاصرة تجد التوافق

مذهلاً. لكأن الريشة التي كتبت بالأمس تكتب اليوم، ولا فرق بغير موقع الأقبية والدهاليز.

ثالثاً- اللوحة الاستدراكية.

المصطلحات:

أخرناها إلى تمام اللوحتين التوراتية والأندلسية ليكون قطافها جاهزاً بدلالات المادة العرضية ومقارناتها ونتائجها. خاصة وأن مصطلحاتنا هنا تحتاج إلى مساحة كافية لتقديمها هي الأخرى بفقرة عرضية حرة مفتوحة، إذ لا تكفيها محطة شبه قاموسية.

-ليس (للتاريخية) بالمعنى الذي ذهبنا إليه لفظ حرفي مكافئ باللغة الإنكليزية، واللفظ الإنكليزي (Historicity) هو الأقرب، ومع ذلك فهو لا يحيط بالدلالة العربية. وقد أخذنا من أطياف (التاريخية) ما نحتاجه، نعني الدلالة على الشخصيات السلبية، أي التي لعبت أدواراً سلبية في حياة العرب والمسلمين، من ذلك استلابها حرية الفكر والتعبير، واستجرارها المدلسين لتبييض صفحاتها السوداء، الأمر الذي تركها في التاريخ نظيفة أو كالنظيفة، وتحولت مع مرور الزمان إلى (شخصيات تاريخية) يمكن اعتلاقها قدوات ورموزاً مع شخصيات الصالحين الأبرار سواء بسواء. صحيح أن (التاريخية) تنسحب على الإيجاب أيضاً، إلا أننا ابتغينا التركيز على السلبية وتعرية أحوالها، لأنّها كانت الطريقة إلى (الفردية) ثم إلى (النرجسيات) المعاصرة.

-ما تزال ساحة الحرية الفكرية والبحثية في ديارنا العربية برقعة المِغْجن المثقوب. ومن هنا فنحن لا ندعي البطولة في اختراق الحواجز المزمنة والمعاصرة، والممنوعات التاريخية المعاصرة، لا نستطيع أن نتناول -بالأسماء- الشخصيات المؤطّرة.

ولا أن نحدد الأسماء -الصور الطاغوتية النرجسية الجاثمة على صدور المنكوبين بها في بعض ديارنا -لكن هذا لا يمنعك من أن تفصل من قماشة اللوحتين -التوراتية والأندلسية الثوب المكافئ لكل نمط، وأن تسحب ارتكاساتها على أوجاعنا العربية.

أما (الفردية) فلها في الإنكليزية لفظ يكافئها هو (un cquallism) أي الذي لا نظير له، وهو غير الفردية البيولوجية (Individuality). ومن نظر إلى نفسه على أنه فذ لا نظير له كان على أعتاب النرجسية لا محالة، وهي حال مرضية، أو حال شخصية غير متوازنة بكل تأكيد.

-(**النّرجسية**): لما كانت هذه الآفة الأخلاقية الإنسانية الاجتماعية النفسية السياسية المطبّ القائم الناجز في بعض ديارنا، ولما كانت المارقة تماماً من روح- العقيدة الإسلامية، وجبت الإحاطة بدلالاتها المختلفة:

للنرجسية لفظ حرفي مكافئ بالإنكليزية، هو (Narcissism) بل إنه مأخوذ منها. ومصدره أسطورة يونانية تقول إن أميراً اسمه (نرجس) نظر يوماً في صفحة جدول ماء صاف، فرأى صورته، فأعجب بجسنه، فعشق نفسه (حتى جنسياً).

-قد تكون حقيقة لا أسطورة، فثمة من أحوال البشر ما لم نسمع به، وما من أحد يزعم

أنه سمع كل شيء من أحوال البشر، والمعاصرة التي نعيشها تقدم لنا من الغرائب ما تقشعر لها الأبدان. ويشيب منها الولدان، تقدمها بوتيرة عصرية متسارعة، تقدمها في اليوم الواحد عن دهر من الأزمنة الماضية والغابرة.

-وقد تكون أسطورة، أراد بها صاحبها- وأجاد بما أراد- أن يعبر عن حال محمومة قصوى من عشق الذات إلى حد التفريط بكل شيء في سبيلها.

فالتاريخ مثقل بشخصيات نرجسية عشقت ذاتها وكراسي الحكم، أو عشقت ذاتها على كراسي الحكم إلى مستوى (الغُلْمة)، فراحت تفرط دونها بالآباء والأعمام والأبناء.. قتلا، وتقطيعا.. وطبخا.. وتقديماً على الأطباق لإكراه أبنائهم وزوجاتهم على أكل لحومهم.

فهل سمعت بمثل هذه الأخيرة؟ أحتاج إلى ذكر الاسم لضرورة التوثيق:

إنه السلطان التركي (محمود بن طغلق) الذي قتل أباه. واستولى على العرش.. وقتل ابن أخيه، وأجبر زوجته وأبناءه على أكل لحمه (ديورانت -قصة الحضارة ج٣ ص١٢٨). واقرأ بعدها أو على تخومها قصصاً مروعة عن نراجسة المغول، منها -لضرورة الفكرة التي نحن بصددها- كيف أن السلطان (جهان شاه) قتل جميع إخوته، حتى لا يزاحمه أحد على العرش (السابق- فصل تدهور المغول- ص١٤٦).

-نحن في فقرة علمية نفسية من البحث، فلا يشغلنا أن يكون فلان فاتحاً أو لا. تشغلنا فقط الصورة النرجسية التي نتعقبها (فضلاً عن أن المذكورين كانوا يطبخون بعضهم بعضاً، وجميعهم، على حد قولهم مسلمون). ولعل ابن الأخ المطبوخ كان مستعداً أيضاً لطبخ عمه. ولعل كلا من إخوة جهان شاه كان مستعداً لقتل جميع إخوته.

-وإذا كانت حكاية نرجس أسطورة، فإن المعنى الذي أراده صاحبها منها هو (شبقية الحكم لا الشبقية الجنسية بعض الذات وشبقية الحكم هي المعنى لذي اعتمدناه. وبشكل آخر: إن النرجسية هي الفردية المحمومة المشبعة بحب السيطرة. والذوبان- بالذات حتى الإشباع.. حتى لا يظل فيها مكان أو شاغر لغيرية أو صالح عام أو علاقات إنسانية واجتماعية. أو معان أخلاقية. إذا حالت هذه أو تلك، أو تعارضت- وهي تتعارض حتماً- مع الرغائب والنزوات النرجسية المريضة دائماً.

-إن التداخل بين التاريخية والفردية والنرجسية اقتضى أن يكون الحديث فيها متداخلاً خلال المادة العرضية للأحداث. أي في اللوحتين التوراتية والأندلسية، لجهة كشف مسارها واعتلاقها مسلمات (postulats)، أو قدراً محتوماً راسخاً في الخلفية النفسية العامة المعاصرة للأمم المنكوبة، وقد أوضحتها المطابقة التامة بين أحداث اللوحتين التوراتية والأندلسية.

خاتمة البحث:

نوهت من قبل بأن الباحثين العرب غالباً ما يخفون، أو يتحرجون من ذكر الأسباب الأعمق للحوادث التاريخية المفجعة، فينطلقون من النتائج على أنها أسباب، خاصة إذا كانت الأسباب تنتمي إلى المروق من العقيدة ومن مكارم الأخلاق العربية، وما يحيدون عنها، أو

يكتفون بالإشارة، إلا لأنهم يشفقون على الشخصيات التاريخية، ويحرزون أنفسهم من الخوض في الممنوعات. فهم إذ يكتبون عن سقوط غرناطة -مثلاً- يقعون في مطب ديورانت- مع اختلاف الدوافع- فهو يذكر جميع الأسباب إلا الخروج عن -العقيدة، ولا بد من تصويب.

-فعنده أن سقوط الدولة العربية في الأندلس مؤسس على الفرقة والاحتراب، ونحن ما نرى هذي إلا نتائج لسبب أعمق، هو الخروج على العقيدة الإسلامية ومكارم الأخلاق العربية. فيوم كانوا عليها لم يكونوا متفرقين محتربين، بل كانوا كالبنيان المرصوص، وعندئذ دخلوا، وفتحوا، ونشروا وانتشروا، فالفرقة والضعف، والوحدة والقوة إنما هي نتائج، أسبابها- في الحالين- العقيدة تمسكاً بها أو خروجاً عليها.

وإن تحولت هذه النتائج إلى أسباب مباشرة ظاهرة أو لا يظهر غيرها. نعم كان العبادلة يصلون ويصومون ويؤدون الفروض والشعائر، لكن الخلل كان في الأعماق.

-وعنده أن "احتلال" العرب للأندلس مؤسس على ضعف الإسبان بالفرقة والاحتراب، أيضاً، نحن نراها نتائج لسبب أعمق هو خروجهم عن عقيدتهم الكاثوليكية، فتلك أيضاً معاييرها وضوابطها. وقد قوبل خروج حكامهم على عقيدتهم بفتوح إسلامية، تنشر العدل والحق والمساواة واحترام الإنسان.

ففي المرتين حاد ديورانت عن الأسباب الأعمق مكتفياً بالنتائج على أنها أسباب.

-وبعض الباحثين يشيحون أنظارهم عن الأسباب والنتائج الشنيعة أو الشائنة، كما في لغة الحقوق والأخلاق. كالنزوات وعشق الجواري، وعن الأسباب النفسية، وكانوا يتركونها للحكايات والملاحم الشعبية. والزعم في ذلك كله هو الحفاظ على (التاريخية) نقية طاهرة. ولا يجوز أن يوصف بالنقاوة والطهارة إلا من كان نقياً طاهراً.

إن المبالغات التي تغلف الشخصيات التاريخية لا يجوز أن تطمس مساوئ من كان منها سيئاً، تماماً كما لا يجوز أن تمحي حسنات من كان منها مع الصالحين والأبرار. لأن في كل زمان "فريقاً هدى وفريقا حق عليهم الضلالة"(الأعراف ٣٠).

وإذ يسكت المشفقون على أنفسهم عن أخطاء (التاريخية) و(المعاصرة) فإنما يهملون واجباً تمليه العقيدة والمنهجية العلمية، فما بالكم إذا كانت الأخطاء كبائر تذهب بها ريح العرب والمسلمين؟

لا بد من التغلب على العناد والمكابرة، لا بد من اختراق الممنوعات للإقرار بأنه كان في تاريخنا دائماً من تجاوزوا وأخطؤوا مثلما يخطئ المعاصرون ويتجاوزون.

-وإذا نجاوزنا نسق المشفقين، والحياديين و"المُرْجئين" وصلنا إلى نسق التحزب والتعصب والتكسب. فقد وجد إلى جانب كل نرجس قرناء غشاشون زينوا له سوء أعماله، وكرسوه في التراث بأخطائه التي يعرفونها، وأحيانا بكبائرها. رقعةً تاريخية معصومة.

-أجل كل هذه البضاعة موجودة عندنا، في شخصياتنا النرجسية (التاريخية والمعاصرة)، وفي أرتال المتملقين والمدلسين والوضاعين من قال تعالى فيهم وفي نرجسيتهم:

"وقضينا لهم قرناء فزينوا لهم ما بين أيديهم وما خلفهم.. إنهم كانوا خاسرين"(فصلت٢٥)

أما المشفقون على أنفسهم، فينسون أن يكونوا على أهلهم مشفقين، ويغيب عنهم أن الفكر العربي، فكر الثبات خاصة، تواق إلى الحق والصواب والتحرر من المزالق والأخلاط التاريخية.

-وما تحدثنا عن نراجسة الأمس من أجل نبش القبور، لكن وصولاً إلى نراجسة اليوم، فإذا كانت السلطانة عائشة وآباء العبادلة والسلطان المتصابي قد قوضوا الدولة العربية في أسبانيا، وضيعوها إمارة تلو أخرى، وعطلوا فرصة انتشار الرسالة العربية الإسلامية انطلاقاً من مركز إشعاع ساطع شاده عباقرة الفكر العربي، فأناروا به ظلمات الفكر الأوربي، فما الذي يضيعه النراجسة (وآباء العبادلة) اليوم؟.

بالأمس البعيد ضاعت أرض كنعان مملكة بعد أخرى "اللوحة التوراتية" وبالأمس القريب ضاعت الدولة العربية في إسبانيا إمارة بعد أخرى، فما الذي يضيع اليوم بأرض كنعان؟

سقطت ممالك كنعان لأنها كانت ممالك متجانبة وسقطت إمارات الأندلس لأنها كانت إمارات متحاربة. وفي كل مرة كان ثمة الأدلص الأملس الأحلس (المعنّد على الكرسي).

وفي كل مرة كان ثمة جُحْمٌ فدْمٌ أحمقُ يثير حتى حفيظة الطواغيت..

كان سيد الحلم صلى الله عليه وسلم يغضب للأرض والعرض والدين، بل وما كان يغضب لغيرها، فأين نحن اليوم من "مكارم الأخلاق العربية"، (المصطلح النبوي الشريف). وأين نحن اليوم من العقيدة وأخلاق سيد المرسلين وخاتم النبيين وكلهم يزعم حبه والاقتداء به؟

-**أخيراً**: أحسبك بعد أن قلّبت النظر في هذا البحث. وقلبت معه المواجع العربية المزمنة، التاريخية والمعاصرة- أدركت أني لم أكن عابثاً عندما سحبته على ثلاثة وثلاثين قرنا. أقنص المطابقَ والمقاربَ والمشابهَ موادّ أولية جاهزة لتركيب الصور المعنّدة، وأحسبك تقدر أنها لم تكن يسيرة، خاصة منها المطابقة مع اللوحة التوراتية- وسحب خيوطها وخطوطها إلى اللوحة المعاصرة.

-في البحث- أحياناً- عبارات على السجية، حلت بعد كل شوط علمي أو تاريخي تخفيفا من جفاف المادة. فاقبل مني هذا الأسلوب وقد مهدت للبحث بالدعوة إلى تسخين دراساتنا الإنسانية على حرارة أوضاعنا المريرة.

□□

□ المصادر بأبجدية الاسم الأول

١- (الكتاب المقدس)- أخرج من الترتيب الأبجدي لمجهولية المؤلف أو المؤلفين. و لأن طبيعة البحث اقتضت أن تكون ثلاثة أرباع التوثيقات أو أكثر، من أسفار التوراة والعهد القديم (معاً) فقد جعلنا ترتيبه الأول، ومن ههنا كانت المصادر الأخرى قليلة. قاطعنا بين نسختين:

الأولى: ١٩٧٧ "إصدار لجنة الكتاب المقدس في الشرق الأدنى".

الثانية: ١٩٨٥"إصدار لجنة الكتاب المقدس في الشرق الأوسط"

و النسختان متطابقتان إلا بشكل ترقيم الفقرات.

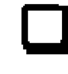
٢- إسحاق رابين (مذكرات اسحق رابين)- ١٩٨٣- ترجمته وأصدرته الإدارة الأمنية العامة في سوريا -قسم الدراسات.

٣- حسين عمر حمادة (الماسونية والماسونيون في الوطن العربي) -١٩٨٦- إصدار مؤسسة صبرا للطباعة والنشر -بيروت.

٤- عبد الكريم ناصيف (الحلقة المفرغة) -١٩٨٤- مطبعة غياث نشواني -دمشق.

٥- ويل ديورانت (قصة الحضارة- الجزء ٢٣) ترجمة عبد الحميد يونس ١٩٧٠-الإدارة الثقافية في: ج.د.ع.

٦- ويل ديورانت (قصة الحضارة -الجزء ٣-الهند وجيرانها) ترجمة زكي نجيب محمود- ١٩٦٨- الإدارة الثقافية في: ج.د.ع.



◻ هوامش استدراكية

هـ١- توضيح واستعادة حول الطبع اليهودي. أفطري هو أم مكتسب؟

لجهة الاكتساب:

عرضنا في البحث قسما من النشيد الكهنوتي المكرس لنبيتهم(دبورة) وللمرأة المسترجلة(ياعيل) ثم عقبنا بما يلي: "إن ألفاظ النشيد لم تكن لغة وحسب. إنها كشف نفسي طبْعي أخلاقي سلوكي ديني في تكوين بني إسرائيل وتربيتهم على العقيدة التوراتية التلمودية الكهنوتية الحاقدة على العرب مترجمة إلى أيديولوجية عدوانية عرقية عنصرية معاصرة"

وعليه، فنحن قد بيّنّا، وتبنّينا، فكرة الاكتساب كمصدر للطباع اليهودية الفاسدة. أو للرواسب النفسية السقيمة(PSYCHO Rcsiducs) المعشعشة في الخلفية النفسية اليهودية على مدى ثلاثين قرناً. ويدرك القارئ أننا نغلّب ولا نعمّم.

- وفي فقرة: "خاتمة في اللوحة التوراتية" عرضنا وحللنا نصا للوزير الصهيوني(غريميو). وهذا بعضه: "لا يمكن أن يصير اليهودي صديقاً للمسيحي أو للمسلم قبل أن يشرق نور الإيمان، ودين العقل الوحيد، على الدنيا بأجمعها".

وعقبنا عليه مباشرة بمايلي: "أما نور الإيمان. ودين العقل الوحيد، فما هو إلا العقيدة التوراتية الكهنوتية التلمودية المحملة بأثقال التحريف والتخريف والمجازر والفواحش والعنصرية والسفاهة بحق الجنس البشري كله. وحق العرب والمسلمين خاصة".

وفي هذا أيضاً كفاية على كشف مصدرية الطبع اليهودي لجهة الاكتساب بالتربية على أباطيلهم التوراتية التلمودية الراسخة في خلفيتهم النفسية الشعورية واللاشعورية معاً.

لجهة الفطرة:

بالرغم من أننا أخذنا بفكرة الاكتساب، اكتساب الطبع الشرير المرذول من تربيتهم التوراتية التلمودية الكهنوتية، فنحن لا نتحرّج من إرجاع مصدرية ذلك الطبع الشرير المرذول إلى فطرة خلقهم الأول، والسند في ذلك قوله تعالى: "..كما بدأكم تعودون * فريقاً هدى وفريقاً

حقّ عليهم الضلالة" (الأعراف ٢٩- ٣٠).

- فالخطاب الإلهي محكم غير متشابه: فلقد أخبر البارئ عز وجل عن خلقه البشر منذ الذر الأول: (كما بدأكم) فريقين: فريق هداية وفريق ضلال. وبأنهم عائدون إلى حفنتي الخير والشر: جبلة خلقهم الأول. تلكم هي معادلة الخلق الجدلية بحديها المتقابلين والمتفاعلين. وتأسيساً عليهما ينشأ المركب. والكون كله يجري على نهجها ونظامها، أي وفقاً((النظام أبدعه المنظم- كما في البراهين)). فتكون عناصر الجدل هي التالية: الأطروحة(These) ونقيضها(Antithese) والمركب (Synthese) ذلكم هو الجدل، أو الديالكتيك(dialecticism) يفسره القرآن الكريم(المصطلح بالإنكليزية)

- والمركب من الأطروحة والنقيض هو التالي:

فمن كمال عدله عز وجل أن جعل(استحقاق) الضلالة مشروطاً بتنزيل وتبليغ: "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا" (الإسراء ١٥) "يهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة" (الأنفال ٤٢). و"لئلا يكون للناس على الله حجة" (النساء ١٦).

وهذا يفيد أن الله تعالى لم يجعل(البرزخ) كتيما. حتى لا يكون باب التوبة والإنابة كتيما، فالمحنة والامتحان تدور في فلك التقابل الجدلي المتفاعل بين فريقي الهداية والضلال، أو فريقي العذب الفرات والملح الأجاج ، وفي كل مرة أو حالة يقدّم عز وجل ذكر فريق الخير على ذكر فريق الشر، ومعاذ الله أن يقع ذلك بالمصادفة. إنما هو رحمة.

ثم تدبّر قوله تعالى: "مَرَجَ البحرين يلتقيان * بينهما برزخ لا يبغيان" فمن رحمته تعالى أن قدم الالتقاء على البرزخ. فلابد من أن يستنتج القارئ أن المركب ماثل في لتوبة والإنابة تأسيساً على الامتحان والابتلاء في التقابل الجدلي.

فالدليل على الخلق فطرةً قوله تعالى: "كما بدأكم". وعلى النهج ذاته قوله تعالى: "ولقد أضَلَّ منكم جبِلاً كثيراً" (يس ٦٢)

- أدرك أنها مسألة صعبة على بعض الأذهان، ومن أراد المعايرة كان واقعاً في مطب الأغلوطة المنطقية الشهيرة. أغلوطة: القياس مع الفارق". لأنه إذ ذاك سيقيس أمرين ليسا من جنس واحد بمقياس واحد. سيقيس الإرادة البشرية النسبية المتواضعة بالمشيئة الإلهية المطلقة. وهو قياس فاسد منطقياً. هذا ما يسرّه الله تعالى من فهم واستيعاب لبعض آياته الكريمة. وفي الخاطر والذهن دائماً قوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله"

والواقع أني ما ابتغيت تقديم فقرة دينية في بحثي. وإنما هي وقفة لمطلبية الكشف عن منشئية الطبع اليهودي. وسواء بعد ذلك أفسِّرت تلك المنشئية بالاكتساب أم بالفطرة أم بهما معا.

- هذا. ولا تبرز أهمية المسألة في الكشف عن مصدر الطبع اليهودي، بل في كشف وجوده ووجود أخطاره ومفرزاته السُّميَّة: ولا أحسب أن أحداً في الدنيا(يبخل) على اليهود في إدراجهم بفريق الضلال، والملح الأجاج، وحفنة الشر: كما لا أحسب أن أحداً في الدنيا يطلب البينة على ذلك. ومن أرادها فهذا نزر يسير منها:

هـ٢- الشر والمرذولية في الطبع اليهودي

من أراد البينة فعليه بأسفار التوراة والعهد القديم ناهيك عن تلمودهم. ذلك السيل الطافح بالشر. وبالفواحش حتى بالمحرمات، وما استمدها واضعوا التلمود إلا من أخبار الفواحش

المماثلة الواردة في التوراة أيضاً. لكنهم تمادوا في التلمود إلى ما يَقِفُ له شعر الرأس حتى الجنون.

والتلمود زاخر أيضاً بالافتئات على مريم(نحجم عن ذكر شيء منه) وعلى ابنها عيسى عليهما السلام. ولا بأس ببعض المختصرات: (فتزك الفواحش) ففي كتابه: (المدخل لدراسة التوراة- إصدار دار القلم ١٩٩٠) ينقل الدكتور محمد علي البار من التلمود:

"يسوع ارتد عن دين اليهود. وعبد الأوثان. وكل مسيحي لم يتهود عدو لله ولليهود" (ص ٢٤٧).

"يسوع الناصري موجود في لجات الجحيم بين الزفت والقطران" (السابق) قاتلهم الله.

- ومن يرمون السيد المسيح عليه السلام بمثل تلك الكبائر، ويتلفظون بحقه بمثل تلك السفاهات، لابد من أن يكونوا شر البرية فطرة واكتسابا. اكتفينا بهذين المختصرين من كتاب الدكتور(البار)، فإلى الأناجيل: كان شيوخ اليهود يقولون لعيسى عليه السلام: "إنك سامري وبك شيطان" (يوحنا ٨: ٤٨- مكرورة في الأناجيل).

وأكثر من ذلك كانوا يسمون رئيس الشياطين الذي(يسكن) عيسى عليه السلام، فهو (بَعْلَزَبُول) (متى ١٢: ٢٥).

وما انفك عيسى عليه السلام طوال دعوته الرسالية يعرّي مخازيهم وطباعهم الشريرة، فيخاطبهم قائلاً:

"ويل لكم أيها الكتبة والفريسيّون المراؤون.. فأنتم تشهدون على أنفسكم بأنكم أبناء قتلة الأنبياء.. أيها الحيات أولاد الأفاعي. كيف تهربون من دينونة جهنم" (متى ٢٣: ٢٩- ٣٣) (مكرورة أيضا).

ويؤكدها القرآن الكريم إذ يقول بشأنهم: "وباؤوا بغضب من الله.. ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء" (آل عمران ١١٠-١١٢). وقد وضعهم القرآن بأنهم قردة وخنازير. (راجع الآيات والتفاسير وأسباب التنزيل) وقد خاطبهم عيسى عليه السلام قاطبة بقوله: "يا أورشليم، يا أورشليم، يا قاتلة الأنبياء وراجمة المرسلين" (متى ٢٣: ٢٧).

هـ٣- رؤيتي في العقيدة الإسلامية

- يقيني ثابت راسخ بأن التمسك بروح العقيدة الإسلامية(كما عند موسى وطارق والمجاهدين- وهذا في البحث) كان المنطلق والمنبثق لجميع الأمجاد التي حققها العرب في الأندلس. ومن نافلة القول أن تلك الأمجاد كانت في جميع الميادين العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والفلسفية والأدبية والفنية والعلمية.. ومتفرعاتها قاطبة. يقيني ثابت أيضاً بأن خسارتنا الأندلس كانت ناتجة عن مروق الحكام من روح عقيدتهم(مثّلنا على ذلك بالشخصيات النرجسية في اللوحة الأندلسية)- هذا، وموقف المسلمين من عقيدتهم لا يصدر عن تعصب، بل عن معرفتهم رسالة الإسلام الإنسانية، ولقد ضمّنت البحث تنويهاً باحترام العقيدة المسيحية عندما تحدثت عن خروج الحكام الأسبان عن روح عقيدتهم الكاثوليكية، وذكرت أن لها أيضاً معاييرها وضوابطها، وكيف قوبل خروجهم على روح عقيدتهم بفتوح إسلامية تنشر العدل والحق والمساواة وتحفظ كرامة الإنسان.

❑

هويتنا العربية والقوميّة

د. فاروق اسليم

إن الحديث عن الهويّة على درجة كبيرة من الأهميّة في حياتنا المعاصرة، فتحديد الأمة لهويتها يكون بوعيها الصحيح لتكوينها الحضاري، وهو وعي تبنى عليه المواقف السياسيّة، والتوجهات الفكرية التي ترسم مسارات المستقبل برؤى ريادية تتصوّر وجوداً متطوّراً، ومؤسساً على الوجود المتحقّق تاريخياً.

ويؤكّد أهميّة ما يكتب عن هويتنا العربية والقوميّة أن توجّهات العدوان على أمتنا تستهدفها الآن لأنّها الحصن الأشدّ مناعة في مواجهة التحدّيات؛ فالعدوان الخارجيّ يسعى إلى تفتيتها لإحكام سيطرته على حاضرنا ومستقبلنا، والعدوان الداخليّ يسعى -أيضاً- إلى تفتيتها أو تهميشها لضمان استمراريّة منافع الفئة القليلة باستمرار حالات التجزئة والاستغلال والتسلط الفكري والسياسي.

ويراد بالهويّة الحقائق التي تجعل الشيء متميّزاً بعلامات فارقة، تتّسم بالوحدة والاستمراريّة. يقول الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في كتابه (التعريفات): "الهويّة: الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق". وهذا التعريف القديم للهويّة لا يلحظ المتغيّرات التي تطرأ على حقائق الهويّة عند الإنسان، وهي متغيّرات جديرة بالاهتمام، ولا سيما أن عصرنا الذي يشهد تغيرات علمية وفكرية وسياسيّة كثيرة وشديدة في شمولها وعمقها وتسارعها، تؤثر في عقليّة الإنسان ومشاعره وسلوكه، وتجعل مكوّنات المنظومات الحياتيّة الثابتة عرضة للتساؤل عن مدى قدرتها على الثبات والاستمراريّة، وتجعل مهمة الذين يتصدّون للدفاع عن هويّة الأمة بالغة الدقّة والأهميّة، وهم يواجهون تحديات الهيمنة، ومسارات العولمة الهادفة إلى إلغاء الهويات المميّزة للأمم والشعوب، وإلحاقها بالأنموذج الحياتي الأمريكيّ من أجل ضمان استكانة الأمم والشعوب لاستغلال الشركات اللاقوميّة، واللاوطنيّة المرعبة في قدراتها على الاحتكار والاستعباد والسيطرة، وتفتيت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية للأمم والشعوب والدول، وما حدث في أوربا الشرقية، والاتحاد السوفيتي، ودول جنوب شرق آسيا، وما يحصل الآن في اليابان وغيرها يدلان على شمولية الأخطار ورعبها.

ونحن -العرب- يزداد إحساسنا بالأخطار حين نعرف أن تلك الشركات تخضع لسيطرة رأس المال العالمي الأمريكي واليهودي، فهي شركات يهوديّة متصهينة تتبنى أساليب اقتصادية، تخدم إيديولوجية تناقض وجودنا فوق أرضنا، وقد عملت -ومازالت تعمل- من

أجل هدم تاريخنا، وتزييف وعينا، ووعي الآخرين لـه، ومن أجل تسفيه رؤانا المستقبلية، وإشعارنا بمثالية أحلامنا القوميّة، وباستحالة تحقيقها.

إن الأخطار تهدّد التميّز العربي المنجز تاريخيّاً، والمعبّر عن هويتنا العربية، وتهدّد التميّز العربي المراد إنجازه، والمعبّر عن هويتنا القومية التي تسعى للحفاظ على الهوية العربية، ولتطويرها.

أولاً: هويتنا العربية

هي مجموع الحقائق التي تؤلّف نسيجاً حضارياً يتميّز به وجودنا العربيّ المنجَز تاريخيّاً؛ وهي -لذلك- نتاج جَدَل إنسانيّ تاريخيّ فوق الأرض العربية التي تملّكها أصحابها وتوحّدوا بالتفاعل فيما بينهم فوقها ومعها، ومع الأمم والشعوب المجاورة. وهي دائرة واسعة تضمّ هويّات أسرية وإقليمية ودينية ومذهبية واجتماعية وسياسية وغير ذلك من التنويعات الإنسانيّة التي يتكوّن منها الوجود العربيّ.

ويمتلك الفرد العربيّ هويته العربية بامتزاج تدريجيّ متنام، يشمل تلك الهويّات ولا يلغيها، ويمنحه شعورا بالانتماء إلى أمّته العربية. والحقائق التي تشمل تلك الهويّات ولا تلغيها متداخلةٌ ومتشابكةٌ ظلالها وأفياؤها الموحدة لنا، ويمكن لنا أن نتلمّسها في الآتي:

١-التكويـن التـاريخي العريـق:

من المسلّم به أنّ الوطن العربي هو مهد الحضارات الإنسانيّة القُدْمى التي تتابعت، وتفاعل بعضها مع بعضها الآخر؛ فكان نتاج ذلك وحدة حضاريّة أنتجها تاريخ الإنسان العربي إنتاجاً تداخلت في مكونات سداه ولحمته حضارات اليمن، وما بين النهرين، والشام، ووادي النيل، وشمال إفريقية.

ولا يلغي عروبة بعض تلك الحضارات أنها لم تنسب إلى العرب ولم توصف بالعربية قبل الإسلام، فالأمة العربية قبل الإسلام كانت في طور التكوين، الذي تجتمع فيه مستويات مختلفة من الأطوار الاجتماعية للسكان، وهي أطوار ورثت تلك الحضارات، وتهيّأت للتوحد، وحين توحّدت نُسِبَت إلى الجماعة التي أنجزت التوحيد، وتسْمِيةُ الكلّ باسم الجزء مألوف حين يتعاظم دور الجزء، ويقوى على استقطاب الأجزاء الأخرى، ولا سيما حين يكون الجزء في الأصل هو المصدر الذي انبعثت منه أغلب مكوّنات تلك الأجزاء كما هو حال الأمّة العربية، فأكثر النظريات العلمية، الخاصة بالأصول العرقية، تماسكا ترى أن اليمن هو مصدر الهجرات البشرية للجماعات التي كوّنت وأقامت الحضارات التي دخلت في النسيج المكوّن للأمة العربية. وأمّا بقية النظريات فتنصّ- عدا واحدة- على أن تلك الهجرات انطلقت من الأرض العربية من شمال إفريقية، أو من جنوب العراق، أو من مناطق عربية أخرى. وإنّ وحدة الأصل عامل رئيس في وحدة الفروع حين تتهيأ الظروف المناسبة، ولاسيما الإرادة الإنسانية الراغبة في إنجاز الوحدة.

وأحداث التاريخ تؤيّد ذلك، فقد تعرّبت تلك الفروع بسرعة رافقت سرعة الفتح العربي،

ولم تكن السهولة في التعريب وانتشار الإسلام إلا نتاج تشابه وتجانس في المعتقدات الدينيّة، وأنماط الحياة، واللهجات، ونتاج ترقّب للتحرّر من النفوذ الأجنبي، ولبناء الدولة المركزية التي تنجز الوحدة السياسية، وتُحقّقُ الانتصارَ للوحدة الحضاريّة في الأماكن التي تشكّل الوطن العربيّ. وإن الوجود العربي الآن في الوطن العربي تحقّق فيه التكوين التاريخي للأمّة العربية لدليل ماديّ على أن تشكيل الهويّة العربية قديم جداً في وجوده، وفي استمراريته، وعدم انقطاعه.

إنّ التكوين التاريخي لهويتنا العربية عريق في قدمه واستمراريته، وهذا مايجعلُها متماسكة، وعَصيّة على العدوان، مقتدرة على مواجهة التحديات، وعلى منح أصحابها ثقةً بالذات، واستبشاراً باستمراريّة الوجود الحضاري المتميّز باللغة حاملة الفكر والمشاعر، وبمنظومة القيم المنبعثة من عقيدة التوحيد.

٢- اللغة العربية الفصحى:

إن اللغة شرط لازم لتكوين أيّة أمّة تكويناً تاريخياً. وتغدو في بعض مراحل تكوين الأمّة أهم شرط من شروط تكوينها ووجودها المتميّز. وقد نبّه إلى ذلك الرسول. محمّد بن عبد الله (ص) حين ربط بين لغة الأمّة، والانتماء إليها في قوله: "ليست العربية بأحدكم من أب، ولا أمّ، وإنّما هي اللسان، فمن تكلّم العربيّة فهو عربيّ".

لقد أراد الرسول (ص) بالعربية لغة القرآن الكريم الذي جاء فيه:

إنا أنزلناه قرآناً عربيّاً. وعربيّة القرآن هي لهجة قريش التي سادت في الجاهلية، وأصبحت لغة الشعر والحياة، ثم جاء القرآن فزادها غنى، وقوّة، ومنحها منزلة السيادة المطلقة على أخواتها من اللهجات العربية. وقد حملت دعوة الرسول إلى التكلّم بالعربية دلالتين: الأولى دينية، فتكلّمُ العربيةِ يعني معرفة لغة القرآن الكريم وتيسير سبل الدخول في الإسلام، وفهم عقيدته وشريعته، والاقتدار على التعبّد، فالصلاة لا تصحّ إلاّ بتلاوة القرآن بلسان عربيّ مبين؛ والثانية دنيويّة، فتكلّمُ العربية أضحى رابطة انتساب إلى الأمة الناشئة، وهي رابطة تتجاوز رابطة النسب، وما يتصل بها من قيم قبلية تعوق التطور الاجتماعي، وتمنع اندماج الغرباء نسبا في المجتمع إلاّ في ظروف استثنائية صعبة التحقّق.

ولا ريب أن الأبعاد الدينيّة والدنيويّة للتكلّم بالعربية أسهمت في الإقبال على تعلّم العربية. ولاسيما في المجتمعات التي تتكلّم بلهجات ولغات خرجت كلّها من مشكاة واحدة، ولا يستبعد أن تكون العربية الفصيحة هي تلك المشكاة التي انطلقت منها اللغات واللهجات العربية المنعوتة بالسّامية، فكان من اليسير على تلك المجتمعات أن تتعرب بعربية القرآن وأن تلقي عليها الكثير من الظلال اللغوية، وكان من الطبيعي أيضاً أن تبقى تلك المجتمعات محتفظة بكثير من موروثها اللغوي القديم الذي تعبر عنه اللهجات المحكية المسمّاة بالعاميّة والتي تمثل أنماطا من تطور الكلام بالفصحى تطوراً تأثر باللهجات القديمة التي كانت مستوطنة في أقاليم الوطن العربي قبل الانتصار التاريخي لحركة التعريب، وكان من الطبيعي أيضاً أن تبقى بعض اللهجات القديمة سائدة في بعض بقاع الوطن العربي، ودالة على طور

اجتماعي قديم، وله مسار تاريخي واحد نحو التطور، وهو التعريب، أو عدم التناقض معه.

لقد أثبتت اللغة العربية الفصحى منذ انتصار التعريب في القرن الهجري الأول أنها حقيقة راسخة الجذور في الأرض العربية إذ غدت لغة العلم والأدب والعبادة، ولغة الخطاب الموحد لأصحابها، ثم اقتدرت على التطور والتعبير عن التجاوب والمعارف الإنسانية المختلفة، وعلى حمل رسالة العرب الحضارية إلى الإنسانية جمعاء، ولا سيما في العصور الوسطى.

وامتلكت العربية الفصحى في أثناء مسيرتها التاريخية ثروة وافرة من المصطلحات العلمية، والتراكيب اللغوية الدقيقة، والإبداعات الأدبية والفكرية، فساعدها ذلك على العودة إلى متابعة مسيرتها في بناء الأمّة العربية، ونهضتها منذ مطلع القرن العشرين.

وقد شهد القرن العشرون تعريباً جديداً اتخذ مسارات يمكن إجمالها في ثلاثة، **الأول:** مسار تعريب العلوم العصرية ومصطلحاتها، وقد بدأت إرهاصاته مع رفاعة الطهطاوي (ت ١٨٧٣م) الذي ولي رئاسة الترجمة في المدرسة الطبية بمصر بعد عودته من فرنسا، وبدأ ذلك المسار انطلاقته الرسمية من دمشق حين افتتح معهد الطبّ والحقوق سنة (١٩١٩م) واشترط فيهما أن يتمّ التعليم باللغة العربية، وأن تؤلّف المصنفات بها، واتسعت دائرة تعريب العلوم مع اتساع دائرة التعليم العالي في سورية، ومنها سرى التعريب إلى كثير من المؤسسات والمعاهد العلمية العربية. وأحدثت المعاهد الخاصة به، وبدأت العربية بذلك تستعيد قدراتها على تمثيل العلوم. والتعبير عنها.

والثاني: مسار مجابهة اللغات الأجنبية. وهذا المسار لا يهدف إلى دفع تلك اللغات، ولا يعلن التناقض معها، بل يهدف إلى دفع المحاولات الرامية إلى استبدال اللغات الأجنبية بالعربيّة. وهو استبدال يحدث قطيعة معرفية مع التاريخ، ويستبدل بالهوية العربية هويّات الضياع والتبعيّة. ومن هذا المنطلق جابه العرب محاولات التتريك، ثم جابهوا محاولات الفرنسة في الجزائر وغيرها، وجابهوا أيضاً جهود الإنكليز والإسبان والإيطاليين لإحلال لغاتهم محلّ اللغة العربية، وهم يجابهون الآن انتشار العبرية الصهيونية بين صفوفهم في فلسطين. ويسعون إلى انتصار التعريب في المغرب العربي، ولاسيما الجزائر التي تعاني من تفشي الفرنسيّة، ومن استنهاض اللهجة الأمازيغية -وهي لهجة عربية قديمة- لإضعاف العربية الفصحى، وللسير في طريق تناقض المسار الطبيعي لتطور الأمة العربية، أعني مسار الوحدة لا مسار التشرزم.

والثالث: مسار مجابهة اللهجات المحليّة والقبليّة. وهذا المسار يهدف إلى وقف التوجّهات الرامية إلى تعميق الهوّة بين تلك اللهجات، تمهيداً لإعلان كلّ منها لغة خاصة بأصحابها، ويسعى إلى تقريب بعضها من بعضها الآخر، وقد نجح هذا المسار كثيراً بانتشار التعليم في الوطن العربي، وبانتشار لغة الخطاب بالفصحى بواسطة الإذاعات المرئية والمسموعة، والصحافة والكتب.

وإن ثلاثة المسارات المذكورة متداخلة، ويؤازر بعضها بعضاً؛ فالخطوة الصحيحة في أيّ منها تدعم الخطوات في المسارين الآخرين. والمشهد اللغوي في الوطن العربي يدل على أن العربية الفصحى هي لغة الأمة العربية، بها يتلقون العلوم والآداب والأفكار، وبها

يتخاطبون، وبها يتعبّدون، ويتواصلون مع تاريخهم في أبعاده المختلفة السياسية والنفسية والاجتماعية والأدبية والفكرية والدينية والأسطورية وغير ذلك من الأبعاد التي تنتقل من جيل إلى آخر باللغة المكتوبة، والمحكية، وبذلك تكون اللغة العربية الفصحى حقيقة من الحقائق المكونّة للهويّة العربيّة إذ لا يستقيم وجود تلك الهويّة التي تمنح العرب التميّز بدون تلك اللغة.

٣-القيــم التوحيديّــة:

ترجع فكرة التوحيد في الوطن العربي إلى عصور قديمة جدّاً، وقد أسهمت عقيدة التوحيد، وما يتصل بها من التشريعات في ظهور القيم الإنسانية العليا التي يتساوى الناس في ظلالها، ويتوحّدون في رفض العبودية لغير الله، الواحد الأحد.

وحين بُعث محمّد (ص) برسالة الإسلام كانت الأجواء مُهَيَّأة لانتشارها فدان غالبية العرب -وقد عرفوا التوحيد من قبل- بالإسلام، وانطبعت أفكارهم ومشاعرهم بعقيدته وشريعته اللتين أسهمتا في تكوين الأمة العربية، وفي وضع القواعد والقيم التي تضبط سلوك أفرادها ومؤسساتها، وتحدّد نظرتهم إلى الحلال والحرام، وإلى الخير والشرّ، والجميل والقبيح، والمسؤولية الخاصة والعامة، والتسامح والتعصب، والمساواة والتفاضل، وغير ذلك من القيم التي طبعت سلوك الناس وعقولهم وأفكارهم ومشاعرهم، وغدا الالتزام بها عرفاً اجتماعيّاً، تحاسب عليه ضوابط الحياة الاجتماعية بقوة تفوق قوة الدولة، وبفاعلية تستمد قوتها الحقيقية، والأصلية من المرجعية الدينية لتلك القيم، وهي مرجعية تدفع الناس إلى التمسك بها بوازع دينيّ يعمل دونما حاجة إلى رقابة السلطة الاجتماعية أو القضائية.

إن القيم التوحيديّة في الوطن العربي قديمة، رافقت تكوين الأمة العربية، ولم تكن قيماً وافدة إليها، وهي لذلك من الحقائق المكوّنة للهويّة العربية، التي لا يستقيم وجودها إذا جرّدت من تلك القيم. وإن الوقوف عند بعضها يكفي لبيان أهميتها، وأثرها في سلوك الأمة، وفي تفكيرها، ومن ذلك قيمة التسامح.

كان التسامح سبباً رئيساً من أسباب انتشار الإسلام، ومن أسباب انتصار التعريب، وانطلاقه إلى آفاق بعيدة عن موطنه. والتسامح فكرة نمّاها الإسلام عند العرب الذين عرفوها من قبل، وتشرّبوا معانيها من تعاليم السيد المسيح بخاصة.

لقد جعل الإسلام التسامح أصلاً راسخاً في توجهات العرب العامة الفكرية والاجتماعية والسياسية وغيرها، والآيات والأحاديث الدالة علي ذلك كثيرة، ومنها قوله تعالى *لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغيّ*، وقوله أيضاً *إنّما المؤمنون إخوة*، وقل الرسول (ص): "لافضل لعربيّ على أعجميّ إلاّ بالتقوى". وهذه الدعوى إلى التسامح تهدف إلى إحلال السلام في المجتمع المؤمن بها، وإلى إحلال السلام بينه، وبين المجتمعات الأخرى. وأمّا الصراعات القبلية والعرقية والمذهبية التي عرفناها في تاريخنا العربي فما هي إلاّ صدى لتوجهات منحرفة، هي توجهات الفئة القليلة لا توجهات جماهير الأمّة التي آمنت بالتسامح، ورضت لذلك بامتزاج الأعاجم بها ، وبارتقائهم مراكز الصدارة في الدولة والمجتمع، وبوجود أُسَرٍ حاكمة من أصول غير عربية.

ولكن التسامح الذي آمنت بـه الجماهير العربيـة لـم يكـن علـى حسـاب هويتهم العربيـة، فالتسامح لايلغي التمايز، ولا يرضى بفقدان الهويّة. وأمّا الرضا بالانقياد للأسر الحاكمـة التـي ترجع إلى أصول عرقية غريبة عن الوطن العربي فيرجع إلى أن تلك الأسر غدت منتمية إلـى العرب، وإلى أنها -وهذا هو الأهم- لم تَسْعَ إلى تفتيت الهويـة العربيـة، ولـم تفكّر فـي صنـع هويّات جديدة تستبدل بالهوية العربيّة؛ فالعرب قبلوا بحكم المماليك وخضعوا لهم لأنهم عاشـوا في الوطن العربي، وانتموا إليه، وحافظوا على هويّته، ولكنّ العرب حـاربوا الصليبيين لأنهم أرادوا صنع هويّة جديدة لبلاد الشام ولمصر، هويّة وافدة، تفتّت الهويّة العربيّة، وتحلّ مكانها. ويذكر في هذا السياق أن العرب قبلوا بحكم العثمانيين، وأعرضوا عن محاربتهم، ثم ثاروا بهم حين لمسوا تهاونهم في الدفاع عن الهوية العربية في الجزائر وطرابلس الغرب ثم حين أرادوا تفتيت تلك الهوية وطمسها في المشرق العربي، واستبدال الطورانية بها.

ويتصل بقيمة التسامح الحديث عن الانفتاح، وما نتج عنه من رسالات عربية إنسـانية لـم تعرف الانغلاق والتقوقع، فمـن الأرض العربيـة انبعثت الزراعـة، وظهـر التعدين، وانطلقت الأبجدية، وسطعت رسالات السماء، وأضاءت حضارتنا العالم في القرون الوسطى، ثم تراءت قوميتنـا العربيـة فـي القـرن العشـرين ترفـل بأبعادهـا الإنسـانية البعيدة عـن التعصـب والقهـر والاستبعاد، والمشبعة بقيم رسالات السماء التي تشكل حقيقة ظاهرة من حقائق هويتنا العربية.

إن تاريخ العرب المشترك فوق أرضهم، وبلغتهم أوجد حقائق هويتهم الماثلـة فـي آدابهم وأفكارهم وعلومهم ومشـاعرهم وأسـاليب حياتهم، وهـي حقـائق موجـودة بـالفعل، ولا يدفـع وجودها الجهل به، ولا الأبواق التي تشكّك بوجود هويّـة عربيـة توحّد العرب أو التـي تجزم باستحالة وجود الهوية العربية، وإن الأدلّـة علـى وجودهـا تبرز مـع كـل مناسبة يتحقق فيها النصر للعـرب، سـواء أكـان النصـر علـى مستوى معركـة القنـال ١٩٥٦م، أو حـرب تشـرين التحريرية عام ١٩٧٣م أم كان على مستوى عملية فدائية ناجحة في جنوب لبنان أو في القدس المحتلّة، وتبرز أيضاً مع كلّ حدث يؤلم العرب سواء أكـان الحدث علـى مستوى نكبـة عـام ١٩٤٨م أو نكسة حزيران ١٩٦٧م أو احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام ١٩٨٢م أم كان علـى مستوى التآمر لإخراج إحدى الفرق العربية من بطولة كـأس العـالم لكـرة القـدم، كـالذي حـدث لفريـق المغـرب فـي (مونديـال) فرنسـا. وهـذا يعنـي أن الهويّـة العربيـة الموحّدة لأبنـاء الأمـة راسخة بحقائقها في النسيج المكوّن لأمتنا، ولكن درجات التملك لتلك الحقائق متفاوتة بين أبنـاء الأمّة بتفاوت درجات الوعي والتطوّر، وبتفاوت درجات الأخطار والتحدّيات، ونتـج عـن ذلـك في القرن العشرين إشكاليات هـدّدت الهويّـة العربيـة، وأرهصـت فـي بعـض الأحـايين بتفتيتهـا وتهميشـها، وفيما يلي بيان لبعض تلك الإشكاليات.

ثانياً: إشكاليات الهويّة العربيّة:

إن التحديات التي واجهت أمتنا العربية منذ قرنين تقريباً مـازالت تهـدّد وجودنـا العربـي، ومازالت تهدّد وحدة هويتنا العربية وقد تجلّى وعـي العـرب لتلك التحدّيـات فـي صـور كثيرة أنتجت ثوراتٍ تحرّريّة على درجة عظيمة من الأهميّة فـي تاريخنـا العربـيّ، ومـازالت هويتنـا العربية دريئة لسهام الجهل والوعي الزائف، ودريئة لسهام الأعداء الذيـن يسـعون بكـلّ وسـيلة

إلى صنع تاريخ جديد للمنطقة رغبة في صنع هويات بديلة للهوية العربية، وبذلك تتوحد سهام الفريقين في تضخيم الإشكاليات التي تعاني منها الأمة، وفي العمل على فصلها عن السياق التاريخي العام للأمة، وعن الفعل الاستعماري المساهم في صنع تلك الإشكاليات، ومنها:

١-إشـــكالية الأرض العربيـــة:

تمنح الهويّة العربية المنتمين إليها شعوراً بتملّكهم وطناً كبيراً، له حدود طبيعية تفصل بينهم وبين الأمم المجاور، وقد جرت محاولات لاقتطاع بعض أجزائه، ومن ذلك محاولة فرْنسة الجزائر، ومحاولة إيطاليا جعل ليبيا جزءاً من امبراطوريّة رومانيّة جديدة، ولكن هاتين المحاولتين أخفقتا، ولم تكن خطورتهما مثل الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فقد نما وأضحى كياناً غريباً في قلب الوطن العربي، يفصل غربه عن شرقه، ويتسلّح بعقيدة تدعوه إلى تملك، واستيطان ما بين الفرات والنيل. وهذا التحدي الاستيطاني يعوق وحدة العربية، ويهدّد الوجود العربي ويستنزف طاقات العرب، ويضعهم أمام إشكالية لم يواجهوا مثلها في الخطورة والتعقيد من قَبْلُ، إذ عليهم أن يواجهوا تركيبة سكانية وافدة، ومعادية، ومناقضة لوجودهم؛ ومدعومة من القوى الأجنبية المعادية، وتلك التركيبة السكانية لا تنتمي إلى أمّة واحدة، ولا إلى دولة أجنبية محدّدة يمكن لها أن تستقطب تلك التركيبة السكانية أو بعضها في حال انتصار العرب عليها مثلما حدث مع الفرنسيين في الجزائر، ومع الإيطاليين في ليبيا.

وإضافة إلى إشكالية القلب العربي في فلسطين التي تهدّد وجود الهويّة العربية نجد إشكالية تخوم الوطن العربي، والمتمثّلة في اقتطاع بعض الأجزاء من أطراف الوطن العربي، والمتسبّبة في استنزاف بعض الطاقات العربية، والمؤدية إلى توتّر العلاقة بين العروبة والإسلام توتّراً تهتز به الصورة المشرقة للعلاقة المتينة بينهما وبذلك تُوجّه السهام إلى إحدى الحقائق المكوّنة للهويّة العربية غير أن خطورتها على هويتنا العربية قد لا ترقى إلى مستوى خطورة ما يحدث بين الدول العربية من نزاعات الحدود؛ فحرب الخليج الثانية هي الأكثر بشاعة وفظاعة في تاريخ العلاقات العربية، وكان وقودها الناس والنفط والمال العربي، والهوية العربية عند بعض العرب.

ومن الملفت للنظر أن الصراع على الحدود بين الدول العربية -وكذلك الصراع على التخوم بين العرب وبعض جيرانهم- يلتقي مع توجهات الاستيطان الصهيوني الذي يسعى إلى استغلال تلك الصراعات لتعميق الهوّة بين المتصارعين، ولخلق الأجواء المناسبة لصراعات لا تنتهي على الحدود، وعلى التخوم، تضعف العرب، وتشكّكهم بهويتهم الموحّدة، وتصرفهم عن مقاومة العدوان الصهيوني المناقض لوجودهم.

٢- إشـكالية الدولـــة القطريّـــة:

إن الحدود السياسية الفاصلة بين الدول العربية هي حدود مصنعة غالباً بأيدي أعدائنا، ويراد لها أن تصبح حدوداً بين مجتمعات متمايزة، وحدوداً بين أوطان لكلّ منها هويته الوطنية. ولذلك حظيت النزعات القطرية لبعض العرب في النصف الأوّل من هذا القرن

بالتأكيد من الاستعمار الأوروبيّ، ومن الانعزاليين، وأصحاب المصالح بالتجزئة. ولكن تلك النزعات الأخرى اندحرت أمام تيّار المدّ القومي العربي في الخمسينات والستينات، ثم عادت إلى الظهور منذ أواخر السبعينات.

ولعلّ أخطر مظاهر النزعات القطرية ما تولّد في كلّ قطر -من توجّه نحو التفرّد الذي كرّسته المناهج التربوية في الأقطار العربية، فثمّة نزعات كيانيّة في الأهداف والممارسات التربوية العربية، تتجه نحو تحويل الحدود السياسية المصنّعة إلى حدود ثقافية، وأمّا التوجهات القوميّة التربوية فإنها في الغالب قطرية المضامين، وقد تكون مناقضة للهويّة العربية، وغير مُعبّرة عن الواقع التاريخي.

ولكن الدولة القطرية مازالت عاجزة عن تصنيع هويتها القطرية الوطنية لأنها لا تمتلك التراكم الحضاري التاريخي الذي يمنحها سمات التميّز، فما الذي يمنح هوية الكويتيّ ما يميزها من هويّة القطريّ أو العراقيّ؟ وهل تسمية المجلس المنتخب لتمثيل الشعب في الكويت بمجلس الأمّة تكفي للإقرار بأنّ الكويتيين أمّةٌ متميّزة؟

إن عجز الكويت عن امتلاك هويّة وطنيّة متميّزة تحلّ مكان الهويّة العربية التي تتوحّد بها الكويت مع محيطها العربيّ -لا يختلف كثيراً عن عجز دولة كبيرة كمصر عن ذلك؛ فقد ظهر فيها مفكرون كبار قرأوا تاريخ مصر قراءة مُستّغربة، ومُستّغرّبة، وجاهلة، زيّفت الواقع التاريخي، ورأت أنّ مصر أمّة قائمة بذاتها، وأنها تنتمي إلى حضارة المتوسط، وإلى الغرب الأوروبي، لا إلى الأمة العربية، ولا إلى الحضارة العربية الإسلامية، وفي ذلك إشكالية تجعل الآخرين (الأروبين) نحن، والنحن آخرين، وفي ذلك مأساويّة واستخزاء لأن الآخر لا يقبل أن نكون جزءا منه أبدا.

ونفي تكوّن الهويّات الوطنية للأقطار العربية لاينفي التمايز داخل دائرة الهويّة العربية الموحّدة للعرب، ولكن هذا التمايز لا نجده ظاهراً بين قطر سياسيّ وآخر بل نجد بين الأمداء الجغرافيّة الكبرى (شبه الجزيرة العربية، بلاد الشام والعراق، وادي النيل، المغرب العربي)، ويرجع التمايز بينهما إلى اختلاف مستويات التطور الحضاري، وإلى البيئة الجغرافية، وإلى تنوع مظاهر التحدي والعدوان، وإلى غير ذلك من التراكمات التاريخية التي أبقت على وشائج القربى والوحدة التي تربط بين تلك الأمداء لغويّاً ودينياً وثقافياً وشعورياً واجتماعياً، وحاضرا ومستقبلا. وهي بحاجة دائمة إلى وعي يرقى بها إلى مستويات متقدّمة من الترابط الحضاري الذي يقود إلى دولة الوحدة، ومجتمع الأمة الموحّدة.

٣- إشكالية الثروة العربية:

إن الانتماء إلى الأمة يوجب على أبنائها أن يستثمروا ثروتها استثمارا يرقى بها. والقيم الإسلامية التي تشكّل إحدى حقائق الهوية العربية توجبُ على الحكّام والمحكومين أن يحسنوا التصرّف بالثروة، وتسائل عن مصدرها، وعن مآلها، ولا حرّية لأصحاب الثروة خارج دائرة منفعة أبناء الأمة من ثرواتها.

ويشكو أغلب المواطنين العرب من سوء استخدام الثروات العربية، ومن سوء استغلال

الأغنياء للفقراء، ويتساءلون عن مآل العائدات النفطية وسواها من الثروات القومية التي استخدمت في مشاريع استثمارية خارج الوطن العربي غالباً، وفي شراء أسلحة لم تستخدم في محاربة أعداء الأمة من الصهاينة .

ورافق الازدهار الاقتصادي في كثير من الدول العربية افتقار الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى، الذين سقطوا إلى قاع الهرم الاقتصادي والاجتماعي، وازدادت الهوّة بين الفقراء والأغنياء، وضعفت قدرة الطبقة الوسطى على الاستمرار في صنع التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعلى حمل راية النضال الفكري والسياسي، وأضعف ذلك تماسك الهوية العربية، فرفدَت الأصولية الدينية المتطرّفة بالمحبطين واليائسين الذين يحلمون بالعدالة، وبالعمل الكريم، واستغل ذلك الحاقدون على العروبة، والمتآمرين عليها، والجاهلون بحقيقتها، وعملوا على زعزعة الأمن، والحياة، وتوجهت سهامهم نحو الهوية العربيّة، ونحو أصحاب الفكر القومي، وحمّلوهم –قبل غيرهم– مسؤولية تردي الأوضاع العربية، والتقت توجهاتهم مع توجهات قمم أهرامات البرجوازية المرتبطة بالمراكز الرأسمالية الغربية، والتي تبارك الردّة على العروبة.

إن أغلب قدرات تلك القمم لا يرقى باقتصاد الأقطار العربية رقيّاً حقيقياً، والأرباح السهلة والكبيرة التي تجنيها تلك القمم تهرّب وتودع في مراكز المال والاستثمار الأوربي والأمريكي، ولا ينعم بها العرب إلاّ قليلاً، وأولئك المهرّبون والمستثمرون يضعف ارتباطهم بالهوية العربية، ويدافعون بقوة عن القطرية التي تحمي مصالحهم، ولا يأبهون لأي توجه عربيّ، ويحاربونه إذا تعارض معها.

وثمّة إشكاليات أخرى للهوية العربية، ومنها إشكالية الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، وإشكالية اللغة، وقد أُشير إلى الأخيرة في سياق الحديث عن اللغة العربية الفصحى، وسوف نقف عند الأولى في سياق الحديث عن هويتنا القومية.

ثالثاً: هويتنا القوميّة:

هي حقيقة الوجود العربي المراد صنعه، والمؤسس على وجودنا التاريخي فوق أرضنا. وهي لذلك وجود محقق بالقوّة ويتحقّق بفعل الإرادة الواعية بخلاف هويتنا العربية التي هي وجود محقّق بالفعل.

إن أيّ تحرّك أو توجه يستهدف قطع استمراريّة الظروف العربية، وصنع واقع عربيّ جديد يعدّ إسهاما في صنع الهويّة القومية للعرب. وإن أوّل تحرّك عربي سعى إلى قطع استمرارية قرون من التخلف العربي كان عام ١٨٥٧م، حين تألفت في بلاد الشام أوّل جمعية عربية هي (الجمعية العلمية السورية) وكان من أهدافها التخلص من الحكم العثماني والنهوض من التخلّف لصنع وجود عربي مستقل ومتطوّر . وهذا الوجود مازال هاجس العرب، وموضع اجتهاد في السبل الموصلة إليه، وكان الفكر القومي منذ مائة وأربعين عاما يجابه التحدّيات، ويتفاعل معها، ويطوّر الواقع العربي، ويتطوّر به.

وكان الفكر والنضال السياسي الساعيان إلى صنع هويتنا القومية شبيهين بحلم جميل

للحياة في وطن موّحد ومحرّر، ومنهما انطلقت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م، فكانت فعلا عربيا سعى إلى تجسيد ذلك الحلم، فاصطدمت بواقع مؤلم، فرضته اتفاقية سايكس -بيكو، وطعنه بلفور بوعده عام ١٩١٧م، فأُجهض الحلمُ العربي، وقُلِّص إلى مملكة هاشمية في الحجاز. وارتفعت بعد ذلك رايات النضال ضد الاستعمار أو ضد الانتداب، فكانت راياتٍ قطرية في انطلاقاتها، وفي آفاقها التحرّرية على الرغم من شعور بعض أصحابها بالتضامن مع بعضهم الآخر، ومن مساعدة بعضهم بعضا بدافع الانتماء العربي والإسلامي.

وظهرت في الثلاثينات أحزاب لها طابع قوميّ (عصبة العمل القومي، والحزب القومي العربي) وازدادت فاعلية الفكر القومي بظهور مفكرين قوميين كبار، مَهّدوا لتكوين فكر قوميّ سياسي منظم ومتطوّر، أعطى النضال من أجل الاستقلال والوحدة بعداً اجتماعياً وإنسانياً يحارب الإقطاع والبرجوازية، والجهل والتخلف، ويدعوا إلى بناء مجتمع عربي اشتراكي موحّد. وتنامت إرهاصات ذلك التكوين حين أُعلن في دمشق عن ميلاد حزب البعث العربي عام ١٩٤٧م، فكان ذلك إيذانا بظهور فكر قوميّ متطوّر، وحزب سياسي يسعى إلى نشره، وإلى تحقيقه. وإلى إغنائه بالنضال الجماهيري. فاكتسبت هويتنا القومية منذ ذلك التاريخ أبعاداً جديدة، وأضحت مصدرا لانبعاثات قوميّة عظيمة في كثير من الأقطار العربية، ولاسيما مصر التي أنجبت الزعيم القومي العربي جمال عبد الناصر، بطل حرب السويس ١٩٥٦م، ورئيس أوّل دولة للوحدة العربية في العصر الحديث، تصنعها الجماهير، بقيادة أصحاب الفكر القومي الاشتراكي عام ١٩٥٨م بين مصر وسورية.

ثم مُني الفعل القومي العربي بثلاث انتكاسات خطيرة: الانفصال عام ١٩٦١م، ونكسة حزيران ١٩٦٧م، وأحداث أيلول الأسود في الأردن عام ١٩٧٠ التي انتهت برحيل أو بترحيل الزعيم القومي جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠م.

وقد وضعت تلك الانتكاسات القومية فكر القوميين العرب ونضالهم السياسي في مأزق، وموضع تساؤل عن مصداقيته، وجعلته يهتزّ، ويتضعضع ولاسيما أمام الفكر الأُمميّ بشقيه الإسلامي والطبقيّ، وهو الفكر الذي حَمَّل القوميّين العرب أصحاب الفكر القومي الاشتراكي – ولاسيما في مصر وسورية– مسؤولية الانتكاسات القومية، وجعل التساؤل عن ماهيّة الهويّة العربية، والقومية مشروعا للجماهير، ومُلحّا عليهم.

ومن الظاهر أن للانتكاسات القومية عاملين: خارجي، تمثله القوى الإمبريالية والصهيونية العادية للأمة العربية، ولتطلعّاتها في الوحدة والحرية والاشتراكية؛ وداخلي، يرجع إلى ابتعاد أو إبعاد معظم الطاقات العربية عن المشاركة في الفعل القومي الرئيس، وهو محاربة العدو الصهيوني؛ وإلى توظيف بعض الطاقات العربية لخدمة أعداء الأمة، وإلى وجود خلل في الفكر القومي. وفي أساليب الأداء الهادف إلى تجسيد ذلك الفكر على أرض الواقع العربي.

لقد افتقر الفكر القومي السياسي في مرحلة الستينات إلى الواقعية النضالية وإلى الرؤية الاستراتيجية في تحديد العدو الأوّل للأمة العربية، وتنازعته توجهات يمكن إجمالها في تيارين رئيسين: الأول: عاطفي. لا عقلاني، وغيبيّ، يتجاهل الواقع الموضوعي المتنوع جغرافياً.

ودينياً، ومذهبياً، وطبقياً للأمّة العربية، ويعتقد أن الهوية القومية ناجزة، ويوّحد بذلك بينها وبين الهوية العربية، ويعتقد أن ما يمنع تحقق الوحدة يمكن إزاحته بحركة ثورية تُطيح بالحكام العرب الذين يعوقون الوحدة؛ وتؤذن باندحار وزوال أعداء العروبة من الحكام، وأصحاب النزعات الإقليمية والطائفية والأمميّة: الدينية والطبقية. والثاني: تيار علمي حرفي، تأثر بالفكر الماركسي الناجز، وبالتجارب الاشتراكية المحقّقة في غير الوطن العربي، وأعطى هذا التيار الأهمية القصوى للصراع الطبقي، ولمحاربة الرجعية العربية، وانحرف بذلك عن مهمّة العرب النضالية الأكثر أهمية، وهي مقاومة العدوان الصهيونيّ، وانصرفت أكثر جهوده نحو محاربة الأنظمة العربية، ورفض ذلك التيار أي دعم يأتي إليه من الأنظمة المصنّفة في دائرة الرجعية، بحجّة أن الأموال الرجعية لا يمكن لها أن تناصر قضية تقدميّة، وعبّر بذلك عن فهم غير صحيح لمفهوم التقدميّة إذ حصره في دائرة الصراع الطبقي في الغالب.

لقد وقف هذا التيار في مواجهة صنوه، وأظهر قدرة فائقة في الانعزال والابتعاد عن الجماهير، وعن الأنظمة العربية الحاكمة، وعن كثير من القوى الإسلامية والعالمية التي يمكن لها أن تناصر قضيتنا القومية، وكانت الأنظار بعد جمال عبد الناصر تتطلّع إلى ولادة فكرية ونضالية قوميّة متطوّرة، تملأ الفراغ وترأب الصدوع في الفكر القومي السياسي الذي يسعى نحو بناء هويتنا القومية.

ومن المسلم به عربيّاً ودولياً أن الحركة التصحيحية التي انبعثت من دمشق في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد -كانت ولادة جديدة للفكر القومي السياسي عند العرب، أثمرت قائداً قوميّاً عقلانياً، وفاعلاً في قيادة النضال القومي، وفي توجيه مساراته المختلفة نحو مقاومة العدوان الصهيوني على الأمة العربية، وهو عدوان مناقض لهويتنا العربية والقومية. وكانت قراءة الحركة التصحيحية للواقع العربي قراءة علمية حقيقية لا مستوردة، ولا مترجمة، وهذا ماجعل سورية قاعدة انبعاث قومي: رسمي وشعبي، للفكر القومي، وللسياسة القومية منذ عام ١٩٧٠م.

لقد تجسدت في التوجهات الفكرية والسياسية لسورية منذ عام ١٩٧٠م معالم الهوية القومية العربية التي تعبّر عن أرقى مستويات الوعي التاريخي للذات العربية، وللأخطار المحدقة بها، وللواجبات الملقاة عليها، وهو وعي علمي صحيح يتجاوز الحرفية العلمية، إلى الواقعية النضالية المسلّحة بالعلم، ويتجاوز المشاعر والعواطف الطفولية والهوجاء التي قادت إلى النكسات (حرب الخليج) ويسعى إلى إنتاج الشروط التي تقطع سيرورة الحاضر العربي، وتوقف انهياراته من أجل بناء الصرح القومي القادم. ويمكن إجمال حقائق الهوية القومية التي سعت الحركة التصحيحية إلى إضافتها، والتأكيد عليها في الآتي.

رابعاً: حقائق الهوية القومية:

١-**الهويّة القوميّة مناقضة للصهيونيّة**، فالصراع مع الصهيونية صراع على الوجود لا صراعٌ على الحدود، والكيان الصهيوني وُجِدَ ليمتدَّ، ويتسعَ، وهو يدرك أنه يفتقد مقوّمات الاستمرارية والتوسّع مادام المحيطون به يمتلكون هويّة عربية، ولذلك يعمل جاهداً لتفتيتها،

ولتحطم حقائقها تمهيداً لصنع وعي زائف، يصنّع كيانات هزيلة تحيط بالكيان الصهيونيّ، وتقبل بالتبعيّة له، وبامتداداته الثقافية والاقتصادية التي ترسخ وجوده، وتقدره على الهيمنة على مستقبل المنطقة.

٢-الهوية القوميّة يصنعها العرب كلّهم، ولا يصنعها فريق واحد منهم، ولذلك استبدل الفكر القومي السياسي في سورية مفهوم الجماهير بمفهوم الطبقة، ومفهومَ التضامن مع الأنظمة بمفهوم الصراع معها، ومفهومَ الحزبَ القائد للجماهير ولجبهة وطنية تقدمية بمفهوم الحزب الحاكم، وبذلك أُعطيت الهوية القوميّة شمولية وسّعت دائرة النضال، فشملت الأنظمة السياسية الرسمية العربية، واتجهت الحركة التصحيحية نحو الجماهير العربية من أجل صنع وعي جماهيري، وفعل جماهيري مؤثّرين في ساحة النضال القومي، وقد نجحت الأحزاب والتنظيمات النقابية والمهنية، والاتحادات والتجمعات الفكرية والأدبية والإعلامية وغيرها في صنع تيار جماهيري عربي الانتقاء، قومي التوجّه، غدا مؤثّراً في سياسات الدول العربية، ومناصراً ومشجعّاً لكلّ توجه رسمي يصبّ في تيار مقاومة الصهيونية، ومقاومة التطبيع معها.

ومن منطلق الإيمان بشمولية الهوية القومية تسعى سورية لاستقطاب العرب في المهاجر، ولا سيما في المهاجر الأمريكيّة، لتنظيمهم، وتوجيههم نحو خدمة قضايا أمته العربية. ويشكل العرب في المهجر قوة لا يستهان بها إذا نُظّمت، فأعدادها تقدّر بعشرات الملايين، ولها فاعلية اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية مرموقة في المهجر، فهي سلاح متقدم للعرب يستطيع -وحده- أن يواجه اللوبي الصهيوني مستقبلاً في مراكز صنع القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني.

٣-الهوية القومية تغتني بالإسلام، ولا تتناقض معه؛ فالأمة العربية تكوّنت تكويناً تاريخياً بالإسلام، والتناقض معه يعني التناقض مع ذاتها، ويعني نفي جوهرها التوحيدي بأبعاده الإنسانية العميقة.

واغتناء الهوية القومية بالإسلام يعني مدّ الجسور بينهما، وتنمية الوعي بجدلية العلاقة بين العروبة والإسلام من أجل تصحيح مسارات التيارات الإسلامية التي ترى في الأحزاب القومية والماركسية خطراً على الإسلام أكثر من خطر الصهيونية عليه، وأثمر ذلك التوجّه تطوّراً في الفكر الإسلامي، وظهر مفكرون إسلاميون شغلهم هاجس الصراع مع العدو الصهيوني لا مع الأنظمة العربية، ولا مع الأحزاب القومية والماركسية (محمد مهدي شمس الدين)، وانبثقت من ذلك وبرعاية وتأييد من سورية منظمات حاربت، ومازالت تقاوم، العدو الصهيوني.

وأثمر هذا التوجه السوري الاستراتيجي فكريّاً وسياسيّاً تقارباً بين التيارين: القومي والإسلامي، وأثمر أيضاً علاقات عربية حسنة مع الدول الإسلامية ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية التي أضحت حليفاً استراتيجياً للعرب في نضالهم ضد العدوان الصهيوني.

٤-الهوية القومية تؤمن بالتعدّدية في إطار القومية العربية الموحّدة لتيارات فكرية وأحزاب سياسية، وطبقات اجتماعية تجتمع على محاربة العدوان على الأمة العربية، وتسعى

إلى وحدة الأمة وتطوّرها، وهذه الوحدة لا تنفي التنوعات المذهبيةُ والعرقية، ولكنها تتصارع مع كلّ داع إلى إحلال المذهبية الدينية والطائفية أو العرقية محلّ الرابطة القومية. ولذلك قاومت سورية بقوة توجهات العدوان الصهيوني والامبريالي نحو إقامة كيانات طائفية في لبنان وسورية في عقدي السبعينات والثمانينات، فواجهت التحركاتِ الطائفية المدعومة من الصهيونية والامبريالية ومن بعض المتخاذلين العرب ونجحت سورية في إجهاض التحرك الطائفي في سورية، ثم في لبنان، وأعادت إلى القطر الشقيق لحمته، ووجهه العربي المناضل.

والمعركة مع المخططات الهادفة إلى زعزعة الاستقرار الأمني العربي بالصراعات الطائفية مازالت قائمة في مصر، والجزائر والسودان، ومازالت سورية ومعها الكثير من العرب، ولا سيما مصر والسعودية تسعى لوقف المخطط الرامي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أساس طائفي وعرقي.

٥-**الهوية القوميّة مؤمنة بإمكانية بناء الوطن العربي الموّحد الذي تطابق فيه الهويات الإقليمية والطائفية والقَبَلية وغيرها مع الهوية القومية كما هو الحال مع الأمم الأخرى التي أنجزت مشاريعها القوميّة، وذلك الإيمان يتحقق بعمل الممكن**، وبالتبشير بما يجب أن يترك إنجازه للأجيال القادمة.

وثمة حقائق أخرى للقومية العربية، منها أنها تنحاز إلى الأخلاق النضالية التي ترى في السياسية فعلاً إنسانياً خلاّقاً يقود الجماهير، ولا تجرفه العواطف، ولا تحرفه عن مساراته انتصارات زائفة تضلّل الجماهير، ومنها -أيضاً- أنها إنسانية منفتحة تبني علاقاتها مع الدول والشعوب، وتتخذ مواقفها دائماً وفقاً لمصالح الأمة العربية، ولا سيما مصلحتها في مقاومة العدوان الصهيوني.

لقد أثمر العمل من أجل تلك الحقائق القومية انتصارات لصالح الهوية القومية أعظمها حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣م التي كانت فعلاً قومياً عربياً أوجده التضامن العربي الذي دعت إليه سورية منذ عام ١٩٧٠، ومن تلك الانتصارات وقف المخطط الطائفي في لبنان الشقيق، وربط المسارين السوري واللبناني برباط نضالي لا تنفصم عراه، ومنها أيضاً رعاية المقاومة في لبنان، وتصحيحُ مسار العلاقات العربية الإيرانية، ولا سيما علاقات مصر والسعودية مع إيران، وكذلك تمتين العلاقات العربية -الدولية، المناصرة للحق العربي، ومنها العلاقات العربية الفرنسية، ولا سيما بعد الزيارة الدولية والتاريخية التي قام بها الرئيس الأسد إلى باريس ردّاً على زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى دمشق.

وفي مقابل ذلك حدثت انتكاسات عربية خطيرة، ولا سيما في مسارات التصالح مع العدو الصهيوني، ابتداءً بكامب ديفيد، ومروراً بأوسلو ووادي عربة، وانتهاء باتفاق واي بلانتيشن، وقد سعت سورية دائماً من أجل حلّ عربي شامل، وموقف عربي موحّد، ووفد عربي يفاوض العدو باسم الأمة، وباسم دول الطوق، ويحول دون نجاح الكيان الصهيوني في تجزئة قضية الأمة العربية إلى قضايا قطرية، تضيع فيها الهوية العربية، وتتشظى فيها توجهات الأمة نحو بناء مستقبلها القومي، وقد نجحت التوجهات القومية السياسية والفكرية لسورية في إذكاء جذوة الرفض لتلك الحلول التي تفرّط بالحق والكرامة، ونجحت بالنضال السياسي والعسكري أن

تسقط اتفاق ١٧ أيار في لبنان، وأن تجعل من قوة لبنان خنجراً في خاصرة العدوان الصهيوني لا خنجراً في قلبه وقلب سورية العربية.

وإضافة إلى الانتكاسات في مسارات التصالح مع العدو عانى العرب من حربين ظالمتين ومدمّرتين هما: حرب الخليج الأولى، والثانية، والمؤسف أنهما أشعلتا باسم العروبة، وباسم الهوية القومية المراد صنعها، فكانتا وبالاً على العرب، وعلى هويتهم.

ويواجه العرب الآن هجوماً شاملاً على هويتهم العربية والقومية يتمثل في التبشير بانتهاء عصر الايديولوجيات، وأفول عصر القوميات وإعادة تشكيل العالم على أسس اقتصادية تقودها شركات لا قومية وتلك الإعادة لتشكيل العالم تستهدف -في منطقتنا العربية- إعادة تشكيل الدول وفق أسس جديدة تجعل من العدو الصهيوني كياناً مشروعاً في المنطقة، ومن الوجود العربي كياناً مُصنّعاً، ومخالفاً لمسيرة التاريخ، ومن النموذج الثقافي الأمريكي قُبْلَة لأبنائنا، ولأجيالنا الآتية، وتبدو خطورة تلك التوجهات الداعية إلى العولمة الاقتصادية بالإشارة إلى أن الشركات اللاقومية، واللاوطنية، وبمشاركة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي تسعى إلى إقامة حكومة رأس المال العالمية، وهي حكومة أعظم أقطابها من الرأسماليين اليهود، ووجودهم يستدعي ذكر ما بشرت به (بروتوكولات حكماء صهيون) من سيطرة اليهود على العالم، ويستدعي الاعتقاد بأن لأقطاب حكومة رأس المال العالمي إيديولوجية تخدم الكيان الصهيوني، وتناقض الهوية العربية والقومية. وإنّ السهام الموّجهة إلى المشروع القومي العربي المراد تحقيقه وإضافته إلى تاريخنا هي مقدمة للانقضاض على هويتنا العربية المنجزة تاريخياً.

إن التحديات والأخطار التي تواجه هويّة الأمة العربية مستمرّة، وتلقي على كواهل أبنائها مهمات نضالية دائمة، توجب الوعيَ العلمي الحقيقي للذات، ولتوجّهات الأعداء، وتوجب أيضا تنظيم القوى القومية التي تناهض القومية السليمة، والقيام بالأفعال القومية المجدية التي نصنع بها المستقبل الأفضل لأبنائنا وأحفادنا.

□□□

تركيا والعرب وإسرائيل
الحلف التركي - الإسرائيلي

د.غازي حسين

تعود العلاقات العربية- التركية إلى عدة قرون، منذ القرن الخامس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وسيطرت تحت راية الخلافة الإسلامية (٥٠٠) عام على الوطن العربي، ولكنها منذ أيام اتاتورك ادارت ظهرها للعروبة والإسلام واتجهت نحو الغرب.

أعلن مصطفى كمال، اتاتورك (أبو الأتراك)، الألباني الأصل، التركي النشأة عام ١٩٢٣ الجمهورية العلمانية على أنقاض السلطنة العثمانية. وألغى الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤، ومنصب شيخ الإسلام وسلطة المحاكم الشرعية والقضاء الديني، واعتمد القوانين المدنية، واستبدل الأحرف العربية باللاتينية.

فالاتاتوركية هي التحديث على النمط الغربي، عملية تغريب، أي التوجه نحو الغرب، حيث قال اتاتورك: "أن الصراع من أجل تحقيق الاستقلال سيبدأ الآن فقط، إنه الصراع من أجل تحقيق الحضارة الغربية" (١).

أخذت المشاكل بين تركيا والعرب تتراكم بسبب اضطهادها للعرب، وتحالف الشريف حسين مع بريطانيا، ومجيء اتاتورك ودور يهود الدونمة في الحياة السياسية والعسكرية. وحكم جنرالات الجيش باسم الاتاتوركية ونصبّوا أنفسهم حراساً عليها. ونفذوا عدة انقلابات للمحافظة عليها. ونجح تطبيقها على مستوى الجيش والدولة وفشل على مستوى الشعب.

جاء سلخ لواء الاسكندرون عن الوطن الأم سورية وضمه إلى تركيا بالتواطؤ مع فرنسا ليزيد من حدّة المشاكل بين تركيا والعرب.

عندما أعلنت الولايات المتحدة مبدأ ترومان في آذار ١٩٤٧ سارعت تركيا إلى الموافقة عليه. ووقعت في تموز ١٩٤٧ معاهدة عسكرية وأخرى اقتصادية عام ١٩٤٨ مع الولايات المتحدة الأميركية.

واشتركت في الحرب الكورية بجانب الولايات المتحدة الأميركية. وأرسلت عام (١٩٥٠) حوالي (٢٠) ألف جندي للاشتراك فيها.

وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام (١٩٥١)، وحلف بغداد عام ١٩٥٥، ووافقت على مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ لمواجهة المد القومي العربي والمعسكر الاشتراكي.

وعندما اعترفت سورية بالصين الشعبية عام ١٩٥٧ ورفضت مبدأ ايزنهاور حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية، وهددت سورية، مما دفع بالرئيس جمال عبد الناصر إلى

إرسال قوات مصرية إلى اللاذقية لمساعدة سورية في مواجهة الاستفزازات والتهديدات التركية.

ولعبت دوراً مهماً في مرحلة الحرب الباردة لخدمة الامبريالية الأميركية وحلف شمال الأطلسي ومعاداة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني.

تحتل تركيا موقعاً جغرافياً يجعلها مفتاح أوروبا للمنطقة ومفتاح المنطقة لأوروبا. وتعتبر نفسها دولة أوروبية، وعضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي. واختارت أن تكون دولة غير شرق أوسطية. فعزلت نفسها عن المنطقة واختارت توجهات مؤيدة للغرب الاستعماري ومعادية لجيرانها.

غابت عن المنطقة، وابتعدت عنها حوالي (٨٠) عاماً، ابتعدت عن محيطها وتزداد باستمرار بُعداً عن تاريخها وتراثها ومحيطها العربي والإسلامي وارتماءاً في أحضان الغرب واليهودية العالمية.

وكانت أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩ وأقامت العلاقات التجارية معها.

وقدمتْ للغرب كل ما أراده ليرضى عنها ويقبل بها عضواً في السوق الأوروبية المشتركة ليستخدمها ضد العرب.

قبلتْ أنْ تكون أداة للغرب بالرغم من أن مصالحها وتجارتها وصلاتها ودينها وتاريخها مع جيرانها العرب.

إن نظرة العداء والاستعلاء التركية للعرب تقوم على أساس أن الأتراك قادوا امبراطورية ضخمة انهارت بسبب تحالف العرب مع بريطانيا، في حين أدى الاحتلال التركي إلى التخلف ونمو القومية العربية لمواجهة الطورانية التي كانت تعمل على تتريك الشعوب تحت شعار وحدة الدين.

تجلّى عداء تركيا للعروبة في ابتلاع لواء الاسكندرون والاعتراف بإسرائيل وتهديد سورية وإثارة المشاكل معها والانضمام لحلف بغداد والأحلاف الاستعمارية الأخرى المعادية للعروبة والإسلام.

وتطمح في أن تكون جسراً بين العالم الغربي من جهة والعالم الإسلامي من جهة أخرى. وتعلن أن نظامها العلماني يخدم كهمزة وصل بين العالم المسيحي الغربي والعالم الإسلامي. وتتناقض هذه الرؤية التركية مع تصورات الدول العربية وإيران للعالم الإسلامي.

لعبت تركيا في الماضي دوراً أطلسياً ضد المعسكر الاشتراكي. وكان دورها أوروبياً محضاً. وتريد أن تلعب اليوم دوراً كبيراً في المنطقتين العربية والإسلامية وخاصة تجاه سورية والعراق وإيران والتدخل في الصراع العربي-الصهيوني لصالح العدو الإسرائيلي.

أكد جنرال الجو التركي "شادي ارغوفيتش" أن علاقات تركيا مع دول الجوار يتحكم بها التراث العثماني، والاصلاحات التركية ذات الطابع الغربي (الاتاتوركية) والآمال القومية المتفاوتة.... وحين يتم التوصل إلى تسوية في العملية السلمية، هذا إذا تم ذلك، وتتخلص سورية من مواجهتها الأهم مع إسرائيل، فمن الممكن أن تواجه تركيا موقفاً أكثر عدائية من

جانب سورية.من هنا فإن تركيا مهتمة اهتماماً مخلصاً في تطوير نظام أمن إقليمي يتوازى مع العملية السلمية. (٢)

حاولت تركيا إبان حكم تورغوت اوزال القيام بدور دولة إقليمية عظمى في آسيا الوسطى والشرق الأوسط. فأخذت تعمل على تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وخصوصاً مع الشعوب التي تربطها بتركيا روابط الأصل واللغة والمذهب

وانطلاقاً من أطماع تركيا التوسعية ونظرتها الاستعلائية وارتمائها في أحضان الغرب الاستعماري تدهورت علاقاتها مع جميع الدول المجاورة لها.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية واتفاق الاذعان في أوسلو ووادي عربة أخذت تصعّد من سياساتها المعادية لسورية والعراق وتثير مشاكل الحدود والأقليات والمياه والأحلاف العسكرية.

وازدادت التهديدات التركية العسكرية والمائية بازدياد أزمات تركيا السياسية والاقتصادية والمشكلة الكردية وتفسخ الاتاتوركية وصعود القوى الإسلامية.

وتدرك تركيا تمام الإدراك بأنها ستمنى بخسائر اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة إذا فقدت علاقاتها مع البلدان العربيّة، لذلك تسلك طريق انتهاك سيادة العراق وتهديد سورية وتتقرب في نفس الوقت من الأردن، والسلطة الفلسطينية وتتحالف مع العدو الإسرائيلي لتستقوي بهذه الأطراف على سورية والعراق وإيران.

قطعت الحكومات التركية المتعاقبة منذ أيام اتاتورك تواصل التراث الثقافي والحضاري والجغرافي لتركيا مع بلدان المنطقة مما دفع بحزب الرفاه الإسلامي المطالبة بإقامة علاقات ضمن الدائرة الإسلامية وانسحاب تركيا من الحلف الأطلسي وإيجاد حلول للمشاكل القائمة مع الدول الإسلامية وتحسين العلاقات وفتح الحدود مع سورية.

ولكن بدلاً من الأخذ بهذا التوجه قام جنرالات الجيش والأحزاب التركية الأخرى بتصعيد المواقف المعادية لسورية وتكرار عمليات غزو شمال العراق ولفترات طويلة وتعزيز التحالف العسكرية مع العدو الصهيوني.

وأخذت الحكومات التركية تبتعد عن إمكانية التوصل إلى اتفاق حول مياه الفرات مما زاد ويزيد من المخاوف والشكوك في الدور التركي في المنطقة.

استغلت تركيا توقيع اتفاق الاذعان في أوسلو ووادي عربة لتقيم التحالف العسكرية والأمني والاقتصادي مع إسرائيل ولدعم الهيمنتين الأميركية والإسرائيلية على البلدان العربية، من خلال الحلف الجديد. وتعمل على القيام بدور الدولة الإقليمية العظمى الذي يسير جنباً إلى جنب ويترافق مع دور إسرائيل العظمى ويعززه في معاداة العروبة والإسلام والهيمنة على الثروات والأموال والأسواق العربية. وترفض احترام حقوق سورية والعراق بمياه نهري دجلة والفرات وتزيد من تلوث المياه المتدفقة إلى سورية، مما يلحق أفدح الأضرار بمصالح سبعة ملايين عربي سوري يعيشون على الزراعة في حوض الفرات من جراء تخفيض

كميات المياه وتلويثها.

تنظر المؤسسات السياسية والعسكرية التركية للعرب نظرة استعلاء وكراهية وبغضاء. وتلتقي نظرتهم هذه مع عنصرية الدولة الصهيونية وممارستها للعنصرية كسياسة رسمية تجاه العرب. وتصف الصحف التركية العرب بالكسالى والمخادعين والمتخلفين والحاقدين والذين يحتاجون لمياهنا حتى يغتسلوا بها.

إن هوّة عميقة لاتزال تفصل الحكومات التركية عن البلدان العربية سياسياً ونفسياً وتتسم بالعداء للعرب، على الرغم من روابط الدين والتاريخ والمصالح المشتركة والجوار.

ويعرف المسؤولون الأتراك تردي موقف بعض البلدان العربية، لذلك لا يخشون ردة فعل عربية ذات أهمية تؤثر على استيراد العرب للسلع والمنتجات التركية وعلى الاستثمارات العربية في تركيا وإمدادات النفط العربي.

ويؤكد المسؤولون الأتراك "أن العالم العربي ليس واعداً في المرحلة المقبلة، لا كقوة إقليمية ولا كقوة اقتصادية ولا كقرار ذاتي على نصيب من الاستقلال. وبالتالي من مصلحة تركيا أن تتوجه إلى الغرب وإلى إسرائيل.... وأن بعض فضائل هذا التوجه قد يتيح لنا (للاتراك) الدخول من الباب الواسع إلى العالم العربي والإسلامي بالذات"(٣)

إن الموقف العربي يزداد سوءاً بسبب المصالح المنفردة لبعض الجهات العربية كالأردن والسلطة الفلسطينية وسلطنة عمان، بالرغم من توفر الإمكانات والطاقات العربية لدرء الأخطار التي تهدد الأمن القومي والوطن والمواطن والأمة والثروات من أطماع إسرائيل وتركيا.

وتسعى تركيا للحصول على دور إقليمي كبير في المنطقة بحيث تكون الوكيل الثاني لواشنطون فيها، وذلك لممارسة التهديد والابتزاز على الدول العربية، واستبدال دورها السابق المعادي للشيوعية بدور جديد معاد للعرب والمسلمين.

أعلن الرئيس ديميريل، بعد خروجه من اجتماع مع الرئيس كلنتون "أن بلاده المتحالفة مع الولايات المتحدة منذ نصف قرن تتطلع بدور لتثبيت الاستقرار في العالم الإسلامي" لذلك تدعم الولايات المتحدة واليهودية العالمية دور تركيا الجديد في المنطقة وفي الجمهوريات السوفيتية المستقلة حديثاً.

صعدت تركيا موقفها المعادي للعرب وبشكل خاص لسورية قبل مجيء حزب الرفاه إلى الحكم. ووضعت المنطقة على حافة الحرب للهروب من أزماتها الداخلية وعلاقاتها المتأزمة مع جميع دول الجوار.

وتتلخص أزمات تركيا الداخلية بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة، حيث يعاني الاقتصاد التركي من الركود والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات ورفض أوروبا لعضويتها في الاتحاد الأوروبي.

واندلعت أزمة سياسية بين مختلف التيارات السياسية وحزب الرفاه. وبرز التيار الإسلامي في مواجهة التيار العلماني، كما تصاعدت الأزمات الطائفية والقومية والحرب

الأهلية مع حزب العمال الكردستاني.

وتتوالى الأزمات الداخلية والخارجية: أزمات بين الجنرالات والإسلام، بين الجنرالات واتباع أكبر حزب سياسي في تركيا، حزب الرفاه. فأُقفلتْ السلطات التركية المدارس الدينية، وحُلّتْ العديد من البلديات. وطُرد من الجيش الضباط ذوي الميول الإسلامية.

باختصار تستعدي المؤسسة العسكرية الحاكمة عشرات الملايين من الفقراء من شعبها وتستعدي جميع الدول المحيطة بها وتتخاصم معها ودخلت في تحالف ظالم مع الشيطانيْن الأميركي والإسرائيلي مما يعرض الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة لأفدح الأخطار.

وبالتالي تضع العسكرية التركية تركيا على سكة شائكة ومعقدة ووعرة وخطيرة ستجلب المآسي والويلات للمنطقة والأزمات المستعصية لتركيا. فالخيار السليم أمام تركيا أن تتعاون مع محيطها العربي والإسلامي لا أنْ تعاديه وتتحالف مع أعدائه ضده وضد تاريخها وثقافتها ومصالحها.

لخص نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء التركي الأسبق الوضع في تركيا قائلاً:

"في تركيا اليوم ثلاث مؤسسات على أي رئيس حكومة أن يحسب لها ألف حساب: أولها وأكبرها المؤسسة العسكرية، وثانيها الأحزاب السياسية. أما المؤسسة الثالثة فهي طبقة الاقتصاديين ورجال الأعمال" (٤).

ويعتبر الجيش التركي الوصي على مبادئ اتاتورك لذلك تدخل واستلم السلطة في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١و١٩٨٠. ويمارس نفوذه من خلال مجلس الأمن القومي وسيطرة المجلس على آلية العمل السياسي وشؤون البلاد. ويتكون المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ورؤساء الأفرع الرئيسية في القوات المسلحة والقائد العام للشرطة.

جرت الانتخابات التركية الأخيرة في الخامس من كانون أول ١٩٩٥ حيث فاز حزب الرفاه الإسلامي بنسبة ٢١,٣٪ من الأصوات ونال (١٥٨) مقعدا من أصل (٥٥٠)مقعداً، وجاء حزب الوطن الأم في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٦٦٪، وحزب الطريق القويم في المرتبة الثالثة وبنسبة ١٩,٢٠٪ وبالتالي لم يتمكن حزب واحد من تشكيل الوزارة.

عارضت المؤسسة العسكرية وطبقة رجال الأعمال مجيء حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة. فأثيرت فضيحة تشيلر، رئيسة حزب الطريق القويم وقدّمتْ ملفات إلى البرلمان تدينها بالفساد.

تدخلت المؤسسة العسكرية ونخبة رجال الأعمال لحسم الخلافات بين تشيلر ويلماظ وتشكلت حكومة ائتلافية في آذار ١٩٩٦، إلاّ أنها لم تدم أكثر من ثلاثة أشهر.

وساعد الفوز الساحق الذي حققه حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات البلدية على الإسراع بالإطاحة في حكومة يلماظ. وأخذ الرأي العام التركي يطالب بمشاركة أربكان في الحكم.

وكان المخرج الوحيد من الأزمة هو موافقة الجيش غير المعلنة على إشراك الرفاه في

ائتلاف مع حزب الطريق القويم. وقام الرجل الثاني في حزب الرفاه بالاجتماع مع رجال من السفارة الأميركية وطمأنهم على العلاقة مع أميركا وحلف الناتو. "ويمكن القول أن الرفاه- الذي قدّم تنازلات هائلة- لعب على محاور أربعة خلال أدارته للأزمة: الأول هو استغلال الموقف الأميركي الرامي إلى دعم الاستقرار في تركيا، والثاني: ؟؟؟ الجيش والثالث اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للطعن في الاقتراع بالثقة في حكومة يلماظ. أما المحور الأخير فتمثل في فتح ملف تشيلر بشكل يجعل المخرج الوحيد أمامها لإنقاذ مستقبلها السياسي هو الائتلاف مع أربكان"(٥).

وسارعت تانسو تشيلر إلى التعاون مع أربكان واتفقت معه في (٨) تموز ١٩٩٦ لتجنب فضيحة الفساد على أن يتولى أربكان رئاسة الحكومة لمدة عامين ثم تليه تشيلر لعامين لاحقين. وتولت في حكومة أربكان منصب نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، بينما تولى حزبها أهم الوزارات في حكومة أربكان.

غضت الولايات المتحدة النظر على مشاركة أربكان في الحكم لأنها تريد استقرار الأوضاع في تركيا، ولأن حزب الرفاه ليس حركة أصولية. وعززت زيارة أربكان للسفارة الأميركية للتهنئة بعيد الاستقلال وزيارته لقبر اتاتورك وتعهده الالتزام بالمبادئ الكمالية الموقف الأميركي تجاه حزب الرفاه.

طرح أربكان شعار النظام العادل وتشكيل أمم متحدة إسلامية، وسوق اقتصادية إسلامية مشتركة، ويونسكو إسلامي، وصندوق نقد إسلامي وحلف دفاعي إسلامي!!!.

إن الهوة الكبيرة بين برنامج حزب الرفاه والاستمرار في عضوية حلف شمال الأطلسي وإدماج تركيا بأوروبا واحترام مبادئ الاتاتوركية ودور المؤسسة العسكرية التي ترسم الخطوط الحمر جعلت من المستحيل على أربكان أن يحقق برنامج حزب الرفاه ويستمر في الحكم.

حلت المحكمة الدستورية في أنقرة بإيعاز من الجنرالات حزب الرفاه. وأسقطت عضوية البرلمان عن رئيس الحزب، أربكان ومنعته من الانضمام إلى حزب سياسي مدة خمس سنوات.

وهكذا نفّذ جنرالات الجيش انقلاباً سياسياً بقالب قانوني، وهي المرة الحادية والعشرون التي تحل المحكمة الدستورية حزباً سياسياً بدعوى الخروج عن مبادئ اتاتورك. وبالتالي قضت المؤسسة العسكرية على التعددية السياسية وعلى أية نزعة ديمقراطية وتقامر بالاستقرار الداخلي، الطائفي، والديني تحت شعار العلمانية.

تركيا وإسرائيل

اعترفت تركيا بإسرائيل، كأول دولة إسلامية، اعترافا واقعياً في ٢٨ آذار ١٩٤٩، حيث التقى موقفها المعادي للعرب مع الموقف الإسرائيلي، وبذلك تكون إسرائيل قد بدأت تحقق مخططاتها بتوجيه تركيا ضد العرب.

قال ابا ايبان، وزير خارجية إسرائيل الأسبق عام ١٩٥٠ "أن قيام علاقات إسرائيلية- تركية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل" (٦)

واستجاب الحزب الديمقراطي التركي بزعامة عدنان مندريس عام ١٩٥٠ إلى المساعي الإسرائيلية. ووقع على اتفاقات مالية وتجارية وجوية مع العدو الإسرائيلي.

"وترى تركيا أنها تتشابه في كثير من السمات مع إسرائيل فكلا الدولتين تنخرطان في علاقات تصارعية مع دول الجوار كما أن كلاً منهما تقع في الشرق ولكنها تتجه إلى الغرب، أي أنهما دولتان غربيتان في المنشأ والعرق والثقافة" (٧).

وبدأت بين البلدين الرحلات الجوية المنتظمة وحركة السياح والسفن والبضائع، مما فتح بالفعل ثغرة في جدار المقاطعة العربية.

ركزت إسرائيل منذ البداية على إقامة علاقات قوية مع تركيا لعدة أسباب منها:

*الخروج من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية وكسر الحصار العربي.

*التحرش بالدول العربية من خلال إثارة مشاكل الحدود والمياه والأقليات.

*التعاون والتنسيق المشترك للسيطرة على المنطقة والتحكم بثرواتها.

*الانطلاق من تركيا كقاعدة عسكرية لخدمة الأهداف الإسرائيلية في الدول العربية والإسلامية.

*إقامة حلف عسكري برعاية الولايات المتحدة الأميركية معاد للعروبة والإسلام.

ونجح بن غوريون، أول رئيس للكيان الصهيوني عام ١٩٥٨ في تشكيل حلف الطوق من إسرائيل وتركيا وإيران والحبشة. وكان الهدف منه هو "خنق القومية العربية بالذات" (٨).

ولكن الحلف انهار بسقوط الامبراطور هيلاسلاسي.

ظهر في تركيا بعد الانقلاب العسكري في (١٢) أيلول ١٩٨٠ اتجاهان إزاء التعامل مع العرب وإسرائيل:

الأول: *يؤيد تطور التعاون مع إسرائيل في كافة المجالات، دون أخذ الموقف العربي بعين الاعتبار.*

والثاني: *ينادي بخفض التعاون مع إسرائيل إلى الحد الأدنى انطلاقاً من أهمية النفط العربي والأموال والأسواق العربية للاقتصاد التركي ولضمان التأييد العربي لموقف تركيا من أزمة قبرص.*

انتصر أصحاب الاتجاه الأول بعد توقيع اتفاق الاذعان في أوسلو ووادي عربة. وسقطت الموانع والحواجز أمام تطوير التعاون العسكري والأمني والاقتصادي بين الطرفين. وتخلت تركيا نهائياً عن اتباع سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل وانحازت كلية لإسرائيل.

شهدت العلاقات التركية- الإسرائيلية تطوراً كبيراً بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد. وأخذت تتجه نحو التعاون الاستراتيجي في الشرق الأوسط انطلاقاً من الاستراتيجيتين

الأميركية والإسرائيلية تجاه المنطقة العربيـة، لإقامـة النظـام الإقليمـي الجديد وتعزيـز اتفاقـات الاذعان في أوسلو ووادي عربـة بشكل يهدد الأمـن القومـي العربـي والأمـن القومـي لإيـران والجمهوريات الإسلامية، ولضمان هيمنتها على البلدان العربيـة وإفسـاح المجـال أمـام تحقيـق المخططات الإسرائيلية حول النظـام الإقليمـي والسـوق الشـرق أوسـطية. لقد أقنعتْ إسـرائيل المؤسسة العسكرية في تركيا أن التحالف الاستراتيجي بين البلدين يفتح بوابات البلـدان العربيـة على مصراعيها للطرفين مما يجلب لهمـا امتيازات وثـروات هائلـة والهيمنـة علـى المنطقـة. واقتنعتْ الدولتان أن التحالف العسكري بينهما يشكل قوة ردع هائلة ضد العـرب للتوصـل إلـى اتفاقات جديدة لاستغلال أراضي المنطقة ومواردها وثرواتها.

وتؤكد الصحافة التركية أن التعاون التركي-الإسرائيلي "يحظى بدعم أميركي كامل، وهو احتواء الخطرين العراقي والإيراني" لأن إسرائيل تستطيع الوصول إليهما عبر تركيا (٩).

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجرم الحرب شمعون بيرس قد أغدق الوعـود علـى تركيـا في "الشرق الأوسط الجديد"، مما شجع تركيا على تصعيد دورها الضاغط على سورية وبلـدان المنطقة الرافضة للمخططات الإسرائيلية.

إن مصلحة القومية الطورانيـة والاتاتوركيـة والمؤسسـة العسـكرية فـي تركيـا تلتقـي مـع مصلحـة الصهيونيـة العالميـة والكيـان الصهيونـي فـي تطويـق سـورية علـى حدودهـا الشـمالية والغربية ووضعها في الكماشة التركية- الإسرائيلية، وذلك لتقييدها وتقليص خياراتهـا الوطنيـة والقومية، وبالتالي تقليص الخيارات أمام البلدان التي ترفض الهيمنتين الأميركية والإسرائيلية.

أخذت العلاقات التركية-الإسرائيلية تتحسن باستمرار فـي جميـع المجـالات وخاصـة فـي المجالين العسكري والأمني وإقامة نظام الأمن الإقليمي للتحكم في مجمـل العلاقـات العسـكرية والأمنية والاقتصادية والمالية والتجارية في المنطقة.

وأدت الزيـارات المتبادلـة لكبـار المسـؤولين فـي البلديـن إلـى ترسـيخ وتعميـق التحـالف المعادي للعرب، وقيام تركيـا بممارسـة الضغـط والتهديد والاسـتفزاز لسـورية بغيـة إضعـاف موقفها وحملها على الرضوخ إلى المخططات الإسرائيلية.

وعندما وصلت التسوية إلى الطريق المسدود بسـبب تمسـك العـدو اليهـودي بالأسـاطير والخرافـات والأطمـاع اليهوديـة واحتلالـه للأراضـي العربيـة اتجهـت إسـرائيل إلـى المؤسسـة العسكرية في تركيا لإقامة حلف عسكري جديد ووقعت عدة اتفاقـات عسـكرية وأمنيـة تشـكل مصدرا لتهديد الأمن القومي للدول العربية والإسلامية، وتزيد من حدة التوتر في المنطقة، مما يجلب عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي.

إن توقيع تركيا للاتفاقات العسكرية يجسّد انحيازهـا الكامل للعدو الإسـرائيلي ويشـجعّه على التمادي في تهويد القدس. ويضع العلاقات التركية- العربية في حالة تأزم.

١ ويدفع هذا التحالف الخطير الدول العربية للبحث عن وسـائل وتحالفـات جديدة مـن أجـل مواجهة الحلف التركي- الإسرائيلي.

الحلف التركي- الإسرائيلي

وضعت إسرائيل وتركيا أسس الحلف العسكري عندما وقعت الدولتان الاتفاق العسكري في شباط ١٩٩٦. ووقع البلدان في ١٩٩٦/٨/٢٨ الاتفاق العسكري الثاني للتعاون التكنولوجي والصناعي والعسكري.

قامت تانسو تشيلر، رئيسة الوزراء بزيارة لإسرائيل في شباط ١٩٩٦، كما زارها الرئيس ديميريل في آذار ١٩٩٦ زيارة رسمية. كأول رئيس للجمهورية التركية.

وتوجه بطائرة بيرس إلى قمة شرم الشيخ الأمنية، حيث شن في القمة هجوماً عنيفاً على سورية، وكافأه عرفات على ذلك بتوجيه الدعوة له لزيارة غزة، حيث توجها سوية من شرم الشيخ إليها.

قام ديميريل في أواخر آذار ١٩٩٦ بزيارة إلى الولايات المتحدة. وشن هناك هجوماً عنيفاً على سورية قائلاً أنها تدعم الإرهاب في لبنان وإسرائيل.

وأظهرت التصريحات التي أطلقها ديميريل ويلماظ وجنرالات الجيش التركي أن الحكومة التركية قد قررت خوض معركة ضد العرب لخدمة المخططات الإسرائيلية والأميركية ومحاصرة سورية وإيران وممارسة الابتزاز الاقتصادي والمالي على العراق ودول الخليج، وإعادة السياسة التركية إلى سابق عهدها في عدائها للأمة العربية وتأييدها لسياسة الأحلاف العسكرية.

وتأمل تركيا من جراء معاداتها للعروبة والإسلام وتقديم الخدمات لإسرائيل أن يقوم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بتأييد تركيا في مواجهة اللوبي اليوناني واللوبي الأرمني.

ولذلك توجهت الحكومة التركية لدعم اليهود في تركيا ليكونوا بمثابة الجسر لتمتين العلاقات التركية- الإسرائيلية.

ويرمي تمتين التعاون التركي- الإسرائيلي مع بعض الأطراف العربية إلى إرغام سورية وإيران على الرضوخ والاستسلام للمشاريع الإسرائيلية والأميركية.

ويخدم الحلف العسكري الجديد مصالح إسرائيل العسكرية والتوسعية والاستيطانية والمائية ويحقق المخططات التركية حول مياه الفرات واستخدامها كسلاح لفرض دور أساسي لها في النظام الإقليمي الجديد على حساب المصالح والأهداف والثروات العربية.

ويرمي الحلف إلى تحقيق الاستراتيجية الأميركية- الإسرائيلية بعيدة المدى في المنطقة للاستمرار في محاصرة سورية وتهديدها قبل إتمام عملية التسوية من أجل تحقيقها بالشكل الذي تريده إسرائيل، والاستمرار في محاصرة العراق وتقسيمه وفرض الهيمنة عليه، وتوجيه ضربات لإيران وتدمير المفاعل النووي الإيراني وشل دور إيران في آسيا الوسطى والتحكم بالتحولات فيها.

إن الحلف الجديد اختراق استراتيجي حققته إسرائيل، إذ لأول مرة تمنح دولة شرق أوسطية موقعها الاستراتيجي الهام مع سورية والعراق وإيران وروسيا إلى سلاح الجو

الإسرائيلي للتدريب واستخدام الأراضي والأجواء التركية للتجسس والرصد والعدوان.

يتضمن الحلف إجراء مناورات وتدريبات مشتركة ومنح إسرائيل الحق في استخدام القواعد الجوية التركية وخاصة قاعدتي آن وانجرليك، وإنشاء مؤسسة أمنية للحوار الاستراتيجي بين البلدين، "كما تستطيع إسرائيل بموجبه أن تنصب أجهزة تنصت فوق الأراضي التركية لرصد أي تحركات في المنطقة وبخاصة من جانب سورية" (١٩)

وتقوم إسرائيل بموجب الاتفاق بتحديث طائرات الفانتوم التركية، كما يشمل التعاون بين البحرية التركية والإسرائيلية، والقيام بدوريات بحرية مشتركة بالتنسيق مع الأسطول الأميركي السادس لخدمة مصالح الأطراف الثلاثة العدوانية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ويعزز الحلف الجديد عضوية تركيا في حلف الناتو والاتفاقات العسكرية التي تربطها مع الولايات المتحدة واتفاق التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاتفاقات العسكرية والأمنية التي وقعها زعيم حزب العمل شمعون بيرس مع الرئيس الأميركي بيل كلنتون.

ويرجع هذا الحلف إلى محاولات الولايات المتحدة في الخمسينيات لإنشاء حلف بغداد والحلف المركزي (السنتو) لتطويق أي تجمع عربي محتمل، لأن الوحدة العربية تثير حساسيات عميقة لدى إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا، لدرجة أن عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا إبان قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨ كتب إلى جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأميركي يقول: "إن تطورات الموقف في حاجة إلى إعادة تقييم، فقد نمتُ أمس وعلى حدودي الجنوبية دولة تعدادها ستة ملايين، واستيقظت صباح اليوم وعلى حدودي الجنوبية دولة مقدارها ٣٦ مليوناً" (١١). ويُظهر الحلف أن تركيا تتخذ مواقف معادية للعرب منذ تأسيس الكيان الصهيوني وحتى اليوم. واختارت في الاتفاق الجديد أن تقوم بدور دولة إقليمية عظمى في بلورة "الشرق الأوسط الجديد" ضد جيرانها العرب وإلى جانب إسرائيل العدو التاريخي للعروبة والإسلام.

لذلك عبّر بيان القمة العربية الثلاثية، سورية ومصر والسعودية، التي انعقدت في حزيران ١٩٩٦ في دمشق عن "القلق من الاتفاق العسكري الإسرائيلي- التركي، وعن الأمل بأن تتخذ تركيا سياسة تتفق مع علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة واحترام المصالح العربية. وطالب تركيا بإعادة النظر في الاتفاق" (١٢).

ويعتقد بعض الخبراء أن من أهداف الحلف الجديد تدمير المفاعل النووي في إيران كما دمر العدو اليهودي المفاعل النووي في بغداد عام ١٩٨١

وترمي تركيا من خلال تعاظم دورها القيام بدور همزة الوصل بين الغرب والدول العربية والإسلامية عبر تسويق المشاريع الإقليمية في مجالات الأمن والنقل والمواصلات والنفط والمياه، والقيام بدور الشرطي لمواجهة الدول والقوى والتيارات العربية والإسلامية الرافضة لمشاريع الهيمنة الأميركية والإسرائيلية.

وتعمل إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا على إعطاء الأردن ودول عربية أخرى أدواراً

سياسية وأمنية واقتصادية لتعزيز الحلف ولتفتيت الوطن العربي وتجريد العرب من خصائصهم القومية والدينية والثقافية وإقامة تكتلات اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية شرق أوسطية.

ويخدم الحلف ترسيخ الدور التركي في الشرق الأوسط والجمهوريات الإسلامية مما يصّعد الصراع مع إيران في المستقبل.

ووصف بيرس، رئيس وزراء العدو الإسرائيلي السابق الحلف "بالرادع الأساسي لسورية، وإجراء أمني في مواجهة إيران التي تسعى للحصول على أسلحة متطورة من الصين وروسيا وكوريا الشمالية" (١٣).

وعبّر بيرس عن أهمية العلاقات مع تركيا في مواجهة الإسلام وقال أنه يأمل في أن تنتصر الاتاتوركية لا الخمينية في جمهوريات آسيا الصغرى.

وعندما تصاعدت التهديدات التركية لسورية في حزيران ١٩٩٦ أعلنت وزارة الخارجية الأميركية وقوف الولايات المتحدة بجانب تركيا وقال الناطق الرسمي بلسان الوزارة: "إننا قلقون لأن هناك إرهاباً موجهاً ضد تركيا وينبثق من سورية.... ونحن قلقون من ذلك، واعتقد أن من المفيد أن نذكر أن تركيا هي حليف للولايات المتحدة في الناتو ولنا علاقة ممتازة معها، وسنقف مع تركيا"(١٤).

يبدو من التصريحات الأميركية أن الولايات المتحدة قررت ممارسة الضغط على سورية لمصلحة تركية مما قد يوحي بأن التحركات التركية الموجهة ضد سورية اتفقت عليها تركيا مع الولايات المتحدة لتعزيز الحلف الثلاثي الموجه ضد العروبة والإسلام.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية على أثر اعتراض بعض الدول العربية على إجراء مناورات مشتركة تركية- إسرائيلية "إن تقوية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل كانت دوماً من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة. وإسرائيل صديقة حميمة وحليفة قوية للولايات المتحدة، كما أن تركيا صديقة وحليفة، ومن الطبيعي أن تتعاونا عسكرياً. ويسر الولايات المتحدة في أن تشارك في هذا التعاون.... وإذا لم يعجب ذلك بعض الدول العربية، فهذا لا يهم، لأن إسرائيل بحاجة إلى مساندة واسعة. ويسعدنا أن إحدى حليفاتنا في الأطلسي ترغب في المساندة" (١٥).

إن الموقف الأميركي واضح ولا يحتاج إلى تفسير، ولكنه يظهر بجلاء أن الولايات المتحدة قررت دعم الحلف الجديد للاستمرار في استنزاف العرب حتى آخر نقطة نفط أو قطرة دم أو دولار نفط مستفيدة من الوضع العربي السيء والخلافات العربية وارتماء بعض الحكام العرب تحت أقدامها وأقدام إسرائيل.

ويرافق تطوير الحلف الجديد بين أنقرة وتل أبيب تصاعد الضغوط الأميركية على لبنان لبيع مياه الليطاني لإسرائيل والسماح لخط مياه مشروع أنابيب "السلام" التركي من المرور في سورية إلى إسرائيل.

وقاد تطور العلاقات بين البلدين إلى تعنت تركيا في التوصل إلى تفاهم حول توزيع مياه

نهر الفرات وحصة سورية والعراق من مياه هذا النهر الدولي بموجب القانون الدولي.

وتحاول إسرائيل جاهدة ربط موضوع مياه الفرات بمياه الليطاني في لبنان ومياه الجولان وخط أنابيب السلام.

وقام الخبيران، الأميركي جون كولارس من جامعة متشيغان وهيليل شوفال من الجامعة العبرية بوضع الخطط لمشروع خط أنابيب المياه التركية إلى إسرائيل. "وقد اقترح الإسرائيليون أن يمتد هذا الأنبوب أولاً إلى سورية على أمل أن تتخلى دمشق عن مياه الجولان وأن لا تمانع في أتفاق مائي لبناني- إسرائيلي"(١٦).

لقد استغلت تركيا الوضع العربي الرديء وغياب التنسيق العربي وأقامت مجموعة من السدود دون الأكتراث بحقوق ومصالح سورية والعراق في مياه دجلة والفرات. وأخذت تطالب بمقولة "برميل ماء مقابل برميل نفط" التي أطلقها تورغوت اوزال. ووصلت والأطماع التركية حدا قالت فيه تانسو تشيلر، رئيسة الوزراء السابقة "أن الذين يريدون تقاسم المياه معنا عليهم أيضا أن يقاسمونا بترولهم، فالماء والبترول من المصادر الطبيعية في المنطقة" (١٧).

وتستخدم تركيا المياه كسلاح للضغط على البلدان العربية منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي حول توزيع مياه الأنهار الدولية. وازدادت التهديدات التركية بعد إقامة الحلف الجديد بسبب المعلومات المشوهة والخاطئة التي يقدمها العدو الإسرائيلي إلى تركيا لتحريضها على سورية.

لجأت تركيا إلى أسلوبين للتضليل وتمرير التهرب من الاتفاق على تقاسم مياه نهري دجلة والفرات:

الأول: اتهام سورية بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني.

والثاني: دعم علاقاتها مع إسرائيل للاستمرار في ممارسة الضغط على سورية للحيلولة مستقبلا من أخذ سورية والعراق حقوقهما من مياه النهرين الدوليين.

وتعمل تركيا على تقوية موقفها المعادي للعرب انطلاقاً من سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات وسيطرتها على شمال العراق ونفطه عن طريق المنطقة الأمنية داخل الأراضي العراقية وخطوط أنابيب النفط العراقي الممتد من آبار النفط العراقية إلى الموانئ التركية.

وكان الرئيس ديميريل قد طالب بتعديل اتفاقية عام ١٩٢٥ التي عينت الحدود بين تركيا والعراق، مما يظهر بجلاء الأطماع التركية في الأرض والثروات العراقية.

اعتبرت القاهرة أن الاتفاق العسكري إخلال بموازين القوى في المنطقة وعودة إلى عهد الأحلاف والتكتلات. وحذر الرئيس مبارك تركيا من أن أي سعي لإقامة حلف بينها وبين إسرائيل يعني خسارة تركيا للعالم العربي. وقال "نحن في مصر لانقبل الاعتداء على سورية بأي شكل من الأشكال" (١٨).

وأكدت وزارة الخارجية السورية خطورة الاتفاق على دول الجوار وعلى الأمن القومي العربي وأمن الدول الإسلامية. وأن توقيعه من شأنه أن يزيد حدة التوتر في المنطقة ويتناقض مع الجهود الدولية من أجل إقامة السلام العادل والشامل.

مخاطر الحلف الجديد

تبلور الحلف بعد سلسلة من الاتفاقات الأمنية والاستخبارية التي وقعت باسم مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات والخبرات لمواجهة الأحزاب والقوى العربية الرافضة للهيمنية الإسرائيلية.

ويجسّد توحيد الإرادات العسكرية والأمنية لتهديد دول المنطقة وشعوبها والعودة بها إلى مرحلة الأحلاف العسكرية. ويهدف إلى رسم خريطة سياسية واقتصادية وعسكرية للمنطقة لإقامة النظام الإقليمي الجديد وتحقيق "الشرق أوسطية".

ويرمي إلى محاصرة سورية وخلق المشاكل على حدودها مع تركيا، والتدخل المباشر في شؤون العراق، وإعطاء إسرائيل الفرصة إلى الوصول إلى المواقع الخلفية مع سورية وإيران، مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وأمن إيران القومي.

وجاء الحلف ليشكل ضربة خطيرة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، لأن إسرائيل أصبحت موجودة على الحدود السورية من جهة القامشلي وعلى الحدود الإيرانية. ويخدم الحلف العدو الإسرائيلي في جمع المعلومات عن سورية ولبنان والمقاومة اللبنانية والقوى الوطنية الفلسطينية الرافضة لاتفاقات الإذعان في أوسلو ونهراوي. ويدعم الحلف المؤسسة العسكرية في تركيا باتخاذ مواقف تعرّض الأمن والاستقرار في المنطقة إلى الخطر. لذلك قامت إيران بتحذير تركيا من التصعيد ضد سورية وأكدت على "أن الأمن القومي الإيراني معني مباشرة بأي توتر يحصل على الجهة السورية- التركية" (١٩). واتهمت إسرائيل والولايات المتحدة بالسعي إلى وقيعة بين دمشق وأنقرة، وهي تشعر بأن تهديد سورية من أي جهة وتنفيذ هذا التهديد سيكون موجهاً بالدرجة الأولى إلى إيران.

وأبدت الصحف الإيرانية تعاطفاً كبيراً مع سورية وحمّلت تركيا مسؤولية أي توتر في المنطقة. وأكدت أن سياسات تركيا في مواجهة سورية تخدم مصالح الكيان الصهيوني. وانتقدت التحالف التركي- الإسرائيلي، واتهمت تركيا بالانخراط في سياسة تطويق لسورية، تخطط لها واشنطون وتل أبيب، وأن أنقرة قررت الانخراط في الخيار الأميركي في الشرق الأوسط، وأنها وكيلاً ينفذ من دون حدود السياسات الأميركية- الإسرائيلية.

ويرمي الكيان الصهيوني من إقامته كسر ما تبقى من الطوق العربي عنه والانخراط أكثر في المنطقة وقيادتها والتحكم بثرواتها، واستخدام تركيا للتغلغل في الدول الإسلامية في آسيا الصغرى، وممارسة أقسى أنواع الضغوط على الدول العربية وبشكل خاص سورية والعراق وتحقيق التكامل الإقليمي مع العدو الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

ويشرف ضباط المخابرات الأميركية والإسرائيلية على المؤسسة العسكرية التركية، حيث تقدّم إسرائيل خبراتها في جنوب لبنان لدعم الحملات التركية على شمال العراق، وإقامة المنطقة الأمنية داخل الأراضي العراقية. لقد قرر مؤتمر وزراء الخارجية العرب في ١٧ أيلول ١٩٩٨ "أن التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي يعرّض المصالح القومية العربية لخطر حقيقي، ويعيد المنطقة إلى سياسة المحاور والأحلاف"(٢٠).

فالتحالف العسكري بين دولتين أو أكثر يفترض وجود عدو محتمل لمواجهة والتصدي له.

وبالتالي أصبح العرب العدو المشترك، عند تركيا وإسرائيل.

إن هذا الحلف أخطر من الأحلاف القديمة، ويهدف إلى تركيع الأمة العربية وتفتيتها وإلغاء هويتها وتهديد الأمن القومي العربي والاستقرار في المنطقة حتى منابع النفط في الخليج.

ويستهدف الحلف تطويق الأمة العربية والنيل من صمودها في مواجهة الأطماع الإسرائيلية وتهديد ومحاصرة سورة قلعة الصمود والتصدي العربية.

ويعمل على إقامة نظام أمن إقليمي على حساب الأمن القومي العربي معاد للبلدان العربية والإسلامية وتوجهه تركيا وإسرائيل ضد سورية التي تطالب بالحصول على حقوقها من مياه الفرات والجولان بموجب حقوق السيادة والاستقلال ومبادئ القانون الدولي.

فالحلف يستهدف الأمن القومي العربي والإيراني ويحقق للصهيونية أهدافها في إدخال تركيا كحليف معها في صراعها مع الدول العربية والإسلامية.

وينتقص من دور مصر والسعودية وحقوقهما ومصالحهما ويهدد سورية تهديداً مباشراً بسبب صمودها الوطني وموقفها القومي. ويهدد العراق أرضاً وشعباً ويمارس العدوان على أراضيه وينتهك سيادته وحرمة أراضيه. ويهدد إيران وينتقص من دورها ويناهض سياساتها.

وتتجسد الثغرة الأساسية فيه في عدم وجود أي مشاركة عربية فيه، لذلك تحاول إسرائيل وتركيا توسيعه وتدعيمه والتغطية على أخطاره من خلال دولة عربية واحدة وهي الأردن.

وأدت مشاركة الأردن في المناورات البحرية التي أقامها الحلف إلى خلق انطباع يوحي بانضمامه إلى الحلف، لاسيما وأن البلدان الثلاثة تعمل على تعزيز العلاقات فيما بينهم.

وانطلاقا من ذلك وقع مسعود يلماظ خلال زيارته إلى عمان في أيلول ١٩٩٨ عدة اتفاقات مع الأردن في مجالات الزراعة والري والطاقة والرياضة. ووقع اتفاقاً للتعاون العسكري يشبه اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل.

وتعمل الدول الثلاث على تطوير منطقة التجارة الحرة في أربد وتصدير إنتاجها إلى الولايات المتحدة.

وأعلن يلماظ خلال زيارته لإسرائيل بعد الأردن في أيلول ١٩٩٨ عن قيام مناورات بحرية مشتركة تركية- إسرائيلية يشارك فيها الأردن كمراقب وقيام مناورات بحرية أميركية- تركية إسرائيلية وبمشاركة أردنية.

ووقع يلماظ مع نتن ياهو ثمانية اتفاقات عسكرية جديدة واتفاقاً للتعاون الاقتصادي يتضمن نقل الصادرات التركية إلى بلدان الخليج وبشكل خاص إلى السعودية والكويت عبر ميناء حيفا، وتعزيز التعاون في آسيا الوسطى واستثمار إسرائيل للأراضي في مشروع الغاب في جنوب شرق الأناضول، واستئجارها أراضي في منطقة أضنة لإقامة مشاريع زراعية متطورة.

وأفصح رئيس وزراء العدو الإسرائيلي خلال وجود يلماظ في المنطقة عن نواياه الحقيقية من الحلف وأعلن أن حكومته تريد إقامة نظام أمن إقليمي مع تركيا وقال:

"نعمل لتحويل التعاون الإسرائيلي- التركي في الشرق الأوسط إلى نظام أمن إقليمي" وأعرب عن أمله بأنّ يشارك الأردن في هذا النظام الأمني، وقال: "ناقشت الأمر مع ولي العهد الأردني الأمير حسن". وطالب بتوسيع التعاون العسكري إلى تعاون اقتصادي(٢١).

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أن العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل تصلح أساساً لِـ محور عسكري يكون إطاراً لِـ الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط برعاية أميركية ومشاركة أردنية(٢٢).

وتسعى إسرائيل من خلال الحلف تحقيق مجموعة من الأهداف منها.

* إمكانية ضرب أهداف منتخبة في إيران انطلاقاً من الأراضي التركية.
* التصدي للمد الإسلامي في تركيا وإبعاد أنصاره عن الحياة السياسية وإضعافهم.
* الحيلولة دون إقامة تحالف استراتيجي إسلامي مثل التحالف الذي سعى إليه أربكان.
* التعاون الاستخباري المشترك، حيث طلبت إسرائيل مساعدتها في جمع المعلومات عن سورية وإيران.
* ممارسة الضغط العسكري والسياسي والنفسي على سورية لإضعاف دورها في استعادة أراضيها المحتلة.
* التصدي لأي خطر مستقبلي يمكن أن يشكله العراق ومواجهته عبر الأراضي التركية.

لقد أعلن عيزر وايزمان، الرئيس الإسرائيلي خلال زيارته لتركيا بوقاحة منقطعة النظير قائلاً: "كلي ثقة أن الرئيس التركي سيبذل كل ما في وسعه من أجل منع إقامة حكومة إسلامية في تركيا". وأضاف: "أتوقع أن الجيش التركي لن يقف مكتوف الأيدي في حال قيامهم بالعمل على إعادة تركيا إلى الوراء"(٢٣).

إن الحلف الجديد يزيد من قوة إسرائيل ويعطيها عمقاً استراتيجياً ويعزز هيمنتها على دول المنطقة. وانطلاقاً من أخطار الحلف على الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة دانت القمة العربية وقمة طهران الإسلامية وقمة عدم الانحياز في عام ١٩٩٨ في جنوب أفريقيا التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي واعتبروه مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة.

لقد ضحتْ الحكومة التركية بعلاقاتها مع جيرانها لصالح حلف عدواني سيجلب الخراب والدمار والتخلف وعدم الاستقرار لشعوب المنطقة وحكوماتها، بينما يكون العدو الإسرائيلي قد نجح في إقامة التحالف مع تركيا على غرار تحالفه السابق مع نظام الابارتايد في جنوب أفريقيا بل وأخطر منه.

والحلف الجديد أخطر من الأحلاف القديمة، لأن إسرائيل أصبحت طرفاً أساسياً ومحورياً فيه وهي دولة عدوانية مغتصبة للأرض والحقوق وتوسعية وعنصرية وإرهابية واستيطانية

وكولونيالية تعمل على إقامة إسرائيل العظمى من النيل إلى الفرات وفرض هيمنة الصهيونية على العالم.

إن الإحباطات التي تعانيها تركيا في الداخل والخارج هي السبب المباشر في تصعيد التوتر والتهديد لسورية ووصلت غطرسة الرئيس التركي ديميريل حداً قال فيه بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٤ "إن تركيا لا تهدد سورية فقط وإنما العالم أجمع"(٢٤).

وأعطى الحلف العدواني ثماره بأسرع ما يمكن فاستخدمت تركيا لغة إسرائيل للتعامل مع العرب من خلال تهديداتها باستخدام القوة ضد سورية.

فلماذا تستخدم تركيا أساليب إسرائيل وتحاول أن تتفوق عليها في عدائها للعرب؟

لماذا تستخدم تركيا لغة الحرب بينما تصر سورية والعرب على الحوار والتفاهم وحسن الجوار؟ إن التهديدات التركية تهديدات إسرائيلية بلسان تركي وحرب ضد العرب جميعاً، ويعود تصاعد التهديدات إلى شهر العسل بين تركية وإسرائيل في التحالف الاستراتيجي الجديد.

إن لجوء تركيا إلى التهديد بالقوة يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وبالرغم من التهديدات التركية الفظة أصرّتْ وتصر سورية على اعتماد الحوار والنقاش والمفاوضات والوسائل الدبلوماسية والسلمية لمعالجة الوضع المتأزم الذي أوجدته تركيا. ولاتزال تركيا ترفض اعتماد مبادئ القانون الدولي تجاه الأنهار الدولية وترفض الدخول في المفاوضات لحل مشكلة المياه مع سورية والعراق.

وتجدد سورية تمسكها بعلاقات حسن الجوار والحوار الودي والدبلوماسي ورفض أسلوب التهديد بالقوة العسكرية.

ودعت الجامعة العربية بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٤ تركيا إلى انتهاج أسلوب الحوار المسؤول لإيجاد الحلول العادلة للمشاكل العالقة بينها وبين سورية وأكدت مخاطر التحالف العسكري على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ورفض وزير الخارجية المصري التحالف وقال: "أن عصر الأحلاف انتهى وأن مصر تنظر نظرة شك كبيرة إلى ما هو قائم بين أنقرة وتل أبيب من تعاون عسكري". وأضاف: "إننا قلقون من التوجه العسكري نحو إسرائيل"(٢٥).

لقد وصلت العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى مرحلة الخيار الاستراتيجي على حساب الحقوق والمصالح العربية وإلى درجة أن تركيا قررت دخول المنطقة عبر البوابة الإسرائيلية والقيام بدور مشابه للدور الذي قامت به في أوروبا لمصلحة حلف الناتو وضد شعوب وحكومات بلدان المعسكر الاشتراكي.

اختارت تركيا الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل على قاعدة الحلف بين الطرفين برعاية الولايات المتحدة وما يربطهما من عداوة مشتركة تجاه العروبة والإسلام.

إن الاتفاقات العسكرية والمناورات المشتركة والتدريبات الجوية التركية والإسرائيلية في الأجواء التركية والتصريحات والتهديدات والحشود التركية ضد سورية، والاستمرار في غزو

شمال العراق، وزيارة السفير الإسرائيلي إلى أنطاكية والاسكندرون يظهر بجلاء أن تركيا قد قررت الدخول إلى المنطقة من خلال الحلف الجديد ويخشى أن تسلك تركيا كإسرائيل الخيار العسكري في تعاملها مع العرب لتصدير أزماتها الداخلية ولانتزاع دور إقليمي وتوريط المنطقة في نزاعات وصدامات وحروب دموية طويلة، ولإكمال عملية التسوية بالشروط الإسرائيلية والرعاية الأمريكية.

إن إسرائيل وتركيا تعملان على السيطرة على المنطقة عبر الحلف العدواني الجديد وضمن الاستراتيجية الأميركية الشاملة للتحكم في ثروات المنطقة وتجريد العرب من عوامل القوة. ويظهر أن الولايات المتحدة أعطت تركيا الضوء الأخضر للعب دور قيادي في المنطقة بالتعاون والتنسيق الكاملين مع العدو الإسرائيلي بدلاً من دورها السابق في أوروبا، وإعطاء أنقرة دوراً مهماً في الجمهوريات الإسلامية المستقلة في مواجهة الدور الإيراني لقاء مساهمة الولايات المتحدة في مساعدة الحكومة التركية في حل مشاكلها الداخلية والخارجية، كعضويتها في الاتحاد الأوروبي والضغط على اليونان لتسوية الخلافات معه حول جزر بحر ايجه وقبرص والتغطية الدولية على اجتياح الجيش التركي المتكرر لشمال العراق.

إن مشاكل تركيا كانت ولا تزال في سياساتها الداخلية المعادية لمصالح الطوائف والشعوب فيها، ولمصلحة القومية الطورانية المتطرفة والاتاتوركية المتغرّبة، فتحرم حوالي (١٨) مليون كردي من أبسط حقوق الإنسان. فالأتراك منقسمون على أنفسهم، والتناقضات بينهم حادة. وتزداد تبعية تركيا للغرب وتعيش في حالة حرب أهلية ونزاعات وحروب مع جيرانها. والحكومات التركية المتعاقبة لم يستوعب بعد دروس التاريخ في المنطقة، ولم تستطع أن ترى أن مشاكلها داخلية وليست خارجية وأنها تلجأ إلى تصدير مشاكلها الداخلية بالرغم من أنها تركية خالصة بما في ذلك نزاعها المسلح مع حزب العمال الكردستاني.

لذلك فإن استفزاز سورية والاعتداءات المتكررة على العراق والحلف العسكري بين أنقرة وتل أبيب لن يحل مشاكل تركيا بل يزيدها صعوبة وتعقيداً.

لقد أساءت الفئة العسكرية الحاكمة في تركيا إلى الدول العربية والإسلامية في تحالفها مع العدو الإسرائيلي، مما يسيئ إلى مكانتها وعلاقاتها مع محيطها العربي الإسلامي، ويزيد من عدم الاستقرار الداخلي فيها ومن أزماتها الاقتصادية.

إن المواطن العربي ينظر بقلق كبير إلى اهتمام تركيا المفاجيء بالمنطقة وتبعيتها للغرب ومعاداتها للعرب. ينظر بقلق إلى طروحاتها برميل ماء تركي مقابل برميل نفط عربي، واقتراحاتها لمشروع "أنابيب السلام" ودورها في المفاوضات المتعددة الأطراف والقمم الاقتصادية وقمة شرم الشيخ الأمنية.

إن مصلحة تركيا والمصلحة العربية تقتضي ألا تقف تركيا بجانب اسرائيل، العدو التاريخي للعرب والمسلمين وتنضمّ إلى حلف عدواني ربما يقود إلى تحقيق "الشرق الأوسط الجديد" كما خططت له اليهودية العالمية ويزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار وهدر الطاقات والإمكانيات، مما ينذر باندلاع صراعات مريرة تهيء الأوضاع لسيطرة اليهودية العالمية على المنطقة كمقدمة لسيطرتها على العالم، وانهيار العروبة والإسلام في القرن الحادي والعشرين

بعد انهيار الشيوعية في القرن العشرين. إن الأمر الخطير في السياسة التركيـة هـو أن موقـف تركيا المنحاز لإسرائيل لن يتغير بدون موقف عربي موحد، لذلك فـإن الـدول العربيـة مطالبـة باتخاذ موقف موحد للضغط على تركيا للخروج من الحلف، لأنه يشجع العدو الإسرائيلي علـى مواصلة سياسة العدوان والاستيطان والتوسع والتعنت والهيمنة.

إن العرب والمسلمين معنيون بمواجهة الحلف العدوانـي الجديـد والتصـدي لـه وإسقاطه، لأنهم سيدفعون الثمن غالياً إذا لم يفعلـوا ذلك، ومطـالبون باتخـاذ مواقـف عمليـة وجـادة لدعـم سورية والعراق في مواجهة التهديدات والاعتداءات التركية والإسرائيلية.

□

□ المصادر

١) جريدة القدس في ١٩٩٨/١/٢١.
٢) الجنرال شادي ارغوفيتش، السفير في ١٩٩٦/٥/٩.
٣) مجلة الأسبوع العربي، العدد ١٩٠٥ في ١٩٩٦/٤/١٥، ص٧.
٤) مجلة الوسط، العدد ٢٥٧ في ١٩٩٦/١٢/٣٠، ص ١٧.
٥) مجلّة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، تشرين أول ١٩٩٦، ص١٨٤.
٦) مجلة فتح، العدد ٣٦٤ في ١٩٩٦/٤/٢٠، ص٣٤.
٧) العماد مصطفى طلاس، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، دمشق ١٩٩٨، ص٤٣.
٨) السفير ١٩٩٨/١٠/٢.
٩) الحياة في ١٩٩٦/٤/٢١.
١٠) أمين هويدي، الحياة في ١٩٩٦/٦/٦.
١١)المصدر السابق نفسه.
١٢) الحياة في ١٩٩٦/٦/١٠.
١٣) مجلة إلى الأمام، العدد (٢٣٠٠) في ١٩٩٦/٥/٣١، ص١٩.
١٤) السفير في ١٩٩٦/٦/٧.
١٥) الحياة في ١٩٩٧/٥/١٦.
١٦) مجلة الأسبوع العربي، العدد ١٩٠٨ في ١٩٩٦/٤/١٥، ص٧.
١٧) الحياة في ١٩٩٦/٤/١٧.
١٨) السفير في ١٩٩٦/٥/٢٤.
١٩) الحياة في ١٩٩٦/٦/١٧.
٢٠) السفير في ١٩٩٨/٩/٢٣.
٢١) الحياة في ١٩٩٨/٩/٦.
٢٢) السفير في ١٩٩٨/٩/٣.
٢٣) الدستور الأردنية في ١٩٩٨/٨/٢١.
٢٤) تشرين في ١٩٩٨/١٠/٥.
٢٥) نفس المصدر السابق.

□□□

الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني

الدكتور مرشد الزبيدي

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بدت الخريطة السياسية لتركيا العثمانية خريطة رجراجة غير مستقرة، إذ بدأ الضعف يدب في أوصال الإمبراطورية الشائخة فخرجت رومانيا وصربيا عن طوع أمر آل عثمان واستقلت كريت وحدثت ثورات في أماكن متفرقة من الأنحاء العثمانية منها ثورة اليمن. كما وضعت مصر تحت الحماية البريطانية بعد أن فرض الفرنسيون حمايتهم على تونس، وأخذت الدول الاستعمارية تنظر إلى تركيا العثمانية على أنها (رجل أوربا المريض) وعلى هذا شرعت تلك القوى بالتطلع إلى اقتسام تركة ذلك الرجل وكان السلطان عبد الحميد الثاني الذي تولى السلطنة العثمانية عام ١٨٧٦ وعرف باستبداده وفساد الإدارة في عهده يعاني مشاكل داخلية كثيرة فضلاً على الأطماع الخارجية المتربصة بإمبراطوريته الآيلة إلى السقوط.

ومن أبرز ما كان السلطان العثماني يعاني منه داخلياً الأوضاع الاقتصادية المتردية المتحصلة عن سوء الإدارة وفساد الجهاز الحكومي، إذ كانت الديون الخارجية تنهش في جسد الاقتصاد التركي حتى أن الدول الأوروبية الدائنة فرضت وجود بعثة مالية أوربية في تركيا العثمانية لضمان ديونها مما جعل الباب التركي مشرعاً أمام تدخلات خارجية كثيرة، فتطلع الكثيرون إلى اقتحام ستائر الأبواب الداخلية للحكومة العثمانية.

ولم تكن مشكلة القوميات وتطلعاتها القومية إلا وجهاً آخر من أوجه المشكلات الكبيرة التي جابهت السلطات العثمانية، وربما كانت القضية الأرمنية واحدة من أخطر القضايا العرقية والطائفية التي أثيرت ضد العثمانيين إذ قوبل التمرد الأرمني الذي قادته منظمات (هيكان) و(اللجنة الحمراء) و(الطاشناق) بقمع شديد من قبل السلطات العثمانية.

مما أدى بالصحف الأوربية إلى أن تشن حملة دعائية واسعة في عموم أوربا ضد السلطان عبد الحميد وإجراءاته في قمع الحركة الأرمنية المناوئة له.

في مثل هذه الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالدولة العثمانية كان يمكن للحركة الصهيونية التي بدأت تنظم نفسها خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أن تدخل في الملعب التركي لتشارك على نحو أو آخر في اللعبة السياسية التي تحاك خيوطها بين (قصر يلدز) حيث يقيم السلطان والباب العالي (مقر حكومة الصدر الأعظم) وبقية العواصم الأوربية.

ترى كيف بدأت التدخلات الصهيونية أغراضها السياسية؟ وما الوسائل التي اتخذتها للتأثير في السياسة التركية؟ وما مدى نجاح الحركة الصهيونية في هذا المسعى السياسي؟ وهل

اكتفت الصهيونية بالمشاركة في التغيير التاريخي الكبير الحاصل بعد القضاء على الحكم العثماني أم أنها استمرت في القيام بأدوار سياسية محددة، في السياسة التركية بعد ذلك؟

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، من خلال عدة مباحث تتناول جذور التغلغل الصهيوني في تركيا، لعلنا نتوصل من خلال الإجابة إلى تفسير ظاهرة غريبة في السياسة الإقليمية المعاصرة وهي: لماذا لجأت تركيا إلى التحالف مع الكيان الصهيوني على الرغم من كونها دولة (إسلامية) وعلى الرغم من أن مصالحها القومية يفترض أن تناقض المصالح الصهيونية؟

هرتزل في قصر يلدز

كان ثيودور هرتزل الأب الروحي للحركة الصهيونية قد أدرك تماماً طبيعة الظروف الخارجية والداخلية التي تحيط بالدولة العثمانية، لذلك بدأ بالتخطيط للإفادة من تلك الظروف لتحقيق الأهداف الصهيونية التي حددها بنفسه في كتيبه: (الدولة اليهودية) الذي نشره في ألمانيا عام ١٨٩٦ وسعى إلى تكوين رأي عام يهودي ينجذب إلى فكرته ويسعى إلى تحقيق حلمه في دولة تضم اليهود بعد أن يتم تهجيرهم من أنحاء العالم المختلفة ويبدو إنه أصبح مخولا بالتحرك لتحقيق هذا الهدف بعد أن نجح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧.

وهكذا كانت خطوته الأولى في هذا الاتجاه هي الوصول إلى السلطان عبد الحميد الثاني مستثمرا شبكة علاقاته المتأتية من عمله الصحفي ومستخدماً نفوذه العالمي من خلال ترؤسه المؤتمر الصهيوني الأول والمؤتمرات الصهيونية اللاحقة، ومما سهل له مهمة التحرك لهذا الغرض الإمدادات المالية المخصصة له المتأتية من النفوذ المالي لليهود الذين يديرون أخطر بيوت المال في بريطانيا وأميركا وفرنسا وألمانيا وبقية بلدان العالم.

ومن يقرأ يوميات هرتزل التي لا يتطرق الشك إلى صحتها عند المؤرخين والباحثين يجد تفاصيل محاولاته لقاء السلطان العثماني من أجل الحصول منه على (وعد) أو (ميثاق) لجعل فلسطين هي البقعة التي يمكن لليهود أن ينشئوا عليها وطنهم القومي القادم.

وصل هرتزل إلى الأستانة في ١٨ حزيران ١٨٩٦ مع صديقه نيولنسكي وهو صحفي وسياسي نمساوي من أصل بولوني. وكان اختياره هذا الصديق اختياراً محسوباً فنيولنسكي تربطه علاقة صداقة حميمة بالسلطان العثماني واقترح هرتزل على صديقه بأن يمهد الجو أمامه بأن يتحدث مع عبد الحميد مباشرة عن عرض هرتزل المتضمن تقديم يهود العالم مساعدة مالية لتركيا لكي تخرج من ضائقتها المالية. ويتلخص هذا العرض على ما جاء بيوميات هرتزل بأن: "تصرف عشرين مليون ليرة تركية لتصلح الأوضاع المالية في تركيا، ندفع من هذا المبلغ مليونين بدل فلسطين.. وبالثمانية عشر مليونا تحرر تركيا من بعثة الحماية الأوربية"(١).

وبانتظار رد السلطان العثماني على هذا العرض أجرى هرتزل عدة اتصالات مع المسؤولين الأتراك منهم: ابن الصدر الأعظم جاويد بك. كما قابل الصدر الأعظم نفسه، وقابل

نوري بك وهو واحد من رجال وزارة الخارجية وبعد ذلك أبلغه نيولنسكي بأنه قابل السلطان الذي أبلغه رفض عرض هرتزل بقوله: (لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد لأنها ليست لي بل لشعبي)(٢)...

آمال مستمرة

لقد رفض السلطان العثماني، إذاً، بيع فلسطين للحركة الصهيونية رفضاً قاطعاً، ولكن هرتزل كان يتلقى إشارات من أوساط (تركية) محددة ألا يقطع الأمل، أما بسبب معرفة تلك الأوساط بإمكان الحصول على تلك الموافقة، وإما بسبب طمعها بـ (الرشاوي) التي لم يكن هرتزل يتورع عن تقديمها لكل المسؤولين الذين يقابلهم وقد أشار إليها هرتزل نفسه في مواضع كثيرة من يومياته.

وتتضح تلك الآمال الصهيونية بصورة جلية في استمرار العلاقة بين هرتزل والسلطان العثماني، حتى بعد أن رفض العرض الصهيوني، إذ قام هرتزل بعد ذلك بعدة زيارات إلى الأستانة، قابل في بعضها السلطان نفسه، واستمر بتقديم مشاريع اقتصادية وسياسية متعددة منها: استعداد اليهود لتمويل بناء سكة حديد الحجاز(٣)، واقترح إنشاء جامعة يهودية في القدس(٤)، وطلب السلطان من هرتزل تحسين صورته في الصحافة الأوربية في ما يتعلق بقضية الأرمن(٥) وتكرار عرضه- أي هرتزل- الأول بشراء أرض فلسطين كما تتضح تلك الآمال في إشارات هرتزل نفسها عندما قال: (عزت الذي هو لسان حال السلطان.. مستعد أن يسمح بفلسطين شرط أن توجد الصيغة المناسبة لانجاز ذلك.. ويعتقد نيولنسكي أن الأتراك راغبون في إعطائنا فلسطين(٦)، وعزت الذي يرد اسمه هنا هو عزت باشا سكرتير السلطان الذي عرف بالرشوة والفساد..

ونحن نعتقد أن الحكومة العثمانية برغم رفضها المبدئي بيع فلسطين إلى الحركة الصهيونية، كانت تريد أن تبقى الصلات بينها وتلك الحركة إدراكاً منها خطورة الدور اليهودي في العالم، الذي يستطيع التأثير في سياسات البلدان الأخرى المنافسة للعثمانيين فضلاً على أن العثمانيين أنفسهم كانوا يطمعون بتلك (المغريات) التي قدمها لهم هرتزل بعد أن يتيقنوا من جديتها.

في الوقت الذي كان هرتزل يبذل تلك المحاولات لاقناع الباب العالي وقصر يلدز بالمشروع الصهيوني كان يتحرك على الساسة الأوروبيين الآخرين ليساعدوه في مسعاه مبيناً لهم المنافع التي يمكن أن يجنوها بحلهم (المسألة اليهودية) التي كانت تمثل هماً كبيراً سواء في روسيا القصيرية أم في ألمانيا وبريطانيا كما كان يطالب أولئك المسؤولين بالضغط على السلطان العثماني ليوافق على المشروع الصهيوني ولكن التخطيط الصهيوني لتحقيق هذا الهدف لم يكن يكتفي باقتفاء السبيلين اللذين أشرنا إليهما هنا، وإنما كانت هناك سبل أخرى..

كان هرتزل يهتم دائماً بالخطط البديلة فحين يئس من الحصول على موافقة عثمانية رسمية لنيل فلسطين كان يضع الخطط لإقامة كيان في منطقة العريش في جزيرة سيناء وفي أوغندة، ولا سيما أن السياسة البريطانية كانت تتفهم أبعاد خططه البديلة ولا يهمنا الآن

التحدث عن (بدائل) فلسطين والمساعي البريطانية لتحقيق ذلك ولكن تهمنا الإشارة إلى فكرة الخطط (البديلة) نفسها تلك التي لم يشر إليها هرتزل في يومياته، ولكن يمكن اكتشافها من خلال ربط الحوادث التاريخية اللاحقة الواحد منها بالآخر واستقراء نتائجها.

لقد كانت قضية تقسيم الممتلكات العثمانية مطروحة في الفكر السياسي الأوربي، وكان هرتزل يعلم جيداً بهذه القضية، حتى قبل أن تصبح واقعاً فعلياً بعد الحرب العالمية الأولى وإعلان اتفاقات سايكس بيكو وغيرها من الاتفاقات الاستعمارية فهل كان الصهاينة يخططون للإفادة من الوجوه (الجديدة) التي ستظهر في المشهد السياسي التركي بعد تقسيم الإرث العثماني؟ وهذا ما ألمح إليه هرتزل نفسه حينما قال وهو يتحدث عن الميثاق الذي يخول الحركة الصهيونية حق استعمار فلسطين:"لعلني أحصل يوماً ما على الميثاق.. بعد تقسيم الدولة التركية"(٧).

الاختراقات الصهيونية لجمعية الاتحاد والترقي

لم توفق الصهيونية ممثلة بهرتزل، إذاً، في الحصول على موافقة السلطان العثماني على بيع فلسطين لليهود. ولم تتمكن من الحصول على إذن رسمي بالهجرة اليهودية، برغم كل محاولاتها لإغراء العثمانيين بذلك، سواء عن طريق الرشاوي أم عن طريق الوساطات التي حاول هرتزل القيام بها مع قيصري المانيا وروسيا وغيرهما، بيد أن آمال اليهود ظلت معلقة بخيط رفيع يشدهم إلى العثمانيين لتكرار المحاولة عندما تسنح الفرصة لذلك، أو للمحاولة في اتجاه آخر، إذا ما حصل أي تغيير في الدولة العثمانية وهو ما كان متوقع الحدوث..

ولعل أبرز الأسباب التي دعت عبد الحميد الثاني إلى رفض المشاريع الصهيونية المتكررة لاستعمار فلسطين خشيته من تأجيج العواطف الدينية الإسلامية ضد حكمه ولا سيما أنه كان ينادي بفكرة (الجامعة الإسلامية) هذه الفكرة التي أحيت آمال السلطان العثماني بوجود عامل جديد من شأنه أن يدعم حكمه إزاء التحديات الأوربية والمخططات التي كانت تتربص بإمبراطوريته، بخاصة، بعد تنفيذ خط سكة حديد الحجاز، وهذا ما أدركت الصهيونية خطورته، فبدأت بالتخطيط لاحتوائه..

ومن هنا، بدأ العمل السري المنظم للقضاء على حكم عبد الحميد الثاني والقضاء في الوقت نفسه على فكرة (الجامعة الإسلامية) من خلال إجراءات محددة يمكن أن تئد التوجهات الإسلامية وأن تحل محلها توجهات فكرية أخرى تعارضها بل تناقضها تماماً، وهو ما يمكن لجمعية الاتحاد والترقي القيام به إذا ما كان للفكر الصهيوني خيط اتصال وتنسيق مباشر أو غير مباشر مع هذه الجمعية..

اليهود والاتحاد والترقي

أصبح من المعروف، الآن، لدى الباحثين والمؤرخين أن جمعية الاتحاد والترقي التي قادت الانقلاب ضد عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩ وفرضت عليه قبل ذلك العمل بدستور ١٨٧٦ جمعية خضعت للتأثيرات اليهودية والماسونية، وكان الأشخاص البارزون فيها من اليهود، فضلاً عن أن المحافل الماسونية وفرت لها الأجواء الملائمة للترعرع والنشوء، ولو

نظرنا إلى أبرز الأشخاص الذين قادوا نشاطات هذه الجمعية. ثم قادوا سفينة الدولة العثمانية بعد الإحاطة بعبد الحميد الثاني، لهالنا أن نكتشف مدى التأثير اليهودي فيها..

وقد أشار واحد من الباحثين إلى أن أقطاب جمعية الاتحاد والترقي كانوا من يهود الدونمة أو من تلاميذهم وحملة آرائهم والمنفذين لمخططاتهم، وأن المساعدات المالية التي قدمت إلى هذه الجمعية كانت تصل إليهم عن طريق الدونمة ويهود سالونيك المتمولين، ومن المعلوم أن مركز الانقلاب الذي أطاح بعبد الحميد كان في سالونيك، التي يبلغ عدد أفراد الجالية الموجودة فيها نيفاً وسبعين ألفاً(٨) أي ما يبلغ ٧٠٪ من سكانها.

ونقل إلينا باحث معلومات أوردتها صحيفة التايمز في ١١ تموز ١٩١١ تؤكد أن: "لجنة سالونيك قد تكونت تحت رعاية ماسونية بمعاضدة اليهود والدونمة في تركيا وكان مركزهم في سالونيك، وأن يهوداً مثل قرة صو وسالم وفارجي ومازلياح، ومن الدونمة مثل جاويد وأسرة بالجي، قد أدوا دوراً في تنظيم اللجنة المذكورة وفي مناقشات جهازها المركزي في سالونيك"(٩).

ولعل نظرة سريعة إلى التكوينات العرقية والفكرية لعدد من الأعضاء البارزين في الاتحاد والترقي تكشف لنا مدى التغلغل اليهودي في هذه الجمعية التي قادت الانقلاب ضد السلطان العثماني، كما تكشف لنا أسباب الاتجاه الفكري المضاد لكل ما هو إسلامي: سواء في حقبة حكم الاتحاد والترقي، أم الحقبة اللاحقة التي أعقبت ذلك في العهد الجمهوري.

إن طلعت بك الذي أصبح وزيراً للداخلية ثم رئيساً للوزراء على عهد الاتحاد والترقي كان منتمياً إلى محفل المشرق الأعظم الماسوني ورقي إلى عدة درجات في ذلك المحفل، وكان يتقاضى منه راتباً شهرياً مقداره عشر ليرات انجليزية، كما أنه من أصل غجري وتعلم اللغة الفرنسية في مدرسة الاتحاد اليهودي قبل أن يصبح للكتاب في ولاية سالونيك(١٠).

واعترف قره سو بماسونيته هو وزميله طلعت بك(١١)، ومما له دلالة في هذا الصدد أن الاتحاديين عندما أبلغوا السلطان عبد الحميد بقرار خلعه أشار السلطان إلى قره صو (وكان واحدا من أعضاء الوفد الذي أبلغ السلطان بقرار الخلع)، وقال: "ما هو عمل هذا اليهودي في مقام الخلافة؟ وحدق بغضب إلى قرة صو وتابع كلامه: بأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي؟ وبدلاً عن الجواب ساد الارتباك الجماعة بخاصة اليهودي، وعلاوة على ذلك إستولى عليه الخوف"(١٢).

ومن شخصيات الاتحاد والترقي ذات الجذور اليهودية جاويد بك الذي أصبح نائباً عن ولاية سالونيك ثم وزيراً للمالية وقد اتفق جاويد بك هذا: "مع رفاقه الاتحاديين على تدبير أموال يهودية مقابل تسهيل الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين"(١٣)، على ما يشير إلى ذلك بعض الباحثين...

هذا التكوين العرقي والفكري لمعظم القادة البارزين في جمعية الاتحاد والترقي كان لا بد له من أن يقود إلى إجراءات تصب في خدمة المشروع الصهيوني، الذي سبق لهرتزل أن عرضه على السلطان عبد الحميد الثاني ورفضه ذلك السلطان، أما وقد تغيرت الأمور وخلع السلطان في عام ١٩٠٩، فإن المحاولات الصهيونية ستأخذ منحى جديداً للإفادة من هذا

الوضع الجديد، ولا سيما أن للصهيونية يداً مباشرة وغير مباشرة في نشوء هذا الوضع الجديد نفسه..

وقد كشفت وثيقة كتبها السلطان عبد الحميد في سجنه وأرسلها إلى شيخ الطريقة الشاذلية محمود أبي الشامات أن الاتحاديين عرضوا عليه قبل خلعه أن يوافق على تأسيس وطن قومي لليهود لقاء رشوة كبيرة يقول السلطان في رسالته: "إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة -فلسطين- وبرغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيراً وعدوا بتقديم (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهبا، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً".

وفي الواقع أن التجاوب الأتحادي مع المشاريع الصهيونية كان ظاهرا للعيان واتفق عليه المؤرخون الذين تناولوا حقبة حكم الاتحاد والترقي، وإن هذه الاستجابة للمشاريع الصهيونية لم تخل من معارضة من قبل أصوات اتحادية أخرى، ولكن ما يهمنا في هذا المجال هو البحث عن أصول التغلغل الصهيوني في تركيا، سواء في العهد العثماني أم في عهد حكم جمعية الاتحاد والترقي، أم العهد الجمهوري.

وأكد لوثر السفير البريطاني في الأستانة ارتباط السياسة المالية لتركيا بمشاريع الهجرة اليهودية في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية قال فيها: إن الصفقة المالية التي عقدها جاويد بك مع البيوتات المالية في باريس لها علاقة بمشاريع الهجرة، ولا سيما أن جاويد بك يهودي ويعمل منذ سنوات في خدمة القضية الصهيونية"(١٥).

ومن الواضح أن النفوذ السياسي والاقتصادي لليهود قد ازداد على حكم الاتحاد والترقي بالقياس إلى الحقبة السابقة لحكمهم حيث كانت توجد محددات كثيرة لذلك النفوذ، وهذا ما يؤكده واحد من الباحثين بقوله: "ازداد عدد المؤسسات المالية العاملة في ميدان العمل الاستيطاني اليهودي في فلسطين، وفي مقدمة هذه المؤسسات شركة أنجلو ليفانتين المصرفية في استانبول وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية وشركة أرض (إسرائيل) والصندوق الثقافي اليهودي وشركة المكابي للأراضي وعدد آخر من الشركات المالية الاستثمارية التي أدت دورا مهما في ترسيخ الغزوة الصهيونية"(١٦).

اليهود والطورانية

لقد كان الإطار الفكري العام الذي ساد في تركيا العثمانية على عهد الاتحاد والترقي هو الإطار الطوراني. وكان قسم من الأعضاء البارزين في الجمعية يدعون إلى فكرة الجامعة الطورانية. وهي فكرة قومية تدعو إلى توحيد الجنس التركي في مختلف الأقطار، داخل الدولة العثمانية وخارجها في وحدة سياسية واحدة، ومن سمات هذه الدعوة عند هؤلاء سياسة التتريك التي اتبعوها إزاء الأقاليم التي فيها غالبية من غير الأتراك، ومن هنا نفهم المحاولات العنصرية التي جوبهت بمقاومة شديدة في أقاليم الدولة العثمانية كلها، ولا سيما من قبل العرب، وكان جمال باشا (وهو واحد من أقطاب جمعية الاتحاد والترقي) هو بطل المجازر التي أقامها لاحرار العرب في بلاد الشام، حتى سماه أحرار العرب (جمال باشا السفاح)..

ولم تكن الأصابع اليهودية بعيدة عن تشجيع تلك النزعة الطورانية، لمحاربة فكرة الجامعة الإسلامية أولاً، ولدق أسفين بين العرب والأتراك ثانياً، وذلك كله من أجل تحقيق المخططات الصهيونية ولتسهيل الاستيطان اليهودي في فلسطين العربية، وقد أكد واحد من الباحثين أن تأثير اليهود في الطورانية كان أمراً واضحاً: "إذ أن لليهود الأوربيين والمحليين في الدولة العثمانية دوراً ضخماً في إرساء تيار القومية الطورانية، فالعلماء اليهود في الغرب مثل لوملي دافيد وليون كاهون وأرمينوس فامبري تصدوا للكتابة عن أصول الفكرة القومية الطورانية، كما أن لليهود المحليين في الدولة العثمانية مثل: قرة صو ومونيز كوهين وإبرهام غالانتي كان لهم ضلع في جميعة الاتحاد والترقي"(١٧).

وإذا كان الفكر الطوراني يسعى إلى تمجيد ما هو تركي بعيداً عن الانتماء الإسلامي، فمن الطبيعي أن يتنكر لمبادئ الإسلام ويحاول الطعن فيها، وأن واحداً من الأسباب الجوهرية لهذا التوجه المعادي للإسلام هو كون اليهود هم أبرز المنظرين لهذا الفكر الطوراني، ولعل مقولة مونيز كوهين اليهودي الذي انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، ثم انضم بعدها لحزن الشعب الجمهوري (حزب كمال اتاتورك) تعبر عن هذا الاعتداد الطوراني. يقول كوهين أن الأتراك سيرفعون: "التاج الذهبي لجدهم جنكيز خان فوق صدورهم الملتهبة بالفكر القومي، سيرتفع هذا التاج لأن طوران ليس تعبيراً تاريخياً، إن طوران حقيقة عرقية"(١٨).

نخلص مما سبق إلى أن اليهود كان لديهم تأثير مباشر وغير مباشر في جمعية الاتحاد والترقي التي حكمت الدولة العثمانية فعلياً ابتداءً من عام ١٩٠٨ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان الدور اليهودي واضحاً للعيان خلال تلك الحقبة التاريخية، وإذا كانت بدايات التغلغل الصهيوني الفعلي والمؤثر قد بدأت على عهد السلطان عبد الحميد دون أن تتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق أهدافها الاستيطانية في فلسطين، فقد ازداد نفوذها في أثناء حكم الاتحاد والترقي، بل إن أبرز العناصر القيادية الاتحادية كان من أصول يهودية، وإن مفاهيم القومية الطورانية الموجهة ضد الإسلام أصلاً كانت تنضج بدفع يهودي لأن أبرز منظري الطورانية هم من اليهود.

أما كيف تمكن التأثير اليهودي من أن يأخذ مداه العملي في السياسة التركية فنعتقد أن هذا التأثير بدأ يتضح على نحو جلي في السياسة التركية بعد الحرب العالمية الأولى، وفي العهد الجمهوري على وجه التحديد.

الثورة الكمالية والاتجاه غرباً

استهدفت نشاطات هرتزل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التأثير بمختلف الوسائل على الدولة العثمانية من أجل السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين وتأسيس وطن قومي لليهود فيها، وقد وفق هرتزل في إقامة علاقات طيبة مع الدولة العثمانية، كما وفق أتباعه من الصهاينة، بعد وفاته، في التغلغل داخل جمعية الاتحاد والترقي، لكن يؤثروا في السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية..

ولكن الحركة الصهيونية لم تكتف بهذا النشاط، وإنما تحركت أوربياً، في الوقت نفسه،

لضمان الحصول على دعم أوربي يمكنها من تحقيق مشروعها المستقبلي في إقامة دولة يهودية، إدراكاً من الصهيونية أن الاتجاه العام السائد في أوربا هو السعي إلى تقسيم تركة الدولة العثمانية بعد سقوطها الذي أصبح وشيكاً، وقد وجد هرتزل في أثناء لقاءاته مع عدد من الساسة البريطانيين إستجابة كبيرة، ولا سيما بعد إزدياد النفوذ الصهيوني هناك، هذا النفوذ الذي تمثل في عام ١٩٠٠ بتأييد ستين من مرشحي مجلس العموم للحركة الصهيونية، وهو كسب قال عنه هرتزل في يومياته: (إنه أحنق خطوة قامت بها حركتنا منذ وقت طويل)(١٩).

وما إن انقضت السنوات الثلاثة الأولى من الحرب العالمية الأولى حتى بدأت الحركة الصهيونية تقطف أولى ثمار نشاطاتها على الصعيد الأوربي، إذ حصلت من الحكومة البريطانية على وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي قدمت فيه بريطانيا فلسطين على طبق من ذهب لجعلها الوطن القومي لليهود، ومنذ تلك اللحظة أخذ التنسيق البريطاني الصهيوني يأخذ منحى أخر . في ما يتعلق بالدولة العثمانية، إذ أن التطبيق العملي لوعد بلفور يقتضي تقطيع أوصال الدولة العثمانية، لأن فلسطين كانت حتى ذلك الوقت تابعة للحكم العثماني، ومن المعروف أن تقسيم تركة الدولة العثمانية كان قد اتفق عليه في معاهدة سايكس بيكو وغيرها من المعاهدات..

أتاتورك ومحاربة الإسلام

يمكن تقديم صورة موجزة عن أوضاع تركيا عام ١٩١٩، وهو العام الذي بدأ فيه مصطفى كمال (أتاتورك) بالتهيؤ لحرب الاستقلال على النحو الآتي: دولة منهارة اقتصادياً وعسكريا فالجيوش البريطانية والفرنسية والإيطالية احتلت معظم أجزاء تركيا، والفتن الداخلية مشتعلة في الأقاليم المختلفة والسلطان العثماني القابع في قصر يلدز لا حول له ولا قوة ينتظر الأوامر التي سيصدرها له الحلفاء، وتحت شروط الهدنة الموقعة في أواخر عام ١٩١٨ سرح أكثر الجيش ووضعت اليد على أسلحته ومعداته..

في مثل هذه الظروف القاسية المريرة شرع مصطفى كمال بقيادة الفلول التي جمعها من الجيش المنكسر وتمكن خلال سنوات قليلة من مقاومة الجيوش التي تحتل الأراضي التركية ومقاومة أحداث العنف الداخلية، بعيداً عن توجيهات حكومة الأستانة وبعيداً عن أوامر السلطان. وما أن تم إعلان الجمهورية التركية حتى شرع بالقيام بحركة انقلابية جذرية في المجتمع التركي، فما أبعاد هذا الانقلاب الجذري وما علاقته بجذور التحالف الصهيوني التركي الذي نحاول استقراءه في هذا البحث؟.

يمكن تلخيص الخطوات الانقلابية الجديدة التي قادها مصطفى كمال بعبارة واحدة هي: قطع تركيا من جذورها العربية الإسلامية التي سارت فيها طوال أكثر من ألف عام، أي منذ دخول الأتراك في الدين الإسلامي وما تلا ذلك من عهود، من ضمنها عهد الحكم العثماني الذي كانت راية الحكم الإسلامي والعربي فيه بيد العثمانيين، إذ قام مصطفى كمال بعد إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بإلغاء الخلافة العثمانية أولاً، ثم تبع ذلك بإلغاء وزارتي الشرعية والأوقاف، وهذان القراران مترابطان، والهدف منهما واضح وهو التخلص من

ملابسات الطابع الديني الشرعي المتعلق بجوهر معنى الخلافة..

ثم سار خطوة أخرى أبعد من ذلك، إذ قام بتبديل الحروف العربية المستخدمة في اللغة التركية بحروف لاتينية، ولعل المرامي البعيدة لهذا القرار لا تتعلق بمحاولة اللحاق بالمجتمعات المدنية الأوربية كما أراد مصطفى كمال أن يعبر عن ذلك، بقدر تعلقه بمحو الهوية الإسلامية التي طبعت الحياة التركية حتى ذلك الحين، وتبع ذلك بقرارات وإجراءات من شأنها تعزيز خطوته بقطع تركيا عن محيطها العربي الإسلامي، فجعل يوم الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من يوم الجمعة، واتخذ التقويم الغربي بدلاً من التقويم الهجري، وكان من أخطر ما اتخذه من إجراءات في المجتمع التركي هو اتخاذ القانون المدني السويسري تشريعاً أساسياً للجمهورية التركية. وهذا يعني إلغاء كل القواعد والأعراف والشرائع الإسلامية التي كانت تنظم شؤون المجتمع، واتخاذ أعراف وقواعد جديدة في ما يتعلق بأمور الزواج والطلاق والإرث والتبني وغيرها من الأمور المدنية..

ولم تكن هذه الإجراءات نهاية المطاف في الانقلاب الجذري الذي قام به مصطفى كمال، وإنما دعا العلماء الأتراك إلى إعادة تقويم اللغة التركية والتاريخ التركي، فلم تمض سنوات حتى وجد العلماء الأتراك أنهم ينتمون إلى الجنس الأبيض، وأن أغلب الأمم الأخرى ذات أصل تركي، وأن اللغة التركية أصل أغلب لغات الكرة الأرضية، فتحولت اللغة التركية خلال سنوات الانقلاب الجذري إلى أصل للغتين العربية والفارسية وكأنّ أولئك العلماء ينطلقون من الشعور بعقدة النقص، في تعاملهم مع لغات الأمم الأخرى..

كان الهدف الأساسي الذي يبحث عنه (أتاتورك)، إذاً، هو السعي لربط تركيا بالمجتمعات الغربية، ولما كان الدين الإسلامي يقف عامل تفرقة بين تلك المجتمعات والمجتمع التركي، فقد وجد أن أسهل الحلول لتلك المشكلة هو القضاء على الدين الإسلامي في تركيا، علماً أن المسلمين كانوا يؤلفون ما نسبته ٩٨٪ من مجموع سكان تركيا، ومعنى ذلك أن المبدأ العلماني الذي دعا إليه مصطفى كمال لم يكن هو (فصل الدين عن الدولة) كما هو الحال في الدول العلمانية الأخرى، وإنما هو محاربة الدين الإسلامي على نحو علني..

ويعزز هذا الرأي ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن التعليم الديني في تركيا الكمالية: (رفع بالمرة، وصار الطالب يوجه توجيهات مضادة نوعاً ما، ويلقن بأن الثقافة والتقاليد الإسلامية هي من أسباب تأخر التركي وجموده)(٢٠)، كما يعززه ما ذهب إليه الباحث نفسه من أن ذيل قانون الخيانة الوطنية الذي أصدره مصطفى كمال في ٢٥ من شباط ١٩٢٥ نص فيه على: (منع إنشاء الجمعيات السياسية التي يكون الدين والمقدسات الدينية أساساً أو وسيلة أو مظهراً لها ووصف منشئوها والمشتركون فيها بالخيانة الوطنية)(٢١).

من الواضح، إذاً، أن التطبيقات لعلمانية الدولة في تركيا الكمالية كانت تؤدي بدلاً من فصل الدين عن الدولة إلى محاربة الدين الإسلامي، بغية إبعاد تركيا الحديثة عن محيطها العربي الإسلامي وإلقائها في أحضان الغرب الاستعماري، الذي كان مصطفى كمال نفسه قد حاربه في حرب الاستقلال إبتداء من عام ١٩١٩ حتى إعلان الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، ولا نستطيع للحظة واحدة أن نشك في أن إضعاف الرابطة الإسلامية كان هدفاً

صهيونيا، سعى إليه الصهاينة والأوربيون معاً، ولا سيما بعد أن وصل التفاهم الأوربي – الصهيوني ذروته في عام ١٩١٧ بعد إعلان وعد بلفور..

فهل كان هذا الانقلاب الكمالي نتيجة لتنسيق صهيوني بريطاني أم أنه كان حاجة تركية داخلية مارت في نفوس الأتراك فوجدت صداها عند مصطفى كمال؟ إن بعض الحقائق المعروفة تاريخياً ربما يستطيع إماطة اللثام عن مثل هذه الإجابة المطلوبة، فلو عدنا إلى أحداث مؤتمر لوزان الذي شارك فيه عصمت إينونو (وزير خارجية أتاتورك آنذاك) إذ بدأ هذا المؤتمر أعماله في شهر نيسان الثاني عام ١٩٢٢ واستمر ثمانية أشهر، لوجدنا أن المستر كروزن وزير خارجية بريطانيا يقترح أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا هذه الشروط هي: (إلغاء الخلافة إلغاء تاماً، وطرد الخليفة خارج الحدود، ومصادرة أمواله وإعلان علمانية الدولة"(٢٢)..

ومما يؤكد أن القضاء على الإسلام داخل تركيا كان هدفاً تسعى إليه القوى الاستعمارية قول كروزن نفسه في الإجابة على الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني من أن تركيا قد حققت نصراً سياسياً في معاهدة لوزان، إذ قال كروزن: (إن القضية أن تركيا قد قضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لأننا قضينا على القوة المعنوية فيها: الخلافة والإسلام"(٢٣).

ولا يمكن لنا، ونحن نحاول تفسير أسباب هذا الاتجاه اللاديني في سياسة مصطفى كمال، أن نكون مغالين إذا ما عدنا إلى الوراء قليلاً إلى تعاليم شبتاي تسفي، اليهودي الذي زعم أنه مسيح العصر. وذلك في القرن السابع عشر الميلادي، الذي تظاهر باعتناق الإسلام ثم دعا أبناء الطائفة اليهودية الذين يعيشون في سالونيك وكانت أرضاً عثمانية إلى اعتناق الإسلام في الظاهر لكي تتاح لهم فرصة تخريبه من الداخل فكان أتباع شبتاي هم أنفسهم يهود (الدونمة) الذين عرفنا دورهم في جمعية الاتحاد والترقي.

ولقد أكد أحد الكتاب الغربيين أن أتاتورك نفسه من يهود الدونمة(٢٤)، وسواء صح هذا التأكيد أم لم يصح فإن أتاتورك كان من المنتسبين إلى المحافل الماسونية، كما انضم إلى حركة الاتحاد والترقي التي وفر لها اليهود أجواء العمل السري في مدينة سالونيك، ومن المؤكد أن مصطفى كمال كان من مواليد سالونيك المركز المشهور لليهود كما أن عصمت إينونو وهو واحد من أبرز المتعاونين مع مصطفى كمال في تطبيق التحولات الجذرية الهادفة إلى قطع تركيا عن جذورها العربية الإسلامية والذي أصبح رئيساً للجمهورية التركية في ما بعد كان هو أيضاً من العناصر الماسونية وقد نشطت المحافل الماسونية على عهده واستعادت نشاطاتها بسبب دعمه لها بعد عام ١٩٤٨(٢٥).

ألا يحق لنا بعد ربط هذه الحقائق الواحد منها مع الآخر الإجابة على السؤال السابق: ما علاقة التحولات التي أحدثها مصطفى كمال في المجتمع التركي وفي السياسة التركية بعد الحرب العالمية الأولى بالصهيونية؟ نقول إن تلك التحولات لم تكن نابعة من حاجة المجتمع التركي، بل كانت نابعة من حاجة أخرى خارجية، وإن تلك التحولات إذا لم تكن بتوجيه مباشر من الغرب ومن الحكومة الصهيونية، فإنها كانت تحولات (موحى) بها من قبل تلك

الجهات؟ ومما يعزز تلك الإجابة التي نتوقعها أن تركيا الجمهورية كانت أول بلد محسوب على الدول الإسلامية يعترف بالكيان الصهيوني في عام ١٩٤٩ أي بعد أقل من عام على تأسيس ذلك الكيان...

وعلى هذا نرى أن التعاون العسكري التركي الصهيوني الذي كشف عنه التقارب مؤخراً ووقع عليه بين الجانبين منذ عام ١٩٩٦ كان امتداد لهذه العلاقات التي تدخل طوراً في خانة (السرية) وتدخل أطواراً في نطاق علني مكشوف، فما هي الممهدات السياسية التركية على الصعيد التطبيقي وما أبعاد اتفاقية التعاون العسكرية الصهيونية التركية؟ وما تأثيراتها في الأمن القومي العربي؟ وما فائدتها لتركيا؟

ردود الأفعال على العلمانية

ربما يعرض أمامنا سؤال مهم: كيف تمكن مصطفى كمال من تحقيق تلك الخطوات الانقلابية الجذرية في المجتمع التركي، والشعب التركي في غالبيته المطلقة مجتمع إسلامي تشربت فيه الروح الإسلامية منذ قرون طويلة؟ وما هي ردة الفعل التي أثيرت بوجه إجراءات مصطفى كمال الإصلاحية؟ فنقول إن تلك الإجراءات، ما كان لها أن تمر دون معارضة من فئات شعبية واسعة، أو من فئات مناصرة لحركة مصطفى كمال الاستقلالية نفسها، ذلك أن خطواته الانقلابية كانت تهدف في جوهرها إلى إبعاد تركيا من محيطها العربي الإسلامي والحاق تركيا بالغرب، وأنها كانت تهدف أيضاً وبالاتساق مع ذلك الهدف إلى ضرب الفكر الإسلامي الذي يمثل ركيزة العلاقة بين تركيا ومحيطها العربي الإسلامي..

ولأن محاربة الإسلام على هذا النحو تسيء إلى مشاعر الأغلبية المطلقة من أبناء الشعب التركي المسلم، فقد لقي مصطفى كمال معارضة واضحة في المجلس الوطني الكبير، تمثلت في خشية عدد كبير من أعضاء ذلك المجلس من نتائج تلك الخطوات المتدرجة التي ستؤدي في نتيجتها النهائية إلى محاربة الإسلام، ولكنّ الروح الاستبدادية لمصطفى كمال فضلاً عن احتمائه بالإجراءات والقوانين الاستثنائية التي شرعها إبان ظروف حرب الاستقلال أتاحت له أن يمرر الكثير من خطواته الانقلابية.

ومن ممارساته الاستبدادية تلويحه بقطع رؤوس المعارضة حينما اعترض في المجلس الوطني الكبير على موضوع فصل السلطة عن الخلافة إذ أشار مصطفى كمال في معرض تعليقه على تلك الاعترافات بقوله: (إن على المعترضين أن يكفوا عن اعتراضهم وهو أولى بهم، وإن لم يكفوا فالأمر واقع على كل حال، وكل ما هناك أن تقطع بعض الرؤوس"(٢٦).

إن الأصوات الهامسة سرعان ما تحولت إلى أصوات عالية، فبعد أن خشي مصطفى كمال من حركات عسكرية مناوئة قد يقوم بها قسم من القادة العسكريين احتجاجاً على استبداده وعلى إجراءاته الانقلابية، قام بعزل أبرز أولئك القادة وهو كاظم قرة بكر، الذي أسس بعد ذلك حركة معارضة لخطوات مصطفى كمال وتحولت تلك الحركة إلى: "حزب معارضة يحمل اسم حزب الترقي الجمهوري، وأخذت تبث الدعايات الواسعة في أوساط العامة، تثار بها عواطف الجمهور الدينية ومخاوفهم من إلغاء الأسس والأحكام الدينية وقلب الدولة والبلاد

إلى دولة لا دينية وهدم كيان الإسلام والمسلمين"(٢٧).

ولكن مصطفى كمال الذي عرف كيف يستغل الظروف الاستثنائية التي كانت تركيا تمر بها آنذاك ويستغل الصلاحيات الواسعة التي (انتزعها) من المجلس الوطني الكبير تمكن من قمع المعارضين، فكان يحمي الشكليات الديمقراطية التي أقامها (هو) بقوة القمع والتنكيل، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ذيل قانون الخيانة الوطنية الذي شرعه في مثل تلك الظروف، ولاحظنا كيف استهدف منع إنشاء الجمعيات السياسية التي يكون الدين والمقدسات الدينية أساسا لها وكيف وصف منشئوها والمشتركون فيها بالخيانة الوطنية.

لقد استندت التجربة البرلمانية التي أقيمت في تركيا على عهد مصطفى كمال إذا على آلية مباينة للآليات القائمة في التجارب الغربية، وهي طغيان العنصر القيادي وكون قراراته تخضع للمناقشة الشكلية فقط، وبعد وفاة مصطفى كمال استمرت تلك المباينة، ولكن بدلا من أن يقوم شخص واحد بمهمة الطغيان أوكلت هذه المهمة لجنرالات الجيش الذي يرسمون خطوطا حمراء لرجال السياسة لا يمكنهم أن يتجاوزوها على الإطلاق.

أن أبرز تلك الخطوط الحمراء التي يرسمها قادة الجيش لرجال السياسة هي مبدأ العلمانية، فلا ينبغي في التجربة البرلمانية التركية لأي سياسي أن يخترق مبدأ العلمانية، حتى إذا كانت صناديق الاقتراعات هي التي أوصلته إلى سدة السلطة، وإذا تذكرنا الانقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا في الستينات والسبعينات والثمانينات فإن جوهر تلك الانقلابات كان واحدا، وهو منع السياسيين من اختراق الخطوط الحمراء التي هي من مبادئ مصطفى كمال نفسها.

وهكذا نفهم لماذا (أجبر) نجم الدين أربكان على التخلي عن رئاسة الوزارة التركية، وإن واحداً من أبرز أسباب إجباره على التخلي كانت سياسته المتدرجة المناهضة لمبدأ العلمانية، وكان يمكن للجيش أن يقوم بانقلاب آخر يزيحه عن السلطة لو لم يستجب لأوامر الجيش بالانسحاب منها طوعاً.

فقد نقلت لنا وكالات الأنباء خلال الأزمة السياسية التي أدت بأربكان إلى الاستقالة بأن: "الجيش التركي عرض على رجال السياسة ما وصفه بقسم لإسلاميين متشددين يردده الأطفال الصغار حتى يشبوا على مبدأ مناهضة النظام العلماني، ونشرت صحيفة الصباح القسم وجاء فيه: أقسم بالله بأن أجاهد من أجل إقامة دولة تقوم على أسس الدين والشريعة الإسلامية في تركيا، وأهب نفسي للحرب ضد مبادئ مصطفى كمال، ونشرت صحيفة ملليت النص نفسه"(٢٨).

ويبدو أن قسماً من إجراءات نجم الدين أربكان هي التي أثارت الجنرالات القيمين على مبادئ مصطفى كمال. ومن تلك الإجراءات بناء مسجد في منطقة تقسيم بمدينة أسطنبول. ومسجد أخر في منطقة تشانكايا في أنقرة وهي المنطقة التي يقع فيها القصر الجمهوري، كما دعا أربكان إلى تنظيم العمل في شهر رمضان بمراعاة أوقات الإفطار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى صلاة الجمعة، ولعلّ واحدة من أبرز الخطوات التي أثارت العلمانيين قيام بلدية سينجان باحتفال كبير في يوم القدس.

إن سياسات نجم الدين أربكان التي ثارت لها ثائرة العلمانيين والقيمين على مبادئ مصطفى كمال من قادة الجيش التركي لا تمثل فيما نرى خطوة جذرية مناهضة للسياسة العلمانية المتبعة في تركيا منذ عشرينات هذا القرن حتى الآن، ولكنها كما فهمهما القيمون على العلمانية كانت تمثل مؤشراً للتحولات الممكنة لتجاوز الخطوط الحمر التي يرسمها مجلس الأمن القومي التركي، عادة، وإن هذا المؤشر يمكن أن يعود بتركيا إلى محيطها.

ولما كان رجال الجيش يدينون بالولاء للغرب نتيجة لنشوئهم في المؤسسات والأكاديميات الغربية وزمالتهم لأقرانهم من العسكريين الغربيين، فمن الصعوبة جداً أن يرتضوا باختراق أي اتجاه سياسي للمبادئ الكمالية فضلاً عن أنهم هم الذين كانوا وراء الاتفاق العسكري الصهيوني، وإن فكرة اشتراك الجيش الأميركي في المناورات التي أقيمت بين تركيا والكيان الصهيوني كانت من أفكارهم هم، وهم وحدهم الذين فرضوها على نجم الدين أربكان، كما أشارت إلى ذلك وكالات الأنباء العالمية.

العلاقات الرسمية بين تركيا والكيان الصهيوني

لقد أدت التحولات الاجتماعية والسياسية التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة، بالنتيجة إلى محاربة الدين الإسلامي الذي هو دين الأغلبية المطلقة من أبناء الشعب التركي، وأدت أيضاً إلى إبعاد تركيا عن محيطها العربي الإسلامي، بعد أن كانت مرتبطة بهذا المحيط منذ قرون طويلة وكانت هذه النتيجة تناغم المشروع الغربي الهادف إلى تفتيت القوى الإقليمية في المنطقة العربية ومن ضمنها تركيا نفسها لكي لا تنشأ أية قوة مؤثرة تؤلف تكتلاً كبير قادراً على الوقوف بوجه المشاريع الاستعمارية الغربية في المنطقة آنياً ومستقبلاً وتجاوباً مع هذا المسعى الكمالي -الغربي المشترك لجأت السياسة التركية بعد الحرب العالمية الأولى إلى "الاستغراب" لكي تصبح جزءاً من المحيط الغربي، سواء في علاقاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أم في علاقاتها العسكرية والسياسية..

ولذلك اتخذ هذا "الاستغراب" الذي بدأ به مصطفى كمال وسار عليه خلفاؤه من بعده أشكالا متعددة ابتداء من السعي إلى إقامة علاقات ثنائية متميزة مع الولايات المتحدة الاميركية ودول أوربا الغربية إلى عقد معاهدات الصداقة والمعاهدات الاقتصادية وانتهاء بالتحالفات العسكرية والسياسية المختلفة وقد أخذ هذا "الاستغراب" التركي مداه التطبيقي بعد الحرب العالمية الثانية ومن الطريف أن نلاحظ هنا أن حركات التحرر العربية كانت تتجه إلى محاربة الاستعمار الغربي، وإن ذلك الاستعمار بأوجهه المختلفة ما يزال يعادي تلك الحركات التحررية في حين أن حركة التحرر التركية اتجهت إلى ممالأة الغرب الاستعماري والسير في الطريق الغربي على نحو متطابق.

ومن تلك المعاهدات التي عقدتها تركيا مع الدول الغربية: معاهدة التحالف بين تركيا وبريطانيا وفرنسا المعقودة في تشرين الأول ١٩٣٩ التي تعهدت فيها الدولتان بتقديم المساعدة والمعونة إلى تركيا في حالة وقوع هجوم عليها. واتفاقية المعونة العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية بموجب مبدأ ترومان في ١٢ تموز ١٩٤٧ كما وقعت بموجب

مبدأ إنعاش أوربا اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة في ٤ من تموز ١٩٤٨(٢٩) واشتركت تركيا، أيضا في اتفاقية التعاون الاقتصادي الأوربي الموقع عليها في باريس في ١٦ من نيسان ١٩٤٨ وتكللت تلك الاتفاقات بانضمام تركيا إلى معاهدة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢.

التقارب بين تركيا والكيان الصهيوني

من الطبيعي، إذاً بعد هذا الاتجاه إلى الغرب أن تتطابق وجهات النظر التركية في كثير من تفاصيلها مع وجهات النظر الغربية في ما يتعلق بكل القضايا الخارجية التي يتم التعامل معها، ومن هذه القضايا قضية الصراع العربي الصهيوني وسنجد أثر هذا التطابق السياسي بين تركيا وحلفائها الغربيين في الصعيد التطبيقي منذ اعتراف تركيا رسمياً بالكيان الصهيوني بعد عام واحد من إنشائه أي: في عام ١٩٤٩، وتبادل السفراء بين أنقرة وتل أبيب في عام ١٩٥٢ وهو العام الذي انضمت تركيا فيه إلى حلف شمال الأطلسي.

فكانت الدبلوماسية التركية تدافع أحياناً عن الكيان الصهيوني ومصالحه في المحافل الدولية وتبعا لذلك كانت تقف ضد المواقف العربية ففي الخمسينات أعلنت تركيا وقوفها إلى جانب حرية الملاحة في قناة السويس وكان هدف الدبلوماسية التركية من هذا الموقف على رأي واحد من الباحثين العرب:

"الدفاع عن حق السفن "الإسرائيلية" في استخدام قناة(٣٠) السويس".

وكان يمكن للعرب أن يفهموا مثل هذا الموقف أو غيره لو كان صادراً من دولة أخرى لا ترتبط مع العرب بتاريخ طويل مشترك وأواصر دينية وثقافية يصعب حصرها بيد أن هذا الموقف لا يمكن أن يلقى تفهماً من أي طرف عربي إذا كان صادرا من دولة مثل تركيا، ولكن تركيا آنئذ قد قطعت العهد على نفسها أن تكون جزءاً من الغرب، ولذلك كانت سياساتها متوافقة مع السياسات الغربية بل كانت في معظم الأحيان صدى لتلك المواقف.

ويكفي أن نلقي نظرة على قسم من مواقفها خلال حربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣ لنتبين هذا التطابق بين المواقف التركية والغربية فالحياد الظاهري موجه ضد المصالح العربية في نتائجه العملية، وهذا هو شأن السياسات الأوربية "المحايدة" في معظمها فعندما نوقش مشروع القرار السوفيتي المقدم إلى مجلس الأمن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ امتنعت تركيا عن التصويت على الفقرة الأولى من القرار نفسه الذي دان الكيان الصهيوني بوصفه طرفا معتديا أما في حرب تشرين ١٩٧٣ فإنها لم تسمح باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات العسكرية للكيان الصهيوني، غير أنها في الوقت نفسه لم تسمح أيضا باستخدام مجالها الجوي أو طرقها لشحن المساعدات المقدمة إلى العراق وسورية(٣١).

إن هذا "الحياد!" التركي الرسمي كان يمكن أن يأخذ سمة غير محايدة تصطف مع الكيان الصهيوني لو وجدت تشجيعاً شعبياً يساعدها على اتخاذ مثل هذه الخطوة ولكننا نتذكر جيدا الموقف الشعبي المساند للقضية الفلسطينية في تركيا آنذاك فكان الرأي العام لاجما لمثل ذلك الموقف المتوقع من الحكومة التركية بل كان داعياً إلى التعاطف مع الفلسطينيين ومع الحق

العربي ومع ذلك كله كانت تركيا في عام ١٩٦٩ من المعارضين لقرار مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الرباط الداعي إلى قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

يمكن القول، إذاً، إن السياسة الخارجية التركية التي بدأت بالاعتراف الرسمي بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ حاولت على نحو أو آخر إقامة موازنة محددة بين العرب والكيان الصهيوني قوامها استمرار علاقاتها بالطرفين للإفادة التجارية منهما معاً وأنها في الوقت الذي لم تتخذ من أي طرف عربي صديقاً دائماً لها لم تتجه أيضاً طوال الحقبة الزمنية التي سبقت العدوان الثلاثيني على العراق إلى اتخاذ الكيان الصهيوني صديقاً دائماً لها، أيضاً، ولكنها بدأت منذ التسعينات باتخاذ خطوات ملموسة لتطوير علاقاتها مع الكيان الصهيوني ليصبح لها ذلك الصديق الدائم المنتظر.

خطوات متدرجة نحو التحالف

ثمة مؤشرات سبقت إعلان الاتفاق العسكري الصهيوني في عام ١٩٩٦ كان يمكن للمراقب أن يستشف منها مقدمات توحي بوجود خطة مبيتة بعيدة المدى تهدف إلى دفع تركيا للتقاطع مع العرب ومن ثم إلى اصطدام المصالح بين الطرفين ومنها التلويح بحرب المياه الموجهة إلى العراق وسورية معاً والتلويح بإقامة نظام أمني جديد يهدف أساساً إلى خدمة المصالح الغربية بعامة ومصالح الولايات المتحدة على نحو خاص ومنها العدوان المباشر على واحد من الأقطار العربية كما حصل في الاختراقات التركية المتعددة لشمالي العراق، ومن ثم الغزو الواسع لتلك المنطقة فضلاً عن التحشدات ضد سورية وتصعيد الأزمة معها.

وسبق الاتفاق العسكري بين تركيا والكيان الصهيوني بل مهد له حديث بعض المسؤولين الأتراك عن النية: "لإقامة نظام أمني جديد في الخليج بعد الانتهاء من الأزمة الراهنة"(٣٢)، كما عبر عن ذلك وزير خارجية تركيا في تصريحات بثتها وكالة أنباء الشرق الأوسط يوم ١٩٩١/٢/٢٣، وقد ترافقت هذه الدعوة إلى نظام أمني جديد مع دعوة مماثلة وجهها اسحق شامير رئيس الوزراء الصهيوني إذ قال شامير في تصريحات بثتها وكالة الصحافة الفرنسية يوم ١٩٩٠/٩/٧: "إذا انتهت الأزمة ووجدت لها الحلول المعقولة فسيكون لدينا إطار سياسي جديد في الشرق الأوسط"(٣٣).

والحق أن الدعوة لإقامة نظام أمني يحمي المصالح الغربية في المنطقة كانت فكرة بريطانية طرحت منذ خمسينات هذا القرن وكانت ثمناً لقبول تركيا في حلف شمال الأطلسي إذ عملت بريطانيا وتركيا على إقامة حلف إقليمي في المنطقة تابع على نحو أو آخر لحلف شمال الأطلسي وكان يمكن لهذا الحلف أن يضم عدداً من الأطراف من بينها الكيان الصهيوني وقد تحققت تلك الدعوة بإقامة حلف بغداد المولود من رحم ذلك التوجه البريطاني التركي المشترك إلا أن الظروف الإقليمية لم تسمح بضم الكيان الصهيوني إلى ذلك الحلف آنذاك.

ويبدو أن السياسة التركية التي كانت تحلم بدور قيادي إقليمي لم توفق في الوصول إليه في الخمسينات، شرعت بإعادة البحث في إقامة تحالفات جديدة تحقق لها ما عجزت عن نيله آنفاً محاولة استغلال الظروف الناجمة عن العدوان على العراق لتحييد القوة للحصول على هذا

الدور القيادي المأمول.

ومثلما لوح المسؤولون الأتراك بالنظام الأمني الجديد، لوحوا أيضاً باستخدام المياه وسيلة للتقرب من الكيان الصهيوني وللأضرار بالمصالح العربية ولا سيما مصالح العراق وسورية وعلى هذا الأساس صرح توركوت اوزال لصحيفة الشرق الأوسط السعودية يوم ١٨/٢/١٩٩١ معلنا عن: "استعداد بلاده لإنشاء خط أنابيب السلام لتوصيل المياه إلى منطقة الشرق الأوسط إسهاماً منها في عملية التنمية الاقتصادية في المرحلة القادمة"(٣٥).

بعد هذا كله ألا يمكن القول أن التدخلات الصهيونية في السياسة التركية منذ عهد العثمانيين وتأثيراتها الفكرية المباشرة على حركة الاتحاد والترقي التي قامت بالانقلاب الدستوري على عبد الحميد الثاني، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في الحركة الاستقلالية التحررية التي قادها مصطفى كمال والإجراءات الانقلابية التي نقلت تركيا من محيطها العربي الإسلامي إلى المحيط الغربي، لا يمكن عد هذا الإرث الطويل من التدخل الصهيوني مقدمة للتعاون العسكري بين تركيا والكيان الصهيوني؟ بل مقدمة لتحالفات أخرى يمكن أن تشهدها المنطقة مستقبلاً؟

إن الاتفاق التركي الصهيوني الموقع عليه من قبل الطرفين يقضي بتحقيق التعاون في مجالات التدريب العسكري وتبادل الخبرات العملية والمشاركة في الندوات العسكرية وتقديم كل التسهيلات التي من شأنها تعزيز هذا التعاون العسكري ويتضمن هذا الاتفاق فتح أجواء كل طرف لطائرات الطرف الآخر كما تتضمن إحدى فقرات الاتفاق استعداد الطرفين للدفاع عن منسوبيهما من أفراد البعثات العسكرية في حالة تعرضهم إلى أية عمليات يقوم بها طرف ثالث، كما كشف هذا الاتفاق عن اتفاقات سابقة إذا أشارت إحدى الفقرات المتعلقة بالأمن وسرية المعلومات إلى أن هذه الاتفاقية ستكون تابعة ومحكومة بإحكام اتفاقية الأمن وسرية الوثائق الموقعة في ٣١ مايس ١٩٩٤ بين الطرفين(٣٦).

مستقبل العلاقات التركية الصهيونية

يتبين لنا من خلال الحقائق التاريخية التي عرضناها في المباحث السابقة أن مقدمات التعاون التركي –الصهيُوني وجدت منذ الخطوات الأولى التي خطاها قادة الحركة الصهيونية العالمية لإيجاد قدم لهم في الدولة العثمانية، وتمكن الصهاينة من إيجاد أواصر مشتركة بينهم وبين عدد كبير من الساسة ورجال الحكم الأتراك على عهد الاتحاد والترقي، ومن ثم جني الحركة الصهيونية ثمار هذا الجهد المبذول من قبلها، وذلك من خلال استثمار نتائج حركة الإصلاح السياسي والاجتماعي التي قادها مصطفى كمال، إذ أدت تلك التحولات الجذرية إلى قطع تركيا عن محيطها العربي الإسلامي، وارتباطها بالغرب والحضارة الغربية ارتباطاً لا فكاك منه.

والحق يقال، إن هذا التحول الحاصل في تركيا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية لم يكن نتيجة جهد صهيوني خالص فقط، بل تعاضد على تحقيقه عاملان آخران هما: العامل الذاتي التركي في بحثه عن مصالحه الخاصة، والعامل الخارجي وهو الجهد الغربي الساعي

إلى عدم السماح لتركيا بأن تعيد مجدها الإمبراطوري السابق الذي كان لها أيام العثمانيين بيد أن تلك العوامل الثلاثة مشتركة أريد لها أن تعمل على نحو يناهض المصالح العربية إلى حد كبير ولذلك كله كانت السياسة التركية منذ اعترافها بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ تعمل على إقامة نوع من التوازن في علاقتها مع العرب والصهاينة ولكن هذا التوازن يهتدي بالنهج الغربي في التعامل مع هذه القضية.

ولعل واحداً من الأسباب التي زادت من عوامل الجفوة العربية التركية بعد نشوء الجمهورية التركية الحديثة في عشرينات هذا القرن عامل خارجي آخر لا علاقة مباشرة للعرب فيه، وهو العلاقة المتأزمة بين تركيا وروسيا، سواء في عهدها القيصري أم عهدها السوفيتي وتفاقم مشاكل الحدود التركية الروسية فضلاً عن التنافس على المضايق التي تتحكم تركيا بها منذ قرون وأهمية هذا العامل تتأتى من كونه واحداً من العوامل التي أدت إلى أن تلقي تركيا بكل ثقلها في سبيل التقرب من الغرب، في حين أن منطق الأحداث بعد الحرب العالمية الأولى كان يفترض أن يؤدي بها إلى التقارب مع السوفيت والمعسكر الاشتراكي (آنذاك)، لأن حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال كانت موجهة ضد دول غربية احتلت الأراضي التركية وهي: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ثم اليونان.

إن الواقع التركي في علاقته بهذا العامل الروسي الخارجي قد يسلط لنا الضوء على جانب من جوانب الجفوة العربية التركية، ذلك أن الأقطار العربية المجاورة لتركيا، بسبب إدراكها ثقل الإرث الاستعماري الغربي قد نأت عن السياسة الغربية واتخذت طريقاً مستقلة منذ الخمسينات، مع أرجحية خاصة لعلاقاتها بالاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية. في حين سعت تركيا إلى أن تكون جزءا من النظام الغربي الذي حاربته طوال حرب الاستقلال، مع العلم أن مصطفى كمال نفسه قد حاول التغزل بالسوفيت في مرحلة مبكرة من مراحل إقامة الجمهورية التركية، وحاول على نحو براغماتي إقامة تنظيم شيوعي (مسيطر عليه) للانتفاع من الدعم السوفيتي آنذاك، قبل ارتمائه نهائياً في أحضان الغرب.

الإدراك العربي للمخاطر

لا بد من تأكيد حقيقة تاريخية مهمة وهي: أن العلاقات التركية الصهيونية، على الرغم من جذورها التاريخية التي عرضناها في ما سبق من مباحث، وعلى الرغم من إضفاء الطابع الرسمي عليها منذ عام ١٩٤٩، لم تأخذ مداها الواضح الذي يجعل منها أمراً قادراً على إحداث أضرار بليغة في الواقع العربي إلا في تسعينات هذا القرن، أي خلال المرحلة التي سعت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها إلى ضرب أبرز الركائز العربية، وخلال هذه المرحلة، أيضاً تمكن الكيان الصهيوني من الحصول على تنازلات كثيرة من أطراف عربية معروفة دون أن يقدم شيئاً يذكر لهذه الأطراف وتمثلت هذه التنازلات في اتفاقات محدودة بين ذلك الكيان وبين جهات عربية، بعبارة أخرى: إن الفعل التركي الضار بالأمة العربية حصل في أجواء عربية مهدت له عوامل التطور والنماء، بحيث لم يكتف الطرفان التركي والصهيوني بعقد الاتفاقات العسكرية المعروفة بينهما، وإنما بدأ الطرفان يفكران بتطوير علاقاتهما في ميادين جديدة، ويبدو أن أولى خطوات مسعود يلماز بعد تأليف حكومته كانت السير بهذا

الاتجاه، فكان التفكير بالمنطقة الحرة وتطوير العلاقات التجارية دفعا جديدا للعلاقات بين الطرفين.

وعلى هذا، يمكن القول إن الإدراك العربي لخطورة مستقبل العلاقات التركية الصهيونية ينبغي أن يرتفع إلى مستوى الخطر المحيق بالأمن القومي العربي، صحيح أن الأقطار العربية أبدت انطباعاتها السيئة عن الغزو التركي لشمالي العراق، وصحيح أن الجامعة العربية دانت ذلك الغزو كما كان الموقف العربي واضحا إبان الأزمة التي افتعلتها تركيا ضد سورية، ولكن القضية أكبر من قضية قطر عربي تتعرض أراضيه للغزو، أو قضية افتعال أزمة ضد قطر آخر، القضية أن المستقبل العربي مهدد أمام النتائج المستقبلية للعلاقة التركية الصهيونية، التي وإن بدأت بهذه الخطوات المتدرجة فيمكن أن تتطور إلى علاقة تحالف استراتيجية فعلية. ولا سيما أن مؤشرات تلك العلاقة تبدو واضحة للعيان من هنا تكمن ضرورة أن يأخذ الجهد العربي مداه من أجل تحقيق غرضين متلازمين: الأول سعي دبلوماسي وسياسي رسمي وجماهيري لكشف خطورة الواقع الذي يسعى الطرفان التركي والصهيوني معا من أجل خلقه، وتبصير المسؤولين الأتراك بخطورة ذلك على تركيا وعلى الأقطار العربية معها. والثاني تطمين الحاجات التركية من النواحي السياسية والاقتصادية على نحو لا يضر بمصالح الأمة العربية وبما يجعل الأتراك يدركون أن ما يجنونه من علاقاتهم بالوطن العربي أرجح لمصلحتهم القومية مما يجنونه من علاقات مع الكيان الصهيوني. وينطلق هذان الغرضان من دوافع مبدئية وأخرى تتعلق بفهم سايكولوجية (النخب) الحاكمة الباحثة عن (المنافع) قريبة الأجل.



الحواشي:

١-ثيودور هرتزل: يوميات هرتزل، اعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا صايغ، بيروت ١٩٧٣ص٣٣

٢-المصدر نفسه: ص٣٥

٣-ينظر : المصدر نفسه ص ١٦٥

٤-ينظر : المصدر نفسه ص ٢١٥

٥-ينظر : المصدر نفسه ص ٢٩

٦-المصدر نفسه: ص٣٦

٧-المصدر نفسه: ص٢٠٤

٨-ينظر : أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، بغداد ١٩٩٠، ص١٧٧ وتنظر مصادره

٩-حسان على حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، بيروت ١٩٧٨ ص٣٠٦.

١٠-ينظر : مصطفى طوران أسرار الانقلاب العثماني ترجمة: كمال خوجة، بيروت ١٩٨٠ص٥٠.

١١-ينظر المصدر نفسه ص٥١
١٢-حلاق: ص٣١٨
١٣-المصدر نفسه: ص٣٢٤
١٤-الوثيقة موجودة بنصها التركي العثماني وترجمتها العربية لدى حلاق، ص٣٥٩ وما بعدها.
١٥-المصدر نفسه ص٣٢٤
١٦-المصدر نفسه ص٣٢٩
١٧-النعيمي: ص ١٧٢
١٨-المصدر نفسه: حاشية ص١٧٦
١٩-هرتزل: يوميات هرتزل، إعداد: أنيس صايغ، ترجمة: هيلدا صايغ، بيروت ص١٦٥.
٢٠-محمد عزة دروزة: تركيا الحديثة، بيروت ١٩٤٦ ص٧٣.
٢١- المصدر نفسه: ص٧٥.
٢٢- أحمد نوري النعيمي: تركيا وحلف شمال الأطلسي دون تاريخ ودون مطبعة، ص ٣٧، وينظر مصدره.
٢٣- المصدر نفسه.. وينظر مصدره
٢٤- ينظر: أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، بغداد ١٩٩٠، ص٥٦
٢٥-ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٤ وما بعدها
٢٦-صحيفة الأسواق، عمان العدد ١١٢٨ في ٧ آذار ١٩٩٧
٢٧-محمد عزة دروزة: تركيا الحديثة، بيروت ١٩٤٦ ص٥٦.
٢٨-المصدر نفسه: ص٧٤
٢٩-صحيفة الأسواق، عمان العدد ١١٢٨ في ٧آذار ١٩٩٧
٣٠-تنظر تفاصيل هذه الاتفاقات لدى أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي دون مطبعة ودون تاريخ، ص٤٦ وما بعدها
٣١-عبد العزيز سليمان نوار: العلاقات التركية في مرحلة المد القومي، ضمن كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربي ج١ القاهرة ١٩٩١ ص٧٦٦
٣٢-ينظر: عبد الوهاب بكر: تركيا والصراع العربي "الإسرائيلي" ضمن الكتاب نفسه ص٢٦٨.
٣٣-من أرشيف وكالة الانباء العراقية: الموقف التركي في أم المعارك.
٣٤-من أرشيف وكالة الأنباء العراقية: الموقف التركي في أم المعارك.
٣٥-المصدر نفسه.

□□

سقوط التجربة أم سقوط النظرية؟

دعوة أولية لتمزيق سُحب الغشاوة!!

فايز العراقي

تمر البشرية بمرحلة انتقالية، وانعطافة تاريخية بالغة الخطورة والتعقيد والدلالة. فالزلزال الكبير. والحدث -المأساة الذي تمثل بانهيار الاتحاد السوفييتي، والدول الاشتراكية في أوربا الشرقية جعل العقل البشري، والتقدمي منه بصفة خاصة "عاريا" -إلاّ من مُثل العدالة الإنسانية والتوق لبناء المجتمع الخالي من كافة أشكال الاستغلال والاستبداد والاغتراب- أقول: "عاريا" وفي ساحة مواجهة مكشوفة مع تطورات واقعية دراماتيكية مذهلة، وإزاء أحداث ليس لم يتوقعها هذا العقل التقدمي فقط. بل وإن خصوم الاشتراكية أنفسهم لم يكونوا ليحلموا بحدوث انهيار شامل بهذا الزخم وهذه الفاعلية والحدة والشمول والاتساع!!.

إن خطورة هذا الحدث التاريخي -معناه ومغزاه ودلالاته- لا تتأتى من سقوط اول دولة للعمال والفلاحين في العالم فحسب، حيث أرّخ المؤرخون والفلاسفة التاريخ الحقيقي للإنسان. والبداية الأولى لأنسنته في السلّم الطويل والمعقد الذي لا يمكن الحديث عن نهاياته وآفاق صيرورته اللاحقة، إذ كما هو معروف في التاريخ القديم سقطت أو أفلت محاولات عديدة نازعة للتحرر والعدالة قبلهُ، وأذكر هنا -على سبيل المثال- محاولة غائرة في عمق تاريخنا الشرقي تحولت إلى "دولة" لها كيانيتها وجسمها المادي، أعني دولة القرامطة في البحرين والتي استمرت طيلة قرنين.

بل تأتي الخطورة من أن ثورة أكتوبر الاشتراكية بالإضافة إلى كونها دشنت عهداً تأريخيا جديداً، فإنها مارست تأثيرا هائلا على المجتمع البشري المعاصر تجسد بانتصار الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية في ثلث الكرة الأرضية. ناهيكم عن التأثير الفاعل والمتعدد الأشكال على كافة الشعوب التحررية والحركات العمالية والديمقراطية والسلمية في العالم. هنا تكمن الخطورة الأشد، وهنا تكمن المأساة، هل يتبدد هذا الصرح الهام الذي أنجزته البشرية التقدمية طيلة قرن من الزمن؟

في الحقيقة ينبغي الإقرار بأن هزيمتنا الراهنة هي الأكبر طيلة القرنين الأخيرين من عمر البشرية، بل وأزعم بأنها أكبر انتكاسة للثوريين في العالم منذ ثورة سبارتكوس وحتى وقتنا الراهن!!

كيف سنستوعب هذه الهزيمة؛ ونتجاوزها؟ ما هي الأساليب والطرق، وما هي الممكنات الواقعية لذلك؟ هل بمزيد من تكريس النزعة الإيمانية المطلقة وعلى طريقة "الأصولية الماركسية"؟ هذه أسئلة تحتاج إلى أجوبة العقل الجماعي، والروح الجماعي لمئات الملايين من البشر.

"المُرعب"، وأعني هذه الكلمة تحديداً وبكل ثقلها، أن البعض من هؤلاء الأصوليين الماركسيين لم يخدش بنية تفكيرهم هذا الزلزال وبقوا ينتظرون رحمة "الحتمية التاريخية" التي ربما ستنزل يوماً ما بعد أن تكون البشرية قد حققت طموحها بإقامة المستوطنات الفضائية، أو ربما النزول والعيش على كواكب أخرى!! آنذاك ستصبح الأرض -ربما- ليس أكثر من محطة واحدة من محطات استقرار هذا الكائن، الغريب، المعقد، والمناضل من أجل اكتشاف أسرار الكون!!

الذي دفعني لاختيار هذا العنوان: "دعوة أولية لتمزيق سُحُب الغشاوة" هو ذلك النمط من التفكير الذي حاول حصر هذا السقوط المدوي في "التجربة" فقط!!، أما النظرية الماركسية فهي كلية القدرة والصحة -كما يزعمون- والثبوت، وحقائقها في مجال الطبيعة والمجتمع والفكر نهائية، لا تقبل الدحض، أو التطوير أو حتى المناقشة، وكأنها ليست بنت الواقع، وكأن الواقع لا يغتني ويتطور ويتغير باستمرار!!

يقولون: ربّ ضارة نافعة، ويقولون: للظاهرة وجهان: الإيجابي والسلبي، وأقول: ربما كان في ما حدث شيء من النفع، فعلى أقل تقدير انفتحت كافة الآفاق أمام العقل: لا حواجز، ولا مُسلمات مطلقة، ولا يقينيات جاهزة. كل شيء مباح أمام تبضيع وتشريح ما حدث، فليأخذ العقل دوره. ليس هناك ثمة إجابة جاهزة، وهناك أشياء تتعلق بالزمن وما يفرزه الواقع من أحداث في مجرى صيرورته الدائبة. تنوعت الآراء لدى الأحزاب والحركات والكتّاب والباحثين والمفكرين عند الإجابة على هذا السؤال: "سقوط التجربة أم سقوط النظرية؟"

البعض رأى بأن التجربة سقطت كلياً، ومنهم من رأى بأن التجربة قد سقطت ولكن ليس بصورة كلية معتمدين على وجود عناصر إيجابية فيها، ومنهم من رأى بأن السقوط يشمل التجربة فقط ولايطال النظرية، وهناك من يقول بأن التجربة والنظرية سقطتا كلتاهما، وهناك رأي ما زال يلتزم الحذر -وربما يتوخى الدقة- يقول: سقطت التجربة ولكن ليس كلياً، كما سقط جزء من النظرية وعلى أقل تقدير في تفاعلها مع الواقع الأوربي الصناعي المتطور:

نفضل الإجابة عن هذا السؤال في نهاية البحث، وفي مجال الدروس والاستخلاصات الممكنة. ولنبدأ أولاً: بأسباب انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كتب عنه الكثير.

*-أسباب انهيار النموذج السوفييتي للاشتراكية:

سأذكر غالبية الأسباب التي أمكنني التوصل إليها مدعومة" بآراء كتّاب ومفكرين عرب وعالميين، وسأورد بعض التحليلات لكتّاب أو قوى سياسية لا أتفقُ معها بالرأي كُلياً ولكن من أجل الإحاطة والشمول وإثارة الجدل.

١-الخلل البنيوي والتناقضات الداخلية:

حاول البعض أن يعزوا الانهيار إلى عامل خارجي، أو يُغلبّوه، معتمدين على التفسير المؤامراتي للتاريخ، وأرى، ويرى العديدون غيري بأن الانهيار جاء نتيجة لاحتدام التناقضات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية داخل بنية المجتمع السوفييتي، وتفجرها، أي أن الخلل بنيوي يكمن في بنية النظام نفسه، في آليته، وقوانينه، وطريقة إدراته للمجتمع والدولة. لقد حاولت الستالينية والبريجنيفية في سنوات الدكتاتورية والركود والجمود بنزعاتها الإرادوية تجميد هذا الصراع وشطبه، متوهمة بأن قانون الجدل والصراع -باعتباره مصدر التطور وقوته المحركة- لن يفعل فعله في المجتمع الاشتراكي، وحتى لو كان الصراع لم يتخذ شكل الصراع الواضح والحاد بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع الروسي أو السوفييتي عموما، فإن الصراع بين الأفكار الجديدة والقديمة، والصراع بين الطريقة البيروقراطية في الإدارة والطريقة الديمقراطية، بين الشريحة الاجتماعية المتنفذة في الحزب والدولة والحاصلة على الامتيازات الطبقية بسبب ذلك، وبين الناس الكادحين والمنتجين، والصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كان يفعل فعله بالرغم من إرادة قامعي حركة التاريخ، أو المتوهمين بإيقاف الجدل والحركة وبالذات قانون "نفي النفي" حيث الجديد يولد من رحم القديم، ثم ينفيه، ويحمل بذور نفيه. أي كما يقول المثل الشعبي: "دودة الخل منه وبيه".

حول موضوعة التناقض هذه يقول الكاتب التقدمي اللبناني المعروف نسيب نمر: "........... ولا ننسى أن التناقض سيظل قائماً بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء. وتكمن المهمة في طريقة حل التناقضات القائمة والتناقضات التي ستنشأ بعدها، ثم التناقضات التي ستنشأ بعدها وباستمرار، حيث أن مهمة القيّمين على هذه الأنظمة حل التناقضات الموجودة دوماً وباستمرار، وبطرق عقلانية وأقل وحشية وقمعية، وليس نفي هذه التناقضات التي تعني الحركة، ونفي الحركة ممتنع. ولعل في نفي هذا التناقض في البلدان ذات النموذج السوفييتي من أسباب الانهيار الرئيسية، حتى وصل الأمر بهم- وباتباعهم في كل مكان- إلى تحريم المعارضة في الرأي والفكر (وهو تناقض) تحت طائلة القتل والنفي والطرد والتنكيل والاتهامات المختلفة. وطرحوا عملياً وحتى نظرياً طريقة الاسكافي في إحدى القرى، إذ كان لا يملك سوى قالب واحد لصنع الأحذية فمن كانت رجله مطابقة للقالب انتعل حذاءً جديداً، ومن لا تطابق رجله القالب الوحيد فليسر حافياً إلى أقفاص الإتهامات وأقبية التعذيب والموت والحرمان ومعسكرات السخرية والعبودية"(١)

ويقول الكاتب العراقي عامر عبد الله:"إن ما حدث في الاتحاد السوفييتي يعود أولاً وقبل كل شيء إلى تراكم واحتدام تناقضاته الداخلية. والسبب في ذلك أن الاختمار والنضوج في عناصر التحول في الاتحاد السوفييتي، قد جاوزت مثيلاتها في بلدان أو مناطق مماثلة أخرى في العالم"(٢)

٢- البيروقراطية وانعزال الحزب عن الجماهير:

لعل هذا السبب هو واحد من أهم الأسباب التي أدت إلى إنهيار الاتحاد السوفييتي، ولم يكن هذا السبب خافياً على لينين، فقد إستطاع بنبوغه أن يكتشف ذلك، وحذر منه، في وقت مبكر من إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية، حيث أكد على أن هناك خطرين يهددان مصير الثورة الاشتراكية "البيروقراطية- والإنتاج البضاعي الصغير" وعن خطر البيروقراطية قال: "بعد ستة أشهر من ثورة أكتوبر ومع تحطيم الجهاز البيروقراطي القديم من رأسه إلى أخمص قدميه، لم نكن نلمس شراً من شرورها "أي البيروقراطية" وبعد عام، حين تبنى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي برنامجاً حزبياً جديداً، أشرنا بصراحة إلى "عودة جزئية للبيروقراطية داخل النظام السوفييتي" غير خائفين من الاعتراف بالشر. وبعد عامين في ربيع ١٩٢١، بعد المؤتمر الثامن للسوفييت فإننا وجدنا شرور البيروقراطية أكثر بروزاً وخطراً"(٣)

ومما زاد من النمو وتعاظم خطر البيروقراطية، إندماج الحزب بالدولة، وتحول دكتاتورية البروليتاريا تدريجياً إلى دكتاتورية الحزب، ثم دكتاتورية المكتب السياسي، ثم دكتاتورية الفرد التي تجلت في أسطع صورها في مرحلة ستالين.

لنتحدث قليلاً عن مفهوم "البيروقراطية": هي شريحة اجتماعية تحصل من خلال تنفذها في أجهزة الدولة على إمتيازات طبقية، وعلى جزء من الثروة الاجتماعية، ولا يكون مصدر هذه الثروة أو مراكمتها، عبر تملك وسائل الإنتاج، واستغلال فائض القيمة المتأتي من بيع قوة العمل كبضاعة كما يحصل في النظام الرأسمالي. لكن مصدرها يأتي عن طريق السيطرة على جهاز الدولة البيروقراطي الذي بيده السيطرة على وسائل الانتاج التي أصبحت ملكيتها عامة، وعن طريق ذلك يتم الإستحواذ على جزء من فائض القيمة الاجتماعي. نحن هنا إذن إزاء اشتراكية ذات طابع بيروقراطي، وليس كما توهم بعض المنظرين الذين حاولوا نزع صفة "الاشتراكية" عن المجتمع السوفييتي- وأقصدُ هنا الاشتراكية في مراحلها الدنيا وفي طورها الجنيني الأول وليس كما زعم قادة النموذج السوفييتي بأنهم أنجزوا بناء الاشتراكية وقانونها الاقتصادي: "من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله" وهم يتطلعون أو على أعتاب بناء الاشتراكية المتطورة!!. وأصرُ هنا على أن المجتمع السوفييتي كان "اشتراكياً" بالرغم من كافة مظاهر الخلل التي كانت تنخر في بنيته -كما أن المنظرين المذكورين اعتبروا النظام السوفييتي عبارة عن رأسمالية الدولة البيروقراطية.

أما حول: ما هي البيروقراطية؟ فلنقرأ التفسير الرسمي السوفييتي لهذه الظاهرة الذي "يميل- بقدر ما يعترف بوجودها- نحو اعتبارها "سلوكاً" أو"عقلية" أو أسلوباً أوامرياً- إدرايا في القيادة وفي ممارسة السلطة، وهو يستند في ذلك إلى تحليلات لينين حول البيرقراطية في عصره. وتنحو في المقابل بعض التيارات الماركسية المعارضة، بما فيها المادية المتأخرة إلى إعتبارها "طبقة جديدة" حاكمة ومستغِلة (بكسر الغين) ..."(٤)

في الحقيقة أنا لا أتفق مع لينين في هذه المسألة وربما كانت "البيروقراطية": "عقلية" أو "أسلوبا أوامرياً- إدارياً" في بداية نشوئها في المجتمع الاشتراكي، لكن إختزالها فقط بكونها أسلوبا في ممارسة السلطة دون النظر إلى ما يهدف إليه هذا "الأسلوب" أو نتائجه على الصعيد

المادي، وما يحصل عليه البيروقراطيون جراء سيطرتهم على جهاز الدولة من ثروات مادية يبتعد عن التحليل العلمي أو الواقعي.

وأجدني أتفق كثيراً مع التحليل المعمّق والعلمي لظاهرة البيروقراطية الذي أوردته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في كتابها الموسوم: "حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية... جـ١"، حيث كشفت فيه عن آلية ولادة ونمو وتطور البيروقراطية":

"دعونا نلخص، بشكل مكثف تطور العملية: إن نمو البيروقراطية يجد جذوره وحوافزه في (تنبثق ضرورة الموضوعية من) التناقض بين المضمون الطبقي للسلطة وبين مستوى تطور القوى المنتجة في مجتمع رأسمالي متخلف يخطو خطواته الأولى على طريق الانتقال إلى الاشتراكية. إن الطبقة العاملة، الطبقة القائدة في التحالف العمالي -الفلاحي الذي تولى السلطة السياسية، تجد نفسها أمام ضرورة النهوض بالدور التاريخي الذي تخلفت عنه البرجوازية المحلية في تطوير قوى الانتاج، الدور الذي تخلفت عنه البرجوازية بفعل إرتباطها برأس المال العالمي الذي دخل مرحلة الاحتكار، مرحلة الامبريالية التي يحكمها قانون التطور المتفاوت. الدور القيادي للطبقة العاملة في السلطة، والحال هذه، يصبح الشرط الذي لا مناص منه للإفلات من مفعول هذا القانون، لتحطيم روابط التبعية للامبريالية العالمية، ولتأمين الشروط اللازمة لإنجاز التراكم الداخلي الضروري للتطور، الضروري -إذن- لإرساء القاعدة المادية- الحضارية للتحول اللاحق إلى الاشتراكية. ولكن إنجاز هذا التراكم يتطلب إقتطاع نسبة عالية من فائض العمل الاجتماعي وتخصيصها لأغراض التطوير المتواتر لقوى الإنتاج، وكذلك لأغراض الدفاع عن البلاد والثورة في مجابهة الردة والتدخل أو التهديد الامبريالي؛ وهذا يتطلب اقتطاع نسبة عالية من فائض عمل الفلاحين الأمر الذي يقود إلى نشوب تناقض بين الفلاحين والطبقة العاملة، ويهدد الدور القيادي للبروليتاريا -وهو أيضاً يتطلب إقتطاع نسبة عالية من فائض عمل الطبقة العاملة -الأمر الذي يولد تناقضاً بين المصالح المباشرة للطبقة العاملة ومصالحها النهائية، ينعكس اجتماعياً على شكل تناقض بين شرائحها المتخلفة وبين شرائحها المتقدمة (الممركزة في مؤسسات الانتاج الكبير) بين قاعدتها وفصيلها الطليعي. وتزداد هذه التناقضات تفاقماً بفعل احتدام التناقض مع العدو الإمبريالي بفعل الحصار الاقتصادي والعدوان أو التهديد بالعدوان. وتفاقم هذه التناقضات يقود إلى مأزق تاريخي لا مخرج منه سوى بانفصال الدولة واستقلالها النسبي عن المصالح الطبقية التي تمثلها، هذا الاستقلال النسبي للدولة يتحقق عبر شريحة من الطبقة العاملة تستأثر بالسلطة السياسية نيابة عن الطبقة العاملة، شريحة تجسد المصالح الجماعية والنهائية للطبقة وللتحالف ولمجتمع الانتقال، وتنفرد بممارسة السلطة نيابة عن الطبقة والتحالف والمجتمع بهدف كسر دوامة المأزق ودفع مسيرة التطور نحو هذه المصالح النهائية. إنها شريحة طليعية إذا شئتم، وهي فعلا طليعية في البداية، ولكن الانفراد بالسلطة السياسية في مجتمع الانتقال يعني أيضاً الانفراد بالسلطة الاقتصادية. وإذا كان ذلك لا يمكن أن يتم عبر تملك وسائل الانتاج، فهو يتم عبر الاستئثار بسلطة التصرف بوسائل الانتاج التي أصبحت ملكية عامة مركزة بيد الدولة، وبالتالي سلطة التحكم بالفائض الاجتماعي وبأولويات تخصيصهِ وحصص توزيعه. وإذا توفرت شروط سياسية معينة، إذا توفر تناسب معين للقوى في سياق الصراع الاجتماعي

الدائر، فإن هذه الشريحة، بفعل تحكمها بعملية تخصيص الفائض وتوزيعه، تتحول من "شريحة طليعية" إلى شريحة اجتماعية حاكمة ذات إمتيازات، شريحة تستحوذ على حصة متميزة من فائض العمل الاجتماعي، مما يقود إلى إنفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة وإلى مصادرتها للسلطة الاقتصادية والسياسية في مجتمع الانتقال لتمارسها بديلاً عن الطبقة العاملة وليس فقط نيابة عنها، لتوظفها في خدمة مصالحها الفئوية الخاصة التي تبدأ بالتمايز عن المصالح النهائية للطبقة العاملة في متابعة طريق الانتقال إلى الاشتراكية..."(٥)

لقد ادى إستفحال مرض البيروقراطية هذا إلى انعزال الحزب عن الجماهير، وبذلك فقد الحزب مصدر قوته، وفقدت الثورة مبرر وجودها واستمرارها، لكونها جاءت من أجل الجماهير، وهي لن تحقق أهدافها إلاّ بهم. بوسعنا أن نذكر هنا مثالين دالين عن تعمق الهوّة بين الحزب الشيوعي السوفييتي وبين عموم الجماهير الكادحة.

الأول في عام ١٩٩٠- أي قبل إنهيار الاتحاد بسنة- وذلك حينما رشح الحزب السيد ريجكوف رئيس الوزراء السابق لمنصب الرئاسة في روسيا كمنافس ليلتسين.

حصل ريجكوف على نسبة ١٧٪ بالمائة من الأصوات، أما يلتسين فقد حصل على حوالي ٥٥٪ بالمائة من الأصوات!!

لا أعتقد أن ذلك يحتاج إلى ذكاء كبير لكي نكتشف عمق إنعزال الحزب عن الجماهير، تصوروا: حزب في السلطة لأكثر من سبعين عاماً، وهناك عشرة ملايين عضو في روسيا، ومن غير الشبيبة الشيوعية والمنظمات المهنية، ولا يحصل على نسبة ٢٠٪ بالمائة من الأصوات. بينما يحصل الليبرالي الغربي المتطرف يلتسن والمتحمس لعودة الرأسمالية على أكثر من ٥٠٪ بالمائة من الأصوات!! فلندعْ الأرقام تتكلم ففيها المعنى والإشارة والدلالة الواضحة.

المثال الثاني، هو الأيام الأولى بعد إنقلاب آب عام ١٩٩١ لم تخرج الجماهير للدفاع عن الحزب، أو الثورة.

صحيح أنه لم يكن المطلوب الدفاع عن الأمين العام للحزب السيد غورباتشوف الذي استقال من الحزب بعد عدة أيام من الإنقلاب في فضحية سياسية تكشف أقنعة هذا الرجل الذي تلطّى وراء شعارات التجديد والبناء والديمقراطية والاشتراكية، وليس شرطاً أن تدافع الجماهير عن انقلابيّي آب بالرغم من صحة بعض الآراء التي طرحوها؛ وذلك لعدم صحة الأساليب الإنقلابية -عموماً- لكن هل يعقل أن تتخلى الجماهير في ليلة وضحاها عن منجزات هائلة تبنتها بعرقها ودمها طيلة سبعين عاماً!!؟ وذلك إذا لم يكن هناك خلل عميق في جوهر النظام السوفييتي السابق أدى بها إلى إتخاذ هذا الموقف السلبي تاركة الساحة لبضعة آلاف من أتباع يلتسين المؤيدين للنمط الأمبريالي الغربي لكي يكتبوا التاريخ على هواهم وليرفعوا معاولهم عالياً لدك أسس أول ثورة اشتراكية في العالم المعاصر؟!. الجواب واضح إن الخلل كامن في البيروقراطية وهو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الإنهيار الفاجع.

٣-السبب الثالث هو الإنفاق العسكري الهائل:

الذي أثر على التنمية الاقتصادية في البلاد بشكل حاسم، وعلى مستوى معيشة الشعب السوفييتي. وفي الحقيقة فإن القيادة السوفييتية تتحمل مسؤولية تاريخية في ذلك، لأنها كانت قادرة على بناء سياسة دفاعية قادرة على درء أي هجوم نووي من الغرب الإمبريالي دونما الحاجة إلى هذا التسابق الجنوني الذي قادتها إليه الإمبريالية العالمية.

لقد وقعت القيادة السوفييتية في الكمين الذي نصبته لها الإدارة الأمريكية، و"السي آي أي" ، فقد اعترف كيسنجر (يمكن العودة إلى هذه الوثيقة في كتاب أوهام القوة أوهام النصر لمحمد حسنين هيكل) بأنهم -أي الأمريكان- دفعوا السوفييت إلى هذا التسابق لكي يضعفوا البنية الاقتصادية للمجتمع السوفييتي، ومن ثم سيكون ذلك على حساب مستوى معيشة الشعب الكادح وبذلك تفقد الاشتراكية بريقها باعتبارها مجتمع العدالة والكفاية والوفرة، وحينها سوف لن يحقق المجتمع الاشتراكي مقولة تفوقه في مجال المباراة الاقتصادية بينه وبين نقيضه التاريخي المجتمع الرأسمالي، لا سيما إذا إتفقنا على أن هذا الشكل من أشكال الصراع كان الأهم في هذه المرحلة التاريخية بين النقيضين الاشتراكي والرأسمالي وهو الذي كان سيبين أفضليات النظام الاشتراكي ذي الاقتصاد الممركز والمخطط على النظام الرأسمالي الحر القائم على الفوضى والملكية الخاصة وحرية "الاستغلال".

لقد حاولت القيادة السوفييتية تدارك هذا الأمر حيث تم أول تقليص للنفقات العسكرية في عام ١٩٨٩ بمقدار (٤مليارات روبل، ثم ٨مليارات، ثم ٩مليارات) لكن السيف قد سبق العذل وجاءت هذه المحاولات متأخرة جداً.

يتفق معنا في وجهة نظرنا هذه العديد من الكتّاب والباحثين العرب، ومنهم الأستاذ عامر عبد الله الذي استند على مقولة الرئيس الأمريكي السابق ريغان الشهيرة الذي قال فيها : "سنجوعهم تسليحا!!" وفي مجال ذكر أسباب الإنهيار يقول عبد الله حول حقيقة الإنفاق العسكري: "على أن الرافعة الأكثر فاعلية في عملية التقويض هذه كانت تتجسد في الانفاق العسكري الهائل... وقد أثر ذلك على الشعب السوفييتي كله. ومرّد ذلك هوالتفاوت في حجم الناتج الإجمالي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وبخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي: وبالتالي تأثير نسبة الإنفاق العسكري على الاقتصاد والأداء الاقتصادي، ومستوى معيشة السكان. فالناتج الاجمالي للاتحاد السوفييتي هو ثلث الناتج الاجمالي في الولايات المتحدة. ويعني ذلك أن نسبة الإنفاق العسكري في الاتحاد السوفييتي كانت تشكل نحو(٣) أضعاف ما هي عليه في الولايات المتحدة، بالقياس إلى حجم الناتج الإجمالي في البلدين)(٦).

وقد تحدث عن هذا السبب أيضا السيد إيغور ليغاتشيف عضو المكتب السياسي السابق الذي يعتبره الكثيرون أحد أكثر المخلصين للاشتراكية في القيادة السوفييتية والذي كان يقف سُداً منيعاً أمام مخططات غورباتشوف ورهطه في عملية تحطيم الحزب وقيادة البلاد نحو الرأسمالية وذلك في حوار أجراه معه السيد أحمد النعمان عام ١٩٩٢، يقول ليغاتشيف: "إن ١٠-١٢ بالمائة من جميع وسائل الإنتاج كان مُسخراً لتلبية حاجات الإنسان، أي أن بنية

الاقتصاد كانت عسكرية عملياً، وإن المجمع العسكري الصناعي كان يضم أكثر من نصف القدرة الصناعية للبلاد وتحديداً، ٦٠-٦٥ بالمائة"(٧)

٤-التخلف في مجال استيعاب أحدث المنجزات العلمية- التقنية:

وقد أدى ذلك إلى التأثير على نمو القوى المنتجة في البلاد. وفي هذا المجال فإن من المعروف أن أحد أسس البناء الاشتراكي هو إقامة القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية وفق أحدث المنجزات العلمية والتقنية، وبواسطة ذلك فقط نستطيع الحديث عن مجتمع الوفرة، أو المجتمع الاشتراكي المتطور، ولعل مقولة لينين التاريخية الشهيرة ما زالت تحتفظ بصحتها، حينما عرّف الشيوعية قائلاً: إنها تعني: "كهربة البلاد زائداً سلطة السوفييت" الشق الأول يعني الصناعة المتطورة والمستندة إلى العلم والتكنولوجيا وهو شرط اقتصادي. أما الشرط الثاني فهو سياسي ويتعلق بالديمقراطية الشعبية الراسخة والشاملة. وبالرغم من أن الدعاية الامبريالية حاولت تضخيم الفارق في التقدم العلمي -التقني بينها وبين المجتمع السوفييتي إلا أن الإستناد على الأرقام الصحيحة يبين لنا بأن هناك حقاً فجوة في هذا المجال بين الاتحاد السوفييتي والدول الرأسمالية الغربية.

جاء في كتاب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المار ذكره ما يلي:

"ماذا عن الفجوة التكنولوجية التي جرى الحديث عنها طويلاً؟ إذا وضعنا جانباً الأكاذيب المتعمدة التي تروجها ماكنات الدعاية الامبريالية، نجد أن الباحثين الجادين في الغرب يعترفون أنه حتى في منتصف السبعينات كان الاتحاد السوفييتي يسابق البلدان الرأسمالية المتطورة في ميادين التطور العلمي والتكنولوجي فيتفوق عليها في بعض المجالات، ويكاد يلحق بها في مجالات أخرى.

إن التفوق السوفييتي في مجال غزو الفضاء، حتى مطلع السبعينيات أشهر من أن يُذكر به. وفي العديد من مجالات التكنولوجيا الصناعية كانت الولايات المتحدة وسائر البلدان الرأسمالية تستورد المخترعات السوفييتية وتطبقها.

ويتفوق السوفييت في العديد من مجالات الطب والجراحة والذرة وتكنولوجيا التعدين والأنفاق وبعض مجالات الكيمياء. وتعترف لجنة الدولة السوفييتية للعلوم والتكنولوجيا في ١٩٨١ أن ٤٠٪ من الإختراعات العلمية السوفييتية يجري استخدامها في الخارج قبل تطبيقها في الصناعة السوفييتية. وتكشف هذه الحقيقة أن المشكلة لا تكمن في درجة التقدم العلمي والتكنولوجي وطاقات البحث والاختراع بل في درجة الاستفادة منه في تطوير قوى الانتاج وهي مشكلة تتعلق بنظام الإدارة البيروقراطي الذي بدأ منذ أواخر السبعينات يتحول إلى عبء على التقدم السوفييتي، بعد أن كان عامل تحفيز له في المرحلة الأولى من عملية الانتقال. ولهذا السبب فإن الفجوة التكنولوجية بين الإتحاد السوفييتي والبلدان الرأسمالية المتطورة بدأت تتسع منذ مطلع الثمانينات، عندما دخلت أزمة النظام البيروقراطي مرحلة تفاقمها.

ومع ذلك كان يقدر أن درجة تخلف السوفييت في مجال استخدام وتعميم الكومبيوتر (كمية ونوعية) كانت تتروح بين ١٠-١٥ بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وبين ٥-١٠سنوات

بالمقارنة مع بريطانية واليابان"(٨)

وقد أشار إلى هذه النقطة أيضاً الباحث والكاتب الماركسي داوود تلحمي قائلاً: "... لا بد من الإشارة إلى التطور المتسارع في نمو البلدان الرأسمالية والأوربية القريبة من الاتحاد السوفييتي تحديداً) منذ أواخر الخمسينات وهو التطور الذي أحدث تغيرات نوعية في التركيب الطبقي لهذه البلدان وفي نمط ومستوى معيشة مختلف فئاتها الاجتماعية، بما في ذلك الطبقة العاملة أو قطاعات واسعة منها، واعتمد هذا التطور على الاكتشافات العلمية -التقنية وتوظيفها السريع في الصناعة ومختلف مرافق الانتاج وفي طرق المواصلات والاتصالات، وحتى في الحياة اليومية للإنسان، ومقابل هذا التطور المتسارع والمكثف، كان النموذج الاقتصادي السوفييتي المعتمد على مركزية القرار والتوجيه والتخطيط قد بلغ أوجه، وأعطى أقصى ما يستطيع من تطوير في العملية الإنتاجية، مما كان يتطلب إحداث تحولات تحديثية كبيرة تنقل هذه العملية إلى مستوى أعلى من الانتاجية والاستفادة من التطورات العلمية - التقنية، و هو ما لم يحدث إلاّ في قطاعات محددة من الصناعة السوفييتية (الصناعات العسكرية، الفضاء...)(٩)

*-السبب الخامس يتعلق بعدم بناء الإنسان الاشتراكي الجديد:

وعدم بلورة الوعي الاشتراكي الحقيقي بما فيه الكفاية بين صفوف الشعب. من المعروف إن الإنسان هو غاية التقدم ووسيلته، وبالتالي فإن كل التطورات المادية والتقنية ينبغي أن تكون في خدمته، ولمصلحته، ومن المعروف أيضاً أن من أسس الثروة الاشتراكية -بالإضافة إلى إقامة القاعدة المادية التكنيكية المتطورة- هو إنجاز ثورة ثقافية شاملة من أولى مهماتها نشر الوعي الاشتراكي بين أوسع القطاعات الشعبية، وبناء الإنسان الاشتراكي الجديد المؤمن بالتحولات المادية الاشتراكية، والقادر على المساهمة في تعميق منجزاتها، والمؤمن أيضاً بالرابطة العضوية الجدلية القائمة بين المجموع والفرد، والعلاقة المتوازية بينهما، أي "واحدنا من أجل كلنا، كلنا من أجل واحدنا".

وأعتقد أن ذلك لم يتم إنجازه بالشكل الأمثل في كافة البلدان الاشتراكية، سواءً تلك التي سقطت تجاربها أو تلك التي صمدت حتى الآن وهذا لا ينفي طبعاً تحقيق بعض التقدم على طريق تطوير الإنسان معرفياً وثقافياً في البلدان الاشتراكية، إلاّ أن سقوط التجربة دلّل بأن مهمة بناء الإنسان الاشتراكي الجديد لم تنجز، وأعتقد أنها المهمة الأخطر من كل مهمات البناء الاشتراكي الأخرى، وعليها، يتوقف مصير كافة التجارب الاشتراكية.

٦-السبب السادس هو دور البيروسترويكا التخريبي:

وخاصة ما قام به (غورباتشوف ورهطه) المجال هنا لا يتسع للتوغل عميقاً في شرح هذه الظاهرة، آليتها، أسبابها، دوافعها، ولكن يمكن أن أقول بشكل مختصر جداً: إن المجتمع السوفييتي كان يمر بأزمة فعلية على كافة المستويات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية، وإن بواكير الأزمة السياسية تعود منذ أيام ستالين ونهجه الدكتاتوري، وقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل مُلفت في الثمانينات بشكل خاص، أي أن هذه الأزمة كانت قبل ما سُمي بـ

"البيروسترويكا" وهي ليست مسؤولة عنها. لكن ما آلت إليه الأوضاع لاحقاً- وفي السياسة تقاس الأمور بنتائجها في نهاية المطاف- أثبت أن كل الشعارات التي رفعها فرسان البيروسترويكا وخاصة "غورباتشيوف ورهطه" كانت من قبيل المزايدة ولم تكن جدية وكانت ضد الاشتراكية والحزب ومهدت بالتالي لظهور الرأسمالية مجدداً.

رفع غورباتشيوف شعار إعادة بناء وتجديد الاشتراكية وفق أحدث المنجزات العلمية- والتقنية، وتحدث عن الوجه الإنساني والديمقراطي للاشتراكية، وأكد عشرات المرات في خطبه بأن إعادة البناء ستتم على أرضية الاشتراكية، وأن هذه العملية لن تتجاوز البنية الاشتراكية، ولكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح، فقد تخلى غورباتشيوف عن حزبه، وليس هذا فقط، بل تخلى عن الاشتراكية بشكل علني، وأعتقد أن هذه النهاية المخزية هي التي تتحدث عن نفسها بشكل ساطع وقوي!! وإذا قُلنا بأن نهج أتباع البيروسترويكا كان خاطئاً ومدمراً ولكن ليس مقصوداً، فربما سنخفف من هول الصدمة، أي إذا كانت نوايا بعضهم حسنة - بالرغم من أن الطريق إلى جهنم معبدة بالنوايا الحسنة- ولكنني شخصياً أتوقع بأن هناك أموراً مُلغزة، وأسراراً، ربما سيكشفها الزمن مستقبلاً، لكي نتعرف على كافة أسباب وملابسات هذا السقوط الأكثر دراماتيكية من بين العديد من الأحداث التاريخية التي مرت بالمجتمعات البشرية.

ويمكن هنا إيراد التحليل الذي ساقه الحزب الشيوعي الفلسطيني -الثوري- حول هذه المسألة، وهو من التحليلات الهامة وليس بالضرورة إنني أتفق معه كلياً: "البيروستريكا أو محاولة التغيير: لقد طرحت القيادة السوفييتية الأخيرة بزعامة غورباتشيوف، "البيروسترويكا" كسبيل للخروج من الأزمة الشاملة التي يمر بها البناء الاشتراكي نتيجة الخلل والفساد الذي تراكم على امتداد عقود من الزمن.

لكن عملية "التجديد وإعادة البناء" هذه التي أطلق عليها اسم البيروسترويكا، قادت إلى الانهيار الذي شهدناه وشهده العالم، وهذه النتيجة تضع هذه القيادة ومشروعها للإصلاح موضع البحث والتساؤل. ويمكن القول في هذا المجال إن الأزمة الشمولية التي دخل فيها الإتحاد السوفييتي، باتت تفرض عملية التجديد الجذرية، لكن القيادة المعنية لم تضع خطة واضحة ومحددة لعملية كبيرة كان يمكن أن تتم على مراحل، وأنها بمسارعتها إلى رفع الغطاء عن التناقضات الحادة القائمة على أرض الواقع دون التهيئة لاستيعاب هذه التناقضات، دفعت البلاد نحو الفوضى التي استغلتها قوى الثورة المضادة المنظمة الصفوف، والمستندة إلى الدعم الكثيف من الأوساط الامبريالية والصهيونية، وكل ذلك قاد نحو الانهيار..."(١٠)

أي في أحسن الحالات -إذا كانت النوايا والارتباطات سليمة وهو موضع شك- فإن السيد غورباتشيوف ورهطه ينطبق عليهم المثل الشعبي العراقي: "ديكحله عماها"!!

٧-السبب السابع هو تهميش العملية الديمقراطية،

وتحويل كافة المنظمات الشعبية المهنية والاجتماعية إلى تابع للتسلط الحزبي- ولهيمنة الدولة وأجهزتها، وخنق الآراء المغايرة، بل وتصفية أعداد كبيرة من الناس الذين كان لهم

آراء مختلفة عن رأي السلطة، ولعل ما حدث في زمن ستالين أسطع مثال حول الطابع الدكتاتوري الدموي للسلطة السوفييتية في العديد من مراحلها -هناك إشاعات وآراء لسنا متأكدين تماما مدى دقتها تقول بأن ستالين قام بتصفية أكثر من مليون شيوعي بسبب آرائهم ونقدهم للسلطة-!!

لقد أصبح الآن واضحاً للجميع أن الاشتراكية مستحيلة التحقق بدون الديمقراطية، وأن بلدا تنعدم فيه الديمقراطية لن يستطيع مواصلة بناء الاشتراكية، وهذا ما حدث فعلاً في الاتحاد السوفييتي وبلدان أوربا الشرقية.

-ويسوق الحزب الشيوعي الفلسطيني -الثوري- بعض الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذا الانهيار. سأذكر عناوينها هُنا فقط لضيق المجال: "الخلل في فهم وتطبيق الاشتراكية، الخلل إزاء المسألة القومية. الخلل تجاه العوامل الروحية. الخلل في فهم دور الحزب...."(١١)

-كما يذكر الباحث العراقي الدكتور كاظم حبيب بعض العوامل الأخرى وسنذكر قسما منها، حيث يقول:

" ١-مجموعة العوامل المرتبطة بالرؤية غير الموضوعية من جانب قادة الحزب والدولة للمهمات التي واجهت المجتمع في أعقاب انتصار الثورة في الاتحاد السوفييتي.

٢-مجموعة العوامل المرتبطة باحتكار الحزب للسلطة وعدم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضاء وسلطة الإعلام. ورفض التعددية السياسية ومصادرة حرية الفكر الآخر.

٣-مجموعة العوامل المرتبطة بالرؤية الضيقة والقاصرة عن فهم جدلية العلاقة بين الاشتراكية والمستوى الرفيع لتطور القوى المنتجة.

٤-مجموعة العوامل المرتبطة بواقع واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلدان"(١٢)

-أما الباحث العربي السوري أنطون مقدسي فيعزو سقوط الاتحاد السوفييتي إلى انحرافات ثلاثة وأسباب أخرى، فيقول: "........أما القيادة التي تولت بزعامة لينين خلق الاتحاد السوفييتي والإشراف على تدبير شؤونه طوال سبعين عاما، فكانت على العموم نخبة من المثقفين انبثقوا من الشعب وتكونوا في الكفاح من أجل الشعب خارج الحكم وفي الحكم. ويعرضهم منبتهم الطبقي هذا وظروف قاهرة أخرى لا مجال لذكرها هنا لثلاثة إنحرافات أدت هي وأسباب أخرى إلى جمود النموذج الاشتراكي البيروقراطي الذي كونوه وإلى سقوطه.

الانحراف الأول هو إحلال المثقف المناضل محل العامل المؤهل الذي شكل نقطة انطلاق ماركس. الانحراف الثاني، إحلال ملكية الدولة لوسائل الانتاج محل ملكية البروليتاريا. الانحراف الثالث، الاستناد إلى بيروقراطية هرمية التركيب معقدة البنى تعقيدها شل حركتها، في حين كان ينتقل مركز الثقل في العمل المنتج من العامل المؤهل إلى المهندس، فالمهندس المتخصص، فالباحث العلمي قد تقول: هذه التحولات وجدت كلها في الاتحاد السوفييتي؟ صحيح ولكن القرار السياسي الذي هو الأصل في تطوير الدولة والمجتمع كان وما زال حتى

النهاية بيد حزبيين توالدهم الذاتي جعلهم يستقلون عن المهندس والباحث وبقية المتخصصين والخبراء، ويفرضون رأيهم على العامل كما على الخبير في أعلى المستويات.

أما ماركسية العوالم المتخلفة فمحاكاة كاريكاتورية في أغلب الحالات شأنها شأن كل محاكاة أخرى على هذا المستوى لماركسية الاتحاد السوفييتي"(١٣)

٨-أما فيما يتعلق بالعامل الخارجي، فإن السبب الثامن هو التخريب الامبريالي- الصهيوني المنظم،

وينبغي أن لا نقلل أبداً من شأن هذا العامل الذي ساعد على أخذ القلعة من الداخل وإن كنا نرى أن جوهر الخلل يكمن أساساً -كما أسلفنا- في البنية الداخلية للمجتمع السوفييتي وفي التناقضات المحتدمة فيه والتي تفجرت بعد تراكمات استمرت عدة عقود.

*جدلية العلاقة بين الفكر والواقع، وأزمة الماركسية العربية: هذا هو المحور الثاني في بحثنا. يرتدي هذا الموضوع: العلاقة بين الفكر والواقع أهمية استثنائية وكبيرة ليس للماركسية وأحزابها فقط، بل لكافة الحركات الثورية والتقدمية في العالم وهو مهم أيضاً في كافة النظريات الاجتماعية والفلسفية التي عرفها الفكر البشري، وعلى إمكانية حل هذه القضية، أو إتخاذ الموقف المناسب منها تتوقف الكثير من المسائل والقضايا العملية وفيما يتصل بمسألة الخطأ والصواب. وبخاصة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي. لنقدم شيئاً عن بعض المفاهيم، وخاصة الواقع والفكر، أو المادة والمثال، وأغلبها مستقاة من الفكر الماركسي.

-**المادة:** هي الحقيقة الموضوعية المستقلة عنا، والمعطاة لنا بواسطة الحواس. هذا في المستوى الفلسفي.

-**المادة:** هي كل شيء يشغل حيزاً من الفراغ وله وزن: الفيزياء.

-**الفكر:** هو إنعكاس لحركة المادة، منقولٌ إلى الدماغ، ومتحولٌ فيه.

-**والفكر هو:** "خاصة من خواص المادة الرفيعة التطور، بمثابة نتاج لفاعلية الدماغ"(١٤)

-**والفكر:** حسب بافلوف: سلسلة من الاستجابات الشرطية التي يقوم بها المخ إزاء المنبهات الشرطية، وهو نشاط إنساني ينشأ في أسفل القشرة المخية.

-**أما الواقع:** فهو الإمكانية المتحققة.

ما هي طبيعة العلاقة بين الفكر والواقع؟

ينبغي الإقرار أولاً بأنها علاقة عضوية جدلية قائمة على الترابط والتفاعل ولكل عنصر من العنصرين، ماهية وآلية وقانونية تختلف وتتمايز عن العنصر الآخر.

الواقع هو مصدر الفكر، والفكر إنعكاس حي له. أي إنعكاس شديد الخصوصية والتميز والفاعلية وذلك لما يحتويه من سمات خاصة، أهمها: قدرته على التحول، وطاقته الاستشرافية العالية، وسبقه لعملية التحول المادي وطاقته التغييرية، وهو قادر على التعميم والتجريد وهما

أهم خاصتين من خواص العقل البشري.

إذن الواقع هو مصدر النظرية والفكر، أي الأولوية له، ثم يعود الفكر ليلتحم بمصدره ويتفاعل معه، ويعمل على تغييره، ويمكن القول بأن كل النظريات العظيمة والأفكار الكبيرة في تاريخ المجتمع البشري مصدرها الواقع، وحتى أكثر الأفكار تجريدية فإنها ترتبط بالواقع بصورة أو بأخرى.

-حسب وجهة نظري، هناك ثلاث لحظات في الفكر في عملية تفاعلها أو ترابطها بالواقع الموضوعي، وهي لحظات متمايزة:

١-**اللحظة التطابقية**: وهي تلك التي تتطابق مع الواقع وتنسجم معه أثناء تشابكها وتفاعلها معه، وبما أن الواقع في حركيته متجدد ومتغير باستمرار فينبغي أن يكون الفكر متجددا ومنسجما معه في اللحظة التطابقية، وهو تطابق نسبي ومؤقت.

٢-**اللحظة الافتراقية التنويرية**: وهي لحظة كاشفة ومتشوقة ولها استقلالية نسبية عن الواقع. هي منه، لكنها تعلو عليه، لترتد إليه ثانية فاعلة فيه، وهي تؤسس لواقع آخر الواقع -الحُلم، وعلى أساس فهمها واستيعابها للواقع الراهن ومعطياته وإمكانية تحويله للواقع الجديد الذي ينبغي أن يكون وعلى أساس ما هو كائن.

٣-**اللحظة التغريبية المنعزلة**: هي لحظة مغتربة عن الواقع لعدم قدرتها على تحليل ماهيته وخصائصه الحسية المتميزة ومن هنا تأتي عملية الاغتراب، هي لحظة سابحة في فضاء التجريد -لكن ليس بشكل مطلق- وأعتقد أن غالبية الماركسيين العرب كانوا أسيري هذه اللحظة. ومن هنا حدث الانفصام بين الفكر والواقع. وهي لحظة تلفيقية غير قادرة على الفعل الخلاق بالواقع وفي أحسن الأحوال هي لحظة منسجمة مع واقع آخر. وتعبر عن سياق تاريخي لمجتمع ما، في زمان ومكان معينيين.

وفي هذا المجال فإن الصحيح هو أن نُحلل الواقع بأدوات الواقع وبلغته، لا أن نستعير مفاهيم وقوانين وضعت لواقع آخر أو تنسجم مع واقع آخر، ونحاول تطبيقها بشكل قسري وميكانيكي على واقع مختلف بتكوينه، وبنيته، وآليته، وعناصره الداخلية، وهو ما حصل عند أغلب الماركسيين العرب.

ما يهمنا الآن. هو كيف فهم الماركسيون العرب جدلية العلاقة بين الفكر والواقع؟

-لقد حاولت أغلب الأحزاب الشيوعية والماركسية العربية -إن لم يكن جميعها بشكل أو آخر- وعملت على تكييف الواقع للفكر، وليس العكس، وهي بذلك لم تستفد من المفكر (لينين) الذي عمل على إعادة إنتاج الماركسية روسياً، وطبقها بإبداع على الظروف الحسية والتاريخية لمجتمعه.

أي جرى هنا محاولة تبضيع وحشر الواقع حشرا قسريا في كيس النظرية والفكر، مما أدى إلى إغتراب الفكر عن الواقع ووقوع كافة هذه الأحزاب -وإن اختلفت النسبة- بمطب الجُمود العقائدي الذي ساهم بتحويلها إلى أحزاب نخبة مثقفة في الغالب- ما عدا الإستثناءات الجماهيرية الكبرى في العراق والسودان خاصة-.

أي أنها تعاملت كما تعامل "بروكروست" مع سريره الشهير، وبذلك خالفت المقولة الماركسية الذهبية (تحليل ملموس لواقع ملموس).

في هذا الجمود بالذات كان تراجع الماركسية العربية. كما أنها لم تتوغل جيداً في تحليل بنية العقل العربي، وكذلك البنية النفسية التي ساهمت بتشكيلها قرون عديدة، وبذلك حصل الافتراق الثاني- وهو نسبي على أية حال- لأننا لا نستطيع القول بأن التأثير الماركسي في الواقع العربي أو العقل العربي كان هامشياً دائماً أو غير فاعل، بل إنه وفي بعض البلدان - كالعراق والسودان- كان فاعلاً وكان يمكن أن يكون حاسماً ومحولاً لولا عبادة النموذج السوفييتي!!

ولعل التجسيد الأمثل لأزمة الماركسية العربية قد تجلّى بموقفها من مسألتين هامتين: القومية والدينية، وعدم إدراكها بشكل مناسب لطبيعة تأثيرهما على البنية العقلية والنفسية للمواطن العربي.

-لنأخذ المسألة القومية أولاً، ونتحدث عنها بشكل مختصر للغاية لضيق المجال: كان الجامدون يقولون: إن الصراع القومي هو أحد أشكال الصراع الطبقي، أي أن الجوهر هو طبقي، أما القومي فهو عارض أو شكلي!!

لقد دلّت الأحداث على عكس ذلك، ونحن نرتكن للواقع والأحداث أكثر من أي شيء آخر، بدّلت على أن العامل القومي هو عامل رئيسي كما العامل الطبقي في تحريك أحداث التاريخ، وأنه لا ينبغي وضع التعارض بينهما، ولا ينبغي المبالغة بالطبقي على حساب القومي، والعكس صحيح أيضاً.

-وكان الجامدون عقائدياً يرتعبون حينما يسمعون كلمة: "القومية"، ويرفعون عقيرتهم بالصياح: هذه شوفينية وهذه قومية برجوازية صغيرة، وما إلى ذلك من النعوت البائسة. ترى لماذا بالضرورة ينبغي أن يكون القومي برجوازياً؟ -وهو يمكن أن يكون كذلك- ولماذا لا يمكن أن يكون قومياً يسارياً ديمقراطياً اشتراكياً إنسانياً مثلاً؟!! ولماذا لا يتلازم العامل القومي التحرري والعامل الطبقي؟

ولماذا لا نتعظ من التجربة الفيتنامية حيث استطاع حزب هوشي منه إنجاز المهمات القومية- توحيد الأمة الفيتنامية- والمهمات الاشتراكية في آن معاً؟

إن جوهر المسألة القومية يتعلق بمحورين أساسيين: الموقف من القضية الفلسطينية، والموقف من الوحدة العربية.

إن الموضوعية تقتضي منا الإشارة إلى أن العديد من الأحزاب الشيوعية العربية اتخذت من القضية الفلسطينية موقفاً علمياً، واقعياً، ومبدئياً، في بعض الأحيان، ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي، ومعروف دور مؤسس الحزب المذكور يوسف سلمان يوسف: "فهد" في تأسيس لجنة مكافحة الصهيونية والاستعمار في الثلاثينيات من هذا القرن. إلا أن غالبية الأحزاب الشيوعية لم تعر الإهتمام المناسب لقضية الوحدة العربية، وغلبت الطبقي على القومي التحرري، وهذا ما سنبحثه في مجال آخر بشكل تفصيلي.

-أما الموقف من الدين فهو لم يكن صحيحاً "غالباً" لا من الناحية التكتيكية ولامن الناحية المبدئية والاستراتيجية.

كان ينبغي التمييز بين القيم الفاعلة والتغييرية في الدين، والإصلاح الديني التنويري الذي دعا إليه الأفغاني، ومحمد عبدة، والكواكبي، وعلي عبد الرازق، وكاظم الخراساني والنائيني والزهراوي وغيرهم، وبين الرؤية المتزمتة والرجعية غير المنسجمة مع روح العصر وتطوراته، التي روج لها رجال الدين المنتفعون حيث شوهوا أو أولوا غالبية النصوص من أجل مصالحهم الطبقية، ومن أجل رؤيتهم المتزمتة والمتخلفة لجوهر الدين الاسلامي كدين للتسامح وحب العمل والتعايش ودعوا إلى أفكار تُكرّس الاستغلال، وتجُيز بقاء الحاكم الظالم المستبد، وتبُعد الإنسان عن الكفاح من أجل تغيير شروط حياته نحو الأحسن والأعدل.

كان ينبغي محاربة الخرافة في تراثنا العربي، واعتماد كافة العناصر الإيجابية في تراثنا العربي- الاسلامي وإبرازها. كان ينبغي الوقوف ضد رجال الدين الذين يدعون الإنسان للإستكانة والخضوع إلى شروط الاستغلال، والذين يضعون الإسلام في موقع مضاد للعلم والحداثة والتطور والعلمانية والعقلانية، والديمقراطية، والتنوير.

-تُرى ما الذي يجعلنا لا نتفق نحن التقدميين والاشتراكيين العرب مع هذه القيم والمقولات مثلا: في القرآن الكريم. "لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، وقول الرسول. محمد (ص): "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". -وقول علي بن أبي طالب (ر ض): "ما استغنى غني إلاّ بما جاع به فقير" وكاد الفقر أن يكون كفراً، "ولو كان الفقر رجلاً لقتلته..." أنظروا إلى هذه الشحنة التحريضية الهائلة في هذا القول العظيم، وفي قول أبي ذر: "عجبت من رجل يجوع ولا يخرج شاهراً سيفه على الناس"، وقول عمر بن الخطاب (ر ض) قبل جان جاك روسو: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟"

هذا جزء من أزمة الماركسية العربية، وربما هو الأهم. ويعتقد بعض الكتّاب والمفكرين العرب أن أزمة الماركسية عموماً تعود إلى فترة طويلة من الزمن، فيرى الكاتب فيصل دراج بأن: "ت، ج، مازاريك، الفيلسوف التشيكي هو أول من أطلق تعبير أزمة الماركسية في عام ١٨٩٨ في دراسة له تحمل عنوان: "الأزمة العلمية والفلسفية للماركسية المعاصرة" وقد إنتقد في هذه الدراسة نزعة الماركسية التبسيطية في قسمة المجتمع إلى طبقتين، وفي قسمة التاريخ إلى حقب حضارية، إضافة إلى قبول التكتيك البرلماني الذي يفرغ الماركسية من مضمونها... ويضيف درّاج: "وبعد الفيلسوف التشيكي جاء إسهام آخر عن أزمة الماركسية لكنه لم يأتِ من "أكاديمي برجوازي" إنما جاء من داخل الحركة العمالية ذاتها وعلى يد أدوارد برنشتاين، التلميذ النجيب لانجلز، فلقد كتب برنشتاين بين عامي ١٨٩٦-١٨٩٨ سلسلة مقالات عن "قضايا الاشتراكية" لم يلبث أن جمعها بكتاب صدر عام ١٨٩٩، وسعى الكتّاب إلى إظهار أزمة الماركسية في "نصها الأول" ذلك أن تطور الرأسمالية يفرض مراجعة لبعض مفاهيم الماركسية الأساسية، ومع أن صفة التحريضية لازمت برنشتاين لاحقاً، فإن ما سعى إليه، وفي حدود معينة هو إعادة قراءة "النص الأول" على ضوء المستجدات التاريخية والذي يمكن

تلخيصه في نقاط ثلاث: أكد برنشتاين حقيقة قدرة الرأسمالية العالية على التأقلم مع أزماتها المتجددة وتجديد ذاتها داخل هذه الأزمات المتجددة، وكان في ذلك ينقض موقف الأممية الثانية التي كانت تقول. بحتمية إنهيار وشيك للرأسمالية، واستخلص من ذلك أطروحة أساسية تنفي حتمية الثورة، وترى الاشتراكية كأثر لاصلاح اقتصادي متدرج يتم داخل العلاقات الرأسمالية وبالأدوات الرأسمالية ذاتها، الأمر الذي يجعل من البرلمانية السياسية الطريق السياسي الموائم للانتقال إلى الاشتراكية، حيث يكون دور حزب الطبقة العاملة تسريع الاصلاح الاقتصادي وتوجيهه، أما النقطة الثانية، فتدور حول وظيفة الديالكتيك، أو حول معناه التطوري المسيطر في الحركة العمالية، فاتكاء على تصور تطوري- هيغلي للديالكتيك كانت أحزاب الطبقة العاملة ترى في تحقيق الاشتراكية أمراً حتمياً مكتوباً داخل منطق التاريخ ذاته، الأمر الذي ينحي جانباً دراسة وقائع الحياة الاجتماعية ويجعل من النظرية السياسية أمراً نافلاً، وتدور النقطة الثالثة حول علاقة العلم/ البروليتاريا. فإذا كانت الماركسية علماً موضوعياً له قوانينه العلمية فإنها لا تستطيع الانتماء إلى مرجع معياري هو: الطبقة. وإذا كان دور الماركسية الدفاع عن مصالح طبقة معينة فإنها لا تستطيع إدعاء صفة العلم، ولذلك فإن برنشتاين طالب بتجاوز "الاشتراكية العلمية" بصفة أخرى هي "الاشتراكية النقدية.."(١٥)

ويعلق درّاج حول آراء برنشتاين قائلاً: "ومهما كانت حدود الصحة والخطأ في هذه المواقف مجتمعة، فإن هذه الحالة ذاتها كانت تشي بشكل واضح أو محتجب عن "نقص" ما في النظرية، وعن إجتهادات مختلفة كانت تحاول إقامة علاقة صحيحة بين النظرية والممارسة"(١٦)

أعتقد أن تعليق الناقد دراج مهم، لأنه وعلى أقل تقدير أكد على وجود "نقص" ما في النظرية، وإن كان بلغة مرنة جداً، وفيها شيء من "المناورة"!!

أما أنا فأرى، وعلى أقل تقدير أن غالب ما ورد في النقطتين الأوليين لبرنشتاين هو صحيح، وقد أثبتت التطورات العالمية صحة هذين الاستنتاجين الهامين، أما الثالث فهو مدعاة للتأمل والتفكير. وأختلف مع برنشتاين في النقطة الثانية حول "إطلاقية" استنتاجه وأطروحته التي تنفي "حتمية الثورة" واعتقد أن حدوث الثورة خاضع لظروف موضوعية وذاتية، وأن أسلوب الوصول للسلطة: "العنف أو السلم" يتوقف على العديد من المسائل: منها طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع المعني، وطبيعة النظام السياسي القائم وهل هو دكتاتوري أو ديمقراطي؟ ومستوى وعي الشعب وتحضره... وما إلى ذلك من عوامل هامة تجعلنا لا نكون مع برنشتاين في حكمه المطلق المذكور، فقد يكون طابع الثورة أو أسلوبها برلمانياً سلمياً، وقد يتخذ طابعاً عنفياً وذلك يتوقف على أساليب ومواقف الخصم الطبقي.
ويتحدث كاتب آخر هو الأستاذ كاظم حبيب حول الأزمة الماركسية، قائلاً: "منذ عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت النظرية الماركسية -اللينينية تعيش أزمة عميقة تتفاقم مكوناتها وتتسع مظاهرها سنة بعد سنة أخرى. ووجدت هذه الأزمة أبرز تعبير لها في أزمة النظم الاشتراكية القائمة وأزمة الحركة الشيوعية العالمية"(١٧)

*-استخلاصات ودروس ونتائج أولية:

تُرى ما الذي استفدناه من كل ما تقدم؟ وما هو الجواب على السؤال الهام جداً: سقوط التجربة أم سقوط النظرية؟ أم سقوطهما معاً؟!!

قلنا إن الأجوبة تباينت حول هذا الموضوع، ولكن لم يجرؤ أحد في كل العالم على القول بأن التجربة أو جزءا منها لم يسقط لأن ذلك مخالف للواقع والعقل معا.

قال البعض بأن التجربة السوفييتية قد سقطت، ولكنهم نفوا العناصر الإيجابية فيها، ونحن لسنا مع هذا الموقف العدمي الذي يرى الجزء السلبي من الظاهرة، ويتعامى عن الإيجابي فيها. نعم، سقطت التجربة ولكن ليس بشكل مطلق!! فتجربة ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى حققت منجزات هائلة للمجتمع السوفييتي في حقول: الصناعة، والعلم والتربية والصحة. والمواصلات، والسكن، والعمل وخاصة في الفترة الواقعة بين (١٩٥٠-١٩٧٥) فلنقرأ هذه الاحصاءات الدقيقة الواردة في كتاب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المار ذكره: (ربع قرن من النمو المتسارع في قوى الانتاج والتطور الحضاري ١٩٥٠-١٩٧٥: خلال السنوات الخمسة الأولى بعد منتصف القرن: (١٩٥١-١٩٥٥) كان الناتج القومي للاتحاد السوفييتي ينمو بمعدل سنوي يوازي ١١,٤٪ بالمائة في المتوسط، والانتاج الصناعي ينمو بمعدل سنوي قدره ١٣,١٪ في المتوسط. خلال السنوات الخمس اللاحقة (١٩٥٥-١٩٦٠) كان متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي ٩,١٪ وللانتاج الصناعي ١٠,٤٪ وبين (١٩٦١-١٩٦٥) كان متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي ٦,٥٪ وللناتج الصناعي ٨,٦٪ وفي الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠) بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي ٧,٧٪ وللناتج الصناعي ٨,٥٪ أما في السنوات الخمس الأخيرة من ربع القرن الثالث (١٩٧٠-١٩٧٥) فقد انخفض معدل النمو السنوي للدخل القومي إلى ٥,٧٪ وللناتج الصناعي إلى ٧,٤٪ ولكنه كان ما يزال يتفوق على وتائر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان .

خلال الفترة (٥١-١٩٥٥) كانت وتيرة النمو الاقتصادي السوفييتي تبلغ ضعف وتيرة النمو في الولايات المتحدة، ومن ٥٦-١٩٦٠ كانت ثلاثة أضعاف، وانخفضت قليلا في ١٩٦١-١٩٦٥ ولكنها كانت وما تزال أعلى من معدل النمو الأمريكي، وخلال ٦٦-١٩٧٠ارتفعت مجدداً إلى ضعف معدل النمو الأمريكي وفي ٧٠-٧٥ كانت تزيد على المعدل الأمريكي بمرة ونصف المرة تقريباً.

في عام ١٩٦٠ أصبحت حصة الاتحاد السوفييتي لوحده من الانتاج العالمي توازي ١٥٪ بينما حصة اليابان توازي ٣٪ وحصة سائر بلدان منظمة التنمية والتعاون باستثناء أمريكا (أي مجموعة حصص أغنى ٢٢ دولة رأسمالية في العالم باستثناء أمريكا واليابان) توازي ٢٦٪ من الناتج الإجمالي العالمي. وفي عالم ١٩٦٧ كانت حصة الاتحاد السوفييتي من الناتج الصناعي العالمي قد بلغت ٢٠٪ وفي مطلع الثمانينات كان الانتاج السوفييتي من الفولاذ يزيد على إنتاج الولايات المتحدة بنسبة ٨٠٪ ومن الحديد بنسبة ١٠٠٪ ومن الاسمنت بنسبة ٧٨٪ ومن النفط بنسبة ٤٢ ٪ ومن الجرارات بنسبة ٤٥٠٪.

ترافق هذا التطور المادي في القوى المنتجة مع تقدم سريع في المستوى الثقافي للسكان- في مطلع العشرينات، بعد الثورة مباشرة، كان أكثر من ثلثي السكان أميين في عام ١٩٥٨ كانت الأمية قد استئصلت تماماً من البلاد، وبلغ عدد الذين حصلوا على أكثر من ثماني سنوات تعليم حوالي ٦٠مليون شخص (من مجموع السكان البالغ حوالي ٢٣٠مليون) وفي ١٩٦٧بلغ عدد المعلمين ثلاثة ملايين أي واحد لكل ٧٩من السكان تقريباً، وفي مطلع الثمانينات كان ٤٠٪ من العمال السوفييت يحملون دبلوماً يتجاوز مرحلة التعليم الثانوي، وبلغ عدد العلماء السوفييت ١,٥ مليون عالم يشكلون ربع العدد الاجمالي للعلماء في العالم كله، وبينهم نصف عدد المهندسين الاجمالي في العالم بأسره، وفي ١٩٨٩ قدرت إحدى الصحف الأمريكية أن الاتحاد السوفييتي لديه ضعف عدد العلماء والمهندسين لدى الولايات المتحدة. وأصبح الاتحاد السوفييتي بامتياز الأول بين بلدان العالم من حيث نسبة المطبوع والموزع من الكتب والصحف للفرد الواحد من السكان)(١٨).

هذه جزء من الأرقام، وهي كافية لدحض مقولة إن التجربة سقطت كلياً ولم تكشف عن العديد من العناصر الايجابية. ولكن التراجع بدأ بعد عام ١٩٧٥. وفي مجال الحديث عن سقوط التجربة يمكن القول والإضافة بأن التجربة على صعيد السلطة أو الدولة الاشتراكية فإنها بالتأكيد سقطت وحل واقع آخر مغاير ومناقض تماما منذ استلام يلتسين زمام السلطة في روسيا، حيث بدأ زمن ودور الدولة الرأسمالية على أنقاض الدولة الاشتراكية السابقة، وإن كان هذا التحويل ليس بسرعة البرق كما توهم البعض من المعادين للاشتراكية، لقد بدأ تحويل طابع الانتاج من الملكية العامة لوسائل الانتاج إلى الملكية الخاصة تدريجيا ولكن حتى اللحظة الراهنة لم تنتصر الخصخصة كليا في مجال الصناعة والصيرفة والزراعة، والقائمون على الأمور في روسيا يحاولون بناء الدولة الرأسمالية القريبة من النموذج الليبرالي الغربي.

هذا على مستوى الدولة، أما على مستوى العطاء والفاعلية والمنجزات الحقيقية التي تحققت على كافة المستويات المادية والروحية فإن التجربة الاشتراكية لم تسقط كليا- وهذا لا يقلل أبدا من الظواهر السلبية التي نخرت التجربة من الداخل -وهذا ما يفسر الحنين الذي بدأ يتنامى عند عشرات الملايين من الروس للتجربة الاشتراكية القديمة والذين بدأوا يقارنون بين وضعهم الاقتصادي السابق والوضع المدمر الحالي. صحيح أن الاشتراكية لم تحقق أو تبني مجتمع الوفرة، إلا أن الحد الأدنى من مستوى المعيشة كان متوفرا لجميع السوفييت. ولم يكن هناك ثمة جوع أو خراب حقيقي متعدد الأشكال كالذي نشهده الآن!!.

وينبغي الإقرار هنا بأنه إذا كان الملايين من المواطنين الروس يشعرون بالحنين لأفضليات النموذج الاشتراكي السابق -وخاصة على المستوى الاقتصادي- ويرون بأنه ما زال مثالا ملهما لهم في نضالهم من أجل العدالة الاجتماعية. إلا أنهم وفي ذات الوقت ينتقدون القمع والنزعة الأوامرية السلطوية التي رافقت النظام القديم. أي أنهم ضد عودة النظام الشمولي الاستبدادي (التوتاليتاري) القديم. ومع تحقيق اشتراكية إنسانية ديمقراطية جديدة. وليس اشتراكية "الجزمة العسكرية"

أما في المجال النظري، فهناك من يرى بأن النظرية قد سقطت كليا ونحن لا نتفق مع

وجهة النظر هذه، ونؤكد على ضرورة أخذ هذا الموضوع من زاويتين: إرتباط النظرية بالواقع الأوروبي أولا.

وارتباطها بواقعنا العربي والشرق أوسطي ثانيا.

فيما يتعلق بالواقع الأوربي حيث عبرت الماركسية عن هذا الواقع الصناعي المتطور فان جزء من النظرية ومقولاتها قد سقط ومنها سقوط دكتاتورية البروليتاريا، سقوط نظام الحزب الواحد. ومقولة لينين: "إذا وجد حزبان شيوعيان في بلد واحد، فأحدهما عميل" سقوط مقولة ضرورة أن يكون لكل طبقة حزب واحد، سقوط المقولة التي تبالغ بالعامل الطبقي في تحريك أحداث التاريخ على حساب العوامل الأخرى: القومية والروحية. أما في واقعنا العربي فإن الأمر لا يتعلق بسقوط هذه المقولات فقط، بل إن العديد من المفاهيم الماركسية أساسا غير صالحه كأدوات تحليلية ومفاهيمية لهذا الواقع المغاير والمختلف عن الواقع الأوربي الصناعي المتطور. المختلف في ماهيته، وتكوينه وعناصره، وجذره التاريخي. وفي تشكيلته الاقتصادية: هنا عدة أنماط انتاج متداخله: إقطاع رأسمالية تابعة (كومبرادور)، رأسمالية طفيلية، رأسمالية مشوهة لا علاقة لها بالانتاج، بقايا عصر العبودية في أنظمة أوتوقراطية كبعض دول الخليج.

وهناك في أوربا واقع صناعي متطور: الآلة، والكهرباء، والذرّة، والألكترون، والكومبيوتر. والأتمتة وغيرها.

في واقعنا العربي لا نقول سقطت بعض النظرية، لأننا بالأصل استعرنا أدوات مفاهيمية لا تنسجم مع طبيعة واقعنا المختلف فأين نحن في مجتمع زراعي متخلف من مقولة حزب الطبقة العاملة الحديثة التكوين كما ونوعا، ناهيكم عن ديكتاتورية البروليتاريا؟ في البيان الشيوعي يؤكد ماركس أن الطبقة العاملة: "هي حافرة قبر الرأسمالية وبانية المجتمع الجديد". أما هنا فليس لدينا رأسمالية صناعية ومنتجة لكي تعمل الطبقة العاملة العربية على وأدها، فكيف سنعلل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة في المجتمع العربي؟ نحن على هامش السوق العالمية. وهامش الانتاج والعلم، وإن رأسماليتنا الطفيلية هي تابعة لعجلة الاحتكار الرأسمالي العالمي.

لكن هل يقودنا هذا التحليل الأولي إلى موقف عدمي من الماركسية؟ وخاصة من منهجها العلمي؟

هناك عدة صيغ يمكن التعامل بها مع الماركسية أستطيع في هذا البحث أن أذكر ثلاثة منها، وهي الأكثر شيوعاً في الخطاب العربي الماركسي المعاصر: ١-الالتزام بالماركسية-اللينينية ٢-الالتزام بالمنهج الماركسي المادي الجدلي والتاريخي ٣-الإستفادة من الماركسية واتخاذ موقف نقدي منها: ما يناسب واقعنا العربي نأخذه، وما لا يناسبه ننبذه وأنا أدعو إلى الموقف الثالث.

١ والجدير بالذكر هو أن بعض آرائي هذه تتفق مع آراء بعض الكتّاب والمفكرين العرب والعالميين. فالسيد (ليغاتشيف) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي سابقاً مثلاً. يقول حول ديكتاتورية البروليتاريا: "ليس لدينا حزب ذو اتجاه اشتراكي شيوعي يطرح مبدأ

ديكتاتورية البروليتاريا ما عدا حزب البلاشفة الشيوعي لعموم الاتحاد السوفييتي الذي تتزعمه نينا اندرييفنا، وأعتقد أن مرحلة دكتاتورية البروليتاريا فات عهدها ولا ضرورة للعودة إليها"(١٩).

-أما الكاتب العربي السوري، عطيّة مسوح فيرى: "إن البحث يجب أن يتعدى الجانب التطبيقي في تجربة الماركسية إلى جانبها النظري، فليس معقولاً بعد إنهيار النموذج الذي أقيم تحت شعارات الماركسية ولوائها، أن يبقى الفكر ذاته بعيداً عن إعادة النظر النقدية"(٢٠)

-ويرى الكاتب فيصل درّاج بأن: "أزمة الماركسية تتجلى في سقوطها كأيديولوجيا تحريضية جماهيرية. وقد يقال مباشرة: أن تراجع الماركسية كأيديولوجيا جماهيرية لا يخدش علميتها أبداً. غير أن القول هذا لا يعني شيئاً كثيراً لسببين: يقول أولهما: لا تحمل النظرية حقيقة داخلية محايثة لها، لأن حقيقة النظرية تساوي دورها في الفعل الممارس. ويقول ثانيهما: إن ما أعطى الماركسية أهمية تاريخية حاسمة، في زمن مضى هو تحالفها مع الطبقة العاملة في وحدة عضوية أو إندماج العنصرين في وحدة متميزة تنتج آثاراً سياسية قادرة على تحويل الواقع......... بعد ذلك يبشر الأستاذ دراج بالدعوة إلى نظرية جديدة قائلاً بضرورة: البحث عن فلسفة تحريرية جديدة تتضمن الماركسية وتتجاوزها(٢١)

-أما حول المبالغة بالعامل الطبقي الذي أشرت إليه في بحثي فسأورد رأي الكاتب عامر عبد الله المقارب لرأيي، حيث يقول: "فالصراع الطبقي مثلاً، كان في الواقع قوة محركة كبرى في التاريخ البشري ولكنه ليس القوة الأولى والأخيرة في صناعة وصياغة سائر الأحداث والتحولات في هذا التاريخ كما ورد في "البيان الشيوعي" مثلاً... ثم يضيف الكاتب: ورغم أن إنجلز حاول في مقدمة "البيان" تدارك هذا التعميم من خلال قصر الصراع الطبقي على ما أسماه التاريخ المكتوب.. إلاّ أن هذا الحكم الذي اتسم بالوجدانية والقطعية، لا يمكن أن يكون المرجع الوحيد في تفسير أحداث التاريخ.

فالحروب والفتوحات والغزوات الكبرى والمتلاحقة بين الأمم والشعوب والتي أسهمت في استحداث تحولات وانقلابات مثيرة وخطيرة في كيانات وحياة البشرية كانت في معظمها وعلى مر التاريخ قد نمت بدوافع دينية أو قومية أو عرقية...."(٢٢)

-وحول صلاحية النظرية لواقعنا العربي، أو سقوط جزء منها، يقول الدكتور كاظم حبيب في رأي له يكاد يتطابق مع آرائي حول نفس الموضوع: "إن أجزاء مهمة من هذه النظرية لم تعد منذ سنوات طويلة، صالحة للعمل بها، إذ لم تعد تنسجم مع واقع الحياة الجديدة وظروف وخصائص العصر التقني الحديث، حيث كان المفروض بتلك الأحزاب التخلي عنها، إذ تجاوزها الزمن، إلاّ أن غالبية الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية رفضت التخلي عنها وتشبث البعض بها بعناد. كما أن بعض جوانب هذه النظرية لم يكن صالحاً أساساً لبلدان العالم الثالث ومنها الأقطار العربية، فبعض أجزاء من الماركسية كان صالحاً لأوربا المتقدمة رأسمالياً، وبعض أجزاء من اللينينية كان مناسباً لظروف روسيا أيام لينين ومستوى التطور فيها وخصائصها الملموسة، وبعض الأجزاء الأخيرة لم تؤكده الحياة بل دللت على خلافه، وهو الأمر الذي لم تعره هذه الأحزاب أية عناية تذكر ولم تسع إلى دراسته أو التدقيق فيه

ومعرفة مدى ملاءمته لواقعنا العربي"(٢٣)

هذا الرأي مهم جداً، ولكنه يحتاج إلى التحديد فقط، أي ما هي الأجزاء الصالحة، وما هي الأجزاء التي سقطت من الماركسية؟

أما نحن فقد وضحنا جزءاً منها في بحثنا هذا.

-ختاماً إن الدرس الأبلغ الذي يمكن التوصل إليه هنا -حسب وجهة نظري، وقد أكون مخطئاً -هو أن كل النظريات البشرية قد جاءت ضمن سياقها التاريخي وعلاقتها الزمكانية المحددة. وجاءت تعبيراً وإجابة على أسئلة ملموسة طرحها الواقع في سياقه التاريخي، وأن هذه النظريات، وبفعل قانون النفي الماركسي وبسبب التطور والتغير المستمر للواقع والحياة سوف تتغير لكي تلائم الواقع في تغيره الأبدي، أو تسقط عناصر منها وتبقى عناصر أخرى صالحة للزمن، ثم يجري إعادة بناء هذه العناصر السليمة في بنية حداثية وفكرية جديدة أكثر تطوراً، وهذا يعني أن أغلب هذه النظريات مشروطة بواقعها التاريخي، وهي مؤقتة تاريخياً- كلها أو جزء منها- ولا تبقى على حالها أبداً، لذا فإن القول المدعي بأن الماركسية كنظرية هي كليّة القدرة والشمول والفاعلية قول مردود ينفيه الواقع وتؤكده مقولة غوتة الشهيرة: الحياة شجرة دائمة الإخضرار، أما النظرية فورقة شاحبة صفراء.

-أما ما العمل؟ فإنني أدعو إلى بناء نظرية ثورية عربية جديدة منطلقة من واقعنا العربي ومنفتحة على كافة المنجزات المعرفية والفلسفية في العالم.

نظرية تستند على ثلاثة مصادر أساسية هي: ١-المشروع النهضوي العربي التنويري الذي بدأ في مطلع القرن التاسع عشر حتى وقتنا الراهن -٢-وثانياً العناصر الإيجابية في تراثنا العربي -الاسلامي -٣-الفكر الاشتراكي العلمي العربي والعالمي الذي يستفيد من الماركسية كأحد مكوناته، هذه هي الرؤية النظرية بشكل عام وأولي، وهي بحاجة إلى تعميق ودراسة مفصلة لاحقة.



☐ الهوامش

١-نسيب نمر، مجلة الحرية، العدد(٤٧٦) ١-٧ تشرين الثاني، ١٩٩٢.

٢-عامر عبد الله/ مجلة الطريق اللبنانية /ص١٣/ العدد الأول/ كانون الثاني ١٩٩٤.

٣-لينين /المؤلفات/ المجلد ٣٢/ ص٣٥١.

٤-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ الجزء الأول من كتاب: حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر/ ص٧٥-٧٦.

٥-المصدر السابق ص٧٤-٧٥.

٦-عامر عبد الله/ مجلة الطريق اللبنانية/ العدد الأول/ كانون الثاني ١٩٩٤/ ص١٧.

٧-الثقافة الجديدة/ العراقية/ العدد ٢٤٩/ أيلول /ص١٩.

٨-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ الجزء الأول من كتاب: حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية/ ص٩٦-٩٧.

٩-داوود تلحمي /مجلة الحرية/ العدد ٤٨١/ ١٣-١٩ كانون الأول ١٩٩٢/ص ٣٥.
١٠-مشروع الوثيقة البرنامجية الفكرية والسياسية/ الحزب الشيوعي الفلسطيني- الثوري/ آذار ١٩٩٢/ ص٩.
١١-المصدر السابق/ ص٨-٩
١٢-كاظم حبيب/ الثقافة الجديدة العراقية العدد ٢٢٧-٢٢٦/ ١٩٩٠/ ص ٢٣-٢٤.
١٣-أنطون مقدسي /مجلة النهج/ العدد -٤٠-/١٩٩٥.
١٤-المادية الديالكتيكية/ أسس الاشتراكية العلمية/ ترجمة فؤاد مرعي، بدر الدين السباعي، وعدنان جاموس/ تأليف مجموعة من العلماء السوفييت، ص ١٣٢.
١٥-فيصل دراج/ مجلة الحرية/ العدد ٤٩٥/ ٤-١٠ نيسان/ ١٩٩٣/ص ٣٤.
١٦-المصدر السابق/ ص ٣٤.
١٧-مجلة الطريق اللبنانية/ العدد الأول/ كانون الثاني/ ١٩٩٤/ كاظم حبيب/ ص ٨٧.
١٨-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين /الجزء الأول/ حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية/ آب ١٩٩٣/ ص ٩٥-٩٦.
١٩-ليغاتشيف /الثقافة الجديدة/ العراقية/ العدد ٢٤٩/ أيلول ١٩٩٢/ ص ٢٤.
٢٠-عطية مسوح /الثقافة الجديدة /العراقية/ العدد ٢٥٢-٢٥١/ تشرين الثاني- كانون الأول /١٩٩٢/ ص ٢٤.
٢١-فيصل درّاج/ مجلة الحرية/ العدد ٤٩٥/ نيسان ١٩٩٣/ ص ٣٥-٣٦.
٢٢-عامر عبد الله/ مجلة الطريق اللبنانية/ العدد الأول/ كانون الثاني ١٩٩٤/ ص ١١.
٢٣-كاظم حبيب/ المصدر السابق/ ص ٨٨.



الصراع في أفغانستان والعوامل المؤثرة

محمد عدنان مراد

بين العرب والأفغان علاقات وثيقة ووطيدة، لها جذورها التاريخية المغرقة في القدم، وقد تمت بشكل متواصل عبر القرون الطويلة. ولا يعرف إذا كانت هناك علاقات قديمة قبل الإسلام. إلا أن العلاقات الحقيقية،هي التي بدأت مع وصول الإسلام إلى أفغانستان واعتناق الشعب الأفغاني للدين الحنيف. وأصبحت بلاد الأفغان جزءا من ديار الإسلام. وأصبح كل مايحدث (أو حدث) له صداه لدى الشعب الأفغاني والعكس بالعكس. ولاشك أن كل عربي (الآن) يقف مشدوها لما يشاهده في الفضائيات أو مايسمعه في الإذاعات عما يجري في بلاد الأفغان. بلاد الصقور والمحاربين الأشداء. ويتساءل من هو المستفيد من هذه الحرب المدمرة التي أكلت الأخضر واليابس. وكوت بنارها مجمل الشعب الأفغاني بكافة فئاته وطبقاته، وجعلت مدنا وقرى عديدة قاعا صفصفا، وهلك بسببها الملايين من الناس؟

إنها في الواقع مأساة محزنة يتعرض لها هذا الشعب الصديق الفخور والصبور. والذي يعيش حاليا حياة صعبة، لم يمر بمثلها في تاريخه الطويل المليء بالأحداث الجسام. إنها حرب حقيقية مهلكة لم ولن تستثني أحدا، والخسائر جميعها، كما هي الحرب الأهلية، تقع على عاتق الشعب الأفغاني الخاسر الوحيد.

وأخطر ما في الأمر عدم وجود نهاية لهذه الحرب على المدى المنظور كأنها أصبحت قدراً محتوماً لا يمكن الخلاص منه، ولاشك أن أفغانستان مرت في ظروف، ربما تكون أصعب مما هي عليه الآن. واستطاع الشعب الأفغاني تجاوزها، بفضل شجاعته ووحدته، وحبه لوطنه والدفاع عنه والتضحية في سبيله.. وهي أمور رغم صعوبتها، إلا أن الدفاع عن الأوطان يؤدي عادة إلى لحمة الشعب وتكاتفه ضد العدو، والأوضاع التي تمر بها حاليا أفغانستان تختلف عما عداها. فهي حرب أهلية -كما أسلفنا- يخشى إذا دامت أن تؤدي بسبب أو اخر للتدخل الأجنبي. وتهدد وحدة الشعب التي دافع عنها عبر الزمن. وتجزأ البلاد ويهدد مستقبلها كما هو الحال في يوغوسلافيا.

عوامل كثيرة كانت -ولا تزال- لها تأثيرها في مجرى الأحداث في أفغانستان. وحتى على تكوين الشخصية الأفغانية، وبالرغم من وجود شعوب كثيرة تشبه الشعب الأفغاني في أوضاعه. إلا أن الظروف والأوضاع الحالية التي يتعرض لها الشعب الأفغاني، هي التي أثارت هذه العوامل وجعلتها تظهر بشكل واضح وأهم هذه العوامل هي:

- *الجغرافيا.*
- *الموقع.*
- *البنية التحتية.*
- *التاريخ.*
- *الأوضاع الحالية.*

- ١ -

لا ريب أن للعوامل الجغرافية تأثيرات عميقة في حياة الشعوب فابن السهل يختلف عن ابن الجبل وكذلك عن ابن الغابات... الخ فالجغرافيا حسب قول كارلتون كون في كتابه القافلة (قصة الشرق الأوسط) هي أميرة بين العلوم، إذ أنها تجمع نتائج أبحاث علم الطبقات الأرضية (الجيولوجيا)، وعلم الأجواء (الميتورولوجيا) وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع (السوسيولوجيا) والاقتصاد وعدد من الحقول الاختصاصية الأخرى. وما الجغرافي إلا فيلسوف قدير، ويستطرد المؤرخ المذكور بقوله "إن عرب القرون الوسطى- عرفوا هذه الحقيقة وهم الذين كتبوا بعضاً من أعظم الأبحاث الجغرافية التي دونها الإنسان. عرفوا أن ثقافة شعب ما تتصل إتصالاً وثيقاً بالأرض التي يعيش فيها وعرفوا أن جغرافية إقليم ما تقرر نوع الحياة التي يحياها سكانه، مثلما تقرر عظام الرجل الصحيح وعضلاته الشكل الذي يتخذه جلده، وقد أدرك علماء كابن بطوطة والإدريسي وابن خلدون /أنه إذا أراد امرؤ منهم التعرف على حضارة شعب ما فعليه أن يبدأ بجغرافية الأرض التي يقطنها هذا الشعب/ وهكذا بالنسبة لأفغانستان.

تشبه أفغانستان على الخريطة ورقة الشجر، ويمثل وادي /فاخان/ ساقها وهو أحد ظواهر الطبيعة الحادة حيث يخترق الكتلة الجبلية الضخمة المؤلفة من سلسلة جبال هندوكوش الوعرة وهضبة بامير العالية ويصل حتي مسافة ١٧٠ كم شمال العاصمة كابول. بالإضافة إلى ذلك تشكل هذه الكتلة حاجزاً صخرياً هائلاً على شكل قوس يصعب اجتيازه. ويمنح البلاد حدوداً آمنة من الشمال. ويصل ارتفاع بعض هذه الذرى إلى ٦٣٠٠م أما سلسلة الجبال الرئيسية فتتجه نحو الحدود الإيرانية وتتخللها وديان عميقة عالية الحوافي، وقد أثرت هذه المناطق الصعبة على توزع السكان وصعوبة الاتصال بينهم، مناخ البلاد على العموم مداري. ومع ذلك لا يتأثر مناخها بهذا الموقع بقدر مايتأثر بالإرتفاع عن سطح البحر وبعد البلاد عن السواحل البحرية وعن تيارات الرياح الموسمية التي تحمل الأمطار للهند، لذلك كانت أفغانستان قليلة الأمطار عدا ممر سالانغ في الشمال الذي يخترق جبال الهندوكوش حيث تهطل الأمطار بغزارة.

وعلى العموم فهي باردة في الشتاء وحارة في الصيف، ورغم كونها بلاد جبلية فهي قليلة الأنهار وأهمها نهر اموداريا (جيحون). وهوينبع من هضبة بامير ويصب في بحر آرال الذي جف حالياً وهو يمر على حدود الأفغان الشمالية بطول ألف كم وهو صالح للملاحة. ثم نهر هلمند، وهو بالرغم من طوله (١٦٠٠كم) إلا أنه ضعيف الغزارة وهو نهر داخلي ينبع

من الشمال ويغيب في بحيرة تقع على الحدود الإيرانية في الجنوب، وقد أقيم عليه مشروع ضخم للسقاية في العهد الشيوعي. وهناك بعض البحيرات في الجنوب، وكذلك بعض النهيرات مثل نهر كابول وغيرها.

وتعتبر أفغانستان إحدى الدول الفقيرة في العالم وتطلق عليها المنظمات الدولية البلاد الأكثر فقراً أو تخلفا فمواردها الطبيعية قليلة ولم يكتشف فيها حتى الآن إلا القليل، ولا يعرف ماتحويه جبالها ووديانها وسهولها من مواد تساعدها على مسيرتها الحضاريه. والاقتصاد الأفغاني يعتمد نجاحه على الزراعة وتربية الماشية، وقد سبب لها موقعها الجغرافي كما سنرى ماتعانيه من تخلف لأنها كانت على مدى القرون ممرا للغزاة ولا تزال آثار المدن المدمرة عن بكرة أبيها منتشرة في أنحاء أفغانستان كما يحدث الآن، ولم تمتد يد الإعمار والتجديد للمناطق المدمرة مطلقا. وقد أثر ذلك على حياة السكان، فقد انقلب عدد كبير منهم من مقيم مستقر في مزرعته وأرضه إلى بدوي متنقل رحالة غير مستقر، ويربي الماشية فقط بعد هجر، الزراعة. والوضع لا يزال في ازدياد. ولاشك أن الحرب الأهلية قضت على مختلف المشاريع الاقتصادية التي قامت بها الحكومات السابقة إن لم يكن بالتدمير فبالإهمال، ولم يعد بإمكان رؤوس الأموال الأجنبية القيام بمغامرة استثمار في أفغانستان.

يأتي الإنتاج الحيواني في المقام الأول من اقتصاد البلاد، ويعتمد عليه القسم الأكبر من السكان وهم يتبعون قطعان الماشية من مكان إلى آخر طلبا للكلأ وخاصة في الجبال وهناك رحلة الصيف إلى أعالي الجبال ورحلة الشتاء إلى السهول الدافئة. وبلاد الأفغان هي موطن الغنم المعروف باسم كاركول (الاسترافان) المشهور وكان فيها حوالي ٢٣ مليون رأس وثلاثة ملايين من الماعز ومثلها البقر وأكثر من ٣٠٠ ألف جمل.. الخ. وهي احصاءات قديمة ربما لا تنطبق على هو موجود حاليا، وتشكل الصادرات الحيوانية ٩٠٪ من صادرات البلاد.

وتنتج في أفغانستان مختلف أنواع الفواكه بالإضافة إلى مختلف أنواع الخضار ثم القمح والشعير ومختلف أنواع الحبوب. وقد أقيمت في العهود السابقة مشاريع ضخمة للسقاية أهمها الموجودة على نهر هلمند. وتصدر أفغانستان مختلف المحاصيل وأهمها الفواكه المجففة، والعنب اليابس (الزبيب) والطري والمشمش والفستق واللوز ... الخ. أما ثروتها المعدنية فهي غير معروفة عدا الغاز الطبيعي الذي كان يصدر إلى الاتحاد السوفييتي، وقد بلغ إنتاج الغاز عام ١٩٦٨ حوالي ثلاثة ملايين م٣، وهناك الفحم الحجري والجبس وحجر النار والملح الصخري. وقد اكتشفت في الفترات السابقة أنوع جيدة من الحديد القاسي في شمال كابل ثم فلزات النحاس. وتتهم الطالبان بأنها تستخدم زراعة الخشخاش والتي يستخرج منها الأفيون للحصول على العملة الصعبة للتعويض عن خسارتها في تصدير الغاز الذي كان المصدر الوحيد للعملة الصعبة.

يبلغ عدد سكان أفغانستان حسب تقديرات الأمم المتحدة الحديثة ٢٠ مليون شخص وتصل الزيادة السكانية إلى ٢,٥٪ وقد قدرت الخسائر حتى الآن بأكثر من مليون ونصف قتيل بالإضافة إلى هجرة أكثر من خمسة ملايين منهم ثلاثة هجروا إلى باكستان واثنان إلى ايران ويعمل بالزراعة ٨٠٪ من السكان وهناك حوالي مليوني شخص من البدو الرحل أو الذين

أصبحوا رحلاً. وعاصمة الدولة هي مدينة كابل الواقعة في الشمال الشرقي من البلاد وعدد سكانها مليون نسمة وأهم مدنها قندهار وهراة ومزار شريف وكلها تقع على أطراف البلاد بعيداً عن السهول الصحراوية والوديان الجبلية. وترتبط مع بعضها بشبكة طرق إسفلتية قديمة ولا يوجد فيها خطوط حديدية. وهي بلد داخلي يبعد البحر عن حدودها ٥٠٠كم وإن أول من أطلق عليها اسمها الحالي أفغانا هو الفلكي الهندي /نارها موهيرا/ في القرن السادس. وربما كانت تضم مساحات أوسع مما هي عليه الآن وربما تكون أقل من ذلك.

-٢-

تعتبر أفغانستان من الدول الصغيرة في معيار القوة الاقتصادية بالإضافة إلى ضعف تأثيرها السياسي على جيرانها قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى بعده، إلا أن موقعها الجغرافي جعلها ذات أهمية كبيرة في الماضي والحاضر، ويحدها من الشمال الجمهوريات التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهي تركمانستان وأوزبكستان، وتاجيكستان، ومن الغرب تحدها إيران ومن الشرق والجنوب باكستان، وفي أقصى الشمال الشرقي تتصل بالصين عن طريق وادي فاخان.

ومن القدم ولا يزال موقعها الجغرافي يلعب دوراً رئيسياً في السلبيات والإيجابيات التي تتحكم في الشعب الأفغاني. فأفغانستان تقع في قلب المنطقة الواسعة بين العراق والصين. وهي (كصرة) في وسط قارة آسيا، تحيط بها الأمبراطوريات والشعوب القديمة، من تركية، ومغولية، وهندية وفارسية وصينية، فهي من جهة بوابة الهند التي دخل منها أغلب الغزاة. ومن جهة بوابة الصين وبلاد ما وراء النهر (الدول المستقلة) حيث انطلق منها العرب إلى تلك البلاد وبالتالي إلى الصين. وبسبب الصحارى الجنوبية والجبال العالية الشمالية وانتشارها على شكل مروحة يصعب اجتيازها أصبحت مضائقها الجبلية وسهولها مركز التقاء لثقافات مختلفة.

كما شكلت عقدة مواصلات للتجارة البرية عبر ممراتها المشهورة كممر خيبر وممر سالانغ، ووادي فاخان تصل بين أطراف القارة الأسيوية الهند والصين وإيران وبحر أرال والمحيط الهندي مما جعل شعوبها تتحكم في الطرق التجارية القديمة. وأهمها طريق الحرير الذي كان يعرف سابقاً باسم (باختيريا) أو طريق الأفيون ولا تزال ذكرى هذا الطريق الهام تثير لدى السامعين رومانسية فريدة سحرية، تشبه الرومانسية، التي اشتهر بها قطار الشرق السريع، ويعود الفضل للرحالة الإيطالي المعروف ماركو بولو في رحلته الشهيرة نحو بلاد الصين. وعن طريق هذه الممرات الإجبارية استطاعت الشعوب الأفغانية القديمة الاتصال بما حولها من حضارات كحضارة اليونان والرومان. وحضارات الهند والصين. وأخيراً وصلتها من الغرب الحضارة العربية- الإسلامية والثقافة العربية، كما سلك هذا الطريق الفاتحون العرب في طريقهم نحو بلاد الصين واستخدموه في نقل التقنيات الفنية الصينية كصناعة الورق والسكر، إلى بلاد الامبراطورية العربية الإسلامية الواسعة الأطراف، وعلى طريق الحرير سار هيرودوت والرحالة الصيني هوسين تشانغ حيث وصف مدينة قندهار بأنها مدينة ملكية مملوءة بالفواكه والزهور وكذلك ابن بطوطة الذي وصف كابل بعد تهديمها من قبل

الغزاة وكذلك قندهار، ولم يفقد طريق الحرير أهميته إلا بعد اكتشاف طريق الهند ووصول فاسكو دغاما إلى قاليقوط (١٤٩٥) في الهند. ومن أفغانستان انطلق الإسلام نحو الهند، وكذلك البوذية بفرعها المعروف باسم هينايانا التي انطلقت نحو الشرق الأقصى من قاعدتها في مدينة باميان/ والتي تأسست في القرن الأول الميلادي ولا يعرف إذا كان تمثال بوذا المنحوت بالصخر وارتفاعه خمسون متراً لا يزال في سفوح الجبال المحيطة بوادي باميان، وقد ظهر في أفغانستان كبار العلماء والفلاسفة كابن سينا والفارابي والبيروني وجمال الدين الأفغاني.

وإذا كان موقع أفغانستان له إيجابيته فله سلبياته أيضاً. لأنها بسبب ذلك أصبحت هدف الفاتحين الكبار كالإسكندر الكبير المقدوني. ومحمد بن القاسم، وقد مر بها جنكيز خان ودمرها. ومن بعده تيمورلنك. كما اندفعت إليها شعوب قدمت من الخارج منها ما انطلق للهند ومنها مابقي في البلاد. ولم يفقد موقع أفغانستان أهميته في أي زمن من الأزمان. وبعد أن كانت نقطة احتكاك ساخنة بين الامبراطورية المغولية في الهند والصفوية في فارس. وظلت البلاد مجزأة خلال قرنين من الزمن أصبحت فيما بعد نقطة احتكاك بين الإنكليز في الهند والروس في بلاد ماوراء النهر. وكان الروس يعملون لتحقيق أحلام بطرس الأكبر في الوصول إلى مياه المحيط الهندي الدافئة وظل الاحتكاك قائماً بين البريطانيين والسوفييت بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت منطقة ساخنة في الحرب الباردة بين السوفييت وأمريكا. لذلك عندما دخل الجيش السوفييتي أفغانستان في ١٩٧٩/٢/١٤ قدمت أمريكا للمقاتلين الأفغان الدعم، ورغم سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء القطب الثاني في المعادلة السياسية العالمية، ظل موقع أفغانستان له أهميته كنقطة اتصال بين الدول المستقلة وأفغانستان والباكستان وكذلك بين باكستان وإيران.

مما تقدم نرى الدور الهام الذي لعبه الموقع الجغرافي لأفغانستان -ولا يزال- في حياة الشعب الأفغاني وأدى إلى توزعه بين الجبال العالية والوديان السحيقة والصحارى، لذلك اتصف الأفغاني بحب العزلة ومحبة حمل السلاح، والبعد عن السلطة، والمحافظة على التقاليد القومية والدينية، والتوجس خيفة من الأجانب، رغم عدم إظهاره العداء لأحد؛ والأفغاني مشهور باعتزازه بنفسه والحفاظ على الشرف. ومع ذلك لم يمانع في العهود السابقة بإدخال التطور في حياة النساء إلى الأفضل، وهو ماتعارضه حركة طالبان/ وقد أعطت الحكومات السابقة حق الانتخاب للنساء عام ١٩٦٤، وسمحت لهن بالعمل في مختلف المجالات. وألغت عمليات الربا وبيع الزوجات.

-٣-

يصف المؤرخون الشعب الأفغاني بأنه موزاييك شعوب، هذا الموزاييك في الواقع هو الذي يلعب الدور الرئيسي في الصراع الداخلي ولم يسبق أن لعب مثله في تاريخ البلاد. وتلتف حالياً كل مجموعة عرقية حول زعيم يحقق لها أهدافها القومية ويحقق لنفسه مكاناً في الزعامة السياسية للبلد. وقد ظهرت العروق أو القوميات المختلفة وتكرست وبخاصة خلال النضال ضد الاتحاد السوفييتي كما نمت بسبب ذلك المطامع الشخصية. وساعدت الولايات المتحدة على ظهورها بتقديم السلاح للمجموعات المحاربة التي بنيت على أساس عرقي ولم

يكن يهم الولايات المتحدة في ذلك الوقت سوى الثأر من الاتحاد السوفييتي وإلحاق الهزيمة به تدفعها ذكرى هزيمتها المنكرة في فيتنام. بالإضافة إلى ذلك كانت تعمل لخلق معارضة قوية من الشعوب التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي وتمثلها حالياً مايعرف بالدول المستقلة، والتي لها إرتباطات عرقية وقومية في أفغانستان في محاولة لتفكيك الاتحاد السوفييتي. ولكن الاتحاد السوفييتي تفكك من تلقاء نفسه، وخرجت الجيوش السوفييتية مما جعل أمريكا تبتعد عن الموضوع، وتقف موقف المتفرج بعد أن هيأت الأسباب للفتنة الداخلية، ويزيد الأمر خطورة توافق أصول هذه العروق والقوميات مع اختلاف المناطق والعوارض الطبيعية في البلاد. مع الزمن كان هناك تمازج بين هذه الأعراق ولكن في مناطق التماس فقط إلا أن أكثرها ظل منغلقاً على نفسه رغم اعتناق الجميع للديانة الإسلامية، وكذلك محاولات الشيوعية في جعلها تنفتح على بعضها، وتعود هذه الشعوب أو القوميات بإصولها إلى الشعوب التي مرت على تلك البلاد عبر القرون الطويلة إما عن طريق الهجرات المتعددة أو الفتوحات كما رأينا سابقا. وهناك القوميات التي وصلت أفغانستان هربا من الحكم الروسي ومن بعده السوفييتي، ويعتبر الدرافيون ثم الآريون (الهندي الأوربي) هم أول الشعوب التي دخلت أفغانستان ويعتقد بعض المؤرخين أن أفغانستان مهد العرق الآري. وقد وصل الهيلينيون بقيادة الاسكندر إلى أفغانستان وسكنها السلت والمغول والترك والعرب. وقد تمازجت فيها مختلف الثقافات لوجودها على ملتقى ثلاث مناطق جغرافية – ثقافية وهي الهضبة الإيرانية في الغرب والتركمانية والمغولية والتركية من الشمال والثقافة الهندية من الجنوب.

إن أهم الشعوب التي استقرت في بلاد الأفغان وكان لها دورها في التاريخ الأفغاني هي:

– الباشتون أو الباشتو Pachtouns، وأصلهم من سكان جبال الهندوكوش الواقعة في شمال العاصمة كابول، وقد احتفظت هذه القبائل التي تشكل العمود الفقري للشعب الأفغاني بنوع من الاستقلال الذاتي خلال فترة طويلة من الزمن منذ تقسيم أفغانستان بين المغول الهند وشاهات فارس. وعاشت في الجبال بعيدة عن الحروب والمعارك التي كانت تنشب في المناطق السهلية بين مختلف غزاة أفغانستان. وأدى استقرارها هذه الفترة الطويلة إلى زيادة عدد السكان في الجبال التي كانت قليلة الإنتاج. مما جعل الفائض السكاني ينزح تلقائيا وعلى فترات متباعدة إلى السهول، وذلك في اتجاهين الأول نحو الشرق حيث سهول الهند (حاليا مناطق باكستان الشمالية الغربية) وتشكل منهم شعب (الباتان) المعروف في باكستان، أما الاتجاه الثاني فاتجه نحو الغرب حيث الأراضي الواقعة حول نهر /هلمند/ وتشكل منهم شعب الباشتون أو الباشتو في أفغانستان. وقد وصل نزوح هذه القبائل عن الجبال قمته بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر. ولكن قسماً من هؤلاء دفعوا شيئاً فشيئاً نحو الصحراء بسبب الغزوات المغولية التي تعرضت لها البلاد. وابتعدت عن القوس الجبلي موطنها الأصلي، وأصبحت تعيش حياة زراعية نصف مستقرة مع قطعان كبيرة من الماشية. كما اضطر آخرون للإنحدار جنوبا، وأصبح أغلبهم بدواً رحلاً لعدم صلاحية الأرض التي نزلوها للزراعة. مع قلة الأمطار، وشح المياه بعد تدمير قراهم ومدنهم خلال المعارك كما يحدث الآن. وينقسم شعب الباشتون إلى حوالي ٦٠ قبيلة مختلفة العدد والأهمية ولكل منها حدوده الخاصة. ولديهم التسلسل الطبقي القبلي كالقبائل العربية. ومن القبائل الباشتوية تشكلت

الاتحادات القوية التي وحدت البلاد منذ القرن الثامن عشر ثم دافعت عن البلاد خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر والقرن العشرين. وأهم هذه الاتحادات (القلزائي) الذين ظهروا في بداية القرن الثامن عشر ووحدوا البلاد ضد المغول والفرس ومنازلهم بين قندهار وكابول ثم (الدرّانيون) الذين ظهروا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهم الذين أسسوا أفغانستان الحديثة. وإليهم تنتسب العائلة المالكة السابقة المعروفة باسم عائلة /البركازي/ وآخر ملوكها ظاهر شاه الذي يعيش حالياً في روما بعد أن أبعد عن الحكم في ١٩٧٣/٤/٢٧ من قبل ابن عمه وصهره الجنرال محمد داوود خان الذي أبعد هو الآخر في ١٩٧٨/٤/٢٧ من قبل الشيوعيين. ويعتبر الباشتون أنفسهم عماد القومية الأفغانية فخلال المرحلة الأولى من المد الباشتوني ظهر من بينهم الشعراء والأبطال القوميون الذين أثاروا في شعبهم نوعاً من الحماسة الوطنية الأفغانية ويمكن أن يعتبر /بايزيد أنسر/ أول من أيقظ الوطنية الأفغانية. وكان يعرف بين الشعب باسم (بيره روفشان (أو الزعيم النير) ثم الشاعر الكبير خان خاتان. ومن الباشتون أيضاً زعماء الأنظمة السابقة كنور تراقي زعيم حزب خلق الشيوعي، ونجيب الله آخر القادة السابقين وكذلك ينتمي إليهم غلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الإسلامي، وأخيراً حركة طالبان وزعماؤها. وهم مسلحون، ويعتبرون أنفسهم قلعة السنة في أواسط آسيا. وحراس التقاليد الإسلامية ويتكلمون اللغة الباشتوية وتعتبر اللغة الرسمية في أفغانستان ولا تزال بالإضافة إلى لغة التاجيك الفارسية (الهجة داري).

يعتبر كل من الباشتون والباتان أنفسهما شعب واحد وينتسبان إلى جد واحد، ولا يزال الباشتون والباتان يتنقلون بين أفغانستان والباكستان دون جوازات أو هويه عبر الحدود الطويلة (١٤٠٠كم وكانت أفغانستان تضم جزءاً لابأس به من باكستان الحالية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بما فيها مدينة /بشاور/ وقد ضمها الإنكليز إلى الهند السابقة القديمة خلال حروبهم مع أفغانستان، وفرضوا على أفغانستان خط الحدود الحالية المعروف باسم (دوراند ١٨٩٣) وهو اسم الحاكم البريطاني. ويطالب بعض زعماء الأفغان بعودة تلك المنطقة إلى أفغانستان. وهذا الموضوع هو سبب الخلاف بين باكستان وأفغانستان في زمن الجنرال محمد داوود (١٩٧٨)، وهناك دعاة من الباشتون والباتان يعملون لجمع الشتات وخلق دولة موحدة تضم الشعبين يطلقون عليها اسم باشتوستان أو باتانستان. ويشتهر الشعبان بقاماتهم الطويلة وأجسامهم القوية واشتهروا بالشجاعة والكرم وحسن الضيافة وحبهم للإتصال بالشعب العربي ويبلغ عدد الباشتون في أفغانستان حسب التقديرات الحديثة (٩٣) ٥٨٪ من اصل ٢٠ مليون، أي ١٣-١٤ مليون نسمة. وعددهم في الباكستان (أي الباتان) ٨,٥٪ من أصل ١١٥ مليون. أي ١٣-١٤ مليون نسمة وبذلك يشكل الطرفان حوالي ٢٥ مليون نسمة.

– **التاجيك Tadjik** : إن اصطلاح التاجيك أو التاجيك، يعني فرس آسيا الوسطى وهم يعيشون في المناطق الواقعة في الشمال والغرب من العاصمة كابول. وكانوا قبل الحرب الأهلية يشكلون أكثرية سكان العاصمة. وهذا يجعل العاصمة مهددة دائماً من قبل /أحمد شاه مسعود/ أقوى زعماء المعارضة لكونه تاجيكي، وتسيطر مجموعته على ممر /سالانغ/ والطرق المؤدية للعاصمة. ويقول الدكتور إحسان حقي في كتابه الباكستان "إن الشعب

التاجيكي جاء نتيجة للتزاوج بين العرب والفرس خلال الفتح العربي"، وأغلب التاجيك الحاليين قدموا أفغانستان خلال النضال التاجيكي ضد الأمبراطورية الروسية القيصرية في القرن التاسع عشر. وأكثر التاجيك يعملون بالزراعة كما أنهم حرفيون مهره. ويقطنون عدا منطقة كابول منطقة بادشان وحول هراه ومنهم المستقرون في السهول ومنهم نصف الرحل الذين يقطنون الوديان العالية كممر سالانغ. ويعيش قسم منهم في مضيق فاخان عيشة بدائية. ولا يوجد بينهم تقسيم قبلي كما هو الحال بالنسبة للباشتون. والتاجيك مسلمون سنيون ويشكلون ٢٨,٧٪ من سكان أفغانستان أي ٤,٥-٥ مليون ويتكلمون اللغة الفارسية لهجة داري. وقد اشتهروا بنظافتهم، ومن التاجيك عدا أحمد شاه مسعود، الرئيس رباني رئيس الجمهورية الأفغانية. وكذلك زعيم حزب بارشام بابراك كارمل الذي أصبح رئيساً للجمهورية خلال التدخل الروسي.

– **الهازارس: Hazaras** يشكل هؤلاء مجموعة عرقية متميزة، ويحتلون القسم الأوسط من القوس الجبلي بالقرب من العاصمة أيضاً. وجاءت أصول هؤلاء نتيجة للتعايش بين عناصر مغولية قدمت من الشمال وضاعت ضمن مجموعة من السكان القدامى من أصول فارسية وزالت هويتهم. وكان لهم تأثيرهم الكبير على هؤلاء. وأوروثوهم عاداتهم المغولية، ونمط حياتهم وزراعتهم ونموذج سكنهم وهيآتهم، وهم أقل اعتناء بالزراعة من التاجيك. ويستخدمون الخيم المغولية المصنوعة من اللباد (وبر الجمل) وتسمى /اليورت/ كمنازل صيفية، وتعود محافظتهم على أصولهم لاعتناقهم المذهب الشيعي ضمن أكثرية من السنة ويبلغ عددهم ١,٥ إلى ٢ مليون، وبسبب ازدياد عددهم وفقر الأرض ازدادت هجرتهم إلى مختلف أنحاء البلاد. ويمكن رؤيتهم في كل مكان كعمال وتجار صغار وهم متحالفون حاليا مع شاه مسعود ضد الطالبان إلا أنهم خسروا في المدة الأخيرة مركزهم الرئيسي في /باميان/ ويلاقون الدعم المادي والمعنوي من إيران.

– **النورستان Nourestan** ويطلق السكان عليهم قديماً الكفار ويعود ذلك إلى أنهم ظلوا وثنيين حتى القرن التاسع عشر. يعيشون في ودیانهم العميقة دون اتصال بالعالم الخارجي. وبعد اكتشاف أوديتهم في زمن الأمير /عبد الرحمن/ اعتنقوا الدين الإسلامي وأُطلق عليهم اسمهم الحالي بلاد النور (نورستاني). وتقع أوديتهم شمال شرق كابول ويعتبرون أكثر الشعوب الأفغانية استقرارا وقدما وقيل إن إقامتهم في وديانهم تعود إلى ألفي سنة خلت. وبعد إسلامهم بدؤوا يختلطون بالشعوب الأخرى الأفغانية. وأخذوا يهاجرون وبخاصة نحو الوديان الأخرى والبلدات كتجار فحم وعمال صناعيون. وفنانون في الحفر على الخشب بسبب معيشتهم الطويلة في وديانهم المشجرة ويبلغ عددهم حوالي مليون شخص وهم الآن مسلمون سنة.

– **الأوزبك: Ouzbek** يغلب في الشمال من جبال هندوكوش الطابع التركي على سكانها. وأكثر الفروع التركية عدداً هم الأوزبك. ويبلغ عددهم حالياً في أفغانستان حوالي مليون شخص ويعمل ٦٠٪ منهم في الزراعة. وهم مستقرون في الواحات التي تستقي من سفوح الجبال. ويعتقد بعضهم أنهم من التاجيك الذين مع الزمن أصبحوا أتراكا منذ القرن الرابع عشر والخامس عشر ضمن ما يعرف بخانات التتار. ويعيش أغلب الأوزبك في مدينة

مزار شريف الموجودة في الشمال الغربي وهي بلخ القديمة عاصمة تيمورلنك الذي يقدس السكان ذكراه ولا تزال آثاره موجودة فيها، وكانت مركزاً للمقاومة الإسلامية ضد الغزو القيصري الروسي ومن أهم الشخصيات الأوزبكية زعيم المعارضة الثاني رشيد درستم الذي كان قائدا للطيران في العهد الشيوعي وقد احتلت حركة الطالبان مؤخراً المدينة وطردت منها المعارضة الأوزبكية والشيعية.

وفي القطاعات الغربية من القوس الجبلي المتوسط تعيش جماعات الكاهار والأيماق وعددهم حوالي ٩٪ من المليون، ويعود هؤلاء إلى أربعة قبائل كبرى هي فيروز، كوهير، تايماني. والجمشيد، الذين يعيشون في خيام مصنوعة من الوبر وهم نصف رحل، ويختلفون بعض الشيء عن المزارعين التاجيك ويتكلمون مثلهم اللغة الفارسية (لهجة داري). وهناك حد ثقافي يفصل بين المجموعات الشمالية التي تعيش في خيام الوبر عن الذين يقطنون في الجنوب والذين يستخدمون الخيام السوداء المصنوعة من شعر الماعز هذه المجموعات القبلية هي التي كانت تشكل العمود الفقري لأمبراطورية تيمورلنك الواسعة.

أما في المناطق الشمالية الغربية من البلاد فيعيش حوالي (٥٠٠) ألف تركماني. وينحدرون من الغزاة السلاجقة في القرون الوسطى. وهم امتداد للشعب التركماني الذي يعيش في جمهورية تركمانستان. يضاف إلى ذلك حوالي (٢٥) ألف من القيرغيز الذين يعيشون في مرتفعات هضبة بامير الأفغانية حول ممر فاخان، وهم أيضا امتداد لشعب القيرغيز الذي يشكل جمهورية القيرغيز الحالية. وفي أقصى الجنوب توجد أقلية بلوشية. وهي امتداد لشعب البلوش الذي ينتشر في كل من الباكستان (مقاطعة البلوش) وفي إيران ويبلغ عددهم في باكستان أكثر من أربعة ملايين أما في أفغانستان فعددهم (٤٠٠ألف).

-٤-

يمكن اعتبار دخول العرب لأفغانستان واعتناق الأفغان الإسلام حدا فاصلاً بين تاريخين أولهما قديم والثاني حديث، وكان بداية مشرقة لتاريخ أفغانستان وشعوبها. وفي المرحلة الأولى التي بدأت مع العام الأول من الألف الأول أو الثاني قبل الميلاد. حيث خضعت البلاد للفرس الذين كانوا يعتمدون على المحاربين الأفغان الأشداء. ومع الفرس دخلت الديانة الزردشتية عام (٥٧٠ق.م) وبعد انتصارات الأسكندر على الفرس في عدة معارك واصل طريقه إلى أفغانستان ٣٢٩ ق.م وهنا دخل عنصر جديد غريب عن المنطقة هو العنصر الهيليني بثقافته الغربية وسرعان ماتعايشت مع الثقافات الوطنية. ولكن الأقوام التي دخلت البلاد بعد موت الاسكندر من هندية أوربية وتحولت من إلى محلية استطاعت هزيمه السلوقيين والقضاء على الثقافة الهيلينية (اليونانية) الممثلة بمملكة باختيريا. وأهم الشعوب هم الكوشان الذين وصلوا البلاد عام ٥٠٥ ق.م ودخلت معهم الديانة البوذية.

أما الجيوش العربية فقد وصلت في الواقع إلى أفغانستان في زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان بعد معركة نهاوند ٦٤٢م وإذا كانت القادسية (٦٣٦-٦٣٧م) قررت مصير فارس فقط إلا أن معركة نهاوند التي يطلق عليها العرب /فتح الفتوح/ هي التي قررت مصير

المنطقة حتى سور الصين، وقلبت تاريخها وحياتها. وفتحت في كل بلد منها صفحة جديدة مع انتشار الإسلام السريع هناك فانحسرت عنها الديانات القديمة مثل الزرادشتية والبراهميه والبوذية. وانقلبت شعوب قوية من عداء للإسلام لحمل لواء الدعوة له. وأصبحت روابط الدين أمتن وأقوى بين شعوب المنطقة من روابط القومية كما دخل المنطقة عنصر جديد هو العنصر العربي الذي هز شعوب المنطقة وأعاد شبابها. وأدى ذلك إلى ظهور الثقافة العربية-الإسلامية.

لم تنجح محاولات العرب الأولى للإحتفاظ بمدينة كابول واضطرت الجيوش العربية مراراً لتركها، ولكن في زمن الخليفة معاوية وخلفائه وبخاصة زمن عبد الملك بن مروان، واصل العرب محاولاتهم وتقدمهم وأدى إلى احتلالهم لمدينة كابول ٦٥٩م بعد احتلالهم لمدينة هراة ٦٥١. ومنها انطلقوا إلى البلاد ماوراء الهندوكوش ثم إلى بلاد ماوراء النهر (نهر أموداريا)، ولم تمضِ فترة قصيرة حتى ساد الإسلام في كابول وجبال سليمان وانتقلت القبائل التركية من الوثنية إلى الإسلام.

بعد الإسلام دخلت البلاد في مرحلة من الإزدهار. وبفضل الدول المتتابعة من عربية وإسلامية كالدولة الطاهرية ٨٢١م- السامانية ٨٩٢م، الدولة الغزنويه ٩٣٤ ثم الغوريه، وأهم هذه الدول هي الدولة الغزنويه نسبة إلى مدينة غزنة وأهم ملوكها هو محمود الغزنوي (توفي عام ١٠٣٠م) الذي أطلق عليه خليفه بغداد يمين الدولة كما لقب بالسلطان المجاهد لكثرة غزواته في الهند. وقد ازدهرت في زمنه مدينة /غزنة/ وأصبحت مركزاً ثقافياً حشد فيه السلطان محمود عدداً كبيراً من العلماء والشعراء.. ويقال إن أكثر من مائتي شاعر كانوا في بلاطه ومن ندمائه أبو الريحان (البيروني) وبديع الزمان الهمذاني- وقد قضت الدولة الغورية على الدولة الغزنويه وانتقلت إلى الهند مما أدى إلى سقوط أفغانستان بيد الدولة الخوارزمية وأشهر ملوكها علاء الدين محمد بن تتش ١١٩٩-١٢١٩م ولكن جنكيز خان قضى على هذه الدولة (١٢٢١)م وبين ١٣٧٠-١٤٠٥ احتل تيمرولنك أفغانستان وأقام فيها دولته ولكنه دمرها قبل انطلاقه إلى الغرب حيث دمر المناطق العربية التي وصلها أكثر مما فعله جده هولاكو، وكاد أن يقضي على الدولة العثمانية، وكان تدمير أفغانستان قاسياً جعلها تقع فريسة التقسيم بين الهند وفارس، (١٥٠٦-١٧٢٢م)، وقد امتدت امبراطورية المغول بعد تتويج الامبراطور (بابور) أحد أحفاد جنكيز خان امبراطوراً على الهند في دلهي لتشمل أجزاء كبيرة من الهند والقسم الأكبر من أفغانستان.

-٥-

ظلت أفغانستان مقسمة بين الهند وفارس لمدة قرنين من الزمن، وأصبحت منطقة تنافس ومسرحاً لحروب طاحنة بين الفريقين مع مافيها من خراب للبلاد. ولم تعد البلاد إلى وحدتها إلا بعد أن دب الضعف في جسم امبراطورية المغول -من جهة- بعد موت الأمبراطور المغولي أورانزيب ١٧٠٧م. وكذلك في فارس حيث كان الصفويون في فارس في نهاية حكمهم- من جهة أخرى-.

شهدت هذه الفترة (كما أسلفنا) نمو الوعي الوطني والقومي في أفغانستان. كما شهدت مايعرف بمرحلة المد الباشتوي لذلك تهيأت الظروف لظهور الثورات التي أخذت تجتاح أفغانستان ففي عام ١٧٠٩ ثارت قبائل (القلزائي) الباشتويه بزعامة (ميرخان فايز) ضد الفرس وتم طردهم من قندهار وبعد وفاته (١٧١٥) خلفه ابنه محمد في الوقت ذاته نشبت ثورة أخرى في هراة بقيادة زعيم العبدلي ضد الفرس أيضاً وطردوا من المدينة، مما شجع المير محمد على مجابهة الفرس في عقر دارهم بالتعاون مع العبدلي، وانطلق إلى داخل فارس على رأس جيش أفغاني قوامه (٢٠) ألف فارس واستطاع احتلال العاصمة أصفهان وقضى على حكم الصفويين وآخرهم الشاه حسين (١٦٩٤-١٧٢٢م) وأعلن نفسه شاهاً على فارس. وقد جعل محمد عاصمة كابول عاصمة ملكه، عوضاً عن أصفهان (١٧٢٢). وقد توفي محمد عام ١٧٢٥، وخلفه ابن عمه أشرف في الوقت الذي بدأت فيه الأخطار تهدد إمبراطوريته من الداخل والخارج. وقد واجه أشرف كل ذلك بشجاعة، وهدف محدد وحارب على مايعرف بالفن العسكري على الخطوط الداخله. فبعد تثبته العثمانيين اتجه نحو الروس وهزمهم من بلده (دربند) باب الأبواب بين إيران وأذربيجان ثم استدار نحو العثمانيين، وأوقف تقدمهم وأبعد خطرهم عام ١٧٢٦م، إلا أن أشرف لم يستطع إخماد الغليان الداخلي، وقد استطاع /نادر قولي بك/ أحد زعماء الثوار التغلب على أشرف وهزم جيشه المنهك في معركة (دافغان) تشرين أول ١٧٢٩ فاضطر أشرف للتراجع نحو أفغانستان ولكنه قتل خلال الطريق وهلك أكثر جنوده وقد اغتنم نادر قولي، الذي أصبح اسمه الشاه نادر الفرصة للدخول إلى أفغانستان، ولكن الأفغانيين صمدوا له وهزموه في معركة (تعزكاله) ١٧٣١. وهزيمة منكرة وكاد أن يفقد حياته. ومع ذلك استعاد نادر شاه قوته وعاد للهجوم على أفغانستان وهنا اصطدم بمقاومة مدينة هراة ولم يستطع فتحها، وبعد حصار طويل اتفق الطرفان على السلم مع التأمين على حياة السكان والتصالح مقابل ذلك دعاهم نادر شاه للتطوع في جيشه لغزو الهند. إثر ذلك توجه نادر شاه إلى الهند على رأس جيش أفغاني فارسي قوامه (٨٠) ألفاً واحتل دلهي ١٧٣٨م. ووقعت بيده كنوز أباطرة المغول ومن حملتها الماسة المشهورة (كوهي نور) كما حمل معه إلى فارس عرش الطاووس المشهور الذي كان أباطرة المغول يتوجون عليه وأصبح يتوج عليه شاهات فارس.وقد قتل نادر شاه عام ١٧٤٧ من قبل أحد أتباعه وتفتت إمبراطوريته الواسعة. واغتنم الفرصة أحد أتباعه الأفغانيين واسمة أحمد خان العبدلي واحتل مدينة قندهار وبقية أفغانستان وأسس العائلة المالكة المعروفة باسم (الدرانيون) وكان زعيم العائلة قد أطلق على نفسه (درة دوريان) أي درة الدرر.

خلال حكم الدرانيون دخلت المنطقة عناصر جديدة، فمن الشمال وصلت الأمبراطورية القيصرية الروسية إلى حدود أفغانستان بعد احتلالها آسيا الوسطى، ومن الجنوب ظهرت الأمبراطورية الهندية- البريطانية بعد القضاء على امبراطورية المغول. وكانت سياسة بريطانيا في المنطقة تستهدف حماية هذه الامبراطورية بمد نفوذها إلى الدول المجاورة لجعلها حاجزا واقيا من الأطماع بخاصة روسيا القيصرية التي كانت تعمل للوصول إلى مياه المحيط الهندي الدافئة كما ذكرنا، وكان هناك تنافس كبير بين الامبراطوريتين وبعد مقتل آخر الدرانيين (شجاع) وبعد ثورة عارمه ضده لخضوعه للنفوذ البريطاني، حدث أول صدام بين

الإنكليز والأفغان خسرت أفغانستان بموجبه قسماً من أراضيها كما ذكرنا سابقاً . وفي عام ١٨٣٣ توحدت البلاد تحت حكم الأمير /دوست محمد/ مؤسس العائلة المالكه الأخيره المعروفة باسم /البركازي/.

لم يمنع ظهور إمارة أفغانستان تحت حكم دوست محمد من ازدياد التنافس بين الروس والإنكليز، لقد جرب الإنكليز منذ عام ١٨٣٨م إخضاع أفغانستان وخلال حملات ثلاث كان آخرها عام ١٩١٩م استطاعوا فقط مد نفوذهم عليها ولكن لمدة قصيرة. كما جرب الروس أيضاً عدة مرات احتلال أجزاء من أفغانستان دون جدوى. وقد وصلوا في إحدى هجماتهم إلى هراة وحاصروها ١٨٩٥-١٨٩٦م، ولكنهم فشلوا بسبب مقاومة الشعب الأفغاني وأخيراً اتفق الروس والإنكليز على وضع حد لهذا التنافس بإبعاد حدودهما عن بعضهما ووضع حاجز بينهما. فأعطوا ممر فاخان ووادیه السحيق بطول٥٠ كيلو متر إلى أفغانستان وبذلك تم فصل الهند عن آسيا الوسطى واتصلت أفغانستان بالصين.

بعد الحرب العالمية الأولى وظهور الاتحاد السوفييتي عاد التنافس بين الإنكليز والروس. وكان على خلفاء دوست محمد، السير بأفغانستان في سياسة متوازنة بين العملاقين كمن يسير بين خيوط المطر وفي الحرب العاليمة الثانية كانت أفغانستان تحتفظ بحيادها، وقد تعاقب على حكمها عدة ملوك عملوا على إدخال بلادهم في مسيرة الحضارة الإنسانية الجديدة بين مؤيد لهم وبين معارض، وفي كانون ثاني ١٩٢٩م قام قاطع الطريق وهو المدعو /حاج سقا/ ونزل من الجبال وسمى نفسه /حبيب الله/ واحتل كابول ولكن نادر خان استطاع التغلب عليه واستلم حكم البلاد بعد أن غادرها أمان الله خان الملك السابق. وبعد ذلك تولى الملك ظاهر شاه (١٩٣٣-١٩٧٣م) الذي تربى في فرنسا وكانت لديه الأفكار الإصلاحية التي كانت لوالده، وكان يرغب في جعل بلده تلعب دورا عالمياً، لذلك أدخل بلاده في عصبة الأمم عام ١٩٣٤ واحتفظ بحياد بلاده خلال الحرب العالمية الثانية. في زمنه حدث أول خلاف بين أفغانستان والباكستان التي كانت قد استقلت حديثاً حيث طالب الملك المذكور الباكستان بإعادة النظر في خط الحدود المعروف باسم /دوراند/ وطرح على بساط البحث مشكلة الأفغانيين الذين يعيشون في باكستان، كما طرح فكرة توحيد البلدين وخلق دوله (باشتوستان) أو(باتانستان). وقدعمل جاهدا في تحسين ورفع مستوى شعبه من مختلف النواحي، كما قام بسياسة متوازنة مع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وكان يعمل في توجيه البلاد نحو الديمقراطية وقيام انتخابات حره وتنظيم ووضع دستور جديد للبلاد علىأساس الملكية الدستورية. ولكن الانتخابات أوصلت للبرلمان عناصر محافظة أخذت في الوقوف أمام مسيرة البلاد نحو التقدم. وكان أن حدثت اضطرابات طلابية تم إيقاف بعض الطلبه فيها. وقد اغتنم هذه الفرصة الجنرال محمد داوود خان الذي عمل مراراً كرئيس للوزراء وقائداً عاماً للجيش وانقلب على الملك ظاهر شاه، الذي كان في زيارة رسمية لروما وكان ذلك في ١٧ تموز ١٩٧٣ فألغى الملكية، مع أنه من العائلة المالكة وصهر الملك ظاهر شاه، وقد أعلن داود الجمهورية. ويعتقد أن حركة داوود هذه كانت موجهة من قبل السوفييت ولكنه لم يهمل أمريكا ودخل في دوامة الحرب الباردة بين العملاقين. ويتهم الزعماء الحاليون في أفغانستان الملكية السابقة وكذلك داوود نفسه، بأنهم هم الذين دفعوا بالبلاد إلى أحضان السوفييت، كما يتهمونهم ببذر

الفساد وإدخال الأفكار الأجنبية وتعليم الفتاة، ونزع الحجاب، والسماح للمرأة بالعمل. وهي الأمور التي تتنكر لها حركة الطالبان حاليا.

لم تطل مدة حكم داود ورغم اتجاهاته نحو السوفييت فقد أطيح به هو الآخر في ٢٧ نيسان ١٩٧٨ وقتل مع أكثر من ثلاثين فردا من عائلته، وقتل أكثر من ألف شخص في الاشتباكات التي رافقت الانقلاب. وبعد استلام الشيوعيين الحكم ازدادت المشاكل بسبب انقسام الحركة اليسارية. والخلاف بين جناحي الحزب الحاكم (حزب الشعب الديموقراطي) بجناحيه حزب خلق بزعامة نور الدين تراقي وحزب بارشام بزعامة بابراك كارمل، وكل منهم لديه عقلية معينة ويعتمد على قومية معينة الأول يمثل التيارات الشعبية ويعتمد على الباشتون والثاني يمثل الطبقة المثقفة ويعتمد على التاجيك والتاريخ يعيد نفسه بالنسبة للوضع الحالي في أفغانستان. وقد تعددت خلال هذه الفترة الانتفاضات والإنقلابات، وازهقت أرواح كثيرة مدنية وعسكرية وذهب ضحيتها ضباط كبار وشخصيات رئيسية كنور تراقي نفسه والجنرال حفيظ الله وعائلته والجنرال عبد القادر وتم اغتيال السفير الأمريكي أدولف دوباس ١٩٧٩/٢/٤ فعندما بدا الشعب يتذمر ويظهر المقاومة للحكومة، عملت الحكومات المتعاقبة على إخضاعه بالقوة . وفي آذار ١٩٧٩ قتل حوالي ٣٠ ألف شخص خلال المظاهرات التي قامت في هراة، وبدأت المعارضة واضحة ضد الاتجاه الحكومي نحو السوفييت، وقد تم ابعاد حزب بارشام من قبل حزب خلق وهرب بابراك كارمل إلى موسكو ، وانفرد حزب خلق بالحكم بزعامة نور الدين تراقي. ولكن الزعيم الحقيقي كان حفيظ الله أمين قائد الجيش، الذي أخذ يتقلب بالمناصب حتى وصل إلى رئاسة الوزارة. ثم اختفى نور الدين تراقي في ظروف غامضة وأصبح حفيظ الله رئيساً للجمهورية،وكانت لديه أفكار معارضة للشيوعية. وبعد ثلاثة أشهر سقط حفيظ الله امين (٢٧ كانون أول١٩٧٩) وقتل مع كثير من أتباعه وعدد من عائلته. واثر هذه الاضطرابات، وصلت الجيوش السوفيتية في ١٩٧٩/١٢/٢٤ إلى أفغانستان. وعاد بابراك كارمل زعيم حزب بارشام وأصبح رئيسا للجمهورية. ولكن الثورة نشبت في مختلف أنحاء البلاد ضد التدخل السوفييتي. مع معارضة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان دخول الروس السافر في المشاكل الداخلية الأفغانية، فرصة لأمريكا بالتدخل أيضا وتقديم المساعدة لفصائل المجاهدين وتوسيع نطاق الثورة، لتشمل الدول المحيطة بأفغانستان والتي كانت تخضع للاتحاد السوفييتي. بالإضافة إلى تكبيد أفدح مايمكن من خسائر . والثأر لهزيمتهم في فيتنام. وكانت تنتظر مثل هذه الفرصة منذ مدة طويلة، كما أخذت تشجع القوميات التي تعيش على طرفي الحدود بين أفغانستان والاتحاد السوفييتي السابق على الثورة.

كانت خسائر السوفييت فادحة في الرجال والعتاد. فالجيش السوفييتي الحديث لم يعتد على حرب العصابات في أرض صعبة المنال لايمكن معها استغلال التفوق التكنولوجي كما حدث في فيتنام. وقد اعتمدت القيادة السوفييتية في بادئ الأمر على الجنود المسلمين من رعايا البلدان المحيطة بأفغانستان (الدول المستقلة حاليا) على أساس القرابة في القوميات والدين مع أجزاء كبيرة من الثوار . ولكن هؤلاء لم يكن همهم القتال بقدر ماكانوا يحاولون التفتيش على الكتب الدينية وعلى القرآن وارسالها إلى بلادهم، كما انضم قسم منهم للثوار . لذلك اضطر السوفييت لإرسال المجندين من القوميات الأوروبية من روسية وأوكرانية،وكانوا صغار السن

ولم يتربوا التربية العسكرية التي ترباها أسلافهم. لذلك فشلوا في القضاء على الثورة، كما فشلوا في حرب الشيشان. مما حمل القيادة السوفييتية على إعطاء الأوامر بسحب الجيوش السوفيتية في ١٥ شباط ١٩٨٩ وتم تسليم البلاد إلى القيادة الشيوعية بزعامة نجيب الله ، مع كافة عتاد الجيش السوفييتي حين تركت في البلاد. وقد عمل نجيب الله في بادئ الأمر على إخماد الثورة عن طريق بث الفرقة بين زعمائها، كما اتبع خطة الإنسحاب من القرى الصغيرة والبلدات إلى المدن؛ وجرب كثيراً إغراء زعماء الثورة بالقيام بعمليات مصالحة وطنية دون جدوى. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي فقد نجيب الله الدعم واستطاع قادة فصائل الثوار التغلب على المقاومة الحكومية واحتلال مدينة كابول وظهرت حكومة جديدة بزعامة برهان الدين رباني ووزير دفاعه مسعود، وقد لعب التاجيك دوراً كبيراً في هذا الإنقلاب. وقد التجأ نجيب الله إلى مقر الأمم المتحدة في كابول في نيسان ١٩٩٢ بعد سقوطه، وظل في مخبئه حتى سقوط كابول بيد الطالبان ووقع نجيب الله بيدهم وأعدم.

ولكن منذ سقوط الحكم الشيوعي والبلاد في حرب أهلية حقيقية، فعوضاً عن الإلتفاف حول الحكومة الجديدة أخذت فصائل المقاومة التي كان عددها أكثر من عشرة تتصارع فيما بينها، وقد ذاقت البلاد الأمرين ازداد الضحايا، وازداد عدد لهاربين من البلاد وزاد الخراب. مع الزمن تمحور الصدام بين ثلاثة اتجاهات أو محاور لها صفات قومية (عرقية)، أولها محور حول غلب الدين حكمتيار الذي كان يأمل بتشجيع الباشتون على الإلتفاف حوله. والمحور الثاني الرئيس رباني ووزير دفاعه /أحمد شاه مسعود/ ويلتفت حوله التاجيك؛ والمحور الثالث عبد الرشيد دوستم، ويلتف حوله الأوزبك. وبعد فترة ظهر محور جديد هو حزب الوحدة الشيعي بزعامة كريم فاخليلي، ثم مجموعة آية الله آصف محسن زعيم الحركة الإسلامية الشيعية وهو من الباشتون. بالإضافة إلى تجمعات للإسماعيلية، والتركمان.

كان ظهور حركة الطالبان (الطلبة) على مسرح الأحداث منذ عدة سنين بزعامة ملا محمد عمر مفاجأة لمختلف الأطراف المتنازعة،لأنها قلبت الأوضاع رأساً على عقب. وقد استطاعت خلال مدة قصيرة إبعاد مختلف مايعرف بفصائل المجاهدين عن الساحة، واحتلت العاصمة كابول، وانطلقت نحو مزار شريف، كما احتلت مؤخراً بلدة باميان المشهورة الواقعة بقرب الحدود الإيرانية. ولم يبق في الواقع سوى جيوب للمقاومة أهمها جيب مضيق سالانغ، ويتمركز فيه أحمد شاه مسعود؛ وهو الوحيد من زعماء المعارضة الموجودة في داخل بلاده بينما خرج أكثر هؤلاء إلى الدول اللأخرى بخاصة إيران. وقد استغلت الطالبان تعطش السكان للسلام وقد سئموا هذه الحرب المدمره بين مختلف الفصائل، التي أصبحت في الواقع عبءاً على البلاد بسبب لجوئها للقوة العسكرية في سبيل تحقيق أهدافها مستخدمة الطائرات والصواريخ لضرب الخصم والخاسر الوحيد هو الشعب الأفغاني؛ لذلك كان الطريق سهلا أمام الطالبان. التي استقطبت عناصر من مختلف الاتجاهات بخاصة العناصر الأصولية المسلمة. والباشتون. حتى من الدول المحيطة بنهر أموداريا. ويقال إن علماء من تاجيكستان وأوزبكستان. وصلوا قندهار ، وحرضوا الطالبان على مد نفوذها إلى ماوراء الحدود لتشمل منطقة آسيا الوسطى، التي تشهد صراعاً قوياً بين الإسلام والعلمانية المتمثلة ببقايا الشيوعية. وتبع ذلك تصريحات لبعض مسؤولي الطالبان، يطالبون بضم بخارى وسمرقند إلى أفغانستان.

ولكن تشدد الطالبان في تطبيق الشريعة الإسلامية حسب مفهومها، وأثار عليها المعتدلين من المسلمين.

وبالرغم من انتصارات الطالبان الأخيرة، واحتلالها لثلاثة أرباع البلاد، إلا أن المقاومة لا زالت موجودة رغم تمزقها، وتمثل تهديداً لسيطرة الطالبان على كل البلاد، بخاصة المجموعة التي تدين لأحمد شاه مسعود نظراً لقربها من العاصمة كابول وتتحكم في ممر سالانغ القريب. وهناك خلافات شديدة بين زعماء المقاومة حول الخيارات لمواصلة الحرب أو الانسحاب. وتتلقى أغلب فصائل المقاومة دعماً من الخارج من الدول المستقلة التي ترتبط مع بعضها بصلة النسب والعرق. كما تستمد الحركة الطالبية قوتها من باكستان من جهة المال والسلاح، ومن المدارس الدينية في أفغانستان وباكستان من جهة الأفراد. وهناك سيل لا ينقطع من المتطوعين من الطلاب وهؤلاء هم الذين يدفعون البلاد نحو التشدد الديني. وهذا الأمر هو الذي يخشى منه الجيران وحتى روسيا. وتأمل باكستان في حال استقرار الأوضاع في أفغانستان أن تصبح الأخيرة منطقة ترانزيت تصل بين الشمال والجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وأن تصبح الموانئ الباكستانية موانئ لدول آسيا الوسطى الداخلية. كما تصبح أسواق تلك الدول هدفا للصناعات الباكستانية. وربما تأمل باكستان بمد أنابيب للغاز الأفغاني إلى بلادها. ولكن مشكلة (باشتوستان) بين أفغانستان والباكستان تظل قائمة بين البلدين وتؤرق الباكستان بخاصة.

حالياً، تواجه حركة طالبان خيارا صعباً فهي حتى الآن لم تستطع القضاء على كل أشكال المقاومة، وبسبب تشددها ازدادت عزلتها الإسلامية والدولية. لذلك فعليها التفاوض مع بقية الفصائل الأخرى لإقامة حكومة ائتلافية تبعد شبح الحرب والدمار وشبح التقسيم من جهة أخرى -وقد أبدى عدد من قادتها استعدادهم لذلك الخيار- وإما مواصلة الحرب التي لا تعرف نتائجها البعيدة، بعد أن دخلت في المشكلة قوى خارجية لا تطمئن وتنظر بقلق لما تبشر به الطالبان من أحلام.

دمشق ١٧/١١/١٩٩٨

□□

النظام الدولي الجديد: الإمكانات، وغياب الاستراتيجية والمعايير

مفيد نجم

مع ازدياد حالة الفوضى وتفاقم المشاكل والأزمات الدولية وتفجر الحروب والصراعات القومية والأثنية والدينية والقبلية في العالم، وما رافقه من تفكك في بنية الكيانات السابقة للعديد من دول العالم كالاتحاد السوفياتي السابق، ودول البلقان، يغدو السؤال عن حقيقة النظام الدولي الجديد، بل عن إمكانية تحقيق، وقيام مثل هذا النظام أصلاً، أكثر إلحاحاً، وحضوراً، خاصة وأن احتدام هذه الصراعات رافقه استفحال الأزمات الاقتصادية والمالية، واتساع الهوة بين دول الشمال، ودول الجنوب، إضافة إلى غياب الأسس والمبادئ، والمعايير الأخلاقية والإنسانية الواحدة التي يجب أن تميز هذا النظام الجديد وتمنحه معناه وقيمته الخاصتين، لكي يتجاوز هذا النظام الجديد، إشكالات الوضع الدولي السابق، ويمنح المصداقية المطلوبة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت نفسها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تتربع وحيدة على قمة الهرم الدولي، قد سارعت إلى الترويج لمقولة هذا النظام الجديد، باعتباره يشكل تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات الدولية، ومضمونها، وحاولت إعلامياً وسياسياً التبشير بقيم هذا النظام، الذي تسعى إلى قيادته بصورة منفردة ووحيدة، انطلاقاً مما مثله اقتصادها من قيمة خاصة هي الأمثل والأفضل في الاقتصاد العالمي، حتى وجدنا كاتباً أمريكياً معروفاً هو "فوكوياما" يتحدث عن أن هذا الاقتصاد الذي أكد تفوقه ونجاحه الكبير، وانتصاره على النظام الشيوعي بعد تفكك وزوال الاتحاد السوفياتي، مما جعله يمثل سقف العالم أو نهايته.. وبغض النظر عن هذه الطروحات "البراغماتية" فإن تفرد دولة وحيدة بقيادة العالم، وتزعمه، هي الحالة الأولى في التاريخ إذ أن السمة المميزة لهذا التاريخ ظلت تتميز بتعددية الأقطاب. ومن أجل هذا الاستحواذ، وهذا التفرد عملت الولايات المتحدة جاهدة على تكريس زعامتها للعالم، وتفردها بالقرار الدولي إلا أن عدم وضوح السياسة الأمريكية، وتناقضها الواضح في مواقفها الدولية، حيال القضايا الراهنة، وتعدد المعايير في التعامل أو التعاطي مع هذه القضايا، يكشف عن أمرين هامين، وأساسيين هما غياب الاستراتيجية الواضحة الأهداف والمعالم التي تمتلكها الولايات المتحدة، وتنطلق منها في قيادتها للمرحلة الجديدة التي يمر بها العالم، إضافة إلى غياب المعايير الأخلاقية، والإنسانية الواحدة التي تميز هذه السياسة الأمريكية، وتمنحها مضمونها الجديد، الذي يجب أن تتميز به، لتعبر من خلاله عن طابع التحول في الموقف، والعلاقات الدولية الجديدة.

من هنا، ومع غياب هذه الأسس الجديدة، والمعايير الأخلاقية والإنسانية، فإن أسئلة كثيرة

تخص مضمون هذا التحول، وقيمته، ودلالاته، تظل تحتاج إلى إجابات واضحة، خاصة وأننا كعرب نعيش في هذه المنطقة الهامة من العالم، لا بد لنا من أن نتلمس موقعنا مما يحدث من حولنا. كما لا بد لنا من البحث في الكيفيات التي نستطيع من خلالها أن نجد حلاً لأزماتنا، يخرجنا من حالة التجاذب الدولي والإنفعال بالأحداث والتطورات المتلاحقة إلى مرحلة التقاط الأنفاس، والفعل من أجل مواجهة استحقاقات هذا التحول الكبير في هيكلية النظام الدولي، وطبيعة علاقاته الراهنة.

إن مفهوم النظام العالمي، أو النظام الجديد كما تحاول الولايات المتحدة أن تسميه، لم يكن اختراعا أمريكيا بل إن الرئيس ميخائيل غورباتشوف إبان مرحلة "البيروسترويكا" في الاتحاد السوفياتي السابق. هو أول من أطلقه، وحدد مضمونه المتمثل في الانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي، إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون، وحل المشاكل الدولية بصورة سليمة. إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانية حقيقية وكبيرة، يجب تكريسها إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات حاولت أن تستغل هذا التحول الجديد والمفاجئ في الوضع الدولي لتكريس تفردها بزعامة العالم، ولذلك جندت كل إمكاناتها السياسية والإعلامية للتبشير بهذا التحول التاريخي الجديد، والحديث عن النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتعمل على تكريسه والذي يقوم على جملة من المبادئ والأسس والقواعد التي لخصها الرئيس الأمريكي جورج بوش في تلك المرحلة، في خطاب ألقاه في إحدى القواعد الجوية الأمريكية أثناء أزمة حرب الخليج الثانية "إن أركان النظام الدولي الجديد هي: تسوية المنازعات بالوسائل السليمة، والتضامن الدولي في مواجهة العدوان والعمل من أجل تخفيض مخزونات الأسلحة، وإخضاعها للسيطرة، ومعاملة الشعوب معاملة عادلة..."(١).

*في حقيقة النظام الدولي الجديد:

على الرغم من هذا التوصيف الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق للنظام الدولي الجديد، فإن مثل هذا النظام لم يتبلور بعد، وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى إمكانية قيام هذا النظام، الذي لم تجر حتى الآن عملية تعريف واضحة ومتكاملة له، تعبر عن وضوح الرؤية والهدف والمفهوم. فالولايات المتحدة التي تسعى إلى تكريس فردانيتها في قيادة العالم. والهيمنة عليه سياسياً واقتصاديا وعسكريا، لا تمتلك المؤهلات الذاتية، أو الأخلاقية التي تمكنها من لعب هذا الدور الخطير. لأنها لا تزال في أهدافها ومواقفها، وما تزال محكومة بمصالحها الاقتصادية، وطبيعة نظامها الرأسمالي القائم على المنافسة، الأمر الذي يجعل موقفها من القضايا الدولية المطروحة. ومن الصراعات المتفجرة في العالم، يتحدد في ضوء هذه المصالح، وهذه الأهداف. مما يكشف عن طابع الإزدواجية والتناقض في السياسة الأمريكية، وغياب المعايير الواحدة في التعامل مع هذه القضايا، ولا شك أن هذه الإزدواجية قد طعنت في مصداقية الدور الأمريكي. ومعاييره الأخلاقية والإنسانية. ولعل الجانب الأوضح في سياسة المعايير المزدوجة. يتجلى في تعاطي الولايات المتحدة مع عملية السلام منطقة الشرق الأوسط، ففي حين تفرض الحصارات على دول عربية عديدة كليبيا والعراق والسودان، نجد الولايات

المتحدة لا تفعل أي شيء حيال إسرائيل التي تتمرد على جميع قرارات الشرعية الدولية، وترفض الاعتراف بها، أو تنفيذها حتى الجانب المتعلق منها بالاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع بعض الأطراف العربية، وبرعاية وتعهد أمريكي فما تزال إسرائيل ترفض تنفيذها، دون أن تحاول الولايات المتحدة ممارسة دورها الفاعل والمؤثر في إلزامها بتطبيق هذه القرارات، أو الاتفاقات، مما جعل الاتفاق يحتاج إلى اتفاقات جديدة، تجرد السابق من محتواه، وتعطي إسرائيل مزيداً من المكاسب، ورغم ذلك فهي ترفض في النهاية الالتزام بهذه الاتفاقات المعقودة.

من جهة ثانية يظهر تعاطي الولايات المتحدة، مع بؤر التوتر والصراع الاثني والعرقي، والديني، مدى التناقض والازدواجية في مواقفها، ففي حين تبدي الولايات المتحدة اهتمامها الجدي ببعض الصراعات، والأزمات المتفجرة، نراها في بعضها الآخر لا تمارس أي دور مؤثر أو فاعل من أجل احتوائها والسيطرة عليها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وليس أدل على ذلك من الصراع المحتدم في أفغانستان أو بعض الدول الأفريقية حيث تترك هذه الصراعات مفتوحة، دون أي إحساس أخلاقي بالمسؤولية حيال ما يجري من خراب وموت، ومجاعات.

إن قيام نظام دولي جديد، يفترض قيام نظام مختلف عن النظام الدولي السابق، نظراً لاختلاف المعايير، وطبيعة العلاقات الدولية، التي كانت تحكم الوضع الدولي آنذاك، وتتحكم في مساراته، وطبيعته، لكن الولايات المتحدة، التي تحدثت عن التضامن الدولي في مواجهة العدوان، لم تفعل ما هو مطلوب منها لمواجهة سياسة الغطرسة والعدوان الإسرائيلية، بل هي ما تزال تقدم له الدعم المادي والعسكري والتكنولوجي لتعزيز ترسانته العسكرية أو تأمين عناصر القوة اللازمة له لمواصلة عدوانه على العرب، ولكي لا تتكشف سياسة المعايير المزدوجة، فإنها ترفض أي دور دولي آخر، يمكنه أن يسهم في الضغط على إسرائيل، لإجبارها على الإلتزام بأسس عملية السلام ومبادئها في الشرق الأوسط فالولايات المتحدة كانت وما زالت تسعى للتفرد بزعامة العالم من جهة، ومن جهة أخرى لا تريد أية منافسة دولية أخرى في هذه المنطقة الغنية والهامة من العالم، لكي تحافظ على مصالحها الاقتصادية فيها، وتكشف المواقف وأشكال التعاطي مع الصراعات وبؤر التوتر المختلفة، التي أعقبت مرحلة غياب ثنائية القطب التي كانت تحكم العالم، عن محاولة الولايات المتحدة الهيمنة على المنظمة الدولية، والإمساك بالكيفية التي تدار بها هذه الأزمات والصراعات، والتحكم بها، وقد عملت أمريكا جاهدة على عرقلة الدور الأوروبي، لإيجاد حل سلمي للصراع المحتدم في جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وامتنعت عن تقديم أي دعم، أو مساندة لهذه الجهود، من أجل إفشالها، وبالتالي جعل اوروبا تقر وتسلم بالدور الأمريكي القيادي في العالم.

لقد كان مشروع الشرق -أوسطية، الذي طرحه شمعون بيرس أحد الأشكال الجديدة التي أفرزها النظام الدولي الجديد بغية دمج إسرائيل في جسم المنطقة العربية والقضاء على صيغ العمل القومي العربي، وأشكاله المختلفة نظراً لطبيعة المفهوم السياسي الجديد للمنطقة، والذي يلغي الهوية العربية لها، ويجعلها منطقة شرق أوسطية، تقوم فيها إسرائيل عبر بناء محاور جديدة، في إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة، بما يعزز دور الهيمنة، والسيطرة عليها،

ولعل التحالف العسكري التركي -الإسرائيلي يمثل التعبير الواقعي عن هذه الرؤية التي تهدف إلى وضع المنطقة بين فكي كماشة، يمثل طرفها الإسرائيلي القوة العسكرية والنووية، في حين أن الطرف التركي يمتلك سلاح الماء من خلال وقوع ينابيع نهري دجلة والفرات في أراضيه، وتحكمه بمصادرها. خاصة وأن القرن القادم سيكون قرن الحروب والصراعات الدولية من أجل المياه في ظل تزايد الطلب عليها، ومحدودية مصادرها، الأمر الذي سيعطي قضية المياه أهمية خاصة في القرن المقبل. تسعى تركيا لتوظيفها بما يحقق مصالحها في تعزيز دورها الإقليمي .

غياب النقيض، ودور القوة العسكرية:

مع سقوط النقيض الذي كانت تمثله الشيوعية، سارعت الولايات المتحدة من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي، إلى إيجاد نقيض جديد يتمثل في ما أسمته "الأصولية الإسلامية". وتهدف هذه المحاولة إلى الحفاظ على حالة القوة والتماسك الداخلي في الولايات المتحدة لأن غياب النقيض كما يرى المحللون الاستراتيجيون يؤدي إلى غياب المحفزات. والعناصر المحركة للمجتمع، وهكذا فإن "حالة من التعب تصيب القوى الكبرى إذا فقدت القدرة على التمسك بهدف استراتيجي، يعمل بمثابة محرك التنشيط، وتعبئة مختلف القدرات المجتمعية"(٢). وتسعى الولايات المتحدة من خلال تصعيد المواجهة مع الحالة الإسلامية إلى توظيف هذا الهدف في الإبقاء على حالة الاستنفار والتعبئة خوفا من أن يؤدي غياب النقيض إلى حالة من الضعف والوهن يمكن أن تسارع في انهيار الولايات المتحدة. خاصة وأن كثيرا من الدلالات الناجمة عن خصوصية تشكل المجتمع الأمريكي بثقافاته، وأعراقه المختلفة. باتت تعطي مؤشرا في هذا الاتجاه.

لقد استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم. إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة. ومن أجل الحفاظ على هذا الموقع الخاص، رفضت المحاولات الفرنسية لإقامة منظمة عسكرية تتولى الإشراف على قوات حلف شمال الأطلسي في الجنوب. تبقى مرتبطة بقيادة الحلف الرئيسة. ويقوم هذا الرفض الأمريكي على عدم السماح لأوروبا بتشكيل أية قوة خاصة حتى ضمن حلف شمال الأطلسي، لأن ذلك سيضعف من مركزية الدور الأمريكي في القيادة العسكرية للحلف. ومن أجل تعميق هذا الدور، وتوسيعه تعمل الولايات المتحدة على توسيعه شرقا ليشمل مجموعة الدول التي كانت تعرف سابقا بدول أوروبا الشرقية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا. من أجل أي شيء تعمل الولايات المتحدة على هذا التوسيع وما هي مبررات استمراره. مع حالة التبدل التي طرأت على العالم مع غياب ثنائية الرعب النووي التي كانت تحكم العالم. وكيف تتمشى سياسة الأحلاف العسكرية. مع حديث قادة الولايات المتحدة عن دعم سياسة الأمن والاستقرار في ظل النظام الدولي الجديد.

وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة توظيف قوتها العسكرية والنووية. لفرض هيمنتها وتفردها بزعامة العالم إلا أن كثيرا من المحللين الاستراتيجيين يرون تراجع تأثير القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية. والوزير الأمريكي الأسبق للخارجية "هنري كيسنجر" يقلل

من أهمية الدور الذي تلعبه هذه القوة حاليا في التأثير على الوضع الدولي، لأن "القضايا التي يمكن حلها باستعمل العسكري آخذة في التناقص، ونوع القوة التي تتفوق فيها الولايات المتحدة تتلاشى يوما بعد يوم ملاءمتها لمعظم الأزمات، التي يمكن حدوثها"(٣) ويستند وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في رؤيته هذه إلى "أننا نعيش عالما يتكون من ست أو سبع قوى عالمية"(٤).

إن تعددية مراكز القوة العسكرية في العالم، تجعل من المتعذر استمرار تفرد الولايات المتحدة بفرض زعامتها كقوة وحيدة نظرا لتباين المصالح الاقتصادية، والسياسية بين هذه المراكز وتكشف حالة الضعف والتردد التي تميز الموقف الدولي الراهن من الصراع في أقليم كوسوفو عن هذه الحقيقة، ففي حين يهدد حلف شمال الأطلسي باستخدام القوة لوقف عمليات التطهير العرقي، التي يمارسها الصرب ضد المسلمين في هذا الإقليم، ترفض روسيا الاتحادية العمل العسكري، الأمر الذي يجعل هذه القوى تلجأ إلى سياسة الموازنة في المصالح الدولية من خلال المقايضة في مناطق أو نزاعات أخرى في العالم، حيث يعيدنا ذلك إلى سياسة النظام الدولي السابق والقائمة على اقتسام العالم من قبل القوى العظمى.

*أمريكا وإمكانات قيادة العالم:

إن قيادة العالم بصورة منفردة ووحيدة، تتطلب توفر شروط وعناصر نجاح مثل هذا الدور والولايات المتحدة التي تسعى لتكريس هذا الدور، ما تزال عاجزة عن التدخل العسكري المباشر في مناطق الصراع المختلفة من العالم، فإضافة إلى الأسباب السابقة التي تحدثنا عنها، هناك أسباب داخلية تحول دون ذلك، تتمثل في رفض المواطن الأمريكي بعد هزيمة فيتنام تحمل الخسائر البشرية الكثيرة، التي يمكن أن تؤدي عمليات التدخل هذه إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تحتاجها مثل هذه العمليات، مما يحتاج إلى تأمين مصادر دعم مالي خارجية، كما حدث في حرب الخليج الثانية عندما فرضت الولايات المتحدة على اليابان دفع ستة مليارات دولار لتمويل نفقات هذه الحرب: وفي ظل الوضع الاقتصادي الأمريكي الراهن، وازدياد عدد العاطلين عن العمل لعدم توفر فرص عمل جديدة حتى بلغ تعدادهم أكثر من ثلاثة ملايين انسان عاطل، فمن الصعب أن تتمكن الولايات المتحدة من لعب هذا الدور، والقيام به، وبينت الانتخابات الأمريكية السابقة عن حقيقة توجه الرأي العام الأمريكي، وانشغاله بقضاياه الداخلية، فعلى الرغم من خروج الولايات المتحدة من انتصار عسكري خارجي في حرب الخليج الثانية، إلا أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية الداخلية في أمريكا، جعلت الناخب الامريكي يصوت للرئيس الأمريكي الحالي بيل كلنتون، ويعيد انتخابه مرة ثانية بسبب تركيز بيانه الانتخابي على المواضيع الداخلية الأمريكية، وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والبطالة، ان السياسة الأمريكية الخارجية ازاء القضايا ومناطق التوتر والصراع في العالم، تكشف عن حالة التردد، والتناقض، وغياب الفاعلية في بعض الأحيان، ولعل هذا الوضع يرتبط أساسا بغياب الرؤية الواضحة والمحددة للدور الأمريكي المفترض باعتبار الولايات المتحدة، تمثل قائدة هذا العالم، فما تزال مراكز القرار الفعلية في الإدارة الأمريكية، والجهات المسؤولة عن التخطيط للدور الأمريكي، تختلف في مواقفها، ورؤيتها من هذا الدور، حيث تحاول جهات

عديدة أن تحد من هيمنة الولايات المتحدة الكلية عبر خلق مراكز قوى عالمية مساندة، ومعززة للدور الأمريكي القيادي في العالم، بصورة تخفف من أعباء هذا الدور وتمنحه ثقلا دونيا أكبر وأهم، فبعد محاولة الولايات المتحدة التفرد الكلي بعملية السلام في المنطقة، وحصر الدور الأوروبي والياباني في الاتفاقات الموقعة كشهود، أو ممولين للمشاريع الاقتصادية. عملت أمريكا بعد اصطدامها بالرفض الإسرائيلي إلى فتح حوار مع أوروبا لإعطائها دور داعم ومساند للدور الأمريكي في إنقاذ عملية السلام، وإخراجها من مأزقها الصعب الذي بلغته مع سياسة اليمين الإسرائيلي. وقد كشفت اللقاءات الأوروبية -الأمريكية، والتصريحات العديدة للمسؤولين الأوروبيين أثناء تحركهم في المنطقة لدعم جهود السلام عن حقيقة هذا الدور المرتبط بالدور الأمريكي والمكمل له.

*العرب والنظام الدولي:

كشف النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي بالنسبة للعرب عن إزدواجية في المعايير وعن ضياع حقوقهم. بسبب ما انتهى إليه وضعهم بعد حرب الخليج الثانية، والحقيقة أن العرب لم يكونوا وحدهم ضحايا هذا النظام الجديد، إذ إن سياسة دمج دول العالم الفقيرة في هذا النظام الجديد. سيسهم في القضاء على هويتها الثقافية والحضارية، إضافة إلى أن تعزيز الاقتصاد العابر للقاءات، وإلغاء الحدود السياسية من أجل حرية الحركة أمام الرأسمال الغربي. سيؤدي إلى إلحاق هذه الدول. وجعلها سوقا لتصريف البضائع الأجنبية، حيث تعجز هذه الدول نتيجة تخلفها الاقتصادي وعجزها عن المنافسة في السوق الاقتصادية الدولية عن المزاحمة، الأمر الذي سينعكس سلبا على مشاريع التنمية الوطنية فيها، وسيؤدي إلى تحكم رأسمال المال في اقتصادياتها. الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التبعية، وإلى مزيد من افتقاد للخصوصية الثقافية والاجتماعية،(٥) لأن هذا الرأسمال والمنتج الصناعي، يحمل معه قيما وأنماط سلوك ستفرض نفسها مع هذا المنتج الغربي. وهنا تكمن خطورة هذا الانتقال والتحول باتجاه دمج دول الجنوب أو الدول الفقيرة في النظام الجديد والدول العربية التي هي إحدى هذه الدول. ستواجه نفس المخاطر، مما يستدعي منها البحث عن صيغ العمل السياسي والاقتصادي الجديدة والعملية التي لا تعزلنا عن العالم إذ أصبح من المتعذر أساساً أن يتحقق ذلك بسبب ثورة المعلومات، وأجهزة الاتصال الحديثة، وإنما تنقلنا من حالة التلقي والانفعال والتبعية، إلى حالة التفاعل والمشاركة في هذا النظام الجديد، ومن المعروف أن مثل هذا الدور يتطلب رؤية مشتركة. وإرادة صادقة وقوية، فالعالم الذي أخذ يتجه نحو بناء التكتلات السياسية والاقتصادية كأوروبا ودول أمريكا الشمالية، بات يفرض علينا أكثر من السابق أن نعمل على صياغة أشكال التعاون والوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بشكل يلبي طموحاتنا القومية، ويأخذ بالاعتبار الإمكانات الموضوعية للواقع الراهن.

إن غياب الاستراتيجية القومية الموحدة، وأسس العمل العربي المشترك، سيجعلنا أسرى هذا النظام الدولي الجديد، ويفرض علينا شكل العلاقة التي يحددها لنا، وأمام هذا التحدي الكبير الذي يطال الدول العربية، واقتصادياتها، وأمنها الثقافي فإن المطلوب هو وعي هذه المرحلة، والعمل على بلورة رؤية وموقف عربي حيال هذا الوضع الجديد يستجيب لآمال

الأمة، ويصون حريتها وأمنها القومي ويفعّل حضورها على الساحة الدولية بالشكل المُطلوب، ولا يمكن لكل هذا أن يتحقق اعتماد على السياسة القطرية في التوجه والتخطيط وعلى الحسابات الخاصة، فالحل العربي يكمن في إيجاد النواظم، وصيغ العمل القومي القادرة على تعزيز حالة النهوض والوحدة العربية، اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وذلك من خلال تعزيز حالة الثقة، وخلق هيئات جديدة تعمل على حل المشاكل والخلافات العربية، وتسهم في تطوير وتفعيل العمل العربي المشترك حتى نستطيع باستراتيجية عربية موحدة أن نواجه الأخطار، والتحديات، والأطماع الخارجية، ونهيء لمرحلة هامة وجديدة من العمل العربي المشترك، التي يمكن أن تكون مقدمة لحالة من النهوض العربي الفاعل والمؤثر، بشكل يخرجنا من حالة التجاذب والضعف إلى حالة القوة المؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية معاً.



المراجع:

١-مجلة عالم الفكر -المجلد ٢٣- العدد ٣و٤- الكويت ١٩٩٥
٢-مجلة الثقافة العالمية -العدد١١-يوليو ١٩٩٦- الكويت
٣-مجلة الثقافة العالمية -العدد ١١... المرجع السابق.
٤ الثقافة العالمية لعدد ٧٧.. المرجع السابق.
٥-النظام العالمي الجديد. وموقع العرب فيه -د. فؤاد زكريا.



ملف العولمة

هذا الملف

موضوع العَوْلَمَة من المواضيع التي تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها، على كثرة ما كتب فيه؛ ويأتي اهتمام "الفكر السياسي" بإصدار هذا الملف حول العولمة نشداناً لهذا الغرض. فإذا حقق ما نقدّمه في هذا الملف شيئاً من ذلك وعاد بفائدة على القارئ الكريم فبعض الفضل في ذلك يعود لمركز "شمال - جنوب Nord - Sud" في جنيف الذي نظّم ندوة جيدة تحت عنوان: "الإنسان مهدد بالعَوْلَمَة" يومي ٤ و ٥ كانون الأول ١٩٩٨ بالتعاون مع مختبر العالم الثالث في جامعة جنيف. وقد قدمت في هذه الندوة مجموعة من الأبحاث حرصنا على الاستفادة من معظمها لأنها تغطي مواقع متعددة من العالم، وتعطي صورة عن العَوْلَمَة ومفهومها والنظرة إليها وما تخلقه من مشكلات من قبل باحثين ومهتمين من تلك المواقع في إفريقيا السوداء والوطن العربي وأوربا وأميركا الشمالية؛ ولم نتمكن من نشر بحثي جيرار دو برنيس وإيف فرغاس من فرنسا لأنهما وعدا بإرسال بحثيهما وتأخرا في ذلك، فليس كل ما نشر هنا هو ما قدم في الندوة كما أنه ليس مما قدم فيها فقط. ونترك هذا الملف يقدم نفسه بنفسه للقارئ الكريم.



د.علي عقلة عرسان / العَولَمة والثقافة

{ إن الهوة القائمة فيما بين الأغنياء والفقراء في عالم اليوم هي في اتساع، فكيف يمكن حقاً لثقافة مؤسسية ، متخطية للقوميات ، وتتمتع بتكنولوجيا معقدة ، ولا ولاء لديها لأية حكومة من الحكومات ولا تخضع لأية قوانين محلية ؛ أن تتعايش مع جماهير متعددة اللغات ، خاوية البطون ، ساخطة ؛ في عالم سيضم ثمانية أو عشرة بلايين من البشر { / بول كنيدي /" ١ "

— ١ —

العولمة : mondialisation أو الكوكبة : globalization تعني ، حسب قاموس وبستر ، " إكساب الشيء طابع العالمية ، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً "؛ ولكن هذا المفهوم الموحي بالبراءة لا يلبث أن يتكشف عن مخاطر كبيرة تقف وراءها قوى شرسة، ترفع مصالحها فوق كل اعتبار وتنظر إلى العالم كله على أنه مساحة مفتوحة، أو ينبغي أن تكون مفتوحة أمامها، وتستخدم القوة لفرض تلك المصالح وما يرافقها ويتمخض عنها من تهديد على الآخرين ولحماية ما تسفر عنه مما يحقق أهدافها، وهي بذلك تضفي هيمنتها الشاملة على عصرنا الحاضر.

فالعولمة بالمعنى والأفق اللذين أسفرت عنهما السياسات والتوجهات المعاصرة للأقوياء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، لا سيما بعد أن أصبح العالم محكوماً بسياسة قطب وحيد الطرف:

- *كسب الحرب الباردة بعد أن هزم التنظيمات الأيديولوجية المناوئة له وسياساتها.*
- *وتجاوز منافسيه وحلفاءه بامتلاك التفوق في مجالات العلم والتقانة والمعلوماتية، فعزز بذلك قدراته الاقتصادية والمالية والعسكرية .*
- *وأعلن أنه يعمل على نشر القيم الأميركية والسلوك الأميركي ونمط الحياة الأميركي في العالم كله، وهو ما يفتح باب غزو للشعوب وثقافاتها وعقائدها!!*
- *وأكد انتصاره وتفرُّده في صنع القرار السياسي الدولي في حرب الخليج الثانية وما بعدها.*
- *وبعد أن أحلّ المنظمة الدولية للتجارة محل اتفاقية الغات Gatt، وأعطيت الدول مهلة زمنية حتى عام ٢٠٠٥ حتى تسوي خلالها أوضاعها وتدخل المنظمة المشار إليها؛ وهي تسفر عمليا عن خدمة وسيطرة مطلقتين للولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الأولى.*

العولمة، بعد هذا كله، أصبحت عملياً خطراً يهدد دولاً وشعوباً وثقافات ومجتمعات،

ومصالح شرائح اجتماعية واسعة في العالم وطبقات مسحوقة ومستباحة بشكل فظيع أخذت تزداد بؤسا ويأسا وانسحاقاً .

فالشركات المتعددة الجنسية وتلك المتجاوزة للقوميات / أي الـ ما فوق قومية / التي تشكل قوام عالم العولمة، تتحكم عملياً باقتصاد السوق وتقوم بإقناع جميع الدول تقريباً في العالم اليوم أو بإجبارها ـ تحت ضغط الدولة الأعظم وممارساتها، تلك التي تفرض العولمةبكل أنواع القوة وترعاها رعاية خاصة، بوصفها أهمّ سمات النظام الدولي الجديد وأهم ركن من أركانه الظاهرة الباهرة ـ لتقوم بتفكيك القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص، أي لأصحاب رؤوس الأموال القادرين على شراء مؤسسات القطاع العام، أي الذين يُراد لهم أن ينضموا إلى مجموعات الدلافين والحيتان المالية الضخمة. ويتم ذلك بأسلوب جديد لنقل الثروة من دون عنف، أسلوب يعتمد على إلحاق خسائر هائلة بالقطاع العام لحساب أشخاص يدفعون القليل ليملكوا الكثير، ويشكلون بشركاتهم الصغيرة أحجار جدران قلعة العولمةالمتعالية؛ حيث ترتبط مصالحهم نهائياً بالشركات الضخمة التي يصبحون جزءاً من تكوينها وممثلين لها أو ملحقين بها وهم في " أوطانهم"، وبذلك يقومون عملياً بإلحاق أوطانهم بتلك الشركات من خلال عملية دفاع مستميت عن البقاء الذاتي والمصالح الخاصة والربح الذي ينشدون!؟ ويقوم الثلاثي الذي تسيّره وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للتجارة العالمية بدور الجرافات الضخمة التي تزيل العقبات وتمهد الطريق ـ بل تفرض السير في تلك الطريق ـ التي يرسمها " النظام الجديد"، الذي يقف وراء العولمةبكل قواه وتبدو العولمةإحدى أبرز سماته وأهم مرتكزاته .

وكل هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الكثير الموجودة، وتلك التي يمكن أن توجد ، تبقى. بحكم تطبيق قاعدة اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق أو تهشيم أسوارها ومجاوزة حدودها، تبقى محكومة بقرار الشركات الأكبر منها وبالسياسة العامة التي يفرضها الكبار على مناخ العمل والتعامل في السوق. صحيح أنها تتحرك بحرية في المدى المنظور ولكنها تبقى في الحوض المخصص لها سواء أدركت ذلك أم لم تدركه، تعيش وهمَ الاستقلال وحتى الوطنية إن شاءت ولكنه يبقى وهماً كبيراً؛ وتبقى هي تحت يد الصياد يخرجها من الحوض متى شاء أو يبتلعها عندما تثير شهيّته .

وهكذا تصبح الشركات المئتان الأكبر في العالم ـ وقد تقلص عددها اليوم بحكم حركة الاندماج السريعة التي تشهدها السوق بين الشركات الكبرى ـ هي التي تتحكم في سوق العمل والتعامل: بالإنتاج وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله إلى من يحتاجون إليه . كما تتحكم بموضوع استقرار صناعته وتوطنه في هذا المجال الجغرافي أو ذاك، في هذه الدولة أو تلك وبالعمالة والبطالة معاً. وكنتيجة لذلك فإنها تتحكم أيضاً برأس المال وبالسيولة المالية وتحكم القرار السياسي للدول على نحو ما، وتستطيع تهديد نظامها واستقلالها وسيادتها وتتدخل في رسم خططها وسياستها وبرامجها وتحديد أهدافها أو التدخل لتعديل تلك الأهداف، لأنها تستطيع أن تتحكّم بخلق الأزمات أو حلّها وبالسيولة النقدية وقيمة العملة في السوق، وبعصب السياسة: أعني الاقتصاد؛ كما تتحكم بمصير الحكومات والأشخاص الحاكمين .

إن تسخير الاحتكارات العظمى لقوى الدول العظمى والصغرى لتكون في خدمتها ، من خلال تنصيب تلك الاحتكارات للحكام بدعم مالي وإعلامي أو إنزالهم من سدة الحكم بأساليب غدت معروفة عندما يعرقلون مصالح تلك الاحتكارات أو لا يكونون في خدمتها؛ يشكل حالة فساد وإفساد عالمية شبه مقرّة عرفاً، ويجهض الديمقراطية السليمة عملياً ليقدم بديلاً مغشوشا لها يصنعه المال ويروّجه الإعلام؛ كما يجعل قوة الشعوب وقدراتها المعرفية في خدمة رأسمالية ـ إمبريالية احتكارية عالمية تشيع الفساد في سلالم السلطة، وتجعل رجالها شركاء في استغلال شعوبهم ومتواطئين مع الاحتكارات التي تساندهم ويساندونها، ومتحكمة حتى بتوجهات التشريع على نحو ما.

وتبقى هذه الشركات بعيدة عن سطوة القانون والضريبة والسياسة لأنها تتقن التهرب منها، ولأنها تتخذ من المال وطناً يستقر حيث يأمن وينمو بعيداً عن كل مسؤولية والتزام من أي نوع ، وتوظف الأوطان في خدمة أغراضها ، أياً كانت تلك الأغراض ؛ ولا تستطيع ولا تريد أن تقدم للدول والمجتمعات خدمات جراء ما تنفذه في بلدانها من صناعات وما تلحقه ببيئتها من تلوث، بل إنها على العكس من ذلك تلاحق تلك الدول والمجتمعات لتقدّم لها تسهيلات وخدمات وإغراء من أجل بقاء المصانع والمعامل ووسائل الإنتاج والعمالة مستقرة في بلدانها وحتى لا تخلق لها أزمة تخلف أو بطالة أو أزمة تزوُّد بالمنتجات؛ بعد أن تكون قد حوّلت مجتمعات تلك الدول إلى مجتمعات استهلاكية اتكالية ، وحوّلت أفرادها إلى مجرد أفواه تأكل وسواعد تعمل، أمّا العائدات فكلها لصاحب رأس المال وسيد السوق .

وتلك الشركات التي تسيطر على ٩٥٪ من التجارة العالمية، لم تستخدم أكثر من /٣،٥٪ من أبناء الجنس البشري في التشغيل ولم تقدم أكثر من/٩٪/ من قيمة الضرائب العامة على دخلها العام ، كما يقول المتابعون في هذا المجال .

ومن البديهي أن الذي يسيّر هذه الشركات الكبيرة / وهي في حدود ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ شركة / ويبتلع الدخل الأكبر الذي يتحقق من أعمالها هو الشركات الأم من بينها ، ومثلها في علاقاتها مثلُ تاجر المفرق الذي يحكمه تاجر الجملة ويتحكم بعمله وربحه وحياته؛ وتلك الشركات تعود لأصحاب رؤوس أموال أميركيين بالدرجة الأولى تدعمهم قوة تلك الدولة أو يسيّرون قوتها ويرسمون سياستها ويضعون طاقاتها وإمكانياتها في خدمة مصالحهم وأهدافهم. ويكاد رأس المال اليهودي يكون الأكثر سيطرة على الكبار ، لا سيما من خلال إمبراطوريات الإعلام والسينما والمصارف المملوكة من قبل هؤلاء أو المسيطر على قرارها من قبلهم. ويردف أولئك في توجهاتهم واستثماراتهم ويعزز نفوذهم وأهدافهم رأس المال المتصهين والمؤمن بأهداف الصهيونية: إمّا اعتقاداً دينياً مثل جماعات المسيحية ـ اليهودية المتعصبة . لا سما أتباع الكنيسة الإنجيلية ، الذين يعدون خمسين مليونا في الولايات المتحدة الأميركية ويؤثرون في القرارات والتوجهات والسياسات، أو يكنون عداء للآخرين ويصدرون عن رغبة في السيطرة والتحكم والإثراء وتكوين الإمبراطوريات المالية المترامية الأطراف. وهم قادرون بقيادة اللوبي الصهيوني وتحت تأثيره، على تركيب مؤسسات وحكومات ودول. وفرض قوانين وملاحقة أشخاص في بلدانهم وتنظيمات وأنظمة بوسائل متعددة لا نهاية

لشرورها ـ من الأمثلة على ذلك: البنوك السويسرية وقانون غايسور فابيوس وأعمال بناي بريت التي لاتحد شرورها .

ـ٢ـ

إن العولمة تفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح وتوسيع هامش ذلك الربح ؛ بينما يتم الاعتماد في إمبريالية اليوم ـ العولمة ـ على المعرفة المضافة إلى المادة لتنتج فضل قيمة أو فائض قيمة يتجاوز بما لا يقاس ما حققته إضافة قوة العمل إلى المادة من فضل قيمة في العصر الصناعي ، كما يتم الاعتماد على تشغيل المال فقط من دون تحمُّل مغارم أو الدخول في مغامرات غير مأمونة العواقب من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح باحتكار المال والسلع والسيطرة على السوق، التي غدا مجالها : العالم كله بعد توسُّعها وما تعد به من آفاق مفتوحة. إنه الوضع الاحتكاري الرِّبَوي المستند إلى القوة الغاشمة المطلقة النفوذ الوحشية الأغراض في قمة تجسّده ، وهو لا يُعْنَى، كما أن بعض المسلمين الضالعين مع رموزه لا يعنون، بأبعاد قوله تعالى : **(وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ(٣٩)؛** إنه نوع من تحويل المعمورة إلى مساحة إمبريالية جديدة و " إنشاء نظام من الطبقة السفلى داخل الديموقراطية الصناعية يتسم بالفقر وانعدام الأمل " كما قال الوزير الأميركي روبير ريتش."٢" وهي مقولة تُلخص إلى حد ما بعودة " شايلوك " المرابي اليهودي التاريخي " محمولا على أجنحة المعلوماتية والصواريخ البالستية في عالم مفتوح لسيطرة القوة المتغطرسة العنصرية الكريهة، المزركشة بمقولات إنسانية وتعال مقيت ؛ وعودته تلك: المدججة بعلم وتقانة وقوة موظفة جميعاً لتخدم الخرافات والأساطير اللاهوتية والسياسية ، تبقي على الأهداف القديمة وتغير الوسائل والأساليب والأدوات ، وتعيد قولبة وتغليف القاعدة القديمة ـة جديدة عصرية عولمية تقول " السريع يأكل البطيء " وسمك القرش المزوَّد بالطاقة النووية ومعطيات الحواسيب وغزو الفضاء والهندسة الوراثية وحمى الاستنساخ يستطيع أن يبتلع الأسماك الأخرى والصيادين الذين يغامرون في المضي إلى أبعد من المدى المحدد وشاطئ الانطلاق!!؟.

ومن منظور آخر لمعطيات في توجّهات العولمة وخلفياتها نشير إلى حقيقة أن البلدان المتقدمة لا تريد أن تشغل نفسها بصناعات أولية ضرورية ومكلفة وإنما تريد أن تأخذ مكاسب هذه الصناعات وإنتاجها وأن تلقي أعباءها وما يرتبه ذلك النوع من الإنتاج على البلدان والمجتمعات النامية؛ إنها تستفيد من ذلك بدورها ولكن جزئيا وتجد نفسها مقبلة على ذلك ولو قسريا . بينما تذهب الفائدة الأكبر للمحتكر الأكبر وعملاق السوق ؛ أمّا التفوق والتقدم وأنواع الفروق فسوف تكون هائلة جدا وستزداد الهوة اتساعاً بين الدول المتقدمة والنامية، لأن الأولى سوف تتفرغ لصناعة المعلومات والخدمات العليا والأسلحة ذات القوة التدميرية الشاملة وغزو الفضاء ... إلخ وتطويرها وستبقى متحكّمة بالإنتاج الآخر، الإنتاج "الترسو" الضروري، وبصناعاته. ذاك الذي سينتقل إلى مواقع أخرى ورعاية دول أخرى" نامية" حيث تتحمل تلك

الدول أدواته وأوساخه ولكن عائداته والتحكم به /حجباً وتوزيعاً/ فسيكون من نصيب الدول الكبرى والاحتكارات العالمية بشكل تام؛ وهو ما ينتج عملياً حالة برمجة الأزمات وتوظيفها واستثمارها .

وللتقريب فإنه حين تتنازل الدول المتقدمة عن صناعة المحرك الإنفجاري أو النفاث مثلاً فإنما تفعل ذلك لتتفرغ للصناعات النووية والفضائية والمعلوماتية وتشغل الآخرين أجراء في ما يمكن أن نسميه : الصناعات السوداء ، وتحفظ لنفسها فيها حق الاختراع والملكية ؛ كما تحافظ على العائدات وفوائد السوق التجارية منها ، وعلى ما يقدمه ذلك لها من فرص تجعلها تتحكم بالقرار السياسي للبلدان المنتجة ـ المستهلكة.

والشركات المتعددة الجنسية، وهي (٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠) شركة في العالم وربما أكثر من ذلك، تفترس الإنتاج والخدمات والناس والأنظمة عبر القارات؛ وهي تشغل نسبة ٧٪ من التشغيل العالمي، وتؤدي ضرائب بنسبة ٩٪ من الضرائب العالمية وتحتكر ٨٠ إلى ٩٠٪ من التجارة الدولية؛ وهكذا فإنها تجني المكاسب والمغانم وتتجنب المغارم والخسائر كما أسلفنا.

وتسيطر الأمهات من تلك الشركات على سياسات الدول وقراراتها وتجبرها على أن تكون في خدمة فروعها أو عروقها الممتدة في أجسام تلك الدول والمتصلة دوماً بالرأس والقلب والمعتمدة دوماً على ما يصدران من نبض وأوامر تتوقف عليهما الحياة .

إذن نحن نمضي ـ في ظل سيطرة العَوْلَمَةوشيوع عالمها وتضخُم أدواتها ـ إلى قبضة الاحتكارات المسيطرة على الدول، ونضع أعناقنا في أغلال أصحاب رؤوس الأموال ومُعظمهم صهاينة أو مسيطرٌ عليهم من قبل قطاع كبير من أولئك الصهاينة كما أسلفت؛ وعلينا أن نتذكر دائماً : إمبراطوريات الإعلام – والسينما– والمصارف وبعض مواقع تجار السلاح والمخدرات والمافيات التي يملكها يهود أو يوجهها ويحركها صهاينة ومتصهينون.

إنه نمط من الاستعمار مغاير في الوسائل مطابق في الأهداف للاستعمار القديم والحديث ولأساليب الاستغلال عبر العصور!! مع وجود بعض الفروق تتمثل في أن الشركاء المتحالفين ضد الشعوب هذه المرة من جنسيات متعددة، وطنهم المال ولكنهم جميعاً من مصاصي دماء البشر في النهاية، يدربهم ويقودهم ذوو خبرة تاريخية في هذا المجال ويسخرونهم لخدمة مشروعهم وللسيطرة على العالم. وهم ممن يساهمون في استخدام كل أنواع الإبادة لخصوصيات البشر، ومنها الإبادة المعنوية والروحية التي تتركز على الهوية الثقافية وقيم العقيدة الدينية؛ وقد يكون تحقيق هذا النوع من الإبادة شرطاً رئيساً ومؤسساً للعولمة ولانتشارها، لأن إحداث تفسُخ في الثقافات القومية والعقائد والخصوصيات ومنظومات القيم التي للشعوب والأمم يجعل شعور الناس فيها بهوياتها غائماً أو غائباً، ومن ثم يجعل دفاعهم عن خصوصية وهوية ودور ومكانة متهافتاً ، ويجبر الأمم والشعوب ضعفُها وضياعُها وانعدامُ وعيها بذاتها على السير وراء حاجات المعدة والغرائز ، بينما يفتك بالقوة القومية ـ الوطنية أو يحيّدها، ويسيطر على رموز يجعلهم شركاء في الربح والمصلحة أو أسرى مقاعد السلطة التي يضعهم فيها أو ينتزعهم منها؛ يقوم في الوقت ذاته بالقضاء على الطاقة الروحية التي تعززها القيم الخُلقية.

وإذا ما تشكل وعي حقيقي بأبعاد المشكلة عن طريق المسؤولية المعرفية والثقافية عن العدالة البشرية والتمايز والحقوق والحريات،وأثر تأثيراً مباشراً في الناس ـ بعد أن يكون قد حقق استقلالية وخرج من ولاء للسلطات والشركات الظالمة ليكون موالياً للحقيقة والعدالة الاجتماعية والقيم السامية ـ فإنه سيؤسس لصراع من نوع جديد ، قد يكون صراعاً طبقياً بمعنى من المعاني الموضوعية ، ولكنه يملك سعة العالم هذه المرة ومشروعية عميقة وشاملة؛ قد يكون صعباً جداً ، فهو بين احتكارات متماسكة تسيطر على القوة في أنحاء المعمورة من جهة وبين بشر يصعب تنظيمهم وتنسيق جهودهم على مستوى المعمورة من جهة أخرى، ولكنه صراع يستنهض الناس بعمق للدفاع عن إنسانيتهم ومصالحهم وثقافاتهم في آن معاً .

ـ٣ـ

ولكن ، على الرغم من المخاطر التي يفاقمها ضعفُنا وتفرّقنا وهزال الكيانات التي ننتمي إليها، لا سيما نحن في الوطن العربي الممزق والعالم الإسلامي المنهك بالخلافات والتحديات وأشكال الغزو والاختراق الإمبرياليين، هل نستطيع أن نقف خارج عالم العَوْلَمَة وألا ندخله خوفاً على أنفسنا وهرباً مما ينتظرنا ؟! وهل كل هذا العالم شرٌّ من ألفه إلى يائه، وكل من فيه هم شريرون ومعادون ولن يكون لنا موقف أو موقع إيجابيان فيه ولا حتى جزء من تأثير ؟! وهل علينا أن نتخذ منه وضع القنفذ المرتبك : تشنج واستنفار سلبي وقوقعة ؟!!

أولاً : لقد أحيط بنا شئنا ذلك أم أبينا ، وقد دخلنا أو أُدخلنا عصر العَوْلَمَة وعالمها بكل أساليب الحيلة والقوة والرغبة فنحن فيه بالفعل : إمّا أدوات ومواد أولية ومواقع استثمار و"منتجون" أو أسواق وأفواه ومستهلكون ، أو فاعلون منفعلون نتبين ما نريد وما يمكن أن نحقق ومن نكون وكيف نكون !؟ على أن يكون واضحاً بالقدر الكافي أن العَوْلَمَة ليست مجرد مال وصناعات متقدمة وعلوم وإنما إرادات وطاقات روحية وآفاق معرفية وطموحات يمكن أن تجد لها طرقاً للتحقق ولو بعد حين ؛ لقد دخلنا أو أُدخلنا عالم العولمة؛ نحن في البحر وعلينا أن نسبح وإلا فالغرَق يموج داخل الموج المتلاطم ، وحتى إذا كانت العَوْلَمَة هي : الأمركة بكل أبعادها وأهدافها وأدواتها فعلينا أن نواجه أسئلتها واستحقاقاتها وأوجه حضورها بالوعي بها أولاً وبالتعامل مع تحدياتها ومعطياتها ثانياً؛ ولكن من موقع متمايز ومدرك تماماً لماهيته وهويته وإمكانياته وطاقاته الروحية وواعٍ تماماً لمعاني دروس التاريخ وعبره.

يقول الأمريكي توم فريدمان: " نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة العَوْلَمَة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير ، أما الآن فالسريع يأكل البطيء." . " ٣ " وهذا القول لا يقدم إلا بعض الحقيقة ، فوراء هذه القوة الخطرة برامج أكثر خطورة قد يؤدي تحقيق أهدافها في النهاية إلى المس بجوهر الإنسان ومقومات المناخ الإنساني من حوله!!.

والوطن العربي، حيال هذه التكتلات الكبيرة والأوضاع الخطيرة الضاغطة ، ممزق وضعيف وفقير ، يسهل اصطياد أقطاره وإخضاعها، والتحكم بمساحات اقتصاده تحكماً مباشراً،

ولا سيما ثرواته الرئيسية كالنفط. ويزيده بعض أهله إفقاراً وضعفاً بضخ الأموال منه وإيداعها في الغرب خاصة واستثمارها بما يقوي عدوهم أحياناً.

وهو لا يملك قدرة تقنية عالية تستطيع أن تحمي أو تزاحم، بوضعه الحال؛ ولكنه يملك أن يؤسس سوقاً مشتركة، ويملك أن يقرر امتلاك تقانة، من خلال تضامن وتعاون اقتصادي وسياسي يؤدي، على أرضية ثقافية مشتركة، إلى تحسن في الأوضاع ومنها الأوضاع الاقتصادية والسياسية. ثم إن الوطن العربي، من زاوية أخرى مقسم، في آراء واجتهادات بعض أطراف العَوْلَمَةوأقطابها ذات البرامج السياسية والمشاريع الاستيطانية والثقافية العظمى، إلى قسمين: شمال إفريقيا، وشرق أوسط (حسب تسمياتهم). وفي الشرق الأوسط كتل متماسكة بعض الشيء الشرق الأوسط، في هذا الإطار، ستبرز فيه كتل أو فئات لكنها تبقى مسيطراً عليها بشكل تام من قبل السوق الأمريكية، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي التي تشكل كتلة متماسكة أكثر من سواها نسبياً في الوطن العربي، ولكنها ليست كتلة منافسة في سوق الإنتاج الصناعي والإنجاز الخدماتي القابل للتصدير ولا في مجال الأداء العالمي للخدمات؛ لأن الولايات المتحدة الأميركية تلقي بثقلها كله عند اللزوم في تلك المنطقة وهناك ارتباط مصالح قوي. أما شمال أفريقيا فهناك نوع من التزاحم والتنافس على أسواقها وعلى النفوذ والهيمنة فيها بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أقرب من يفوز بها هو التوجه الأوروبي.

إذا بقي الوطن العربي على هذا التمزق، فإنه سيقع تحت تأثير الجانب السلبي المطلق من العَوْلَمَةفي اتجاهاتها: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إمَّا في صيغة "الشرق أوسطية" ومشروعها الصهيوني ـ الأميركي وإمَّا "المتوسطيَّة" ومشروعها الأوربي المتعاطف مع الصهيونية والذي لا يستطيع أن يقاوم مشروعها ولا يريد ذلك.

إن الوضع في الوطن العربي صعب حقيقة إذا لم يقم عمل عربي مشترك واعٍ لأهدافه وأغراضه في إطار سوق عربية مشتركة قادرة على فرض مراعاة مصالحها من خلال حجمها الاستهلاكي على الأقل، وتضامن عربي في حدوده الدنيا على الأقل، يظهر إرادة موحدة تتخلص من حالات التبعية ومن التهديد بعودة الاستعمار المباشر ـ بصورته الأمريكية تحديداً ـ إلى بعض المواقع؛ بحجج ومسوغات وأساليب وذرائع مختلفة منها التخويف العربي العربي والتخويف العربي الإسلامي، ومنها اللعب على الخلافات العربية ـ العربية.

الأمريكي الآن متغطرس في العالم ويقوم بأداء ثقافي واقتصادي وسياسي وعسكري مؤثر على الأوضاع الدولية بشكل عام ـ وترسم " إسرائيل " واليهود الصهاينة الذين يمسكون مفاتيح القرار في مجلسي الكونغرس وفي البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع، سياسته الخاصة بمنطقتنا العربية، ويحكمون قراره بشأنها ـ وينظر إلى كل العالم من خلال مصالحه، وليس من خلال مبادئ وثوابت وأخلاق وقيم؛ ويفسر القوانين الدولية وكل شيء من خلال منطق قوته وما تقتضيه أهداف سياسته ومصالحه، ويأتي على رأس مصالحه: " إسرائيل والنفط أو النفط وإسرائيل بترابط عضوي، والأسواق الاستهلاكية وفي مقدمتها سوق السلاح، ومصالحه بالنتيجة: مال وسياسة وتجارة؛ ولا يمكن أن يتاجر معنا ليخدمنا، وإنما ليربح أو

ليسخرنا في خدمته، أو ليمنعنا من التقدم والتحرر ومن ثم المنافسة. وعليه فإننا في ظل هذا، إذا لم نملك سوقا قوية وإرادة قوية ورؤية مستقبلية نافذة وصموداً في وجه تلك العَوْلَمَةأو الأمْركة أو الصهينة، فإننا سنزداد انسحاقاً وتبعية وتخلفاً وسوف نخسر حقوقاً قومية وأراضٍ وخصوصيات ثقافية وحريات. وإذا لم يكن هناك وعي وموقف سياسي عربيان شاملان وتحرك فعال في وجه ذلك، فإننا في الحقيقة أمام مشكلات كبيرة وخطيرة.

لكننا لسنا في متاهات اليأس، وليست هذه نهاية العالم أو نهاية التاريخ بالنسبة لوطننا وأمتنا العربية؛ إذ تبقى هناك، بشكل عام، إمكانية لبعض الأقطار في أن تحاول التخلص من السيطرة نسبيا وأن تصمد بوسائلها الخاصة إلى حدود، وتبقى هناك طاقة روحية مصدرها الإيمان والإسلام تستطيع أن تصمد وتقاوم وتستأنف مسيرة النهضة .

يقول البعض إن العَوْلَمَةفي النتيجة ستنقل إلينا تقنيات ومنها تقنيات عالية، وتربي أطراً بشرية تربية مهنية، وتفسح مجالاً أمام الازدهار العلمي والاقتصادي، وتؤدي إلى إيجاد فرص عمل وإحداث نقلة، قد تكون نوعيَّة، في الدخل وفي الوعي والإنتاج !! ربما يتحقق شيء من ذلك للبعض ممن يملكون، وربما نحصّل نحن في ظل هذا الإطار من التزاحم معرفة أو مناخاً يحرض على المعرفة والتحصيل العلمي، فشبابنا الواعد يقدم هذا النوع من الأمل بقوة ؛ ولكن في الأحوال جميعاً لا بد من أن نتذكر أننا في حالنا مع الشركات العملاقة والدول التي تخدمها أو تستخدمها ، أننا كبلدان وشعوب أمام علاقة تماثل علاقة الفلاح بالإقطاعي أو بالمسوّق والتاجر المحتكرين / لا سيما بالنسبة للتجمعات الصناعية والمالية الكبيرة ورؤوس الأموال الضخمة السريعة الانتقال ـ تقدر حركة رأس المال في السوق العالمي اليوم بـ ١٥٠٠ مليار دولار ـ والتقانات الأساسية المتحكِّمة في عالم العَوْلَمَة/ إضافة إلى أن المتحكم برأس المال سوف يتحكم بالسلع حتى عندما نستعيد استهلاكها، فيأخذها بسعر ويعيدها إلينا بسعر. وهكذا يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وتزداد الطبقات المسحوقة وتصبح هناك بلدان على شكل طبقات مسحوقة في سوق العولمة؛ الذي يسجّل اليوم على سبيل المثال : ٨٠٠ ألف مليونير وحوالي ٤٠٠ مليون من متوسطي الدخل وأكثر من خمسة مليارات من الفقراء في العالم على وجه التقريب!!؟

هذا يجعلنا ندرك، نحن العرب على الخصوص، أننا أكثر المرشحين " أهلية " لمثل ذينك: الفقر والقهر المستمرين؛ لأننا سنكون أكثر المتضررين، بتقديري، في عالم محكوم بعقلية المرابي الصهيوني: "شايلوك" جديد يتحكم في العالم ويريد أن ينتقم منه بأشكال مختلفة، أو أن يسخره بأشكال مختلفة، وأن يحقق فيه مشاريعه الناضجة على أرضية عنصرية سوداء لا حدود أو لما ترغب فيه من الانتقام وما تصبه من نقمة على العروبة والإسلام .

ـ ٤ ـ

لكن العولمةليست مجرد تهديد بالسيطرة على الدولة وقرارها وسياستها والتحكم بالاقتصاد من خلال التنافس على الأسواق؛ إن لها أهدافاً ونتائج موصولة بذلك ومبنية عليه تصل إلى أبعد من ذلك بكثير ، وهي تطال ثقافات الشعوب وهويّاتها القومية والوطنية وتهدد

مصالحها وخصوصياتها في الصميم ، وترمي إلى تعميم - أو ينتج عنها تعميم - أنموذج من السلوك وأنماط العيش وفرض منظومات من القيم وطرائق التفكير والتدبُّر والتدبير، وتكوين رؤى وأهداف تعمل في خدمتها؛ ومن ثمة فهي تحمل ثقافة تغزو بها ثقافات ومجتمعات أخرى، وتؤدي إلى تخريب منظمات قيم وإحلال قيم أخرى محلها ليست بالضرورة أفضل من القيم التي لحق بها التخريب ، فضلاً عن كونها لا ترتبط بخصوصيات الأمم وثقافاتها." ٤ "

ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والإرادة وجعلهما يعملان وفق أهداف المستعمر المستثمر وفي إطار خططه ومصالحه، مع تحييد القوة / الدولة أو إنهاكها واستلابها وانتزاع مقومات حضورها وتأثيرها الاجتماعيين، وفرض نوع من الإدراك الواقعي - بالمعنى القهري للواقعية الانهزامية - عليها، مع إلحاق شلل بالوعي المنقذ والإرادة والقوة وطاقات الروح وبالإيمان وقدراته الخلاقة عند المؤمنين .

ويجعلنا ذلك نستعيد قول وزير الثقافة الفرنسي في مؤتمر المكسيك " إن هذا شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية لا يحتل الأرض ، ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش.". " ٥ "

لقد قال الرئيس الأميركي جورج بوش بعد حرب الخليج الثانية مباشرة ، وفي مُناخ الاحتفال بالنصر وفي ظروفه - ولهذا ما له من مدلولات - قال ما معناه : " إن القرن القادم سوف يشهد انتشار القيم الأميركية وأنماط العيش والسلوك الأميركي ". وفي هذا نزوع استعماري لغزو الآخرين ثقافياً ولمهاجمة الهويات الثقافية القومية وفرض التبعية عليها أو إذابتها ؛ ويؤكد هذا التوجه والمعنى اللذين أذهب إليهما قولُ المفكر الأميركي الذي كان مسؤولا في مجلس الأمن القومي الأميركي صاموئيل هنتنغتون في دراسته : "الغرب متفرد وليس عالمياً." إذ يقول :

" إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى إن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقا الغربية، فروح أي حضارة هي اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد ، وحضارة الغرب تتميز بكونها وريثة الحضارة اليونانية- الرومانية والمسيحية الغربية ، والأصول اللاتينية واللغات لشعوبها ، والفصل بين الدين والدولة، وسيادة القانون، والتعددية في ظل المجتمع المدني، والهياكل النيابية، والحرية الفردية.

إن التحديث والنمو الاقتصادي لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافي في المجتمعات غير الغربية بل على العكس، يؤديان إلى مزيد من التمسك بالثقافة الأصلية لتلك الشعوب.ولذلك فإن الوقت قد حان لكي يتخلى الغرب عن وهم العولمة، وأن ينمي قوة حضارته وانسجامها وحيويتها في مواجهة حضارات العالم، وهذا الأمر يتطلب وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ورسم حدود العالم الغربي في إطار التجانس الثقافي." " ٦ " الذي يغيّر الأسلوب ولا يغر الهدف ، فهو يختار الصدام والصراع بدلا من الاحتواء الاقتصادي - العسكري - الثقافي ؛ ليصل إلى الغاية بالقوة التي ترجح كفتها الآن لمصلحة الغرب بشكل واضح .

وهو كما نرى يؤكد على نوع من الأهداف التي يراها صعبة التحقيق عن طريق الاحتواء ويشير إلى اختيار وسائل أخرى لحسمها، وقد خالف الرئيس بيل كلنتون هذا التوجه الصّدامي، نظرياً، لا ليلغي الأهداف التي يتابع العمل من أجل تحقيقها وإنما ليؤكد على كل الأساليب وعلى رأسها الاحتواء والحصار وتعزيز التفوق والهيمنة ..إلخ .

إن الغرب / سياسياً وثقافياً واقتصادياً / يرمي إلى تحقيق تلك الأهداف بكل الوسائل الممكنة، ويضعها على رأس مشاريعه وسياساته، ويدعم ما هو قائم منها في المنطقة العربية : / المشروع الاستيطاني ـ الصهيوني في فلسطين المحتلة مثلاً / ومنها : فرض التبعية الثقافية من خلال الاختراق والغزو الثقافيين وتخريب قيم الآخرين واستقطاب الأجيال الصاعدة بدغدغة غرائزها وتوجيه ميولها والتركيز على ما هو في سطح الاهتمامات البشرية لديها، ليبقيها في حيّز السطحي من الاهتمامات والمهام والتطلعات، مستفيدا من فاعلية تأثير التفوق والقوة والسيطرة والثروة التي لديه في هذا المجال للوصول إلى نوع من زعزعة الثقة ثم المحو لشخصية الآخر ومقومات ثقافته . ونحن نعرف أن من أهم مقومات الشخصية الثقافية لأمة من الأمم : اللغة بما حملت والدين وبقية السمات والعادات والتقاليد والأعراف ومكوّنات الذاكرة التاريخية والوجدان الجمعي للأمة . فهل تنجح العَوْلَمَةفي تحقيق أهداف كانت محور الصراع التاريخي بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى؛ منذ اكتسح العرب المسلمون للإمبراطورية الرومانية، ورد الغرب بالغزو الصليبي والاستعمار، وتوصل العرب والمسلمين إلى تحقيق نوع من الإجلاء للاستعمار المباشر ؛ ومواصلة تصديهم الآن لهذا النوع من استعمار ما بعد الحداثة ؟!

ومن كلام بوش ونهج السياسة الأميركية الذي يفسر خفاياه هنتنغتون نستخلص أن للعولمة أهدافا أبعد من الربح وأبعد من التجارة والحدود المفتوحة والأسواق الحرة؛ وأنها تستهدف الشخصية الثقافية والتنوع الثقافي الذي فيه أساس غنى الحضارة الإنسانية ومن هنا منبع الخطورة . وهذا يجعلنا نذكر بالبعد العدواني الخطر الذي يسمى ثقافة العولمة، وهو يشكل اختراقا للاتفاقيات الدولية ولحقوق الشعوب في المجال الثقافي، وخطورة على الثقافات القومية ـ والعقيدة الدينية في صلب تكوين تلك الثقافات، لا سيما بالنسبة لنا نحن في الشرق وفي بلاد المسلمين ـ لا تقل عن الاحتلال المباشر ومحاولات إذابة الهوية وفرض التبعية واجتثاث العقيدة.

ـ ٥ ـ

لقد جاء في تعريف مؤتمر المكسيك الدولي الذي عقدته اليونيسكو في الثمانينيات من هذا القرن الآتي :

"الثقافة بمعناها الأوسع: " مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية ، التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ، وأنها تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي . كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات." " ٧ "

كما جاء في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الدولي الآتي:

١- لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامهما والمحافظة عليهما.

٢- من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته.

٣- تشكل جميع الثقافات ، بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعاً." " ٨ "

وهذا يجعلنا نقف على بعض ملامح ثقافة العَولَمَةوموضوعها وأهدافها الثقافية وتأثيرها في الثقافات ومردودها السلبي على الغنى الحضاري للبشرية ؛ كما يجعلنا نقول: إن موضوع العَولَمَةككل الذي يبدأ بأسواق العالم التجارية يطرح ما هو أبعد بكثير من موضوع الصراع على أسواق العالم وأشكال الغزو الثقافي لأن الفهم العميق للعولمة وأغراضها ودوافع سدَنتها عبر التاريخ يفرض علينا في النتيجة أن نختار بين الرغبة الغريزية والتسامي الخلقي، بين القيم وذرائع الجسد المؤدية إلى تفسيخ تلك القيم أو الخروج عليها ، بين تبعية العقل والروح لحاجات الجسد المطلقة ونزوات الغريزة الجامحة أو استقلالهما وقيادتهما الحكيمة لذلك الجسد، بين الإنسان والبهيمة ، بين المسؤولية ومبدأ الاختيار، بين الارتماء في تيار الرغبة والشهوة والحاجة من غير ما مقاومة ورؤية وجهاد نفس على دروب الفضيلة والإيمان، ومن غير مشروع إنساني - روحاني وحتى من دون كرامة ترفع الإنسان: الروح فوق تهافت الجسد: المادة!!.

إن موضوع العَولَمَةككل يطرح ما هو أبعد بكثير من موضوع الصراع على أسواق العالَم ، ومن أشكال الغزو الثقافي الكامن في قوة الأقوياء وبرامجهم واستهدافاتهم ورغبتهم في فرض الهيمنة ، لأن الفهم العميق للعولمة وأغراضها ودوافع سدَنتها عبر التاريخ يفرض علينا في النتيجة أن نواجه الأسئلة القديمة الجديدة القائمة في الصراع بين الروح والمادة سواء على أرضية العقائد أو الفلسفات أو الأيديولوجيا ؛ وتدعونا إلى تفحُّص تاريخ القوة المتغطرسة وبرامج الأقوياء وممارساتهم عبر تاريخ طويل من المعاناة البشرية ، سواء أكانت قوتهم : اقتصادية - مالية، تصنع القوة أو تستأجرها وتوظفها لخدمة أغراضها أم كانت قوة عسكرية تنهب المال وتسيطر على الاقتصاد بأساليب التدخل المكشوفة المعروفة، وتبرمج الأزمات وتفتعلها لتستثمرها؛ وتدعونا، فيما تدعونا إليه، إلى أن نختار بين ما تدفع إليه الرغبة والغريزة وجاذبيات الشهوة السهلة وبين ما يقتضيه السمو الروحي والتسامي الخلقي ومتطلباتهما، بين القيم والمبادئ واستحقاقاتها وبين نوع من ذرائع الجسد المؤدية إلى تفسخ تلك القيم والمبادئ أو الخروج عليها والاستهانة بها وبمعاييرها، والاستعاضة عن ذلك بمنظومات قيم أدنى أو منافية لأصالة قيمنا ومبادئنا؛ بين تبعية العقل والروح لحاجات الجسد المطلقة ونزوات الغريزة الجامحة، وبين جعل الجسد في خدمة العقل والروح، ولو أدّى ذلك إلى التعب والرّهق في مواقف وحالات :

وإذا كــــانت النفــــوس كبــــاراً

تعبــــت فــــي مرادهــــا الأجســــام

بين اهتمام الإنسان واهتمام البهيمة ، بين المسؤولية ومبدأ الاختيار الواعي لأهدافه ووسائله، وبين الارتماء في تيار اختيار الغالب أو اختيار الغير ، المفروض بأشكال مختلفة إشباعاً للرغبة والشهوة والحاجة وتلبية لنداء إرادة ضعيفة ورؤية قاصرة ونفَس قصير ، من غير ما مقاومة ورؤية وجهاد نفس على دروب القضايا الكبرى والتطلعات الكبرى والفضيله والإيمان، ومن غير ما تفانٍ في خدمة مشروع قومي أو إنساني أو روحاني ، والانسياب الذاهل في دروب الغير حتى من دون كرامة ترفع الإنسان /الروح، فوق تهافت الجسد/ المادة. وهذا لا يعني على الإطلاق دعوة إلى زهدية "قروسطوية" تحتقر كل ما في الجسد وإنما هو توجه لضبط حاجات الجسد والسيطرة عليها بما يحقق توازناً شاملاً في الحياة ومن أجل الحياة .

إن تحديات العَولَمَةفي المجال الثقافي ـ وهي تطال الهويات القومية ومقوماتها الرئيسة : اللغة والدين والسمات التاريخية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد ومعطيات التمايز ـ على الخصوص، تضعنا أمام مسؤولياتنا عن الجوانب المادية والمعنوية والروحية الجوهرية في الحياة البشرية، أمام الجوع والمرض والفقر والجهل والتخلف وانعدام الحريات وآفاق المساواة، بوصفنا شركاء في الشرط الإنساني والمصير الإنساني. وتطرح علينا ـ نحن العرَب والمسلمين بوجه خاص " ٩ " بوصفنا ورثة حضارة وحمَلَة رسالة ـ أسئلة كبيرة وما تستثير الهمم لمواجهة تحديات يأتي على رأسها الخروج بالذات من حالة الاستسلام لموحيات الانهزام والتسليم بوضع الاستسلام والتخلف اللذين لا يرجى منهما وبهما خلاص، الخروج إلى حالة نتحمل فيها تبعات المواجهة ونقوم بإعداد الذات لذلك علمياً وعملياً !؟ ففي الوقت الذي يكلفنا فيه الله سبحانه وتعالى بحمل رسالة إنسانية للبشرية والأداء الخلقي العالي حسب تعاليمها ويأمرنا بالتفكر والتدبر في شؤون الدين والدنيا معاً ليقوم فينا وفيما حولنا ذلك التوازن الرائع الذي تجسده الآية الكريمة :

(وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ ولاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّه لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ(٧٧)

المستند إليها قول عبد الله بن عمر : " اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً " نذهب أو يُراد لنا أن نذهب إلى حيث الارتماء في حضيض المادة وحدها والتنافس الوحشي أو المتوحش على الكسب الفاسد أو المفسد في مجالاتها من غير ترفع من أي نوع أو روادع من أي نوع ، ومن غير أدنى مراعاة لقانون الحياة التي نفهمها نحن المسلمين " تكليفاً سامياً " من الله لعباده للقيام بأداء متكامل متوازن في الحياة يشرّف الإنسان ويحمي خصوصيته بين الخلق ، لا يفسد الآخرة بالدنيا ولا الدنيا بنصَب خوف من الآخرة يقود إلى حد الزهد الشامل الضار ، وترك مقومات الأمل والعمل وموجباتهما فيها؛ توازن يمكّن من العيش بما لا يودي بنا إلى التهلكة من جهة ويوقينا شح أنفسنا من جهة أخرى.

ونجد أننا مقحمون في دوامة السعي لما يقيم شأننا في الدنيا لنقدم شيئاً مُرْضياً فيها لربنا ومنقذاً لنا في آخرتنا ، نجد أننا نخوض ذلك تحت سيطرة قانون فاسد مفسد لسنة الحياة وهدفها ومنزلة الإنسان فيها ، وأن علينا أن نواجه الاختيار الصعب في الامتحان الصعب : الدفاع عن

الوجود والأداء بفضيلة لتحقيق ذلك في حين يكتنفنا فساد القانون والمناخ والغايات والوسائل المفروضة علينا في عالمنا !! فهل نتمكن من إنقاذ قيم عالمنا لكي ننقذ أنفسنا وننقذ بفهمنا لقانون العالم إيماننا بعقيدتنا ونجعل تلك العقيدة منقذة لنا حسب ما هي عليه فعلاً ؟ هل نستطيع أن نتحرك بإيجابية قائمة على حسن الفهم وحسن الأداء حتى لا نضيع ولا نضيّع !؟.. أنا هنا لا أبدي خوفاً على الإسلام بقدر ما أبدي خوفاً حقيقياً على المسلمين، وعلى كل من هم في حكم الضعفاء والمستضعفين من بني البشر، كما أبدي خوفاً من بعضهم على صورة الإسلام وموقف العروبة ورسالتها حين يتحولون إلى مجرد عنف أعمى أو إلى أدوات للعولمة أو للأمركة ولخدمة أهداف سدنتها، حيث يكونون الجرح والسكين في آن معاً ، يحجبهم الجهل والرُّهاب عن أن يروا حقائق الأمور وحقائق الحياة ، وأن يحسنوا التمييز والاختيار . لا خوف على الإسلام ولكن الخوف من المسلمين وعليهم في ظل ما نشهد من مواقف وتهافت ومن تعامل وتفاعل مع الأحداث والتحديات المطروحة. نعم إن الله سبحانه حافظٌ دينه ولكن على المسلمين أن يعوا ما يستهدفهم وأن يعملوا ليكون لهم ما يدفع عنهم وعن عقيدتهم غائلة الشر.

لقد قال تعالى في سورة يونس : (**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ(٢٤)**

فهل ترانا نتفكر وندرك ما ينبغي علينا عمله قبل فوات الأوان؟! ليس المطلوب الهرب من العولمةأو العالم، فالعولمة ليست الشر المطلق الذي لا بد من أن نتجنبه أو نلتمس نجاة منه ، بل إنها مما يمكن أن نواجه تحدياته بإمكانيتنا ووعينا؛ وأنها في بعض جوانبها تحتوي على إيجابيات قد تعود علينا بالنفع إذا ما أحسنّا تفهّمها والانتفاع ببعض معطياتها والاستجابة لتحدياتها؛ وأنا أجد الإمكانية متوفرة لبلوغ مستوى أفضل من الأداء مستقبلاً على يدي أجيالنا إذا ما وفرنا لها المناخ الملائم لأداء علمي في ظل حرية واحترام وأمن وأمان من جوع وخوف ، وأمل مفتوح على المستقبل .

ولكن العولمةتحتاج منا أولاً وقبل كل شيء إلى فهم عميق لقوانين العالم المعاصر وقواه ومعارفه وأدواته وسبل الأداء الناجح في ميادينه والاستجابة لتحدياته. ليست نجاة العرب والمسلمين والإسلام بل والعالم كله هي بالابتعاد عن معطيات العصر وتجنب تحدياته لأن العصر بكل البساطة والموضوعية يقتحم الباب علينا بقوة، ولن نكون فيه ما لم نشارك في بناء حضارته ونتحمل مسؤولياتنا فيه بإيجابية تامة، وما لم نتعامل مع معطياته باقتدار ونجاح؛ وسبيلنا إلى ذلك هو العلم والإيمان والعمل بهما، وتدبُّر قوله تعالى (يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان .) والسلطان هنا هو منطق وحجة وبرهان وعلم وعمل به وتطبيق لمعطياته وتجاوز ونفاذ حسب قوانينه، التي يبقى إدراكها والوعي بها اكتشافاً لقدرة الخالق وقوانين الكون الذي يدبره بقدرته وحكمته.

ونحن محكومون بشمول المسؤولية عن الحياة والبشر ، بحكم الإيمان وما تضمنه من تكليف، إذا كنا مؤمنين حقاً. وهناك حدود وشروط وآفاق للمسؤولية في حالتي السلب والإيجاب في شمولها للحياة وسلامة مناخها وللناس كافة وسلامة مجتمعاتهم وتوازن علاقاتها، ومكانة الفرد في المجتمع ومكانة المجتمع لدى الفرد، وما علينا إلا أن ندقق جيداً في القول الكريم: " من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً " والحياة مناخ عام وبيئة سليمة وحريات وحقوق وواجبات وأمن وحيوية حضور ومشاركة ومسؤولية وتكامل وجود ، بالمعنى الشامل للحيوية في الوجود والمسؤولية عنه .

دمشق في ١٩/ ٤/ ١٩٩٨



" ١ " - بول كنيدي - الاستعداد للقرن الحادي والعشرين صـ ٨١ - ترجمة : محمد عبد القادر وغازي مسعود - منشورات : دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع - عمّان ١٩٩٣

" ٢ " - مجلة الإيكونومست /

" ٣ " - يقول الأمريكي توم فريدمان: في جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٧/٣/٢

" ٤ " - قال هربرت يهرينغ عام ١٩٩٦ : " إن عدد الأشخاص الذين يشاهدون الأفلام ولا يقرؤون الكتب يبلغ الملايين ، وكلهم قد تطبع بالذوق الأميركي ، وصاروا متساوين قدرا وشكلا. والواقع أن الفيلم الأميركي هو التقرب من جندية العالم الجديد ، وهو أكثر خطورة من الجندية البروسية ، إنه لا يفترس الأفراد بل الجماهير. " / ثقافة الإعلام - مايكل سكوفمند وكيم شرودر صـ ٥١ ، عن محمد المشنوق - من كتاب ثقوب الغربال صـ ١٠٨

" ٥ " / عن : عبد الهادي أبو طالب ./ -مؤتمر العلاقات الأمريكية- العربية وتحديات العولمة الدار البيضاء / آذار ١٩٩٧/

" ٦ " - مجلة شؤون خارجية عدد نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٦ ص١٦٧

" ٧ " - | إعلان مكسيكو بشأن الثقافة - الفقرة ٤ ص٢١٨ من النص العربي|

" ٨ " - اليونسكو ٤ تشرين الثاني | نوفمبر| ١٩٦٦

" ٩ " -في ندائه التحذيري الموجه للعرب والمسلمين يقول الإسباني لويس روفاس ، أستاذ علم النفس في كلية الطب في غرناطة : " انصحوا المبهورين بحضارة الغرب أن يعيدوا النظر إليها ، احذروا يا عرب .. يا مسلمين ، احذروا أن تخلطوا تصوراتكم بالتصورات الأوربية، أنتم أهل حضارة عريقة ، وهي وإن لم تصل من الناحية المادية إلى مستوى الغرب ، إلا أن فيها مقومات لا تملكها حضارة بلداننا الأوربية . إن الإنسان حاول أن يؤله نفسه بواسطة العلم ، والعلم وحده ، ولكنه وجد حضارته التي بناها عليه أحقر وأقل قيمة مما كان يعتقد ، فلا تتخلوا عن نزوعاتكم المكتسبة من تصوراتكم الإسلامية ، ولا تتطلعوا إلى الحضارة الغربية تطلع الممجد لها ، المعظّم لشأنها ، لأنها ستبلى . " / عن ثقوب الغربال لمحمد المشنوق صـ ١٤٠



العولمة: البعد القانوني والسياسي

برفسور روبير شارفان
ت: د. قاسم المقداد

في العالم الغربي يُبدي التيار الليبرالي الجديد تفاؤلاً حول المجتمع الدولي،لا يعادله سوى لا مبالاته بالمصير الذي ينتظر غالبية الشعوب.

الداعية الفرنسي ،لما يسمى ب " الإقتصاد-الملك" ،آلان مينك ،يجرؤ على الحديث عن " عولمة سعيدة"[١].وهو لا يتردد بالإشارة إلى أن " تطويع العولمة بالأدوات القديمة ذات الجوهر الدولي etatique هو أمر مناهض للإنتاج".إن البرهنة " الموالية للرأسمالية " تتم عن طريق التمثيل بالمشاريع المخصخصة التي نجحت هنا وعبر أوروبا والعالم أيضاً،دون أن يبين التراجعات الكاملة التي حصلت (كما أصيبت الخطوط الحديدية أو الخدمات الصحية في بريطانيا).ودون أن يتحدث عن الحالة التي تعيشها شعوب الجنوب. وتبدو هذه الشعوب لليبراليين الجدد وكأنها لا تمثل أية " فائدة" باستثناء بعض البلدان النادرة التي توصف ب "المنبثقة".

هناك نزعة إنسانوية غربية لاتخصص للجنوب سوى مساعدة إحسانية مشروطة (قريبة من تلك التي كانت تقدم في القرن التاسع عشر للطبقة العاملة الأوروبية) يبرر ضعف حجمها بعدم الاحترام الكافي للحريات العامة (وليس للحقوق الإجتماعية!).

على أية حال ،تقدم الليبرالية الجديدة نفسها على أنها البديل الوحيد ،يقول آلان مينك[٢]:" لم يعد هنالك أي نموذج آخر للتطوير"،..." وليس هناك أي منطق قادر على الوقوف في وجه العولمة" (المقصود النموذج الرأسمالي والمالي)،..." ليس هناك ما يخشاه السوق- الملك،فالعالم بين يديه وكل يوم يعزز قبضته فيه ."

من المؤكد أن الليبرالية الجديدة تُظهر بعض المخاوف حول سيرورات الإستبعاد الاجتماعي و التفاوت الذي تزداد شقته في النظام الداخلي لكل دولة(لا سيما في البلدان المصنعة) وفي النظام العالمي.و الخشية نفسها يُعبّرُ عنها إزاء ردود الفعل المتعلقة بالهوية (القومية أو الدينية).و العولمة بالنسبة لليبراليين أنفسهم ليست في منجى عن الاضطرابات.لكن ينظر إلى هذه المخاطر على أنها ثانوية: المهم أن العملية مربحة لكل الذين يستطيعون "التأقلم".

---

(١) أنظر الان مينك (الذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الرقابة في S.A " صحيفة اللوموند).العولمة السعيدة.منشورات بلون،١٩٩٨ .

(٢) المرجع السابق،ص.٣٩

في هذا الخطاب الأيديولوجي الذي يُقدم دائماً على أنه خطاب واقعي،لا نجد أثراً لأي اهتمام حقيقي اجتماعي أو ثقافي بالنسبة لغالبية الناس والشعوب.وليس فيه أي تساؤل عن التنظيم القانوني والتحكيمات الضرورية التي تفرض نفسها على أية مجموعة بشرية، اللهم إلا إذا انكفأنا نحو غابة ليس فيها أي بعد حضاري سوى البعد التكنولوجي..وحده ،"الدفاع عن حقوق الإنسان " بأشكال متنوعة (" ديبلوماسية حقوق الإنسان"،" مادة الشرطية الديمقراطية "في الإتفاقيات الإقتصادية ،والتدخل " الإنساني"، وشرعة المنظمات غير الحكومية ONG الموجَهَة والعمل الإعلامي المستمر والمنتظم الخ..،" من شأنه أن يعطي لعملية العولمة هذه بُعداً "غير إقتصادي " و " معنى" : إن تراكم الثروات في قطب واحد لا يمكن أن يخدم،في الواقع،أي مشروع "شريف" في غربٍ لاتزال مزاعمه حول إدارته الوحيدة للعالم مستمرة منذ عصر النهضة.إن الغرب يتجاسر على إدانة التطرف الديني الذي يظهر في مختلف بلدان الجنوب (النزعة الإسلا مية والنزعة الهندوسية المضادة للإسلا مية.الخ..) ناسين التطرف الكاثوليكي (الذي تعتنقه جمعية الوبيس دي المتعددة الجنسية والقريبة من البابا) ولا سيما التطرف الثقافي الشامل الذي تضطلع به السلطات العامة ،والسلطات الخاصة ووسائل الإعلام.وقد تحدث عن ذلك السوسيولوجي الفرنسي بودريّار بقوله :" إننا ندين التطرف . ،بينما نعيش في مجتمع متطرف..ليس هو نموذج التطرف سواء أكان إرهابياً أم عنيفاً أو لا مثيل له،بل هو أكثر أكثر خداعاً وأكثر قتلاً.هناك عدة أشكال للعنف.إننا نعيش في نوع من الثنائية التي عفا عليها الزمن.إنها عملية إبادة لكل سلبية في نوع من التماثلية homogenisation ..لم يعد عندنا أي مكان للأراء المختلفة،..فإذا كنت تحمل أفكاراً مضادة للتقليدية conformisme فإنك لا تعود موجوداً في الفكر المهيمن،أنت هناك.في مكان آخر."[٣].وهكذا يقوم الغرب بانتظام،بصناعة " الصحيح إقتصادياً" وال " صحيح سياسياً" وال " الصحيح قانونياً" تحت الرعاية الأمريكية (التي تملك وحدها الوسائل).لم يعد هناك مكان لأية رقابة أخرى ،أللهم إلا تلك التي تؤمنها وتسمح بها الأسواق المالية.إن الإختفاء المتسارع لأية رقابة "مرئية" (كما هو حال المعايير القانونية أو القيود الأخلاقية والدينية) تعطي الرأسمالية الحديثة وإلى عولمتها شكل الحرية المطلقة.

إن الاستفتاءات المتكررة في الوقت الذي لم يعد فيه" الرأي العام أكثر من رأي مصطنع".كما يقول بورديو ،تجعلك تؤمن بمجتمع يمكنك أن تطالب فيه بأي شيء ،مجتمع فيه كل شيء محقق.بهذا تقوم السلطات بجعل الناس يعبرون عن آرائهم بحرية فهؤلاء الناس شكلوا للإجابة وفقاً لما تريده تلك السلطات،على أسئلة اختارتها لهم بنفسها،لكي تبني شرعيتها.

إن غزارة الخيرات التي يمكن استهلاكها والمعروضة للفرجة تقود المواطنين الذين تحولوا إلى مستهلكين، للوقوع تحت إبهار يشبه في عمقه ذلك الذي كانت تثيره فيهم ديانات أو ايديولوجيات الأمس.حتى لو كان هؤلاء المستهلكين غير قادرين على دفع ديونهم،ولا يستطيعون الإنتفاع عمليا مما" يقدم" إليهم.

---

[٣] نقلا عن ر.فيري-بابل في مجلة HUMANISME ع.٢٤١-٢٤٢ ،١٩٩٨.ص.٣٢.

إن الحدود الأخلاقية التقليدية لا تكف عن التراجع.: تحرير استهلاك المخدرات،واتساع الدعارة،وقبول كافة أنواع الحرية الجنسية،إلغاء الرقابة الثقافية (الموضوعة تحت تصرف السوق وحده)،لا لا تماهي الرأسمالية الغربية المعاصرة **بنظام أخلاقي** قريب من ذلك النظام الذي كان موجوداً في الماضي.ومع هذا فالأمر لا يتعلق إلا بإيجاد فضاءات انفراج للفواعل-المستهلكين ،هذه الفضاءات التي تسمح لهم بإغراق وعيهم النقدي وإبعاده عن أية نية في الرقابة على مراكز القرار.

إن إيديولوجيات الإلهاء تتكاثر وتتجدد باستمرار تدعمها "فُرجات" لا مثيل لها[٤]،وهي مصدر تخدير أو هذيان تعادل تماماً ما يصدر عن التصوف الديني الأوروبي في عصر الإقطاع.

" أفيون الشعوب" لا يزال هناك،حتى لو لم يعد كما مان عليه.

١- إضعاف الدولة المبرمَج

إن مختلف فئات الدول،وفي القارات كلها، تشهد انحطاطاً متسارعاً : فهي تفقد الأساسي من قدراتها التقليدية،وبالتالي فهي ترى وظيفتها وهي تُمتَصُّ مسببة بذلك تحولاً في طبيعتها(مهما كانت القوى السياسية التي تقوم بقيادتها).ويبدو على الأفق وهناً للدولة"،سبق وعانت منه،بدرجات متفاوتة، مختلف دول الجنوب والشرق (ليبيريا والصومال وروسيا وغيرها.)

طبعاً ليس هذا الضعف هو ضعف الدولة التي توقعها ماركس،الذي كان يرى، منطقياً اختفاء الدولة مع نهاية التناقضات التي كانت مكلفة بإدارتها لحساب إحدى الطبقتين المتحاربتين.

إنها الدولة نفسها التي ساهمت في تراجعها باعتبارها ملحقاً بقوى منتسبة إلى الليبرالية الجديدة،لا سيما من خلال تنازلها عن وظائف الإدارة والقيادة الاقتصاد.وفي الوقت نفسه،فهي تتنازل عن عدد من وظائفها الاجتماعية الملازمة للإقتصاد.،منذ تنازلها عن الرقابة العامة للتسريحات وحتى قيامها بنقل الحماية الاجتماعية والصحية إلى الشركات الخاصة التي تحولت إلى سوق.

ولكي يصبح موت "دولة العناية الإلهية" مقبولا، هذه الدولة التي كانت تضمن لمواطنيها مختلف الخدمات العامة والتأمينات الإجتماعية ،فقد قامت حملة إعلامية " مضادة للدولة" نُظمت بالاتفاق مع الحكومات نفسها : قد تصبح الدولة ،بطبيعتها،دولة "شمولية"،"قاتلة للحرية"،"بيروقراطية" في الوقت الذي يمكننا أن نأخذ فيه المآخذ نفسها على الجماعات

[٤] انظر في هذا تفكرات غي ديبور في" مجتمع الفرجة".وهكذا يمكن لنا أن ندهش من ملاحظة أن المعدل في استبيانات الرأي المتعلقة برجال الدولة الفرنسيين قد تصاعد ايقاعه مع نجاح الفريق الوطني لكرة القدم في نهائيات كأس العالم،ثم عاد للانخفاض بعد نسيان ذلك النجاح.

الإحتكارية الخاصة الكبرى.

ومع هذا،فالدولة الغربية لا يمكنها أن تذهب إلى حد الإنتحار،لأنها أحد المتعهدين الأساسيين لفائدة المشاريع الخاصة: الأسواق العامة والمساعدات الأخرى،" إعانات التوازن وتأمين التصدير[٥]،هي في الواقع ضمانة لحياة القطاع الخاص.وهذه هي الحال ،إذ لم تتحقق خصخصة المشاريع العامة إلا حينما استردت الأموال العامة ديونها،وعوضت المُسَرَّحين بسبب " تخفيف النفقات dégraissage واستعادة المشروع المُباع بثمن رخيص.[٦]

لهذا السبب ،فإن هذه " الليبرالية" خادعة طالما أنها ،وعلى الرغم مما تقوله عن نفسها تلجأ بشكل غزير إلى خدمات الدولة ،على حساب وظيفتها،أي وظيفتها كدولة، في تحديد المنفعة العامة.

إن شبكة التنصّت المسماة échelon ،كما صرح الإتحاد الأوروبي[٧]،تؤمن لحساب الولايات المتحدة رقابة اليكترونية دائمة على مجموع الكرة الأرضية لأسباب " أمنية". وفي الواقع،منذ نهاية الإتحاد السوفييتي ،فإن وكالة الأمن القومي "National Security Agency" US تقدم للمؤسسات الأمريكية كل المعلومات المفيدة التي تلتقطها على الرغم من القواعد الدولية التنافسيّة.وهكذا تبدو الدولة بمثابة قوة داعمة للسلطات الأمريكية الخاصة.

ومع هذا،حتى ممثل الدولة الفائق القوة كالولايات المتحدة الأمريكية،تم إضعافه من قبل سيرورة العولمة الفضفاضة جداً فتتم مراقبته.وهذا ينطبق على الدولة اليابانية والدولة الصينية.

أما من جهة الدولة في بلدان الجنوب المتوسطة والصغيرة،فهي أيضاً في طريق التراجع،بمعنى التفكك قبل قبل أن تتشكل فعليًا.وهذه حال أفريقيا،على سبيل المثال ،حيث بعض الدول التي لم تتخلص بعد من " النزعة التراثية" قد انهارت.وحينما تتجاوز الدولة حدود المقاومة وتتجرأ على الاحتجاج على عملية لا تستفيد منها،فإنها تشكل موضوعاً للعدوان عليها وتخضع للحصار ويتم اللجوء إلى كل الوسائل لتدميرها.إن الوضع المعمم للوضع تحت الوصاية لعدد كبير من بلدان الجنوب،في إطار " خطط الضبط الإقتصادي البنيوي" ،يحول غالبية دول الجنوب إلى منظمات تنفيذية للمؤسسات المالية العالمية.وفي هذه

---

[٥] في فرنسا ،على سبيل المثال،أسواق التصدير لا تخاطر إف بشكل محدود بفضل شركة التأمين COFACE التي تتغذي بشكل خاص من أقساط المشاريع والمكفولة من قبل الدولة.

[٦] في فرنسا، قضية كريدي ليونيه،وهو مصرف عام كبير ،كشفت،بالإضافة إلى الفضائح المتعددة،أنه لم تكن هناك اية أهمية حقيقية للموظفين وللمساهمين الذين دفعوثمن نتائج إدارة مُغامرةٍ ،مافيوية تقريباً وغير منفصلة عن المصالح الخاصة وذات الأفضلية.والمبالغ التي تم ابتلاعها (=١٩ مليار فرنك فرنسي) تمثل وجبتين مخدمتين طبيا /في اليوم ومؤمن بها ٥٥ مليون طفلاً يشكون من سوء التغذية خلال سنة كاملة.هذه "القضية" هي مثال من أمثلة أخرى حول العلاقة المتينة بين جزء من الإدارة العليا للدولة والأوساط السياسية وأوساط الأعمال وأجهزة الإعلام الكبرى التي تشكل طبقة لا يمكن تقريباً المساس بها من أصحاب القرار المحتكرين.وحينما لم تتمكن العدالة من هذا التعقيد فقد قامت وسائل الإعلام بالتصفيق : " من الافضل تحقيق اتفاق جيد على إجراء محاكمة سيئة".كما قالت صحيفة اللوموند.

[٧] انظر التقرير المقدم إلى البرلمان الأوروبي في جلسو أيلول ١٩٩٨.

الظروف،فإن الدولة تفقد الأساسي من سيادتها.

بينما في الأمس " كان تاريخ الدول التابعة، يُفسّرُ بتاريخ الدول المتسلطة،كما كتب غرامشي،فإن تاريخ العلاقات الدولية اليوم ،هو، أساساً، تاريخ السلطات الخاصة عبر- القومية (شركات مالية،ومصانع عبر قومية).في أوروبا الغربية سرعان ماتشكلت " أوروبا الأعمال "،

بدءاً من معاهدة روما عام ١٩٥٧؛ حيث بدأ انتقال البضائع ورؤوس الأموال بشكل حرٍّ في بلدان المجموعة الأوربية سابقاً بهذا انتقال البشر في ما بينها بفترة طويلة.. وعلى الرغم من مضي نصف قرن على تأسيس الإتحاد الأوروبي، فإن " أوروبا الاجتماعية" لم تتكون بعد.وأصبحت السلطة النقدية غير خاضعة،من الآن فصاعداً،للدول الأعضاء: بل ترتبط بالبنك الأوروبي المركزي المستقل وغير المسؤول أمامها.هذا النشاط التكنوقراطي حلَّ محل الكفاءة الأساسية للدولة،التي تنطوي رسالتها على تضميد الجراح التي أحدثها السوق.

إن أفول الدولة في أوروبا أدى إلى التراجع الديمقراطي.، وهذا بعكس الأفكار الشائعة في الغرب القائلة بأن أي تراجع للدولة يمنح مزيداً من تقدم الحريات .

الحقيقة إن البنى الأوروبية هي أقل ديمقراطية بكثير من الدول التي يتكون منها الإتحاد الإوروبي.

ولكي لا أبدو كأولئك الذين يحفرون قبر الديمقراطية ،أقول إن السلطات الغربية إذاً قد طرحت في سوق الأفكار مفهوم " المجتمع المدني" لتحرّف بذلك التعريف الذي قدمه كل من هيجل وماركس وغرامشي.وللتعويض عن تلاشي الدولة ،التي كانت إلى الآن ،تبعاً للإيولوجية الغربية المهيمنة،تكفل المصلحة العامة،فإن الليبراليين الجدد يسوّقون مفهوم" المجتمع المدني" المتخلص من طروحات جهاز الدولة البيروقراطية،هذا المجتمع، يحركه مواطنون"، يشكلون شكلاً حياً وشبه عفوي للحياة الديمقراطية.

بين الدولة وبين المجتمع المدني، قد يربح الإنسان بالمبادلة.في الواقع،هذا المفهوم الدارج هو اليوم مفهوم غامض جداً.إن عبادة المجتمع المدني هذه ،تستند إلى شيء من اللامركزية (التي من نتائجها نشوء شكل جديد من أشكال الإقطاع،والزبائنية والفساد) ويسعى لإشراك المنظمات غير الحكومية التي غالباً ما تستخدم كمحطة وكعامل رقابة اجتماعية على السلطات العامة والخاصة.[٨]فالتعاون ،مثلاً، يزعم اللامركزية :إنه يسمح،بشكل خاص،بالدخول السريع إلى الدولة في الجنوب ،هذه الدولة التي تجد نفسها مقيدة من قبل الجماعات الغربية بحيث ،لاتستطيع ممارسة رقابتها وتحكيماتها.

---

[٨] *هذه الروابط تعيش (أو لا تعيش) على المساعدات التي تقدمها لها السلطات العامة تبعاً لمعايير سياسية ،الأمر الذي يدفع إلى رقابة إيديولوجية مرنة لعملها وبالتالي لعمل المواطنين.وفضلاً عن هذا ،فإن الكلفة المالية لسياسة " المشاركة" هذه ،هي أخفُ من كلفة عمل خالدمات الكلاسيكية التي تقدمها الدولة..*

امتصـــــاص الضبط القانــوني العالــــــــمي

تتمنى الأسواق المالية فرض بديل عن الضبط القانوني الدولي la régulation juridiqure internationale،وهو منتوج العلاقات القائمة بين الدول.إن عدداً كبيراً من قوانين السلوك التي وضعتها المصانع عبر القومية والشركات المالية نفسها ،تشكل نوعاً من ال soft law المنسجمة تماماً مع حاجات التسابق إلى الربح.لكن هذا الضبط " بالطريقة الأخلاقية" لا يمكنه حماية المال العام: فهو يتجنب ،بشكل خاص،رأسمالية متوحشة ومكلفة كثيرا بالنسبة للمضاربين opérateurs الاقتصاديين أنفسهم.

إن المبادىء العامة للقانون الدولي العام ،وبشكل خاص،قانون السيادة الذي أكده ميثاق الأمم المتحدة،وكذلك قانون التطور الذي صيغ عام ١٩٧٠ ،كلها تشكّل عقبات أمام الشركات عبر –القومية التي تريد الإنعتاق من المعايير المستوحاة من السياسة.

إن العولمة تؤدي ،في الواقعde facto إلى نوع من إهمال تطبيق مبدأ السيادة ،وهو الذي يشكل حتى الآن قلب القانون الدولي : حرية انتقال رؤوس الأموال مثلها مثل الاستثمارت التي تتطلب إلغاء الحدود والجمارك ورقابة الدولة السيّدة.ويجب أن يستتبعَ" القانون السياسي" (وهو قانون ميثاق الأمم المتحدة،علىسبيل المثال) بقانون الأعمال التضاربي trnsactionnel الذي يصدق عليه،إذا دعت الضرورة،من قبل المنظمة العالمية للتجارةomc ،وصندوق النقد الدوليFMI والبنك الدولي ا ولا تعود الدولة مكلفة إلا باستكمال الضبط الذاتي للسلطات الخاصة.

إن " القانون السياسي" أي القانون الدولي الكلاسيكي،يسعى إلى أن ينحصر في ضبط دول الجنوب،لكي يساعد،على سبيل المثال، في حل نزاعاتها (ضمن منطق مصالح عالم الأعمال) التي تذكر بالنزاعات التي شهدتها أوروبا في الماضي (نزاعات حول الأرض،نزاعات قومية وما إلى ذلك..). أما بانسبة لدول الجنوب التي تزعجُ اضطراباتها النشاط التجاري والإقتصادي، فلابد من وجود بنية "بوليسية" : كمجلس الأمن الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، لكي يؤمّنُ وظيفة " المحافظة على النظام" الغربي.إن التدخلات والحصارات التي تمارسها الولايات المتحدة ،" الذراع العلماني séculier " للأمم المتحدة لمعاقبة الحماقات المزعجة جداً التي ترتكبها دول الجنوب دون أي اعتبار للشرعية الدولية التي لم يعد يُرجَعُ إليها عملياً. إن " المجموعة "الدولية التي تجسدها فقط الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها،على الرغم من وجود ما يقرب من مائتي دولة أخرى،تعطي لنفسها " حقوقا" تتجاوز حدود معايير القانون الوضعي ودون أدنى اعتبار للأحكام الدقيقة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن إلغاء مبدأ السيادة هذا بالنسبة لغالبية الدول يواجَهُ بدور المُشرّع العالمي الذي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكسة لنفسها.

إن المشرّع الأمريكي،في الحقيقة، يعتمد قوانين ويصرّح بأنها قابلة للتطبيق خارج الحدود

الأمريكية.وهكذا فإن قانونيّ هيلمز-بورتونHELMS_BURTUN وأماتوAMATO يتضمنان معاقبة المشاريع التي تعمل ،خارج الولايات المتحدة،بما يتفق مع قوانينها الوطنية وبما يتفق مع الشرعية الدولية الكلاسيكية ،دون احترام الأوامر الأمريكية الصادرة بحقٍ بعض الدول الموسومة بأنها " إرهابية"..حتى أن الكونغرس الأميركي اتخذ في عام ١٩٩٨ قانوناً يهدف إلى حماية حرية الدين في العالم كله،لا سيما من أجل أن يفرض على الدول (مثل ألمانيا وفرنسا) الإحترام التام للطوائف (التي مقرها في الولايات المتحدة) والتي تنشر القيم الموالية للعولمة.(٩)

هذا الزعم الذي يدعيه القانون الأميركي في أن يجعل من نفسه قانوناً عالمياً،يصطدم ببعض المعارضات في الإتحاد الأوروبي،لكن خجله الشديد يقوده إلىقبول حلول مؤقتة تصالحية هي أشبه بالتراجعات.(١٠)

وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع ال AMI (الإتفاق المتعدد الجوانب حول الإستثمارات)،الذي تمت صياغته بمنتهى السريّة في إطار ال OCDE من قبل ممثلي (اليمين واليسار) في أغنى دول العالم،في غياب دول الجنوب.مشروع المعاهدة هذا حول الحق الدولي للإستثمارات ينطوي على دلالة عميقة حول إرادة السلطات الخاصة المُهيمنة والولايات المتحدة في فرض قانون عبر -قومي جديد ،لخدمة العولمة الرأسمالية.في الحقيقة،يريد ال AMI "للمستثمرين" (الشركات المالية،والمصانع العبر قارية) التمتّع بنفس المكانة القانونية التي تتمتع بها الدول في النظام العالمي.وعلى الحق الوطني في كل دولة أن يخضع أمام الحقوق الخاصة للمستثمرين.إن الإنتقال الحر لرؤوس الأموال يجب أن يكون مطلقاً،وكل إجراء تتخذه الدولة هوإجراء مزعج للشركات الخاصة ويشكل موضوعاً للطعن والإلغاء أمام المحاكم باسم احترام الشرعية الدولية الجديدة.ولا تستطيع الدول إبداء أي تحفّظ على هذه المعاهدة التي لا تستطيع التخلص منها إلا بعد إخطار مسبق مدته عشرين سنة!!!.

لا شك أن مشروع الAMI لم يؤد إلى أية نتيجة.والكشف عن مضمون هذا المشروع أمام الرأي الدولي أثار معارضات قوية من قبل المنظمات غير الحكومية. بعض دول الجنوب استيقظت (لا سيما الهند والصين وماليزيا وأندونيسيا).(١١)و تساءلت وسائل الإعلام عن مخاطر تجميد الهوية الثقافية القومية(الوطنية)،وتهديد التلوث غير المسؤول.وتجميد المشروعات الوطنية،الخ...

ومع هذا فإن مشروع ال AMI يمثل توجهاً ثقيلاً في سيرورة العولمة.لأنه يرتبط

---

(٩) انظر،على سبيل المثال،كنيسة السيانتولوجيا الفعالة جدّاً في أوروبا.مسؤولو المنظمات المسؤولةعن مكافحة الطوائف في كلمن ألمانيا وفرنسا،يعتبرون أن وجود المخابرات المركزية الامريكية في كنف الطوائف هو امر مُحتمل.

(١٠) انظر المواقف الصارمة للاتحاد الأوروبي ضد قانوني هيلمز-بورتون وأماتو ودعوة منظمة التجارة العالمية للتحكيم،ثم التراجعات التي تمت الموافقة عليها بحجة التعليق المؤقت لتطبيق هذين القانونين من قبل الرئيس كلينتون.

(١١) تجدر الإشارة إلى الاتهامات التي وجهت الى كل من أندونيسيا وماليزيا،وسقوط سوهارتو" العرضي" بعد حكم استمر ٢٥ سنة بالتعاون مع الولايات المتحدةالأميركية،وغير ذلك ...

باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ،تلك الإستراتيجية المتبوعة ضمن إطار ال ALENA (" نموذج مصغّر "لتنظيم العالم كما يحلم به الأميركان). وهو حاجة ملحة لترقية مصالح أكبر الجماعات المالية في العالم.

هذا المشروع الذي هُجر في إطار ال OCDE لا يزال قابلاً للظهور في إطار منظمة التجارة العالمية OMC بشكل أو بآخر،وفي وقت قريب.[١٢]

منظمة التجارة الدوليةMS O هي نفسها تشكل جنين "حكومة عالمية"،نظراً لتطلعها إلى لعب دور مُشرّع عالمي مع أنها مجهزة ببنى غير ديمقراطية مراقبة من قبل الولايات المتحدة الأميركية.على الدول اللأعضاء أن توائم تشريعها الوطني مع المتطلبات التي حددتها منظمة التجارة العالمية (المادة٢٦ _٤) ولا يحق لأحد تأويلها إلا الولايات المتحدة الأميركية.,كل سلطة دولة ترى نفسها بالتالي نوعاً من" الحكومة الملحقة" تتكون من خبراء من صندوق النقد الدولي ومن منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي تحت تهديد مبدأ " الشرطيّة السياسية": إذاً على طبيعة النظام أن يتلاءم مع سلطات المؤسسات الاقتصاديةالعالمية.

الواقع أن الرقابة السياسية الوحيدة التي تمارسها القوى عبر القومية هي التقويم الانتخابي لحالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية.ولا بد من الإشارة بهذا الخصوص،إلى أن حقوق الإنسان تفهم بشكل ضيق جدا: فالأمر لا يتعلق إلا بالحقوق المدنية والسياسية ولا يتعلق أبداً بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية أو بالحق في التطوير الذي يشرط مع ذلك الحقوق الأخرى.

في الواقع،إن التلامذة " الجيدين" لهذا الضبط الجديد العبر – قومي هم الدول التي تنظم انتخاباتها تحت الرقابة الغربية[١٣] وتسمح بوجود تعددية حزبية شكلية (وفي أغلب الأحوال مصطنعة تماما).

ومن التلامذة " الجيدين" أيضاً أولئك الذين يفتحون أسواق بلادهم على مصاريعها كمايقدمون مصادر هم الطبيعية إلى " المستثمرين" الغربيين لأن هذا الانفتاح يشكل بنظر الولايات المتحدة الأمريكية المعيار الأساسي للديمقراطية.

إن تحويل حقوق الإنسان إلى أداة بهذا الشكل لخدمة سيرورة العولمة يتمظهر عبر عمليات ذات أشكال مختلفة..فبهذه الطريقة تتحول شرعية النضال ضد عقاب المسؤولين عن خرق حقوق الإنسان إلى شكل تمييزي ضد " الديكتاتوريين" الذين يزعجون نظام العولمة،في الوقت الذي "يُنسى "فيه الديكتاتوريون الذين يسهلون عمل هذا النظام، باعتبار أن مسألة تقويم

---

[١٢] اللوبي الاميركي الذي يساند بشكل أساسي مشروع AMI. وال USCIB (المجلس الأميركي للأعمال الدولية(u.s. council for intrnational business، الذي لا يشك أحد في قوته.

[١٣] في فرنسا ،مثلا،هناك رابطة(سرية) من رجال القانون تقدم ضمانتها لبعض الإستشارات الإنتخابية الافريقية،مع أ أن نتائج هذه الانتخابات مدانه في البلدان المعنية نفسها لعدم نزاهتها.وهكذا،قام اساتذة فرنسيون في القانون ،مقابل اتعاب هامة، بتزكية الإنتخابات التي جرت في توغو لحساب السيدم. أياديما.

مفهوم الديكتاتورية متروك للقوى الكبرى.

و هكذا فإن قضية حقوق الإنسان حُرّفت من خلال تحويلها إلى سلاح حربي ضد الخصوم (أي مزعجي) الرأسمالية العالمية.

III.بنـــاء مجتـــمع الســـوق

إن أي نمط إنتاجي يرتبط بنمط المجتمع،بحيث يؤثر هذا على ذاك.وأحد أسباب فشل الإشتراكية في الشرق يعود إلى أنهم لم يتمكنوا هناك من إقامة" مجتمع إشتراكي" بسبب تحريفات نمط انتاج الدولة غير القادر على منافسة المحيط المباشر للرأسمالية المتطورة وبسبب ضغوط الوسط الخارجي(الرأسمالية المتطورة في أوروبا الغربية).

إن حالة جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي حالة واضحة : فبعد أن اخترقها النمط الألماني الغربي بما في ذلك قلبها نفسه من خلال برلين الغربية،فإن سلطات برلين الشرقية لم تتمكن من إقامة مجتمع إشتراكي ألماني.

اشتراكيات الجنوب وحدها استطاعت المقاومة (كوبا،كوريا الشمالية،فييتنام وغيرها..): إذ أن تماهيها مع الحركة الوطنية وقدرتها على إظهار بعض التفوق على المحيط المتخلف المجاور (مثل الخدمات الصحية العامة في كوبا) قد سمحت بانبثاق مجتمع اشتراكي-وطني نوعي،ولو جزئياً.

لقد انصبَّ عمل الغرب كلّه (السلطات العامة والخاصة مجتمعة وفي مقدمتها الأميركان) على بناء " مجتمع السوق" ليرافق اقتصاد السوق في إطار العولمة.

و بروز أيديولوجيا " استهلاكية" تمر أساسا عبر المناخ الذي يخلقه مجموع النشاطات التجارية والمالية ومن خلال الدعوات المستمرة للشراء (دعاية،مجمّعات تجارية كبرى،اختراعات تكنولوجية مستمرة الخ...)لكن هذه الإيديولوجية ،تنتظم لتشكل مذهبا بفضل مئات ملايين الدولارات التي تستثمَرُ كل سنة لتمويل آلاف المثقفين و "علب التفكير (think thanks) والدوريات،والمجلات والصحف اليومية وبرامج الإذاعة والتلفزيون.

إن أوساط العمل تدعم اللوبيات مثل :European Rountable"(الذي تأسس عام ١٩٨٣،والمكون من ٤٥ رئيس -مدير عام لأهم الشركات العبر قومية في أوروبا) وتمويل مشاريع العلاقات العامة (Hill and Knowlton,Burson Marsteller وغيرها..) ،كمت تقوم بتنظيم لقاءات منتظمة مثل (,World economic Forum_Davos وغيرها..)للوصول إلى تكوين " فكر وحيد" يجعل العولمة ظاهرة " طبيعية" لا يمكن العودة عنها.

هذا البناء ينطوي ،في المقام الأول ،على خوض معركة ضد الدول " الصادمة أو المقاومة " (كوبا،الجماهيرية الليبية ،كوريا الشمالية وغيرها..)[١٤].هذه الدول ،على الرغم من

---

[١٤] *تشكل الصين حالة خاصة بسبب كونها قوة كبرى وبسبب إمكاناتها الإقتصادية.وهي موضوع سنوث*

اختلافاتها العميقة على التوالي ،تجمع بينها سمة مشتركة هي منع قيام اتفاق عام تقريباً ومحافظتها على استراتيجية مستقلة ،والتي يمكنها ربما حتى " جلب العدوى" باعتبارها مثالاً يُحتذى إلى لبلدان الأخرى.

إن الفروقات بين " الدول المقاومة" والولايات المتحدة بلغت شأواً كبيراً لدرجة أن هذه الأخيرة اضطرت للجوء إلى مقولة غامضة " ذات هندسة متغيرة" ،يحددها كل سنة الكونغرس الأمريكي ب " الدول الإرهابية".

إن بناء مجتمع السوق يمر بعد ذلك من خلال النضال من أجل إضعاف الهويات القومية و الثقافية.

وبمقدار ما تكون تلك الهوية قوية وغير قابلة لاختراقات التأثيرات الخارجية ،بمقدار ما ينبغي إضعافها..وعلى هذا الأساس يعتبر الأمريكي ساموبل هانتيغتون أن الخصم الأساسي للغرب في القرن الواحد والعشرين هو الإسلام (بمعن آخر العالم العربي-الإسلامي) والكونفشيوسية (أي الصين).ليس هناك حرب ضد مباديء حضارية ،بل ضد رفض الخضوع لمتطلبات العولمة.

وحينما تحاول دولة أو تيار إسلامي ،مثلاً، أن يعرب عن تفهمه إزاء التبادل الحر ،فهو مرضي عنه ومسموح به (انظر إلى العلاقات الأميركية_السعودية ،والأميركية الأفغانية ،والأميركية مع الجبهة الإسلامية في الجزائر الخ.). باختصار ،ينبغي على الهوية الثقافية أو الدينية أن تعود إلى بعدها الخاص تماماً(الممارسة الشخصية) أو تتحول إل فولكلورية نسبياً (كما هو حال الشعوب الهندية الأميركية).

في المناطق الثقافية القابلة للإختراق (مثل أفريقيا)، تقوم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والطوائف (مثل شهود يهوه ،والكنيسة السيانتولوجية وغيرها..) بإدخال القيم الموالية ل " توحيد العالم" ، وبشكل غير مباشر ،تقوم بعولمة تحت إشراف الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

إن القيم التي تم تصديرها بهدف تكوين American Mondialism way of life : النموذج الأمريكي العالمي للحياة، تُصنَّعُ انطلاقاً من سمات نوعية ل"الإدارة" :" المرنة " (بالمقابلة مع الصرامة) ،والإنتاجية (التي لا هدف إجتماعياً لها)،الخ..

ومع هذا فإن ما يهيمن على الأمم: " الجديدة" هو " التفاوت المشروع".العديد من مؤدلجي الليبرالية الجديدة ينشرون فكرة أن التفاوت (في النظام الإجتماعي كما في النظام العالمي) هو مفهوم قديم .وعليه أن يخلي المكان لمفهوم(أكثر المفاهيم غموضاً) الإنصاف الذي يمكنه تبرير الميزات الممنوحة إلى البعض دون البعض الآخر.

إن كل مكتسبات الحركة الإجتماعية في النظام الداخلي للبلدان الصناعية ،كما دول الجنوب

مزدوج من قبل الولايات المتحدة والغرب: في تتعرض إلى قيد غقتصادي مزمن (حول حقوق الإنسان بشكل خاص) مع استفادتها من كل الامتيازات التي تسهّل علاقاتها التجارية (مثل المادة القائلة بلأمة الاكثر استفادة).

في النظام العالمي،كانت قائمة على أكبر قدر من المساواة،وهي مصدر أفضل توزيع للثروات وأكثر قدر من الأمن إزاء الهيمنات.هذا النظام يعتبر بمثابة نظام مهمل[١٥] لأنه لايستجيب لهموم "الأداء" الإقتصادي وحاجات الاحتكار ،وهس ظاهرة كبرى تميز الواقع الراهن.

النزعة الإنسانية قد لاتنطوي إلا على إضفاء مسحة أخلاقية عل ألعاب السوق.إذ يتم التشديد،مثلاً،على الصراع الذي يخوضه المستهلكون وبعض المشاريع لرفض المنتوجات الناتجة عن عمل الأطفال في بلدان الجنوب.وليس من باب الصدفة إذا اتفق هذا "النضال الأخلاقي" مع مصالح شركات الدول الصناعية ويشكك بالتنافس "غير الشريف"لاقتصادات الجنوب ،بسبب كلفة الإنتاج المتدنية.

إن إيديولوجية حقوق الإنسان نفسها،تحولت إلى أداة: فباستبعادها الحقوق الاجتماعية والإقتصادية وحقوق الشعوب ،إنما تحقق فردنة individualisation المشاكل،من خلال ادعاءاتها العالمية،فهي تساهم من طرفها في العولمة.

لقد تمت إعادة تعريف المفاهيم: وهكذا فإن : الحداثة" تكتسب مضموناً تراجعياً وأقدم الممارسات الإجتماعية المتدرجة والمستغِلّة تستعيد لوناً " طليعياً".

لقد تم إعداد كل شيء لقتل الذاكرة.والحقيقة أن "عيب" الذاكرة هو أنها تقدم معايير وعناصر القياس للبشر.الأمر الذي يسمح بتحديد ما هو متقدم وما هو متراجع.

ينبغي أيضاً قتل مفهوم " المعن" وال "الهدف".فالعولمة غاية في حد ذاتها،لأنها ،كما تزعم نظرية الفوائد المقارنة،قادرة على حل المشاكل كلها.والبحث عن معنى الفعل الإنساني يدل من الآن فصاعداً،عن نزعة دوغمائية أو عن تعصّب.بل هي متهمة بحمل شمولية كامنة،الأمر الذي يجنب المقاربة " النفعية " للوقائع.

والنتيجة هي تماثل " أخلاقي" ومفهوماتي يقوم بدور المساعد للعولمة.وهكذا تتطور حضارة مزعومة[١٦] من نمط كوسموبوليتي،لا جذر لها إلا الإقتصاد الرأسمالي الإحتكاري،نوع من " ثقافة الضبط البنيوي".

خلاصة:

الهيمنة الأمريكية والعولمة التي تخدم الشركات عبر القومية والإحتكار تشكل موضوعاً للنقد.والحقيقة،فإن الجميع تقريباً يوافق على هذا مع زعمه بأنه يعارضها.وتردد الإتحاد الأوروبي إزاء الولايات المتحدة أمر له دلالاته.

في مقابل الدوغمائية المتحجرة للخبراء (" من يعلم منهم")العاملين في خدمة السلطات الخاصة،يعود إلى رجل الثقافة (" من لا يعلم أبداً") أمر التحرك والمشاركة في الحركات

[١٥] انظر :عبد الحميد الأوالي :نظام عالمي جديد أم عودة إلى اللامساواة بين الدول.الدار البضاء ١٩٩٣ .
[١٦] لا تخلو هذه القيم من جاذبية لشعوب الجنوب التي تعاني من سوء الإدارة والفساد وما إلى ذلك..

الإجتماعية النقدية، بصرف النظر عن حدود الشمال والجنوب.

يقول جاك بيرك : " يبدو أننا تربينا لكي نتنازل عن الصرامة العقلية وعن السخط الأخلاقي ،مع أنهما مصدر أي تقدم"[١٧].

هل هناك هدف بشري غير تأمين " أولوية مطلق الإجتماعي" كما طالب بهذا إعلان كوبنهاغن عام ١٩٩٥ ،أي " البحث عن منهج جذري لتأمين توزيع الإمكانيات والأعباء بين تجمعات البشر في العالم"(جاك بيرك، ١٩٧٢) وذلك برفض كل الإمبراطوريات،وكل الهيمنات ورفض الإقتلاع المُعَمَّم الذي يهيئون له.

□□□

---

[١٧] *لايزال ثمة مستقبل،باريس ١٩٩٣. (ستظهر ترجمته قريباً بقلم د.قاسم المقداد قريباً عن دار عطية في بيروت).*

الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية الإشكال النظري

د. حسن حنفي(*)
كلية الآداب -جامعة القاهرة

١-تعدد مسارات التاريخ

لكل ثقافة مسارها. ولا يوجد مسار واحد لجميع الثقافات. فالثقافة تعبير عن مرحلة تاريخية بعينها، وتتشكل في إطار الوعي التاريخي لأمة ومن خلاله. وتتعدد المسارات بتعدد الثقافات عبر التاريخ. فإذا ما سيطرت ثقافة وذاعت، وتحولت إلى ثقافة مركزية وأصبحت باقي الثقافات في الأطراف، وأصبح مسار الثقافة المركزية هو العصر والتاريخ والمسار لباقي المسارات، يعادل الثقافة العالمية،، وغيرها ثقافات محلية. حدث ذلك في الحضارة المصرية القديمة بل وفي مجموع حضارات ما بين النهرين وكنعان عندما كانت تمثل الثقافة المركزية وغيرها من الثقافات اليونانية في الغرب، والفارسية والهندية في الشرق ثقافات الأطراف. وحدث ذلك أيضاً مع حضارات الشرق القديم، عندما كانت ثقافة الهند في المركز تنتشر خارج حدودها إلى الصين وأواسط آسيا فتحولت ثقافاتها إلى ثقافة الأطراف. كما حدث ذلك في الصين عندما انتشرت ثقافاتها ودياناتها خارج حدودها، وأصبحت مركز العالم، وتحولت باقي الثقافات حولها إلى امتدادات لها. ثم تكرر ذلك مع اليونان، بعد فتوحات الاسكندر، عندما أصبحت الثقافة اليونانية ثقافة المركز وباقي الربوع التي انتشرت فوقها اللغة والثقافة اليونانية عندما الرومان غرباً، وفي مصر جنوباً، وفي آسيا شرقاً، وفي وسط أوروبا شمالا، هي الأطراف ثم ورثت الثقافة العربية الإسلامية الثقافات القديمة، وذاعت في الشمال الغربي إلى أوربا عبر الأندلس، وفي الشمال الشرقي في أواسط آسيا، وفي الشرق في جنوب شرق آسيا عبر فارس والهند حتى الصين، وأصبحت هي ثقافة المركز تفيض على غيرها من الأطراف. ثم جاء الغرب الحديث يرث الثقافة العربية الإسلامية. فتصبح أوربا مركز الثقافة العالمية، وثقافات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في الأطراف. وقد يكون العالم على أعتاب تحول جديد في علاقة المركز بالأطراف، من أوربا إلى آسيا من جديد بمفردها أو في لقاء مع افريقيا وكما تجسده الثقافة العربية الإسلامية في آسيا وافريقيا. وكما انتقلت الروح من الشرق إلى الغرب عبر آلاف السنين، فقد تعود الروح من الغرب إلى الشرق من جديد في المستقبل القريب أو البعيد. وتلك الأيام نداولها بين الناس".

وفي خضم سيطرة المركز الأوروبي في عصوره الحديثة وترويجه لثقافته خارج حدوده

إلى باقي الثقافات أصبح مسار التاريخ الأوربي عن وعي أو عن لا وعي هو المسار التاريخي لجميع الثقافات. فنحن في نهاية قرن وفي بداية قرن آخر، في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة وكأن تاريخ العالم يبدأ فقط منذ ألفي عام، منذ ولادة السيد المسيح، وكأنه قبل ذلك لم يكن هناك تاريخ ولا ثقافات ولا شعوب، وماذا عن حضارات الشرق القديم بما في ذلك مصر التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام أي ما يقارب من ضعف التاريخ الميلادي. ولماذا يكون ميلاد السيد المسيح هو الحد الفاصل بين ما قبل التاريخ، وما بعد التاريخ، بين القديم والجديد، بين الشرق والغرب؟ لكل ثقافة بدايتها في التاريخ. فاليابان تبدأ التاريخ كل مرة ببداية تولية الامبراطور العرش. وفارس وحتى عصر الشاه تبدأ التاريخ منذ قورش. والعبرانيون يبدأون التاريخ منذ أكثر من خمسة آلاف عام، منذ خلق الله العالم. والمسلمون يبدأون بالتاريخ الهجري، وهم الآن في الربع الأول من القرن الخامس عشر في نهاية ١٤١٨ وبداية ١٤١٩. ومع كل حدث عظيم يبدأ التاريخ، عام الفيل، ميلاد الاسكندر، تنصيب امبراطور، لا توجد نمطية في المسار التاريخي لكل الشعوب والثقافات. إنما المركز هو الذي يفرض مساره على الأطراف. ولما كان الغرب الحديث الآن هو المركز فهو الذي يفرض مساره على باقي الثقافات. ويجعل العالم كله يمتثل بمساره هو نهاية قرن وبداية آخر فتضع كل الشعوب نفسها في مسارها، ويزداد الاغتراب الثقافي والحضاري عند كل الشعوب باستثناء ثقافة المركز. وفي خضم الإعجاب بالحاضر يتم نسيان الماضي، وفي زحمة الوعي السياسي يتم طي الوعي التاريخي. وفي لذة التمتع بالثمار ينسى الآكلون الجذور التي بدأ غرسها قبل فصل الحصاد. وفي تدوين التاريخ الحديث، وقعت مؤامرة صمت على الجذور لصالح الثمار ربما لنزعة نفعية مباشرة أو بنية إخراج الشعوب التاريخية القديمة من التاريخ وحصرها في متاحف تاريخ الحضارات القديمة لاتساع المجال للشعوب اللاتاريخية الأوربية الحديثة التي ابتلعت عصورها الحديثة في القرون الخمسة الأخيرة كل تاريخ البشر السابق، اعتزاز بالجديد على حساب القديم.

وهناك فرق بين التاريخ والوعي بالتاريخ[1] التاريخ ليس زماناً أو عصوراً وسنوات طبقاً لدورات الأفلاك. هذا هو الزمان الكوني الفلكي الذي لا يشعر به أحد. هو زمان تقريبي للحساب وليس زماناً شعورياً وإحساساً بالتاريخ. إنما التاريخ هو الوعي بالتاريخ، والزمان الكوني هو الزمان الشعوري. فالمواطن الراوندي الذي يقتل طبقاً للهوية، هوتو أو توتسي لا يعيش نهاية القرن العشرين بداية القرن الواحد والعشرين، بل يدافع عن بقائه في العالم كجسد وكائن حي. هويته القبلية بما تمثله من لغة وعادات وأعراف، وصراعات، هزائم أو انتصارات. والأفغاني الذي يقتل الأفغاني منذ سنوات، والجزائري الذي يقتل الجزائري، والسجين والمواطن الفلسطيني في إسرائيل، والصومالي أو التشادي المهدد بالموت عطشا أو جوعا لا يعيش ألفية ثانية على مشارف التحول إلى ألفية ثالثة بل يعيش كل منهم تاريخه، ويحمل همه. وينن تحت ثقافته، ويحاصر في وطنه، ويريد البقاء حيا بدافع غريزة حب البقاء.

---

(١) انظر دراستنا: دراسة التاريخ والوعي بالتاريخ في "هموم الفكر والوطن" جـ١ التراث والعصر والحداثة، دار قباء، القاهرة ١٩٩٨ ص ٣٨٣-٣٩٣.

وفي الوطن العربي يعيش المواطن أدم ونوح وابراهيم وموسى ويعقوب ويوسف قدر عيشه للضنك والفقر والقهر والضياع والإحباط، وكأنهم حاضرون معه، يحادثهم ويستشهد بأقوالهم، ويتأسى بحياتهم، ويتخذهم له قدوة وسلوكاً. ويعيش الخلفاء والصحابة والأئمة والفقهاء والعلماء. يقرأ "الموطأ" و"رياض الصالحين" و"أحياء علوم الدين". وهي طبقاً للتحقيب الغربي ثقافة العصر الوسيط، الثقافة القديمة في عصر ما قبل الحداثة والعالم الآن كله، وبلا استثناء، يتجه إلى ما بعد الحداثة إن لم يكن يعيشها بالفعل كما يبدو ذلك أحياناً في خطاب المثقفين والأدباء والفنانين العرب وقد لا يعيش مواطن في المركز الأوربي رافضاً لثقافته ومحتجاً على نظامه، مساره التاريخي الخاص، ويعيش مسار الشرق البعيد، الهند أوالصين، حالقاً شعره، لابسا مسوح الرهبان، متعبداً في جبال الهيمالايا، يعشق الدالاى لاما أو في الحسين والأزهر الخليلي، يقرأ القرآن، ويسترجع عصر النبوة. فالوعي بالتاريخ لا يتعدد فقط بتعدد الثقافات والشعوب ولكنه قد يختلف من فرد إلى آخر. لا يوجد تاريخ واحد لكل الشعوب بل هناك وعي تاريخي متعدد عند كل شعوب وربما عند كل فرد.

وتكشف تحليل ألفاظ الأشكال مثل الهوية الثقافية والعولمة، الخصوصية والعالمية، المحلى والكوني عن ثنائية أعمق هي ثنائية الأنا والآخر. وعادة ما يكون الأنا هو الذي يدافع عن الهوية الثقافية والخصوصية والمحلية في مواجهة الآخر الذي يتحد مع العولمة والعالمية والكونية. فالعلاقة بين الطرفين ليست مجرد موضوع لبحث علمي بل هي أزمة وجودية تاريخية تعبر عن صراع أكثر مما تعبر عن مجرد تضايف أو حوار. وقد تعبر عن إحساس مرضي، مركب النقص في مقابل مركب العظمة، المقهور والقاهر، المستعمر والمستعمر. فهي علاقة غير متكافأة بين خصمين وليست علاقة متكافأة بين ندين. لا يستطيع المثقف العربي أن يجردها بدعوى الموضوعية والحياد لأنه جزء منها إن لم يكن طرفاً فيها. بل ولا يكفي عرضها من أدبياتها التي تزداد يوماً وراء يوم من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية وفلاسفة السياسة والتاريخ. فهي تجربة معاشة عند كل مثقف عربي يشعر بهذا التمزق، منذ القرن الماضي، بين القديم والجديد، بين الأصالة والمعاصرة، بين الخصوصية والعالمية، بين الأنا والآخر، وتنعكس في الفكر والأدب والفن، في حياة الإبداع وفي السلوك اليومي. وغالباً ما تكون الأحكام تعبيراً عن مواقف نفسية وانفعالية إما بالاتجاه إلى الآخر رغبة في أن يكون حديثاً عصرياً في مواجهة ثقافة قديمة تراثية وعقل ظلامي قطعي مغلق، أو بالاتجاه إلى الذات رغبة في أن يكون أصيلاً مدافعاً عن هويته الثقافية في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية والهيمنة الحضارية. وتحليل هذه التجارب المعاشة وراء هذين الموقفين المتضادين الحدين قد يكشف عن عمق الأزمة وصدقها، ويساعد على سبر غورها واستبصار مسارها، وتحويلها من ظاهرة انفعالية شخصية إلى موقف حضاري رصين من منطلق تاريخي أوسع من أجل تحقيق مثل التقدم والنهضة التي يشارك فيها الجميع ويسعى إليها حتى ولو اختلفت الوسائل وتعددت الطرق. وتحليل التجارب المعاشة الفردية والجماعية لإدراك ماهيتها هو ما يسمى بلغة الصوفية القدماء وصف أحوال النفس، وبلغة المعاصرين المنهج الظاهرياتي. أما الأدبيات فهي موضوع للمراجعة، الفحص والنقد لمعرفة الحالة الراهنة للموضوع the state of the art من أجل تجاوزه وقد يأتي التجاوز الإبداعي أحيانا قبل

المراجعة المدرسية[٢].

٢-العولمة وأشكال الهيمنة الغربية:

إن "العولمة" هي أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية الأوربية في العصر الحديث والتي بدأت منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر ابتداء من الغرب الامريكي والتفافا حول افريقيا حتى جزر الهند الشرقية والصين. بدأ النهب الاستعماري للسكان من افريقيا والثروات من آسيا وافريقيا والعالم الجديد لتكوين الاقطاع الأوربي في عصر الاصلاح الديني في القرن الخامس عشر، ثم النهضة في السادس عشر ثم العقلانية في السابع عشر حيث تحول الإقطاع إلى ليبرالية تجارية، ثم الثامن عشر والتنوير الأوربي ثم التاسع والثورة الصناعية الأولى والنهب الاستعماري الثاني في صورة الاستعمار القديم لافريقيا وآسيا في القرن العشرين، واندلاع حربين أوربيتين على أرض الغرب سميت الحربان العالميتان الأولى والثانية. وبعد عصر التحرر من الاستعمار في هذا القرن بدأت أشكال الاستعمار الجديد في الظهور باسم مناطق النفوذ، والأحلاف العسكرية في عصر الاستقطاب، والشركات المتعددة الجنسيات، واتفاقية تعريفة التجارة الخارجية، واقتصاد السوق ومجموعة الدول الصناعية السبع أو الثمان. والعالم ذي القطب الواحد، وثورة الاتصالات، والعالم قرية واحدة. كما تظهر العولمة في إحكام الحصار حول مناطق الاستغلال الاقتصادي أو السياسي أو الحضاري عن المركز مثل حصار العراق وليبيا، وتفتيت السودان، وتهميش مصر، وتهديد ايران. فاحتمال ظهور قطب ثان وارد حضارياً من المنطقة العربية الإسلامية بإرثها الثقافي التاريخي الطويل. وتظهر أيضاً في إحكام الحصار الاقتصادي حول آسيا كما حدث في انخفاض العملات الآسيوية المحلية أخيراً والمضاربات في أسواق الأوراق المالية نظراً لأن ماليزيا تحاول أن تنمو وهي مستقلة ثقافياً ومتميزة حضارياً. فالمركز لا يقبل إلا التبعية المطلقة لضمان استقرار السوق. أما أمريكا اللاتينية فإنها مشغولة بمشاكلها الداخلية، العنف، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والفقر، والبطالة. فقد انتهى عصر جيفارا. وخفت لاهوت التحرير و"تامرك" الشباب، وتميعت الثقافة الوطنية، فلا هي هندية أو افريقية، ولا هي اسبانية برتغالية، لاتينية غربية، ولا هي أمريكية شمالية، فلا يوجد إلا الوطن العربي الإسلامي الذي يحتمل أن يأتي منه التحدي للعالم ذي القطب الواحد. ومن هنا تأتي معاداة الغرب للإسلام بوجه عام وللصحوة الإسلامية بوجه خاص، والتركيز عليه بالضرب والحصار والتهديد[٣]

والعولمة تعبير عن مركزية دفينة في الوعي الأوربي تقوم على عنصرية عرقية وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة. فالأبيض أفضل من الأسود والأصفر والأحمر والأسمر. أستئصل الهنود الحمر من أمريكا وأستراليا. وسرق الأفارقة السود في بداية العصور الحديثة صيداً كالحيوانات لبناء القارة الجديدة. وتم احتلال العالم العربي الإسلامي الأسمر. والقيت أول قنبلة نووية على الجنس الأصفر في هيروشيما وناجازاكي. وفي قلب كل أوربي ما زالت تقبع

---

[٢] تمت بعض الحالات إلى دراساتنا السابقة من أجل استكمال الموضوع فحسب وليس تنكراً لاجتهادات السابقين وأدبيات الموضوع.

[٣] انظر كتابنا "الدين والثقافة والسياسة" الوضع العربي الراهن، دار قباء، القاهرة ١٩٩٨.

اليونان القديمة. وفتوحات الاسكندر الأكبر وانتصاره على الفرس، وانتشاره حتى الهند، وعسكرية أسبرطة وامبراطورية روما. البحر الأبيض المتوسط بحيرة أوربية، تسيطر على ضفته الشمالية، جنوب أوربا، وعلى ضفته الجنوبية، شمال افريقيا أو المغرب العربي، وتسيطر إسرائيل على ضفته الشرقية في فلسطين، وتظل إسبانيا محتلة لسبته ومليله، وبريطانيا جبل طارق. فلما انقلبت الموازين، وورث العرب المسلمون الامبراطورية الرومانية على جميع ضفاف البحر الأبيض المتوسط في الجنوب، في مصر والمغرب العربي، وفي الشرق فلسطين، وفي الشمال في بحر إيجة، وجنوب إيطاليا وجنوب فرنسا وإسبانيا وكل جزر البحر الأبيض المتوسط: أراد الغرب الثأر في الحروب الصليبية، هذه المرة تحت غطاء المسيح واسترداد السيطرة على البحر، فلما فشلت الحملة الصليبية أستؤنفت من جديد في الاستعمار الحديث بالالتفاف حول افريقيا وآسيا ثم إعادة التوجه نحو القلب عبر البحر في فلسطين[٤]. وبعد حركات التحرر الوطني، استقل العالم العربي في جنوب البحر، ورد الغرب إلى حدوده الطبيعية على المستوى العسكري وإن بقت آثاره على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي. وأراد الغرب أن يعيد الكرة في مرحلة ما بعد التحرر فأفرز أشكالاً جديدة للهيمنة عن طريق خلق مفاهيم وزرعها خارج حدوده مثل العولمة، العالم ذي القطب الواحد، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، الإرادة العليا Governance، ثورة الاتصالات، العالم قرية واحدة، الكونية، وكلها مفاهيم غير بريئة تكشف عن سيطرة المركز على الأطراف في تاريخ العالم الحديث، وتجعل المثقفين في العالم الثالث يلهثون وراءها بالشرح والتفسير والتعليق والتهميش دون أن يعلموا أن التهميش ليس الكتابة على النص بل الإخراج من التاريخ، ودعوة إلى التقليد في الأطراف وترك الإبداع للمركز وحده. وبمجرد نهاية الاستقطاب برز مفهوم العولمة لأحكام السيطرة على العالم باسمه ولصالح المركز ضد مصالح الأطراف. واجتهد المفكرون العرب في ترجمة Globalization عولمة أو كونية. ويستحسنها البعض لأن الهامش سيجد له مكاناً في المركز ولو في حوار بالرغم من إخفاق حوار الشمال والجنوب. والحوار العربي الأوربي، وحوار الشرق والغرب. وأصبح كل من يدافع عن الخصوصية والأصالة والهوية الثقافية والاستقلال الحضاري رجعياً، إظلامياً، أصولياً، إرهابياً، متخلفاً، ماضوياً، سلفياً، بترولياً، خليجياً، مع أن الدفاع عن العولمة يأتي من الخليج وأموال النفط التي تساهم في اقتصاد السوق وشراء أسهم الشركات الأجنبية. كما انتشر مفهوم الإدارة العليا Governance أي مركزية التحكم وإصدار القرارات على حساب المؤسسات، واللامركزية، والعمال وفائض الانتاج. وازدهرت كليات الأعمال والإدارة Buisiness Administration، وأنشئت الجامعات الخاصة المنتقاة لتكوين رجال أعمال المستقبل في "إفران" مثل "جامعة الأخوين" في المغرب العربي حيث تدخل الثقافة الانجليزية لأول مرة مخترقة الثقافة الفرنسية بعد تحول المركز الثقافي اللغوي من الفرانكوفونية إلى الانجلوفونية. ولا فرق في البنية بين العولمة والإدارة العليا في إعطاء الأولوية للمركز على الأطراف. كما صدرت مراكز البحث الاستراتيجي في

(٤) انظر دراستنا: استراتيجية الاستعمار والتحرير تحية إلى وحوار مع جمال حمدان في حوار الأجيال، دار قباء، القاهرة ١٩٩٨.

الغرب خاصة في الولايات المتحدة مفهوم "نهاية التاريخ" بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتصار الرأسمالية وكأن التاريخ قد تحقق، والزمن قد انتهى، والقيامة قد قامت. ولم يعد هناك تطور ولا تغير ولا انتقال إلى مرحلة أخرى قادمة. فتم الحكر على المستقبل وإيقاف دورات الزمن. وضاعت أزمات الرأسمالية في زحمة الإعلام، وسيطرة الرأي الواحد على شبكات الفضاء. بدأه هيجل إعلاناً عن قيام الدولة الألمانية القوية الموحدة ومركزها بروسيا. وكانت فرنسا قد أعلنت من قبل عن توقف الزمن بانتصار الثورة الفرنسية ومبادئها الثلاثة: الحرية، الإخاء، المساواة. كما أعتبر كل تيار ومذهب نفسه نهاية التاريخ، الرومانسية، المثالية المطلقة، الوضعية، الثورة الصناعية، الظاهراتية، الوجودية، البنيوية، الماركسية، البرجماتية، التحليلية، بل والأيديولوجيات السياسية في هذا القرن كالنازية والفاشية. ووقعت حضارة التقدم المستمر في تناقض مع نفسها بإيقاف التقدم وإعلان نهاية التاريخ، مع أنه في حضارات أخرى يبدأ التاريخ دورة جديدة، نهضة وتقدم وحداثة كما هو الحال في الشعوب المتحررة حديثاً.

وإذا تم إخراج مفاهيم العولمة أو الكونية والإدارة العليا ونهاية التاريخ لتقوية المركز فإنه قد تم نحت مفاهيم أخرى للتصدير خارج المركز إلى الأطراف مثل مفاهيم "ما بعد الحداثة" نهاية عصر الحداثة الذي ارتبط بالقانون والنظام، والتنظير والتعقيل والترشيد، والتحكم في قوانين الطبيعة، وغائية الإنسان والكون، والتقدم والطموح، وهي المفاهيم التي قامت عليها حضارة المركز ذاته منذ بداية عصوره الحديثة حتى الآن، وبالتالي بداية عصر الفوضى في الطبيعة، والمعاداة للمنهج وهدم العقل، والتعددية بلا غاية أو هدف، وغياب الحوار والتفاهم والتخاطب (فاير آبند)، وكأن الغرب بعد ما نعم بالحداثة ومآثرها واكتفى منها وسئمها يريد هدمها بما في الغرب من قوة على التجاوز يحاول منع الحضارات الأخرى من الوصول إليها والإستفادة منها خاصة وأنها في مرحلة التحول من القديم إلى الجديد، ومن التراث إلى الحداثة، ومن الماضي إلى المستقبل. كما ذاع مفهوم "التفكيك" كخطوة أبعد من التحليل، تفكيك كل شيء بما فيه العقل وحده، اللوجوس الذي جعله القدماء أحد تجليات الألوهية وأشكالها. أصبح الشيطان الذي يجب التخلص منه، نسيج العنكبوت الذي يجب تقطيعه حتى لا يبقى شيء ولا العنكبوت نفسه (دريدا) في التحليل كانت الغاية ضبط العبارة وإحكام اللفظ تجنباً للانشائية والخطابة. وفي التفكيك تبدأ الكتابة من درجة الصفر (بارث) فالفكر مجرد وحدات كتابية لا تعبر عن معنى سابق ولا تفيد معنى لاحق. الفكر أجراس اللغة وأصوات الألفاظ. وحضارات الهامش تحاول التجميع والتركيب خوفاً من التفتت والتشرذم والضياع باسم الملل والنحل والأعراف وبحجة الطوائف والأجناس. وأخيراً يتم تصدير "صراع الحضارات" للنطق بما كان مسكوتا عنه سلفاً ولتحويل العالم إلى دوائر حضارية متجاورة ومتصارعة على مستوى الثقافات لإخفاء الصراع حول المصالح والثروات، وإلهاء الشعوب الهامشية بثقافاته التقليدية. بينما حضارات المركز تجمع الأسواق، وتتنافس في فائض النتاج عوداً إلى النغمة القديمة، مادية الغرب وروحانية الشرق، الحضارة اليهودية المسيحية في مواجهة الحضارة الإسلامية البوذية الكنفوشوسية.

٣-مخاطر العولمة على الهوية الثقافية:

إن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية. تعني العولمة مزيداً من تبعية الأطراف للمركز. تجميعاً لقوى المركز وتفتيتاً لقوى الأطراف بما في ذلك الدولة الوطنية التي قامت بدور التحرر الوطني وتحدث المجتمع والتي قاومت شتى أشكال الهيمنة القديمة والجديدة حتى انهيار المعسكر الاشتراكي. وتقذف عليها مفاهيم جديدة أشبه بالسوط على ظهر من لا يدخل بيت الطاعة في نظام العالم الجديد: حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، حقوق المرأة. وقوى الدعم الغربي لمراكز حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي الفردي دون مراعاة لحقوق المواطنة وحقوق الشعوب. وانتشرت البحوث عن الأقليات العرقية والطائفية من أجل إبراز الخصوصيات والهويات والتعدديات الثقافية للقضاء على وحدة الثقافة، ووحدة الوطن، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير، وانتشرت مشاريع دراسات المرأة وجمعياتها، وأدخل مفهوم النوع Gender في كل شيء في ثقافات لم تعرف بعد مفهوم المواطنة التي لا تفرق بين ذكر وأنثى. وغام النضال الوطني بخلق عدو وهمي للمرأة هو الرجل بينما المرأة والرجل كلاهما ضحايا عدو مشترك هي التقاليد والتخلف والفقر والقهر والاستعباد. وكل ذلك بداية للهدف الأعظم وهو فتح الدولة الوطنية لحدودها الاقتصادية والسياسية، والسير في نهج الخصخصة، والتحول من القطاع العام الذي تبنته بعد تحررها الوطني إلى القطاع الخاص الذي يساهم فيه رأس المال الأجنبي ويزاحم رأس المال الوطني. وعلى الاقتصاد الوطني أن يتحول إلى جزء من الاقتصاد العالمي، برفع الدعم عن المواد الأولية، وترك كل شيء لقانون العرض والطلب، في الغذاء والإسكان والتعليم والخدمات العامة. واتفاقية "الجات" تجعل كل شيء أسواق الدول مفتوحة للمنافسة العالمية من أجل تصريف الفائض الاقتصادي للدول الصناعية. وبالتالي تنتهي الصناعات الوطنية والحماية الجمركية، وتنشأ المناطق الحرة للتبادل التجاري الحر حتى تصبح الدول الوطنية بالأمس القريب كلها أسواقاً حرة مثل هونج كونج وتايوان، ومن لا يقدر على المنافسة على السواق عليه أن ينزوى إلى متاحف التاريخ، ولا مكان للأقزام بجانب الكبار.

وتعم قيم الاستهلاك والمتعة بالحياة. ولا تنظر الأمم إلى مشاريع قومية وخطط استراتيجية بعيدة المدى، فذلك من اختصاص المركز، وما على الأطراف إلا ركوب القطار الذي يحدد المركز اتجاهه وسرعته ونوع حمولته وقائده ووقوده ومحطاته التي يتوقف فيها أو التي يتجاوزها. فإذا ما اتسعت المسافة بين الأغنياء والفقراء انتشرت الجرائم المنظمة، وظواهر "البلطجة" والحماية الشخصية، واسترداد الحقوق أو نهبها باليد، وتطبيق الشريعة بالعنف والكره والإجبار، ما دام العنف أصبح وسيلة لتحقيق المطالب. وينتشر الفساد والمضاربة ووسائل الكسب السريع وتهريب الأموال. ويزداد الغلاء والترف ويزدهر الجنس متعة رخيصة لمن يملك المال ولمن يبيع الرقيق البيض. وتضيع القيم العامة. وينتهي ما يربط الناس. ويزداد التفكك الأسري والتشرذم الاجتماعي. كل فرد وكل طائفة تبحث لها عن قضية بعد أن غابت القضية العامة وبعد أن انحسر الوطن في قلوب المواطنين. ويسود الشك

والنسبية كما ساد في المركز. وتعم العدمية، وتنقلب القيم، ويسري الخواء في الروح، فتنهار الأمة، ويغير التاريخ مساره من الشعوب المتحررة حديثاً إلى الاستعمار الجديد ليستعيد مجده القديم تحت شعارات براقة مثل النظام العالمي الجديد، والعالم قرية واحدة، وثورة المعلومات. وتنشر أساطير الثقافة العالمية، والوعي الكوني. والكوكبة، والعولمة. ويتوحد العالم كله تحت سيطرة المركز، وتصبح ثقافته هي نموذج الثقافات ويتم تخطيط كل شيء بحيث يختفي الخاص لصالح العام الذي كان في بدايته خاصاً ثم أصبح عاماً بفعل القوة، مهما نبه علماء الاجتماع على أن المعرفة قوة (فوكو) أو المعرفة مصلحة (هابرماس) وباسم المثاقفة يتم انحسار الهويات الثقافية الخاصة في الثقافة المركزية مع أن اللفظ سلبي Acculturation ويعني القضاء على ثقافة لصالح أخرى، ابتلاع ثقافة الأطراف داخل ثقافة المركز. وتخفف بعض المصطلحات الأخرى من مستوى عدم الندية بين الثقافات فتبرز مفاهيم التفاعل الثقافي، التداخل الحضاري، حوار الحضارات، التبادل الثقافي، وهي مفاهيم تنتهي إلى أن ثقافة المركز هي الثقافة النمطية ممثلة في الثقافة العالمية والتي على كل ثقافة احتذاؤها. وتنتهي أسطورة التعددية التي طالما قامت عليها حضارة المركز، وعبر عنها وليم جيمس في "عالم متعدد" لصالح عالم أحادي الطرف. ثقافة تبدع وثقافات تستهلك ثقافة تصدر، وثقافات تنقل.

وبطريقة لا شعورية وتحت أثر تقليد المركز والانبهار بثقافته يتم استعمال طرق تفكيره ومذاهبه كإطار مرجعي للحكم دون مراجعة أو نقد. وتتبنى ثقافة الأطراف كل ما يصدر في المركز من أحكام خاصة: ثنائيات الحس والعقل، وتعارض المثالية والواقعية، الكلاسيكية والرومانسية، وتعارض الدين والعلم، والفصل بين الدين والدولة، والانقطاع مع القديم، وكلها أحكام صدرت في المركز بناء على ظروفه الخاصة ولا يمكن تعميمها على غيره من ثقافات الأطراف التي قد يكون فيها إتفاق شهادة الحس وشهادة العقل وشهادة الوجدان، والجمع بين المثالية والواقعية كما حاول الفارابي من قبل الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الإلهي وأرسطاطاليس الحكيم، وخروج العلم من ثنايا الدين، وقيام الدين على تصورات العلم، واستنباط شريعة وضعية تجمع بين القيم الدينية العامة وهي مقاصد الشريعة التي هي في نفس الوقت مجموع المصالح العامة، والتواصل بين القديم والجديد، المسيحية من اليهودية، والإسلام من المسيحية واليهودية معاً. يفكر الهامش بمقولات المركز، ويعمم أحكامه، ويقع في خطأ الانتقال من الجزء إلى الكل دون أن يرد هذه الأحكام إلى ظروفها التي نشأت فيها ويتحرر منها ويقيم أحكامه الخاصة بناء على ظروفه الخاصة التي قد تختلف مع ظروف المركز وأحكامه وقد تتفق. تمنع ثقافة المركز إذن، نظرا للانبهار بها وتقليدها وتبنيها وإطلاقها وإعتبارها الثقافة العالمية الممثلة لجميع الثقافات. والتجربة النموذجية التي تحذو حذوها كل التجارب الأخرى. تمنع ابداعات الأطراف الذاتية والتفكير المستقل، والإنعكاف على الذات وممارسة قوى التنظير الطبيعية في كل عقل بشري، وإستنفار الاجتهاد الكامن لدى كل الشعوب. فالغرب ليس بدعة، ولا نسجا عبقرياً على غير منوال، ولا يتمتع بقدرة فريدة على التنظير دون غيره. بل أن قوة رفض الماضي، الكنيسة وأرسطو، هي التي دفعته إلى التوجه نحو الواقع والمجتمع اعتمادا على العقل البديهي. فأنشأ العلم التجريبي، وأقام المجتمع على العقد الاجتماعي. وانتقل من التمركز حول الله والسلطان إلى التمركز حول الإنسان

والدستور. وليس هناك ما يمنع أية ثقافة من التحول الطبيعي من التقليد إلى الاجتهاد واعتماداً على الجهد الإنساني، سواء على نفس نمط المركز أو على أنماط أخرى، فتتعدد الإبداعات البشرية، ولا يتم إيقافها أو إجهاضها بتقليد نموذج واحد في إبداع المركز.

وبمقدار ما يزداد التقريب في المجتمع، وتنتشر فيه القيم الغربية، والعادات الغربية وأساليب الحياة الغربية خاصة عند الصفوة التي بيدها مقاليد الأمر مع شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة يزداد تباعد الجماهير عنها واتجاهها إلى ثقافتها، وتمسكها بتقاليدها. فالفعل يولد رد الفعل المضاد، ليس المساوى له بل الأعنف منه. فتنشأ الأصولية عن حق، دفاعاً عن الأصالة، وتمسكاً بالهوية. تغريب في الظاهر وأصولية في الباطن، إنبهار بالغرب عند الصفوة ورجوع إلى التراث عند الجماهير. فباسم الحداثة يتم التمسك بالقديم، وبدعوى اللحاق بالمستقبل يتم تأصيل الرجوع إلى الماضي والتشريع له، وباسم الانفتاح والتنوير يتم الانغلاق والإظلام. وينشق الصف الوطني إلى فريقين: العلمانية والسلفية، كل منهما يستبعد الآخر إن لم يكفره أو يخونه، وكما هو الحال في الجزائر إلى حد سفك دماء النساء والأطفال والشيوخ وزهق أرواح الأبرياء، وكما هو الحال في مصر بصورة أقل وفي باقي أرجاء الوطن العربي في الخليج واليمن وليبيا والمغرب والعراق والسودان. كل فريق يمتلك الحقيقة المطلقة ويستبعد الآخر، والدولة تؤيد مرة هذا الفريق الإسلامي إذا كان الخطر قادماً من العلمانية، ناصرية شعبية مثلاً ومرة أخرى الفريق العلماني إذا كان الخطر قادماً من الحركة السلفية، من أجل إشعال النار بين جناحي الأمة فيضعفان معاً ويقوى القلب أو الوسط الذي تدعي الدولة تمثيله حماية له من التطرف. ويتحول الخصام الثقافي بين أعضاء العولمة وأنصار الهوية إلى صراع على السلطة عندما تضعف الدولة. وينهار مشروعها القومي. كل فريق يرى أنه أحق بوراثة الحكم من الفريق الآخر بمفرده، يتحول إلى صراع على السلطة، صريح أو ضمني، يصل إلى حد الاقتتال بالسلاح وتصفية المجتمع، فيكون الضحية. ويجد كل فريق أعوانه في الخارج، الغرب لأنصار الحداثة والنظم التقليدية لأنصار السلف، والوطن هو الضحية، ميدان لصراع القوى الكبرى بالمال والسلاح، وتضيع الخصوصية لصالح الصراعات المحلية والدولية، ويصبح الوطن مستباح الدم والعرض، منتهكة حرماته. ويغيب الوفاق الوطني، وتعز المصالحة الوطنية، ويصمت الحوار الوطني، ويشق صف الوطن، فالمعركة إذن بين الخصوصية والعولمة ليست معركة بريئة حسنة النية أكاديمية علمية بل تمس حياة الأوطان ومصائر الشعوب.

٤-دفاع الثقافة العربية ضد مخاطر العولمة

لا يتأتى الدفاع عن الهوية الثقافية ضد مخاطر العولمة عن طريق الانغلاق على الذات ورفض الغير، فهذا تصحيح خطأ بخطأ، ومجموع الخطأين لا يكون صواباً. إنما يتأتى ذلك أولاً بإعادة بناء الموروث القديم المكون الرئيسي للثقافة الوطنية بحيث تزال معوقاته وتستنفر عوامل تقدمه، وكلا العنصرين موجود في الثقافة. ويتم إعادة الموروث القديم بتجديد لغته من اللغة القطعية والألفاظ التشريعية إلى اللغة المفتوحة والألفاظ الطبيعية، وتغيير مستويات تحليله من المستوى الإلهي الغيبي التقنيني إلى المستوى الإنساني الحسي التحرري. فالتراث القديم،

وهو الرافد الرئيسي في الثقافة الوطنية، نشأ في عصر مضى، وفي مرحلة تاريخية ولت منذ أكثر من ألف عام. ولم يعد معبراً عن مطالب العصر وإن كان قد عبر عن مطالب عصر مضى: لقد تغير العصر كله، من النصر إلى الهزيمة، ومن الإبداع إلى النقل، ومن الاجتهاد إلى التقليد، ومن العقل إلى النقل، ومن الحرية إلى القدرية، ومن البيعة إلى الشوكة، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى الطاعة لله وللرسول ولأولى الأمر. وهذا يحتم إبداع ثقافة جديد تعبر عن ظروف العصر من احتلال وقهر وتجزئة وظلم اجتماعي وتخلف وتغريب ولا مبالاة. هم رجال ونحن رجال، نتعلم منهم ولا نقتدي بهم. وتكون البداية على الأقل بإعادة الاختيار بين البدائل، واختيار الأصلح لنا الذي ربما لم يكن أصلح للقدماء، وربما لم يكن اختيار القدماء في عصرهم أصلح لنا في عصرنا. فإن لم تسعف البدائل القديمة، على الثقافة العصرية إبداع بدائل جديدة تكون إضافة من هذا الجيل على اجتهادات الأجيال السابقة، على هذا النحو يمكن تجديد الثقافة العربية. إذ لا تعني الخصوصية الانغلاق والتقليد والانكفاء على الذات واستبعاد الآخر والخوف من العصر. إنما تعني الخصوصية البداية بالأنا قبل الآخر، وبالقريب قبل البعيد، وبالموروث قبل الوافد كما فعل القدماء في تأسيس علم الأصول، أصول الدين وأصول الفقه بل وعلوم التصوف منذ القرن الأول قبل الترجمة في القرن الثاني وإنشاء الفلسفة في القرن الثالث. تعني الخصوصية أدبياً، البداية بالجذور قبل الثمار. وبالجذع قبل الأوراق، وبالطين قبل الماء وبالأرض قبل السماء[٥].

ويتطلب الدفاع عن الهوية الثقافية ثانياً كسر حدة الانبهار بالغرب، ومقاومة قوة جذبه، وذلك برده إلى حدوده الطبيعية، والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية. فكل ثقافة مهما ادعت أنها عالمية تحت تأثير أجهزة الأعلام فإنها نشأت في بيئة محددة، وفي عصر تاريخي معين. ثم انتشرت خارج حدودها بفعل الهيمنة وبفضل وسائل الاتصال. فلماذا يطبق المركز مناهج علم اجتماع المعرفة والانثروبولوجيا الثقافية على ثقافات الأطراف ويستثني نفسه منها؟ ألا يمكن أن يصبح الدارس مدروساً. والملاحظ ملاحظاً، والذات موضوعاً؟ وهنا تأتي أهمية إنشاء علم "الاستغراب" من أجل تمويل الغرب من كونه مصدراً للعلم كي يصبح موضوعاً للعلم، فيتم القضاء على أسطورة الثقافة العالمية المنتشرة خارج حدودها نظراً، وفي الممارسة تمارس المعيار المزدوج، قيم التنوير داخلها، ونقيضها خارجها، الحرية والديمقراطية والعقل والعلم والتقدم والمساواة في الداخل، في المركز، والقهر والتسلط والخرافة والجهل والتخلف والظلم الاجتماعي في الخارج، في الأطراف. كما تنتهي علاقة مركب النقص في الأطراف مع مركب العظمة في المركز، ويصبح كلاهما دارساً ومدروساً، ذاتاً وموضوعاً، ملاحظاً وملاحظاً. فإذا كان الغرب يقوم بدور الذات وثقافات الأطراف بدور الموضوع في "الاستشراق" فإن الغرب يقوم بدور الموضوع وثقافات الأطراف بدور الذات في "الاستغراب" هنا تتحرر الأنا من عقدة الخوف. وتنشئ لها مشروعها المعرفي المستقل وتكون لها طموحها

---

[٥] وهذه هي الجبهة الأولى من مشروعنا "التراث والتجديد" الموقف من التراث القديم، وهو البيان النظري الأول، القاهرة ١٩٨٠. وقد تم إخراج المحاولة الأولى بالعربية في "من العقيدة إلى الثورة"، مدبولي، القاهرة ١٩٨٧.

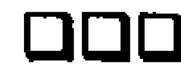
العلمي، وتقضي على عقدة الرهبة من الآخر وتبين حدود مشروعه المعرفي وطموحه العلمي وتحوله إلى شيء اليوم كما حولها هو إلى شيء بالأمس وعلى هذا النحو تكمل الأنا تحررها الثقافي تطويراً لتحررها السياسي والاقتصادي وحفاظاً عليهما. وتنهي الأشكال الجديدة للهيمنة القديمة، وتعيد التوازن لحوار الحضارات، وتجعلها كلها على مستوى التكافؤ والندية، بحيث يمكن كتابة تاريخ البشرية بطريقة أكثر عدلاً. فلا يعتبر ما قبل العصور الحديثة بدايات التاريخ، وسيطاً وقديماً وكأن ما قبلهما العماء، وما بعد العصور الحديثة هو التاريخ وما بعده الخواء. إن الإنسانية أوسع رحاباً من أن تحصر في تاريخ الغرب الحديث، والتاريخ أكثر عمقاً من أن يبتسر في العصر الحديث[٦].

ويمكن التخفيف من غلواء العولمة ثالثاً عن طريق قدرة الأنا على الإبداع بالتفاعل مع ماضيها وحاضرها، بين ثقافتها وثقافات العصر ولكن ليس قبل عودة الثقة للأنا بذاتها، وليس قبل التحرر من الانبهار بالآخر كنقطة جذب لها وإطار مرجعي لثقافتها. التفاعل في الواقع الخصب، وإحضار الماضي والمستقبل في الحاضر هو السبيل للمزج العضوي بين الخصوصية والعولمة وصهرهما في أتون الواقع الجديد ومتطلبات العصر. وإذا كان الصراع بين الخصوصية والعولمة هو في الحقيقة صراع على السلطة في المجتمع بين فريقين متخاصمين: السلفية والعلمانية فإن المدخل الأيديولوجي لكليهما يمكن تعريته والعودة إلى المعاش ومطالبة كل من الفريقين بالاستجابة إلى تحديات العصر. ففي الواقع يتم انصهار الفكر. ولا فرق بين أن يتم تحرير الأرض باسم الخصوصية، والجهاد في سبيل الله، والإذن بقتال المظلومين للظالمين وبين أن يتم دفاعاً عن الحريات العامة للأفراد والشعوب كما هو الحال في فلسفة التنوير. ولا خلاف بين أن يتم تحرير المواطن بإعلان الشهادة، الشهادة على العصر بأن الله أكبر على كل من طغى وتجبر، والله أكبر قاصم الجبارين كما يحاول أنصار الخصوصية، وبين أن يتم ذلك باسم حقوق الإنسان كما يدعي أنصار الثقافة العالمية. ولا ضير أن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية باسم الزكاة والتكافل الاجتماعي وحق السائل والمحروم والفقراء في أموال الأغنياء والمترفين، والاستخلاف، والشركة وبين أن يتم ذلك باسم الاشتراكية أو الماركسية أو النزعة الإنسانية. ولا حرج في أن تتم وحدة الأمة باسم التوحيد وبين أن تتم باسم القومية أو وحدة النضال العالمي. ولا خوف من أن يتم الدفاع عن الهوية والخصوصية الثقافية باسم الأصالة كما يريد أنصار الخصوصية أو باسم الثقافة الوطنية كما يريد أنصار الخصوصية أو باسم الثقافة الوطنية كما يريد أنصار الثقافة العالمية وكما اتضحت في الأدبيات الاشتراكية. ولا ضرر من أن تتم تنمية الموارد البشرية باسم تسخير قوانين الطبيعة لصالح البشر وبين أن تتم باسم التقدم والتصنيع. فالغاية واحدة وهي السيادة على الأرض. ولا فرق أن يتم تجنيد الجماهير باسم الأمانة التي حملها الإنسان وأشفقت الجبال والأرض والسماء منها وبين أن تتم باسم النضال ووحدة النضال العالمي للعمال، وتحالف قوى

---

[٦] وهذه هي الجبهة الثانية من مشروعنا. وقد صدر منها البيان النظري مع محاولة أولى للتطبيق في "مقدمة في علم الاستغراب" الدار الفنية، القاهرة ١٩٩١.

الشعب العامل. فالغاية العملية واحدة وإن اختلفت الأطر النظرية[٧]، التعددية النظرية إذن ممكنة. إذ لا يمكن توحيد أفكار البشر وإن أمكن توحيد قلوب الناس. قد يفكر كل إنسان بطريقة وإن كان الهدف مع الآخرين واحداً. لذلك تساءل الأصوليون القدماء: هل الحق واحد أم متعدد؟ وأجابوا: الحق النظري متعدد، والحق العملي واحد. الأطر النظرية عند الناس متعددة، والأهداف العملية لهم واحدة. ففي الواقع ينصهر الفكر، وفي التغير الاجتماعي يتحقق الخطاب. والوفاق الوطني تجميع للجهود وبذل للطاقة حتى ولو كانت المداخل النظرية متعددة. وهنا يبدو الخطاب الأيديولوجي هو الظاهر الذي يحتاج إلى تأويل، وفي الواقع تأويله. وهو المجاز وفي المجتمع حقيقته. وهو المجمل وفي الفعل بيانه. وهو المتشابه وفي حياة الناس أحكامه. قد يكون الخلاف في اللفظ بين الخطابين، خطاب الخصوصية وخطاب العولمة، هذا يستعمل ألفاظ القدماء، وذاك يستعمل ألفاظ المحدثين. وقد يكون في المصدر وكلاهما لغة، ولا مشاحة في الألفاظ كما يقول الحكماء. هذا يستمد فكرة من التراث، والآخر يستمد فكرة من الحداثة. وكلاهما نقل، والخلاف فقط فيمن ينقل عنه. وقد يكون في المنهج، هذا يستعمل المنهج الاستنباطي، يستنبط مصادره من أصول يقينية معطاة سلفاً، والآخر يستعمل المنهج الاستقرائي. يستقرئ مقاصده من مصالح الناس واحتياجات العصر. وكلاهما منهج واحد فلا فرق في أسباب النزول عند القدماء بين من يأتي من أعلى ومن يصعد من أسفل، بين ما يأتي من الوحي وما يصعد من بداهة العقل وإدراك المصلحة كما تحقق ذلك في عمر، محدث الأمة. وقد يكون في الإحساس بالزمان وحركة التاريخ، هذا يرى أن الماضي أفضل من الحاضر وأن السلف خير من الخلف، وأن خير القرون القرون الأولى وأن الخلافة ثلاثون سنة تتحول بعدها إلى ملك عضود، والآخر يرى أن المستقبل أفضل من الماضي، وأن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها وأن الاجتهاد مصدر من مصادر التشريع، والتنافس في الخيرات. فالسابقون. هذا إذا خلصت النوايا. وصفت القلوب وزهد الناس في السلطان وراعوا مصالح الناس، وحرصوا على دور الأمة في التاريخ[٨]



[٧] لم يصدر بعد بيان نظري عن هذه الجبهة الثالثة في مشروعنا، ومع ذلك هناك مادة أولية في "الدين والثورة في مصر" (ثمانية أجزاء) مدبولي، القاهرة ١٩٨٩، هموم الفكر والوطن (جزءان)، دار قباء، القاهرة ١٩٩٧.

[٨] انظر دراستنا في هذا الموضوع حول الحوار الوطني في "الدين والثورة في مصر" جـ ٨ اليسار الإسلامي والوحدة الوطنية، مدبولي القاهرة ١٩٨٩.

تأثير العولمة على أفريقيا

هاليدو ويداراوغو
ت: د. قاسم المقداد

"في السنوات الأخيرة تميز تطور العالم بمعطيات اقتصادية وسياسية كبيرة هي:

١- هزيمة الإشتراكية، باعتبارها نظاماً اجتماعياً على الصعيد العالمي؛ وانهيار النظم السياسية القائمة في بلدان أوروبا الشرقية، وتفكك ثم اختفاء الإتحاد السوفييتي كدولة.

٢- وكنتيجة لهذه المعطيات نشأ سوق رأسمالي عالمي جديد وحيد، جاء ليعزز الاتجاهات الداعية إلى دمج اقتصادات مختلف بلدان الشمال كما بلدان الجنوب.

هذه الظاهرة هي التي نشير إليها بمفهوم عولمة الاقتصاد الذي يصيب السيرورات الإنتاجية كما يصيب العمليات المالية. نجمت، في الواقع، من الخصائص الاقتصادية الأساسية للرأسمالية التي بلغت ذروتها وأصبحت مُهَيمِنةً، بمعنى:

- *تركيز الإنتاج ورأس المال الذي وصل إلى درجة عالية جداً بحيث أنه خلق احتكارات يكون دورها حاسماً في الحياة الإقتصادية؛*
- *صهر رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي وخلق أوليغارشية مالية على قاعدة رأس المال المالي هذا؛*
- *تصدير رؤوس الأموال، وهو تصدير صار ضخماً جداً، بحيث تجاوز تصدير السلع؛*
- *تشكيل اتحادات دولية رأسمالية مُحتَكِرَة تتقاسم العالم.*
- *الانتهاء من اقتسام أراضي الكرة الأرضية من قبل القوى الرأسمالية عبر مناطق نفوذ وصراع مستميت بينها من أجل تقاسم مناطق النفوذ بسبب التغيرات الجذرية التي برزت في السنوات الأخيرة"*(١).

١-أفريقيا في مواجهة العولمة:

هناك موقف وسلوك يسعيان إلى تنفيه، أي إلى تهميش القارة الأفريقية. ويطيب لمنافسي هذه الرؤية الإسراع بالإشارة إلى أن ٢٪ من الأفارقة في المنظومة التجارية العالمية، أي تواتر التام- تام ونزوع الأفريقي إلى الإيقاع الراقص. ويستخلصون أنه ينبغي شطب هذه القارة من خريطة العالم، طالما أن الصراعات المذهبية والفقر والاستبعاد تدل على عدم قدرة مثقفيها على التفكير بالديمقراطية والعيش بظلها، ورسم معالم التطور.

(١) انظر: حقوق الإنسان في أفريقيا- التاريخية، الواقع والآفاق. تقرير ١٩٩٥-١٩٩٦، الصادر عن الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان UIDH

في الحقيقة إن المذابح الجماعية في رواندا، والوضع في شمال أفريقيا وفي الكونغو، تستكمل إغراق القارة في التشاؤم الأفريقي.

لكن هذا الأمر غير صحيح، فأفريقيا قارة غنية بالبترول والذهب والماس والغاز والخشب واليورانيوم والمنغنيز والحيوانات والمواشي. وأفريقيا غنية برجالها ونسائها. إنها قادرة على تثوير العالم، وهي مقبلة على ذلك. لا شك أنها تعاني من تراجع اقتصادي و عنف مؤسساتي وسياسي، لكنها ليست وحدها في هذا المجال.

"التغيرات التي تصيب العالم المعاصر هي تغيرات ضخمة وخارج أفريقيا، ترى العالم كله اليوم معنياً بظاهرة التغير التي ندعوها بـ العولمة"[٢].

إن العولمة تفاقم الوضع في أفريقيا على الرغم من الإمكانيات الواسعة التي تتمتع بها هذه القارة.

ولهذا، فإن المناخ قد تمت تهيئته منذ سنوات بعيدة:

-شكل الدول الإستثنائية في أفريقيا؛

-فشل السياسات المتبعة منذ الاستقلالات.

-ثقل الديون؛

-التغيرات التي حدثت في الدول الشرقية (الإشتراكية)؛

-تبعية المسؤولين الأفارقة لنظرائهم في الشمال (اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية في كل من واغادوغو-بوركينا فاسو وفي فرنسا حيث عد اللقاءان xxوxix)

١-١تأثير العولمة على القارة الأفريقية:

تساهم أفريقيا، اليوم في السوق الرأسمالية الوحيدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان من بين الدول السبعة الكبرى، ثلاثة بلدان فقط تملك أكثر من نصف ثروات العالم[٣].

"على عكس خطاب اللبرلةِ الكلي وخطاب السوق، فإن خطاب السوق لا يقوم عن طريق اللعبة الاقتصادية العفوية؛ فإن العولمة تستند إلى بنى التدخل السلطوي العاملة على الصعيد العالمي".

لقد تفتت أفريقيا بعد اتصالها بالعولمة وتشهد مواجهات يقوم فيها الأخوة بذبح إخوتهم.

وقد عاشت القارة حركات مضاعفة:

-اتجاه يسعى نحو تفتيت الدول- الأمم عن طريق مضاعفة الصراعات ما تحت الدولة والأزمات المتعلقة بالهوية، من جهة؛

-وجهد يسعى لإقامة تجمعات تتجاوز إطار الدولة التقليدية، من جهة أخرى.

---

[٢] ماموس دياغنيه: أزمة الفكر الحالية تستدعي فكر الأزمة. "الديمقراطية الأفريقية".

[٣] تقرير الـ UIDH ، المشار إليه سابقاً

إن أفريقيا تشهد كل يوم مشاكل اجتماعية، وتزايداً في عدد السكان. والحقيقة أن عولمة الإقتصاد تجر معها عولمة القضايا الإجتماعية.

"الحقيقة، لقد اتضح أن التوسع العالمي لقوى السوق هو توسع مُدَمِّر تماماً بالنسبة لكثير من الأفراد والتجمعات وقد اضطرّ عدداً كبيراً من الأفراد إلى الهجرة للبحث عن حياة أفضل. وغالبية المهاجرين من الدول النامية حيث يغادرون الريف نحو المدن. ويضاف إلى هؤلاء المهاجرين ملايين اللاجئين الذين طردوا من بلدانهم بسبب الجوع والجفاف والحروب أو بسبب تدهور البيئة. وإليهم ينضاف المهاجرون من العالم أو الذين يأملون في الإقامة والعمل في بلدان الشمال. إن الدول التي أصيبت بالأزمة الإقتصادية تعيش، شيئاً فشيئاً هذا الفيض من الأجانب على أرضها وتتخذ إجراءات فظّة كما تلجأ إلى تطبيق قوانين قمعية[٤] مُخجلة إزاء المهاجرين الأفارقة حيث يُقتادون دون أي احترام إلى بلدانهم (قانون باسكوا الذي يحدد الهجرة في فرنسا، وتنامي الأفكار الفاشية).

١-٢ العولمة تشكل أداة نكوص بالنسبة لأفريقيا

إن البلدان الأفريقية تعيش العولمة عبر كل ما يرمز إلى ويمثل الصعوبات الاقتصادية والعوائق التي تقف أمام الدمقرطة.

وأكثر ما يتضح هو ذلك الجزء من سياسة مؤسسات BRETTAN WOODS وفرعها المتخصص في خطط الضبط البنيوي (PAS).

- إن مؤسسات الـ PAS تُقدِّمُ على أنها تهدف إلى إخراج البلدان الأفريقية من الركود الإقتصادي والإجتماعي ومحاولة دمجها بشكل أفضل في الإقتصاد العالمي.

إن الـ Pas تعني في البلدان الأفريقية ما يلي:

-بطالة الشباب.

-خصخصة مشاريع الدولة.

-إضعاف الإدارة العامة.

-بؤس المواطنين.

-سوء إدارة المشاريع العامة.

النتائج : عجز على مستوى السياسات الصحية والتربية والإسكان والمواصلات وعدد كبير من الخدمات الأخرى.

-تقليص الأجور.

وتهدف هذه السياسة إلى:

١-ابعاد الدولة عن مسؤولياتها.

---

[٤] تقرير الـ UIDH، المشار إليه.

٢-إجبار الدول الأفريقية على دفع ديونها.

٣-دمج الإقتصادات الأفريقية في اقتصاد السوق.

وهذا هو سبب حل الجاتGATT وإنشاء الـ OMCT المنظمة العالمية للتجارة والنقل.

مخرج القارة من إعصار العولمة وإعادة زمام المبادرة للسكان:

على السكان الأفارقة أن ينخرطوا في ما يتعلق بشؤونهم، بدءاً بالرفض القاطع للعولمة.

يقول إبراهيم فال، إن الضبط AJUSTEMENT البنيوي باعتباره سياسة تصحيح وإطلاق للتطور، لا يحمل في جوهره خرقاً لحقوق الإنسان. حينما يكون هو الاختيار الواعي للسكان في قيادة مصيرهم بحرية، فهو في هذه الحالة تعبير ملموس وأمين عن احترام حقوق الإنسان التي هي:

-التطور الديمقراطي.

-الحق في تقرير المصير.

-الحق في المشاركة الديمقراطية.

-احترام الحياة والكرامة الإنسانية.

لكن، مع الأسف ليست هذه هي حال العديد من الدول. فهناك الـ PAS يتخذ قرارات غريبة عن تلك الأهداف. وعلى أفريقيا أن تخرج من هذه المصيدة. ولهذا يجب العمل على تحقيق نتائج قمة كوبنهاغن حول التطور الإجتماعي مثل:

-العمل على إزالة الفقر.

-إعطاء الأولوية لتحقيق هدف العمل الكامل.

-تطوير حقوق الإنسان.

-تسريع التطوير الإقتصادي واللاإجتماعي.

-ايقاف الـ PAS.

-تشجيع التعليم النوعي وتسهيل دخول السكان إلى هذا التعليم.

-خلق بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تسمح بالتطوير الإجتماعي.

ولهذا فإن مؤسسات مثل الـ ONG و UIDH وأقسامها شمال| جنوب، والمعهد البيثقافي ينتظرها عمل كبير في هذا المجال.

□□□

أسئلة العولمة

ملاحظات حول تشكل مفهوم العولمة في الكتابات العربية

د. كمال عبد اللطيف(*)

يثير مفهوم العولمة في الثقافة العربية اليوم ردود فعل عديدة، تعكسها المتابعات الصحفية والمحاولات البحثية المختلفة، كما تبرز كذلك في الندوات والمحاضرات والموائد المستديرة التي تعقدها مراكز البحث ومؤسساته في مختلف الأقطار العربية. ويعكس التوجه العام لمختلف ردود الفعل التي أشرنا إليها موقفاً إيجابياً من المفهوم والظاهرة، كما يعبر عن درجات كفاءة العقل العربي في مقاربة المتغيرات العالمية وسعيه لاستيعاب مضمونها. واتخاذ موقف بل مواقف متعددة منها.

وقد عرفت نهاية العقد الأخير من القرن العشرين ولأسباب متعددة عناية خاصة بالمفهوم وأبعاده المختلفة بالصورة التي تعبرعن مدى اتساع مواكبة الفكر العربي للقضايا التي يرتبط بها مصيره من قريب أو من بعيد، فمن المؤكد أن كل حديث عن مصير العالم ومستقبله يخص كل الأمم والشعوب بغض النظر عن درجات قوتها أو ضعفها أو سلم الترتيب العالمي.

ومن خلال متابعتنا ومعاينتنا المتواصلة لمنتوج الحلقات الدراسية والندوات والكتابات المتنوعة التي تفكر بطريقة أو بأخرى في موضوع العولمة وسياقها التاريخي، أو في مفهومها وسيا لا أيديولوجياً خالصاً في الموضوع. تبينا بصورة سيادة التباس عام في مسألة دلالة بل دلالات المفهوم، ونادراً ما نعثر على محاولات دقيقة تتجه للإحاطة به في مستوى منطوق الكلمة وما يشير إليه أو في مستوى الإحالات التي ترتبط بالمنطوق وتؤشر على المرجعيات المختلفة التي أطرت وتؤطر عمليات تشكله ـي موضوع التسمية وهو الموضوع الذي يطرح قضية قبول المفردة الإنجليزية Globalisation أو المفردة الفرنسية Mondialisation عند التعبير عن دلالات العولمة، وحيث يميل البعض إلى استعمال الكوكبة ويميل البعض الآخر إلى الحديث عن الكونية والعالمية وغير ذلك من المفاهيم التي ترتبط بسياقات دلالية مختلفة، وذلك مقابل أغلبية تستسيغ مفردة العولمة وتعمل على تعميمها بما يرجحها بصورة أقوى لتعيين المقابل المفترض للكلمتين اللاتينيتين السابقتين الذكر، وذلك رغم اعتماد المحبذين لكلمة "الكوكبة" على معطيات لغوية وتاريخية تكاد تكون مؤكدة. إلا أن القوانين التاريخية، الدلالية واللغوية التي ترجح مفردة على حساب أخرى تتحدد ضمن سياق لا تكفي فيه معطيات التاريخ واللغة قدر ما ترجحه وترسخه عوامل أخرى من بينها بساطة الكلمة وإرادة المستعملين لها.

يشمل الالتباس أيضاً المجالات المتعددة التي يراد فيها المفهوم، نقصد بذلك التخصصات المعرفية التي نشأ وتشكل المفهوم في إطارها للتعبير عن حاجة موضوعية في مجال بناء النظر ومقاربة الظواهر ومحاولات استيعابها نظرياً.

من الاقتصاد إلى السياسة إلى المجتمع والثقافة إلى الاستراتيجية والتاريخ تبلور المفهوم ومازال يتبلور ملامساً تخصصات معرفية متعددة، وفي سياق عمليات تشكله المعرفي التاريخي الأيديولوجي يعرف كثيراً من التعديلات التي تزحزح دلالاته وتلونها بألوان متعددة إن لم تكن في بعض الأحيان متناقضة.

وإذا كان بإمكان المتخصصين في المجال الاقتصادي أن يبرزوا بصورة منظمة الكيفيات المختلفة التي تولد المفهوم بواسطتها في صلب البحث الاقتصادي وهو يتجه للإحاطة بموضوعات وظواهر جديدة في تاريخ التحولات الاقتصادية الكبرى الجارية في العالم، فإن المجالات المعرفية الأخرى تستعير المفهوم لتمارس باستعارتها له عملية توسيع في دلالاته المرتبطة بمجال تشكله الأول. ذلك أن استعمال السياسي مثلاً ينطوي في حد ذاته على مغامرة نظرية ينبغي الانتباه إلى آثارها المنتظرة، التي يمكن أن نذكر منها توسيع الدلالة بما يخرجها عن ثوابتها المركزية ويوسع من حمولة معانيها، وهذا أمر معروف في مجال تداول المفاهيم وهجرتها من حقول التخصص المعرفي الذي تنشأ في إطاره إلى فضاءات معرفية أخرى، فغالباً ما يحصل كثير من التجديد في مجال النظر بفعل عمليات النقل والاستعارة والهجرة الآنفة الذكر، إلا أن الأمر الذي يدعو إلى الحذر والحيطة هو إغفال الناقلين لثوابت المفاهيم المركزية، وهي الثوابت التي تحفظ للتسمية تسميتها وللمفهوم قوته النظرية الإجرائية، وإلا اختلت عمليات الفكر والتفكير وتضاربت الآراء بما لا يترك أي سبيل للحوار المنتج، وبناء على قواعد اتفاقية أولية نسلم بها وتمكننا من بناء النظر وإنشاء الخطاب في مجالات المعرفة المختلفة.

أما مسألة استعمال المفهوم في المباحث الاجتماعية المتعددة فإنها تعمق من درجات التباسه بصورة تجعل الحوار انطلاقاً منه غير مجد، فترى استعمالاته الجارية تتضارب وذلك بالصورة التي تخلط النظر في الأغلب الأعم بين أسباب الظواهر ونتائجها، وبين عمق ترابط الظواهر فيما بينها، وينطبق الأمر نفسه على الأبحاث التي تستعمل المفهوم في مجال الجدال الاستراتيجي حيث لا يعتمد الحوار قواعد مضبوطة تُمكّن من بناء النظر وتطوير المعرفة.

هناك استثناء يتعلق بمجال الثورة الإعلامية، فقد تم استعمال المفهوم نفسه في هذا المجال في الفترة التي شاع فيها في حقل الدراسات الاقتصادية حيث عملت المؤسسات التجارية والمالية العالمية على التلويح به في تقاريرها باعتباره يشير إلى أفق منتظر الحصول، فالعولمة أفق نتجه صوبه برفع الحماية الجمركية وفتح الحدود أمام المنتوج الأفضل والأجمل والأرخص، والخطاب كما هو واضح هنا موجه للمجتمعات المنتجة أي للمجتمعات المتقدمة اقتصاديا والمهيمنة على الشركات العابرة للقارات، الشركات المؤسسة للنظام التجاري العالمي الجديد.

أما عندما يستعمل المفهوم في المجال الثقافي العولمة والهوية الثقافية فإن الأمر إذا لم

يؤسس بناء على مقدمات واضحة، فإنه يحول المفهوم إلى أداة للتضليل والتعمية بدل الإفصاح والتوضيح وبناء ما يُمكن من مباشرة نقاش يطور الإشكالات ويبني القضايا ويساهم في النهاية في تجلية ماهو غامض وتيسير ما يتسم بالصعوبة العسر.

فكيف نفسر التضارب الحاصل في مجال استعمال المفهوم في الفضاءات المعرفية السابقة الذكر.

نتجه في هذه المحاولة لمقاربة المفهوم من زاوية معرفية محددة، وذلك بهدف تعيين بعض العناصر النظرية العامة المفيدة في التدقيق في دلالات التسمية، فقد بدا لنا أنه يمكن إرجاع آليات التفكير غير المنتجة في مجال استعمال مفهوم العولمة في مختلف المجالات المعرفية التي تستخدمه باستثناء المجالين الاقتصادي والإعلامي إلى جملة من المعطيات التي لا يتم الانتباه إليها أثناء إطلاق المفهوم في المجالات المعرفية المختلفة التي تعمل على استعماله وبصورة متواترة، يتعلق الأمر في نظرنا بالملاحظات الأولية الآتية:

أولاً : قد لا نكون مجازفين إذا ما اعتبرنا أن مفهوم العولمة مازال مفهوماً هشاً حتى في الحقل الاقتصادي الذي تشكل في إطاره، محاولاً الإمساك بمتغيرات الظواهر الاقتصادية العالمية الجديدة، فما تزال ملامحه مرنة مرونة التأسيس الأول ومرونة مصطلح في طور الاستواء، إذا ما أمكن أن نتحدث عن مراحل تطور المفاهيم باللغة التي ذكرنا.

صحيح أن مرونة المفاهيم العلمية في حقل البحث الإنساني صفة ملازمة لهذه المفاهيم، بل لعلها صفة خلاقة وإيجابية، إلا أن ملمح الاستواء النظري والتشبع النظري يظل مطلبا ملازماً للتطور المعرفي المفترض كغاية وكهدف في كل معرفة.

إن التوصيفات الاقتصادية التي ولدت مفهوم العولمة للإحاطة بظواهر جديدة في الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد العالمي وفي ضوء المتغيرات الاستراتيجية والسياسية الجارية في العالم. ما تزال في طور ترتيب المعطيات وتعزيز سلم البرهنة والإثبات. بما يرجح صلاحية المفهوم وكفاءته النظرية للتعبير عن قضايا وظواهر تنشأ في سياق التطور الاقتصادي العالمي، بعد تجاوزه لثنائية الصراع بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي، وبنائه لثنائية جديدة تعبر بلغة جغرافية عن مستويات من الصراع القائم في العالم، نقصد بذلك اقتصاد الشمال واقتصاديات الجنوب.

نستنتج مما سبق خاصية ملازمة للتوصيف المذكور وهي تموقعه الحربي الذي يشدد على الأبعاد المحتملة أكثر من رسمه لملامح ما يقوم وينشأ، فإذا كان لا مفر من الإقرار بأن دولنة الرأسمال وتوحيد الأسواق وتزايد تدخل المؤسسات المالية العالمية الكبرى في رسم خطط سياسات الدول ذات المديونية العالية يعتبر علامات كاشفة لجوانب من أوجه التغير الجارية في العالم، فإن هذه الملامح لا تمكن تماما من استيعاب مايجري فإيقاع التغير يسبق قدرة العقل والبحث على جمع وترتيب المعطيات واستخراج نتائجها وبلورة التداعيات المحتملة الوقوع من جرائها، وتأسيس النظر المطابق لمحتواها.

أما الفكر الذي يوظف لدعم مايجري فغالبا ما تسبق شطحاته الوقائع دون أن تتمكن من

الإلمام بها بصورة وافية، نحن هنا نشير إلى الأساطير الفكرية الجديدة التي نشأت بهدف صياغة بعض المبررات النظرية المدعمة والمبررة للمتغيرات الجارية، ومن بينها النظام العالمي الجديد "نهاية التاريخ" و"انتصار الرأسمالية".

إن هذه الأساطير تتوخى إيجاد سند أيديولوجي لما يجري على حساب قيم التاريخ والفكر، وفي إطار ظاهرة جديدة تروم تسخير النظر الفلسفي لخدمة المؤسسات الاستراتيجية والحربية بناء على حسابات جديدة تتجه لرسم ملامح ودوغمائيات كليانية رغم إعلانها الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي المبادئ المنافية كلية للغة إنهاء التاريخ وتأجيج لغة الحرب بالحديث عن نظام عالمي تتحكم في إدارته وتوجيهه قوة سياسية بعينها.

ثانياً نقول إذن إن مفهوماً في طور الاستواء النظري يتطلب تعاملاً ملائماً لصيرورة انبنائه النظري، وذلك بتعيين مختلف المتغيرات المساهمة في تعيين محتواه، لنتمكن من صياغته بالصورة التي تجعله يشير فعلاً إلى حقيقته الواقعية لا إلى الدلالات المفترضة من وراء صياغته، وذلك لأن الحالة الثانية قد تدفعنا إلى الاكتفاء بمفهوم قديم يتضمن معطيات يفترضها البعض قائمة في المفهوم الجديد، فقد يكون مفهوم الهيمنة مضافاً إليه نعث الجديدة مرادفاً لمفهوم العولمة، في حين أن الأمر ليس كذلك تماماً. : أغلب المحاولات الناقلة لمفهوم العولمة إلى المجالات المعرفية الأخرى تغفل مسألة هشاشة المفهوم في حقل تشكله الأول، وتعمل على استعارته غير مكترثة بضبابية محتواه، فتتضاعف الهشاشة وتصبح ملامح المفهوم هزيلة مما يفقر مجال النظر في المستويات المعرفية المختلفة التي تعمل على استعارته.وتستند أغلب محاولات النقل إلى الدلالة العامة وتعتمدها في فهم ظواهر سياسية أو اجتماعية أو ثقافية معينة، وغالباً ما تكون المحاولات مفيدة في مستوى الإضاءات الأولى أو التعيينات الوصفية والواصفة، وفي بعض الأحيان تنتج بعض المحاولات مقاربات ناسخة لطبيعة الظواهر الاقتصادية، حيث يصبح المتغير الاقتصادي الثابت الأكبر والمعيار الأول الذي تقاس انطلاقاً منه كل الظواهر، وقد بلغ هذا الأمر حدوده القصوى في عمليات التنظير التي انطلقت محاولة تفسير بعض القضايا الإقليمية التاريخية والمعقدة بإبراز أهمية العوامل الاقتصادية في تجاوز إشكالات التاريخ مهما كانت درجة تعقيدها، نحن نشير إلى شعارات مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي شعارات تتحدث عن "الشرق الأوسط الجديد" باعتباره بورة للتباري الاقتصادي الخلاق القادر على إذابة قمم التنافي الصخرية الصلبة التي تم تركيبها في سياق تاريخ طويل من العنف السياسي والرمزي المتواصلين.

ما يتم تناسيه في أغلب ما ينشر عن العولمة هو الطابع الانتقالي الذي يمر به العالم. فنحن لا نستطيع اليوم أن نتحدث عن العولمة كأمر واقع، كفعل مجسد في التاريخ، فالأمر كما يجري يتضمن جملة من المؤشرات أغلبها اقتصادي وكثير منها ينتمي إلى مجال التكنولوجيا عموماً وتكنولوجيا الاتصال على وجه الخصوص، حيث قطعت المجتمعات البشرية أشواطا متعددة في باب توحيد أنماط اختياراتها وردود فعلها تجاه المتغيرات التي أشرنا إلى البعض منها على سبيل المثال.

ينبغي إذن أن يكون واضحاً في الأذهان أن العولمة إرادة تتجه للتحقق الفعلي وليست فعلا تاريخياً حاصلاً ومنتهياً كما حصلت الامبريالية في نهاية القرن التاسع عشر وعمرت زمناً معيناً. إنها مشروع، وعملية إغفال الطور المرحلي الراهن وهو جزء من عملية تمويه تبحث له عن مسوغات إضافية تمنحه جدارة التحقق في الوقت الذي يمكن العمل على تحويل اتجاهه، وذلك بإدخال شركاء جدد أو معطيات جديدة تخفف من حدة النتائج التي يمكن أن تترتب عنها متى تحققت فعلاً على أرض الواقع.

إن عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا مطلب يهم البشرية جمعاء، فلا أحد يجادل مثلاً في عولمة الطب. وذلك بتوسيع دائرة الشعوب التي تستفيد من تطور أحداث وسائل التطبيب والعلاج، وقد يكون مشروع البحث عن أخلاق جديدة للتعايش بين الأمم والثقافات في ضوء المتغيرات العالمية الجارية مناسبة لتعميق النقاش في خلفيات نظرية لها علاقة مباشرة بإشكال العولمة.

ثالثاً : يتضاعف الخلط الحاصل في المفهوم تحت تأثير بعض المرادفات التي تقرن به على أساس من التساوي والتعادل، ويتم اللجوء إليها أحياناً على سبيل المجاز، وتوضح في بعض المرات كمقابل لا يملك التكافؤ الدلالي المفترض في النظائر والمترادفات.

إن قرن العولمة بالخوصصة لا يساعد تماماً وحتى في المستوى الاقتصادي الخالص على إدراك مختلف أبعاد العولمة، فالخوصصة تظل فعلاً جزئياً في عمليات التدبير الاقتصادي. في حين تشير العولمة إلى ظواهر اقتصادية تجارية ومالية تروم تنميط المجتمعات البشرية في مختلف أبعادها وفق نموذج معين تختفي فيه إرادات المقاومة الحافظة للمظاهر والمعطيات الخصوصية والمحلية والإقليمية لمصلحة نموذج اقتصادي يفترض أنه الأفق الأكثر مناسبة لتاريخ جديد ينشأ اليوم وتعمل على رعايته القوى العظمى السائدة في الحاضر.

أما قرن العولمة بالأمركة وبنجاح اقتصادي الرأسمالي والليبرالية، فإنه يتضمن بدوره كثيراً من التساهل في العبارة وفي الفهم، وخاصة عندما يتم الاقتران على أساس الإقرار بحصول الأمر. أي تحول العولمة إلى أمركة أي صياغة الحاضر في المستوى العالمي حسب النموذج الأمريكي، وقد يكون الأمر قابلاً للجدل عندما يشير إلى الاقتران باعتباره احتمالا وارداً أما الانطلاق من أحداث معينة وتعميم نتائجها ففيه كثير من التسرع في الحكم على الأحداث كما تحصل في التاريخ.

صحيح ومؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم نموذجاً للدولة المتقدمة عسكرياً، وصحيح أيضاً أنها تمتلك مؤسسات اقتصادية رأسمالية على الصعيد العالمي، وأن ثقافتها الشعبية تغزو السوق العالمي بواسطة شركات الإعلان الأمريكية، إلا أن كل هذا لا يؤدي بالضرورة إلى الإقرار بلزوم مرادفة العولمة بالأمركة، ففي الحاضر اليوم أقطاب اقتصادية جديدة ومقاومات متعددة للثقافة الأمريكية، وفيه أيضاً إمكانيات متاحة لتشكيل محاور اقتصادية

وثقافية وأقطاب تكنولوجية أخرى مما يؤكد استحالة قرن الأمركة بالعولمة وصعوبة الاستناد إلى أحكام سريعة بمناسبة حدث تاريخي عارض، من قبيل ما جرى ويجري في الصراع الإقليمي الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية في قلب الخليج العربي، ففي مثل هذه الشواهد مايؤكد على إرادة أمريكية في الهيمنة ولا يمكن نقل الصراع على مستوى إرادة الهيمنة إلى مستوى التفكير في العولمة، فالعولمة تستوعب الهيمنة ولا يمكن أن ترادف الثانية الأولى مثلما لاترادف الأمركة العولمة اليوم.

رابعاً: عندما نسلم بأن مفهوم العولمة يشير إلى طور انتقالي أكثر مما يعبر عن واقع متحقق ومكتمل فإنه يكون بإمكاننا أن نساهم جميعاً من مواقعنا المختلفة في توجيه صيرورة تشكل المفهوم، وذلك بمحاولة إعادة النظر في كثير من المعايير والقيم القائمة والمستقرة من أجل استيعاب المتغيرات في أوجهها الإيجابية، والعمل في الآن نفسه، على تحويل المعطيات القابلة للتحويل، بما يساهم في إعادة بناء القضايا، ويسعف بالمساهمة في التوجيه بما يمكن من تنويع وجهات النظر، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إشراك فاعلين معنيين بموضوع العولمة.

فإذا كانت العولمة مشروعاً في التاريخ يخص الجميع، فإن البشر جميعاً مطالبون بالتفكير في الإشكالات التي ترتبط بها بما يقلص من حدة المواجهات التي يفترض أن تكون نتيجة طبيعة لكل محاولة في العولمة بواسطة الوسائل القسرية التي تريد رهن مصير العالم بيد أو أيد واحدة، خدمة لمصالح وأهداف مرسومة سلفاً، وهو مايمكن أن نطلق عليه العولمة العمياء. إرادة التنميط الاقتصادي والثقافي التي تتجه لترتيب الأوضاع العالمية وفق تصور واحد مغلق عن الإنسان والتاريخ والثقافة.

تبدأ مسألة بناء المفهوم وبناء محتواه بالتفكير في الإشكالات المرتبطة به، الإشكالات التي بلورت الإنسانية تصورات محددة عنها، ويفترض في نظام العولمة المرتقب أن يعيد صياغة هذه الإشكاليات بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة، ومن بين الإشكاليات التي يفترض أن يعاد فيها النظر في ضوء المتغيرات الجارية إشكالية الدولة والسيادة وما يرتبط بهما من قضايا سياسية متعددة، فقد بلور الفكر السياسي وساهم علم السياسة في ترتيب قواعد محددة لنظام الدولة ومفهوم السيادة، والتحولات التي يفجرها مشروع العولمة بدفاعه عن فتح الحدود ورفع الحواجز وانعاش مفهوم "القرية الكونية" والثقافة الواحدة والتكنولوجيا المعممة والتواصل المتفجر بواسطة ثورة المعلوماتية كلها قضايا تدعوا إلى النظر القادر على إيجاد معطيات جديدة مناسبة لطبيعة هذه التحولات، بالصورة التي تسعف بإمكانية تحقيقها دون خسائر تذكر، فقد يأتي حين من الدهر في مطلع القرن القادم ونظل نحسب أننا نعيش في دولة معينة في الوقت الذي تكون فيه مهام هذه الدولة قد تقلصت إلى أبعد الحدود إن لم تكن قد اندثرت، مادامت مكاتب المؤسسات المالية والشركات العابرة للقارات قد فتحت لها مكاتب في المدن الكبرى داخل مختلف بقاع الأرض. وبدأت تعمل بوسائل الاتصال الحديثة على إدارة شؤون العالم في مستوى البنيات المنتجة. وقد لا نتصور اليوم النتائج لأحداث مثل التي أشرنا إليها الآن.

وقد يكون النقاش الجاري اليوم في فضاء البحث السياسي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية جزءاً من النقاش التمهيدي الذي يفترض انطلاقاً منه إيجاد أجوبة للأسئلة الجديدة التي فجرتها ملامح العولمة في صورته الأولى، وهي تتحول من مجرد مشروع إلى واقعة في طورها الانتقالي، الممهد لرسوخها في الواقع وتحولها إلى واقعة تاريخية فعلية، واقعة مولدة لوقائع لا حصر لها في الفكر وفي الواقع بمختلف أبعاده ومستوياته.

خامساً: يفترض في المقارنات في مجال العلوم الإنسانية أن تساهم في إضاءة الوقائع وجعلها تفصح عن محتواها بصورة أفضل، إلا أن بعض المقارنات تؤدي إلى عكس ماهو مفترض من ورائها ولعل اللجوء إلى التاريخ عند مقارنة بعض الظواهر الحالية مع ظواهر قديمة تماثلها بصورة أو بأخرى سيزداد صعوبة في المستقبل بسبب وتيرة التغير العامة. التي أصبحت لا تقاس بالقرون والعقود، وبحكم التنوع العجيب الذي آل إليه حال المجتمعات البشرية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد غدا إيقاع التغير سريعاً بصورة مذهلة، وأصبح القياس على ظواهر ومعطيات تنتمي إلى قرون وعقود خلت مضللاً. بمعنى أن نتائجه لا يمكن أن تكون بالضرورة مساعدة على الفهم. إن مقارنة مشروع العولمة بالمشروع الامبريالي الذي بلغته رأسمالية القرن الماضي لا يمكننا من استيعاب جوهر التغير الجديد في الرأسمالية العالمية اليوم. فاقتصاد السوق وتعزيز المنحى الليبرالي بسقوط المعسكر الاشتراكي والعمل المتواصل على الدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في صورهما المتبلورة في الثقافة السياسية الغربية، كلها معطيات تؤجج الخطاب الأيديولوجي في موضوع العولمة أكثر مما تسهل فرص الفهم الصحيح والحوار المتكافئ، ومثل هذه المقارنات تستدعي موضوع أسلمة إسبانيا وأسبنة المكسيك والبيرو وكذا تغريب آسيا والعالم العربي، حيث تتضاعف الإشكالات وتنشأ المواقف الحدية المتحزبة فتزداد الرؤية ضبابية. ونبتعد كثيراً عن إدراك المفاهيم في جدلياتها التاريخية النظرية الحية.

وإذا كان من المؤكد أن الصيرورة التاريخية الجارية في العالم في نهاية القرن العشرين تتضمن في كثير من جوانبها معطيات شبيهة بما جرى في نهاية القرن الماضي، فإننا لا نعتقد أن هناك تماثلاً بين إرادة العولمة وهي في طور تأسيس معطيات تسمح بترتيب العلاقات العالمية وفق المشاهد الجديدة التي فجرتها ثورة المعرفة والاقتصاد والتكنولوجيا في نهاية القرن العشرين.

قد لا يكون هناك خلاف في استمرار إرادة الصراع في العالم بحكم تناقض المصالح بين البشر وخاصة بين الأقطاب الاقتصادية الرأسمالية الكبرى وهي أقطاب لا تستوعب فقط القوى الامبريالية التقليدية والقديمة، بل تضم أيضاً أقطاباً وأحلافاً جديدة، إلا أن المعطيات التاريخية الجديدة تشير إلى فوارق متعددة بين روح المشروع الامبريالي في صيغته التي نشأت في القرن التاسع عشر زمن صعود المد الرأسمالي والمشروع الجديد الذي تدعمه معطيات أخرى تتمثل في الثورة التكنولوجية وثورة المعلوماتية، إضافة إلى معطيات تاريخية أخرى راكمتها

قرون من الصراع بين الأمم في التاريخ، وهي معطيات ينبغي العمل على فرزها ومحاولة استيعاب دروسها لكي لا تتكرر أخطاء الماضي، ولكي نحول مشروع العولمة إلى مشروع يخص الجميع في إطار من تكافؤ المصالح لا تغليب بعضها على البعض أو استبدال بعضها بالبعض الآخر، وهذا الأمر يقتضي إنشاء لغة جديدة في مجال الحوار السياسي والاستراتيجية بين الأمم مادامت إرادتها المشتركة تتخطى حدودها. ومادام شعار العولمة يخاطب ساكنة العالم بأسره بل ساكنة المعمورة بما فيه الكائنات المفترضة الوجود في كواكب ومجرات أخرى.

سادساً: الملاحظة الأخيرة في هذه الورقة في موضوع الخلفيات الموجهة لآليات التفكير في مفهوم العولمة والإلتباسات التي تترتب عنها تتعلق باستعمالاته في المجال الثقافي. حيث توضع العولمة مقابل نقيضها المطلق الهوية الثقافية، وحيث تتم المصادرة على أن العولمة في نهاية التحليل هوية تتجه لمسخ باقي الهويات أو ثقافة منسوبة لأصل معين يروم القضاء المبرم على باقي الهويات.

إن التسيب الذي يصيب دلالة المفهوم في استعمالاته في حقل الجدال الثقافي يضيع كثيراً من عناصره ولا يسمح بإنشاء حوار منتج في إشكالية الثقافة الإنسانية، في عالم تتزايد وشائج القرى بينه، وذلك بحكم إرادة جديدة تتجاوز قدرة منتجيها عن التحكم في مساراتها واحتمالاتها المتعددة.

يشحن مفهوم العولمة في هذا المجال بلغة العداء الأيديولوجي السافر، وتتحول العولمة إلى وسيلة للتنميط الثقافي المتجه نحو فرض ثقافة الأقطاب الاقتصادية العالمية الكبرى على ثقافات باقي الأمم والشعوب في العالم.

إلا أن لغة من قبيل اللغة التي أوجزنا في العبارات الآنفة الذكر، تتضمن كثيراً من الخلط الذي يبدأ بكلمة ثقافة ذاتها، فهل يتعلق الأمر في موضوع الثقافة عندما تقرن بالعولمة بالمعرفة أم بالتقليد أم بمظهر من مظاهر الوجود الحضاري للإنسان في التاريخ؟

فعندما يتعلق الأمر بالمعرفة العلمية مثلاً، فقد لا يختلف اثنان في مطلب وحدة هذه المعرفة، باعتبار أن التقدم العلمي يقتضي استيعاب مكاسب تطور المعرفة لمواصلة الإبداع في إطارها. وهنا قد تكون العولمة مجرد تحصيل حاصل. وعندما يرتبط معناها بالثقافة التقليدية، الثقافة الخاصة والمحلية في المجتمعات التقليدية وهي المجتمعات التي لم تستوعب التغير التكنولوجي في حياتها اليومية حيث مايزال التقليد حارساً لصيرورة تاريخية ذات إيقاع بطيء وتقاليد مرعية. وهذا موجود داخل المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات المتطورة والمتقدمة. ونستطيع أن نوضح هنا أن المجتمعات العصرية تتجه لتنميط ثقافتها بحكم الأخلاقيات الجديدة والميتافيزيقا الجديدة والقيم الجديدة التي تواكب اتساع استعمال المتغير التكنولوجي في الواقع المجتمعي بمختلف مرافقه، وفي حالة اتساع المجتمعات المستعملة للتكنولوجيا المتقدمة فإن القيم المرافقة لهذه التكنولوجيا تعوض الثقافة التقليدية وتُكوّن الوجدان البشري بصورة جديدة، فتتشبع الحياة البشرية بقيم متشابهة يعززها التداول التكنولوجي متى تحول إلى ظاهرة عامة.

في هذا الإطار يتحدث البعض عن خطاب الهوية باعتباره مجرد حنين إلى زمن ينقرض ليفسح المجال لأزمنة جديدة قادمة من بين مفرداتها الأثيرة مفهوم العولمة بديل الثقافة العتيقة والتقليد الحافظ لذوات لمتعد هي ابتداء من دخولها عصر التقنية ومغامرة إبداع الإنسان الجديد.

المفارقة التي تنشأ هنا بين لغتي العداء المتبادل بين مناصري العولمة وأنصار الدفاع عن الهويات الثقافية والاختلاف، تتمثل في وجود فروق جوهرية بين منتجي التقنية ومنتجي المجتمع العالمي الجديد وبين مستوردي التكنولوجيا من المجتمعات التابعة التي تكتفي بالنسخ والاستعارة وتوليد الأشباه والنقائض.

هذه المفارقة تولد إشكالات جديدة تتطلب منا الاحتراس التام في إطلاق مفهوم العولمة في المستوى الثقافي. فهناك ألغام متعددة تواجهنا إذا لم ندقق في المفاهيم وفي أبعادها وخلفياتها النظرية والتاريخية.

لم تكن غايتنا من الملاحظات التي تضمنتها هذه الورقة تتجاوز مسألة إثارة الانتباه إلى ضرورة الدقة والتدقيق في استعمال المفهوم في المجالات المختلفة التي أصبح يستعمل فيها.

كان هاجسنا الأساس يتمثل في مسعى معرفي خالص، وذلك بهدف تجنب الإرباكات المتعددة التي تسقط فيها كثير من المحاولات التي تباشر التفكير في موضوع العولمة دون حد أدنى من التدقيق في دلالاته المركبة والمعقدة.

صحيح أننا كنا نلجأ بين الحين والآخر إلى سرد بعض الأمثلة من هذا التخصص أو ذاك. إلا أن هدفنا الأول والأخير لا يتجاوز عتبة التنبيه إلى لزوم الاحتراس أثناء استعمال المفهوم لكي نتمكن من المساهمة في صياغة جوانب من أبعاده في ضوء الإشكالات الخاصة بواقعنا والمتعلقة بمستوى تطور مجتمعاتنا، فالعولمة كمفهوم وكتوجه تاريخي وكإرادة جامعة بين الطموح التاريخي والحتمية الاقتصادية مطروحة في حلبة الصراع التاريخي والنظري إضافة إلى كونها شأناً يخص البشرية جمعاء.

□□□

افريقيا حيال العولمة.
أية آثار حاسمة على الحقوق الاجتماعية.

د. بادي هيما
ت: عبود كاسوحة

مقدمـــة:

تبدو لنا العولمة كحركة دمج وتوحيد في الشكل للسيرورات الإنسانية، الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الجارية على نطاق الإنسانية جمعاء، أو على نطاق التاريخ العام والشامل، وإذا كان هذا هو التمييز الأول بشكله الإجمالي، الذي نقترحه، فإن مفهومه بالنسبة للفيلسوف، حتى لو كانت العولمة مصطلحاً جديداً كل الجدة، قد تعلّق بفلسفة التاريخ التي يتمثل عرضها في استخلاص المسار الإجمالي للمصير التاريخي. ويعني المسار هنا إمّا الاتجاه والمجرى المحدّد للأحداث، وإما مدلول تواليها، أي الهدف العام الذي تتوجّه صوبه الإنسانية. إن فكرة تاريخ شامل من وجهة نظر كوسموبوليتية (مواطنية عالمية) كما أوردها ايمانويل كانط (١٧٨٤) تعتبر البشرية كمسيرة باتجاه دولة كوسموبوليتية شاملة. فالتاريخ يواجهُ هنا على أنّه تقدم، على أنه إنجاز لمخطط أخفته الطبيعة لإنتاج دستور سياسي خال من العيوب يتيح للبشرية أن تطوّر تدابيرها. وسوف تكون دروس برلين الهيغلية أيضاً، وضمن السياق نفسه، محاولة مصادرة إجمالية لمصير البشرية: التاريخ مصمّم كتقدم، كإنجاز للفكرة أو للعقل.

ونرى. بخلاف ذلك، مؤلف البيان الشيوعي، مع أنه يضع نصب عينيه نجاة البشرية، يفسّر لنا كيف هي تُسلّم للعبة الاقتصاد الرأسمالي المشؤومة. فالبيان الماركسي يتكلم منذ ١٨٤٨. على "سوق عالمية"، أي بصيغة أخرى، على النظام العالمي المتميّز بسيطرة القوة الرأسمالية البورجوازية على مستوى التاريخ الشامل.

قد يتيح لنا هذا الإطار المرجعي النظري أن نفهم وأن نستوعب المتغيّرات التي تطرأ اليوم على المستوى العالمي، وهي متغيرات صارت تتخذ اسماً نوعياً: العولمة. يتيح لنا أن نفهم مايجري تخطيطه للتاريخ والبشر والمجتمعات والشعوب، في الأفق المُعَولَم. فهل يسع العولمة. مثل كل تحوّل اجتماعي أو سياسي، أن تتخلى عن التنسيق بين نوازع إيجابية ونوازع سلبية؟ فإما أنها نوازع سلبية، كما يجري في الشمال، قائمة إلى جانب نوازعها ذات السيطرة الإيجابية. أو أنها، كما في الجنوب، نوازع إيجابية مثل احتمالات انعتاقية قائمة إلى جانب نوازعها ذات السيطرة السلبية.

ليس من شك في أن العولمة تمثل تقدماً واقعياً في مجال تنظيم المجتمعات المعاصرة وإداراتها ووجودها، ولكن، أليس لها من ثمن؟ وبشأن افريقيا، على وجه التحديد، وهي المكان الذي نتكلم منه هنا، كيف تتمركز ضمن ذلك المجال العالمي وأين؟ وهل تساهم فيها واقعياً على نحو فعال أم أنها تجد نفسها بالأحرى مهمّشة؟ وماهي أخيراً الآثار الحاسمة والواقعية للعولمة على الحقوق الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم) في قارة مثل افريقيا، فيها مايكفي من المحن بسبب "انطلاقتها السيئة"؟

١ – افريقيا بين التهميش والتفكيك.

تستند براغماتية العولمة، تحت صيغة الجملة الاقتصادية والمالية، على المبدأ القائل إن احترام قواعد التبادل الحر والمنافسة هو مصدر النمو لكافة البلدان.

وهي تندرج على هذا النحو ضمن منطق الرأسمالية الذي، مع نفوره من سلطة الشركات المتعددة الجنسيات، يغيّر بنية النظام الاقتصادي العالمي تغييراً كاملاً.

لكن الرأسمالية إن لم تكن جديدة، فإن العولمة سيرورة ولدت على يد البلبلات الجغرافية -السياسية التي طرأت منذ سقوط جدار "برلين" ونهاية "الحرب الباردة". وهي تسجل انتصاراً للديمقراطية الليبرالية على خصومها السابقين، "السيطرة الشمولية لليمين" و"استبداد اليسار"، وفقا للصيغ التي وضعها العالم السياسي الأميركي فرنسيس فوكوياما. فانهارت الاشتراكية كصيغة لتنظيم المجتمع والاقتصاد واخلت المكان لليبرالية الاقتصادية. وهكذا فإن العولمة، باستنادها إلى الليبرالية، اتخذت الشكل الجمعي لتدويل المعضلات والمسائل الاقتصادية مع احتوائها للمسائل السياسية مثل التنمية والاتصالات والديمقراطية وحقوق الإنسان. أما وقد غدت من بعد، مسائل التنمية والبيئة والسلام والديمقراطية اهتمامات عالمية، فيمكن التأكيد بأن ذلك التدويل كريم في اندفاعاته. فهو مصدر كامن للتقدم والتحرر الحقيقي. غير أن هذه الاندفاعات التحريرية بشكل فرضي، وهي نتيجة للسوق العالمية، تتحوّل إلى أعراض مالية واقتصادية، أفلا تتم، وفقاً لذلك، على حساب البلدان الفقيرة التي ليس لمصالحها وزن كافٍ ضمن النظام المالي العالمي؟ أو كيف، بصيغة أخرى، يتمركز الجنوب، وافريقيا على وجه التحديد، ضمن المجال المعولم؟ لقد ميزنا ستة (٦) أوضاع موصولة ومترابطة بالنسبة لافريقيا وتشكل من المصاعب على قدر ما تشكّل من المراهنات التي سوف تتعرض لمجابهتها:

١– العولمة كجملة مالية:

إنها تتمّ على حساب الجنوب الذي، في افتقاره للرساميل، لديه شيء زهيد يطرحه في السوق العالمية، سوق الأخذ والعطاء (لا تساهم افريقيا إلا بنسبة ٢٪ في التجارة الدولية.)، يتميّز اقتصاد بلدان الجنوب بشكل أساسي بالوزن المفرط للمواد الأولية (نفط، معادن خام، مواد أولية زراعية).

التي تتعرض أسعارها العالمية منذ خمسة عشر عاماً لهبوط لانهاية له. وإن عبء الديون هو الذي يأتي بشكل حاسم ليحرف اقتصاد البلدان الافريقية عن أي شكل من التوظيف

المنتج. وهذه الميزة المسيطرة في اقتصاد البلدان الافريقية هي الإشارة السريرية على داء التنمية الافريقية.

٢ – العولمة كتطوير للتقنيات الجديدة في الاتصالات:

مع فتح طرق الإعلام السريعة، أضحى العالم "قرية كونية". وأضحت الإمكانية معروضة لتقاسم المعلومات والتطبيقات. والعولمة، من وجهة النظر هذه، ثروة حقيقية. فنظام الانترنيت على سبيل المثال واسطة اتصال زهيدة الكلفة وشديدة الفعالية، وهي تقدم مصرفاً من المعطيات التي تفلت من الرقابات المتعددة الأشكال. فتقدم العولمة إطاراً ملائماً لبحث علمي عالي المستوى من جهة، وتساهم من جهة أخرى في تبادل طرائق البحث ونتائجه. وتقدم بشكل خاص الإمكانية لمجتمعات ظلت حتى الآن على هامش التطور العلمي والتقني باستدراك تأخرها، وإلا فبالتخفيف منه عبر انتقال التكنولوجيا. فتغدو التكنولوجيا، مع الانترنيت، كما يغدو العلم، في متناول اليد والفكر، ومع ذلك فإن العولمة لا تدع الأمر دون طرح عدد من المصاعب على البلدان الافريقية. وتظل الصعوبة القصوى متمثلة في الثمن الواجب دفعه للتحديث العلمي والتقني في ميدان التعليم والتأهيل المهني. وتظهر هنا الضرورة لتحسين أنظمة التربية والتأهيل الوطنية وتكييفها. وكلما تغيّر العالم، فرضت مبرّرات أفكار جديدة نفسها. وإذا ما تطور العلم على أثرها، فإن تطوره سيكون من جهة مضامينه وطرائقه التربوية. وينبغي على المعلمين والتلاميذ أن يتبعوا ذلك التطور بشكل إلزامي: لأن المستويات والمظاهر عند هؤلاء وأولئك سوف تتطور. غير أن الافتقار إلى الوسائل يجعل هذه الفرصة عرضة للإفلات من يد الجنوب، مالم يكن ذلك قد حصل. ولنا عودة إلى ذلك.

ثم تظل صعوبة أخرى مرتبطة بالتبعة الإعلامية القارة. فالتبعية تفتح الطريق أمام مراقبة الأفكار والتلاعب بها لدفعها نحو أنماط جديدة من السلوك ليست معدّة لها، مع المخاطرة بزعزعة إطار الوجود الاجتماعي وصلته.

أما وأن الوجه المتبدّل من التقليد إلى الحداثة لم يجرِ إعداده إعداداً كافياً، ولا التفكّر فيه كذلك. فإن انتصار الحضارة المتقننة (أوَلا يكفي الضغط على لوحة صغيرة لتغيير النظام العالمي؟) سوف يكرّس ترقّق الثقافات الخارجية واحتواء الارتكاسات المتعلقة بالهوية القومية. وإذا ساهمت من بعد تقنيات الاتصالات، على الصعيد السياسي والاجتماعي، في التعبير عن مواطنية شمولية عبر القوميات، فهل يكون المواطن الجديد للقرن الواحد والعشرين هو الفاعل الحر أو "إنسان البعد الواحد"–One Dimensionnel Man– على حد تعبير ماركوز؟

٣ – العولمة كبلبلات جغرافية سياسية:

إن الغلبة التي تحققت للديمقراطية الليبرالية (وهي الخلاصة الايديولوجية للرأسمالية الليبرالية) على الأمل الشيوعي، سوف تؤثر على الجنوب تأثيراً مزدوجاً:

* ***من ناحية أولى، حُرمت البلدان المتخلفة من الأمل الذي كان يمثله في نظرها الخيار الشيوعي، فولّد الفكر الليبرالي الأوحد فيها التشاؤم، ناهيك بالقدرية.***

*** من ناحية ثانية، أعاد سقوط الشيوعية وفوز الليبرالية توزيع الخارطة السياسية فولّدت أقطاباً استراتيجية جديدة: بلدان الشرق الخارجة من أوضاعها الشاقّة تحت المظلّة الشيوعية والبلدان التي دعيت بالمنبثقة (روسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، أوكرانيا، البرازيل، الخ....)، وارتبطت بالطاقة الكبيرة لأسواقها، نتيجة أسباب ايديولوجية وسياسية بالنسبة للمجموعة الأولى، وأسباب اقتصادية للثانية.***

اتخذت هذه المناطق بشكل حاسم الوضع الاستراتيجي للعالم الثالث سابقاً، فيما يتعلق بالمساعدة على التنمية وتوظيف رؤوس الأموال. ولم تعد افريقيا ضمن هذا الوضع تثير الاهتمام من وجهة نظر السوق العالمية. لقد فقدت جاذبيتها الاستراتيجية وماكان يرتبط بها من منافع. إن المعونة من أجل التنمية من البلدان الغنية لم تبلغ في عام ١٩٦٦ سوى ٠,٣٣٪ من إجمالي إنتاجها القومي (PNB)، وهي النسبة الأكثر ضآلة منذ ٤٥ عاماً. وهل تستطيع فوق ذلك أن توظف ضمن المعونة من أجل التنمية، على نحو ما كانت تفعل في السابق، وقد أضحت تجابه اليوم طلباً اجتماعياً داخلياً، وحركات اجتماعية لا سابق لها؟

لقد وُضِعَتْ بالمقابل مخططات لتخفيض الدين، غير أنّها تظل بشكل عام مرفقة بشروط على درجة من التشدد، تغدو معها في الغالب انتحارية بالنسبة للاقتصاد المجهري في البلدان الافريقية.

تقوم بلدان الشمال بصنع دروع تجابه بها العولمة وتحقق منها النفع، عبر بُنى من الاندماج بين المناطق، على أساس من القرب الجغرافي، والترابط المتبادل تاريخياً وسياسياً وثقافيا، ولكن على أساس من تلاقي المصالح الاقتصادية والمالية. ويمثل الاتحاد الأوروبي التجسيد الكامل، بمعايير التلاقي المعتمدة باتفاق ما ستريشت، والمقرر تطبيعها في البلدان العازمة على اعتماد العملة الموحدة: "إن العجز في ميزانيتها أقل من ٣٪ من إجمالي الإنتاج القومي (P.I.B) والدين الإجمالي أقل من ٦٠٪ ونسبة التضخم أقل من ٣٪ ونسبة الفائدة طويلة المدى أقل من ٧,٥٪. وبينما ينظّم الشمال نفسه وسط عالم ما عاد التجوال الإفرادي فيه بممكن، تبدو افريقيا أكثر فأكثر تفككاً من الداخل: بواقع شكل دولها وواقع الأزمة الاقتصادية، وواقع الحروب الأهلية القَبَلِيّة.

٤ – العولمة والدولة القومية الافريقية متعددة الاثنيات.

من المفارقات الكبيرة أن تبدو افريقيا اليوم، في ساعة الجملنة والاسراع الملح في تجمعات اقليمية، أكثر فأكثر تعددية، مشتتة منفرطة العقد مبعثرة. فكل دولة افريقية دولة متعددة الاثنيات.

لكن إذا كان من شأن التعددية الاثنية والتعددية الثقافية في القارة، أن تشكلا ثروة كبرى، فإن الوجه الآخر التصارعي والتنازعي بين "القوميات" المختلفة يشكّل عائقاً حقيقياً في وجه التنمية.

يضاف إلى ذلك أن الدولة – الأمّة الافريقية ليست بدولة ولا بأمة. فالأمة في افريقيا هي نتاج مصطنع. لقد شيدت فوق ركام الامبراطوريات القديمة التي تهدمت بالاحتلال

الاستعماري، فلم تقو على امتلاك روح حية أو دينامية جوهرية. فلم تأخذ حدودُها أو تنظيمُها بعين الاعتبار ثقافاتِ الشعوبِ المختلفة وخصائصَها، ولاسيما البُنى السياسية التقليدية، في حين أن الأمم، في أوروبا، شيدت فوق مكتسبات الامبراطوريات القديمة وموروثاتها. وجاءت من بعد مرحلة طويلة من تكميم الحريات الفردية والجماعية، ومن التراصّ السياسي المدني أو العسكري الذي حافظ على التعصّب ومتنه، برفعه لواء "القوميات الاثنية" والثقافات والمناطق في المكان المناسب من روح الشعب، ليكون جديراً بتكوين أمة حية. فكيف إذن لدول غير منظّمة داخليا ومنهكة، ومقطّعة الأوصال بالتفسخات الاثنية والثقافية والاقليمية، أن تجابه الماموث العالمي في القرن الواحد والعشرين؟

لقد دخلت القارة مع بداية التسعينات في مرحلة من احلال الديمقراطية. فبعد الفشل السياسي والاقتصادي للدولة –الأمة، أضحى إحلال الديمقراطية اليوم أمراً ملحّاً، غير أن الانتقال نحو الديمقراطية يمر عبر اللامركزية التي تطرح في نظرنا مشكلتين اثنتين:

* ***إن اللامركزية، كنقل للمسؤوليات نحو القاعدة ذات ثمن. فهي تفترض أن المناطق تدير نفسها بنفسها وتتحمل بالتالي أعباءها الخاصة بها. ولكن كلما كانت المناطق فقيرة، كانت الدولة أفقر من أن تدفع بالمناطق إلى أمام، ماديا وتمويليا. فيخشى على اللامركزية أن تظل على مستوى الخارطة الجغرافية، مادامت المنطقة ستظل تنتظر وسائل لن تأتي. ففي افريقيا تظهر نيجريا على درجة من اللامركزية تصل حد الفيدرالية. لكن الدول الفيدرالية ليس فيها من تجانس غير التجانس الاثني. بدلا من وحدة سياسية واقتصادية حية ونشيطة. وذلك هو مصدر الانضمام الضعيف من الرعية إلى الأمة، وتواتر النزاعات الاثنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة تظل من وجهة نظر عملها، شديدة المركزية سياسيا.***
* ***بناء على ذلك. فإن اللامركزية في الدولة الأمة. والذي يكون شعور الانتماء فيها للدولة هشّا وحيث ينبغي بناء الوعي بالمواطنية، تفتح الطريق، على مدى قصير ومتوسط، أمام تفكّك تلك الدولة وأمام زوال الانتمائية وأمام الانفصال: وتلك هي أحوال التمردات المسلحة في كل من النيجر ومالي والصومال، وحال الحروب الأهلية في دولتي الكونغو والسودان والصومال، الخ....***

٥ – العولمة وإدارة موجات الهجرة:

ان كان العالم قد أضحى "قرية كونية"، فذلك يعني أن للإنسان أن يشعر، خارج الحدود الوطنية. بأنه في بيته كيفما توجه، وأن يحس بأنه مُعْتَرَف به ومقبول ومندمج كأنه في قريته. تلك هي المواطنية العالمية الشاملة التي ينبغي للعولمة أن تشجع عليها. ومع ذلك فإن الواقع اليومي المعاش يأتي ليدحض ذلك الاندفاع الإنساني للتقارب بين الناس، والتواصل بين الشعوب. فتجربة الذين "بلا أوراق" –Sans Papiers– تشكل تكذيبا حقيقيا لوعود العولمة. وتقدم البرهان على نقص موجات المهاجرين القادمة من الجنوب. إن موجات الهجرة أو

النزوحات الجماعية للسكان القادمين من الجنوب، أو من بلدان أوروبا الشرقية في الغالب لهي الأعراض السريرية لداء التنمية.

وقد يكمن الحل في تقارب عالمي للمساعدة على التنمية.

٦ – العولمة كشكل لإدارة الحكم العالمي:

إن برامج التسوية البنيانية المدرّبة والموجّهة من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) لضرورات الانعاش الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية الجمعية، وهي تنصب نفسها ضمن نظام حاكمية، قد أدت في غالبية البلدان الافريقية إلى تفكيك أوصال أنظمة حماية الاستخدام والحقوق الاجتماعية. زد أنّ رسوخ سلطة الشركات متعددة الجنسية، كرّس أفول نجم السياسي، وسحب البساط من تحت أقدام الدولة التي فقدت كل سيادة في الشمال كما في الجنوب سواء بسواء. وينتج عن ذلك أن الدولة تسود، غير أنها لم تعد توجه السياسة الوطنية للتنمية. أن ممارسة الديمقراطية قد تعرضت لمحنة جديّة في الشمال، بينما هي غير قابلة للتطبيق في الجنوب. فلم يعد بوسع المواطن أن يؤثّر على مراكز صنع القرار، الما فوق انوطنية. تأثيرا حاسما، عن طريق تصويته وصلته الوثيقة بالموضوع وقوة رأيه. ومن دواعي القلق أن نسلّم اليوم بالسرعة التي فقدت فيها أشكال الرأي العام الافريقية، ما كانت تعلّقه من آمال على إحلال الديمقراطية. وبات بالتالي من الممكن القول إن هذا الشكل من الحاكمية العالمية يضع عقبه جادة في طريق تطور القارة السياسي.

إن المسائل المختلفة التي أثيرت تدل بوضوح على أن افريقيا تقع من جهة أولى على هامش المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية العالمية أو على تخومها (حال بلدان البحيرات الكبرى)، وإنها من ناحية أخرى مفتّتة من الداخل في الوقت الراهن، أو أنها في طريقها نحو التفتت، لأسباب ذات منشأ داخلي، ترتبط بالنمط الاقتصادي المعولم (حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الناجم بصورة اجمالية عن الفقر في البلدان الافريقية بمجموعها.). لذلك السبب يغدو التحليل عن كثب، للآثار الحاسمة الحقيقية لهذا الوضع، على المجتمعات الافريقية، مثيرا للاهتمام.

إن المقياس الانساني للوباء لا يمكن تقديره إلا في صميم الحياة اليومية للرجال والنساء، والحقوق المبدئية والأساسية، مثل الحق في العيش والحق في الصحة وفي التعليم، وفيها فقط.

–ما الآثار الحاسمة على الحقوق الاجتماعية (الصحة والتعليم). ؟

إن ما نقوم به من إثبات واقع حال يؤكد أن افريقيا السابق تأخرها، تلتقي بالعولمة كظرف يزيد حالة الإفقار التي تعيشها حدّة، وهي المقلقة أصلا. إن القواعد الجديدة للعبة الاقتصادية وسياسات الترشيد البنيانية التي تجد مشقة حقيقية في التستر تحت قناع انساني، سوف تحتفر أكثر جيوب الفقر في افريقيا وتزيدها اتساعا. إن مئات الملايين من الكائنات البشرية معرضون اليوم للفقر وسوء التغذية والمجاعة والمرض والأمية والجهل. إن النظام الاقتصادي المُعولَم شديد المفارقة. وتأتي مفارقته على مستوى المفارقة التاريخية لعام أكثر

غنى اليوم بأربع مرات مما كان عليه عام ١٩٩٠، ووجود فقر أقصى يتمثل في دولار واحد يومياً لخمس ١/٥ سكان العالم. كما أن احصائيات الهيئات الدولية تدل على أن الخمس الأكثر فقرا من البشرية كان يتصرف بـ ٢,٣٪ من الموارد العالمية عام ١٩٦٩ ثم ١,٥٪ عام ١٩٨٩ ثم ١,١٪ عام ١٩٩٤.

وأن الخمس الأكثر غنى في العالم كان يتصرّف في التواريخ نفسها بـ ٦٩٪ عام ١٩٦٩ ثم ٨٢,٥٪ عام ١٩٨٩ وأخيرا ٨٦٪ عام ١٩٩٤.

إن مليارين ونصف من البشر في البلدان النامية لا سبيل لديهم للوصول إلى شبكات صرف صحي، ومليار ونصف لا يجدون مياهاً صالحة للشرب، و ٨٠٠ مليون لا يأكلون حتى الشبع وإن أكثر من ثلث الأطفال لا يصلون إلى المدارس وإن ٢٠٠ مليون من الأشخاص مهددون بالتصحّر، وبصورة عامة فإن الإمكانات الضعيفة جداً لموازنات الدول، تجعل أمر تحمل أعباء الخدمات الصحية والتعليمية بالغ الصعوبة.

أولاً: الصحـــة:

إن المجالات الأكثر إثارة للقلق من ناحية الصحة هي سوء التغذية ورعاية الأمومة والطفولة والملاريا وفقدان المناعة -السيدا. وإن الصحة المعطوبة للنساء ناجمة عن الظروف الصحية الفائقة الهشاشة وعن الأمية، والتي تضاف إليها المصاعب الاقتصادية والممارسات التقليدية، لاسيما الزواج المبكر والأمومة المبكرة. إن كل مئة ألف ولادة تؤدي إلى وفاة ٤٠٠- أو ٥٠٠ من الأمهات. أما وفيات الأطفال فمعدلها المرتفع باق دون تغيير: أعلى من منة بالألف. فالملاريا تتسبّب كل عام بوفاة أكثر من مليون شخص في افريقيا جنوب الصحراء.

يضاف إلى ذلك عبء السيدا (جرى إحصاء مايقرب من أربعة ملايين إصابة حالياً) وهو المرض ذو النتائج الثقيلة اجتماعياً واقتصادياً، فهو يقلب النظام الصحي العاجز عن تحمل عبء هذا النوع الجديد من المعالجة.

فالعطاء الصحي في افريقيا هو الأكثر مدعاة للقلق في العالم:

إن سكان النيجر يقاربون عشرة ملايين نسمة، ويشمل الغطاء الصحي ما يقارب ٣٦٪ بشكل متوسط. يعيش ما يقرب من ٤٠٪ من السكان على بعد أكثر من ١٠ كم من أي مركز صحي. هنالك قابلة واحدة لكل ١٨٥٧ ولادة، وطبيب واحد لكل ٧٥٠٠ من السكان، ومركز صحي لرعاية الأمومة والطفولة لكل ٢٤٥٨٤ من السكان. وأما نسبتا المواليد والوفيات فهما على التوالي ٥٢ بالألف و ١٩ بالألف أي الأكثر ارتفاعاً في المنطقة الدنيا الافريقية. أما بشأن المرأة، فنسبة الوفيات بالأمومة هي الأكثر ارتفاعاً بمعدل ٧٠٠ لكل مئة ألف من السكان، وذلك على أثر حالات الحمل والولادة والإجهاض أو لأسباب ناجمة عن التوليد. فعدد الأطفال في النيجر ٣,٥ مليون أي ما يقرب من ٤٨٪ من عدد السكان الإجمالي، لكن طفلاً واحداً من كل ثلاثة أطفال يموت قبل أن يبلغ الخامسة، ووحدهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ شهراً و ٢٣ شهراً، ملقّحون ضمن الشروط الاعتيادية، فيشمل غطاء التلقيح ١٧,٤٪. وأما فقر

العائلات المدقع فخلق ظاهرة أطلق عليها اسم "أطفال الشوارع" الذين يتركون وشأنهم في شوارع المدن الكبرى، معرضين لكافة الأخطار، قبل أن يصبحوا هم أنفسهم مصادر أخطار عامة (سرقة، اعتداء، ادمان، تعهّر).

ثانياً: التعليم:

إن النمو السكاني السريع وانهيار موازنات التعليم لا يسهّلان أيضاً تطور الخدمات التعليمية، أو بصيغة أخرى، تطور عرض تعليمي على مستوى الاحتياجات.

فعدد السكان الإجمالي لـ ٥٣ بلداً افريقياً وأعضاء في اليونسكو يقدّر بـ ٧٧٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٨. وسوف يبلغ ٩٣٠ مليون عام ٢٠٠٥، و ١٤٥٤ مليون عام ٢٠٢٥. ووفقاً للتقرير الاحصائي للمؤتمر السابع لوزراء التربية الوطنية في البلدان الافريقية الأعضاء في اليونسكو (المعقود بين ٢٠ و ٢٤ نيسان ١٩٩٨)، فإن طبقة السكان التي تؤم المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية (٦ - ١٧ عاما) هي ٢٣٦ مليون عام ١٩٩٨ أي ٣٠٪ من المجموع العام للسكان الوارد أعلاه. وتشير آخر التقديرات عام ١٩٩٥ إلى أن ٤٤٪ من السكان البالغين (١٥ عاما وأكثر) أي ١٧٩ مليون من السكان أميون. وحتى لو توقعنا تناقصاً متواليا في نسبة عدد السكان الأميين بين البالغين، فسوف يواصل عدد الأميين تزايده (حوالي ١٨٧ مليون عام ٢٠١٠) إن نسبة التعليم في البلدان النامية بصورة عامة في حالة من الركود منذ ١٥ عاماً وتظل أدنى من ٥٠٪ في عديد من البلدان (يطال التأخر البنات بشكل خاص).

فنسبة التعليم في النيجر مثلاً تبلغ ٣٠,٣٥٪ وهي إحدى النسب الأكثر تدنيا في افريقيا العربية (كانت يوم استقلال البلاد عام ١٩٦٠ تعادل ٣,٦٪).

ولا تزيد نسبة المتعلمين على ١٩٪ عام ١٩٩٨. فيعني ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من الشباب والبالغين في هذا البلد أميون.

اذا كانت الحالة الراهنة في مسألتي الصحة والتعليم مقلقة جدا في الوقت الراهن. وكان أمرا مسلما به أن افريقيا تعيش حالة فقر نسبي ناجمة عن أسباب موضوعية ذات منشأ داخلي. فما هو والحال هذه، نصيب العولمة من الانحراف ضمن سيرورة الإفقار هذه؟

إن الليبرالية الاقتصادية، وبرامج الترشيد البنيوي المتوالية قد ترجمت بتخفيض نفقات الدولة التي تمس القطاعات الاجتماعية: موازنات التوظيف المخفضة لمرتبات المعلمين والموظفين في قطاعات الصحة، إغلاق أبواب القبول، خفض التوظيفات، تدهور ظروف العمل في قطاعات الصحة والتعليم (العدد التقديري يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ تلميذا في الصف الواحد في أكثرية بلدان افريقيا ماوراء الصحراء. إن الترشيد البنيوي يزيد عندئذ من خطورة أزمة كانت قائمة من قبل ويكشف عن النواقص الخطيرة لقطاع صحي وتربوي عاجز عن متابعة تطور الحاجات.

لقد نجمت عن برنامج الترشيد الذي جرى التفاوض بشأنه في زيمبابوي. في نهاية عام ١٩٩٠، نتائج ضخمة. فنفقات الصحة بالنسبة للفرد الواحد انخفضت في زيمبابوي من ١٤,٨ دولاراً عام ١٩٩٠ إلى ٩ دولارات عام ١٩٩٤. كما أن إطلاق الأسعار ارغم الأسر الفقيرة

على اللجوء إلى الطب التقليدي أو إلى التطبّب الذاتي باستخدام مواد ليس من شك في مصدرها المريب. وينبغي أن نضع في الحسبان اليوم الأضرار التي تلحق بالصحة والناجمة عن الصيدليات الجوالة في كافة المدن وكافة القرى الافريقية.

أما التوقف عن اختيار موظفين جدد للطواقم الصحية في القطاع العام فقد نجم عنه توفّر ممرضة واحدة لكل ١٥٩٤ من السكان عام ١٩٩١ بدلاً من واحدة لكل ٩٩١ فرداً عام ١٩٨١. ووجود طبيب واحد لكل ٧٣٨٤ بدلاً من ١٠٥، عام ١٩٨١ (أي الفترة السابقة للبرنامج). كما أن تقاضي نفقات التعليم في المرحلة الابتدائية (ناهيك بالثانوية) وهي تشكل موارب لخصخصة المدرسة، قد خفض نسبة ارتياد المدارس بمعدل ٤٪ في المرحلة الابتدائية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

ويُفسَّر وضع الأزمة الذي يشمل كافة القطاعات في الحياة الاجتماعية بمعطيات رحيل مرتبطة باقتصاديات الدول الافريقية، لكن خطورتها تفاقمت تفاقماً جدياً نتيجة النظام الاقتصادي المالي المجملل بإيعازاته الاقتصادية الجمعية المطبقة على اقتصاديات مجهرية مقفرة ومنزوفة.

خاتمة : أية منظورات لافريقيا على مشارف الألف الثالثة:

تعرف افريقيا على هذا الأساس أزمةً يشمل امتدادها المخططات البنيوية لتنظيم اقتصادياتها، والشكل المركزي جداً والمتسلّط لدولتها، وعلى الصعيد الثقافي لوجه أسيء، وضع تصميمه والتفاوض بشأنه بين التقليد والحداثة، لكن أيضاً من وجهة نظر تموضعه في المدى المعولم والمُجَمّلِل.

فأزمة المجتمعات الافريقية تعددية جداً حتى صارت افريقيا قارة الحالات المستعجلة كلها. ومع ذلك فيبدو لنا أن من الممكن مواجهة السير على دروب التفكّر بعمق حول سُبُل الخروج من الأزمة، بهدف وضع القارة على الدروب الممكنة للتقدم. وبوسعنا أن نسجل هنا بعض نقاط الارتكاز.

١ – على صعيد السياسة الداخلية:

الدولة الافريقية هي "الدار المطلق"، وهي ليست "دولة مطوّرة". وسوف يكون الحل في إحلال الديمقراطية أو لن يكون. وعلى سيرورة إحلال الديمقراطية هذه أن تدمج في ديناميتها متغيرات التنمية وحقوق الإنسان.

فالتنمية مرتبطة بتوسيع الديمقراطية. إنهما مفهومان متصلان ومترابطان. وعلى التنمية أن تترجم بالضرورة بحيازة حقوق الإنسان: حقوق اجتماعية واقتصادية وحقوق سياسية ومدنية.

٢ – الدينامية الداخلية للمجتمعات:

إن التجاذب بين وجهين، التقليد والحداثة، يطرح معضلة في افريقيا. فيبدو لنا أن شاشة التقليد، أو مفهوماً ثباتياً للتقليد ليس حاملاً لتغيير وتقدّم. فعلى التقليد أن يكون دينامياً. ومنفتحاً على ماسيكون. ولا يسعه أن يظل قائماً إلا بتحريك العناصر الإيجابية للحداثة وللبشرية كلها، وللجمللة اليوم.

٣ – على صعيد التعاون الاقليمي:

ضرورة تجمّعات اقليمية سياسية واقتصادية قوية. وهي قائمة في افريقيا اليوم، لكن الأنانيات القومية على درجة من البروز. حتى لينقصها الإيمان، رغم بيانات الطبقات الحاكمة في الإعراب عن نواياها.

٤ – على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات مع الأنظمة المالية:

الضرورة لاندفاع إنساني أكثر وسياسي أكثر نحو الأنظمة المالية التي ينبغي أن تعود إلى مهامها الأولية في إحلال السلام وإعلاء التنمية. فالهدف الموكل إلى صندوق النقد الدولي هو السهر على التوازنات الكبرى الاقتصادية الجمعية. أما البنك العالمي فجرى تكليفه بتمويل مشاريع التنمية والكفاح ضدالفقر. أما الفكرة التي بدأ العمل بموجبها اليوم في فرنسا وفي بريطانيا أيضاً فتتمثل في تحويل صندوق النقد الدولي إلى "حكومة للعالم" ذات سلطات ومصادر موسّعة، مع جعل اللجنة المنتدبة سلطة استشارية، وبوسع "مجلس سياسي" مقرّر، إذا ما صار أمراً واقعاً، إن يحث على عودة النظام إلى هدفه الأولي وأن ييسّر تحوّلاً نحو التنمية والكفاح ضد الفقر.

وسوف يغدو هذا "المجلس السياسي" الجهاز المفكر، ومركز الحكم العالمي لتنظيم الألف المقبلة. وتظل المسألة الكبرى مع ذلك تَمَوْضع اهتمامات الجنوب ضمن ذلك الحكم الجديد. ذلك هو رهان العلاقات بين الشمال والجنوب للألف الثالثة، ولمصير العولمة أيضاً.

□□

قصة قارتين أفريقيا وآسيا وديالكتيك العولمة

علي فروري (١)

«كيف يمكننا أن نقارن بين مستويات التطور والتغرّب (اكتساب السمات والثقافات الغربية) في الدول المحيطة بالمحيط الهندي بعد خمسة قرون من التفاعل في ما بينها؟ وماهو مدى التوازن بين تعاون هذه الدول، وتنافسها، ونزاعاتها؟

يقدّم هنا الدكتور علي مزرووي، مدير معهد الدراسات العالمية في جامعة الولاية في نيويورك، دراسة تاريخية وتحليلية.».

***

هل بدأت العولمة منذ عهد فاسكو دي غاما؟ كان هذا الملاّح البرتغالي قد ربط في العالم ١٤٩٨ أوروبا بآسيا عبر الخط الساحلي الإفريقي. وهكذا دخل عالم الثلاث قارات المؤلف من أوروبا وأفريقيا وآسيا، مرحلة جديدة من التفاعل أو التأثير المتبادل، سواء أكان ذلك من أجل الأفضل أو الأسوأ.

مرّت تقريباً خمسة قرون على فاسكو دي غاما. وبالرغم من أن كلمة «العولمة» جديدة، فإن عملية العولمة تعود تاريخياً إلى فترة تمتد إلى خمسة قرون أيضاً على الأقل.

ففي ما يتعلق بأفريقيا وآسيا، كان ولا يزال المسرح الرئيسي للاتصالات والتماس في مابينهما، يتمثل في المحيط الهندي، ويضم دولاً من جنوب آسيا وغربها والشاطئ الشرقي للقارة الأفريقية. لذا، دعونا ندقق هذا المسرح في خمسة أبعاد له هي: البعد التفاعلي، والبعد المقارن، والبعد التنافسي، والبعد التعاوني، والبعد النزاعي.

البعد التفاعلي:

إن الجغرافيا هي غالباً أم التاريخ. وقد تمثل أحد التأثيرات الجغرافية لأفريقيا في تاريخ العالم في المنع الذي طال أمده للوصول الأوروبي إلى المحيط الهندي. وكان التجار والباعة

---

(١) يعمل الأستاذ الدكتور مزرووي أيضاً أستاذاً في كلية ألبرت لوتولي، في جامعة جوس بمدينة جوس في نجيريا، وفي كلية ابن خلدون للعلوم الإسلامية والاجتماعية، في ليسبيرغ، بولاية فرجينيا الأميركية. وفي كلية أندرو هوايت في جامعة كورنيل، إيتاكا، نيويورك، الولايات المتحدة؛ وفي كلية والتر رودني، حيث يدّرس التاريخ والسياسة وهي كلية ضمن جامعة غويانا، جورجتاون، في غويانا.

الأوروبيون الراغبون في سلع الشرق الخرافي الأسطوري التي شملت الحرير والبهارات، واللآلئ، يريدون طريقاً بحرياً إلى هذا الشرق. وأرادوا أيضاً الوصول إلى المحيط الهندي، ولكن الكتلة البرية الأفريقية شكّلت حاجز إعاقة كبيراً أمام الجشع الأوروبي.

وأخيراً..، وبعد مرور زمن طويل، وصل بارتولومي دياس إلى الرأس الإفريقي الجنوبي، ولكنه لم يستطع الإلتفاف بسهولة حول «رأس العواصف». فالمحيط الهندي كان قريباً ولكنه اعتُبر بعيداً.

ولم يستطع الأوروبيون، قبل فاسكو دي غاما، في العام ١٤٩٨، أن يلتفوا كلياً حول جنوب أفريقيا، ويصلوا إلى المحيط الهندي، وقد أعيدت تسمية هذا الرأس عندئذٍ ليصبح «رأس الرجاء الصالح».

وبدت مناطق الشرق التي افتُرضت زاخرة بالثروات قابلة للوصول إليها، في نهاية المطاف، عبر المحيط الهندي، وإن تمّ ذلك بعد انتظار طويل. وهكذا، بدأت العولمة.

كان لدور أوروبا بوصفها باباً مغلقاً على الأوروبيين إلى المحيط الهندي، تأثيرات أيضاً في نصف الكرة الغربي، ولو أن أفريقيا كانت قارّة أصغر ويمكن الإلتفاف حولها بسهولة من قبل الأوروبيين، لما كانت ثمّة حاجة إلى التفتيش عن طريق إلى الشرق منذ زمن طويل. وفي ضوء ذلك، عانى كريستوفر كولومبوس من متاعب في جمع المال اللازم لرحلته الأولى عبر الأطلسي في العام ١٤٩٢. ولم يكن ليحصل على هذا المال لو أن الأوروبيين كانوا قد استطاعوا الوصول إلى المحيط الهندي قبل هذا التاريخ. وربما كان «الاكتشاف» الأوروبي للقارة الأميركية سيتأخر على الأقل قرناً آخر.

كان للاهتمام الأوروبي في الوصول إلى المحيط الهندي نتائج بعيدة المدى على أفريقيا أيضاً. فالاستعمار البرتغالي لموزامبيق حرّكته، جزئياً، طموحات شرقية. فقد بنى البرتغاليون مراكز تجارية مثل قلعة «يسوع» التي لا تزال قائمة حتى الآن في مومباسا بكينيا، لكي تسهل طرقهم إلى المحيط الهندي والشرق وتحميها. وعموماً، فإن أفراد عائلتي (آل مزرووي) هم الذين ساعدوا عسكرياً في طرد البرتغاليين من مومباسا ثم حكموا هذه «الدولة المدنية» بين عامي ١٦٩٨ و١٨٣٧.

وفي القرن التاسع عشر انتقل الاهتمام الأوروبي في الوصول إلى المحيط الهندي إلى شمال القارة الإفريقية. وبما أن رأس الرجاء الصالح أصبح آنذاك قابلا للملاحة، فهل كان يوجد طريق أقصر للوصول إلى المحيط الهندي؟ وتركز الطموح على شق قناة عبر برزخ السويس. وهكذا انضم فرديناند دي ليسيبس، المهندس الفرنسي إلى ركب فاسكو دي غاما، وفي اتجاه الشمال. واحتاج شق قناة السويس إلى عقد من الزمن. لتفتتح في العام ١٨٦٩، مؤمنة طريق وصول لأوروبا إلى المحيط الهندي. وهكذا، غادر فرديناند دي ليسيبس البر الأوروبي ليبحر من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر.

كان قد سبق التفاعل الحديث ذو الأبعاد الثلاثة بين أوروبا وأفريقيا والشرق تفاعل أقدم ثنائي البعد بين أفريقيا وآسيا. ولسنا متأكدين ممّا إذا كانت الشعوب الساميّة ذات أصل أفريقي ثم عبرت البحر الأحمر، أو أنها كانت في الأصل آسيوية ثم تأفرقت في وادي النيل. ولكننا

نعرف تماماً أن الساميين ليسوا يهوداً وعرباً فقط، بل ضموا أيضاً، ودون جدل، تلك المجموعات الاتنية الافريقية، كالأمهريين وشعب التيغر في أثيوبيا، كانت الشعوب الساميّة موزعة على امتداد طرفي البحر الأحمر الذي وصله دي ليسيبس في السويس.

ومع مرور الزمن أدى ظهور الإسلام إلى تعقيد عالمي إضافي. فكان أهم تأثير للبلاد العربية في أفريقيا منذ القرن السابع الميلادي ومابعده قد تمثل في نشر الدين الإسلامي. وهكذا، ازهرت حضارات جديدة في أفريقيا الشرقية لأسباب تعود جزئياً إلى تأثير الإسلام. وقد استجابت «الدول المدن» مثل مومباسا، وبات ولامو، وكيلوا، وزنجبار لاحقاً، لدعوة الثقافة الإسلامية ذات الصوت المرتفع التي امتزجت بالثقافة الإفريقية. وإن بعض هذه المدن كانت أيضاً من المرافئ التي مرّ بها فاسكو دي غاما في طريقه إلى الهند.

لم يكن التفاعل بين العالم العربي وأفريقيا الشرقية دينياً فقط، بل كانت له أيضاً نتائج لغوية عميقة وبعيدة المدى، فحتى ذلك الوقت، كانت قد ولدت ودُعمت، وانتشرت اللغة السواحلية خلال بضعة قرون مضت. وكانت الحضارة السواحلية قد زوّدت دي غاما ببعض مرشديه وربابنة سفنه، في رحلته إلى الهند، وعموماً، فاللغة السواحلية لم تكن فقط اللغة المحلية الأكثر نجاحاً التي أنتجتها أفريقيا، والتي كانت اللغة المحكية، واللغة التي نُظم بها الشعر المكتوب عبر تاريخ يمتد إلى عدة قرون في الماضي، بل كانت أيضاً اللغة الوحيدة التي أخذت أسمها من المحيط الهندي، فكلمة سواحلي مشتّقة من كلمة «السواحل» العربية التي تعني شواطئ أو سواحل المحيط الهندي.

شمل التأثير الإسلامي في أفريقيا الشرقية حتماً، الأدب أيضاً، فبالرغم من أن تنزانيا كانت تشكل على نحو واضح، طليعة الشعر السواحلي الحديث. فإن كينيا كانت ولا تزال المستودع، والحارس الأمين للشعر السواحلي الكلاسيكي.

كان التأثير الإسلامي في أفريقيا الشرقية ذا طابع هندسي معماري، وشمل الجوامع والقصور والمنازل العادية. فالأبواب ذات الديكورات الرائعة، والأثاث والصناديق المعدة لحفظ النفائس كانت جزءاً من الأسلمة (التحول إلى الإسلام). ومن بين المدن الضائعة في أفريقيا الشرقية، نجد مدينة «غيدي» (GIDI) الصحراوية المهجورة ذات الأبّهة والتألق في الهندسة المعمارية الإسلامية. ولا يزال المؤرخون يتجادلون في الأسباب التي دعت سكانها إلى هجرها بسرعة، ولكن لا يوجد شك في أنها كانت في يوم ما مدينة مزدهرة، ومتأثرة بعمق بكلا الحضارتين الإسلامية والأفريقية، وقد كانت الهندسة المعمارية الإسلامية جزءاً من العولمة الثقافية.

بقيت الأزياء الأفريقية الشرقية تشكل حتى النصف الثاني من القرن العشرين جزءاً من التفكير الإسلامي. فالكانزو، الذي هو عادة جلباب أبيض اللون معدّ للرجال ومزيّن بأجزاء من الحرير، لايزال يستخدم على نطاق واسع ليس من قبل المسلمين فحسب، بل ومن قبل شعوب الباغاندا والبانتو الأخرى غير المسلمة أيضاً. وكان هذا الجلباب قد صنع من قبل الشعب السواحلي بتأثير عربي.

وحتى النصف الثاني من القرن العشرين شمل التأثير العربي في أفريقيا الشرقية استخدام

الأبجدية والإملاء العربيين في اللغات الإفريقية. وكتبت اللغة السواحلية بخط عربي لعدة قرون قبل حلول (انتصار) الأبجدية اللاتينية في ظل الاستعمار الأوروبي في القرن العشرين. أما الأمر المعروف بدرجة أقل فهو الحقيقة المتمثلة في أن الكتابات المبكرة للإفريقيين في جنوب أفريقيا استخدمت الإملاء العربية.

وثمة تأثير رئيس آخر مورس اعتباراً من آسيا وعلى امتداد الساحل الإفريقي الشرقي، وجاء من شبه القارة الهندية. فتأثير المطبخ السواحلي جاء في وقت مبكر بدءاً من الاستخدام المتزايد للبهارات، والتبني لاحقاً لمجموعة كاملة من الوجبات بأسمائها الهندية. وفي الوقت الراهن نجد أن الكلمات والصحون (الوجبات) مثل «بيرياني»، و«بيلاو» و«شاباتي»، هي جزء من الثقافة السواحلية، كما أنها جزء أيضاً من طريقة الحياة الهندية.

وجد أيضاً تأثير أسيوي جنوبي آخر في الموسيقا السواحلية، وربما بدأ التأثير الموسيقي مع تلك الأدوات مثل الطبلة (طبل هندي)، والهارمونيكا، والسيتار (قيثار هندي).

وفي النصف الأول من القرن العشرين تسارع التأثر الهندي في الموسيقا السواحلية والموسيقا العربية، وربما حدث ذلك جزئياً بسبب تنامي انتشار الموسيقا الهندية وصناعات الأفلام الهندية أيضاً. فالأفلام الهندية أصبحت شعبية في المدن الأفريقية الشرقية من دار السلام إلى دوربان، ومن مقديشو إلى مابوتو، ومن أسمرا إلى زنجبار.

البعد المقارن:

عندما ننظر إلى أفريقيا وآسيا على امتداد المحيط الهندي، في نحو مقارن، فإننا إنما نعالج نقاط التماثل والاختلاف. وكانت معظم الدول في كلا هاتين القارتين قد خرجت من الحرب العالمية الثانية بخبرة مشتركة عن الحكم الاستعماري. فعلى الصعيد الإقليمي، كانت، كل أفريقيا تقريباً خاضعة لحكم استعماري. مقابل نحو ٦٥ في المئة فقط من آسيا. ونجد في المقابل، أن الفترات التي خضعت فيها المستعمرات الأفريقية لحكم الاستعمار كانت أقصر من مثيلاتها في المستعمرات الآسيوية. وعندما أعلن البريطانيون كينيا مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وكان جومو كينياتا قد ولد. وكان لا يزال حياً عندما رحل هؤلاء البريطانيون عن هذه البلاد، كما كان جاهزاً لأن يحكم كينيا لمدة خمس عشرة سنة بعد رحيل البريطانيين.

وفي المقابل، بقيت أجزاء كثيرة من الهند تحت درجات مختلفة من السيطرة البريطانية (حكومية وغير حكومية) مئات السنين قبل تقسيمها (أي الهند) واستقلالها في العام ١٩٤٧. وكذلك، فإن أندونيسيا بقيت على نحو مماثل، ولعدة قرون تحت السيطرة الهولندية. وقد استُعمر غرب آسيا من قبل العُثمانيين قبل أن يُستعمر من قبل الأوروبيين. وبالرغم من أن مساحة الأرض الآسيوية المستعمرة كانت أقل من مساحة الأرض الإفريقية المستعمرة أيضاً، فإن جنوب آسيا استُعمر، عموماً، لفترة أطول من فترة استعمار أفريقيا الشرقية.

وهنا، يواجهنا أحد التناقضات، فالثقافات والقيم الإفريقية دُمرّت بسرعة أكبر بالرغم من قصر مدة الممارسة الإمبريالية في أماكن مثل كينيا، فخلال أقل من قرن، تحولت المجتمعات

الأفريقية إلى النصرانية، بينما قاوم معظم الآسيويين هذا التحول إلى الدين المسيحي لمئات من السنين. وأصبحت الأنظمة السياسية والتعليمية الأفريقية أكثر اعتماداً على اللغات الأوروبية من مثيلاتها الآسيوية. ونحن لا نشير أبداً، على نحو روتيني، إلى «دول آسيوية» ناطقة باللغة الإنكليزية، أو إلى «دول آسيوية» ناطقة باللغة الفرنسية، بينما نناقش دائماً الأمور المتعلقة بأفريقيا الأنكلو فونية (الناطقة باللغة الإنكليزية)، وأفريقيا الفرانكوفونية وكذلك فإن العملية التشريعية في معظم البلدان الإفريقية كانت ستتوقف لولا استخدام اللغات الأوروبية.

ومن حيث المؤشرات الدينية واللغوية والثقافية، يبدو لنا أن أفريقيا تتحول إلى السمات والخواص الغربية بسرعة أكبر من معظم الدول الآسيوية، فلماذا، إذاً، تُركت أفريقيا باستثناء (دولة جنوب أفريقيا) وأُبقيت خلف آسيا في الأداء الاقتصادي؛ وإذا كانت أفريقيا قد تحولت إلى السمات والثقافات الغربية على نحو أسرع من تحوّل آسيا، فلماذا تحولت آسيا اقتصادياً إلى السمات والثقافات الغربية على نحو أسرع من أفريقيا؟ وماهي العلاقة بين التحول إلى السمات الغربية ثقافياً والتحول إلى هذه السمات ذاتها اقتصادياً؟

نحن نعرف أن الثقافة الغربية (بما فيها الأخلاق البروتستانتية بالمعنى الذي أراده ماكس ويبر) كانت ولا تزال جيدة للأداء الاقتصادي ضمن العالم الغربي. ولكننا لا نزال نجهل ما إذا كانت الثقافة الغربية جيدة للأداء الاقتصادي خارج الغرب. وفي المقابل فإن بعض الأمثلة الآسيوية خارج المحيط الهندي تبدو أنها تُثبت أن أفضل أسلوب في هذا المجال هو الجمع بين الأسلوب التقني الغربي والثقافة المحلية. وقد ساءل اليابانيون أنفسهم بعد حركة التجديد المعروفة بحركة «ميجي» عام ١٨٦٨: «عما إذا كانوا قادرين على التحديث اقتصادياً دون التحول إلى السمات الغربية ثقافياً»؟ وكان الجواب بالإيجاب، وبالتالي فقد تقدّموا إلى تبنّي الاستراتيجية التي دعوها بـ «الأساليب الغربية والروح اليابانية» وحدثت أول معجزة صناعية يابانية في الفترة (١٨٦٨ -١٩٤٥)، وأصبحت اليابان قوة صناعية رئيسة بينما بقيت على أصالتها السابقة ثقافياً.

وفي أعوام العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن، ساءل الأتراك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك أنفسهم: «عما إذا كانوا يستطيعون أن يحدثّوا أنفسهم اقتصادياً دون التحول إلى السمات الغربية ثقافيا؟ وجاء الجواب التركي بالنفي، لأن التحول إلى السمات الغربية الثقافية هو الطريق الوحيد إلى الحداثة».

فاستبدلوا الأبجدية العربية بأخرى رومانية في كتابة اللغة التركية، وحوّلوا نظامهم التشريعي إلى السمات الغربية؛ ومنعوا ارتداء الطربوش؛ وبالتأكيد فقد ألغوا الملكية والخلافة. ومع ذلك ففي التحليل الأخير كانت وتيرة التصنيع والتحول الاقتصادي في تركيا أبطأ بكثير مما كان عليه الأمر في اليابان.

وعندما تحررت أفريقيا من الحكم الاستعماري ساءلت نفسها: «عما إذا كانت تستطيع أن تصبح قارة حديثة اقتصادياً من دون أن تتحول إلى السمات الغربية ثقافياً. وفي الواقع فإن الجواب كان حتى الآن» أن يتم التحول إلى السمات الغربية الثقافية دون تحديث اقتصادي». وهكذا كانت أفريقيا ولا تزال تتعرض لخطرين: الأول: هو التحول إلى السمات الغربية

بسرعة عالية، والثاني: هو التحول أيضاً إلى السمات الغربية في مجالات خاطئة من الثقافة الغربية، فموزامبيق، على سبيل المثال، تتحول إلى السمات الغربية في الصلاة، ولكن ليس في الإنتاج؛ وفي الملابس، لا في أجهزة الحواسب. ومرة أخرى، يجب أن تعامل دولة جنوب أفريقيا على نحو مختلف.

إن تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، تبنّت بصورة رئيسة العناصر الأكثر إنتاجية في الحضارة الغربية، وربطتها بأساليبها الخاصة في التنظيم الاجتماعي والتكيّف الثقافي. كانت تايوان تخضع لاستعمار الصين الأم، بينما خضعت كوريا الجنوبية لاستعمار اليابان، وخضعت هونغ كونغ لاستعمار بريطانيا العظمى. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن هذه الدول الثلاث مختلفة كثيراً في مستوى التحديث عن الأجزاء الأكثر ازدهاراً في أفريقيا مثل غانا، وكينيا، وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي). وكان أغلب الدول الآسيوية آنذاك يأتي بعد جنوب أفريقيا في الأداء الاقتصادي.

وباستثناء أثيوبيا والبلدان العربية، فإن البلدان الأفريقية على المحيط الهندي، كانت بطيئة في الحصول على استقلالها. ولكن عندما أصبحت غانا مستقلة في العام ١٩٥٧ كان الدخل الفردي السنوي فيها مماثلاً تقريباً لما هو عليه في كوريا الجنوبية (٤٩٠ دولاراً مقابل ٤٩١ دولارا حسب أسعار الدولار في العام ١٩٨٠). وفي بداية أعوام التسعينيات انخفض الدخل الفردي السنوي في غانا إلى ٤٠٠ دولار بينما ارتفع في كوريا الجنوبية إلى (٦٠٠٠) دولار.

ومع ذلك، فإن الغانيين لا يزالون يتكلمون اللغة الإنكليزية على نحو أفضل من الكوريين الجنوبيين، وتنصّروا (أصبحوا مسيحيين). أكثر من الكوريين الجنوبيين أيضاً. وعموماً، فالعالم الثالث لا يعني، بالضرورة، امتلاك عائدات اقتصادية وتطويرية أعلى. فكل الحكام المدنيين في غانا كانوا من ذوي الثقافة الغربية العالية، ومع ذلك لم تستطع غانا أن تحذو حذو كوريا الجنوبية في التصنيع والأداء الاقتصادي الحادّين. وهكذا، فإن سر التطور الاقتصادي ربما لا يكمن في تقليد الغرب ثقافياً.

وإنما يمكن أن يكمن في الجمع بين الابتكار والأصالة المحلية. وبالرغم من الانتكاسات الاقتصادية، التي حدثت مؤخراً، فربما تكون دول شرق آسيا وجنوب شرقها قد وجدت هذا السرّ. وإذا ما سمحت السياسة النووية، فإن دول جنوب آسيا قد تستعيد نشاطها وازدهارها الاقتصاديين. أما النُخب (جمع نخبة) الإفريقية فلا تزال مشلولة بسبب تقليدها المبالغ به للغرب دون المحافظة على قدر كاف من الأصالة المحلية. وإن هذا الأمر هو أسوأ لدى معظم بلدان أفريقيا الشرقية منه لدى دول أفريقيا الغربية.

البعد التنافسي:

إذا كان الاستعمار قد ساعد في تحويل البلدان الإفريقية والآسيوية إلى حلفاء سياسيين، فإن هذه التجربة الاستعمارية ذاتها هيأت خلفية التنافس الاقتصادي. فقد خلقت الدول الأوروبية في المستعمرات اقتصادات متنافسة على المواد الأولية. ففي إنتاج القطن كانت السودان تتنافس

مع الهند؛ وفي المطاط تنافست ليبيريا مع ماليزيا؛ وفي النفط تنافست ليبيا مع أندونيسيا؛ وفي الشاي تنافست كينيا مع سيلان (سيريلانكا). وفي بعض المنتجات كان من الواضح أن أفريقيا تمتعت بهامش من الوفرة عموماً. وهكذا فقد أصبحت صادرات أفريقيا من زيت النخيل، والفستق، والكاكاو أكبر من صادرات آسيا من نفس الأصناف، وتحكمت زنجبار قليلاً بإنتاج الثوم.

وكذلك فقد كان لإفريقيا السبق في الصادرات المعدنية كالكروم والكوبالت، والبلاتين، والإسفلت، والماس، والذهب، وحتى النحاس.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين تراجعت أفريقيا عن البلدان الآسيوية سواء في مستوى الإنتاج أم في درجة تنوعه.

حتى في تلك المنتجات الزراعية التي كانت أفريقيا متفوقة فيها، نجد أن البلدان الآسيوية لحقت بها أو تجاوزتها. فماليزيا تنتج الآن زيت النخيل بكميات أكبر من إنتاج ساحل العاج؛ وأندونيسيا تنتج الثوم أكثر مما تفعل زنجبار. وهذا بالطبع إلى جانب الأختلاف العلامي الكبير في وتيرة التصنيع والمكننة بين معظم البلدان الأفريقية والآسيوية علماً أن الميزان رجح لصالح البلدان الآسيوية.

وإذا استثنينا دول جنوب أفريقيا، ومصر، والمغرب، نجد أن أفريقيا تسير خلف كل الدول الآسيوية تقريباً في التصنيع.

وبالرغم من الانتكاسات الاقتصادية الحديثة في آسيا، يظل السؤال مطروحاً عن السبب الذي جعل آسيا ذات أداء اقتصادي أفضل من أفريقيا خلال أقل من ثلاثة عقود من الزمن. كنا قد أشرنا سابقاً إلى سببين متداخلين هما أن المجتمعات الأفريقية حاولت التحول إلى السمات الغربية بسرعة كبيرة. وتمّ هذا التحول في مجالات خاطئة. وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك هي العملية الخاصة في «سوء التحديث».

وقد مارست أفريقيا التحضر أو التوضّع في المدن دون تصنيع، ومارست الأذواق الغربية دون مهارات غربية، ومارست الجشع الرأسمالي دون انضباط رأسمالي، ومارست نماذج الاستهلاك الغربية دون تقنيات الإنتاج الغربية، ومارست الثقافة الغربية دون الأخذ بالثقافة الغربية الإحصائية. وربما كان الشاعر الإنكليزية الكسندر بوب قد عبر عن ذلك عندما قال:

إن القليل من الحداثة هو شيء خطر،

فاشرب كثيراً أو لا تتذوق ينبوع الغرب،

وثمة عوامل أخرى عملت ضد التطور الأفريقي إذا قورن ذلك بآسيا، فبعض قطاعات العمل تكلف في أفريقيا أكثر منها في مثيلاتها من جنوب آسيا. وقد حدّد تقرير للبنك الدولي في العام ١٩٨٩. وكان بعنوان «أفريقيا تحت الصحراوية: من الأزمة إلى النمو المستمر». هذه الفروق كما يلي:

«في معظم البلدان الإفريقية، وفي بداية أعوام الثمانينات كانت أجور القطاع العام،

المقيسة بمضاعفات الدخل الفردي السنوي أكبر بعدة مرات من مثيلاتها في آسيا. وعلى سبيل المثال، كانت الأجور التنزانية الرسمية التي تعد منخفضة نسبياً في أفريقيا أكبر بمرتين من مثيلاتها في سيريلانكا».

إن الإهمال الكبير للبنية التحتية الاقتصادية كان مدمراً جداً لاستراتيجية التطوير الأوسع نطاقاً. وعموماً فإن الضرائب على خدمات البنية التحتية في أفريقيا ليست فقط أقل من التكاليف الاقتصادية، وإنما هي أقل مما يلزم لصيانة هذه البنية التحتية. وقد أُكدّ في تقرير البنك الدولي عن أفريقيا تحت الصحراوية المذكور آنفاً على «أن الزيادات المعتدلة في الضرائب المالية سوف تؤمن عائداً مساوياً لنحو ٢٠ – ٣٠ في المئة من العائدات العامة الراهنة»، وإن مثل هذه الاستراتيجية ستكون سهلة التنفيذ والإدارة، والمراقبة والحساب. وكذلك، فإن الضرائب المتزايدة على الطاقة الكهربائية، والماء، والطرق (شهادات الكاميرات) والاتصالات البعيدة، يمكنها أن تحسّن الصيانة والتوسع. أما زيادة الأسعار في هذا المجال فستكون أعباء أكثر منها ضرائب. وستقع على فئات الدخول العليا أكثر مما تقع على عاتق الفقراء. ويمكنها أن توقف تراجع الحالة الفنية للطرق، والسكك الحديدية، ومعدات الاتصال البعيد، وتوليد الطاقة الكهربائية والإمداد بالماء.

ويمكن للبنية التحتية المحسّنة أن تساعد أفريقيا أيضاً في تضييق ثغرة التطور التي تزداد اتساعا بينها وبين معظم الدول الآسيوية. وتتنافس أيضاً آسيا وأفريقيا بوصفهما مغناطيسين لجذب التوظيفات المالية الأجنبية. فمع انتهاء الحرب الباردة ظهرت فرص إضافية للتوظيف المالي الغربي ليس بين أعضاء حلف وارسو السابقين فحسب، بل بين الاقتصادات الآسيوية المتحررة حديثا أيضاً. وعلى سبيل المثال، فإن الهند التي كانت لديها شكوك في شأن التوظيف المالي الغربي في أثناء معظم سنواتها الاشتراكية، تحوّلت الآن إلى مايعرف بفضائل السوق وأصبحت ترحب كثيراً بموظفي الأموال الأجانب. وبالنسبة إلى هؤلاء، فإن سكان الهند الذين يزيد تعدادهم عن ٩٠٠ مليون إنسان يشكّلون سوقا جذابة جدا.

كان للحرب الباردة الفضل في خلق رباط شراكة سياسية بين أفريقيا ومعظم آسيا. فهذه الحرب جعلت حركة عدم الانحياز ذات معنى لأن البلدان الآسيوية والأفريقية سعت إلى التضامن عندما أبعدت نفسها عن حلفي وارسو والأطلسي. وفي المقابل فإن انتهاء الحرب الباردة أضعف الشراكة السياسية بين أفريقيا وآسيا ورفع مستوى المنافسة الاقتصادية. فالهند أصبحت منافسا للتوظيف المالي الغربي، كما أصبحت في الوقت ذاته أقل من حليف في عدم الانحياز.

وأصبحت الصين أقل توقاً إلى النفوذ السياسي في افريقيا وأكثر تنافسا من أجل التوظيف الرأسمالي ضمن حدودها. وحتى فيتنام، الدولة المنبوذة في ظل «السلام الأميركي» ظهرت في أعوام التسعينات كمغناطيس لجذب رجال الأعمال الأميركيين. ولجذب التوظيفات المالية من دول غربية أخرى.

أدى انتهاء الحرب الباردة حتما إلى إضعاف قوى التحالف السياسي بين أفريقيا وآسيا، وإلى تقوية آفاق تصاعد التنافس الاقتصادي. ويشمل ذلك مجال المساعدة الأجنبية.وفي

المقابل. فإن الإزدهار المتنامي لبعض البلدان الآسيوية جعلها أقل حاجة لهذه المساعدة. وعموماً، فمن الممكن أن تصبح دول شرق آسيا وجنوب شرقها من الدول التي تعطي مساعدات عوضاً عن كونها متلقية لهذه المساعدات، قبل نهاية القرن العشرين.

ومهما يكن الأمر، فإن معظم أجزاء أفريقيا وأجزاء كثيرة من جنوب آسيا لا تزال ضمن حزام الفقر الذي يلتف حول الكرة الأرضية. ولكن المساعدات الخارجية التي يقدمها الغرب، في فترة ما بعد الحرب الباردة تتراجع عموماً. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت هذه المساعدات ستذهب إلى لاوس عوضاً عن ليبريا، أو إلى أذربيجان عوضاً عن بوركينا فاسو، أو إلى بنغلاديش عوضاً عن نيجريا. وهل آسيا سوف تسبق أفريقيا بوصفها مغناطيساً لجذب المساعدات الخارجية في فترة مابعد الحرب الباردة؟

البدء أو العامل التعاوني:

من الأفرو آسيوية إلى عدم الانحياز.

ثمة أربع قوى سياسية متداخلة ساعدت على التقريب بين آسيا وأفريقيا في القرن العشرين، وإن لفترة ما على الأقل وكانت إحداها هي الرباط الذي جعل منها ضحايا للعجرفة العرقية واللونية (من اللون) الأوروبية (التضامن العرقي). والثانية هي الرباط الذي جعل منها ضحايا العجرفة الثقافية والحضارية الأوروبية (التضامن الثقافي). والثالثة: هي الرباط الذي جعل منها ضحايا للامبريالية والاستعمار الغربيين الفعليين أو المباشرين (التضامن المضاد للامبريالية). والرابعة هي الرباط الذي جعلها تحاول فك اشتباكها عن الحرب الباردة مادامت هذه الأخيرة مستمرة (تضامن عدم الانحياز).

أدّى الرباطان الأوّلان (أي التضامن العرقي والتضامن الثقافي) إلى ظهور عدة حركات أفرو آسيوية. وكان أشهرها مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ الذي جمع قادة بارزين من قارتين في صراع مشترك ضد الهيمنة الغربية.

ومن الواضح أن التضامنين العرقي والثقافي ارتبطا بالصراع ضد الامبريالية الذي شكّل الأساس الثالث للتضامن الأفرو آسيوي ولكنّ الامبريالية أخذت تُعرف مع مرور الزمن بأنها ليست مجرد أسلوب قديم لاستعمار إقليمي، وضمّ للمستعمرات من قبل أوروبا، بل أصبحت أيضاً هيمنة وسيطرة غربيتين دائمتين، بما في ذلك إلقاء الظل المشؤوم للولايات المتحدة على دول أخرى.

ولكن، فحتى مع هذا التعريف الموسّع للامبريالية، لم تكن آسيا وأفريقيا وحدهما تحت سيطرة الغرب، بل كانت هناك أميركا اللاتينية أيضاً. وهكذا دخل مفهوم «العالم الثالث». إلى مفردات السياسة الدولية في أعوام الستينات. أما العالم الأول فكان عالم الدول الرأسمالية المتقدمة تكنولوجيا والمقادة اقتصادياً من قبل الولايات المتحدة وألمانيا، واليابان. وعلى الصعيد السياسي، كان العالم الأول يُقاد من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

وكان العالم الثاني عالم الدول الاشتراكية المتقدمة تكنولوجياً والمقادة أو المسيطر عليها من قبل الاتحاد السوفييتي آنذاك، ولكنها كانت تضمّ دولاً ذات اقتصادات أفضل مستوى مثل هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وتألف العالم الثالث من دول نامية في أفريقيا وآسيا، وأميركا اللاتينية، وهي تتراوح بين البرازيل وبوتسوانا، وباكستان، والباراغوي، والصين وتشاد. وأصرّت الصين على أن ينظر إليها بوصفها جزءاً من العالم النامي عوضاً عن وضعها إمّا مع حلف وارسو أو في وضع القوة العظمى المحتملة.

كان لتوسيع التضامن الأفرو آسيوي لكي يشمل أميركا اللاتينية تشعبات وتأثيرات في نموذج «العلاقات بين الشمال والجنوب». الذي ظهر في الساحة العالمية. وأثّر أيضاً في التحالفات التي وجدت في ظل الأمم المتحدة كمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتطوير (UNCTAD) ومؤتمر التعاون في أوروغواي، ومنظمة التجارة الدولية، وما أُتبع لها مؤخراً من مؤسسات الغات (GATT). وكان هذا التضامن الأفرو آسيوي جزءاً من أساس حركة عدم الانحياز (NAM).

جاءت حركة عدم الانحياز في الأصل بوحي من القلق إزاء سباق التسلّح بين حلف الأطلسي (الناتو) وحلف وارسو. فالدول الأعضاء في هذه الحركة، والبالغ عددها ٢٥ دولة كانت تطمح إلى التأثير في العالم في مجالي نزع السلاح والتخلص من الاستعمار. ومع مرور عقود من الزمن، لم يبق لهذه الحركة سوى الطموح الهادف إلى الإبقاء على «السلام، ونزع السلاح، وحل النزاعات بوسائل سلمية».

وبقيت أيضاً ملتزمة بتقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب التي تعيش تحت السيطرة الاستعمارية أو التحكم من قبل غرباء، أو الاحتلال الأجنبي». ولكنها شدّدت على نحو متزايد على ضرورة التطوير الدائم والسليم بيئياً، وعلى رفع مستوى «الحقوق الأساسية والحرية»، وعلى السعي إلى تقوية دور وفعالية الأمم المتحدة». وقبل كل شيء كانت هذه الحركة تدافع عن «الانتقال من النظام العالمي القديم المعتمد على السيطرة والتحكم إلى نظام جديد يعتمد على الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية والرفاه للجميع»، وذلك حسبما جاء في البيان الختامي لمؤتمر بلغراد عام ١٩٨٩.

لا تزال آسيا وأفريقيا القارتين الأقدم مركزاً في حركة عدم الانحياز وقد استضافتا عدة مؤتمرات حتى تاريخه. وفي الواقع، فحتى منتصف أعوام التسعينات لم يعقد سوى مؤتمر واحد في أمريكا اللاتينية، وكان ذلك في هافانا بكوبا عام ١٩٧٩، وفضلاً عن ذلك، فإن أكبر دولة في أمريكا اللاتينية ليست عضواً في هذه الحركة. وفي المقابل، ففي حزيران ١٩٩٤، أدخلت الحركة إلى صفوفها جمهورية جنوب أفريقيا التي تعدّ الدولة الأكثر تصنيعاً والأكثر نفوذاً في أفريقيا.

وعلى غرار ماعانت حركة التضامن الأفرو آسيوية من أزمة وجودها بعد أن انتهى الاستعمار الأوروبي القديم، فإن حركة عدم الانحياز تعاني أيضاً من أزمة تحديد هدفها الفعلي بعد أن انتهت الحرب الباردة. وقد ذهب بعض الأعضاء إلى حدّ التوصية بحل هذه الحركة نظراً إلى أن العالم لم يعد يواجه الآن أخطار التوتر بين الشرق والغرب. ولكن بعض

الأعضاء الآخرين شجّعوا على إعادة التركيز على العلاقات بين الشمال والجنوب على مستوى العالم بغية تحقيق ثلاثة أهداف هامة هي: أولاً: التعاون الاقتصادي بدرجة أكبر وأصح بين الشمال والجنوب؛ وثانياً: التعاون بدرجة أكبر مع المزيد من الاعتماد على الذات بين الشمال والجنوب أيضاً؛ وثالثاً: تحقيق المزيد من إصلاح النظام العالمي من أجل عدالة اجتماعية ومساواة دولية. بأبعاد أكبر. وعموماً، فقد كانت ولا تزال دول المحيط الهندي ذات أدوار مركزية في هذه الحركات.

المحيط الهندي، منطقة نزاعات:

إن العلاقات النزاعية بين البلدان الأفريقية والآسيوية تعود أيضاً إلى قرون مضت من الزمن، ولكن بعض أنواع هذه النزاعات أختفت بصورة رئيسة. فالنوع القديم من النزاعات والذي أصبح نادراً الآن هو غزو العبيد أو الغارات المنفذة من أجل أخذ العبيد. وكان جنوب آسيا متورطا على نطاق واسع في تجارة العبيد الأفريقية منذ ألف سنة تقريباً، وقبل أن تبدأ تجارة العبيد عبر الأطلسي.

وإن الجانب المحاذي للمحيط الهندي من أفريقيا، كان يُشكّل إما أرضاً للغزو أو منطقة مرور لتجارة العبيد المنفذة من قبل الآسيويين الغربيين. وبينما كانت تجارة العبيد الشرقية هذه أصغر حجما من مثيلتها التي اعتمدت على نقل هؤلاء العبيد عبر الأطلسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإنّها كانت سبباً رئيساً للنزاع بين آسيا وأفريقيا.

وإذا كان يمكن للقتل أن يُصنَّف إلى قتل من الدرجة الأولى وقتل من الدرجة الثانية، فهل يمكن للعبودية أن تُصنَّف على نوع مماثل حسب عمق أو شدة الشرّ أو الإثم؟ إن جوابنا هو أنّه يمكن للعبودية أن تخضع للحسابات الأخلاقية. وبما أن الفضيلة تخضع للقياس، فالرذيلة أو العيب يمكن أن يقاسا أيضاً. وكما أنّ بعض الأنظمة الاجتماعية أكثر طهارة من غيرها، فإن بعضها الآخر هو بالتأكيد أكثر سوءاً من غيره. فما هو موقف تجارة العبيد التقليدية التي يقوم بها الآسيويون الغربيون؟

لقد وصلنا إلى استنتاج عن أن أقل أنظمة العبيد سوءاً في أفريقيا هو النظام المحلي. فقد كان هذا النظام أقل تأثراً بالنزعة العنصرية (فالعبيد والسادة على حد سواء كانوا من السود)، وأكثر استعداداً لاستيعاب المستعبدين ثقافياً ضمن عائلة السيد. وهكذا، فإن نظام العبيد المحلي كان ذا طابع تجاري أضعف، ناهيك بكونه أكثر استجابة لقيم العائلة. ونحن نعتبره عبودية من الدرجة الثالثة ويستحق أقل قدر من اللوم.

نحن ننظر في هذا المقال إلى نظام العبودية الأسيوي الغربي بوصفه في الدرجة الثانية من الاستحقاق لأقل قدر من اللوم. فهو ربما يملك أعلى سجّل من الحركية الاجتماعية المتحركة إلى فوق أي من العبد إلى السلطان، وذلك على خلفية المماليك في التأريخ المصري[٢]

---

[٢] وإذا كانت العبودية المحلية أحادية العرق (عبيد سود، وسادة سود)، فإن العبودية الأسيوية الغربية كانت

أما نظام العبودية الأوروبي المسيحي عبر الأطلسي. فقد اقترن مباشرة بالعرقية الحادة (أي سادة بيض، وعبيد سود) وقد حدث الاستقطاب فيه عبر التقسيم اللوني. وعموماً فإن جغرافيا العبودية، التي تضمنت «الممر الأوسط » كانت تقريباً لا تقل في تدميرها على تاريخ العبودية، ومن حيث استيعاب العبيد في عرق السادة، فإن هذه العبودية كانت الأقل دمجاً واستيعاباً في الأنظمة الثلاثة.

وفي التوجه الاقتصادي كان نظام العبودية عبر الأطلسي ذا طابع هو الأقوى على الصعيد التجاري. ومن حيث الأبعاد، فقد اعتبر حتى الآن من أقوى حركات التهجير القسري المكثفة، إلى مسافات بعيدة في التاريخ البشري. وبينما توجد فعلاً فروقات بين أنظمة العبودية البرتغالية والإسبانية، والأنكلو سكسونية، فإن الصورة العامة لا يمكن مقاومتها. وإذا كانت العبودية خاضعة لتدرج ما يوجه إليها من لوم، فإن المخططين المنفذين الرئيسيين لنظام العبودية عبر الأطلسي كانوا متهمين حتماً بممارسة العبودية من الدرجة الأولى.

لنعد الآن إلى المسرح والمشهد المعاصر للعبودية في المحيط الهندي. فالوضع في السودان في أعوام التسعينات فرض عدداً من الأسئلة الحقيقية والأخلاقية المتداخلة في مابينها. فهل لا تزال توجد فعلاً عبودية جديدة، كما زعم بعض الصحفيين والمراقبين الغربيين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هي إعادة إحياء للاستعباد الذي توحي به الحرب، أم توحي به حركة المرور ذات الخلفية التجارية؟ وإذا كان ذلك ناجماً عن النمو المفرط لنظام الحرب، فهل هو إعادة إحياء للعبودية العربية الإسلامية أم للعبودية المحلية؟ وفي تاريخ كل من الإسلام والتقاليد المحلية في أفريقيا، كانت الحرب غالباً تؤدي إلى أخذ أسرى يتم وضعهم في نظام للعبودية. والحرب في جنوب السودان حالياً ليست بين الإفريقيين العرب والسود فحسب، ولكنها حرب أيضاً بين الجماعات الأثنية الجنوبية من ناحية وبين فصائل أو فئات من «القبائل» من ناحية ثانية، ولو وجدت العبودية بأي حجم في جنوب السودان، لشملت كلاً من العرب الذين يأسرون السود، والسود الذين يأسرون السود، وربما كانت إحياء جزئياً للعبودية العربية الإسلامية وللعبودية الإسلامية وللعبودية المحلية. ولكن هل الحكومة في الخرطوم متورطة؟

يبدو أن الدلائل تشير إلى إنها ربما تكون متهمة بالإهمال أكثر من اتهامها بالتدخل، وربما لا تفعل ما يكفي لإخماد حركة الأسر ووضع الأسرى في نظام العبودية. [٣]

وإن المؤشر القوي إلى أن حكومة السودان ليست متورطة في أي تجارة للعبيد هو كون

متعددة الأعراق (يمكن أن يكون العبيد والسادة من أي عرق). وكانت للهند أيضاً سلالة من العبيد خاصة بها في القرن الحادي عشر. وحتى الإسلام نفسه لم يعلن العبودية رذيلة محرّمة أو كاملة، ولكنه أعلن فعلاً أن إعتاق العبد هو فضيلة تامة، وكرّر ذلك مراراً. ويجب أن يتهّم النظام الآسيوي الغربي بالعبودية من الدرجة الثانية. وقد كان هذا النظام يملك أحد أكثر الثقافات التي استوعبت الآخرين عرقياً في العالم. وعلى سبيل المثال، فإذا كان الأب عربياً، يصبح الابن عربياً بغض النظر عن أثنية الأم.

[٣] لقد حارب الإسلام الرق، وأعلن في أكثر من موقع في القرآن مساواة الناس جميعاً ودعا إلى محاربة العبودية والاستعباد"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟!" التحرير.

الكثيرين من السودانيين الجنوبيين ينظرون إلى شمال السودان بوصفه ملاذاً يلجؤون إليه طلباً للسلامة وهرباً من الحرب في الجنوب، حسبما هو مُبيّن في صور ومعطيات اللجنة العليا التابعة للأمم المتحدة والمعدة لشؤون اللاجئين وتوزيع المهجّرين ضمن السودان؟ وإن هؤلاء الناس ينظرون إلى حكومة الخرطوم بوصفها حامية لهم من النتائج الدموية للحرب.

ثمة أشكال أحدث من العبودية تمد رؤوسها البشعة لا، في أفريقيا، بل، في آسيا. فالبغاء أو ممارسة العهر مع الأولاد في دول مثل سيريلانكا، والفيليبين، وتايلاند، وكمبوديا نجم عن بيع الفتيان والفتيات، الذي يتم أحياناً من قبل آبائهم فالسائحون الغربيون الذين يمارسون الجنس مع الأولاد يشكلون بعض أعمده هذا الشكل الجديد من الإسترقاق. ولحسن الحظ فإن بعض الحكومات الغربية بدأت تأخذ علماً ببشاعة هذا النوع الجديد من استرقاق الأولاد. ويمكن للسائحين الذين يرتكبون مثل هذه الاعتداءات الجنسية على الأولاد في تايلاند البعيدة أن يجدوا أنفسهم معرّضين للمحاكمة لدى عودتهم إلى بلدانهم، سواء في انكلترا أم في اوستراليا.

يراعى في المحاسبة الأخلاقية المرتبة على العبودية أن تفرض عقوبات شرعية في العصر الحديث. فقد أقمنا فعلاً محاكم لمحاكمة منفذي جريمة الإبادة الجماعية. وفي القرن الحادي والعشرين ستتم إقامة محاكم دولية تحاكم مرتكبي جريمة الاسترقاق، في درجاتها الثلاث، أي الأولى والثانية والثالثة. والمحيط الهندي ليس إلا جزءاً من هذه القصة المرعبة.

أما أوضاع النزاعات الأكثر حداثة فتشمل العلاقات العرقية بين الإفريقيين والآسيويين الجنوبيين في أفريقيا الشرقية. فالآسيويون الجنوبيون أصبحوا ناجحين تجارياً ومالياً في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وقد خلقوا تزاوجاً بين العداوات العرقية والنزاعات الفئوية. وقد تمثل أحد أكثر الانفجارات الدرامية عنفاً في الطرد الجمعي للآسيويين من قبل عيدي أمين في اوغاندا في العام ١٩٧٢، علماً أن الكثيرين منهم كانوا تجاراً ومهنيين ولدوا في اوغاندا. وحدثت أيضاً تظاهرات دورية معادية للآسيويين في شوارع نيروبي بكينيا.

وفي المقابل، فإن الإفريقيين الجنوبيين من ذوي الأصل الآسيوي الجنوبي كانوا قد شكّلوا منذ زمن طويل جزءا من طليعة الصراع ضد العرقية والتمييز العنصري، حيث يعود ذلك إلى الحملات التي قام بها المهاتما غاندي عندما عاش في جنوب أفريقيا في بداية القرن العشرين. ومنذ ذلك التاريخ كان كثيرون من الآسيويين الجنوبيين بين الناشطين البارزين في المؤتمر القومي الافريقي، بما في ذلك المرأة التي أصبحت رئيسة البرلمان، أي السيدة جيموالا.

إن أوضاع الحرب الواسعة النطاق بين آسيا وأفريقيا تعود إلى عدة متغيرات في القوة بين مصر القديمة وجيرانها الآسيويين. ثم جاء الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي، وتلاه الفتح العربي أيضاً لسائر أفريقيا الشمالية. وإن الملمح الهام لهذه القصة التاريخية الزاخرة بالأعمال البطولية هو أن أولئك تعرضوا للفتح العربي أصبحوا هم أنفسهم عرباً.

ومع مرور القرون لم يعتنق المصريون الديانة الإسلامية فحسب بل أصبحوا عرباً في اللغة والهوية. وأصبحت مصر أكبر دولة عربية من حيث السكان، والأكثر تقدماً في المهارات، والأفضل على الصعيد الثقافي، والأقوى عسكرياً. وأصبحت جامعة الأزهر في

القاهرة المركز الأكثر تميزاً لتعليم المسلمين في العالم، ناهيك بكونها أحد أقدم المراكز العلمية أيضا.

إن الحرب تستطيع فعلاً أن تقود إلى الإبداع والابتكار. وهذا ماحدث في شمال أفريقيا بعد الفتح العربي. وحدث أيضاً في زنجبار بعد إقامة سلطنة عربية فيها، وكذلك حدث في أثيوبيا بعد قرون من التفاعل بين الجنوب العربي والقرن الإفريقي. وفي تاريخ قريب شملت أوضاع النزاع بين أفريقيا وآسيا مزاعم عن امتلاك جزء متنازع عليه بين أرتيريا واليمن، وكادت تؤدي إلى حرب في العام ١٩٩٦.

الخاتمة:

إن الدور التاريخي للمحيط الهندي بوصفه مسرحاً للتفاعل الأفريقي الآسيوي لا يزال مهتزا على غرار ماكان عليه من قبل. وقد أعطى فاسكو دي غاما أهمية أوروبية جديدة لهذا المحيط، ولكن الرباط الأفرو أسيوي كان أقدم بكثير. وعلى الصعيد الثقافي، فإن القوى المعنية شملت الأسلمة (اعتناق الإسلام)، ونشوء وانتشار لغات جديدة، وتأثير الموسيقا والمطبخ الهنديين.

أما على الصعيد السياسي، فقد شمل التفاعل الأفرو آسيوي الصداقة والنزاع معا، وتدرّج تاريخيا من تجارة العبيد إلى حركة عدم الانحياز بعد فترة الاستعمار. وكذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وآسيا تعود على الأقل إلى زمن التجارة البحرية بوساطة المراكب الشراعية التي تسير بالرياح الموسمية، وتتوّج في الوقت الراهن بمبيعات الأسلحة من قبل جنوب أفريقيا إلى البلدان الآسيوية ولكن القصص الكبرى ذات الأعمال البطولية بين أكبر قارتين في الكرة الأرضية لا تزال تروى. والمحيط الهندي استحوذ على معظم هذه الأعمال.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت البلدان الأفريقية والآسيوية، متحالفة سياسياً ومتنافسة اقتصادياً، ولكن آسيا هي التي ربحت الجولة في التنافس الاقتصادي. أما في التحالف السياسي فقد استفادت القارتان معا.

وثمة عدد من التناقضات ميّز خبرات وتجارب القارتين تحت النير الاستعماري:

تناقض الزمان والمكان: استُعمرت أفريقيا لفترة أقصر بكثير من آسيا، كما أن نسبة منوية أكبر من الأرض (المساحة) الأفريقية كانت تحت النير الاستعماري وإذا قورنت مع ما كان عليه الأمر في آسيا. وفي المقابل فإن فترة الاستعمار في آسيا كانت أكبر منها في أفريقيا.

تناقض التغير الزمني: بالرغم من أن أفريقيا استُعمرت لفترة زمنية أقصر من الفترة الذي استعمرت فيها أجزاء من آسيا، فإن المجتمعات الإفريقية تغيرت وتخرّبت بدرجة أكبر مما حدث في المجتمعات الآسيوية. فخلال أقل من قرن تحولت كل المجتمعات الإفريقية إلى الدين المسيحي. بينما قاوم معظم الآسيويين التحول إلى الدين المسيحي خلال مئات السنين.

وكذلك فإن الأنظمة السياسية والثقافية الأفريقية أصبحت معتمدة على نحو فريد من نوعه، على اللغات الأوروبية.

التناقض الثقافي الاقتصادي:

بالرغم من أن أفريقيا بدت، حسب بعض المؤشرات، أنها تحولت ثقافياً إلى السمات والثقافات الغربية على نحو أسرع من آسيا، فإنها، أي أفريقيا، كانت أبطأ في التحديث الاقتصادي.

وبدا أيضاً أن الخبرة الآسيوية تشير إلى أنه إذا كان السلوك الأخلاقي البروتستانتي والثقافة الغربية جيدين للتحديث الاقتصادي في الغرب، فهما ليسا، بالضرورة، الوصفة الأفضل في أماكن أخرى.

ويبدو أن بعض الأمثلة الآسيوية تثبت أن الجمع بين الأسلوب التقني الغربي والثقافة المحلية هو سرّ التحديث والتطور الدراميين، أو هو الروح الآسيوية للتطور الآسيوي. وإن التحديث الثقافي الأعلى مستوى في العالم الثالث لم يكن يعني، بالضرورة، عائدات أو نواتج اقتصادية وتطويرية ذات مستوى أعلى أيضاً. وكما تبين فعلاً المقارنة بين غانا وكوريا الجنوبية فإن التطور الحقيقي يساوي التحديث بدون اعتماد على الآخر، وخاصة الاعتماد الثقافي.

تناقض السلام المؤدي إلى الانقسام:

إن السلام يؤدي، مع الأسف، إلى الانقسام. فالدول الآسيوية والأفريقية كانت تشكل أكبر التحالفات عندما وعت. في الواقع، الأخطار المشتركة، أو الأعداء المتحالفين ضدها. وقد توحدت ضد العنصرية الغربية عندما كان الغرب شديد التعصّب (وهو ما عرف بالتضامن العنصري الأفرو آسيوي). وتوحدت أيضاً دفاعاً عن الحضارات غير الغربية عندما حطّ الغرب من قدرها (وهو ما عرف بالتضامن الثقافي الأفرو آسيوي). وكذلك توحدت الدول الآسيوية والأفريقية، بالتأكيد، ضد الامبريالية والاستعمار الغربيين (التضامن الأفرو آسيوي ضد الاستعمار). ومرة أخرى توحدت هذه الدول ضد مغامرات وأخطار الحرب الباردة قبل انتهائها.

(التضامن الأفرو آسيوي خلق حركة عدم الانحياز، والذي انضمت إليه أمريكا اللاتينية). ولكن الحركة الأفرو آسيوية بدأت تزداد ضعفاً عندما تراجع الصراع ضد العنصرية والامبريالية المباشرتين ليصبح في ذاكرة التاريخ. وفقدت حركة عدم الانحياز السبب الأساسي لوجودها مع انتهاء الحرب الباردة، وبالتالي فثمة صراع شجاع لتحويل هذه الحركة من اهتماماتها التاريخية الشرقية والغربية إلى قضايا الشمال والجنوب الراهنة والباقية.

فهل أن التسوية بين الشرق والغرب سيئة للعلاقات بين الشمال والجنوب؟ إن انتهاء الحرب الباردة وانتصار ايديولوجيات السوق يبعدان أفريقيا وآسيا عن التضامنات السياسية القديمة وتوجّهانهما نحو منافسات اقتصادية جديدة. وبما أن فيتنام تزيد من اتجاهاتها الليبرالية ومن روح أو مزاج الترحيب بالتوظيفات المالية الأجنبية، فإنها تصبح منافسة لأفريقيا في بعض هذه التوظيفات أو الاستثمارات وفي بعض المساعدات. والصين نفسها تمارس اقتصاد

السوق إلى جانب الماركسية، وبالتالي أصبحت أقوى جذبا للعديد من الاستثمارات الغربية من أي جزء من أفريقيا، وكذلك فالهند تصبح أكثر ليبرالية، وتأخذ باقتصاد السوق، وبالتالي، بدأت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بقوة أكبر. وإذ يزيد عدد سكانها على تعداد السكان في دول أفريقيا كلها، فإنها أكثر إغراء بالنسبة إلى الكثيرين من المستثمرين الأجانب، بالرغم من أنه لا تزال توجد فيها بعض العوائق.

تناقض الجذور والأهداف:

يسعى كل مجتمع إلى تطوير نوعين من الأساطير القومية، فالنوع الأول هو أسطورة الأسلاف (للتشديد على إرثة من الماضي) والنوع الثاني هو أسطورة الهدف (للتشديد على تبرير وجوده وعلى أهدافه المستقبلية)، وهكذا فإن أسطورة الجذور ترتبط بالحس التاريخي وبالهوية، بينما تكون أسطورة الهدف مرتبطة بحس الاتجاه الاجتماعي. وإن المجتمعات التي تفقد كليا الإحساس بماضيها تعاني من صعوبات في تحقيق أهدافها المستقبلية.

إن أحد أسباب فشل تجربة الاتحاد السوفييتي هو أنه حاول من خلال إحساسه بالهدف الاشتراكي أن ينكر إذا لم نقل أن يدمر، إحساسه بالإرث الروسي، بدءاً بإعدام العائلة الملكية (القيصرية) في بداية الثورة. وعموماً، فإن إنكار الماضي الروسي ساعد في تخريب المستقبل السوفييتي.

وكذلك، فإن الامبريالية الغربية دمّرت إحساس أفريقيا بإرثها السلفي على نحو أكثر خطراً من تدميرها لإحساس آسيا بماضيها المجيد. وقد عُلم تلاميذ المدارس الأفريقيون أن يعتقدوا بأنهم شعب بدون تاريخ. واستطاع أحد أساتذة التاريخ الحديث في جامعة أوكسفورد في أعوام الستينات أن يعلن في محاضرة متلفزة عن أنه «يمكن أن يكون ثمة تاريخ أفريقي في المستقبل، ولكن لا يوجد مثل هذا التاريخ في الوقت الحاضر. ولا يوجد الآن سوى تاريخ الرجل الأبيض في أفريقيا. والباقي هو الظلام، علماً أن الظلام ليس موضوعاً تاريخياً». وبالتأكيد، لم يكن لكلام هذا الأستاذ، وهو تريفوز - روبر أي معنى.

وآمل أن يكون قد قرأ بعد تلك المحاضرة أو توفر له الوقت لقراءة تاريخ أفريقيا الذي صدر عن جامعة كمبردج في عدة مجلدات، والتاريخ العام لأفريقيا الذي صدر عن اليونسكو في ثمانية مجلدات.

وفي آسيا، نجد أن الثورة الثقافية الصينية بإشراف ماوتسي تونغ كانت إنكارا للجذور. وبالتالي فقد انتهت حتماً بأهداف مدمّرة. وكذلك كانت التجربة الشيوعية في فيتنام في فترة ما نوعا من إنكار الجذور، وجاءت النتيجة عندئذ متمثلة في أهداف تطويرية مدمّرة أيضا. وما لبثت الصين وفيتنام أن تراجعتا الآن عن الهجوم على إرثهما السلفي.

كان تقسيم الهند إنكاراً جزئياً للإرث الديني المشترك في شبه القارة الهندية (الهندوس زائد الإسلام). وقد أدى هذا التقسيم إلى إطلاق الانفعالات والتنافسات السلبية التي عملت على تقوية الإحساس بالإرثين المحليين (الهندوسي مقابل الإسلامي). وبالتالي تعثرت وعانت أهداف كلا دولتي الهند وباكستان، وفي مابعد بنغلادش عندما استقلّت وانفصلت عن الوطن الأم.

حاول المهاتما غاندي، وعائلة نهرو لدى وجودها في السلطة، أن يساعدا الهند على بناء أسطورة جديدة عن الهدف القومي عُرفت بـ «الأعمدة السبعة لنظام أخلاقي هندي دولي جديد».

فالأعمدة المحلية الأربع كانت تشمل نبذ العنف، والديموقراطية الليبرالية والتطور الاشتراكي، وفصل الكنيسة عن الدولة.

أما الأعمدة الدولية الثلاث فقد شملت عدم الانحياز في عالم تقسمه الأيديولوجيات، وسباق التسلح والتحالفات العسكرية؛ والتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا ومع المنبوذين في كل مكان في سعي إلى عالم دون عنصرية أو امبريالية؛ والإلتزام بنظام الأمم المتحدة، بمافي ذلك الصراع من أجل تحريرها من سيطرة القوى العظمى.

تلك كانت أعمدة الحكمة السبعة التي وجدت في أذهان الآباء المؤسسين للهند المستقلة عندما بنوا أسطورة الهدف القومي للهند في فترة مابعد الاستعمار. والسؤال هو كم من هذه الأعمدة السبعة للحكمة لا يزال معمولاً به؟ وهل أضيفت إليها أعمدة أخرى؟ وهل هذه الأعمدة لا تزال كافية لضمان دور الهند التاريخي الخاص كقائدة في الرؤى المستقبلية وكطليعة للمُثُلْ القياسية الأخلاقية الدولية؟ وكذلك، فثمة سؤال آخر هو هل لا تزال هذه الأعمدة كافية للمحافظة على دور الهند كجسر دبلوماسي بين اهتمامات آسيا وطموحات الشعوب الأفريقية؟

التناقض الثقافي المتعلق بالجشع :

كان بين المصائب الثقافية التي أفرزتها التجربة الاستعمارية تلك الطبيعة غير المتطورة للجشع في أفريقيا قبل مجيء الرجل الأبيض.

ففيما عدا وادي النيل، وزيمبابوي الكبرى، وبضع استثناءات أخرى، لم تكن توجد، بالكاد، أشياء مماثلة أو معادلة لتاج محل أو قصر فرساي، أو معابد كمبوديا. والأمر يحتاج إلى ولع بالترف، أو إلى متابعة لاستخدام الفائض المالي، أو إلى جوع للربح. لكي يمكن صنع حضارة تضم مثل هذه الآثار الباقية.

ويحتاج ذلك أيضاً إلى استغلال الناس البسطاء في بناء القصور، والمعابد، والأهرامات. ولم تكن معظم الثقافات الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار ذات طابع جشع أو ذات طابع استغلالي كافٍ.

أما هذا الجشع غير المتطور فقد كان أحد المصائب التي أفرزها الاستعمار والامبريالية الأوروبيان. وقد تعلمت النُخب (بجمع نخبة) الإفريقية في فترة مابعد الاستعمار إغراءات الترف، والفائض المالي، والربح بروح انتقامية!

وتعلموا، أي أفراد هذه النُخب، الجشع الرأسمالي، دون مراعاة الانضباط الرأسمالي دائماً.

وفي ردّه عليّ، أكدّ لي روبرت ماكنمارا أنه إذا كانت المشكلات الإفريقية تتطلب تغييراً

ثقافيا قبل أن تُحل، فإننا سوف نضيع!! فهو، أي ماكنمارا يعتقد أن التغيير الثقافي يحتاج ببساطة إلى زمن طويل. و«**إن مشكلات أفريقيا هي ملحّة جداً لدرجة لا يمكن معها الانتظار**». وكان جوابي هو أنّه ليست كل مشكلات أفريقيا بحاجة إلى تغيير ثقافي، وأن هذا التغيير الثقافي لا يحتاج إلى وقت طويل جداً. والمثال هو يابان مابعد الحرب حيث مارست هذه الدولة، بعد احتلال أمريكا قصير الأمد لها وصوغ دستور جديد فيها من قبله، تحولاً سريعاً وجوهرياً في ثقافتها السياسية، وبالتالي تجذّر فيها نظام متعدد الأحزاب وتنافسي وليبرالي.

وهي أي اليابان، أظهرت أن التغيير الثقافي الجوهري لا يحتاج إلى زمن طويل جداً. وبالتالي يوجد أمل لأفريقيا أيضاً، في أن تخطو العولمة فيها خطوة أخرى إلى الأمام، مع بداية القرن الجديد.

٢١/ ١٢/ ١٩٩٨.

□□□

الاتفاق المتعدد الجوانب حول الاستثمار(*)

تهديد جديد ضد حقوق الشعوب

* قانون اقتصادي عالمي جديد في طريقه للظهور قاس وعديم الشفقة بالنسبة لجميع شرائح الناس (أو التجمعات السكانية).
* الاستثمار نوقش بجلسة سرية مغلقة منذ عام ١٩٩٥ والتوقيع على الاتفاق كان مقرراً وتحت سرية تامة في ربيع عام ١٩٩٧، ولكن ما إن وضع محتواه في يد الشعب حتى كان الإجماع واتفاق الآراء ضده.
* المدافعون عن حقوق الإنسان والبيئة. والنقابات والجمعيات الثقافية والهيئات السياسية شعرت بأنها معنية بهذا القانون وهذا يعني انشاء اقتصاد عالمي موحد يعود بالفائدة على المستثمرين دون أخذ رأي الشعب.
* مقابل المعارضة العالمية المتزايدة والمعارضة بين الدول فإن مشروع الاستثمار هذا مازال معلقاً ولكن النقاش سيبدأ في تشرين الأول وجميع الجمعيات المدنية معنية، لذلك مازال هناك وقت لمنع ذلك.

حتى تفهم معنى الاتفاق المتعدد الجوانب حول الاستثمار يجب العودة إلى الجولة الثامنة من مناقشات الغات GATT مابين عام ١٩٨٦-١٩٩٣ حيث أن التوقيع كان متماشياً مع انشاء هيئة عالمية للتبادل التجاري واتفاق حول الاستثمار الأجنبي يجب أن يوقع لاحقاً ولكن بفضل المعارضة العنيفة لبعض الدول من العالم الثالث فإن هذا الجزء من النقاش أخفق لحسن الحظ.

جولة الغات

الجولة الثامنة للغات (اتفاق عام على التسعيرة الجمركية والتجارية) الأكثر طولاً وطموحاً في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. كانت منعطفاً كبيراً. تحت ضغط المؤسسات الأمريكية الكبيرة. القطاعات الجديدة سجلت في الاتفاق والزراعة والخدمات والملكية الفكرية يجب أن تخضع لقوانين اقتصادية عالمية جديدة.

بعد ٧ سنين ونصف من النقاشات، مساومات وأحياناً تخويف الجولة الثامنة وقعت. ضربة مضاعفة: المناقشين ربطوا هذا التوقيع مع خلق المنظمة العالمية للتجارة الذي سيكون ساري المفعول عام ١٩٩٥.

الرجال السياسيون، يكتشفون مؤخراً بأن هذه المنظمة التي تابعوا مولدها تكون اليوم مزودة بقوة فادحة. هذه تكون الـ OHC (المنظمة العالمية للتجارة) بفضل القواعد الجديدة للملكية الفكرية المنتشرة إلى الكائنات الحية، التي تفرض علينا على سبيل المثال: الذره الصفراء الأمريكية المعدلة وراثياً، هذه هي أيضاً التي (أصدرت مرسوما) بلا شرعية لمنع الدول الأوروبية لاستيراد اللحم بهرمون. النقطة المخيفة للمنظمة OHC تكون القضاء. الأحكام المؤلفة من موظفين (الذين يمارسون سلطتهم القائمة على النظريات الاقتصادية دون أن يولوا العوامل الإنسانية أهمية كافية) مجهولين الذين يُتشاورون داخل باب مغلق (جلسة سرية).

وإن نفس محتوى هذا الاتفاق مازال موجوداً ولكن بقالب أضيق حيث أن تلك البلدان ليس لها رأي بذلك.

---

* هذه مجموعة من المعلومات والآراء حول العولمة نشرت في كراس خاص تحت اسم: L. A. M. I نضعها بين يدي القراء لمزيد من الاطلاع.

OCDE هيئات من أجل التعاون الاقتصادي والنمو، تعمل بخطتين، الأولى تناقش الاتفاق على الاستثمار متعدد الجوانب AIM بينما OCDE تحضر للاتفاق متعدد الجوانب حول الاستثمار AMI، وبين AIM و AMI يوجد بعض الاختلاف البسيط ولكن من حيث الجوهر هما اتفاق توأم متوازي موجه لرفع أو جعل عدم المساواة في دفع الضرائب للمستثمرين الأجانب في كل العالم.

السياسة الدولية والمحلية تخضع المستثمرين لشروط مثل تشغيل عمال محليين احترام البيئة وتحديد اعادة رأس المال إلى الوطن المنشأ في حال تم التوقيع على الاتفاق فالبلد الذي يخرق الاتفاق أو ينكث بواحد من الشروط سيخضع لضغط لتغيير تشريعه، أو يحرم من التعويض المادي.

– كون الاستثمار الأجنبي يتزايد في كل العالم فلابد من نظام واضح يضبطه فالنشرات الاقتصادية كانت ومازالت تعيد تقول بأن الاستثمار الأجنبي هو جوهري للنمو،ولتأمين العمل، فهل هذه حقيقة أو إشاعة؟

للتذكر ففي عام ١٩٩٥، ٧٣٪ من الاستثمار الأجنبي مول تعويضات العديد من المشاريع وفي أغلب الحالات فإن الربح يتماشى مع فصل أعداد كبيره من العمل + خسارة الشركات المنافسة قليلة الوزن إذ الاتفاق سيوقع AMI فهناك بعض القوانين التي تسمح بتقييده وتخضعه لأن يكون في مصلحة الجميع

نص الاتفاق يضمن حمايه المستثمر. كل الحقوق للمستثمر وكل الواجبات على عاتق الدولة المستثمر فيها.

كل بلد وقع على الاتفاق يبقى خاضعاً للواجبات ١٥ سنة بعد إعلامه الانسحاب لأن الاتفاق بمثابة معاهده وإن ذلك يأخذ حاله قانونية أعلى من الدستور الوطني.

بتعريف الاستثمار. فإنه يشمل الموارد الطبيعية. الأرض، الزراعه المشاريع الخدمية وحتى المجالات الفكرية والفنية.

فا الـ AMI يذهب أبعد من ذلك حيث يضمن الاتفاق كل حرية التبادل إذ تم التوقيع على الاتفاق فإن ما جاء به يجب أن يحترم ليس من قبل الحكومات ولكن من قبل المناطق والمحافظات والقرى.

المقـــــاومـــــة

الاجتماع الفكري للهيئات من أجل التعاون الاقتصادي والنمو في نيسان ١٩٩٨ من أجل التوقيع على الاتفاق يقترب تحت إنذار سيء والحظ لإيقافه مشكوك به في نيسان أيضا الموضوع القديم (الاتفاق) AHI مدفوع من قبل مندوب أوروبي قديم (LEON BRITTAIN) سيظهر تحت اسم جديد NTM مشروع منطقه للتبادل الحر بين أمريكا والاتحاد الأوروبي. الرئيس شيراك ورئيس وزرائه جوسبان يستعملون مباشرة حق الـ VETO الفرنسي على هذا المشروع ولكن NTM المرفوض من قبل فرنسا فبعد ٣ أسابيع يظهر PET – الشراكة التجارية (داخل بلاد أطلانطا) TRANS ATLANTIC متبنى من قبل كلنتون. بلير. سانتر.

في ١٨ أيار عام ١٩٩٨ بعد قمة برمنغهام نعلم أنه حتى عام ٢٠٠٠ سترفع الحواجز التجارية في مجال الاستثمار، الزراعة، الخدمات، المواد المصنعة، وحقوق الجمارك الصناعية. والتجارة الإلكترونية

NTM و PET طرح بدون تفويض من قبل استشاره رأي وزراء الخارجيه الـ ١٥. الحكومة الفرنسية والعارضين الـ AHI. ووزيرة الثقافة مدام TRAUTMAN تبدي رأيها على محطة إذاعة FRANCE INTER لتحسس الحكومة الفرنسية أمام توقيت النقاش الاقتصادي بين الدول بين تفويض وبدون استشاره ديمقراطية ومازال أصحاب التبادل الحر يتقدمون في برنامجهم.

مصطلح قانوني صغير AMI:

١ الاتفاقات الدولية تتطلب من الدول معاملة المستثمرين الأجانب ليس أقل من المستثمرين الوطنيين. تسهل لهم الوصول إلى جميع قطاعات النشاط وتقدم لهم المساعدة والعائدات الممنوحة إلى المؤسسات الوطنية أن تمنح لهم أيضاً.

٢ نص الدولة الأكثر رعاية يشترط (الفائدة –ضريبة) أو غيرها مقبولة من قبل بلد أو مجموعة بلدان ممكن أن تطلب من قبل البلاد الأخرى.

٣ فرض الضرائب على العماله المحلية، نقل التقنية، استعمال المواد المحلية تحديد نقل الرأسمال إلى الوطن تكون ممنوعه.
٤ بهذا التخصيص (نقل من الأملاك العامة إلى الأملاك الخاصة).
١ جميع نماذج التخصيص مهما تكون الطريقة (هبة. بيع مباشر).. أو الخ.. هذا يعني بوضوح كفتح رأس مال إحدى المؤسسات إلى أي مشاركة أجنبية تؤدي مع الوقت إلى التخصيص الكامل.
٥ بند نزع الملكية والتعويض. في موضوع أو فصل حماية المستثمرين يمكن أن يكون له عدة تفسيرات.

كل طرف متعاقد لا يستطيع نزع الملكية أو تأميم مباشر أو غير مباشر لاستثمار مقام على أراضيه بتوقيع الطرف المتعاقد ولاتخاذ إجراءات مماثلة كإجراءات تبريرات صحية. اجتماعية بيئية لها نتائج تؤدي إلى تقليل الفائدة للمستثمر، كل ذلك يعتبر نزع ملكية وخاضع للتعويض.

– هذه الإجراءات تكون مدعمة أيضاً بنص (حماية ضد الاضطرابات) في حال أن المستثمر قد يتعرض لضرر بسبب حرب أو أي نزاع مسلح أو اضطرابات مدنية. فيجب تعويضه عاجلاً.

نظام نقل الأموال:

١ – فتح غير محدود أمام المستثمر كل البورصة BAURSA في العالم.

٢– منع كل الإجراءات التي تحد من حرية حركية الأموال.

– تدفق رأس المال نظرياً يتعدى ١،٣ مليار دولار في اليوم الشركات الممولة ومال الاستثمار يتمتع بقوة معتبرة. اذا تم التوقيع على الاتفاق AMI فرأس المال ليس له إلا الزيادة. إن حركة رأس المال سبب في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥ والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧.

عدم الاستقرار لرأس المال يمكن أن يظهر وحسب الاتفاق في حال وجود أزمة في البورصة فالبلد (الدوله) لا تستطيع اتخاذ إجراءات إلا بعد السماح من صندوق النقد الدولي.

* تسوية الخلافات، في حال الخلاف بين المستثمر والدوله (شيء جديد ومخيف وضع المستثمر الذي يشعر أنه متضرر بقرارات وتشريعات الدولة يستطيع مباشرة تقديم شكوى أمام هيئات دولية. يمكن أن يختار أن يحمل دعوى أمام المحكمة الدولية للتحكيم لغرفة التجارة الدولية.

– ***نص تفكيك. أثار الكثير من السخط.***

الديمقراطية وحقوق الشعب

قالوا في الديمقراطية وحقوق الشعب: القوة الشعبية ليست أفضل فهي تحت رحمه الشركات. السوق يحكم والحكومة مدارة

MARC BLONDEL **– السكرتير العام لحزب القوة العاملة ١٩٩٦**

الوثائق كانت حصرا بيد عدد قليل من الخبراء والإداريين.

وتحت ضغط الرأي العام (الفنانين. النقابات) دخل الاتفاق AMI كموضوع للنقاش.

وإذا تم التوقيع على الاتفاق سوف يوضع للتصديق عليه من قبل البرلمانيين الدوليين. ولكن كم من البرلمانيين الفرنسيين قرأوا نص الاتفاق وكم الذين يعرفون بنوده الأساسية فقط.؟

السؤال عن شرعية المناقشة للاتفاق يجب أن توضح فمنذ عام ١٩٩٥ الاتفاق نوقش بفرنسا من قبل مديرية المالية بوزارة الاقتصاد من دون التأثر بتغير الحكومة. الموظفون رفيعو المستوى بيدهم توكيل (تفويض) من المواطنين الفرنسيين من أجل المناقشة (إنشاء اقتصاد عالمي موحد) الذي يجرده من كل السيادة.

الاتفاق هو ثمره غير شرعية للاغراق التقني الفني (دون أن يولي العوامل الإنسانية أهمية كافية). الذي شهد الانتقال التدريجي لتطبيق الحكم من مجلس النواب إلى، الحكومة المسماة ومن ثم من الحكومة إلى الخبراء الدبلوماسيين خبراء قادرون على فهم مصلحة الشركات الكبيرة وهكذا فالسيادة تنتقل من السياسه إلى الاقتصاد نحو (الاقتصاد الدولي). وبالنهاية إلى رأس مال الاستثمار.

إذا دخل الاتفاق في حيز التنفيذ فسوف يؤدي إلى تراجع السياسة. تراجع المواطنية والتشريعات لصالح المستثمرين الدوليين. بنية هذا الاتفاق تؤدي إلى حكم اللا مساواه لا مثيل له من قبل فكل الواجبات تقع على عاتق الدولة وكل الحقوق لصالح المستثمرين.

الدول ستكون مدعوة إلى فك تشريعاتها (تشريعات الحماية) [الاجتماعية الاقتصادية. الثقافية والبيئية]، ـو الشرطة والدفاع الوطني فالدولة تتقلص

تدريجياً لتصبح هيكلاً للقمع.

من أجل كل هذه الحقائق فإن OCDE (الهيئات من أجل التعاون الاقتصادي والنمو) التي تملك التفويض لنقاش اتفاق دولي كانت مختاره لتتحمل مسؤولية إبراز ونقاش الاتفاق ولأنها محور كل الفعاليات بهدف فرضها على العالم الثالث. فرض النظام القانوني لاستعمارها.

قالوا: يقودنا هذا الاتفاق إلى تغير حقيقي في المدنية نحن ننتقل من حقوق الشعب إلى حقوق المستثمرين على حساب الشعب.

شركة الإنتاج السينمائي – وحدة إنتاج الأفلام – النقابات الفرنسية –الفنانيين

بهذا الاتفاق الشروط تكون مثبتة عند النقاش الاقتصادي (التجاري) وليس من قبل مجلس النواب الممثله لذلك أدعو إلى خصخصة القوة التشريعيه.

فالحق الاقتصادي يتعدى الحق الشعبي.

LUCIANA CASTELLINA

نائب أوروبي. رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في البرلمان الأوروبي

إمكانية الحكومات والتجمعات المحلية في وضع قوانين ومعايير اقتصادية هو حق جوهري يسمح من خلاله تنظيم اقتصادي واجتماعي لصالح التجمعات حتى لو كان هذا الحق منتقصاً فإنه يسمح للبلاد الجنوبيه مجالا للنمو مثال ذلك البلاد الإفريقية.

ولكن أساس الاتفاق الدولي ونظام الدول المميزة المنعمة المسجله في الاتفاق تنكر هذا الحق وخاصة في انتشار (ALENA) اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشماليه)، أو بنفس الطريقه الشراكة الجديدة الاقتصادية داخل بلاد الأطلنطي TRANSATLANTIQUE الموقعـه فـي BIRMINGHAM عـام ١٩٩٨ العـالم سيكون منطقه موحده للتبادل الحر حيث أن البلاد الضعيفة ليس لها إلا أن ترضخ للمستثمرين.

الدوله أو التجمعات المحلية ليس باستطاعتها تقرير سياسة أو الدفاع عن قطاع أو نشاط شعبي إلا إذا كانت الامتيازات نفسها ستمنح للمستثمرين الأجانب فمحاولات سياسة النمو الصعبة في بلاد العالم الثالث ستكون مستحيله والنتيجة ستكون أكثر تراجيدية.

من المحيط الاقتصادي والثقافي تؤخذ جميع القرارات الخاصة بنمو كل وطن والتي ستتأثر تحت إرادة جماعة الأممية الأكثر قوة التي تبحث دائماً لتعيق حرية تطويعها (أي القرارات) مثبته من قبلهم (أي الأممية)

رسالة من ROBERT HUE الأمين العام للحزب الشيوعي إلى رئيس الوزراء LIONEL JOSPIN الفرنسي – شباط عام ١٩٩٨

لا بقاء لأوروبا تحت حكم العالمية إلا:

- بمنطقة واسعة للتبادل الحر.
- سياسة ضعيفة.
- خراب اجتماعي. واستعمار اقتصادي

WALLON PAUL FICHEROULLE.

***MARS 1998* نائب اشتراكي في برلمان بلجيكا**

الحقوق الاقتصادية:

في هذه المنطقة من التبادل الحر، الإغراق الاقتصادي المالي. الاجتماعي والبيئي سيتزايد. والتجارب الاقتصادية المحلية لا تستطيع النمو بدلاً من أن تسمح بالنمو. المتساوي والاعتماد على الذات للبلاد والمناطق فإنه الاتفاق AMI يضعها في حرب اقتصادية عامة هذا النظام الجديد يعاقب جميع الشعوب من

الشمال إلى الجنوب .
مبادئ الاتفاق AMI موحاة من (ELENA) الاتفاق التبادل الحر أمريكا. كندا مكسيك.
منتقد من قبل النقابات الأمريكية AFL-DO
التي تقدر ٢ مليون عدد الوظائف الملغاة.

***MARC BLONDEL* – الأمين العام لحزب القوة العاملة – ١٩٩٨**

الرأسمالية لا يمكن أن تنهار لأنها الحالة الطبيعية للمجتمعات.
الديمقراطية ليست بالحالة الطبيعية للمجتمعات السوق نعم

***ALAIN MINC* – مؤلف (المفكرين الأحرار –حرية الاقتصاد والمبادلات الاقتصادية).**
رئيس مجلس المراقبة على اليوميتين

QUOTIDIDLIEVL LE MONDE خلف اتفاقيات AMI وغيرها
(يستفيد جماعات الضغط الكبيره المعتمدين سياسه حرية التبادل الاقتصادي).

الخدمات الشعبية والحقوق الاجتماعية:

الخدمات الشعبية لم تكن أبداً مذكورة بوضوح رغم أنها من الأهداف الأولى للاتفاق AMI وبرنامج عالمي حقيقي للخصخصة.

إنه لمن المهم الفهم أن مجال الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية الثقافة والأعلام المسموع والمرئي والنقل. الماء والطاقة كلها سوق ضخمة مطموع بها من قبل الشركات التجارية الدولية تحت حجة التوفيق (توافق) واحترام قوانين المنافسة)، هذه الخدمات الشعبية اليوم عالمياً مهاجمة منتقصة.

- *من أجل فتح الاستثمار الخاص.*
- *لا تعمل إلا بحسب اعتبارات اقتصادية تجارية.*

وهذا لا يعني إلا إنكار لمبادئ الخدمات الشعبية بواسطة المساعدة المالية أو التسعيرة التفاضلية حتى تؤمن وصولا متساوياً للقرض بفائدة إلى الجميع، هذه الإجراء وطبق مثالاً على SNCF شركة القطارات بفرنسا من أجل تسعيرة خدماتها، ستكون مبعدة لأننا ضد المنافسة . مثال آخر :الخدمات الشعبية للتعليم وللتدريس لا تستطيع تأمين مهماتها في نفس الشروط للجميع بفضل المساعدات المالية للمؤسسات أو التلاميذ والطلاب بالإضافة إلى توصيات OCDE الهيئات من أجل التعاون الاقتصادي والنمو كذلك الخطة الحديثه للوزير CLAUDE ALLEYRC يصيحون زبائن محتملة لاستعمال منتجات التدريس. حسب OCDE الاتفاق السنوي للدول الأعضاء المشجعة للتعليم تمثل ١ مليار دولار هذه السوق مطموع بها بشدة.

في الحقوق الاجتماعية والخدمات الشعبية:

لا نستطيع القول أن الاتفاق AMI حسن من مصير العمال، هناك غنى عام خلق من قبل حرية التبادل التجاري ولكن يجب الاعتراف أن الفائدة ليست مقتسمة بالتساوي في المجتمع.

***DONALD JONSTON* – الأمين العام لـ OCDE أيار ١٩٩٨**

هناك ضغط ضخم على الخدمات الشعبية.
إذا قطاع لديه جزء خاص فالاتفاق يعتبر أن الميزانية الفاعلة للجزء الشعبي هي مساعدة مالية.
القطاع الخاص يستطيع ببساطه طلب الاستفاده هو أيضاً من أجل احترام مبدأ المنافسه.

***TONY CLARKE* – مدير معهد POLARIS كندا نيسان ١٩٩٨ اقتصادي.**

الجميع مثل الخدمات الشعبية. التشريعات الاجتماعية هي حواجز أمام حرية التلاعب لقوة السوق المرادة من قبل المؤسسين الأكثر حماسة للاتفاق AMI.

شروط الاتفاق المكرسه بكل قوة المستثمرين مرصوده لتفرض بانتظام مهما تكن التشريعات الموجوده في البلد المستقبل مع اتكال أو تعديل. هذا هو المفهوم المفتاح لنص الاتفاق AMI التشريعات الاجتماعية للبلد المتعاقد يجب أن تنسحب بطريقة اللا عوده أي تختفي.

في النتيجة إذاً (في لحظة التوقيع على الاتفاقية) الحكومة وضعت مراسيم للترتيب الاجتماعي ارتدادي. انكفائي مثل تخفيض مده العمل في الليل للنساء أوفي إطار التشريعات مثلاً السماح بنقص عام للراتب أوزيادة في مدة العمل القانوني الأعظمي. الحد من حق الاضراب. لا تستطيع بالتالي أن تكون نقطة خلاف مع حكومة جديدة وجميع الإجراءات تذهب باتجاه الاتفاق AMI تصبح نهائية (لاعوده عنها).

– ادراج بند أو النص الاجتماعي في آخر دقيقه من الاتفاق لا يستطيع عكس هذا المشروع المفكك. لأن صياغته الغامضة (مشوشه والاختياريه ليست من طبيعة لأن تكون قاعده قانونية صلبة..

من قراءة بعض توصيات المجلس الأوروبي أو هيئات دولية مثل OMC، OCDE، FHI تسمح بإدراك أن الحقوق الاجتماعية أصبحت من قبل أصحاب حرية التبادل التجاري أهدافاً يجب رميها.

حسب الطريقة التي انشاها الاتفاق AMI عملياً كل التشريعات الوطنية فيما يخص بمدة العمل. الراتب الأدنى. الحماية الاجتماعية ممكن أن تعتبر ضرراً بمردود أو ثمرة المشاريع وحسب المقولة الحماية ضد الاضطراب فإن الحكومات تكون مسؤولة أمام المستثمرين عن الاضطرابات المدنية وحتى لا يقال أن هناك ثورة أو حالة تأهب أو ظواهر أخرى مماثله لذلك فتشجيع الحكومات تحت غطاء نصوص الاتفاق AMI تطبيق الحرية الاجتماعية

LORI WALLACH قانوني

TRADE WATCH ١٩٩٨ شباط –IUBLIC CITIZENS GLABAL مديرة

– قريبا الدولة سترفع الضرائب حتى تستطيع دفع المشاريع التي سيقيمها المستثمرون فيها.

ANDRE MARDANT– السكرتير العام لقطاعWALLONE DELACGSP – ١٩٩٨ آذار

لنتصور ماذا سيؤدي مثل الانقياد، عبودية السلطة الوطنية في حال صدام اجتماعي خطير أو في حال ضعف الإرادة السياسية في النمو الاجتماعي وتأثيراتها على فرص الربح. الفائدة)

LOUIS URANNET– السكرتير العام لـ CGT شباط ١٩٩٨

البيئة والأمن الغذائي

ATT. OMC . ALENA AMI

كل الاتفاقيات الدولية للتبادل الحر تضعف الدول والتجمعات البشرية على حماية البيئة.

فالنزاعات المدروسة من قبل OMC تظهر أو توضح هذا الضعف فأغلبية الشكاوي من قبل الدول تشير مباشرة إلى التشريعات المعمول بها لحماية البيئة والمستهلكين. فنزويلا ضد (CLEAN AIR ACT) الولايات المتحدة. والولايات المتحدة ضد الاتحاد الأوروبي بسبب استيراد اللحم بهرمونات والبلاد الآسيوية ضد الولايات المتحدة على (طول شبكة الصيد) كل هذه النزاعات أوصلت إلى نقطة الخلاف مع التشريعات لحماية البيئة الموجودة وتحت عقوبة الانتقام المالي. هناك شكاوي مطروحة من قبل كندا والولايات المتحدة ضد الأوروبيين لمنعهم من التجارة بمنتجات تحتوي على الـ AMIANT للشكوك بأنه مسرطن.

مع الاتفاق AMI التشريعات لحماية البيئة والمستهلكين ستكون مهاجمة بسهولة. النتيجة حسب موضوع النص، المستثمرون يمكن لهم أن يهاجموا مباشرة التشريعات مستندين إلى نص الاستملاك ونزع الملكية أمام المحكمة الاقتصادية الدولية.

قليلاً بعد أن أصبح اتفاق ALENA ساري المفعول شركة ETUYL CORPORATION هاجمت الحكومة الكندية. هذه الشركة الأمريكية تطلب اليوم تعويضاً أكثر من ٢٥٠ مليون دولار من أجل منع أحد المكملات من أجل الوقود معتبراً ملوث خط (يؤدي إلى انسمام عصبي).

وأيضاً L.ALENA المكسيك مهاجمه من قبل شركة HERAL CLAD أمريكية وتطلب تعويض بـ ٩٠ مليون دولار لأنها رفضت إفراغ النفايات الكيمائية في مكان طبيعي محمي.

تحت شكل آخر السؤال موضوع العلاقة بين الدول والشركات العالمية يناقش اليوم وبشكل حاد في مجال التغذية مع وصول إلى الأسواق عناصر مبدله جنينياً وراثياً فالبلاد مثل الاتحاد الأوروبي يجد

نفسه بصعوبةٍ أمام الهجمات من قبل الشركات. السويسرية. الأمريكية التي ترغب في فرض منتجاتها المبدلة جنينيا على مجمل أسواقها. هذا الهجوم يعتبر ضد مبدأ الاحتراس على الرغم من الاعتراف به من قبل المجموعة الدولية.

- *التدمير الخراب الكبير للتجمعات بين البلاد يُشجع من قبل الاتفاق AMI الذي ينقص من استطاعه الشعوب بالسيطرة على التغذية. على المصادر الطبيعية. طبيعتهم (يقصد مناظر بلادهم الطبيعية). وحتى إرثهم الجنيني والكثير من الخيرات المشتركة تقع في قبضة المجموعة الخاصة المستثمرين بين الدول.*
- *الاتفاق AMI يشدد ويعزز من التسابق المجبر (اكراه) بين صغار المزارعين ومربي الحيوانات والصيادين والحرفيين والمؤسسات الدولية [حيث أن المهن العملية الأكثر احتراما في الوطن.].*

الماء وتجديد المصادر الطبيعية سيكون محكوم عليها بالموت الاقتصادي الأكيد فمن أجل الشعب الفقير تكون غالبا الحياة في خطر.

هذه هي رؤيه مجمل الزعماء التي تفرض مع الاتفاق AMI (كرة أرضية– بضاعة سلفة)، حيث أن تشريعات الحماية البيئية تظهر وكأنها حواجز يجب تفكيكها.

قالوا في البيئة والأمن الغذائي:

لنتصور في النتيجة للحظة أن الماء ماء الشرب في هذا العالم يشترى بسعر الذهب لأنه متعدد الجنسيات يملك كل سطوح الماء

عالم حيث أن ٢ أو ٣ مؤسسات تقرر وتفرض العادات الغذائية وتغرق السوق بمنتجات (تربية حيوانات).

JEAN FRANSOIS RAMUQUET– اقتصادي آذار ١٩٩٨

نحن نعارض كل الإجراءات مهما تكن التي تورط الحكومة أو المؤسسات بواجبات جبرية مكرهة في مجال البيئة أو العمل.

ABRAHAM KATZ 1997

في القانون الفرنسي. كل الإجراءات القانونية التي تحد من استعمال أرض أو بناء تحت اسم حق (تنظيم المدن) أو حق البيئة لا تمنح إلا باستثناء الحق بالتعويض عن خسارة الفائده المستقبلية التعويض المثبت بالنصوص وبالقضاء يكون استثنائياً.

لكن نص الاتفاق AMI يتوقع، ويتكهن بمفهوم معلق أن المستثمرين الأجانب يستطيعون الجدال حول هذه القرارات وطلب تعويضات تحت اسم البيع الجبري (استحلال).

DOMIVIQUE VOYNET –وزير البيئة نيسان ١٩٩٨

تنوع تباين الثقافة:

الثقافة وخاصة مجال الإعلام السمعي والمرئي الذي ومنذ سنين هو حقل المجابهة بين الدول. بين المجموعات الكبيرة الصناعية والمالية هي مباشرة معنية بمشروع الاتفاق AMI. إذا هذا الاتفاق سيتم فإن كل التوازن الرقيق الخفيف يعمل على خلق ثقافة مستقلة وتنوع الثقافة ستكون مبعدة.

لنأخذ مثال السينما الفرنسية والأوروبية. اليوم فرنسا تأوي واحدة من صانعات السينما الأكثر غنى وتنوعا في العالم لأنه ومنذ ٥٠ سنة من احتراف السينما والقوة الجماهيرية بنت نظام بارع سمح أن يتعايش الفن وصناعة السينما وتجديد المواهب وقدرة الإنتاج الطموحة. هذا الشيء فرض وضع بعض أدوات الحماية والمساعدات (حصة نسبية للنشر. حساب لدعم الإنتاج السينمائي) والمساعدات التي ستتوقف عن طريق الاتفاق AMI الذي يمنح كل الحقوق إلى المستثمرين الخاصين دون الخضوع لأي واجب.

بنود الاتفاق AMI المستثمر يصبح صياداً للمساعدة المالية وكاسراً للحصة النسبية. غداً كل صالات السينما وكل قنوات التلفزة يمكن أن تكون أمريكية.

كل أجهزة تحويل السينما يجب أن تختفي.

الاتفاق AMI يفكك صندوق الدعم. الحصة النسبية للنشر التزام الاستثمار لقنوات التلفزة في الإنتاج. الاتفاقيات في الإنتاج المشترك الأوروبي (وأبعد من ذلك كل الاستقلالية في الاختيار في مجال التربية والأخبار الأعلام). ولغتنا في خطر

قالوا حول AMI والتباين الثقافي.

هذا يكون الاستقلالية في اختيارنا في مجال التربية والإعلام. ولغتنا التي هي في خطر.

شركة إنتاج الأفلام.

وحدة إنتاج الأفلام. نقابة الفنانيين الفرنسية شباط ١٩٩٨.

- مع AMI ميكانيكية سحق وهرس الثقافة يعمل بكل سعته لـ AMI ينكر في الوقت نفسه التمييز للأعمال المبدعه

ACK LANG- وزير الثقافة سابقاً. نائب في الحزب الاشتراكي شباط ١٩٩٨.

- تعد بدون مأوى. بدون أوراق نظامية سيكون عندنا أيضاً بدون عمل بدون مبدأ سبب مجتمع سيصبح ذلك المجتمع (بدون المسماه).

يجب أن يكون مرمي

JACK RALITE - الـ AMI يكون العدو. - مسرح ODEON شباط ١٩٩٨

في مجال الثقافة رهان الاتفاق AMI هو بوضوح اختيار المجتمع بين من جهة وضع ثقافة عالمية موحدة حيث أن مفهوم العمل يحتفي لصالح الإنتاج ومن جهة أخرى لبقاء تباين ثقافي ضروري الصنعة في عالم متعدد.

قالوا: يعود لنا إظهار الشروط الاقتصادية التي تسمح لنا بالتعبير والإبداع والاختيار الحر للشعب وصيانة الهوية الثقافية هذا النشاط سوف لا يكون مقيم من قبل الصناعيين الهوليوديين نسبة إلى HALLYWOOD.

LAURENT FALONUS- رئيس المجلس الوطني - نيسان ١٩٩٨

وعـــي جديـــــد:

أول بأول مضمون الاتفاق وضع بأيدي الجماهير. آثار الدهشة والسخط لعدد متزايد من حركات المواطنين والهيئات السياسية أنصار الاتفاق يريدون منا الاعتقاد أن ازدهار المؤسسات الدولية وصندوق الاستثمار يؤدي إلى ازدهار ورخاء الشعب.

["نحن بحاجة إلى الاتفاق AMI من أجل تشجيع فعالية السوق" لا تترددوا حيث صرح XAVIER HUSCA رئيس البعثة الفرنسية لـ OCDE].

إلا أن كل هذا الكلام المتصنع (اللغة المنمقة بدأت تنتج الفعل العكس الوعي يتوزع، التعبئة والحشد يمتد. فليس عن طريق الصدفة تعبئة أو حشد العاطلين عن العمل. الذين لا حقوق لهم الحساسين والمجروحين عن هكذا نظام اقتصادي وحشي. لقد وجدوا بالصف الأول من بين الذين تظاهروا ضد الاتفاق AMI وبفضل هذه الحشود حيث الحجم الدولي كان مفاجأة فمؤسسو الاتفاق (التبادل الحر) أجبروا على التراجع.

نتيجة الرد غير المنتظر:

انصار الإتفاق AMI يرفضون حتى تشرين الأول ١٩٩٧ إعلان نص الاتفاق.وإنهم منزعجون جداً من اتساع الاحتجاجات (المناقشون خرجوا من صمتهم ويحاولون تبرير النص شارحين إلى الصحافة أن OMG لم يفهموا شيئاً. فهذا التجمع الدولي في ٢٨ نيسان عام ١٩٩٨ أمام OCDE (أوج) الاحتجاجات ضد الاتفاق AHI تغيير الخطة النهج للتعبئة. فالحركات الوطنية

أصبحت هجومية.

قال الانصار: سنسمعهم وسنوعدهم بـ اتفاق AMI ألطف هذه التهدئة للحركات الاجتماعية لا يجب أن تخدعنا، بعض التغييرات من هنا ومن هناك في جسم النص لا تغير من طبيعته. فالبنود الأساسية تبقى الاتفاق الدولي بند الدول المميزة (مادياً واقتصاديا). نزع الملكية.. الخ. فالحقيقة لا شيء يتغير في FAVRISE هيكل المشروع (الاتفاق).

الحركات الشعبية مستمرة

أسبوع دولي لأخذ المبادرة والتصرف مقرر من ٢١ حتى ٢٨ أيلول ١٩٩٨ من أجل دفن وبشكل نهائي الاتفاق AMI مهما يكن صيغته وشكله (OCDE. OMC) شراكة داخل بلاد الأتلانتيك) التحالفات الدولية. المحلية. والمجالس الشعبية مدعوون لتشديد الأعلام والاحتجاج على الاتفاق AMI خلال هذا الأسبوع من أيلول.

بعد التعليق الرسمي ٦ أشهر. المناقشات يجب أن تبدأ في تشرين الأول في الـ OCDE وبهذه المناسبة. الحركات الدولية ضد الاتفاق AMI على موعد أثناء النقاشات في باريس لتكون المعارضة في أوجها مؤكدين أمام المستثمرين على المبادئ غير القابلة للتغيير لضمان حقوق الإنسان.الحقوق الاجتماعية وحماية المحيط.

ماذا نعمل الآن؟ إنه الوقت لإيقاف AMI والقول لمقررينا بأننا لا نسمح للديمقراطية أن تباع بالمزاد. حشد مع النساء والرجال الذين وبكل العالم يناضلون ضد AMI.

من أجل ذلك هناك عدة مبادرات ممكنة.

اعلموا من حولكم. هذا الكتيب يجمع بعض المواد الإعلامية واجعلها معروفة من قبل من هم حولك. قسيمة الطلب موجوده في آخر الكتيب... الخ...

خلق تجمعات محلية ضد الاتفاق AMI

التنسيق الدولي ضد AMI يجمع مايقارب ٧٠ جمعية. هيئة غير حكومية نقابات.أحزاب سياسية. تجمعات تكونت في مدن فرنسية.

أطلقوا الحملة حتى جمعكم يقول بالإجماع (حر من الاتفاق AMI)

ابحثوا عن غاية الاتفاق من أجل مدينتكم، اشرحوها في مقال في الصحافة المحلية. استنفروا من المجلس البلدي حتى يعتمد قراراً يقر بالإجماع (حر) من التوريط المحتمل للاتفاق التنسيق الدولي ضد الاتفاق سيتوجه إلى محافظين المدن في فرنسا ليطرحوا عليهم هذا معتمدين على الحلول المشابة التي جرت في العديد من المدن الكبيرة في أمريكا (سان فرنسيسكو بيرليه VANCOUILE. TORONTO نص الحلول موجود لدى مرصد (مراقب) العالمية.

OBSERRATAI DELA MANDIALISATION

أنذروا الرأي الشعبي بنشرات في الصحافة المحلية.

استفسروا منتخبيكم.أسئلة كانت قد وضعت للحكومة حول الاتفاق في مجلس الشعب اطلبوا رأي نائبكم وكذلك المجلس البلدي

ولا تنسوا الأحزاب السياسية.

إذا لديكم إمكانية الوصول للانترنيت حيث لديه معلومات هامة عن الاتفاق.

أكثروا من النشاطات بمناسبة أسبوع أيلول في ٢١-٢٨ أيلول ١٩٩٨ مبادرة النشاط في تشرين الأول تعالوا شاركوا مع الوفود الأجنبية في الفعاليات المقررة بباريس بمناسبة الجلسة القادمة لـ OCDE

□□□

عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية

د.مصطفى محمد العبدالله الكفري(*)

أولاً – المقدمة:

أصبحت العولمة (M0NDIALIZATION) من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة. وقد تم تعريف العولمة على أنها : إكساب الشيء طابع العالمية ، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. وأضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام.وتعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

ويعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمه والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها:(التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو إنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية) (١)

ولا أعلم لماذا ابتعد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله عن المفهوم الدقيق للعولمه؟ والذي يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بعمق لابل هيمنة النمط الأمريكي سيما وهو يقر بأن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. كما انه يربط بين نشأة العولمه وانتشار الشركات متعددة الجنسية.

" يتلازم معنى (العولمة) في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني في جوف المفهوم تعيين مكاني جغرافي (الفضاء العالمي برمته)، غير انه ينطوي على تعيين زماني ايضا: حقبة ما بعد الدولة القومية: الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطاراً كيانيا لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد يستفاد من ذلك أن المنزع الراهن نحو إنفاذ أحكام العولمة، إذ يضع حدا لتلك الحقبة، يدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث ـ السائدة منذ قرابة خمسة قرون- من مكونات مشهدها، وبالتالي يرسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها –

(*)- جامعة دمشق- كلية الاقتصاد

(١) – اسماعيل صبري عبدالله ، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، مجلة الطريق العدد ٤ تموز/آب ١٩٩٧ ص ٤٧ .

هذه المرة ـ المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية ".[٢]

العولمة وفقاً لتحليل الدكتور صادق جلال العظم تعني: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمه بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، قد تمت. بعبارة أخرى ، أن ظاهرة العولمه التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي ـ إلى هذا الحد أو ذاك ـ إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله. في الواقع لان عالمية دائرة التبادل و التوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها ـ باستثناء جيوب هنا وهناك ـ كان لابد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقا" جديدا" لنفسها وان تتجاوز حدودا" بدت ثابتة سابقا" عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونثرها في كل مكان مناسب تقريبا" على سطح الكرة الأرضية، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا"، في عمقها الإنتاجي هذه المرة، وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته "[٣].

ويصف الدكتور علي عقلة عرسان نتائج العولمه بأسلوب أدبي حين يقول:[٤] "وهكذا نجد أن العولمه تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما اليوم فالاعتماد هو على تشغيل المال فقط دون مغارم من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح : إنها مقولة تلخص إلى حد ما بعودة " شايلوك" المرابي اليهودي التاريخي" محمّلا على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح لسيطرة القوة المتغطرسة، وعودته المدججة بالعلم والتقانة تقلب القاعدة القديمة القائلة: إن القوي يأكل الضعيف: إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول " السريع يأكل البطيء" وسمك القرش المزود بالطاقة النووية ومعطيات الحواسيب وغزو الفضاء يستطيع أن يبتلع الأسماك الأخرى والصيادين الذين يغامرون إلى أبعد من الشاطئ" .

" يقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود هكذا بدأ أمره قبل قرون انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي إلى عالم (ما وراء البحار)

---

(٢) – عبد الإله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ،ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٨ – ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧ نشرتها مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص ٩١.

(٣) – د . صادق جلال العظم ، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق العدد رقم ٤ ، تموز /آب ١٩٩٧ ص ٢٠.

(٤) – د. علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب ،دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم ٦٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٤ ، ص ١٩ .

في عملية من الزحف الاستعماري واسعة ، شملت معظم مناطق جنوب الأرض بحثاً عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق وهكذا تجدد قبل قرن حين خرج النظام الرأسمالي العالمي من طور (المزاحمة) أو(المنافسة الحرة) إلى طور الاحتكار الطور الإمبريالي. واليوم، في سياق الثورة التقانية الكبرى، يبلغ التوسع الرأسمالي ذراه ، فيطيح بحدود جديدة: الحدود القومية داخل المعسكر الرأسمالي الميتروبولي نفسه. بعد أن أطاح منذ زمن بعيد بحدود المجتمعات التابعة المنتمية إلى منظومة الجنوب. إن هذا النمط الجديد من التوسع ، اليوم ، هو ما يطلق عليه اسم العولمة، وسمته الأساسية هي توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل أنواع السيادة.ولقد بدأت علائم هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، قبل عقود ، لتصل اليوم إلى نظام التجارة الحرة الذي أُقر دولياً ، بعد مفاوضات "الغات" ووقع التعبير عنه مؤسسيا في منظمة دولية تحمل الاسم ذاته، وفي قوانين وتدابير يلغي مفعولها مفعول القوانين المرعية في الدول الوطنية "[٥].

" لقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في دعمها للرأسمالية وفي ظفر هذه الأخيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ففضلا عن كونها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اكبر سوق واكبر دولة مصدرة في العالم ، جعلت الولايات من بناء اقتصاد عالمي رأسمالي حجر أساس في توجهها على الصعيدين السياسي والاقتصادي الدولي ولما كانت اكبر دولة مصدرة فان لها مصلحة إذاً في الإنماء الاقتصادي على الصعيد العالمي لكونه يغذي نموها الاقتصادي . وكي تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية في وجه التهديدات التي تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى وأهمها الشيوعية السوفيتية أنفقت الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى وعلى الأخص لدى عدويها السابقين ألمانيا واليابان وفي بلدان أخرى في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرقي آسيا بالإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية والى المساعدات الضخمة التي قدمتها إلى شرق آسيا استعملت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية لمناطق أخرى في العالم النامي وتعزيزاً للمؤسسات والاقتصادات الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك ".[٦]

ثانياً – العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة:

بعد انهيار الشيوعية وانفجار الاشتراكية من الداخل، وتفكك اليمين التقليدي، خرجت الليبرالية الجديدة باسم العولمة لتغزو كل الدول، وتدعو إلى حرية انتقال رأس المال ، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطيح بالأنظمة ، لتعزيز حرية المبادلات التجارية، مما أدى إلى تباعد بين النشاط المالي والنشاط الاقتصادي... فمن أصل ١٥٠٠ مليار دولار تدخل العمليات اليومية على الصعيد العالمي هناك ١٪ فقط يوظف لاكتشاف ثروات جديدة ويُذوَّر الباقي في إطار المضاربات.[٧]

[٥] – عبد الإله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ، المصدر السابق ص ٩٧ .

[٦] – بول سالم ،الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق ص ٨٤.

[٧] لمزيد من المعلومات ،أنظر، اللوموند دبلوماتيك ، تحقيق حول العولمة، ومجلة الحوادث العدد الصادر في

" ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن ؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة ؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات ؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم النظم المجتمعة عن طريق الحدود المصنوعة ؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة ، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة ؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تقاني أم من خلال الأزمة الايكولوجية ؟ وهل هي عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم أنه لا تزال هناك أبعاد أخرى ؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة ؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص ، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟[٨] إن جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي . وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسة وهي : البضائع ، الخدمات ، الأفراد ، رأس المال ، الأفكار ، والمعلومات والمؤسسات.".

ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح الخاصة إلى التوسع وذلك عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق الرساميل. فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الدورية، والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة.ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال [٩]. ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك . كما انه في عملية التوسع تتراكم فوائض مالية لا تجد أحياناً مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة ، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة. كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرساميل. ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ (العولمة) المالية [١٠].

يمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ (العولمة) كما هي محددة أعلاه ، أو اقتصادا دوليا أكثر تكاملا واندماجاً.

١٩٩٨/٥/٢٩ .

[٨] انظر دراسة أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو ، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٧ نقلا" عن السيد يسن ، المصدر السابق ص ٧

[٩] – لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى كتاب رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس.

[١٠] – أنظر د . محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل؟ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٨ – ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧ ، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص ص ١٠١ – ١٠٢ .

يتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص أهمها :

١ ـ انهيار نظام بيريتون وودز.

٢ ـ تزايد دور وأهمية الشركات متعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي .

٣ ـ تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).

٤ ـ عولمة النشاط الإنتاجي.

٥ ـ عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

٦ ـ تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية .

٧ ـ تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية .

٨ ـ تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية .

يرى الاقتصادي العربي المعروف الدكتور رمزي زكي [11]، إن أهم البصمات بروزا في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي اصبح يتسم به الاقتصاد العالمي ، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية ، بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم ، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي. مع العلم أن هذا الدور يكون أحيانا غير مباشر وغير ظاهر ، فاصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره عن/على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية .

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود ، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، المنظمة العالمية للتجارة خليفة (الغات).

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية :

- *الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة .*
- *تنامي دور الشركات متعدية الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها*

[11] د . رمزي زكي ، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ١٩٩٣.

وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية .

- *تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق)*
- *تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر ، التنمية المستدامة ، السكان والتنمية ، التنمية البشرية ، التلوث وحماية البيئة ، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها .*
- *تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج) .*
- *بروز ظاهرة القرية العالمية ، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب .*
- *تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم ،واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات .*
- *تعاظم دور المعلوماتية ، والإدارة ، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات .*

والجدير بالملاحظة أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل ، فاننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة ، فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا. وجنوب أفريقيا وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها بسبب البطالة المتفشية وانتشار الفقر والبؤس في تلك المرحلة. [١٢]

عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار ، برز الاقتصاد الأمريكي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي . وقد استغلت الولايات المتحدة موقعها القوي هذا بعد الحرب لخلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان وفي محاولة لإحداث نمو سريع في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التهديدات السوفيتية والصينية . وتحققت منذ الخمسينات مستويات عالية من النمو في تلك المناطق ، وقابلتها مستويات عالية ايضاً من النمو في الاتحاد السوفيتي . ومع بداية تراجع الأداء الاقتصادي السوفيتي في أواخر الستينات . أخذ تحد اقتصادي جديد يذر بقرنيه في شرق وجنوب آسيا

---

(١٢) – أنظر د . محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل؟ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٨ – ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧ ، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص ١٠٦ .

على شكل سلع تصديرية رخيصة الثمن ورفيعة الجودة أخذت تغرق السوق الأمريكية ، وتهدد بخلق عجز جدي في الميزان التجاري . وازدادت مشكلة الولايات المتحدة هذه بسبب ارتفاع أسعار النفط عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وبالصعوبات التي رافقت التحول من اقتصاد صناعي إلى آخر قائم على الخدمات والتقنية في حقل الإعلام والمعلومات . وقد استطاعت الولايات المتحدة ، على الرغم من المشاكل الجدية التي واجهت اقتصادها في السبعينيات والثمانينيات من أن تتحمل عجزا ضخما في ميزانها التجاري وأجرت إعادة بنيان لاقتصادها ، واستعادت في أوائل التسعينات المبادرة في القوة الاقتصادية. وفيما ظلت أوروبا الغربية تقاوم ارتفاع كلفة الإنتاج فيها وارتفاع البطالة وعوائق أخرى ، وفيما ظلت اليابان تتخبط في ركود اقتصادي منذ العام ١٩٩٠ نهضت الولايات المتحدة واستعادت تفوق حصتها في الأسواق في صناعتي السيارات والكومبيوتر المهمتين، وأعادت تأكيد موقعها على أنها اكبر سوق واكبر دولة مصدرة في العالم ولعل الأهم أنها بانفاقاتها وبتفوقها في الأبحاث في حقل التقنية الرفيعة والتطور وضعت نفسها في موقع جيد يخولها الاستمرار في السيطرة على الأسواق العالمية لبرامج الحاسوب وشبكة الاتصالات العالمية (إنترنت) في مطلع القرن الحادي والعشرين".[١٣]

يقول توم فريدمان الأمريكي: [١٤] " نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الامركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفه بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الامركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب ،ولكنها أبعد من ذلك بكثير ، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير ، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى ، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية : " إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي " [١٥]

" وعلينا نحن في أرجاء أخرى من العالم تحديد موقفنا من هذه الهيمنة الأمريكية ومواجهتها وعلينا نحن في الوطن العربي أن نقرر كيف سنواجه هذا التحدي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين بأساليب يؤمل أن تكون أكثر نجاحاً من تلك التي واجهنا بها حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨، أو تلك التي قابلنا بها انهيار الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى ." [١٦]

---

[١٣] - بول سالم ،الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق.
[١٤] جريدة الشرق الأوسط ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢ .
[١٥] الأسبوع الأدبي ، العدد رقم ٦٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٤ ص ١٩ .
[١٦] - بول سالم ،الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة إلى

مع ذلك فان موقع الولايات المتحدة القوى في الاقتصاد العالمي ليس مطلقا لأن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب فمجمل اقتصاد أوروبا الغربية اضخم من الاقتصاد الأمريكي ، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام.كما أن الاقتصاد الأمريكي مازال يواجه مشاكل جدية قد تهدد نموه في المستقبل ومن هذه المشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا البالغ قرابة ١٦٠ مليار دولار في السنة وديون دولية متراكمة تربو على الألف مليار دولار وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجاري على انه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية ولكن حجم العجز وثباته ابقيا الضغط على الدولار الأمريكي وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظرا إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي والى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار ولان اقتصاديات شرق آسيا يهمها بقاء الدولار قويا لتنشيط صادراتها إلا أن استمرار العجز مشفوعا بنمو الاقتصاد الصيني نموا سريعا علما بان الصين تصدر سلعا كثيرة إلى الولايات المتحدة .لقد أدى العجز في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية وخصوصا اليابانية منها في الولايات المتحدة وكذلك إلى شراء قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدماتية كما أن الدين الخارجي البالغ ألف مليار دولار والمتوجب في أكثره لليابان يفرض نزفا مستمرا على الميزانية العامة ويحول دون توظيف موارد مهمة في الاقتصاد وفي الأنشطة الإنتاجية ولئن كان بالإمكان تحمل هذا الدين نظرا إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يربو على السبعة آلاف مليون دولار فان هذا الدين يبقي معيقا للنمو السريع.(١٧)

إن للعولمة أهدافا أبعد من الربح وأبعد من التجارة الحرة والحدود المفتوحة والأسواق الحرة، إن الخطر يكمن في ما يسمى بثقافة العولمة أكثر. تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع أن يكون لها تأثيرا كبيرا في حياة الناس جميعا وسط تحديات هائلة. وهذه الثورات هي:(١٨)

١ ـ *الثورة الديمقراطية .*

٢ ـ *الثورة التكنولوجية الثالثة ـ أو ما بعد الثالثة .*

٣ ـ *ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.*

٤ ـ *ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري ، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقيات الغات .*

وفي إطار هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار يتم بناء النظام العالمي (العولمة)،

ندوة (العرب و العالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٨ – ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧ ، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص ٨٩ .

(١٧)-بول سالم،الولايات المتحدة والعولمة:معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،المصدر السابق ص٥

(١٨) د.علي علي حبيش ، العولمة والبحث العلمي ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، العدد الصادر بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٩٨ ص ١٨ .

ويعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقل تكلفه وعن طريق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعاله. ولم تعد التنمية الاقتصادية تعني التغيير من وضع سيئ إلى وضع أفضل بل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

مثال : في مجال مضاعفة إنتاجية الفرد:

?احتاجت المملكة المتحدة في عام ١٧٨٠ إلى حوالي ٦٠ سنة لمضاعفة إنتاجية الفرد فيها.

?احتاجت أمبرطورية اليابان في عام ١٨٨٠ إلى حوالي ٣٤ سنة لمضاعفة إنتاجية الفرد فيها.

?احتاجت كوريا الجنوبية في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ١١ سنة لمضاعفة إنتاجية الفرد فيها.

كيف تحدث العولمة ؟ وبأي طريق أو من خلال أي قنوات تتم حركة وانتقال البضائع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود ؟ وما هو دور الشركات متعدية الجنسية في ذلك ؟

" في رأي روزناو. [١٩]تتم عملية الانتشار من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة :

١ ـ *من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.*

٢ ـ *الاتصال المونولوجي أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة .*

٣ ـ *من خلال المنافسة والمحاكاة.*

٤ ـ *من خلال تماثل المؤسسات "*[٢٠]

ولكن روزناو ينسى أويتناسى الدور الكبير والهام والرئيس لشركات متعدية الجنسية في عملية الحركة والانتقال وبخاصة في مجال البضائع والخدمات ورأس المال والتي تعد من أهم عناصر الانتقالات الكونية .

ثالثاً–الشركات متعدية الجنسية من أقوى قاطرات الرأسمالية باتجاه العولمة:

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العلمي باتجاه العولمة للأسباب التالية : [٢١]

١ ـ *الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجلسية، حيث وصل عددها إلى حوالي ٤٠ ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس.* وقد بلغت

---

[١٩] أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين

[٢٠] السيد يسين ، المصدر السابق .

[٢١] محاضرة ألقاها الدكتور مفيد حلمي حول العولمة – دمشق ١٩٩٧/١٢/١٦

إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية في عام ١٩٩٦ نحو ١١٠٠٠ مليار دولار وهذا يشكل ٤٤٪ من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو ٢٣٠٠٠ مليار دولار. (الوطن العربي ٥٧٦ مليار).وتسيطر الشركات متعددة لجنسية على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

٢ ـ أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج ـ من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج ـ والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

٣ ـ يواكب العولمة أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة اسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل ٤٣ مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي. تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذاك ، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها انها تتحكم بعصب السياسة واعني الاقتصاد.

" وتبقى مسألة في منتهى الأهمية، وهي موقف المجتمعات المختلفة من العولمة، هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة ، هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ، ولن تتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة . وتدرك سلفا أن العولمة عملية تاريخية حقاً ، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن ، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم ، وتقديمها في صور جديدة. وهذه الاتجاهات برزت في أوروبا وفي فرنسا على وجه الخصوص. من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكي الفرنسي، والذي تبلور بشكل خاص في تقرير الحزب الصادر في ٣ نيسان/إبريل عام ١٩٩٦ بعنوان : (العولمة وأوروبا وفرنسا) وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية ، فضلاً عن ذلك ، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلي لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها ـ أبعد من ذلك ـ تحاول أن تقدم البديل، ولعل ابلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حاليا" الكتاب الذي حرره جيري ماندر وإدوارد سميث عام ١٩٩٦ وعنوانه :(القضية ضد الاقتصاد الكوني ونحو تحول إلى المحلية) وهو

يحتوي على اكثر من أربعين دراسة متعمقة "[٢٢]

رابعاً – العولمة الاقتصادية والوطن العربي :

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحدياً خارجياً وخطيراً للبلدان العربية واقتصادياتها. فالوطن العربي مراقب ومهدد في نفس الوقت، يعيش مرحلة من التناحر والتآكل والتهميش فاقداً لأية استراتيجية اقتصادية سياسية دينامية للدفاع أو للهجوم. أن عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا العربي من اجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو (العولمة الاقتصادية) [٢٣]

مازال الجدل قائماً بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على بلداننا العربية فيرى **التيار الأول** أن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم . ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل. بالرغم من أن العولمة ستؤدي حتما" إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها في توجيه اقتصاداتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار / مؤسسات العولمة الثلاث والولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال والتكنوقراط.

أما **التيار الثاني** فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني ، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصادات المختلفة آلا أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجديه أهمها أن مكاسبها تطال عدداً قليلاً من الدول عدد سكانها لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي سكان العالم. في حين سلبياتها تطال معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها. ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.

التيار الثالث يرى أن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها (وبخاصة الصناعات القذرة) من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم ، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث. وهذا بدورة يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنا والفقراء فقرا. يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية التي تعلم درجة الفقر وسوء التغذية والعطاله والأمراض

---

[٢٢] السيد يسين ، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨ ، ص ١٢ـ ١٣

[٢٣] أنظر ، الهادي مقبول وطاهر حسين و عبد القادر اللاوي ، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي – الرهانات والافاق ، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط ، الإسماعيلية ١٩٩٦ ، ص ٢٩٠ .

المنتشرة والتبعية ، والنهب المستمر لخيرات البلدان العالمثالثية عن طريق الشركات متعددة الجنسية والتبادل التجاري غير المتكافئ.

١ – أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها المستقبلية في الوطن العربي:

في ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة في الوطن العربي لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئه المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعدية الجنسية حتى تستثمر في الدول العربية. (وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار العربية وغيرها أضحت مجرد إدارة للازمة أو سياسة إدارة الأزمات. ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية ، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر ، أو الذي يمكن استثماره ، في عملية توسيع النظام الإنتاجي. وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية ، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية) .

ويمكننا تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الدول العربية في ظل العولمة وفقا لما يلي:

١ - في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية (نمط الإنتاج الرأسمالي ، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي ، نمط الإنتاج غير الرأسمالي) فان العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

٢ - في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية .

٣ - تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور ، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط ، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقا في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق .

٤ - ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لان التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون اقل بكثير من عرض قوة العمل .

٥ - من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي في البلدان العربية ، فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني . (حيث يصبح ارتباط قطاع

الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثلا في البلد ذاته ، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز اكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي وفي البلد نفسه).

٦- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثيا للبيئة من المركز إلى الدول العربية والعالمثالثية وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال.

٧- سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية ، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

٨- سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة ، بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

٩- من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لان أهمية النفط العربي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط. وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

أدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في البلدان العربية إلى استنفاذ مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو غالي الثمن. فالمظهرية الزائفة والإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية متفشية بين الرجال والنساء سواء بالنسبة لشراء اخر صرعات (موضة) الملابس المصنوعة في الغرب أم اقتناء أحدث موديلات السيارات وأجهزة الاتصال وأجهزة (الكمبيوتر) الحاسوب وأدوات التسلية.وتكديس السلع الاستهلاكية الكمالية غالية الثمن في مختلف أركان المنزل. " ونجد في بعض الأسر أن كل فرد فيها يمتلك جهاز كمبيوتر أو جهاز تلفزيون في غرفته وأحياناً هاتف وأجهزة تسليه أخرى ".

٢ – كيف نواجه العولمة الاقتصادية في الوطن العربي:

ينظر العالم إلينا اليوم كأمة عربية واحدة لها حضارة عريقة ورغبة في بناء مستقبل أجيالها. ولابد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأمريكية والأفريقية والأسيوية والاميركالاتينية بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة. ولابد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة)، ونحن نقترب من الألفية الثالثة للميلاد.ويمكننا الإشارة إلى عدد من الأجراءات التي بوساطتها يمكن مواجهة العولمة:

١- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

٢- قيام سوق عربية لرأس المال وحركته في إطار الوطن العربي ، ووضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.

٣- حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين

الدول العربية. إضافة إلى حرية التملك والإرث.

٤ـ توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.

٥ـ خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها. وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء العرب تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية. ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.

٦ـ لابد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام السوق العربية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية[٢٤].

٧ـ وضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

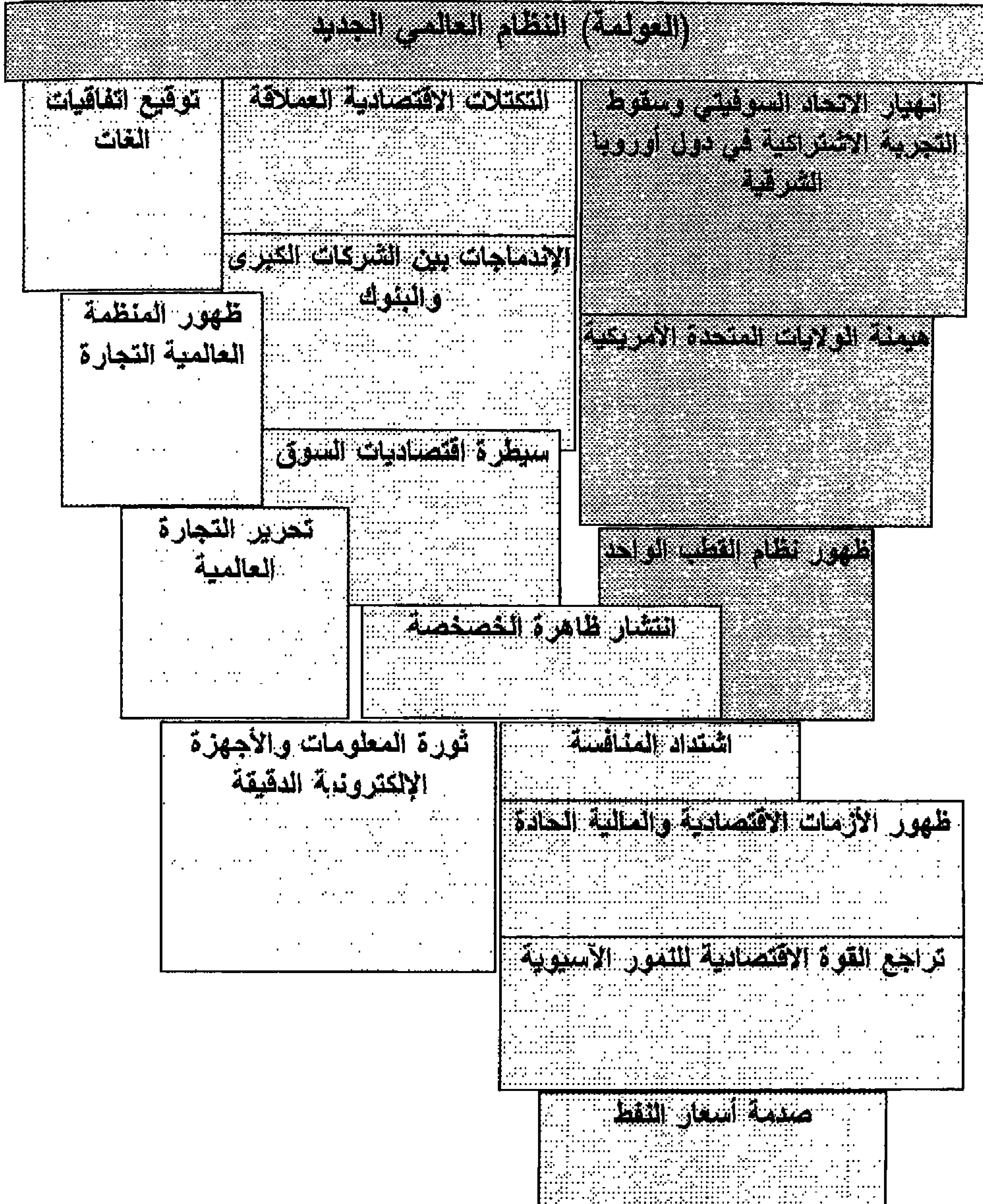
٨ـ الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية والدول العربية خاصة. إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح ، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح بنى اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية ، عالم الشركات و الاستثمارات الكبرى، عالم التقانة و المعلوماتية ، عالم الإدارة القادرة و القرار النافذ . لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي و الوحدة الاقتصادية العربية التي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء و المنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر .



[٢٤] أنظر علي علي حبيش ، المصدر السابق .


(العولمة) النظام العالمي الجديد
انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط التجربة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية
التكتلات الاقتصادية العملاقة
توقيع اتفاقيات الغات
الإندماجات بين الشركات الكبرى والبنوك
ظهور المنظمة العالمية التجارة
هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية
سيطرة اقتصاديات السوق
تحرير التجارة العالمية
ظهور نظام القطب الواحد
انتشار ظاهرة الخصخصة
ثورة المعلومات والأجهزة الإلكترونية الدقيقة
اشتداد المنافسة
ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة
تراجع القوة الاقتصادية للنمور الآسيوية
صدمة أسعار النفط

آثار العولمة على الهوية الثقافية.

د. محمد عبده (جامعة بينين)
ت: نبيل أبو صعب.

مقدمـــة:

اتخذت العولمة، وعلى الرغم من عدم كونها ظاهرة جديدة، أو شاملة حقاً، بل هي بالأحرى غير متناسقة، اتساعاً لا سابق له، خاصة في الميادين الاقتصادية والمالية. وتثير تباينات عميقة بين الأغنياء والفقراء، وتترافق بتحديات عظيمة ينبغي إبرازها. وأهمية هذه التحديات تعني أن الإنسان بات محقاً في تساؤله حول التهديدات التي يمكن أن تجثم على مصيره.

بات واضحا، في هذه المغامرة، أن البلاد الفقيرة، والفقراء في هذه البلاد لن يستطيعوا أبداً المساهمة في سيرورة العولمة من واقع تخلفهم الطويل عن ركب الاقتصاد العالمي. وبخلاف ذلك فإن البلاد الغنية. وأغنياء العالم سوف يتابعون باستمرار، مع مكاسب الانتاجية العالية التي باتت ممكنة من خلالها، وبفضل المعلومات كلها ووسائل الإعلام الموضوعة في خدمتهم. تحسين وتنمية ثرواتهم ومصالحهم الاقتصادية. ولسوف يزدادون غنى ولسوف تتعمق أكثر الهوة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة.

على أية حال ينبغي أن نلاحظ أن هذه النشاطات الإنسانية كلّها لا تتعولم وفق الإيقاع ذاته. فبعضها كالاقتصاد والأموال والمؤسسات ووسائل الإعلام قد تمت عولمتها، بينما ظلت نشاطات أخرى مثل الانتقال الحر للأشخاص والهجرات الدولية لليد العاملة في الدرجة صفر من العولمة.

إن الغرض من هذا العرض هو طرح الأسس للتأمل في آثار العولمة على الهوية الثقافية وتبعاتها الاجتماعية عبر العلاقات المتداخلة بين حركات رؤوس الأموال وتعزيز وسائل المواصلات. وسيكون من المناسب قبل أن نركز على المظاهر الاجتماعية- الثقافية للعولمة،أن نحدد باختصار مدى هذا المفهوم وميدان تطبيقه.

١ – مفاهيم وعوامل العولمة:

استخدم مفهوم العولمة وملازمة مفهوم الكوكبة، استخداماً واسعاً في إطار الاقتصاد الدولي لكنه نادراً ما جرى تحديدهما. فلنقل أن الأمر يتعلق بعملية تعزيز التبادلات الاقتصادية بين الأقطاب الرئيسية للنمو الاقتصادي ونعني بهم اليابان وأمريكا الشمالية يضاف إليها كندا،

وأوروبا الغربية والشعوب الصناعية الجديدة الآسيوية.

وتشكل أقطاب النمو هذه، في ظاهرة العولمة، المحركات الحقيقية لتجسيد المفهوم ومنهجته.

ويقدّر بعض الخبراء أنه يفترض بهذه العملية أن تولد آثاراً ارتجاعية وتداعيات في البلاد الفقيرة التي ستُقاد إلى المشاركة بدرجات متفاوتة في كوكبة الاقتصاد.

تتصف الكوكبة، والتي هي سيرورة الاقتصاد العالمي، بالنمو السريع لتيارات التبادل وتدفق رؤوس الأموال العالمية، وبالأهمية المتزايدة للخدمات في التجارة الدولية، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، وبتكامل أنماط الإنتاج على صعيد الكوكب، وبالتنسيق المؤسساتي بين البلدان فيما يتعلق بالسياسات التجارية والضرائب والاستثمار، وكل ذلك في كنف تعزيز لا سابق له لوسائل الاتصال.

٢ – أصل وعناصر العولمة الاقتصادية:

تشكل الابداعات التكنولوجية والانخفاض المستمر في تكاليف النقل والاتصالات، من زاوية بعيدة، العناصر المحددة الأشد لعولمة الاقتصاد. وقد كانت هذه العناصر ذاتها، واقعياً، قد تأثرت بتسوية النزاعات الدولية التي كانت تشكل فيما مضى عقبات حقيقية في وجه التبادلات العالمية. وينبغي أن نذكر في هذا السياق بين ما نذكر سقوط جدار برلين وتناثر الاتحاد السوفييتي السابق وانتهاء الحرب الباردة وسياسة التفرقة العنصرية في جنوب-افريقيا.

واستفاد تقدم العولمة الاقتصادية أيضاً من الجهود المبذولة من قبل عدد كبير من البلدان النامية التي تخلت تدريجيا، بدءاً من سنوات الثمانينات، عن أنماط التنمية المدعوّة "المبرمجة". الأقل ملائمة سلفاً -للتبادلات الدولية. إن الأثر المباشر لهذا التطوير الاستثنائي لوسائل الإعلام ولهذا التحول في سياسة التنمية التي بُنيت منذ الآن على سيطرة الليبرالية الاقتصادية توجب أن يُترجم بتعزيز التبادلات التجارية فوق كامل سطح الكرة الأرضية. ولكي يتم هذا، سيكون من المناسب أن يتم تفجير، كما يقال. قطاعات كاملة من التاريخ الاقتصادي. وتحطيم الحدود القومية والفضاء الثقافي والسيطرة على تدفق المعلومات الذي بإمكانه إمحاء مفهوم الزمان والمكان من الذاكرة الجماعية للشعوب والأمم.

كما يفكر البعض بأن العلاقات الاقتصادية بين الشعوب ينبغي أن تخضع نفسها لضوابط المؤسسات متعددة -الأوجه وللتجمعات الأقليمية. ووسط هذه المعمعة تمّ استبدال الغات GATT بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC) وقد أصبح ٢٤ بلداً أعضاء في هذه المنظمة التي يستعد عشرون بدلاً آخرون للانضمام إليها. والأمر ذاته فيما يتعلق بتوقيع اتفاق حرية التبادل الأمريكي الشمالي (ALEMA) وبخلق التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك (CEAP).

لكن وكما يعيشها الناس في البلدان النامية. فإن المرء يمكنه القول، أن العولمة غير متناسقة. وهي متنافرة، وليست منسجمة، لأنها تتم وفق سرعات عديدة والصدمات غير

المتناسقة التي تولدها تتضاعف. وهذه الأخيرة تثير بالمقابل ازدواجيات خطيرة تأتي لتفاقم سوء الظروف المعاشية الهشة أصلاً في بلدان الجنوب.

لكن لكي نفهم فهماً أفضل المفارقات التي توحد طرفي دائرة العولمة، سيكون من المناسب تفحّص بعض آثارها الاجتماعية- الثقافية عبر العلاقات المتداخلة بين تدفق الرساميل الدولية ووسائل الإعلام الجديدة.

٢ - الآثار الاجتماعية للتدفق العالمي للرساميل في سيرورة العولمة.

يقدر البعض أن أحد مرتكزات العولمة الاقتصادية يكمن في هذا التدفق الشديد للرساميل الأجنبية نحو البلدان النامية. فهذه الأموال اعتبرت كشرط مسبق أساسي لا صلاح اقتصادياتهم والإشارة الرئيسية لمرحلة جديدة من التنمية المعجّلة والحال. أن الاضطرابات الاجتماعية التي نشهدها في كل مكان تقريباً من بلاد الشمال، ولكنها أكثر من ذلك في بلادالجنوب، تشير بوضوح أنه من العبث عملياً إخضاع البعد الإنساني للمتطلبات المالية.

وأظهرت الملاحظات الملموسة في السنوات الأخيرة أن قسماً هاماً من النقولات النقدية والتي تتخذ أشكالا مختلفة (استثمار المستندات المالية..... والأدوات المالية الأخرى ذات الفائدة؛ وتملك الأصول القائمة مثل المؤسسات العامة عبر مدخل الخصخصة؛ واستثمار رؤوس المال المضاربة الخ.....) لم تكن مخصصة في الحقيقة لخلق نشاطات إنتاجية جديدة، بل إنها ساهمت بخلاف ذلك في إفقار السكان.

إن الرساميل المضاربة -والتي تشكل قسماً هاماً من التدفق المالي نحو البلاد النامية- غالباً ما تكون منقادة بالبحث عن معدلات الفائدة المرتفعة وبمضاعفة الأرباح إلى اقصى حد. ودلت التجربة أن هذا النمط من الاستثمار ليس له أي أثر ذي معنى حقيقي على النشاط الاقتصادي الوطني من واقع أن المال الموظّف من قبل الغرباء لا يشجع قطعاً المستثمرين المحليين المضطرين من جهتهم للاقتراض من أجل التزود. كما لوحظ أيضاً في كل مكان تقريباً في سياق العولمة الاقتصادية أن المستثمرين الأجانب غالباً ما ربحوا ربحا إضافيا جراء خصخصة المؤسسات العامة. ذلك أن هذه الاستثمارات والتي لا تعد كونها تحويلات بسيطة للملكية لم تؤدِ إلى أي خلق للمؤسسات بل نقود، وبخلاف ذلك، إلى موجات من التسريحات التي تبرر بواقع إعادة الهيكلة والترشيد. لدرجة أن خصخصة المصالح العامة التي تنتج عن هذه التوظيفات، تُترجم نهائيا بالنسبة للمواطن بصورة هبوط واضح لقدرته الشرائية وتدهور شروطه المعيشية. خالقة بذلك ازدواجيات غير متناسبة في الاقتصاد العالمي سيكون لها تأثيرها الكامل في تطور تراتبية الشعوب، أي تطور التباين بين بلاد غنية وبلاد فقيرة.

هذه الازدواجيات التي يُدّعى فقرها بخصوص التفاوت بين بلاد غنية وبلاد فقيرة (تباين في الدخل) وبين أغنياء وفقراء في قلب البلد ذاته (شرخ اجتماعي متعاظم ناجم عن كلفة المعيشة المرتفعة وعن ارتفاع معدل البطالة) المتولدة عن العولمة تشكل تناقضات حقيقية تطرح كامل مشكلة الانتقال وسط التغيرات التكنولوجية الجديدة المُحدثة بين الأجيال المختلفة.

إذن وبالنظر إليها عن قرب، فإن تعزيز تدفق رؤوس المال يُحدث -بخلاف منطق العولمة- آثارا سلبية على اقتصاد الدول النامية ويصيب بالضرر، جراء هذا، الهوية الثقافية للمواطنين الذين باتوا تدريجيا محرومين من بعض حقوقهم الأساسية (الحق بعمل ثابت، هبوط الأجور، الضمان الاجتماعي، تضخم البطالة، الحق النقابي الخ....).

ان ظاهرة العولمة القائمة أكثر فأكثر على وسائل الإعلام والاتصال (TIC) قد قلبت من جهتها العلاقات الدولية التي انتقلت إلى العصر الإعلامي المدعم. وهذه الأخيرة تنقل كماً هاماً من الإعلام تتجاوز سرعة نقله الحدود الوطنية، حتى في البلاد ذات الرقابة الأشد صرامة. والحال، وعلى الرغم من عرضها على أنها تقدم حاسم في تقاسم المعرفة، فإن التقنيات الإعلامية الحديثة، هذه الطرق السريعة الإعلامية الشهيرة، تبدو أنها أصبحت تدريجياً أداة إضافية لسيطرة الشمال على الجنوب، ووسط الدول الغنية، أداة استعباد الولايات المتحدة لشركائها. بات من الواضح الآن إذن إنه على الرغم من كل الدعاوة الصاخبة التي تحيط بها، فإن العولمة ليست الترياق الشافي خاصة بالنسبة لهذا الشرق من اقتصاديات البلدان الفقيرة.

٢ – ٢ العولمة والاستعباد الثقافي للبلدان النامية (PVD):

أصبح الإعلام، في منطق العولمة الاقتصادية، البضاعة ذات القيمة المضافة الأعلى. فهذا الإعلام يُخضع الثقافات لمحدلة وسائط الإعلام ذات الهيمنة الأمريكية، التي تتعاظم سلطتها وفق إيقاع ربط كل شبكات الاتصال الإليكترونية.

لم يسبق في الواقع أبداً للأشخاص والأفكار والثروات والرساميل والخدمات، السفر عبر العالم، بمثل هذه السرعة وبكلفة اقتصادية بمثل هذا الانخفاض. لقد أمكن التحقق من أنه في عام ١٩٦٠ كانت كلفة النقل البحري أخفض بمقدار الثلث عما كانت عليه عام ١٩٢٠، أما انخفاض تكاليف الاتصالات فهو اليوم أكثر بكثير في الواقع، ويقدر البعض أن سعر مكالمة هاتفية قد قسم على ستة بين (١٩٤٠-١٩٧٠) وعلى عشرة بين (١٩٧٠-١٩٩٠).

والحال فإن مثل هذا التعزيز لوسائل الاتصالات يساهم في تعميم أنماط الاستهلاك السائدة في البلاد الغنية، ونشر أنماطهم الثقافية واستلاب هوية سكان العالم الثالث والذين يجدون أنفسهم مدفوعين إلى الهجرة نحو هذه البلاد التي تنظم منهجياً استعبادهم الاجتماعي.

يُعد اليوم في أمريكا اللاتينية ٦٠ مليون تلفاز. وبوليفيا التي كانت تستقبل بث سبع محطات تلفزيونية فقط في سنوات الثمانينات صارت تستقبل اليوم بث أكثر من ٥٠ محطة وهذا يسمح بإغراق حتى المناطق الأكثر بعدا من القارة، بمعلومات وصور دونية.

إن مدينة مونتيري في المكسيك، وبوجود ٥٠ ألف جهاز استقبال بث عبر الأقمار الصناعية باتت تعتبر اليوم أحد الأمكنة حيث يوجد أكبر عدد من الهوائيات المقعّرة بالنسبة لكل فرد من السكان في العالم ومحطة ستار التلفزيونية STAR.TV وهي خدمة عبر الأقمار مقرها في هونغ كونغ تصل عملياً إلى ٣٨ بلداً.

من جهتها، يمكن للقناة الإسبانية Tele-5 أن تُلتقط حتى في أصغر قرية في جنوب

الصحراء، والأمر ذاته بالنسبة لقسم كبير من أقنية التلفزيونات الفرنسية مثل CFI، TV-5، CANALPLUS، والحال، فإن هذه البرامج الإعلامية تسوّق الثقافة والصورة من بلاد الشمال وخاصة من الولايات المتحدة. إن هذه الحالة من الخضوع الثقافي وضياع الهوية تُلحظ على وجه الخصوص في افريقيا ما بعد الصحراء، والتي تتبدى حالياً على أنها المنطقة التي تشهد الأكثر من الصعوبات في العالم. وفي هذا الجزء من العالم، فإن اتساع حالات الفقر مقلق جداً خاصة بوجود دخل فردي أدنى بـ ١٥٪ من عتبة الفقر.

الخلاصة:

إن سيرورة العولمة الاقتصادية قد حرضت بالتأكيد تعزيز تيارات التبادل بين بلاد الشمال وجزء من بلاد الجنوب مستقدمة معها بالمناسبة ذاتها عولمة للعلاقات الاجتماعية التي تقتضي إعادة توزيع الثروات والقدرات الإنتاجية بين بلاد الشمال وبلاد الجنوب. وفي الواقع وبحسب ما يُمهد لها فإن العولمة الاقتصادية تجازف بأن تصبح أداة لاستعباد الشعوب، إذا لم تترافق بضرورات التضامن التي تهتم بمستقبل البشرية.

□□□

العولمة... وسؤالُ الهويّة

محمّد راتب الحلاق

ما سأقدمه ورقةُ عمل تحرض الحوار وتستثيرهُ، حول موضوعٍ يثير حفيظةَ (المأخوذين بالعولمة)، حيث يتأفف هؤلاء من الحديث عن خصوصيةٍ حضاريةٍ أو ثقافيةٍ تتمايز بها الأمم والشعوب... معتبرين الفكر القوميَّ... والهويّة القومية.. من مخلفات التاريخ.. والحديثَ عن السيادة... والوحدة... من القاموس السياسي المنقرض. ويعلنون أن شعار الغزو الثقافي شعارٌ متهافت، ووسيلةٌ رخيصة تلجأ إليها الحكومات المستبدة والفاسدة لتضليل الجماهير، وصرفها عن حقوقها السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ.... هذا في حين يعتبر منظرو الغرب ومفكروه أن (صدام الحضارات) سيكون المحركَ الأولَ للتاريخ، بعد أن كان متمثلاً في الماضي بالصراع بين الأباطرة.. ثم بين الشعوب... ثم بين الأيديولوجيات. ويلاحظ (هنتينغتون) في مقاله الشهير (صدام الحضارات)، والذي أثار كمّاً هائلاً من الردود والسجالات، أن ثمة خصائصَ وفروقاً بين الحضارات غيرَ قابلةٍ للتبديل، أو للحلول الوسط... وأن الوعي بهذه الخصائص يزداد عمقاً، بفعل التأثير الذي يمارسه الغربُ نفسُه (ويا للمفارقة)؟!!! إذا استثار حرص الغرب على فرض حضارته الحضاراتِ المغايرةَ لتشكّلَ العالم بطرائق غيرِ غربية، وهي تمتلك الإرادة لتحقيق ذلك. ويلاحظ أن من سماهم (الصفوة) في تلك المجتمعات غيرِ الغربية بعد أن كانوا منغمسين في الممارسات والتقاليد الغربية، قد تحولوا إلى التمسك بالممارسات الخاصة بمجتمعاتهم... ويعلن أنه بعد أن كان السؤالُ الذي تطرحه تلك المجتمعات على نفسها (أيام الحرب الباردة) هو: "إلى أي جانب نقف؟"، قد تحول إلى: "من نحن؟"(١). وهو سؤالٌ يخترق عمقَ الفكرِ، ويسبب بلبلةً وحيرةً وتمزقاً، بلا ريب.

أرجو ألاّ أكون قد صادرتُ على المطلوب (كما يقولون في المنطق الصوري)، وبدأتُ من حيث كان يجب أن أنتهي!!!.

منذ ما اصطلح على تسميته بعصر النهضة، والفكرُ العربيُّ منهمكٌ في عمليةٍ كبيرةٍ، هدفُها البحثُ عن الذات، أو بالأحرى، عن خصوصيةٍ محتملةٍ نتيجةَ ما يعانيه من شعورٍ حادٍ بفقدان الهوية، بعد تضليله (عمداً) عن خصوصيته، الناجمةِ عن خصوصية الواقع الذي تعامل معه، فالمحيطُ الخاص لابد أن ينتج فكراً ذا خصوصية، إن من حيث المضمونُ، وإن من حيث الأسلوبُ، وبناءُ الأنساق، والمقولاتُ، والمعاييرُ... التي تشكل في مجموعها منظومةً متمايزةً، يتم في ضوئها التعاملُ مع هذا المحيط، لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن الطبيعي أن تتعمق أزمةُ البحث عن الذات، وعن هذه الخصوصية نتيجةَ الجذب الحضاري العاصفِ، الذي ما فتئت تمارسُه الحضارةُ الغربيةُ المهيمنةُ، بتجليها الرأسمالي

(الاسريالي)، حين طرحت شعار مركزيةِ الحضارة، الذي أنتج مابات يُعْرَفُ بالعَوْلَمة، معلنةً انها تمتلكُ مشروعاً حضارياً كونياً (عالمياً)، لا يمكن لأمة من الأمم الفكاكُ منه، إلا إذا حكمت على نفسها بالبقاء على الهامش، مرمية في التيه والضلال.

يقول (فوكوياما) في آخر كتابه (نهاية التاريخ.. والإنسان الأخير)، في فقرة هي أشبهُ بالشطح المنفلت من ضوابط العقل والمنطق والتاريخ: "موكبٌ هائلٌ من العربات على طول الطريق. بعضُها يُجَرّ بطريقة حتميةٍ باتجاه المدينة، بينما بعضُها الآخر يستقر في مخيماتٍ في عراء الصحراء، بعضُها يغوصُ في أخاديد الممر الجبلي الأخير. العديدُ منها سوف تُتْرَكُ مهشمةً بعد أن يهاجمها الهنودُ الحمر؟!!! بعضُ أفراد الموكب سيفقدون مسارهم ويسيرون باتجاه خاطئ زمناً. وقد تُقَرر عربةٌ أو اثنتان إقامة مخيماتٍ دائمةٍ في إحدى مراحل الطريق لترتاح من عناء الرحلة. آخرون سيجدون دروباً بديلة.. الأغلبيةُ العظمى ستصل إلى المدينة، العرباتُ متشابهةٌ مع بعض الاختلافات التي تدل على وضعها أثناء الرحلة.. حينها سيُقِرُّ كلُّ عاقل أنه لا توجد إلا رحلةٌ واحدة، ووجهةٌ واحدة...."(٢)؟!!!.

صورةٌ أشبهُ ما تكون بمشاهدَ من أحدِ أفلام رعاةِ البقر.... العرباتُ هي الحضاراتُ والثقافاتُ المتمايزة.. والمدينةُ... النهايةُ والنهائيةُ هي الحضارةُ الغربيةُ كما تجسدت- أخيرا- في الولايات المتحدة الأمريكية، والرحلةُ الواحدةُ، التي سيُقِربها العاقلون؟!! كعبتُها في البيت الأبيض.. والإنسانُ الأخيرُ... الكاملُ... السوبرمان... هو الكاوبوي؟!!.

وتحت شعارات مدعاة: "العالمية/ العلمانية/ الموضوعية/ الديمقراطية/ حقوق الإنسان الفرد...". وبتوظيف مقتدر لمعطيات التقنيةِ الحديثةِ، تعملُ الحضارةُ الغربيةُ على تشكيل ثقافات الشعوب. ومقولاتها، وقيمها، وتفكيرها، وأنماطَ سلوكها.. بما يتناسبُ مع الهيمنة المطلقة للحضارة المستبدة، عن طريق إجبار تلكَ الأمم والشعوب على التخلي عن ثقافاتها، باعتبارها ثقافات دونية، وقبل حضاريةٍ، ومتهافتةً.

ولم يكن ذلك خدمة للمبادئ والشعارات التي رفعتها زوراً، والتي ما كانت لتتورع عن التخلي عنها حين تتعارضُ مع مصالحها. فقد كانت مبادئَ حقٍ أريد بها الباطل، لاسيما حين يتعلقُ الأمرُ بشعوب العالم الثالث (إن كان الرقم مازال صالحاً). وما الكيلُ بمكيالين، بل أكثر، بغريب عن الفلسفة الذرائعية، التي تقبعُ في صميمِ الفكرِ الأمريكي- إن كان ثمة فكرٌ أمريكيٌّ بالمعنى الدقيق للعبارة-؟!!

وهكذا بدأ سيلٌ من الأحكام التي أطلقها باحثون (علمويون)، أو ربيون وأمريكيون أو متأوربون ومتأمركون، من المستشرقين وتلاميذهم، بعد أن مارسوا نوعاً من الفكر الانتقادي التحليلي التفكيكي... للحضارة العربيةِ الإسلاميةِ، وموروثِها الثقافي، وأجهزتها المعرفية، وإنجازاتها عموماً... انطلاقا من مناهجَ وأنساقٍ ومنظوماتٍ معرفيةٍ تقعُ خارجَ هذه الحضارة، بقصد البرهنة على قضيةٍ محوريةٍ مؤداها: إن الصحيحَ والجيدَ في الحضارةِ العربيةِ الإسلاميةِ ليس عربيا. وإن ماهو عربيٌّ فيها هو الأخسُّ والأضعفُ.

واللافت للنظر أن مخبرَهم التحليليَّ (الريناني في أساسه)، الذي بدأ بعمليةِ تحليل... وتفكيك، وتعقب... تكاد لا تنتهي بالنسبةِ للفكرِ العربي، وللحضارةِ العربيةِ.. لم يعملْ لا

بالكفاءة ذاتها، ولا بالكيفيةِ ذاتها، حين كان البحثُ يتعلقُ بالموروثِ الفكري الغربي، حيث كان يتوقفُ في الحالةِ الأخيرةِ عند أفقٍ معينٍ لا يتجاوزُه، بل ربما قفز إلى ذلك الأفق قفزا غيرَ مسوغٍ معرفياً، متجاهلاً محطاتٍ رئيسةً لابد من الوقوف فيها، أو الوصولِ إليها.. وأعني بذلك الأفقَ الإغريقيَّ، مما اضطرهم تحت ضغط منطقهم هذا إلى القول بالمعجزة اليونانية؟!!!!

وإذا كان مشروعُ المركزيةِ الأوروبيةِ للحضارةِ لم يستطعْ الإجهازَ على الوجود الحضاري العربي، فإنهُ استطاعَ، في فترات محددةٍ وأماكنَ معينةٍ، وعند عدد من المفكرين العرب، أن يحدثَ صدمةً اقترنت بالدهشةِ المروعةِ، والقلق المضني، والاختلال في التوازن... إلا أن الذي حدثَ بعد ذلك أن الوجودَ الحضاريَّ العربيَّ، بما يملكهُ من أصالة، وبما يغتني به من إمكاناتٍ، بدأ يمارسُ نوعا من المقاومة، والممانعة المشروعة، المسلحة بالفكر الناقد، الذي يستطيعُ التعاملَ مع الذات ومع الآخر، بوعي وموضوعية، متحررا من ربقة الدونيةِ، ومتجاوزا لأسلوب السجال الذي كان لابد منه- فيما يبدو- مع (الأفغاني ومحمد عبده وسواها)، قبل أن يبلغَ الفكرُ العربيُّ أشدَّهُ، ويبدأ عمليةً جريئةً وكبيرةً في مراجعة الذات، ورسم الملامح المميزة للأمةِ، في ضوء العلاقة مع التراث، ومع الآخرِ (الغربي)... مما أدى إلى مواجهة أكثر نضجا لبعض الإشكاليات: "الحداثة مثلا، وما يرتبط بها من إشكالات في الصعد كافة" وإلى رد كثيرٍ من الإشكالياتِ الزائفة، التي روّجَ لها الغربيون، عبر المستشرقين منهم والمتغربنين منا: "إشكاليةُ العلاقة بين العروبة والإسلام" والتي ما كانت لتنشأ لولا الخلطُ المتعمَّدُ بين الإسلام كعقيدةٍ والإسلام كحضارة.

فإذا كان الإسلامُ كعقيدةٍ ينحصرُ في علاقة المسلمِ بربه، وقيامه بما يفرضه عليه ايمانه في تعامله مع الآخرين... فإن الإسلام كحضارة قد شكل المناخ العام.. والإطار المرجعي.. وسلّم القيم... للفكر العربي عموماً، بغضّ النظر عن الدين الذي يعبد به العربيُّ ربَّه.

فالإسلام كحضارةٍ يمثّل إنجازات الأمة العربية في السياق التاريخي في الصعد كافة، والتي ساهمت فيها الجماهير العربية، كما ساهم فيها المفكرون العرب، بغض النظر عن الدين الذي يعتنقه كلٌّ منهم.

أما سؤالُ الهوية الذي ألحَّ على الفكر العربي الحديث فكان نتيجةً للمأزق الذي يحاصره: ففي الأزمات، وبعد الانكسارات، وعند المنعطفات التاريخية الحاسمة، تظهر تياراتٌ فكريةٌ، هدفها البحث عن الذات، ومراجعة ماحدث، بقصد إعادة تأهيل الأمة لمواجهة المصير بكفاءة عالية وكفايةٍ مناسبة. ويلجأ المفكرون عادة إلى التركيز على المشتركات التي تحدد هوية الأمة، وتظهر تمايزها، وتوحّد أفرادها ومجموعاتها... أما ما يختلفُ فيه وحولهُ الأفراد والمجموعاتُ فهو نوعٌ من التعددية الخلاقة في ظل الهوية الواحدة... وهذا الاختلاف يساعدُ، كما ساعد دائماً، في إغناء هذه الهوية، في جو من التكافؤ والتكافل والديمقراطية، دون أن يسيء أحدٌ بأحد الظنَّ، ودون أن يحتكر أحدٌ هذه الهوية، تحت أيِّ شعار كان.

من هنا يبدأ البحثُ (في) الهوية، وهو بحثٌ معرفيٌّ، يهدفُ إلى صُنْع هذه الهوية، أو بالأحرى، متابعة صنعها، وكما هو متوقعٌ فإنه بحث علميٌّ ذو أبعاد فلسفية، بحثٌ في وحدة الانتماء، وفي العام والمُشترك والكليِّ في هذا الذي يبدو وكأنَّهُ خاصٌ وفرديٌّ وجزئيٌّ... بحثٌ

في وعن الوحدة في المتنوع والمتعدد، وعن كلّ ما يؤدي إلى التقارب والالتقاء عند نقاطٍ مشتركة: "أنْ تكونَ الأجوبةُ متعددةً مختلفةً... هو من الناحية المبدئيةِ شيءٌ طبيعيٌّ تماماً. ذلك لأنّ الأمر يتعلقُ بسؤال حول الهوية، والهويةُ وجودٌ وماهيةٌ" (٣). فالبحث في الهوية ليس بحثًا عن شيء كنا نمتلكه ثم أضعناه (كما يزعم البعض)، بل عن شيء نصنعُهُ باستمرار، وهو قيدُ الإنجاز دائما... فالهويةُ ليست معطىً (ماهوياً) ثابتاً وأزلياً كما يزعمُ بعضُ غلاةِ السلفيين، وبعض أسوأ المستشرقين (وبرنارد لويس مثالٌ فاقعٌ من هؤلاء).

ثم إن البحث هن هويةٍ ناجزةٍ لكنها ضائعةٌ، وعن فردوسٍ مفقودٍ، وعن عصرٍ ذهبيّ.. بحثٌ أيديولوجيٌّ مغلقٌ، وبرنامجُ عمل يحاولُ أنْ يُرسّخ هويةً ما، متصورةٍ في ذهنٍ ما... ومهمةُ الباحث (الأيديولوجيّ) أن يطابقَ بين ذاته وبين هذه الهويةِ النموذج.. وهو في بحثه إنما يحاول أن يؤكد ذاته عبر اختياره، وانحيازه إلى هذه الهوية دون سواها. فالأمرُ تأكيدٌ للذات... وللأيديولوجيا.. وهذا ما فعلته التياراتُ الفكريةُ العربيةُ بنزعاتها المختلفة، في جوابها عن سؤال: من نحنُ؟ وما هويتُنا؟ حيثُ أجاب كلُّ تيار بما يتناسبُ مع اختياره، أو بالأحرى، مع تركيبه الثقافيّ والأيديولوجيّ، ومع مصالحه: "الفرعونية/ الفينيقية/ الأمازيغية/ الإسلامية/ المتوسطية/ الشرق أوسطية" وكلُها، وكما هو واضحٌ، تحاولُ نفيَ العروبة كانتماء طبيعيّ للشعوب التي تسكن الوطن العربيّ. لا أقولُ هذا مدفوعاً بأيديولوجيةٍ ما، بل نتيجة استقراء للتاريخ وللجغرافيا في آن معاً، إضافةً إلى معطياتِ العلومِ الإنسانيةِ المختلفةِ، واستناداً إلى ما أكدَتْهُ الوقائع: "وإنّ المرء ليستطيعُ أن يجزم بأن أفراداً قليلين فقط من سكان هذه المنطقة التي تمتدُ من المحيط إلى الخليج، لا يتحمسون لأنْ يوصفَ الواحدُ منهم بأنه (عربيٌّ).

إن الأغلبية الساحقة من سكان هذه المنطقة يعتبرون هذا الوصف جزءاً من هويتهم: فمنْ لمْ يكنْ عربيا بالعرق (وهل يمكنُ إثباتُ ذلك أو إثباتُ العكس؟) فهو يعتبرُ نفسَهُ عربياً بالإسلام كما هو الحالُ بالنسبة إلى شعوب شمال أفريقيا، التي لاينفصلُ في وعيها الإسلامُ عن العروبة، ولا العروبةُ عن الإسلام. أما منْ لم يكنْ منهمْ مسلما، كالمسيحيين في الشرقِ، فإنهم يعتبرون أنفسهم عربا باللغة والثقافة والتاريخ والأصل... أما الباقي، وهم الأغلبيةُ، فيعتبرون أنفسهم عرباً أو مستعربين فضلاً عن كونهم مسلمين. أما الحركاتُ (الأصولية) التي ترفعُ شعار الإسلام فهي ترفعه كشعار سياسي احتجاجي ضدّ الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المترديّة... وقد برهنتْ حربا الخليج (الأولى والثانية) على مدى عروبة هذه الحركات الإسلامية.." (٤). فهل بقيَ السؤالُ المطروحُ (من نحن؟) من دون جواب محدد؟!.. أعتقدُ أن الجواب ثاوٍ في ثنايا ما قدمتهُ إلى الآن، وما سأقدمُه لاحقا، لأن تحديد الهوية أمرٌ في غاية الأهمية لنجاح المشروع النهضويّ العربيّ، الذي عانى ومايزالُ من الإخفاقات المتلاحقة. وعلى هذا فالبحث في الهوية العربية ليس بحثًا ميتافيزيقياً مجردا، غايته إرضاء نزعةٍ (شوفينية) في الأمة، بقصد الحصول على صكٍّ بتمايزها (ولا أقول تميزّها)... إنما هو بحث يهدف إلى المساهمة في عملية النهوض الشاملة، وجهدٌ يصبُ في خانة التنمية الحضارية. يساعد في خوض نضال حضاري ضدّ تحدٍّ حضاريّ يواجهُنا بصورة شرسة. تعرّضْنا ومانزال لضغوطه المتزايدة: "لا سيما عبر فرض نوعٍ من التنمية الاقتصادية المشوهة والتابعة، والتي لا يمكنُ أن تقود إلا إلى مزيد من التبعية"(٥).

علما بأن البحث في الهوية سيؤدي إلى الوصول إلى إطارٍ مرجعيٍّ يعتمدُ عليه المفكرون وصانعو القرار العربُ، يبدؤون منه ويعودون إليه.. ويحتكمون إلى مقولاته ومبادئه: "وإذا لم نبدأ بهذا الإطار فلنْ يكونَ لدينا فكرٌ، أو إنتاجٌ، أو حتى ثقافةٌ أو إنجازٌ.. لعلَّ سرَّ الارتباك الذي نعيشه هو تعددُ الأطر المرجعية.. ولكي نبدأ المسير من نقطةٍ معينةٍ علينا أن نجمعَ على هدف معيّن، يدفعُنا إليه فكرٌ معينٌ..."(٦).

فالقضية الأساس بالنسبة للمثقفين والمفكرين العرب- فيما أزعم- هي الولاءُ لهويةٍ قوميةٍ عربية، أي الولاء للعروبة انتماءً وسلوكاً: "وأنْ يكون الإنسان عربياً.. يعني أن يكون (عروبيا)، أي نزوعا نحو تعزيز الوحدة الثقافية العربية القائمة، بوحدة اقتصاديةٍ، ونوعٍ من الوحدة السياسية"(٧).

وذلك بطرح مشروع حضاريٍّ عربيٍّ عصريٍ، ينبعُ من العقل والوجدان معاً، ويتتبعُ تضاريس الواقع العربيِّ والدوليِّ، ويحرّك الجماهير العربية بحرصِه على تمثيلها، والتعبير عن مصالحها وتطلعاتها وما تؤمنُ به، لأنّها -بكلِّ بساطةٍ- هي التي ستعملُ على إنجازه؛ دون أن نتوقع، أو نتوهم، أن نجد في ماضينا حلولا سحرية لمشاكل حاضرنا وتطلعات مستقبلنا؛ ودون أن ندير ظهورنا لتراثنا، معتبرين إياهُ مجرّد رُكامٍ وحطام عفى عليه الزمان.

فالتاريخ يعلّمنا أنّه ما منْ أمةٍ من الأمم نهضتْ بالانخلاع كليّة من تراثها، والتاريخ يعلمنا كذلك أنه ما منْ أمة من الأمم نهضتْ بالانكفاء على تراثها والتقوقع ضمن إنجازاته، مهما كانت هذه الإنجازاتُ عظيمة.

وإن المرء ليعجبُ من بعض الباحثين الذين يقفون من التراث موقفا معاديا، دون أن يكون لديهم أيُّ اطلاع حقيقيٍّ عليه، عجبهُ من تعصب آخرين له تعصباً مقروناً بالتقديس، لمجرّد أنّهُ منقولٌ عن الأسلاف.. دون أن يكون لديهم أيُّ اطلاع حقيقيٍّ عليه أيضا.

ودفعاً لأيِّ التباس، فإنني أقصدُ بالتراث هنا التراث العربيّ الإسلاميّ: "أو الحضارة العربية الإسلامية، بكل ما يحتدم فيها من ممارساتٍ وعمليات ومشروعات إدارية واقتصادية وزراعية وصناعية وعمرانيةٍ وفيزيائيةٍ ورياضيةٍ وجغرافيةٍ..." (٨). دون أنْ أعود إلى حقب موغلة في القدم، أنجز العربُ فيها إنجازاتٍ حضاريةً فذة، ودون أن أقصرهُ على النواحي الروحية والفقهية واللغوية... مع عظمتها.

أما اقتصاري على التراث العربيّ الإسلاميّ فيرجعُ إلى أسبابٍ إجرائية يقتضيها البحث، ولأنّ هذا التراث مازال يملكُ مفاعيلَ تبدو جلية في فكرنا وسلوكنا وشتى مناحي حياتنا... ولا يعودُ إلى أسبابٍ أيديولوجيةٍ.

والتراثُ العربيُّ الإسلاميُّ، حتى في مجال الفقه وعلم الكلام واللغة... يتسعُ صدرُهُ ليشمل المذاهب والفرق والملل والنحل جميعاً... أصحاب المذاهب وأصحاب البدع في آنٍ معاً، وعظمته تكمنُ في هذه التعددية. ذلك أن وجود تراث غنيٍّ، متعدّد الرؤى، لا يشكّلُ عبئا- كما يحلو للبعض أن يقول- وإنما يتيحُ إمكانية أكبر للاجتهاد، عن طريق الاستفادة القصوى من ذلك المخزون الغنيّ، مما يساعد في تطوير نمط من التحديث يراعي خصوصية الأمة.

فالمشكلة ليست في وجودِ تياراتٍ عديدةٍ في التراث، إنما في كيفية التعامل مع هذا التراث، وتمييز الجوهريّ من العرضيّ فيه، والثابت (نسبيا) من المتحول والمتبدل بتبدل المعطيات والظروف. الثابتُ (نسبياً) هو الذي يمنحُ الملامحَ والقسماتَ للتجلياتِ التاريخية.. وهو الهويةُ، أي الخصوصية التي تتميزُ بها الأمة.

ما هو ثابت (نسبياً)، وما هو عامٌّ وكليٌّ هو التراث، أما إذا أضفنا ما هو متحولٌ ومتبدلٌ، نتيجة تبدل المعطيات التاريخية، فإننا نكون- حينئذ- بإزاء الموروث، فالموروثُ يشملُ كلَّ ما أنجزهُ الأسلاف، وكلَّ ما فكروا به وبحثوا فيه... منه ما بقيَ، ومازالَ فاعلاً ومؤثراً فينا، وهذا هو التراث، ومنه ما أدى دوراً في مرحلةٍ من المراحل، ثم تمَّ تجاوزه بعد ذلك، رغم أنه كان في حينه ناجحاً ومهماً، وهو لا يغنينا اليوم إلا من باب الاطلاع، اللهم إلا إن كشف البحث أن بعض التجارب قدِ أقصيتْ لأسبابٍ سياسيةٍ أو دينيةٍ أو عرقيةٍ...، وأنها مازالت تملكُ إمكاناتٍ يمكن استلهامُها أو توظيفها؛ عندها يجب أن تُعاد تلك التجارب المبعدة ظلماً إلى دائرة التراثِ، وأن تستعيدَ بالتالي مشروعيتَها ومصداقيتها.

في الموروث- إذا- مبادئ عامةٌ، كلياتٌ، قواعدُ، منطلقاتٌ... تمَّ في ضوئها -عبر التاريخ- التعاملُ مع الوقائع ومع الأحداث... بل إن الأحداث التاريخية إنْ هي إلا تطبيقاتٌ لتلك القواعد، أو بالأحرى، فرصةٌ لتطبيق تلك القواعد والمنطلقات. ونحن، وإن كنا نعتمدُ تلكَ القواعد والمنطلقاتِ فلسنا ملزمين بفهم الأسلاف لها، اللهم إلا من باب الاطلاع والاستئناسِ و(الاعتبار)، لئلا نعيد اكتشاف الدولاب؟!!!، لسببٍ بسيط جداً، وهو أن واقعنا مختلفٌ، والمعطيات التي بين أيدينا مختلفةٌ، والأسئلة التي تواجهنا مختلفةٌ.

ومن هنا، فإن تطبيقات الأسلاف، وتنظيماتهم المختلفة (سياسياً/ اجتماعياً/ اقتصادياً/....) ليست مقدسة، ولا تلزُمنا في شيءٍ يعارضُ احتياجاتِنا ومصالحنا وظروفنا...

وبكلماتٍ أخرى: إن التراث حيٌّ، ينبضُ في عروقنا- شئنا أم أبينا- فهو هويتُنا، وعقليتُنا، وأنماطُ سلوكنا، وردودُ أفعالنا، ومنظومةُ القيم والمعايير التي نرجعُ إليها وننطلق منها في تعاملنا مع محيطنا (المادي/ الروحي/ الاجتماعي/...) وهذا ما سمّاه (د. طيب تيزيني) التواصل التراثيّ مقابل التفاصل التاريخيّ؛ وما سمّاه (د.صلاح قانصوه) المتصل أو المتحدَ القوميّ. وبذلك لم يعد التراث جزءاً من الماضي، بل أصبح الماضي نفسه جزءاً من الحاضر: "فالمتحدّ القوميٌّ هو تلك الممارساتُ القومية الحيّةُ، هو التراث الباقي، بوعيٍ أو بدون وعيٍ، ويمكنُ دراسته دراسةً علمية"(٩).

ومع ذلك، فإن الموروث قد يحوي هو الآخرُ جوانبَ حيةً، وهي متفرقةٌ (زماناً ومكاناً)، وبحاجةٍ للاستعادةِ، وفقَ منهجٍ يهتدي بنظريةٍ قوميةٍ، تتعالى عن التورطِ في الخلافات التي كانت قائمةً بين من أنجزوه، بصفتنا الورثة الشرعيين لكل ما أنجزه الأسلاف، بتجلياته المختلفة، منددين بالخطاب الذي تنتجه بعض الجهات، والذي يعمل على احتكار التراث، وجعله يصبُّ في طاحونة جهةٍ بعينها دون سواها، طاحونة (الفرقة الناجية؟!): "فإذا بالثقافة الإسلامية الغنية، التي احتضنتْ الفيلسوف، والصوفيّ، والعالمَ التجريبيَّ، والفقيه... في وقتٍ واحدٍ، وكانت إطاراً للاقتباس والتبادل الحضاريّ، وللهضم والخلق... تُحشر في زاوية الفقيه

وحده.. وإذا بهذا الفقيهُ يختزلُ الإسلامَ والفقه في موقفٍ أحاديٌ (باسم التوحيد)... هو في الجنة وما عداه في النار..."(١٠). مع أن الإسلامَ كما لاحظ كثيرٌ من المفكرين: "لا يعني مساحةً متجانسةً، إنما يتيحُ المزيد من التأويلات على مرّ العصور، وتيارُ (الأصوليين) لا يمتلكُ حقّ احتكارِ الإسلام وحقيقته الوحيدة؟!! مهما استخدم العنف" (١١).

ومن المفارقات أن الغرب يحرص كلّ الحرص على إظهار الحركات (الأصولية) وكأنها التعبير الأوضح عن الإسلام، وذلك لقطع الطريق أمام الإسلام الحقيقيّ التعدديّ. لأن ما سيفرزه (الإسلام) سيكونُ حينذاك في مواجهة الغرب، من باب أن العدوّ الجاهل خيرٌ من العدوّ العاقل، لسهولة الإيقاع به وخداعه وإخضاعه.. ولأنه (الغرب) يدركُ أن ردود الفعل الارتكاسية سرعان ما تستهلكُ أصحابها وتحرجُهم وتقضي عليهم، لأنها نابعةٌ أساساً من اختلال في التوازن...(١٢).

لذلك فأنا مع (د. محمد عابد الجابري) حيث يقول: "نحن نعتبر الماضي ملكاً للجميع، ونرى أنّ صراعاته يجبُ أن تكون وراءَ الجميع، لا معهم ولا أمامهم"(١٣).

وإذا كنتُ أدعو إلى اعتماد كل الموروث، والعمل على فهمه واستيعابه، وتحريره من الفهم أحاديّ الجانب، ومن ثمّ استلهامه والاستفادة منه... فإنني أدعو إلى الكفّ عن الممارسات المعاكسة، المتمثلة في الرجوع إلى ذلك الموروث من أبوابٍ أيديولوجيةٍ، بقصد البحث عن شهادة حسن سلوكٍ لهذا الموقف أو ذاك... وكأنّ هذا الموروث زجاجاتُ أدويةٍ منفصلةٌ، تتجاوزُ في صيدلية التاريخ، ومعدّةٌ بحيث يأخذُ كلُّ باحثٍ الدواء الذي يحتاجه، حسب الوصفة التي تمليها عليه أيديولوجيته، أو منطق بحثه الموجه بأفكارٍ مسبقةٍ، ناسياً، أو متناسياً، أن هذا الموروث منظومةٌ شموليةٌ مكونةٌ من أنساقٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وفكريةٍ متكاملة، وأنه يشكّل وحدةً، ونسيجاً ذا كيانٍ خاص، مهما تباينت الخيوطُ التي يتكونُ منها، لأنها شكلتْ فيما بينها توليفةً لها فلسفتها ومنطقها وأهدافها، وإن أيّ تحليلٍ أو تفكيكٍ يستهدفُ نسلَ بعض هذه الخيوط تعسفاً دونَ غيرها، لإدخالها في توليفةٍ ملفقةٍ جديدةٍ، في ضوء عملية اصطفاءٍ أيديولوجيةٍ، إنما يعني تمزيق النسيج الأصليّ.

أرجو ألاّ يفهم من كلامي أنني أقول: هذا هو التراث.. خذوه كلّه، أو دعوه كلّه، أو أنني أدعو إلى الوقوف بهذا التراث عند أفق معينٍ لا يجوز تجاوزه، أو أنني أضعه فوق النقد.. بل إن ما أدعو إليه، وألحُّ عليه هو التجاوز.. تجاوز إنجازات الأسلاف، وتجاوز التجليات التاريخية للتراث، وبناء نسقنا الخاص بنا، الذي يتراكم مع ماسبقه من أنساقٍ على النواة الجوهر، وإضافة خيوطنا الخاصة إلى سداة التراث، لتكون تلويناً خاصاً، جديداً ومبتكراً وأصيلاً: "إن هذا الاستيعاب العقليّ النقديّ الإبيستمولوجيّ الأيديولوجيّ المعرفيّ الاجتماعيّ التاريخيّ...

لتراثنا كلّه، هو السبيلُ لمواصلة الإضافة الإبداعية إليه، وهو نفس الموقف الذي ينبغي أن نقفه كذلك- في تقديري- من الثقافة الأوربية، القديمة والحديثة على سواء" (١٤).

وفي الجدل الحضاري الذي خاضته الحضارة العربيةُ الإسلاميةُ، مؤثرةً ومتأثرةً، تعاملت مع تلك الحضارات على أرضية العقلية العربية، مستخدمةً مبادئها ومنطلقاتها وأساليبها، على

اعتبار أن الحضارة لا يمكن أن تكون إلا ثمرة فكرها وقيمها... لتحافظ على هويتها.

لقد تعاملت مع معطيات تلك الحضارات كموادٍ خامٍ، فاستوعبتْها، وشكلتْها مع ما يتفق وقيمها وواقعها... أخذتْ وتركتْ، تبنتْ وأهملتْ، وفق شروطٍ مستمدةٍ من واقعها وقيمها واحتياجاتها الحقيقية، ومن هنا يمكن أنْ نفهم مقولة (د.طيّب تيزيني) حول جدلية الداخل والخارج، والتي تقول: إن الحضارة تؤثر في حضارةٍ أخرى من خلال البنية الداخلية للحضارة المتأثرة. وبكلمات (د.محمود أمين العالم): "لاشكّ أن التغيير والتجديد لا يتم من خارج تراثنا، أن بتعبير آخر، من خارج هويتنا الثقافية، إنما يتم داخل هذه الهوية الثقافية.."(١٥).

فالعرب في حوارهم الحضاري، حاولوا الاستفادة من التراكم المعرفيّ والتقنيّ الذي وصل إليه الآخرون، الذين كانوا قد استفادوا بدورهم من إنجازات الحضارات التي عرفتها المنطقة العربية: "المسلمون عندما انفتحوا على الحضارات الفارسية والهندية واليونانية أخذوا وتركوا، أخذوا ما يمثل قوة الشخصية الحضارية المتميزة، وحتى ما أخذوه قرؤوه قراءة عربية إسلامية، تمثلوه وطوعوه لما تتميز به هذه الشخصية الحضارية.." (١٦).

وأرجحُ أن المطلوب من العرب اليوم أن يتعاملوا بالطريقة نفسها مع الحضارة الغربية، خصوصاً أن الغرب يحاول أن يفرض نمطاً معيناً من الحضارة، بجوانبها المادية والمعيارية، بقصد إلحاق العرب وسواهم في فلك سياساته ومجال نفوذه، خدمةً لمصالحه.

ومنذ أن بدأ هذا الحوار غيرُ المتكافئ، والأمة العربيةُ تئنُّ تحت كابوسٍ من التوتر الثقافيّ والفكريّ، خصوصاً بعد أن نجح الغرب في تدمير الاقتصاد العربيّ وتخريبه، وإجهاض المحاولات التي كانت تتلمس طريقها هنا وهناك، لبناء نهضةٍ اقتصاديةٍ، وتطوير وسائل الإنتاج الحرفيّ وأساليبه، والانتقال من ثم إلى بناء صناعةٍ حديثةٍ، على أسسٍ ومعايير وقيم عربية- كلما كان ذلك ممكناً-.

وقد تمت عمليةُ الإجهاض بأساليب متباينة: مرةً عن طريق ضخِّ سيلٍ من السلع الرديئة والرخيصة، ومرةً عن طريق زرع أعدادٍ من الوكلاء والسماسرة المختارين بعنايةٍ وخبثٍ، ومرة عن طريق إملاء القوانين، أو قراءتها قراءةً مشوهةً، بقصد تفريغها من أية فائدةٍ تُرجى منها.

كلُّ ذلك والغرب يستغلُّ ضعفَ الدولة العثمانية وفسادها، فارضاً قوانين الحماية، وماتبعها من امتيازاتٍ اقتصاديةٍ وقانونيةٍ، أدت إلى وأدِ كثيرٍ من المشاريع التنموية في المهْدِ، وإلى إلحاق اقتصاد كثيرٍ من أقطار الوطن العربيّ بالمشاريعِ الرأسمالية والامبريالية.

وفي كثيرٍ من الحالات لم يتورع الغرب، تحت زعامة بريطانيا (العظمى) مرةً، وفرنسا مرةً، وأمريكا أخيراً، عن استخدام آخر ما توصلتْ إليه تقنيتُهُ من أدوات الفتك والدمار، لمعاقبة كلّ من تجرأ على سرقة نار التكنولوجيا وحاول بناء قوةٍ اقتصاديةٍ ذاتيةٍ.

وحتى لانهرب من جلودنا، ومن مسؤولياتنا، وحتى لا نحول الغرب إلى مشجبٍ نعلّق عليه هزائمنا وانكساراتنا، لابد أن نعترف بأننا كنا بتنظيماتنا الاجتماعية والسياسية والدينية.. وسواها، في وضع القابل للاستعمار والمستعدّ له، بالمفهوم العلميّ للقابلية والطبيّ للاستعداد

(كما ركز على ذلك كثيراً المفكر الجزائريُّ مالك بن نبي). وإن كان لابدَّ من التنويه بالموقف الذي وقفه (الإسلام) بمفاعيله الحضارية في وجه حركة التدجين والإلغاء والإلحاق ومحو الهوية... التي مارستها الامبريالية تحت شعارات التمدين والتطوير، التي رفعتها- زوراً- لتغطية محاولاتها في جرّ الأمة العربية إلى الدوران في فلك مصالحها، الأمرُ الذي يؤدي، وقد أدى فعلاً، إلى المزيد من فقدان الهوية، وفقدان القيم.. دونَ أنْ تقدم الإمبريالية إلى العرب إلا المزيد من التخلف والتفكك.

أقول إن (الإسلام) قد يكون أعاق محاولات الإلحاق... ولكنّ المسلمين -للأسف الشديد- أواخرَ العهد العثمانيِّ البغيض، بتنظيماتهم ومؤسساتهم، القائمةِ- غالباً- على قراءةٍ (رثةٍ) للإسلام- المصادرة لصالح السلطة العثمانية المحتلة وأزلامها.. أقول: إن المسلمين أنذاك لم يكونوا ليستطيعوا مواجهة قوةٍ صاعدةٍ، مسلحةٍ بكلّ أسباب القوة المادية، التي لم تستطعْ كراماتُ أولياء الله الصالحين الوقوف في وجهها.. لأن تلك الكرامات- للأسف الشديد أيضاً- لم تكن لتظهر إلا للذين يملكون تركيبةً نفسيةً مولفةً على موجاتها... أي إنها لم تكن موجودةً إلا في خيال البسطاء من الناس، بعد أن زرعها أزلام السلطة المحتلة والمتخلفة في أذهانهم.

ومن عجب، أنّ الخطاب الذي ينتجه مابات يعرف بالإسلام السياسي، لم يبتعد كثيراً- في أغلب الأحيان وعند كثيرٍ من الفصائل- عن الخطاب المتخلف الذي أنتجه أزلام السلطة العثمانية، حتى بتنا نرى ونسمع ما يحدث في بعض أقطار الوطن العربيّ باسم الإسلام. وإذا كنتُ أتهم، فإنني لا أبرئُ جهاتٍ أخرى مستفيدةً من تأجيجِ أوارِ هذا الصراع الداخليّ الرهيب.

وتتالتْ الهزائمُ، التي بدأتْ على الأرجحِ بسقوط أنف أبي الهول على رمال قاهرةِ المعز، مروراً بالرياح السموم التي أثارتها المذبّة التاريخية لداي الجزائر، وبخطوات الجنرال الانكليزي الأعرج عند قبر صلاح الدين... وليس انتهاءً باتفاقات (كامب ديفيد)، ولا بعاصفة الصحراء، ولا باتفاقات أوسلو ووادي عربة، ولا بضرب مصنع الشفاء، ولا بتحريك الذيل التركيّ الطوراني ليوجّه بصفاقةٍ فاقعةٍ التهديدات للقطر العربيّ الصامد، بعد أن تحول الوطن العربيُّ إلى مكسر عصاً فيما يبدو، يمارسُ فيه المأزومون من الرؤساء والجنرالات عربداتهم لصرف شعوبهم عن قضاياها الحقيقية.

وعبر هذه السلسة من الانكسارات في المواجهة مع الغرب، ظلَّ السؤالُ يلحُّ: مَنْ نحن؟ وكيف يمكن أن نواجه هذه الهجمة الشرسة التي تشنُها الحضارة الغربيةُ المهمينة دون أن نفقد هويتنا وخصوصيتنا؟! هذه الهجمة التي ارتدت مؤخراً مسوح النظام العالميّ الجديد... وحملت اسمَ (العولمة) أو الكوكبة... وما الكوكبة في حقيقة الأمر إلا كوكلةٌ (نسبة إلى الكوكاكولا)، وإجبار الآخرين على فتح حدودهم وسمائهم أمام السلع والقيم ورؤوس الأموال والشركات عابرة القارات، لتمارس شبقها النهم، في إذلال الشعوب، واستغلالها، وتركيعها.

وقد تصدت للإجابة على هذه الأسئلة جهاتٌ وتنظيماتٌ وتياراتٌ متعددةٌ؛ فدعا فريقٌ منهم إلى الالتحاق بالمشروع الغربيّ دون قيدٍ أو شرطٍ، وإلى الرقص على إيقاعات العولمة، والتبني المطلق لمقولات وأساليب ومناهج وقيم... وأنماط سلوك الغربيين بزعامة (الكاوبوي) الأمريكيّ، بعد أن أنهى التاريخ مهمته، وألقى عصاه في (اصطبل) ذلك الكاوبوي (الإنسان

الأخير... والكامل، على حدّ زعم فوكوياما). ويراهنُ هذا الفريق على الانتصار الأبديّ لفلسفة الكاوبوي، ويعتبر أنّ الالتحاق بقطار العولمة هو المدخل إلى العصر.. واللغةُ الصحيحةُ للتفاهم مع الغرب. أما الامتناعُ عن ركوب هذا القطار فلا يعني سوى البقاء في محطات التخلّف.

ودعا آخرون- على العكس تماماً- إلى الانكفاء على الذات، والاعتصام بالموروث لنستمدَّ من ثمة القوة والمنعة... والذاتُ التي يدعون إلى العودة إليها تعني الرجوع إلى العصر الذهبي للأمة؟!!! ونمذجته، والاقتداء به، من باب أنه لا يصلح آخر هذا الأمر إلا بما صلح به أوله؟!! مع الاختلاف -بطبيعة الحال- في تحديد إحداثيات ذلك العصر (الذهبيّ) باختلاف المذاهب والمشارب والانتماءات.

واضحٌ أن الالتحاق بالمشروع الغربيّ، أياً كانت الطبعةُ التي يتجلى فيها، والتخلي- من ثمّ- عن الهوية والخصوصية، يشكلُ خيانةً، ما في ذلك ريبٌ. لأنه يشكل دعوةً مشبوهةً لأن تغادر الأمةُ إهابها، لتسكن في إهاب مستعارٍ، لم يُقَدّ على مقاسها، وسوف يبقى ثوباً مستعاراً، لا يدفئُ، تدفع ثمنه، أو بالأحرى، أجرته من وجودها وكيانها وقيمها وثرواتها، مضحيةً بكل إنجازاتها عبر التاريخ... وتصبح كالغراب، الذي نسي مشيته، قانعاً بعرج أبديّ.

ومن جهةٍ ثانيةٍ، فإن الجمود عند عصرٍ بعينه، أياً كان هذا العصر، ونمذجة إنجازاته، ومحاولة الاقتداءِ بها، أو استعادتها كما هي حرفاً بحرف، يشكل خروجاً من التاريخ، وإهداراً للخبرات، وحكماً على النفس بالموت.

ونحن، كأمةٍ عربيةٍ، لا نحكم بين شيئين حياديين، بل نحن جزءٌ عضويٌ في هذه القضية الحضارية.. فتراثنا هو (نحن)، والغربُ وحضارته (آخر)... وثمة مواجهةٌ حقيقيةٌ بين الـ (نَحْنُ) والـ (آخر) بكلّ ما تعنيه كلمةُ الآخر. وهي مواجهةٌ الهزيمة فيها ممنوعةٌ، لأنها مواجهة وجودٍ أو لا وجود.

وإذا كانت مواجهتُنا قد تعثرت إلى الآن، فلأننا لم نتعامل تعاملاً صحيحاً لا مع تراثنا ولا مع الآخر: "فلنتعاملْ مع تراثنا على أساس فهمه من داخله، ومع الفكر العالمي ومع التحفظ الشديد من قبلي على صفة العالمية للفكر الغربي على الأساس نفسه أيضاً... فنبني لأنفسنا منهجاً علمياً موضوعياً للجانبين معاً، يساعدنا على الربط بينهما في اتجاه تحديث أصالتنا، وتأصيل حداثتنا"(١٧).

ولنقفْ من حضارة الغرب، ومنْ نظامه (العالمي) الجديد موقف المستوعبِ والمتفهم والمتعلمِ والناقدِ، لا موقفَ الزبون؛ ولنطلب الأشياء التي تساعد في سدّ الحاجات وبناء الأسس، لا الأشياء التي تشبع الشهوات والغرائز؛ ذلك أن من يقفُ من حضارة الغرب موقف الزبون فلا يلومنّ إلا نفسه إنْ هي أخذتْ منه أمواله وأخلاقه وتاريخه... ولم تعطه إلا أخسّ ما عندها...

أما من يقفُ موقف المتعلم والناقد فيدركُ سذاجة النقل الأفقيّ للتكنولوجيا وما يترتّب عنه من قيمٍ وأنماط سلوكٍ هجينةٍ، ويعمل على استيراد الأفكار المنتجة قبل أن يستورد الأشياء والسلع الاستهلاكية.

ومهما يكن من أمرٍ، فإننا: "نستطيع القول– على الأقل– إن هناكَ– أكثر فأكثر– رفضاً عميقاً وجذرياً لمناهج النسخِ والتقليد، التي سادتْ في الحقبة الماضية، مع تفوق الاستعمار، وتحت تأثيرِ هيمنته. وفعالية أكثرَ فأكثرَ صراحةً بالانطلاق منَ الذات، وتأصيل الممارسة النظرية، وتأكيد الاستقلالية الفكرية، والهوية القومية، والوحدة التكاملية داخل هذه الهوية؛ بين مختلف مكوناتها: الروحية والتاريخية والمادية.

وهذا يعني– بحد ذاته– المطالبة بتغيير العديد من الخيارات والتوجهات التي كانتْ سائدةً في الحقبة الماضية، كما يعني مصالحة العربيِّ مع نفسه ومع تراثه الروحيّ والمادي، كشروطٍ لحفزه على العمل، والتفكير في المستقبل، والاعتماد على الذات، بدل التسليم للقوى الخارجية، بانتظار مساعدتها للتقدم في حل المشكلات المطروحة عليه..."(١٨).

علماً "بأن المحافظة على القيم الحضارية الخاصة بكلّ أمةٍ –كعنصر أساسيٍّ في مفهوم التقدم– لايتضمنُ فقطْ الدعوة إلى إضافة هدفٍ حضاريٍّ إلى الهدف الماديّ المتمثل في رفع مستوى الدخلِ وإشباع الحاجات المادية، بل إننا نعتبره شرطاً لتحقيق الهدف الماديّ نفسه... لعلّه هو شرطُهُ الأساسيّ"(١٩).

ولا يمكنُ لهذا التقدم أن يحدثَ في ظلّ الاستسلام الكسول لثقافةٍ غربيةٍ تعتمدُ في انتشارها على إفقاد الآخرين ثقتهم بقيمتهم، وبأية مزايا خاصةٍ لثقافتهم... بل وتعمل من خلال خطابها الإعلاميّ، الذي تصبُّه صباح مساء، على رؤوس البلاد والعباد، عبر تقنيات الاتصال المتطورة، على إهانة ثقافات العالم، وتحقير قيم الأمم الأخرى، خصوصاً الأمة العربية، حيث تنعتُها بأشنعِ النعوت، ليس الإرهاب أمقتها.

وبالمقابل، لا يمكن لهذا التقدم أن يحدث في ظلّ مناخٍ ثقافيٍّ سائدٍ، ينتجُ خطاباً هجيناً، يُعتبر فيه التمرّد على الثقافة الوطنية والقومية علامةً من علاماتِ التقدم، والخروج على قواعد اللغة العربية مدعاةً للفخر لا للاستحياء؛ وفي ظلّ انقسامٍ وتشرذمٍ ثقافيٍ وفكريٍّ، يتجلى بتلك الجزر الثقافية المتجاورة لكنْ المنعزلة والمتناقضة، وكلُّ فئةٍ فرحةٌ بالخطاب الذي تعيدُ إنتاجه بتكرارٍ عقيمٍ وسقيمٍ ومملٍ...

والجمهورُ، الغريبُ عنهم، ينظر إليهم جميعاً، نظراتٍ فيها كثيرٌ من الاستغراب والغربة... والشفقة، بل والاشمئزاز.... لأن أولئك المثقفين... (المفكرين)– إلا من رحم ربك– شكلوا من أنفسهم نخباً منفصلةً عن الواقع ومعطياته؛ وكلُّ شريحةٍ تساجلُ الأخرى، بقصد تسفيهها، واتهامها إما بالعمالة والخيانة، أو بالتحجر والانغلاق والرجعية.. أو بالأمرين معاً.. وربما وصل الأمرُ بينهم إلى الحوار بالأيدي، وبالمسدسات، وممارسة العنف واغتيالات الظلام... بينما يتطلب التقدم الخروج من الفكر الأحاديّ، الذي يدّعي أنّه على حقٍ، وأن الآخرين ليسوا على شيءٍ.

ويتطلّب كذلك الإيمانَ بالتعددية الفكريةِ، وبحقّ الاختلافِ، في جو من الشفافية والديمقراطية، التي لا تجعل أحداً يسيءُ الظنّ بأحدٍ لمجرّد أنّه مختلفٌ معه في الرأي.. مما يدفعُ باتجاه الحوار الفعّال والمنتج، الذي يؤمنُ بأنّه ليس المهمُ أن تنتصرَ الفكرة التي أنحازُ إليها مهما كان الثمن، إنما المهم أن ينتج من تفاعل الأفكار فكرٌ أكثر نضجاً. فتعدد زوايا

الرؤية يؤدي إلى تكامل الصورة، وجعلها أقرب إلى الحقيقة. خصوصا رؤيتنا للغرب وحضارته، والموقف الذي سنتخذه منه.

وبعد:

فلسنا بحاجةٍ لمن يذكرنا بضرورة مغادرة الماضي لنعيش في الحاضر، ونعمل على بناء المستقبل. فهذا بدهيٌّ، ولا عبرة لبعض الحركات المتشنجة، التي راعها ما حلَّ بالأمَّة من كوارث ومصائب ونكباتٍ وهزائم على يد الغرب، الذي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته (حاليا)، فانكفأتْ إلى الماضي، بحركةٍ غير مبررةٍ، لا عقلياً ولا تاريخياً، تطلب الحلول الجاهزة.. فتلك حركاتٌ ومنظماتٌ قامت على ردود الفعل أكثر مما هي حركاتٌ فاعلةٌ. مما يجعلُ الغربَ- في خطابه السياسيّ والإعلاميّ- يصرُّ على وضع الإسلام في موقف النقيض المتخلف، الذي يرفضُ التكيّفَ مع الحداثة؟!! والغربُ يعلمُ- أعني صانعي القرار فيه- أن مشكلة الحداثة ليستْ مع الإسلام، وإنما مع المتخلفين من المسلمين، الذين يتحالفُ مع بعضهم، ويراهنُ على آخرين منهم، في مفارقةٍ عجيبةٍ، لأن تخلُّفهم يسرُّهُ، ويعطيه الذريعة لفرض وصايته على المسلمين جمعيا. والغرب يعلمُ علمَ اليقين أن هذه الحركات الرافضة للحداثة الحقيقية رفضا آليا ارتكاسيا، ستستهلكُ نفسَها وتسْقُطُ إنْ هي أُعطيتْ الفرصة للتعبير عن فكرها، وتقديم خطابها وبرنامجها، لأنها ستكونُ أمامَ خيارين: إما الارتقاءُ بخطابها وممارساتها وبرنامجها وفهمها للنصوص والوقائع، واستخدام لغة العصر ومفاهيمه وأساليبه... وإمّا الذوبانُ والتلاشي بتأثير أشعة الفكر العقلاني المستنير. ولكنَّ الغربَ يحولُ دون ذلك، ويعملُ على إثارتها من جهةٍ، وعلى إجهاض محاولاتها من جهةٍ ثانيةٍ، لتبدو وكأنها الضحيةَ. وليبقى عدمُ الاستقرار قائماً، يُنتجُ له مزيداً من البلبلة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية... مما يبقي مبرراته لفرض الوصاية ونهب الثروات مستمرةً... وهكذا فالمشكلةُ أكثرُ تعقيداً وتركيباً، تتمثّلُ أساساً في كيفية صنع مستقبلنا بشكل يتّسقُ مع منطق حاضرنا وماضينا، ويحافظُ على خصوصيتنا وهويتنا دون أن يحرمنا من الاستفادة من معطيات التقدم الحقيقيّ.

ولسنا بحاجةٍ لمن يذكّرنا بضرورة الانفتاح على الحضارات المغايرة، لا سيما التي تدّعي لنفسها صفة (العالمية)، بحكم قوتها وسيطرتها وتسلّطها، فهذا أكثرُ بداهةً... فالمشكلةُ لا تصاغُ بعبارات مثل: هل نتفاعلُ أم لا؟ المشكلة الحقيقيةُ تكمنُ في شروط هذا التفاعل، ومنطلقاته، وبمدى تحكمنا بهذه الشروط، ومدى اتفاقنا حولَ تلكَ المنطلقات.

ولسنا بحاجة لمن ينصحنا بالمسارعة في ركوب قطار العولمة، قبل أن يتركنا في محطات التخلف.. فنحنُ على استعداد لركوب هذا القطار، لكن كركابٍ بشرٍ، يحملون هوياتهم، وجوازات سفرهم، وأشياءهم الخاصة، ويعرفون وجهةَ سفرهم.. لا أن يُحْمَلوا إليه كالسوائم والأنعام.

□□

◻ المراجع والمصادر:

١-هنتينغتون، صاموئيل. "صدام الحضارات..."، مجلة FORIFGN AFFAIRS. ورد عليه كثير من المفكرين من أرجاء مختلفة من العالم، كل من زاويته الخاصة. وقد نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت المقال والردود والتعقيبات مترجمة إلى اللغة العربية عام ١٩٩٥ في كتاب يحمل عنوان: (صدام الحضارات). والمقتبس مأخوذ من ص٢١ من الكتاب المترجم.

٢-فوكوياما، فرنسيس. نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة بإشراف مطاع الصفدي، (مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٣)، ط١، ص٣١٠.

٣-الجابري، د.محمد عابد. مسألة الهوية. العروبة والإسلام.. والغرب، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥)، ط١، ص١٠.

٤-المصدر السابق. ص١٤-١٥.

٥-قانصوه، د.صلاح. الهوية والتراث، ندوة شارك فيها عدد من الباحثين، (دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٤)، ط١، ص٦٠.

٦-خليفة، د.أحمد. المصدر المذكور في الرقم ٥، ص٩٥.

٧-الجابري، د. محمد عابد. مصدر سابق، ص١٥.

٨-العالم، د. محمد أمين. "ملاحظات منهجية تمهيدية حول نقد الجابري للعقل"، مجلة الوحدة، العدد ٥١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

٩- قانصوه، د.صلاح. مصدر سابق، ص٦٠-٦١.

١٠-كوثراني، د.وجيه. أحد أعداد مجلة المستقبل العربي.

١١-سعيد، د.ادوارد. مجلة اليونسكو، عدد ١٢، ١٩٩٤، ص١٠.

١٢-المصدر السابق.

١٣- الجابري، د. محمد عابد. تكوين العقل العربي، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥)، ط١، ص٧.

١٤-العالم، د. محمود أمين. مصدر سابق.

١٥-المصدر السابق.

١٦-عمارة، د. محمد. الهوية والتراث، مصدر سابق.

١٧-صالح، فرحان. المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب، (دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١)، ط٢، ص٧.

١٨- غليون، د. برهان. اغتيال العقل- محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، (دار التنوير، بيروت، ١٩٨٥)، ط١.

١٩-أمين، د. جلال أحمد. المشرق العربي والغرب... بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطوير النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠)، ط١.

◻

أثر العولمة على الصحة

سليمان دوغوي(*)
ت: د. قاسم المقداد

في البداية لابد من الاتفاق على تعريف مشترك لمفهوم الصحة ليتسنى لنا التفاهم ولكي تكون بيننا لغة مشتركة.

إن التعريف الأكثر شيوعاً والأكثر استخداماً هو ذلك الذي تستخدمه منظمة الصحة العالمية OMS والذي مفاده "أن الصحة حالة تامة من الراحة الجسدية والعقلية. ولا تنطوي فقط على غياب الأمراض والعاهات، لأنّ التمتع بأفضل حالة صحية يمكن للمرء بلوغها هو حق للإنسان بغض النظر عن عرقه أو دينه أو رأيه السياسي وشرطه الاجتماعي أو الاقتصادي".

هذا التعريف صار مرجعاً في الوقت نفسه الذي يبدو فيه طوباوياً. فهو يشير إلى أن الصحة ليست فقط هم الأطباء والمشافي التي تهتم، بشكل خاص، بعلم الأمراض البشرية وبنتائج الاضطرابات الصحية.، إنها أيضاً التركيز على مفهوم الراحة الفردية: فالصحة تتطلب غذاء صحياً وسكناً وتوفير شروط صحية، ولباساً مناسباً، وماء صحياً، وحداً أدنى من التعليم، لا سيما بالنسبة للنساء، لكنه أيضاً يفرض على الإنسان ألا يسعى إلى تسميم نفسه ولا أن يبالغ في التدخين أو تعاطي الكحول، كما يفترض حياة جنسية صحية، والحصول على العلاج الطبي والطب الوقائي الذي لا ينبغي أن نستبعد منه اللقاحات والتخطيط العائلي.

هذه الدراسة ستبين أن بلوغ هذه الوضع المثالي صعب ولا يمكن تحقيقه في سياق العولمة، أي في سياق المبادلات والانتقالات والتكنولوجيات التي تقلب رأساً على عقب تقريباً، كل مجالات الحياة وتوسّع التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي زادت من خطورة الاختلاف والتفاوت بين سكان العالم، وهو أمر ينعكس على الصحة.

هناك تقريباً ثلث سكان العالم يعيشون في الفقر، ومليار إنسان يعيشون في فقر مدقع. ومن الأربع مليارات ونصف المليار من سكان الكرة الأرضية الذي يسكنون في البلدان المتخلفة (النامية). هناك الثلث لا يجدون الماء الصالح للشرب، وواحد على خمسة من أطفالهم لا يجدون ما يكفيهم من الحريرات والبروتينات. وهناك مليار إنسان يعانون من سوء التغذية. ونصف سكان العالم عاجزون عن تحصيل الأدوية. ومن بين سكان الدول النامية، لا سيما في أفريقيا الجنوبية نجد أضعف معدلات الحياة، وأكبر معدلات في وفيات الأطفال، وأخطر حالات سوء التغذية، وأعظم نقص في التعليم وأكثر حالات نقص المناعة لدى الأشخاص من كل الأعمار والذين يتألمون ويموتون. تلك هي حال الأطفال والمراهقين والمسنين في هذا

(*) اختصاصي بالأمراض العصبية في مشفى باريس-كريتاي

العالم. ووراء هذا عدة أسباب مثل: نقص الماء الصالح للشرب والأدوية الأساسية. إن ملف الصحة في العالم في عصر العولمة يشهد أكبر ظلم في تاريخ هذا العصر.

تفاقم التفاوت:

تميزت نهاية هذا القرن بالتفاوت المتنامي وبثقل وزن الدين وضخامته كما جاء في دراسة صدرت حديثاً عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتطوير CNUCED. ويتميز الاقتصاد العالمي منذ بداية الثمانينات بتفاوت متزايد. فالدخل المتوسط لفرد من أفراد الدول السبع الكبرى كان في عام ١٩٦٥ أكبر بعشرين مرة من دخل الفرد في أفقر سبع بلدان في العالم، وفي عام ١٩٩٥ صار هذا الدخل أكثر بخمسين مرة. واليوم تخصص بعض البلدان أقل من أربعة دولارات للفرد في السنة للخدمات الصحية. ووزن الدين الذي تحدثت عنه تلك الندوة يولد الخوف ويشكل عائقاً خطيراً أمام تطوير الصحة. إن ١٣ من ٥١ بلداً صنفها البنك الدولي على أنها مدينة بشكل خطير هي بلدان ذات دخل متوسط، وهو الأمر الذي يبين قابلية هذه الدول الفقيرة للإنهيار. وتسعة عشر بلداً منها موجودة خارج أفريقيا. وهذا يؤكد ضخامة مشكلة المصادر الضرورية لمسألة الصحة في تلك البلدان. إن الدخل في أكثر من سبعين دولة هو اليوم أقل مما كان عليه قبل عشرين عاماً. وما يقرب من ثلاث مليارات شخص يعيش الواحد منهم بأقل من عشرة فرنكات في اليوم. وواحد على خمسة أشخاص يعيش بأقل من ستة فرنكات يومياً. ونلاحظ من الآن فصاعداً أن الحالة الصحية ترتبط على المدى البعيد، بالمسائل الاجتماعية- الاقتصادية أكثر من ارتباطها بقطاع الصحة بالمعنى الدقيق. مع ذلك، فإن هذا القطاع يسمح بالحكم على مسائل التفاوت بين الشعوب. لا أحد ينكر وجود حلقة مفرغة، بمعنى أن الصحة السيئة تشكل سبباً من أسباب البطالة والإنتاجية الضعيفة. وأن هاتين المشكلتين ترتبطان، بدورهما، بسوء التغذية وبالصحة المتدهورة. ولكن القول الحاسم بأن الصحة الجيدة تفيد النشاط الاقتصادي، غير مفهوم تماماً، وأن الإنفاق الصحي يشكل في أغلب الأحيان نزفاً للمصادر الوطنية، وعلى هذا ينبغي القول بأن الإزدهار لا يؤدي آلياً إلى تحسن الصحة. والجهات الصناعية والاقتصادية تتجاهل هذه المشكلة وتضع الأهداف الاقتصادية قبل الصحة. وعلى الرغم من النداء المتفائل الذي أطلقه مؤتمر ألماآتا عام ١٩٧٨ والذي تحدث عن تأمين الصحة للجميع في العام ٢٠٠٠ إلا أنه ظل مجرد نداء يعبر عن النية فقط. إذ لم يبق إلا ٣٩٢ يوماً لبلوغ ذلك التاريخ. وبالتأكيد، أن هذا النداء لن يُلبى، بل على العكس، فإن خبراء هذه المنظمة الدولية يطرحون علينا موعداً جديداً هو العام ٢٠٢٥ لبلوغ هذا الهدف النبيل. لكن هذا أيضاً يبقى مجرد أمنية. لأن الواقع يرينا أن التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة يتزايد، لاسيما مع العولمة. إذا درسنا معدل الحياة لعام ١٩٩٣، فسنجد أن هذا المعدل، في البلدان الأقل تقدماً من غيرها قد بلغ ٤٣ سنة، بينما هو في البلدان الأكثر تطوراً هو ٧٨ سنة، وبالتالي فإن الفرق بين المعدلين يقرب من ثلث القرن... وسيبلغ هذا المعدل الآن ٧٩ عاماً في البلدان الغنية، أما في البلدان الفقيرة فسينخفض إلى ٤٢ عاماً. والهوة إلى اتساع....

الأوضاع في بلدان الشرق

لقد اتضح التباين في أوروبا منذ اختفاء المعسكر الاشتراكي في بلدان أوروبا الشرقية، ومع تفكك الاتحاد السوفياتي، ومع دخول الإصلاحات الاقتصادية الجديدة إلى تلك البلدان، أي اقتصاد السوق. نلاحظ في تلك البلدان تدهوراً دراميأ في الحالة الصحية، لا سيما في روسيا. ففيها تدهور في شروط حياة أضعف السكان (الأطفال والشيوخ) وتنامت أوبئة الأمراض النفسية والوعائية(الكبد) وازداد التدخين وتعاطي الكحول وإدمان المخدرات والبغاء، وكلها أمراض ارتبطت بنمط الحياة الجديد وبدعايته التي تزيد من الأمراض المنتقلة عن طريق ممارسة الجنس.، لاسيما السيفلس وفيروس الإيدز. وكذلك السل الذي نجم عن الفقر المتزايد. ففي روسيا هناك ازدياد كارثي في معدل الوفيات، لاسيما بين عامي ١٩٨٧و١٩٩٤. وتدني معدل الحياة المتوسطة بمقدار سبع سنوات.: ففي عام ١٩٩٤ هبط هذا المعدل إلى ٥٨ سنة للرجال و ٧٢ سنة للنساء. وتناقص معدل حياة النساء، إنما بشكل أقل منه عند الرجال، إذ كان المتوسط يبلغ ٦٤ عاماً عند الجنسين. وفي بعض المناطق بلغ تدني معدل الحياة مستوى أخطر، إذ هبط إلى ٤٩ سنة، وهو رقم يمكن مقارنته بأرقام أفريقيا الجنوبية. وفي أوكرانيا، انخفض هذا المعدل إلى أكثر من ثلاث سنوات بين عامي ١٩٩٠و ١٩٩٦، أي من ٧١ إلى٦٧سنة. وفي أوروبا الوسطى والشرقية بلغ المعدل ٦٧,٥ للرجال و ٧٥,٥ للنساء. ومع تفكك الاتحاد السوفياتي تقطعت أنظمة التبادل بين دوله الباقية أو داخل الدولة نفسها، الأمر الذي أحدث انقلابات واضحة للعيان في مجال الصحة. فمثلاً، الأدوية القادمة من موسكو لم تعد توزع في الجمهوريات الأخرى، بسبب عدم وجود اتفاق بين الشركاء القدامى، أو لأنها صنعت من مواد أولية مصدرها الجمهوريات الأخرى التي كان عليها تغذية مصانع موسكو. ويشار، على سبيل المثال، إلى عودة الدفتريا وهو مرض أدى إلى وفاة ٥٠-٧٥ ألف وفاة بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، كما يشار إلى ضعف التغطية اللقاحية لدى الرضّع، وانخفاض المناعة عند البالغين لعدم وجود السيروم اللازم. إن مجال الصحة في آسيا الوسطى والقفقاز يشهد نقصاً في الأدوية اللازمة للوقوف في وجه وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة الواحدة. وكذلك الالتهابات الحادة في المجاري التنفسية المنتشرة في المناطق الجبلية شتاءً، ومرض الإسهال الذي ينتشر بسبب غياب الماء الصالح للشرب، ونقص المضادات الحيوية. وكانت هذه الأمراض سبباً في موت ثلثي الأطفال الذين تقل أعمارهم عن العالم في إذربيجان عام ١٩٩٣، كما تسببت في وفاة ٨٣٪ منهم في أرمينيا في السنة نفسها. وكان يمكن شفاء أطفال كثيرين لو توفرت لهم العلاجات البسيطة.

في بلدان أوروبا الشرقية تدهورت الخدمات الطبية بسبب نقص التمويل وإلغاء الميزانيات المخصصة للصحة و الخصخصة المتنامية في هذا الميدان. بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٢ استهلك البولونيون ٣٦٠٠ سيجارة للشخص الواحد في السنة. وهناك إدمان على التدخين بسبب السوق التجاري الكبير الذي يشرف عليه منتجو السجائر الغربيون. وكان سرطان الرئة سبباً في وفاة ٥٠٪ من الرجال الذين تقل أعمارهم عن ٦٥ عاماً.، وبسبب فتح الحدود وتغير نمط الحياة أصبحت تلك البلدان قابلة لانتشار فيروس الإيدز وتفشي ظاهرة

البغاء وتنامي الأمراض التي تنتقل عن طريق الممارسة الجنسية MST في روسيا البيضاء ومولدافيا. وتجاوز عدد الإصابات بالسيفليس مائة مرة عن عددها في أوروبا الغربية. وازدياد الإدمان وتبادل الحُقن المنتظم، والفقر الذي يدفع للبحث عن فراديس مصطنعة، كل هذا يفسر أنه في عام ١٩٩٦ تم الكشف عن وجود ٢٠٠٠٠٠ حالة إدمان في مدينة سان بطرسبرغ لوحدها. والإدمان سبب في انتقال ما نسبته ٨٣٪ من الأمراض القابلة للانتقال عن طريق تبادل الحُقن. وفي مقابل هذا التدهور العام للصحة يزدهر هناك ما يسمى بطب الأغنياء، أي العلاج الذي لا يمكن إلا للأغنياء دفع تكاليفه. إذ عليك أن تدفع أجرة الأغطية والطعام والأدوية وحتى الأطباء (في المشافي الحكومية). وهذا يمنع الفقراء من الحصول على العلاج. في رومانيا، وفي غالبية المشافي، ينبغي على أفراد عائلة المريض أن يعملوا كمعاونين للمعالجين، ومن جانب آخر، عليهم أن يجلبوا الدواء والطعام لمريضهم، ذلك لأن أجور العاملين في المجال الصحي متدنية جدا. في هنغاريا، ارتفع معدل الأمراض القلبية- الوعائية، ومعدل الإصابة بتشمع الكبد أعلى بأربعة عشر مرة بالنسبة للسويد. وقد أحصت السلطات الأوكرانية ٦٥٠,٠٠٠ إصابة بالسل الرئوي، من أصل ٥١ مليون نسمة. وقد ازداد العدد لتبلغ نسبته ٤٣٪ بين عامي ١٩٩٠و١٩٩٦.

مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

ان الهوة تتسع بين البلدان الغنية والفقيرة بالنسبة للمرض. ففي البلدان الغنية، لم يعد فيروس الإيدز ينتشر كما في السابق. ففي أوروبا الغربية، على سبيل المثال، انخفضت الإصابات بالإيدز من ٢٣٩٤٥ حالة في عام ١٩٩٥ إلى ١٤٨٧٤ في عام ١٩٩٧، أي هناك انخفاض بنسبة ٣٨٪ وذلك بفضل الإمكانيات المادية المخصصة لمكافحة هذا المرض. والغرب يملك ٩٠٪ من الإمكانيات المادية، ولديه برامج وقاية تسمح للمرضى بالحصول على إمكانيات جديدة في التشخيص والعلاج. وفي المقابل، الإصابة بهذا المرض تنتشر وتتعاظم في البلدان الفقيرة. فمن بين ٤-٣٣ مليون شخص مصاب بفيروس الإيدز، هناك ٢٢,٥ مليون يسكنون في أفريقيا الجنوبية، ومنهم ٦,٧ مليون في آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، و ١,٤ مليون في أمريكا اللاتينية و ٨٩٠,٠٠٠ إصابة في أمريكا الشمالية، و ٥٠٠,٠٠٠ في أوروبا الغربية، و ٣٨٠,٠٠٠ في جزر الكاريبي، و ٢٧٠,٠٠٠ في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى و ٢١٠,٠٠٠ في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و ٢٢٠٠٠ في استراليا ونيوزيلندا. وهذه آخر الإحصائيات التي تعود إلى ٢٤ تشرين الثاني لعام ١٩٩٨.

ومنذ انبثاق هذا المرض في العالم فقد أصيب به ٤٧ مليون شخصاً، ومات بسببه ١٤ مليون. ولا يزال الفيروس مستمرا بالانتشار: ففي عام ١٩٩٨ وقعت ٥,٨ مليون عدوى منها أربع ملايين في أفريقيا الجنوبية و ١,٢ مليون في آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية و ٤١,٠٠٠ حالة في أمريكا الشمالية و ٣٠,٠٠٠ في أوروبا. وهذا يدل على زيادة الإصابة به بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ١٩٩٧. هذا الوباء الذي يصيب، بشكل أساسي، البلدان الفقيرة قد تغيرت ميزته المعروفة عنه بأنه يصيب الرجال فحسب. فهناك ٤٢٪ من النساء مصابات به.

ولم يعد يصيب اللواطيين فقط (فهم لا يشكلون سوى ١٠٪). وكما نرى فإن المرض يتراجع في البلدان الغنية (٤١,٠٠٠ حالة في مقابل ١٠٠,٠٠٠ في أمريكا قبل عشر سنوات. بينما هو يتضاعف في البلدان الفقيرة (النامية والاشتراكية سابقاً).

مرض السل TUBERCULOSE

هذا المرض القديم عاد للانتشار من جديد منذ عقد من الزمن. إذ لوحظ تزايد في عدد المرضى في كافة البلدان، إذ أنه، أصاب ثلث سكان العالم، بمعنى أن واحداً من ثلاثة أشخاص مصاب بعصيات كوخ. إذا المرض ينتشر بصفة خاصة في البلدان النامية بين الأوساط الاجتماعية التي يقل فيها الغذاء وتنعدم العناية الصحية وحيث غياب البنية التحتية التي تسمح بإجراء التشخيص وتقديم العلاج الشافي والواقي. إنه مرض يتسبب بوفاة ثلاثة ملايين شخص في السنة منهم مائة ألف طفل، على الرغم من أنه مرض يمكن القضاء عليه تماماً بسهولة وذلك عن طريق توفير العناية الصحية والغذاء، وهذا ما جرى العمل به قبل اكتشاف العصيّات وقبل اكتشاف الدواء النوعي واللقاح الثلاثي BCG، ودخول المصحات للنقاهة. منذ ثلاثين عاما قاد الإفراط عدة بلدان إلى ترك برامجها العاملة على مكافحة السل. لكن تدهور الوضع الاقتصادي الدولي أدى إلى بروز المرض منذ عشر سنوات في البلدان الفقيرة وحتى في بلدان أوروبا الشرقية. وهناك تقريباً ملياراً شخص على قيد الحياة أصيبوا بهذا الفيروس، وبقيت غالبيتهم بصحة جيدة، إذ أن واحداً من عشرة أشخاص يصاب بهذا المرض تبعاً لعمره (شبان وشيوخ) وتبعاً لشكل الحياة الاجتماعية والوضع الصحي العام وكذلك حسب المستوى الغذائي. يوجد الآن ثمانية ملايين إصابة جديدة تم تسجيلها سنوياً منها ٣ ملايين في جنوب شرق آسيا ومليونان في أفريقيا الجنوبية مقابل ٣٥٠,٠٠٠ في أوروبا. ففي فرنسا، ومع عودة الفقر وأزمته لوحظ ازدياد عدد الإصابات بهذا المرض، إذ سجلت ٩٠٠٠ حالة جديدة و ٩٠٠ حالة وفاة في السنة. ويبلغ عدد المصابين سبعة أضعاف لدى المهاجرين، وهو يصيب، بشكل خاص الفقراء أو المستبعدين عن البرامج الصحية لاسيما في أفريقيا وآسيا مثل أفغانستان وبيرمانيا وإثيوبيا والهند ونيجيريا وأوغندا والباكستان والسودان. وهناك بعض البلدان التي لم تضع برنامجاً وقائياً من هذا المرض قد أصيبت به مثل جنوب إفريقيا والبرازيل وأندونيسيا وإيران والمكسيك والفيليبين وروسيا وتايلاند. وليس من باب الصدفة أن هذه البلدان تشهد أزمة حادة بسبب إصابتها بهذا المرض القديم.

الملاريا PALUDISME

هذا المرض يهدد حياة مليار ونصف إنسان في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وهو مستوطن في مائة بلد وتسبب عام ١٩٥٤ بموت مليونين ونصف المليون بالإضافة إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ إصابة. قبل خمسة وأربعين عاماً، ولّد اكتشاف الـ: د.د.ت. فترة من الانتعاش، لأنه ما أن تقضي على البعوضة الناقلة حتى يختفي المرض من تلقاء نفسه. ولهذا فقد ذرّ الأميركان فيتنام بهذا المنتوج للقضاء على هذا الوباء الذي أصاب جيوشهم.هناك. لكن لوحظ ولادة أجيال مقاومة لهذا المضاد الحشري في الوقت نفسه الذي يصبح فيه الطفيلي

الناقل مقاوماً لمضادات الملاريا.. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض أنواع البعوض الذي لم تكن أنثاه ناقلة للمرض MON-ANOPHEL تحولت إلى ناقلة، وبدا الطفيلي أكثر تعقيداً مما كنا نتوقع. في العالم الثالث حدثت انتكاسة خطيرة سرعان ماتم الإحساس بها، ففي الوقت الذي تركز البحث فيه ضد الإيدز، تسبب في عدم اكتراث نسبي بالملاريا. في هذه السنة صرحت المنظمات الدولية أن لمرض الملاريا الأولوية، لكنه تصريح متواضع وتعوزه الحماسة، لأن تلك المنظمات لم تضع برنامجاً ولا تمويلاً لمشاريعها الطموحة.

داء الخيطيات FILARIOSE

هناك واقعة إيجابية جديدة تجدر الإشارة إليها وهي برنامج القضاء النهائي على داء الخيطيات اللمفاوية المسمى بالجذام ELEPHANTEASIES الذي تسببه دودة طفيلية تستقر في الجهاز اللمفاوي وتسبب اختلالات مشوّهة وتنتشر في المناطق الاستوائية وفي كل القارات. هناك ١٢٠,٠٠٠٠٠٠ شخص مصاب في ٧٣ بلداً. وللمرة الأولى تطرح منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٧ أنه من الممكن القضاء نهائياً على هذه الكارثة بفضل علاج جديد فعال بنسبة ٩٩٪. ورأى أحد المخابر أنه من المفيد نشر أحد المنتوجات المعنية بدون ربح مادي مباشر. وسيكون من المفيد متابعة ما ستؤول إليه هذه التجربة الطبية والاقتصادية في الوقت نفسه لتقدير إمكانيات إيجاد شكل جديد للعلاج على صعيد واسع.

السرطان CANCER

السرطان مرض يصيب أساساً الأشخاص المسنين (من ٦١ إلى ٦٩ سنة) بشكل يمكن القول فيه أنه يعني البلدان الغنية حيث العمر أكثر طولاً. وقد يمكن تجنبه إما بالتشخيص المبكر أو التخفيف من حدته عن طريق توفير عناصر حياتية أكثر راحة للمريض. البلدان الغنية ترى تناقصاً في الإصابات بينما البلدان الأخرى ترى تزايداً متنامياً لهذا المرض.

الأمراض التنفسية

الأمراض المتعلقة بالقصبات والرئتين مثل التهاب البلعوم المزمن وانتفاخ الرئة AMPHYSEME هي الأسباب الرئيسية للغياب عن العمل في العالم. الربو (يبلغ عدد المصابين به في العالم ١٥٥ مليون شخص) يتواجد بشكل خاص في البلدان النامية بسبب الحركة العمرانية المتزايدة والتلوث والغازات المنبعثة من عوادم السيارات التي لا تراقب بشكل جيد والتدخين وكذلك بسبب التعرض للقراديات ACARIENS المنزلية.

احتكار تجارة الأدوية

تواجه البلدان المتطورة مشاكل الاستهلاك الزائد والإفراط في تناول الأدوية، بينما لا تتوفر الأدوية الأساسية في البلدان النامية وهي غالباً ما تكون مرتفعة الثمن ومشكوكاً في جودتها. هذه النفقات التي تتراوح بين ٢٠و٤٠٪ من ميزانيتها المتواضعة المخصصة للصحة تدفع لاستيراد الأدوية. وعدة بلدان لا تملك أدوية كافية، وتلك المتوفرة في الصيدليات الخاصة

ليست في متناول أيدي غالبية الناس. وهكذا نرى التفاوت في ما يتعلق بالدواء. إن نصيب الأدوية من النفقات الكلية المخصصة للصحة تتراوح بين ٣٠و٥٠٪ بالنسبة للقادرين على شرائها. وتصل الفاتورة الصيدلانية العالمية إلى ١٠٥ مليار دولار مقابل ١٥ مليار للبلدان الفقيرة التي يبلغ عدد سكانها ٣/٤ من سكان العالم. يسيطر على هذا السوق الضخم بلدان الشمال التي تنتج ٨٩٪ من الأدوية في العالم وهي التي لا تتجاوز نسبة عدد سكانها الـ ٢٠٪ من سكان العالم. هذه البلدان تتناول أكثر من نصف المنتوجات الصيدلانية. والاستهلاك في العالم يعكس بنى الإنتاج. فالفرنسيون يستهلكون ما ثمنه ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرنكاً في السنة، بينما في الباكستان لا تتجاوز حصة الفرد ما قيمته ٤ دولارات أي ما يعادل ٢٠ فرنكاً في السنة، وفي الهند ٥,٥ ف.ف، وفي مالي ٥ ف.ف. البلدان النامية ترتبط تموينياً بالبلدان المتطورة. ففي أفريقيا السوداء أكثر من ٩٠٪ من المنتوجات هي مستوردة، وفي أمريكا اللاتينية وآسيا تختلف الحالة لأن ٨٠٪ من الاستهلاك يأتي من المشروعات القائمة في تلك البلدان، وغالباً ما يكون لها شركات متعددة الجنسيات تقوم بالتصنيع انطلاقاً من مواد تستوردها من البلدان الأصلية لتلك الشركات المتعددة الجنسيات. وعلى الرغم من أن البلدان النامية فقيرة والبلدان المتطورة غنية، إلا أننا نلاحظ أن كلفة شراء الأدوية أعلى بكثير من كلفتها في البلدان الغنية. فلماذا لا تقوم شركات وطنية بإنتاج هذه الأدوية، طالما أن التكنولوجيا اللازمة سهلة نسبياً بالنسبة للمنتوجات الأساسية؟ في تلك البلدان توجد بعض الشركات سواء أكانت عامة أم خاصة، لكنه منطق الربح التجاري على حساب الصحة!. الآلية الاقتصادية الناجمة عن حالات التنافس والاحتكار يجعل من الأدوية سلعاً كأية سلعة أخرى إذ ليس هنا ضمان صحي من شأنه أن يجعلها مجانية للمشترين. على الرغم من التكلفة العالمية فإن هذه المنظومة تلائم المتعددة الجنسيات بشكل أفضل. في أفريقيا السوداء يزيد سعر نفس الدواء عن سعره في فرنسا بنسبة ٥٢٪. وبدلاً من مساعدة الدول الفقيرة على إنشاء وحدات إنتاجية على أراضيها وأدوية بأسعار مقبولة، فإن الشركات لا تهتم إلا بالربح.

سوء التغذية

أدى التفاوت الذي يتعاظم في العالم إلى تفاقم مشكلة التغذية. خلال المؤتمر الأول لمنظمة الغذاء العالمي قدر عدد الذين يعانون من سوء التغذية القوي بـ ٤٠٠ مليون إنسان، وبعد اثنين وعشرين عاماً، قدر التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ (في روما) هذا العدد بـ ٤٨٠ مليون وبـ ٢٠٠ مليون عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات (نقص البروتين والحريرات). إن سوء التغذية هو تدني الغذاء، بمعنى الاستهلاك الحروري الضعيف الذي يعود سببه إلى الغذاء القليل الذي يؤدي شيئاً فشيئاً إلى النحول وإلى انخفاض النشاط والطاقة. وعند الأطفال يؤدي سوء التغذية إلى تأخير النمو والتطور. وهو يصيب المناعة ومقاومة العضوية، معرضاً الإنسان بذلك إلى الالتهابات ويمنعه من العمل. فالشخص الذي يستهلك ٢٧٠٠ حريرة يعيش حياة عادية و ٤٥٠٠ حريرة هي ضرورية للقيام بعمل شاق. ويمكن للإنسان أن يعيش إذا توفرت له ٢٤٠٠ إلى ٢٢٠٠ حريرة، وبـ ٢٠٠٠ حريرة يعيش الإنسان في حالة صوم مزمن يمنعه من ممارسة عمله العادي ويجعله عرضة

للأمراض. أما إذا لم تتوفر للإنسان ١٥٠٠ حريرة فلن يعيش زمناً طويلاً.

إن سوء التغذية يتفاقم في جنوب آسيا، وأفريقيا الجنوبية فهو يصيب ٢ من ثلاثة أشخاص. في أمريكا اللاتينية يزداد سوء التغذية أيضاً. نظرياً، هذه المجاعة يمكن حلها على الصعيد العالمي لكن على صعيد الواقع فإن التفاوت يتعاظم.

الحصارات

على الرغم من الحالة الكارثية التي تشهدها الصحة، فإن الولايات المتحدة تضيف ظاهرة جديدة: فللدفاع عن مصالحها وهيمنتها فهي تستخدم الحصار لتجويع شعوب بأكملها وتغرق في البؤس بلداناً كانت على وشك الخروج من حالة التخلف كالعراق. كما تفاقم الأوضاع الصحية في بلدان تعاني منه أصلاً بشكل مخيف. إن ٥٠ عاماً من الحصار على كوريا الشمالية خلقت حالة سطحية تماماً من البؤس الغذائي والصحي المرتبط بالحصار. وكوبا التي بذلت جهداً استثنائياً في مجال الصحة (طبيب لكل ٧٠٠ فرد أما في غواتيمالا فهناك طبيب لكل ٨٦٠٠، وفي مالي طبيب لكل ٢٠,٠٠٠ إنسان وفي فرنسا واحد لكل ٥٨٠) تقبع تحت الحصار منذ أربعين سنة، وقد شمل هذا الحصار مجمل التجارة بما في ذلك الأدوية. وفي السنوات الأخيرة صار هذا الحصار يشكل وضعا صعبا بالنسبة للأطفال على وجه الخصوص. منذ أيلول من عام ١٩٩٠ منع العراق من تصدير النفط ومن استيراد عدد كبير من الأدوية (مثل الترينيتين وهو دواء لأمراض القلب)، كما يمنعه، أي الحصار، من بناء مصنع سامراء لصناعة الأدوية. ومنذ فترة طويلة فإن بغداد التي تعد ٤ مليون نسمة، لا تملك إلا ٤ سيارات إسعاف. وخلال ثمانية أعوام فقد العراق أكثر من مليون نسمة في الوقت الذي كان فيه هذا البلد ينتظر تطوراً اجتماعياً وصحياً. وقد أحصيت وفيات ٦٠٠,٠٠٠ طفل عراقي قضوا بسبب هذا الحصار تحت وطأة سوء التغذية المضاف إلى نقص الأدوية (مصدر هذه الأرقام هو منظمة الصحة العالمية OMS). أما الذين يبقون على قيد الحياة فهم معرضون للأمراض الدماغية المزمنة وعجز في النمو. وكان معدل موت الأطفال أقل بعشر مرات قبل هذا الحصار (مثال: هناك الآن حالة موت واحدة من٥ سببها الإسهال مقابل حالة واحدة من ٦٠ قبل عشر سنوات، وازدادت أمراض السل عشر مرات عما كانت عليه الخ...) وهناك موجات عارمة من حالات ابيضاض الدم Leucemie لدى الأطفال وسرطانات عند البالغين بسبب الإشعاعات الناتجة عن القصف. العراق يعيش حالة مجاعة تحت رقابة المحافل الدولية التي تحدد الحصة لكل يوم. ولا تستطيع اتفاقيات "النفط مقابل الغذاء" ولم تتمكن من وضع حد لهذه الحالة. إن النظام العالمي الأميركي الجديد أعاد الشعب العراقي إلى واحد من أدنى مستويات الحياة في العالم وقد تناقص معدل الحياة بمقدار عشر سنوات وسطياً خلال ثمانية أعوام!.

والحصار المفروض على ليبيا لا يؤدي إلى مجاعة لكنه يؤثر بشكل خطير على الصحة العامة. إذ من المستحيل نقل المرضى جواً إلى الخارج، مع أن هذا النقل ضروري لعدد كبير من المصابين بأمراض القلب الوعائية الذين يحتاجون إلى عناية سريعة، وكذلك عمليات زرع

الكلية والأمراض والإصابات العصبية الجراحية. إن الشحن المتأخر للأدوية المستوردة تسبب بموت ٢٠٠ طفل في المشافي خلال سنة واحدة بالإضافة إلى ٥٠ مولوداً. بعض اللقاحات ومواد التخدير تفسد خلال عملية النقل الطويلة وتصبح غير قابلة للاستعمال أو خطيرة.

وفي السودان فاقم النظام العالمي الجديد وضعاً في الأصل كان مقلقاً. إن الولايات المتحدة بمنعها التحليق الجوي في بلد ترتبط الصحة فيه بالمساعدات الدولية (نقل مرضى واستيراد أدوية إنسانية) قد أغرقت البلد في كارثة صحية. وبقصفها للمعمل الدوائي الوحيد في أفريقيا فقد أفصحت عن نيتها في تدمير السكان المدنيين لأن سعر الدواء المستورد سيزداد ثلاثة أضعاف (كان يكلف ٠,٤ دولار حينما كان يصنع في الخرطوم وصار يكلف ١,٥ دولار بعد أن أصبح استيراده ضرورياً). من الواضح، إذاً، أن الصحة قد تحولت إلى سلاح عالمي لإخضاع الشعوب.

صندوق النقد الدولي والصحة

تنطوي سياسة صندوق النقد الدولي على السيطرة على نفقات الصحة العامة وفتح سوق الصحة للتنافس. فقد رأينا فشل بلدان الشرق في مجال الصحة. وإذا أخذنا أوروبا الغربية كمثال نرى أن الهدف هو جعل كافة القطاعات رابحة دون اعتبار الحالة الصحية للناس والفروق الكبيرة في معدلات الحياة بين الفئات الاجتماعية. ونلاحظ انخفاضاً في الوقاية و"السيطرة" على الصحة يهدد حياة أضعف الفئات التي تعاني صعوبات مختلفة (البطالة والإدمان الكحولي). والسيطرة على النفقات ليست هي الحل الأمثل إنما يفترض قبل أي شيء التقليل من حدة التفاوت.

أطفال وفراريج

هل فعلاً من باب الخيال وفي نهاية هذا القرن العشرين أن تتم عملية تلقيح مليار طفل على نفقة الشركات الدوائية المتعددة الجنسيات ومنظمات الصحة العالمية، ودول العالم؟ يبدو أن ذلك ممكن للوهلة الأولى لكن في الحقيقة، يجب أن نعرف أن الصناعة الزراعية الغذائية تقوم سنوياً بتلقيح ١٥ مليار فروج ضد مرض ماريك MAREK بأحد أعقد اللقاحات وأكثرها قابلية للعطب! في هذه المقارنة تكمن لا إنسانية العولمة في مجال الصحة.

□□□

العولمة ملاحظات حول التغيرات التي طرأت في ميادين الفنون والثقافة في نهاية القرن العشرين

(أو عندما تنجح خطة ما
أو تفشل في لحظة ما).

شارة بتروتيا Chara Petrounia
ت: د إبراهيم يحيى الشهابي

اننا نعيش عصر العولمة[١] الذي نشهده من خلال التغيرات التي تطرأ في مجالات الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات -سواء كانت دولة أو غير ذلك- وفي مجالات العدالة وسبل الحياة. هناك تحولات بنيوية تجري في جميع أنحاء العالم، وأصبح لدى الغالبية انطباع بأن العالم كله قد غدا قرية صغيرة وأنه بحاجة إلى حكومة واحدة، وسياسة اقتصادية واحدة، وثقافة واحدة وسوقاً واحدة. في مثل هذه القرية لا يكون للحكومات القومية أو الوطنية أية مقدرة على التدخل، وتلغى الحدود ويغدو العالم القديم كما تقول أغنية قديمة لجون لينون "John Lennon" ولسوف يغدو العالم واحداً. ولكن هل هذه هي الحقيقة؟ هل العالم يصير واحداً، وإن كان الأمر كذلك، أي عالم واحد هذا؟

قبل "٢٤٠٠" سنة، في خضم الحرب العالمية في ذلك الزمن، وهي "الحرب البيلوبونيزية Peloponesian" استفز سقراط المتحاربين بقوله: "أنا مواطن العالم" ساعياً إلى البعد الكوكبي والتواصل الديالكتيكي وتشكيل عالم متعدد الثقافات. لقد واكبت رؤيته هذه البشرية، وغذت الصراعات الاجتماعية بفضل الفلسفة، كما تخللت الأعمال الفنية.

في مطلع القرن العشرين بدأت عملية تطور تأخذ مجراها مدفوعة بقوى السوق والتجارة وأسفرت اليوم عما يطلق عليه مصطلح "العولمة". إن الانخفاض الهائل في تكاليف المعلومات والاتصالات الذي حدث في السنوات الأخيرة قد أدى إلى نمو الشبكات الإلكترونية، ووسائل الإعلام المتعددة نمواً سريعاً. يعد هذا الانفجار في الاتصالات والتكنولوجيا السمة النوعية لعصر العولمة، فارضة مع قوى السوق واقعاً جديداً في ميدان الثقافة والحضارة.

(١) يفضل البعض استخدام مصطلح "الكوكبة" بدلاً من "العولمة". (المترجم).

الثقافة الجديدة:

إن الاتصالات الحديثة تنظم العالم الحديث وتشكله بفضل تأثير السوق للتكنولوجيا. فالاتصالات تسهم في تطوير المعرفة والمعلومات تطويراً إيجابياً وفي الوقت نفسه تسهم في النمو المفرط للخيال والعزلة وبالتالي في التلاعب بالناس. أصبحت الاتصالات هذه الأيام تشكل تهديداً كبيراً للحرية، وفي الوقت نفسه قوة لتطور الإنسان. يعتمد الاستخدام الإيجابي لتحرير الإنسان على عدد كبير من العوامل الموضوعية والذاتية. إن الشروط السائدة، على أية حال، هي عادة شروط السوق بدلاً من شروط الحركة الحرة للأفكار.

تقوم الثقافة الحالية أساساً على التكنولوجيا، وتُوَجَّه إعلامياً وتُفرض بصورة متزايدة عن طريق وسائل اتصال عديدة كثمرة من ثمار أيديولوجيا السوق.

نلاحظ النمو الهائل لجميع أنواع الشبكات (الأقمار الاصطناعية، ووسائل الإعلام الإلكترونية) وشبكة الانترنيت لمواكبة العولمة وتعريفها على الصعيدين المحلي والكوكبي. فالشبكات تربط بينهما وتتفرع عنهما مغطية بذلك المدى المتنامي للموضوعات العامة والخاصة. هنالك شبكات اجتماعية ومهنية وتجارية وشبكات تتعامل مع البورصات، وشبكات علمية تربوية، وثقافية- عرقية التي تنزع كلها إلى تشكيل صورة جديدة لتنظيم اجتماعي هو "مجتمع الشبكات".

هنالك تأثير حاسم لوسائل الإعلام، قديمها وحديثها، الكترونية كانت أم غير ذلك، على الطريقة التي يتشكل فيها الوعي الاجتماعي. فهي تدعي لنفسها موقعاً مهيمناً في العالم الحديث، وتحاول كذلك تشكيل الهوية الثقافية القومية بصورة جديدة. إن القوة المهيمنة في ميزان القوى بين ماهو حقيقي وما هو مسبق الصنع هي قوة مجتمع السوق الحرة المسيطرة والتي لا يمكن إغفالها حيث يجنح الناس إلى فهم التاريخ وصياغة القيم عبر الصور التي تقدمها وسائل الإعلام. وليس بفضل الخبرة ودراسة العلوم والتاريخ والفلسفة.

يمكن الاستنتاج بسهولة أنه في أثناء عملية عولمة شبكات وسائل الإعلام وتقارب شبكات الاتصالات عن بعد والمعلوماتية والمذياع والتلفاز، يُسفر تأثير، بل هيمنة مجموعات شركات الاتصالات عن بعد، وشركات الصناعة الإلكترونية ووسائل الإعلام عموماً على المنتجات الثقافية العالمية، عن تعاظم الوسيلة التي توضع الثقافة تحت إشرافهم ويُخضع الفن لسيطرتهما.

يدعي مؤيدوا العولمة أن الثقافات المتنوعة تتواصل فيما بينها هذه الأيام الأمر الذي جعلها أكثر نفوذية حتى ضمن القطر الواحد. فالثقافة اليابانية تعد ثقافة غربية وآسيوية، والثقافة التركية تعد ثقافة أوربية وإسلامية، والثقافة الاسترالية ثقافة أنكلو ساكسونية وثقافة آسيوية. إن القيم، وحتى الأفراد، يكتسبون أبعاداً كوكبية. فالأمور التي تظل بالتأكيد على صعيد محلي تنقلب إلى أمور كوكبية بين عشية وضحاها (مثل مجموعات النوادي العامة والسينما والكتب). هذه التحولات الكبيرة التي تطرأ على المجتمع تثير الأمل والخوف في آن واحد. فهناك من يخشى أن تؤدي العولمة إلى تماثل في بعض الأمور.

ومن جهة أخرى يمكن للعولمة أن تنشر كل خصوصية بأسلوب تراكمي. يبدو من الصعب فهم هذا كله، بل والأصعب من ذلك إدراك أن الغرب أو الرأسمالية أو الولايات المتحدة الأمريكية مازالت نقطة انطلاق التطور كله الذي يخلق مطلباً جديداً: فكيف يمكن تعزيز كل هذه القضايا من الغرب ونشرها بطريقة انتقائية؟

يتحدث مؤيدو العولمة عن ثقافة واحدة غير آبهين بوجود ثقافات تقاوم الاندماج ببعضها البعض. إن الاعتراف بتفوق التكنولوجيا الغربية وبهيمنة الغرب الاقتصادية لا يعني بالضرورة قبولاً آلياً للقيم والأخلاقيات الغربية. بل بالعكس، فإن ما يشاهد في هذا المشهد الضبابي هو أن القوى المعارضة للعولمة تعيد تجميع نفسها وتحاول الرد على العولمة بطرق مختلفة وأوضح مثال على ذلك، ربما كانت البلدان أو المجموعات البشرية المتقوقعة ضمن حدودها الجغرافية أو المحصورة في إطار معتقداتها الأيديولوجية أو الدينية، والذين يستخدمون تقاليد قديمة مهجورة وعادات أكل الدهر عليها وشرب درعاً يتحصنون به ضد العولمة، أو تحاول بقوة فرضها في مجتمعاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من العزلة والاغتراب عن بقية العالم.

الفنون[٢] اليوم

إن نمو الاقتصاد وانتشار التعاليم على جميع المستويات وتكامل تعليم الفنون والآداب في المناهج قد لعب دوراً هاماً في القرن العشرين، إضافة إلى انتعاش الفنون والآداب. ومن النتائج الأخرى ازدياد عدد المهتمين بالفنون. فضلاً عن إسهام الحركات السياسية- الاجتماعية إسهاماً هاماً في توطيد العلاقة بين الإنسان والفن، معززة مقاومة الثقافة الجماهيرية الرأسمالية عن طريق دعم الفنانين وأعمالهم وخلق جمهور مزوّد بمعايير عالية وقيم سامية، إضافة إلى أن الثورة التقنية قد أسفرت عن ثورة في الفنون منذ أن أصبحت متوافرة وفي متناول الجميع.

ومن جهة اسهم نمو صناعة الترفيه الشعبية بتوجيهاتها للفن بحيث انقسم الفن إلى فرعين: "الفن الشعبي" أو الفن من أجل الاستهلاك الجماهيري والذي يطلق عليه أحياناً مصطلح "الثقافة التحتية"، و"الفن الرفيع". وهكذا فقد انتهت الفنون الجميلة عند حدود مخاطبة "النخبة" من ذوي التعليم العالي والمقام الرفيع اقتصادياً وسياسياً . ليست هذه الفنون، امتيازاً محصوراً بهؤلاء الناس، بالطبع بل إن قوى السوق والسمة الشعبية الجماهيرية التي تعترف بها قد جعلت معيار تقويم الفن إقبال الغالبية، والتوجه إلى النخبة، بدلاً من معيار "جيد أو سيء"، أو معيار "فن مهذب أو فن بسيط".

قال المخرج السينمائي البريطاني المعروف بيتر غريناوي Peter Grcenaway في مقابلة حديثة أجريت معه أن سينما هوليود Hollywood ذات الثقافة الأحادية قد فرضت عولمة متجانسة حالت دون سماع معظم الأصوات الأخرى. فهي تعبر عن الضمير الإنساني بأسلوب

[٢] الفنون تشمل الآداب كذلك.

أحادي البعد نافية التعددية. كذلك المخرج السينمائي اليوناني أشار إلى الرقابة المالية الأمريكية والمنهج المنفرد المضطرب الذي تفرضه الولايات المتحدة على السينما. كما أبدى قلقه بشأن الجيل التلفزيوني الذي يتلقى معرفية عن السينما والفنون بوجه عام عبر التلفاز وجمالياته.

والواقع أن أي فيلم ينتجه أحد عمالقة هوليود مثل ديزني ووارنر، و"أم جي أم" وسوني يحقق رواجاً كبيراً على الصعيد العالمي. في حين أن أي فيلم آخر لا يكتسب السمة الكوكبية إلاّ إذا كان باللغة الإنكليزية على الأقل. وليس هذا هو الشرط الوحيد لرواج الفيلم عالمياً. يوضح المخرج الكسندر سنجير Alexander Singere أسباب تفضيل العالم كله للأفلام الأمريكية بفضل تحليله لأيديولوجيا تلك الأفلام المتمثلة بتقديم الناس العاديين والحياة اليومية مكسوّة بطبقة من السُكّر القرمزي ومغلفة بأغلفة جميلة وتعالج كل القضايا والإشكالات على يد أبطال وسيمين..... تلك هي الطريقة الأمريكية.

إن سينما هوليود التي لعبت دوراً خاصاً بها في تشكيل المعالم الثقافية الحالية بفضل متابعة أكبر نجاح ممكن في السوق العالمية قد تأثرت هي نفسها بتلك السوق. إذ يقوم المنتجون بدراسة قبول جمهور بلدان أوربا الشرقية وأفريقيا أو آسيا للأفلام الأمريكية ودرجة تفضيلهم لها. كما عبرت الاستديوهات منذ بضع سنين عن خيال المجتمع الذي أخذ يزداد اتساعا يوما بعد يوم.

تتلقى السينما والموسيقا، الصناعتان القويتان، دعماً من الصحافة ووسائل الإعلام الإلكترونية، فتسهم بالتالي في توجيه النماذج الثقافية وتشكيلها، وفي تحديد أسلوب الحياة وتعيين القيم. إذ تقوم قنوات الأقمار الاصطناعية المتلفزة والتي تغطي العالم كله بعرض أشرطة فيديو كليب للأغاني الجديدة على مدى أربع وعشرين ساعة.

وفي الوقت نفسه تقدم معلومات لا نفع منها حول لباس الفنانين وعاداتهم وطفولتهم والطعام الذي يحبون، أو كلّ شيء يمكن أن يعزز نمط الحياة ويجعل وجود نوادي الهواة أمراً ضرورياً. ومن الأمثلة المميزة شركة MTV التي تبث برامجها إلى" ٥٨٠٠٠٠٠٠ " ثمان وخمسين مليون مشاهد في ٣٣ ثلاث وثلاثين بلداً.

ومن الواضح أن هيمنة اللغة الإنكليزية يعد عاملاً مساعداً كبيراً في تحقيق العولمة، كما هو الحال في هذه الأيام.

ومن جهة أخرى لا يستطيع المرء إنكار وجود أمثلة من المحيط في هذا العالم الجديد كالبلدان التي يسميها بلدان العالم الثالث، أو بلدان الفنانين المشاهير والتي تسعى لاستخدام جغرافيا متعددة الثقافة لتقديم صيغ جديدة للفن.

يستطيع المولعون بالسينما أن يشاهدوا، هذه الأيام، أفلامهم المحببة من إيران والصين أو البلقان التي تحظى باعتراف واسع النطاق. وفي الوقت ذاته تضطر صناعة الموسيقا لأن تقبل ضمن شركات التسجيل المحلية مثل شركة بيتر غابرييل Peter Gabriel الذي يعمل في ميدان الموسيقى العرفية، أو حتى تروّج لموسيقا الأوبرا لأسباب تجارية ولأن المعلومات تخلق حاجات ومطالب جديدة). انظر كيف ظهرت هذه النزاعات الثلاث مؤخراً.

لقد تأثرت، بالطبع، الأشكال الموسيقية الرفيعة الأخرى بالعولمة. إذ ظهرت النزعة التجارية، والاستهلاك الجماهيري في الرسم والفنون التشكيلية وحتى في الطريقة التي تعمل بموجبها المتاحف.

تقدم الحواسيب احتمال حدوث اتصالات أوسع بفضل الانترنت وتجاوز الحدود الجغرافيا. إذ يستطيع المرء أن يزور بسهولة موقع متحف ومعروضاته، الأمر الذي يُيَسّر مقاربة ذاتية للفن اللازم. مازال مستقبل الفنون التشكيلية يكتنفه الغموض لأن أعمال هذا الفن تتصف بكونها امتيازاً إبداعياً أو قطعاً زخرفية أكثر من كونها فنوناً تشكيلية تتوجه إلى المسألة المتعلقة بمستقبل هذه الفنون وبتطوير حوار مستمر مع زمانها وبيئتها المحيطين بها.

كيف تؤثر العولمة في الأدب؟

إن العولمة توسع نطاق إيصال الكتب من مختلف أنحاء العالم بفضل الترجمة، من جهة، كما أنها تولد دور نشر متعددة الجنسيات، من جهة أخرى، نهدف إلى إنتاج أفضل الكتب.

هنالك تقرير هام ورد من الواشنطن بوست بعنوان "شركات ألمانية ترفع من سوية حضورها في العولمة الأمريكية هي المفتاح" ويقول التقرير: "إن شركة بير تيلسمان Bertelsmann الإعلامية الألمانية أصبحت، بعد شرائها شركة راندوم هاوس ببلشرز Random House Publishers (دار راندوم للنشر) بمبلغ (١,٤) بليون دولار، أكبر شركة نشر في عالم الكتب باللغة الإنكليزية. إذ قرر منتيلهوف Mintelhoff رئيس مجلس إدارة هذه الشركة، تحويل لغة العمل في شركته من الألمانية إلى الإنكليزية".

ومن ثم تنشأ المسألة الخطيرة المتعلقة باللغة. فالإنكليزية اليوم هي اللغة المهيمنة في الانترنيت والسوق العالمية، إذ تتمتع هذه اللغة بالهيمنة الثقافية الوسيطة بسبب الحاجة إلى لغة مشتركة لتحقيق التواصل بين مختلف الثقافات.

لقد اقترنت الثقافة الأمريكية واللغة الإنكليزية اقتراناً وثيقاً بالضخامة الاقتصادية والهيمنة الأمريكية وأخذت تتقدم في مسيرتها لفتح الكرة الأرضية. فهناك مصطلحات وتعبيرات جديدة أخذت تظهر إلى جانب المصطلحات والتعبيرات القديمة دون أن يجد المرء وقتاً لترجمتها أو حتى دون أن يكلف نفسه بترجمتها، مثل Fast - Food (الوجبات السريعة)، happening (يحدث)، Cool (بارد)، و C.D (القرص المضغوط) C.D Rom( )

و bits( ) و bytes ( ) والقائمة طويلة ومستمرة.

ولكي تتاح الفرصة لأدب بلغة "أقل شأناً من الإنكليزية" للانتشار، لابد له من أن يترجم إلى الإنكليزية وعندها يمكن لهذا الأدب أن ينتشر في جميع أنحاء العالم إذا ماتبنته قوى السوق لأسبابها الخاصة بها.

تحدي زماننا:

إننا نعيش عصر العولمة بكل مالها وماعليها. وفي مثل هذه اللحظات الحرجة من الحياة

يدير الناس، عادة، ظهورهم إلى الحاضر ويلتجئون إلى ماهو معروف ومأمون ومع ذلك فإن الإلتفات إلى الماضي ليس هو الحل الممكن الوحيد. فالتحدي يكمن في الحاضر وفي المستقبل البارز. التحدي هو كيف يستطيع الإنسان صانع التنمية والثقافة، صياغة مصطلحات التنمية التي سوف تجعل الوضع ينقلب لمنفعته.

إن مجرد رفض الحاضر غير المقبول لايؤدي بالضرورة إلى صياغة الشروط الكفيلة بحل المعضلة. فليس هناك وصفات جاهزة للحلول. التاريخ وحده هو الذي يطرح فرضية قيام الفنانيين والمفكرين والعلماء بدور هام في بناء نوع جديد من الوعي الاجتماعي. ومايلزم الآن هو معرفة نقدية متقنة بالمواطنين النشطاء في العالم الذين يستطيعون كبح السلطة.

سوف يستغرق أمر تحويل الوضع الحالي للأمور إلى حالة مؤقتة وجعلها عتبة للدخول في زمان قادم أفضل، زمناً طويلاً. لابد من وجود بعض ردود الأفعال ضد مايبدو مهيمناً وأبديا. نحن نعلم من خبرتنا ومن التاريخ ألا شيء مطلق ومحدود. فأية خطة يمكن أن تنجح أو أن تفشل في أي وقت من الأوقات لأن ماهو مطلق وواضح هو أن الإنسان سوف يسود.

□□□

ندوة الإنسان الذي افتتن بالعولمة الفن "العمومي" والسوق

ستيفان بيليني (*)
ت: مهاة فرح الخوري.

ماذا يعني انتشار العولمة في الميدان الفني المعاصر؟ للإجابة على هذا السؤال، أرغب في المباشرة بعودة سريعة إلى الماضي، فألقي نظرة دقيقة على المسرح الفني الأوروبي في القرن الثامن عشر. كان يهيمن على المسرح المذكور نموذج ما، نوع من قاعدة دولية للذوق حيث باريس هي عاصمتها. في تلك الحقبة، كان الفن الفرنسي مزوداً بمركز معتبر وبحظوة مسلّم بها. إلا أن هذه الأخيرة ليست ناجمة بالضرورة عن تفوق ذاتي خاص بالفن الفرنسي آنئذ. فالأمر يتعلق بهيمنةِ هيأتها على المستوى الوطني والأوروبي سلطة جعلت من سياستها الثقافية أداة تعريف وترويج لعظمة أمة ولسيادتها، هذه الأداة ظهرت في المستوى المؤسساتي مع وجود الأكاديمية الملكية للتصوير والنحت التي خرّجت النخبة الفنية في ذلك العصر. في الإطار الداخلي إن تعريف المدرسة الفرنسية قد تم بتنظيم صالونات معارض في متحف اللوفر، إذ كانت هذه تنظم معرضين في السنة للأعمال التي كان يبدعها الفنانون الآكاديميون. بيد أن تأثير هذه التظاهرات الباريزية تعدّى كثيراً الحدود: طالما أنها شكلت موضوع تعليقات ودراسات عميقة مستفيضة[1] خارج البلاد. علاوة على ذلك فقد تأثر الفنانون الفرنسيون جزئياً بالاتصال بتحف الفن الإيطالي وبالآثار القديمة أو العاديّات اليونانية- الرومانية، في إطار الآكاديمية الفرنسية في روما. إن وجود مؤسسة ثقافية فرنسية في إيطاليا يعزّز بالوقت ذاته البعد الدولي للمذهب الآكاديمي من جهة، واحترام التقليد التصويري الموروث من عصر النهضة الإيطالية من جهة ثانية. الدليل واضح للغاية: فقد أعقب مجدُ الفن الإيطالي وتفوقه، الخطوة التي بلغتها المدرسة الفرنسية وسلطتَها. منذ ذلك الحين غدت المدرسة الفرنسية المذكورة مرجعاً يفرض نفسه على الجميع أي على أوروبا الفنية برمتها.

* – أستاذ مؤهل للفن التشكيلي في مرسيليا؛فريق دراسة المادية الأصولية- باريس

(١) بصورة خاصة بفضل الكنايات العائدة لمعارض "ديدرو" والتي كانت تذيعها الـ:
Correspondance litteraire de Grimm ou les Letters de Du Pont de Nemours a la Margrave Caroline- Louis de bade.

ثمة قاعدة جمالية تتأصل في التقليد الفني الغربي منذ النهضة الإيطالية، لكنها تتمثل في عصر النور بهيمنة مدرسة وحيدة. مع ذلك، هذه الهيمنة لا تفسّر بتسوية الخصوصيات الوطنية أو بزوال الإبداعات الفنية العائدة لكل أمة. فيما إذا كانت فرنسا تمتاز بالفنانين "بوشه Boucher، "شاردان Chardin، "غروز Greuze، و "دافيد david، فإنه، يمكننا أن نذكر بين الفنانين العظام للقرن الثامن عشر البريطانيين "رينولدز Reynolds، و "هوغارث Hogarth، أو الإيطالي "تييولو Tiepolo".

هل نحن تواجهنا اليوم ظاهرة مماثلة لتلك التي ذكرت؟ بمعنى آخر هذه العولمة التي غالباً ما تتخذ بعداً اقتصادياً، هل تتخذ في مجال الفن مع هيمنة مطلقة لنموذج جمالي، وببساطة أكبر مع سيطرة أمة تفرض في المستوى الدولي قيمها الجمالية الخاصة بها؟ إن بعض الأرقام المتعلقة بالفنانين المعاصرين المسايرين أكثر ما يمكن حالياً لسوق الفن، يمكنها أن تساعدنا على الإجابة على هذا السؤال. فيما إذا استعرضنا الأسماء العشرة الأولى نجد بينهم ثمانية فنانين أميركيين في المقدمة "وليم دي كونينغ Willem de Kooning"، "جاسبر جونس Jasper Johns"، "روبرت راوخنبرغ Robert Rauchenberg" و "روي ليختنشتاين Roy Lichtenstein". من هم هؤلاء الفنانون؟

"Willem de Kooning"، هو مصور تعبيري تجريدي هولندي، كان أحد أهم الممثلين الرئيسيين لما يصلح تسميته "مدرسة نيويورك". هذه المدرسة إذ فرضت نفسها على الساحة الدولية في الخمسينات، ما لبثت أن أصبحت قيمة مرجعية، نقلت قلب الحياة الفنية الدولية من فرنسا إلى الولايات المتحدة الأميركية. هذه الهيمنة لم تضعف في العقدين التاليين اللذين شاهدا تصاعد "Jasper Johns" ثم "البوب آرت" إذا كان "Roy Lechtenstein" أحد ممثليه الرئيسيين. فيما إذا اعتبرنا أن "Robert Rauchenberg" هو شخصية يصعب تصنيفها، فإنه غالباً ما يعرّف مع "Jasper Johns" كرائد لـ "البوب آرت".

هكذا فإن طليعي الفن الأميركيين لما بعد الحرب، يُعتبرون اليوم مختارين ولهم مكانتهم في السوق. بيد أنه يبدو من البساطة بمكان، فيما إذا فكرنا أن هذا النجاح لا يرتكز إلا على صفات جمالية أو على موهبة الفنانين ليس إلا. إذا ما هيمن الفن الأميركي بعد الحرب، ذلك لأنه ساهم في مخطط "استراتيجية" تصدير قيم الولايات المتحدة الثقافية إلى المسرح الدولي. إن وسائل وأهداف نشر هذه الثقافة وترويجها قد تم مؤخراً تحليلها من قبل "سيرج غيلبو Serge Guilbaut " الذي يبيّن لنا بدقة كيف تم تعريف الفن الأميركي ووضعه في خدمة النضال ضد الشيوعية، كما أن الدفعات التي تخرجت من الفنانين الأميركيين قد ساهمت إلى حد كبير في إبراز النموذج الثقافي العقلي الأميركي فغدا ممثلاً للثقافة الغربية برمتها[٢]. يشير "سيرج غيلبو" إلى أن الفن الأميركي قد انتقل من موقع فن قطري إلى موقع فن دولي، ومن هذا الأخير إلى نظام فن عمومي[٣].

---

(٢) كيف ترى نيويورك فكرة الفن الحديث، Guilbaut, Serge, Nimes, Jacqueline Chambon, 1983، الصفة ٢٢٦

(٣) Idem

إن هذه الحقبة التدشينية (الافتتاحية) لعولمة نموذج فني وثقافي، هي كما يبدو لي تُشهر اليوم سوق الفن، شهرة تنعكس على المراكز التي بلغها الفنانون الذين ذكرت.

إن فكرة العولمة ليست إذاً بالنسبة للقيم الفنية ظاهرة جديدة، إنها على العكس سمة تتصف بها الحداثة التاريخية. إنها عولمة ترتكز على فرضيتين. الأولى تتناول فكرةً: أن العمل الفني العظيم يجب أن يتخطى الألاعيب المتصلة بقوة بقرينتها الأصلية. يجب ألا تكون صنع بلد، ثقافة أو شعب، بل عملاً عمومياً. هناك فكرة صاغها "جاكسون بولوك Jackson Pollock"[٤] منذ عام ١٩٤٤ يؤكد فيها ما يلي: "إن فكرة التصوير الأميركي الموجود بمعزل عن كل الفنون... تبدو لي عقيمة" وأن "المشاكل الأساسية للتصوير المعاصر لا تتوقف على بلد ما"[٥]. أما روبيرت موترويل ROBERT MOTHERWELL فهو ممثل آخر هام للتعبيرية التجريدية، صرح من جانبه بعد سنتين قائلاً : " ليس للفن بلد" طالما" أنه إذا ما ارتضى المرء بأن يكون مصوراً اميركياً أو مصوراً فرنسياً هذا يعني أنه لاشيء" أذا لم يتوصل المرء إلى تخطيي اطاره الأصلي، فلن يبلغ قط الجنس البشري يتعذّر على المرء أن يكون أوضح على الأقل في المظهر. إذ أن "موترويل" حاول هكذا أن يتخطى التصادم فيما بينها باريس ونيويورك، تخطياً يرمي إلى التأكيد على قيمة الفن الأميركي العمومية الذي يماثل في هذه الشروط التعبير الفني للجنس البشري[٦]. بيد أن "موترويل" لا يعطي طبعاً أي تعريف لهذا التعبير. فالاقتراح النهائي هو: هدف الفن هو الجنس البشري..؛ هذا الأخير هو العمومي (المطلق)؛ والعمومي هو من الآن فصاعداً الفن الأميركي الذي احتل مكان مدرسة باريس، على الصعيد الدولي. في هذا الإطار يدخل سوق الفن، في دوره كأداة اقتصادية للنشر وأخيراً لسيطرة النموذج الأميركي العمومي. وهذه هي الفرضية الثانية للحداثة الفنية: يجب أن يكون مقابل الفن العمومي سوق عمومية: إذ أنه في هذا المنظور الشمولي فإن تداول الأعمال، كما أن المبادلات الدولية لهذه الأعمال، يمكن اعتبارها برهاناً على قيمتها الجمالية. بموجب هذه الفرضية فإن عملاً منتشراً في أرجاء المعمورة ويجد جمهوراً مستعداً لاستقباله ولاقتنائه (خارج الحدود الجغرافية أو السياسية التي شاهدت إبداعه) يعتبر عملاً يتضمن فعلياً بعداً وقيمة عموميتين. فالعمل العظيم هو عمل يحتل السوق الدولية. هذا ما يُبعد نهائياً عن النخبة الفنية العالمية كلّ إنتاج لا يحوي أداة تعريف ترويجية.

إننا نعرف ما هي هذه الأدوات، فأسماؤها مألوفة في عالم الفن. يتعلق الأمر بشكل رئيسي بالاجتماعات الدولية الواسعة التي توجه تطور المسرح الفني بعقد صلات بين الفنانين وبين الجمهور. مثل ذلك معرض الفن الدولي المعاصر في باريس، و "بيينال دو فينيز

[٤] Jackson Pollock: أشهر ممثلي التصوير التعبيري التجريدي الأميركي. اشتهر خاصة بإنجاز طريقة Dripping– وهي تقنية تقضي ترك مادة التصوير تسيل على اللوحة بواسطة عصا أو علبة مثقوبة.

[٥] In Art And Architecture, fev, 1944. Guibaut, Serge.: كيف ترى نيويورك فكرة الفن الحديث" صفحة ٢٦٣

[٦] In 14 Americans cite par Guilbaut, Serge.: كيف ترى نيويورك فكرة الفن الحديث" صفحة ٢٢٣

"Biennale de Venise" وغيرهما علماً أنهما على جانب كبير من الأهمية. أما البرهان على ضرورة التزود بأداة تعريف وترويج كهذه لبلوغ مستوى القيم الفنية العظيمة فهو ولادة جديدة لـ "بيينال الفن الأفريقي المعاصر" في "داكار" هذا لـ "بيينال" أتاح خروج القارة الأفريقية من النكران الشامل ومن الهامشية التي فسّرت طويلاً لمصلحة أتنيةٍ بحتة، أو غريبة عن الفنون التقليدية الأفريقية. حسب هذا المنطلق كان على أفريقيا، لتثبت أنها تملك فناً عظيماً، أن تنفذ إلى ما يسمى بالحداثة، أي أن تملك إنتاجاً فنياً معاصراً يتمكن مضمونه من تخطي مرساه في الثقافة الأفريقية.

لهذا الوضع نتائج مباشرة على أسلوب مواجهة الفنانين لممارستهم الشخصية. "نيكول غويز Nicole Guez" مؤلف "دليل الفن الأفريقي المعاصر"[٧] يلاحظ بشكل خاص أن هؤلاء "يريدون أن يصبحوا فنانين أولاً وأفريقيين لاحقاً". إن تأصل الفن في الثقافة وفي قيم الشعب يصبح ثانوياً إزاء الضغط الذي تفرضه ضرورة الاعتراف الدولي.

بيد أن الإرادة في التدويل هذه، ليست دون خطر، يأتي أولاً التوافق مع ثقافة جديدة أو غريبة، والخضوع لقاعدة دولية في الذوق يشهد عليه تكتم المختصين المهنيين الأفريقيين الذين حسب "نيكول غويز" لا يعتبرون معارض الفنانين المحليين مجدية، ويفضلون معارض الفنانين الأميركيين أو الأوروبيين.

نحن اليوم في وضع مشابه لذلك الذي وصفه "ديفيد هوم David Hume"[٨] في القرن الثامن عشر، فقد بيّن في تجربته بعنوان "في قاعدة الذوق" أن هذا الوضع يعود إلى قرار عدد صغير من المختصين في صناعة الفكر، أي الخبراء. هؤلاء الخبراء هم اليوم النقّاد وهم أيضاً وبصورة خاصة أصحاب صالات العرض أو القيّمون عليها والمسؤولون عن مؤسسات ثقافية تملك أدوات النشر والتعريف وترويج المنتوجات الفنية. فنفوذهم لا يرتكز فقط على كفاءاتهم أو على نزاهة حكمهم، بل على الوسائل التي يملكونها ليفرضوا قاعدة جمالية، ولكن قاعدة دولية بالضرورة، بالقدر الذي يحدّدها الخبراء، لتمنح العمل قيمة تُترجم فوراً إلى قيمة تجارية. فالسوق الذي تُتداول فيه الأعمال المنتقاة على أنها أهم أعمال من الناحية الجمالية، هذه السوق هي دولية. إن قرارات الخبراء لها انعكاسات آنية ليس فقط بالنسبة لقيمة العمل الفنية بل أيضاً بالنسبة للقيمة من حيث التوظيف المالي الذي تمثّله.

هكذا نحن نواجه ما يشبه حلقة مفرغة، فقيمة العمل الجمالية، التي يقررها الخبير تتعلق كلياً بموقع الفنان في التسلسل الدولي للقيم المعترف بها، يعني ذلك في الموقع الأخير أي موقعها في التسويق. أعطي هنا رسماً لحالة لا يلتزم فيها فقط الخبير والسوق بل أيضاً الذين يجمعون الأعمال الفنية، والذين يناصرونها، أصحاب صالات العرض، أو المؤسسات التي تساهم كلها، (عن طريق المعارض، والمقتنيات والكتابات التي تكرّس لهذا الفنان أو ذاك) في التحديد لدى فكر الخبير للقيمة التي يجب أن تعطى لإنتاج ما. إن هدفي هو أن أبيّن كيف

---

(٧) Guez Nicole الفن الأفريقي المعاصر دار نشر Afrique creations.

(٨) Hume. David. Essais esthetiques. الجزء الأول- باريس- Vrin – الصفحة ٧٩

يتعذّر أن يكون قرار الاختصاصي مستقلاً عن توجيهات السوق الدولية. إن شهادة الخبير الأدبية تضمن فعلياً قيمة القطعة الفنية ومردودها كإنتاج يخدم التوظيف المالي.. بدون رأي هذا الخبير تنتفي كلياً الفائدة.

أمّا كيفيةُ عمل عالَم الفن في شبكة موزعة على المستوى الدولي هي اليوم ظاهرة معترف بها من قبل أغلبية المحللين(٩). هذه الشبكة تعيش على نمط الاعتراف المتبادل؛ يُعترف بالفنان من قبل النقد والسوق؛ وهكذا يلتحم بالشبكة التي ينال منها شرعية ما؛ هذه الشرعية تدعمها الانتقاءات التي تجريها المؤسسات الرسمية التي تغذي رساميلها نتيجة موقع الفنانين في السوق. هذا التحرك يعمل على تعزيز الانفصام فيما بين ما اتفق على تسميته "الفن المعاصر" وبين الجمهور، إذا أن الفن المعاصر ليس عليه أن يقدّم حساباً إلا للشبكة الدولية التي تدعمه. فليسَ للجمهور أية دولية، رغم كل كتابات النقد والتبريرات التي تهدف إلى نشر الفكرة الآيلة إلى أن كل عمل جيّد بالفعل يستطيع أن يحظى على التأييد ذاته، على القدرة نفسها، على البعد ذاته والفعالية ذاتها، إذا ما عرض في نيويورك، باريس، الجزائر أو أوداغادوكو.. إنه خيال مطلق ولكنه استراتيجي للعولمة الثقافية التي لا تعمل بالنهاية إلا لأن العمل المعاصر لا يحتاج بالضرورة إلى تجربة الواقع ليعيش: يعني إلى تأمل الجمهور الذي كان حصراً له.. بيد أن قسماً كبيراً من الإنتاج الفني المعاصر يفتقد للجمهور، كما تشهد على ذلك الصالات المقفرة، ومتاحف الفن المعاصر، أو ببساطة أعداد مرتادي المعارض الفنية الكبيرة المكرّسة لهذا الفن(١٠).

إن عالم الفن اليوم هو إناء مغلق، نوع من الجهاز يتغذى من نفسه ولا يلجه الجمهور. إنه تناقض غريب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مثلا وضع بلد كفرنسا التي شاهدت أن صالات المعارض المؤسساتية قد تضاعفت خلال العشرين سنة الأخيرة وفتحت أبوابها على مصراعيها للجمهور– حقبة من الزمن تقابل تفجّر السوق ونموّ دوره كمشروع اقتصادي للذوق. هل يحتمل أن تكون هذه الظاهرة ناجمة عن إرادة جعل الثقافة ديمقراطية؟ هذا يعني نسيان واقع أن عملية ولوج الأعمال الفنية وتأملها لا تعطي أية سلطة، ولا تضمن أن صوت الجمهور سيُسمع من المسؤولين الثقافيين. بالفعل هذا هو الوضع. ترتضي المؤسسات الفرنسية بأن تثبّت منتقيات السوق عن طريق سياستها الإقتنائية ومعارضها بالنسبة للدولة كما بالنسبة لهواة جمع التحف، أصبح العمل توظيفا حيث لا تقدر فائدته بقيمته المادية بل بقيمته التراثية.. فالمؤسسة تدّخر وتجمع ما تظنه ذا قيمة جمالية بمقتضى اعتراف الشبكة الوحيد. هنا يبدو لنا مثال لسياسية ثقافية تُقِرُّ رسمياً ولكن بشكل مضمر الفكرة الآيلة إلى أن عملاً عظيماً يجب أن يكون عمومياً ونتيجة ذلك، بعيداً عن السياسة، إذ أنه ليكون العمل عموميا يجب أن لا يتأصل بعمق في الخصوصيات الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية لبلده الأصلي.

هذا الخيال يترجم بوقائع مرئية جدا تتيح التفكير بأن الأمر هنا لا يتعلق بعملية قدرية، بل بإرادة سياسية ثابتة. فالنتيجة العظيمة للاتفاق الدولي حول فكرة القيمة الفنية لعمل ما تتوقف

(٩) Cf. Cauquelin. Anne. L.art contemporin. Paris PUF. 1992

(١٠) Cf. Sur ce point DAGEN. Philippe. la haine de Lart. Paris. 1997.

على مقدرة هذا العمل في تخطي الثقافة المحلية (قطرية كانت أم قومية)، ذلك ليبلغ نوعاً من العمومية الفنية صالحة أينما كان لكل مكان ولكل زمان، هذه النتيجة إذن هي جعل الممارسات والمضامين متشابهة متماثلة. تقضي إذن المسألة بكاملها بمعرفة النموذج الذي تستقي منه هذه العمومية المفترضة. لا مجال للمجازفة إذا ما قدرنا أن هذا النموذج قد فرض على الساحة الدولية مع الأهمية المتنامية للفن الأميركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن القيمة المطلقة والعمومية حكماً لعمل فني متميّز، هي فكر متصل بشكل حميمي بالفكرة الفنية الأميركية وبالرساميل السياسية التي تمده. فالنموذج الفني العمومي إذن النموذج الأميركي، هذا الذي يهيمن على سوق الفن، ويشكل قيمة مرجعية لكل إنتاج فني.

لا يؤدي هذا الوضع بالضرورة إلى زوال كل إنتاج فنّي محلّي، بيد أنه يعني أن كل عمل فنّي، ليكون مزوداً بقيمة حقيقية، يجب أن يكون معترفاً به من قبل الهيئات الشرعية للذوق التي تمنح امتيازات كبيرة للإنتاج الأميركي. في مقدمة هذه الهيئات تأتي بدون شك السوق الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪. هكذا نستطيع أن نفكر، للإجابة جزئياً على السؤال الذي صغته وطرحته في مقدمة مداخلتي أننا نعيش فعلياً وضعاً من سيطرة النموذج الثقافي الفني مشابه للذي عرفته أوروبا في القرن الثامن عشر، مع بعض الفروقات التي قد تجعل الحقبة الحالية مغلقة أكثر. فالولايات المتحدة حالياً تملك في المجال الثقافي وسائل سيطرة أكثر تطوراً من وسائل فرنسا في القرن الثامن عشر، بصورة خاصة في مجال ترويج وتسويق منتوجاتنا، أستخدم هنا المصطلح -منتوجاً- وليس فقط عملاً فنياً، فالولايات المتحدة تعالج أعمالها الفنية وتفرضها على السوق الدولية، على أنها منتوجات. في بلد حيث لا يوجد مبدأ حق المؤلف فإن قاعدة الملكية الأدبية هي التي تحكم سوق الفن ونشر الأعمال. إن هذه القاعدة قد جعلت الولايات المتحدة في المستوى الدولي تستحوذ على أداة تعريف وترويج وتوزيع لمنتوجاتها الثقافية بقوة لا مثيل لها. هذه الأداة هي مشروع الاتفاقية متعددة الجوانب حول التوظيف "AMI". يهدف نص الاتفاقية إلى إعطاء حريّة شاملة للسوق العالمية، يتضمن بالفعل أحكاما تجعل القواعد والتشريعات الوطنية التي تحمي الأعمال الفنية والفنانين غير نافذة مع ضمانها لوجود منتوجات فنية محلية. لا أدخل هنا في تفصيل نص الاتفاقية المذكورة ولكنني أريد أن أذكّر فقط بالمادتين اللتين تشكلان أثقل تهديدات للإبداع الفني. الأولى هي المادة التي تتناول "التعامل الوطني" وهي تلزم كافة البلدان الموقعة للاتفاقية على أن لا تفرق فيما بين التوظيفات الوطنية وبين التوظيفات الخارجية.

إذا لم نعط سوى مثلاً واحداً، هذا يعني أنه بالنسبة لبلد كفرنسا فإن السينما الأمريكية يمكنها أن تستفيد من ٦٠٪ من مصادر صندوق الدعم السينمائي المخصص عادةً للأفلام الفرنسية. ثم إن الشرط الأخير للمادة يقضي بإلزام كل دولة منح الميزات نفسها لكل التوظيفات الخارجية، بما لا يختلف عن الشروط التي تتعامل فيها بعض البلدان التي عقدت فيما بينها اتفاقيات إفرادية. إذ ما عدنا إلى مثل فرنسا والسينما- هذا القطاع الذي كان هدف عقود الاتفاقية المذكورة، فإن الميزات الناجمة عن اتفاقيات الإنتاج المشترك فيما بين فرنسا وبين Le Burkina-Faso، يجب أن تخضع أيضاً لكل توظيف جديد خارجي.

إذا ما كانت فرنسا قد انسحبت حالياً من مفاوضات الاتفاقية متعددة الجوانب "AMI"، فلأن هذه تفرض على الإبداع الفني تهديداً لا سابقة له: ألا وهو تسوية عالمية للقيم الجمالية، وسحق كل الخصوصيات والميزات المحليّة وفرض قاعدة دولية للذوق، إن هذه الاتفاقية متعددة الجوانب هي في النهاية سيطرة وحيدة الطرف لنموذج ثقافي. بيد إنها سيطرة تقرّها وتحدّدها القوى الاقتصادية والمالية للتوظيفات المالية أكثر مما تحدّدها القواعد والأنظمة الجمالية.

□□□

كتب وتراجم

١- مسألة المثاقفة خلال الحملات الصليبية
٢- الأمم المتحدة على عتبة القرن القادم
٣- الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي
٤- التغيرات الجذرية المطلوبة في ارتكازات الأيديولوجيا العربية الراهنة

مسألة المثاقفة خلال الحملات الصليبية(*)

تأليف.مارتين إيربشتوسير
تـ.د. حسن مصطفى سحلول
ود. نجوى عبد السلام

مخطط البحث

عناصر المسألة

لقد دعا المعهد الفرنسي عام ١٨٠٨ المؤرخين لدراسة الموضوع التالي: "إثر الحملات الصليبية على حريات الشعوب الأوروبية المدنية وعلى حضارتهم وعلى ثقافتهم وعلى التجارة والصناعة." ولبى المؤرخون هذا النداء. وكتبوا كثيراً من الأبحاث. وكان يجمعها كلها أو يكاد أنها تبرز الصلة بين الحملات الصليبية وبين مجموع تطور أوروبا المادي والروحي في نهاية العصور الوسطى.

ثم لم تلبث أن ظهرت ردة فعل معاكسة. ونُشرت دراسات تفصيلية حول العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في كل واقعةٍ تاريخية محددة. وخلال ذلك كان المؤرخون يفصلون بدقة متناهية بين تاريخ الحملات الصليبية على الشرق العربي والإسلامي وبين توّسع التاجر الإيطالي على الساحل السوري والمصري وبين تاريخ دولة النورمانديين في صقلية وجنوب إيطاليا وبين زحف الممالك المسيحية في شمال إسبانيا ضد الدول الإسلامية وملوك الطوائف في الأندلس.. وكانوا يستنتجون من ذلك أن الحملات

(*) ملاحظة : هذه الترجمة للجزء الأخير من كتاب بعنوان عصر الحملات الصليبية ظهر في لايبزيغ في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة عام ١٩٧٨ للكاتب مارتين إيربشتوسير. وقد لجأنا إلى بعض الإضافات الطفيفة لجعل النص مفهوماً في اللغة العربية.

الصليبية لم تلعب إلاّ دوراً صغيراً جداً في نقل الحضارة البيزنطية والحضارة العربية الإسلامية إلى أوروبا.

ولقد عزمنا في مقالتنا هذه أن ننظر إلى مجموع الحركات التوسّعية التي دفعت بالإقطاعيات الأوربية نحو البحر الأبيض المتوسط اعتباراً من القرن الحادي عشر على أنها كلٌ متماسكٌ ومنسجمٌ.

فالحركةُ الصليبية والفتحُ الإسباني (سقطت طليطلة في يدي **ألفونسو ٦** ملك قشطالة عام ١٠٨٥) وغزو النورمانديين لجنوب إيطاليا ولصقلية المسلمة (اعتبارً من ١٠٦١) قد قامت بها نفسُ القوى الإقطاعية. ولذات الأسباب. والقوانينَ التاريخية التي تحكّمت بمجرى هذه الأحداث ونخصُّ منها ما يتعلق بالعلاقات مع حضارة الشعوب المغلوبة هي قوانينُ كلّ الحركات التوسّعية الإقطاعية.

واعتباراً من هذا الإطار العام فقط نستطيع أن نلقي الضوء على ما تتميّزُ به كل واحدةٍ من هذه الأحداث.

إنّ أهم الفروق بين هذه الوقائع التاريخية تقوم في درجة استقرار هذه الفتوح واستمرار نتائجها. فلقد شكّلت الدولُ الصليبية ومنذ نشأتها مجموعاً بالغَ الهشاشة سواء كان ذلك في الميدان السياسي أو العسكري. وكان هدف الصليبيين الأعظم خلال النصف الأول من القرن ١٢ هو تعزيز سلطتهم وتدعيم ممتلكاتهم. ثم تحوّل هذا الهدف بعد توحيد سوريا ومصر بزعامة **نور الدين** اعتباراً من عام ١١٦٩ وبعد ظهور **صلاح الدين** على مسرح الأحداث في منطقة الشرق الأوسط عام ١١٧١ وهزيمتهم في حطين عام ١١٨٧ إلى الدفاع عن تلك السلطة وحماية المناطق التي ما تزال تحت هيمنتها. وفي وضع هذا شأنه كان من المتعذّر على الغزاة أن يفهموا الثقافة العربية الإسلامية حَقَّ الفهم. فقد كان هذا يفترض تقارباً بين الفئات القومية والاجتماعية. وكذلك لم يكن من طبيعة عقيدة الحركة الصليبية ولا من شأن فكرها أن يشجعا الأوروبيين على الاهتمام بالثقافة العربية. وفي كل مكان طُبّقت فيه المبادئُ الصليبيةُ ظهرت الحواجزُ أمام الثقافة العربية وعُزّزَ منها فاختنقت في مهدها كلّ محاولة نشيطة للاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية.

واكتفى الصليبيون بالاستمتاع بتسهيلات الحياة الشرقية. وعندما كانت تنشأ في قلب الدول الصليبية علاقات بين الثقافتين كانت هذه العلاقات تقوم دائماً بمعزل عن الأيديولوجية الصليبية وضدّها. ولم يكن للدول الصليبية بسبب مضمونها وبسبب شكلها أي انفتاح على الوسط المحيط بها.

وكذلك دولة بيزنطة التي كان يفترض بالصليبيين أنهم جاؤوا لنصرتها ومساعدتها عسكرياً فقد تعرضت بسببهم ومنهم إلى خسائر جسيمة. فلقد نهبت الحملة الصليبية الرابعة مدينة القسطنطينية عاصمة الدول وأنشأت على حرائقها الأمبراطورية اللاتينية وجعلت على رأس الدولة الجديدة نبيلاً صليبياً اسمه **بودوان الفلندري**. فلم تقم بعد ذلك لبيزنطة قائمة، حتى بعد عام (١٢٦١) عندما استعادت هذه الأخيرة مدينة القسطنطينية من يدي

الصليبيين وقضت على الإمبراطورية اللاتينية.

وعلى النقيض من ذلك فقد نجحت المملكة النورماندية (في جنوب إيطاليا وصقلية) ودول اسبانيا المسيحية بإنشاء بنى اقطاعية ثابتة. وخلقَ هذا الاستقرارُ الشروطَ الملائمة لاستيعاب العناصر العربية والإسلامية والبيزنطية واليهودية التي بقيت في البلاد المغلوبة بعد هزيمة ملوك الطوائف ولتمثّلها في قلب المجتمع الاقطاعي. وبالتالي لتفتّح حضارة ظلت نشطة حتى بعد العصر الصليبي. وكان التسامح الديني مغروساً في قلب هذه المجتمعات بفضل التراث الإسلامي. وباستثناء بعض حالات التعصب التي ظهرت خلال فترات قصيرة ومتقطعة فقد كان تعايش الثقافات فيها أمراً عادياً. وليس من قبيل المصادفة أن تكون هذه المناطق بالتحديد هي الأماكن التي تعلمت فيها أوربا الثقافة العربية الإسلامية..

وقد يُعارض في أغلب الأحيان التوسعُ الإقطاعي بازدهار التجارة الأوروبية مع الشرق بحجة أن الأول كان عسكرياً بينما كان الثاني سلمياً. ولكن هذه المعارضة ليست مشروعة. فقد كان التاجرُ يساهم مساهمةً نشيطة في الحركة التوسعية حتى عندما كانت وسائله مختلفة. وهو لم يكن يكتفي بالاستفادة من الغزوات الاقطاعية ضد بلاد الإسلام، بل كان يوجّهها حسب مصالحه. ورغم الخلاف الذي نشأ مثلاً بخصوص العلاقات مع مصر فإن التوسعَ التجاري بأشكاله الملموسة لم يكن ممكناً بدون الحملات العسكرية. وليست الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٢-١٢٠٤) هي البرهان الوحيد على ما نقول. فقد أكره **الدوق داندولو** صاحب فينيسيا فرسان الحملة على غزو زارا على ساحل الأدرياتيك لقاء مساعدتهم على عبور البحر. ثم ترأس **الدوق داندولو** الحملة ذاتها ووجّهها ضد القسطنطينية طمعا بثرواتها وتعزيزا لإحتكار مدينته للتجارة البحرية مع بلاد الشرق، ولم يكن تعاظمُ التجارة مع الشرق خلال كل القرن الثاني عشر لينهض أبدا على هامش التوسع الاقطاعي أو معارضاً للحملات الصليبية، وإنما كان شديد الالتصاق بها. وكذلك كان الأمر وبخصوص بناء الأساطيل، وكان الأمر كذلك بخصوص إنشاء المراكز التجارية، وبخصوص الطرق التجارية، وبخصوص تراكم رأس المال.

وعندما دبّ الضعفُ في أوصال الحركة الصليبية كان وزنُ المدن الإيطالية السياسي والاقتصادي قد بلغ من القوة بحيث أنها كانت قادرة على تمويل الدفاع عن نفسها وعن مصالحها وتنظيم وسائل هذا الدفاع كلما احتاجها الأمرُ لذلك.

إن أثر الثقافة العربية الإسلامية على أوروبا عن طريق التجارة يشكل جزءاً لا يتجزأ من مسألة تاريخ الحملات الصليبية.

إن كانت هناك أداة لقياس أثرِ ثقافةٍ مختلفة على ثقافةٍ تواجهها فهي أهميةُ المفردات التي تستعير ها إحدهُما من الأخرى. ويكفي أن نعرض عرضاً سريعاً لبعض المفردات العربية التي دخلت اللغات الأوروبية كي ندركَ حجم ما اكتسبته الثقافة الأوروبية من الثقافة العربية الإسلامية، حتى وإن لم يقع كلُّ هذا الاكتساب أيامَ الحروب الصليبية فقط.

ومن هذه المفردات التي نقلتها اللغة الفرنسيةُ أو الألمانيةُ وبقيّة اللغات الأوروبية من اللغة العربية أو عن طريقها من اللغة الفارسية أو اليونانية يمكن أن نذكر أسماء ثمار كانت تجهلها أوروبا حتى ذلك العصر. ومن هذا القبيل أسماء الليمون والبرتقال والبرقوق والليمون الحامض والسكّر. وأما من البهارات فلنذكر أسماء جوزة الطيب والقرفة والكمون والطرخون والزعفران. وكانت كلُّها مجهولةً في القارة الأوروبية. ولنذكر على سبيل المثال في ميدان المنتوجات اليدوية والمنسوجات القطنية بأنواعها كالدمشقي والموصلي والأطلس والساتان والفستان والمهري والتفتا والمخمل. وهذه الأسماء كلّها جاءت من العربية، وكذلك الغرافة والبغدادي والبابوج والديوان والصوفا وكذلك بعض الألوان من قبيل الكرمن والليلا والآزور.

والكلمات العربية كثيرة جداً في ميدان العلوم، ففي علم الفلك نجد أن المصطلحات الأساسية وكلّ أسماء النجوم أو تكاد من اللغة العربية. ومفرداتُ الجبر واللغوريسم واللوغاريتم جاءت من العربية أو من أسماء كتبٍ عربيةٍ صُحِّفت حين نُقلت إلى اللغات الأجنبية، والكافور والبنزين والكحول والقالي والصودا والصود والبوراكس كلّها مفرداتٌ عربيةٌ.

ونجد أمثلةً كثيرة من هذا القبيل في بقية العلوم. ولنكتف من ميدان الملاحة البحرية بذكر أميرال وبوصلة وعواري.. وكثيرةٌ جداً هي المفردات التي تشير إلى ظواهر خاصة ككلمات تعرفة وسكين وارسنال والكوف وبازار واموليت وطلسمان وإكسير ودمشق الخ..

إن فقه اللغة غيرُ كافٍ والحقُّ يُقال لتحديد مضمون العلاقات التي نشأت بين أوروبا والحضارة العربية الإسلامية ولا لوصف أشكالها. وإذا بسّطنا الأمر فإننا نلاحظ أن الإستعارة من الحضارة العربية قد تمت في ميادين ثلاثة واسعة هي الزراعةُ ثم المهنُ اليدوية والتجارة وأخيرا العلوم.

وبالإضافة إلى كل هذا فإن مؤثرات عديدة ومتباينة قد ظهرت على المجتمعات الأوربية وخصوصاً منها على طبقة السادة الإقطاعيين.

ميدان الزراعة والفلاحة.

لقد اكتشف الأوروبيون الصليبيون عند توسعهم في بلاد الشام أعدادا لا تصدق من النباتات والثمار كالليمون والبرتقال والمشمش والخوخ والخيار والبطيخ والذرة والرز والزعفران والخرشوف والطحينة والخرّوب والتمور وقصب السكر وغيرها كثير. وتذكر لنا الروايات دهشة فرسان الحملة الصليبية الأولى وإعجابهم الشديد حين شاهدوا قصب السكر وكانوا يجهلون وجوده. وتغص الكتبُ التي تصفُ الحياة في الدول الصليبية في بلاد الشام بذكر حدائقها الغنّاء الواسعة المليئة بالثمار اللذيذة. ولقد وصلت أخبارُها إلى أوروبا. ولقد حمل كثيرٌ من الصليبيين أو حجيج أوروبا معهم حين عادوا إلى بلادهم بذورا.

ولكن هذه الوسيلةِ لم تكنْ بذات نفعٍ كثير. ولم تنتشر زراعةُ هذه النباتات أو الثمار النادرة. ولم يكن السادةُ الإقطاعيون ليتقنوا فنون الزراعة ولا العناية بها، والأمثلة التي

تذكر عادة تشهد برغبة الحجاج بحمل ذكريات من البلد المزار أكثر مما تشهد برغبتهم بأقلمة زراعات جديدة مع المناخ الأوربي.

إن الإنتقال نحو الشمال قد تم حقاً عن طريق اسبانيا وصقِليّة وإيطاليا الجنوبية. فقد كان الفلاّحون المسلمون يتقنون هذه الزراعات ويتقنون المعارف اللازمة لها. ولقد نقلوا هذه الزراعات والتقنيات الضرورية لها وأقلموها بعد الفتح العربي لهذه البلدان.

وهكذا زرع العرب ومنذ دخلوا إلى صقلية وبشكل منتظم أشجار النخيل. ومنها انتقلت هذه الشجرة إلى أوروبا وخصوصاً إلى إيطاليا وجنوب فرنسا . وأدخلوا كذلك إليها زراعة القطن وغرسوا شجرة التوت والبرتقال وسائر الحمضيات.

إن الزرّاع العرب المسلمين هم الذين لعبوا الدور الأكبر وليس السادة الإقطاعيين الأوربيين وحتى في إسبانيا وإيطاليا.. ولكن من الصحيح أن توسع هذه الزراعات لم يبدأ إلاّ في زمن الحملات الصليبية وأنه استمر طيلة القرون التالية.

وكان هناك طريق أخرى في غاية الأهمية بالنسبة لبدان أوروبا الشرقية انتقلت عبرها هذه المؤثرات. وهي الطريق التي كانت تمضي في القرون الوسطى من الشرق الأوسط وبيزنطة إلى بلاد البلقان. ومن الممكن أن أغلب هذه المنتوجات كالقاوون والذرة والقثاء مثلا قد أدخلت إلى أوروبا عن طريق البلقان.

المهن اليدوية والتجارة

إن استهلاك التوابل والأصبغة والعطور وشتى المنتوجات اليدوية قد بلغ درجةً كبيرة في البلاد الأوربية بفضل التجارة مع المشرق العربي ومع بيزنطة، وكان الفلفل والقرنفل وجوزة الطيب والعنبر والبخور والزعفران وحجر الشب والنيلة وخشب الصندول الأحمر ولك البرنيق والقطن والمنسوجات الدمشقية والموصلية والحرير والمخمل والأطلس تغذي أسواق أوروبا الكبرى بانتظام، وكذلك الأمر بالنسبة للثياب الفاخرة والأغطية. وكان السجاد الشرقي مرغوبا جداً. وأما أدوات الزينة من الأحجار الثمينة واللآلئ والميناء والزجاجيات والخزفيات والعاجيات المرصّعة والمجوهرات والمصوغات من الذهب والفضة وأسلحة المباهاة من الفولاذ الدمشقي فقد كانت غالية الأثمان.

وينبغي أن نضيف لهذه البضائع التي كان يستوردها التجار مجموع الأدوات الفنية والمنتوجات اليدوية الفاخرة وكميات الذهب والفضة والمجوهرات الهائلة التي نهبتها جيوش الصليبيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر وكذلك الهدايا التي قُدّمت لهم. وهذه النقطة الأخيرة واضحة تماما خلال الحملة الرابعة. ولكننا لا نعرف للأسف كيف تم هذا الاستملاك معرفة تفصيلية غير أن جزءا من المجموعات الموجودة في أيامنا هذه في الكنائس والأديرة والمتاحف الأوربية قد جلبه الصليبيون.

ويبدو أن كلّ قصر من قصور الفرسان كان يحتوي على بعض الطرف الشرقية الفاخرة على الأقل. ويبدو أن الكنائس والأديرة كانت تستخدمها كآلات زينة. ولم يكن من

النادر أن تكون أغطية المذبح أو ثياب الرهبان أو أوعية العبادة مزّينةً بأحرف اللغة العربية أو بعناصر تزيينية عربية وإسلامية.

ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يثير استنكار الناس أو تذمرهم، خصوصاً وأنهم كانوا يحسبون أن الكلمات كانت مكتوبة باللغة العبرية! وما كان يعنيهم في الحقيقة هو جو الاحتفال الرسمي.

ولقد ظهرت في تلك الفترة بدعةٌ سرعان ما انتشرت كبيراً، وهي الاتجار برفات القديسين والأولياء. وتسابقت كل الكنائس الكبيرة في تلك العصور وكبرى الأديرة للحصول على جزء من رفات القديسين وعلى العلب والصناديق التي تحتوي على بعض منها والتي نهبت من الشرق ومن بيزنطة. وكانت شهرة المكان تتناسب مع ممتلكاته من هذه الرفات المقدسة. وفي مدينة هالبرستادت الواقعة في شرق ألمانيا مثلاً ظل الناس يحتفلون خلال فترة طويلة بيوم إهداء رفات قديس لكنيسة المدينة بعيد الحملة الصليبية الرابعة. وكان ذلك مناسبة لمسيرة دينية عظيمة في شوارع المدينة. ولم يعد ليخطر ببال أحد أن هاته الرفات قد نهبت من مدينة مسيحية.

ودير مدينة كادوان الفرنسية الواقعة في محافظة دوردوني ذو شهرة واسعة بكفن فيه يُزعم أن **السيدة العذراء** قد حاكته بيديها وأنه قد لامس جسد **السيد المسيح**. وكان يُدّعى كذلك أن مطران مدينة بوي **أديمار دومونتوي** قد أتى به من مدينة القدس بعد الحملة الصليبية الأولى (١٠٩٦-١٠٩٩) وصارت قطعة القماش هذه تعرض لجمهور المؤمنين إعتبارا من عام ١٨٦٦ فلاقت نجاحاً عظيماً.

ولكن بعضهم صوّر النسيج عام ١٩٣٥ أثناء عرضه. فذاعت صورتُه وانتشرت حتى وقعت بين يدي قارئ يتقن العربية، فاكتشف أن كفن **عيسى بن مريم** المزعوم هو من قماش مزين بخطّ عربي كوفي. وأن هذه الكتابات إنما هي الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. ويلي ذلك نص يذكر آل البيت ويطلب الرضى منهم مما يرجح الظن بأن هذا القماش قد نسج في مصر أيام الدولة الفاطمية بعد القرن العاشر.

ورغم إقبال الناس على المنتوجات الشرقية فإن الصنّاع الأوروبين لم يتحولوا لصنع مثيلها إلاّ ببطء. ولم تنتشر صناعة الحرير مثلاً إلاّ في القرن ١٣. فقد ظلت محصورة في جزيرة صقلية حتى منتصف القرن ١٢ وبدأت بعدها تخترق وسط إيطاليا وشمالها ومنطقة البروفانس في جنوب شرق فرنسا حاليا حتى بلغت ألمانيا. وكانت لوكا الإيطالية مركز الحرير الأكبر. ولكن تربية دودة القز وحياكة الحرير كانت تمارس كذلك في بولونيا وفينيسيا الإيطاليتين وفي أوجسبورج وأولم الألمانيتين وغيرها.

لم يكن الورق معروفاً في أوروبا حتى القرن ١٣ إلا عن طريق الإستيراد من الأندلس أو من الشرق. وهناك ما يثبت أن الأوروبيين قد بدؤوا بإنتاجه في القرن ١٣.

وفي تلك المرحلة بدأ التجار يستخدمون الورق استخداماً متزايداً لتقييد حساباتهم. وفي نهاية القرن ١٣ كان الورق يصنع في جنوة الإيطالية ورافنسبورج الألمانية وبعد ذلك

بقليل في بولونيا وبادو وفينيسيا الإيطالية.

وكان الصليبيون والحجاج قد اكتشفوا الطواحين الهوائية في بلاد المشرق. فاستخدموا هذا التقنية مباشرة. فنحن نراها تنتشر في شتى البقاع الأوروبية اعتباراً من منتصف القرن١٢.

ولقد ظهرت أيضاً تأثرات عديدة وغير مباشرة على صناعة التحف الفنية بعد أن أثار تقليد المنتوجات الشرقية المستوردة منافسة خلاّقة. فأصبحت مدن شمالي إيطاليا اعتباراً من القرن ١٣ مراكز لصناعة الأجواخ الثمينة. وكان جزءٌ كبيرٌ من المواد الأولية كالصوف والأصباغ وحجر الشب يستورد من الشرق أو من بيزنطة. وكانت صناعة الزجاج قد استمرت رغم اندثار الحضارة الرومانية القديمة وخصوصاً في فينيسيا، ولكن الرسم على الزجاج مع تقنية الطلاء بالميناء الملائمة وتقطيع الزجاج الصافي المصقول وهذا السعي لبلوغ الكمال في الحرفة، وهو ما كانت تتميز به الصناعات المشرقية، لم يظهر في أوروبا إلاّ بعد القرن ١٢.

وأثر الإنتاج الشرقي كذلك على حرفة النحت على العاج وتطورها وعلى صناعة الخزفيات وصياغة المجوهرات.

العلوم والمعارف:

لقد تلقّت أوروبا عامة وإيطاليا على وجه الخصوص في ميدان الإنتاج دفعاً حاسماً بفضل احتكاكها بالعالم العربي الإسلامي والبيزنطي. وإن تراكمَ الأرباح المتوفّرة من التجارة ومن الإنتاجية العالية كان من أولى العوامل التي قادت إلى ظهور عصر النهضة الأوربية.. وكذلك الأمر مع فروق طفيفة في ميدان تمثل أوروبا للعلوم المتقدمة في الحضارة العربية المزدهرة.

لقد بدأ تنظيم النشاط العلمي في أوروبا الغربية ضمن مؤسسات خاصة به منذ القرن١٣، فأُسّست جامعاتٌ ومدارسٌ، وكان من أكبرها جامعة باريس (١١٧٤-١٢٠٠) وجامعة اكسفورد الانكليزية (حوالي ١١٠٠) وجامعة نابولي في إيطاليا (١٢٢٣) وجامعة تولوز (١٢٢٩) ومونبلييه (١٢٣٩) الفرنسيتين وجامعة روما. وأسست في إسبانيا في نفس الوقت ست جامعات وبتشجيع من جامعة بولونيا في إيطاليا وتحت إشرافها ظهرت في شمال إيطاليا مؤسساتٌ تعليمية كثيرة لتدريس الحقوق. ولقد كان ظهورُ هذه المؤسسات نتيجةً لازدهار المجتمع الأوروبي الإقطاعي الناشئ ولأهمية المدن التجارية المتزايدة.. وكانت الجامعاتُ تحت سلطة الكنيسة وإشرافها وكانت تحصر تعليمَها أو تكاد بتعليم اللاهوت وبدراسته فلسفياً.

ومع ذلك فإن العلومَ الطبيعية والرياضية وعلومَ الأحياء والطبَّ والكيمياء كانت تتطوّر أكثر فأكثر. وكان اكتشافُ كتبِ كبار مؤلفي العصور القديمة واكتشافُ مؤلفات العالم العربي الإسلامي خلف ذلك التطوّر. ولقد شُرِع منذ مطلع القرن الثاني عشر بترجمة المؤلفات العلمية والفلسفية اليونانية القديمة والإسلامية وفي نقلها من اللغة العربية إلى

اللغة اللاتينية، وكانت مراكزُ هذا النشاط هي اسبانيا وصقلية والدول الصليبية.

واسبانيا هي التي نهضت بالدور الأعظم في هذا الميدان، فلقد اجتمعت فيها الظروفُ الملائمةُ بسبب وجود عددٍ كبيرٍ فيها من اليهود والمسيحين سكّان البلاد المفتوحة يتقنون اللغة العربية والعبرية واليونانيةَ واللاتينيةِ. فكان أن كثُرَ عدد المترجمين فيها.

ويعتبر **حنا الإشبيلي** واحداً من أبرز شخصيات ذلك العصر، وكان يعرف كذلك **بحنا الأندلسي وبابن داوود**، ولقد ترجم كتباً كثيرة من مؤلفات علماء الرياضيات وعلم الفلك والطب والتنجيم في النصف الأول من القرن ١٢.

وشغل **جيرارد القرموني** ذات المكان بعد بضعة سنوات، فقد راح يعمل في طليطلة اعتباراً من عام ١١٦٥ مع مساعدين له من مدينة طليطلة كذلك، وينسب إليه ما يفوق على إحدى وسبعين ترجمةً. ولقد نقل من الكتاب الإغريق **أرسطو وأقليدس وأرشيميدس**. ولكنه ترجم كذلك للمؤلفين العرب من أمثال **الرازي وابن سينا والكندي** وغيرهم.

ويكاد يكون الوضع مطابقاً لهذا في مملكة النورمانديين في إيطاليا وصقلية. حيث كان بلاط الإمبراطور **فريديريك** ٢ (١١٩٤-١٢٥٠) يضم كثيراً من المترجمين. ومن هؤلاء ميشيل **الأسكوتوسي** الذي ترجم من العربية كتاب **الحيوانات أو موسى البلرمي** الذي ترجم إلى اللاتينية من العربية كتاب البيطرة المنسوب إلى **أبقراط ويعقوب أبو ماري** ناقل **المجسطي وشرح ابن رشد** أو **كتاب الشباب والملاح** المنسوب **للحكيم الرازي**.

وكان الأمرُ على نقيض ذلك في الدول الصليبية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ولم يُلجأ إلى السوريين أو إلى اليهود المقيمين في هذه الدول إلاّ نادراً. ولا نكاد نجد لذلك أثراً في المراجع التاريخية. ونحن نعرف أن الحجاج الأوربين كانوا يحملون معهم عند عودتهم إلى أوروبا كتباً مترجمة ولكن مترجميها كانوا رجالَ دينٍ أو أثرياء إيطاليين كانوا قد استقروا في هذه المدن الصليبية من أمثال **إتيان الأنطاكي وفيليب الطرابلسي** اللذين نقلا عن العربية كتباً في الطب.

وكان عدد الأوربيين في اسبانيا وإيطاليا الذين يتقنون اللغات الشرقية اتقاناً يجعلهم قادرين على الإشتراك بالترجمة ضئيلاً. وكان **أديلارد الباطي** قد تعلم اللغة العربيةَ في أنطاكية وطليطلة. ولقد ذكرنا قبل قليل المترجم **جيرارد القرموني**. ولكن هؤلاء قلةٌ على وجه العموم. وكان تعليمُ اللغات العربية والعبرية واليونانية في الجامعات الأوربية غير كافٍ.

وسيكون من التطويل والإسهاب بمكان أن نذكر أسماءَ كلّ الكتب التي ترجمت حتى ولو اقتصرنا على الإشارة إليها، ولذلك سوف نكتفي بإيراد بعض الأمثلة عنها.

ففي ميدان الرياضيات والعلوم الفلكية نقلت مجموعةٌ كبيرةٌ من الكتب التي جعلت أوروبا تتخلى عن نظام حسابها المعقد والموروث عن العصر الروماني لتبني النظام الرقمي الهندي -العربي. وأثارت كتبُ **إقليديس** وكتبُ بقية العلماء الإغريق من الاهتمام مثل ما أثارته كتبُ العلماء العرب في الجبر وحساب مساحة المثلثات وخصوصاً كتاب

الخوارزمي الشهير **كتاب جبرا**. ولقد انتقل اسمُ العالم الرياضي الكبير إلى اللغات الأوربية محمحفا فأشتق منه **اللغوريسم** ثم **أللغوريتم**. وظلّ كتابُه حتى القرن ١٦ أساس دراسة العلوم الرياضيَة في الجامعات الأوروبية وصار عنوان الكتاب يشير إلى العلم ذاته: الجبر ..

وأما في ميدان علم البصريات فقد كان كتاب **أبي الحسن بن الهيثم** (٩٦٥-١٠٣٩) **المناظر** هو المرجع الأساسي، وكان يدرس انعكاس الضوء في الأوساط الشفافة وكان أثرُ الكتاب عميقاً على العالم الانكليزي الكبير **روجيه باكون** (١٢١٤-١٢٩٤) مثلاً.

وظلت علوم الكيمياء خلال فترة طويلة جداً خاضعة للمؤلفات العربية. وأثارت أبحاث **أبي الريحان البيروني** (٩٧٣-١٠٤٨) في علم الفلك والتقويم السنوي مشاريع واقتراحات لإصلاح **تقويم جوليان** الذي كانت تتخذه أوروبا.

واغتنى الطب الأوروبي بفيض حقيقي من الترجمة. ولقد ذكرنا قبل قليل دور مدينة ساليرن الإيطالية في هذا المضمار. ثم لم تلبث إسبانيا والدول الصليبية أن اتبعت سبيلها. ويبدو أن مدينة طليطلة الإسبانية كانت مركزاً لمدرسة متخصصة في ترجمة كتب الطب العربية. وقد ظلّت موسوعةُ **ابن سينا** (٩٨٠-١٠٣٧) الكبيرة والمعروفة **بإسم القانون في الطب** منهجا لتدريس الطب في الجامعات الأوربية حتى القرن١٧.

ولقد تُرجمت كتب **أبي بكر محمد بن زكريا الرازي** (٨٦٤-٩٣٢) مراتٍ كثيرة وخصوصا **كتاب برء الساعة وكتاب الحاوي**، وانتشرت كذلك انتشاراً واسعاً المؤلفاتُ العربية في علوم الأدوية وتحضيرها.

وبذل المترجمون جهدهم في ميدان الفلسفة لترجمة كتب الفلاسفة الإغريق القدماء وخصوصا **أرسطو** ولكنهم نقلوا كذلك كتب **ابن سينا وابن رشد** فأثارت هذه جدلاً واسعاً وغذّت الأفكار في أوساط رجال الدين في نهاية القرون الوسطى.

ولقد حاول خوري دير كلوني (فرنسا) **بيير المحترم** منذ منتصف القرن الثاني عشر أن يترجم **القرآن الكريم** بعد أن أقام فترة من الزمن في اسبانيا. وصار المبشرون من طائفة الدومينيكان أو الفرنسيسكان لا يذهبون في بعثاتهم التبشيرية دون الإلمام بتعاليم الإسلام ولو قليلا.

ولعل هذه الأمثلة القليلة تجعلنا نتخيل ذلك النشاط الكبير الذي بذله المترجمون في نقل المؤلفات العربية والإسلامية والذي بدأ في القرن ١٢.

ولقد بلغ سيلُ هذه المعارف العلمية إلى الجامعات الأوربية من خلال اسبانيا ومملكة النورمانديين الإيطالية. وأما الدول الصليبية على الشاطئ السوري فقد شُغلت بالفتوح العسكرية حصراً. وقد كان عليها أن تواجه بعد مجيئ **صلاح الدين الأيوبي** وضعاً عسكريا معقداً ولا أمل فيه. وكان فقدُ الأراضي التي استعادها العرب المسلمون قد أضعف هذه الدول الصليبية فلم يتوفر فيها الهدوءُ ولا الاستقرار اللازمان للدراسات العلمية. وينبغي كذلك بأن نذكّر بأن السكان السوريين لم يكونوا يشاركون الغزاة في معيشتهم ولم

يكن الطرفان يختلطان ببعضهما بعكس ما كانت عليه الأمور في اسبانيا وجنوب إيطاليا.

ومع ذلك يبدو أن وجود هذه الدول الصليبية بحد ذاته قد أثّر على نحو غير مباشر على الصدى الذي أثارته في أوروبا المعارفُ العلمية الإسلامية ويبدو كذلك أن هذا الصدى كان أقوى وأشد مما تظهره المراجع التاريخية.

فكبرى الجامعات في جنوب فرنسا وإيطاليا لم تكن قريبةً وحسب من إسبانيا والمملكة النورماندية ولكنّها كانت تقوم كذلك في مدن كانت مراكز تقليدية للحروب الصليبية وللاتجار مع الشرق معاً.

ولم يكن كثير من علمائها ليكتفي بمجرد هذه العلاقة الغامضة مع العالم الشرقي. فخلال الحملات الصليبية في القرن ١٣ كان هؤلاء العلماء ينخرطون في صفوفها كأطباء في خدمة الملك أو الأمير مثلاً وكانت الحملة العسكرية بالنسبة إليهم وسيلةً لاستكمال معارفهم العلمية. ويكفي أن نعرض باختصار لترجمة حياة بعض هؤلاء العلماء لنُظهر التقاء هذه العوامل.

كان **هوجو اللوكي** ويطلق عليه أحياناً اسم **هوجو البولوني** من عائلة من النبلاء. واشترك بحملة عام ١٢١٨ ضد مصر بصفته طبيبا. وعاد إلى دياره عام ١٢٢١ فعين طبيبا جراحاً في بولونيا (ايطاليا) فأسس فيها مدرسة في الجراحة كان لها الفضل في إنجاز كثير من الإختراعات. وأمّا ابنه الذي كان رجل دين فقد ألّف كتاباً في علم الجراحة من أربعة أجزاء.

وأما **بيير الماريكوري** ويعرف كذلك باسم **بيير الحاج** فقد جلب معه عند عودته إلى فرنسا قادما من فلسطين كثيراً من المعارف عن المغناطيس وعن البوصلة. وكتب عام ١٢٦٩ مؤلفا عن المغناطيس ونشر فيه لأول مرة في أوروبا إطلاقاً رسماً للبوصلة.

وأما **ليوناردو فيبوناتشي** وهو من أشهر علماء الرياضيات في القرن ١٣ فقد ولد في مدينة بيز الإيطالية حوالي عام ١١٨٠ وكان أبوه يشرف على المخازن التجارية التي أسستها مدينة بيز في بجاية في شمال افريقيا (الجزائر) وهناك تعلم **ليوناردو** في صباه اللغة العربية. وتعلم الرياضيات على يد عالم عربي. واستكمل علمه فيما بعد في الحساب والرياضيات خلال البعثات التجارية إلى مصر وسوريا وبيزنطة وصقلية واسبانيا.. وفي عام ١٢٠٢ نشر كتابه كتاب العذادة وفيه يشرح النظام الرقمي العربي. فلم تلبث مدينة بيز أن تبنت هذا النظام وطبقته. وفي كتب أخرى شرح **ليوناردو فيبوناتشي** لجمهور قرّائه الجبر العربي واقترح حلولا لمعادلات من الدرجة الأولى والثانية. وكانت مدينة بيز تظهر احترامها للعالم الكبير ولكن بلاط **فريديريك ٢** المستعرب في صقلية كان أكثر تعظيما واحتراماً له.

ومن الغني عن القول أن عدداً قليلا من العلماء الأوربيين كان قد تعرّف على العالم الإسلامي بشكل مباشر أو من خلال تجربته الشخصية. ورغم ذلك فإن أوروبا العلماء كانت تمتلك ومنذ القرن ١٣ أهم معطيات العلوم العربية الإسلامية الأساسية وكذلك كبرى

النصوص القديمة التي نقلها وعلّق عليها ودرسها العلماء العرب. وكانت المخطوطات محفوظة في الجامعات والأديرة. وفي العصور التالية كان العلماء في شتى الدول الأوربية يتابعون دراساتهم وأبحاثهم اعتباراً من تلك المعطيات. فجعلوا العلوم تتطور ولكن هذا التطور لم يترافق مع انتشارها. فقد كانت المجتمعات الاقطاعية ذات قاعدةٍ اقتصادية أضيق من أن تؤمن للعلوم بنى تساعد على انطلاقها وانتشارها بشكل واسعٍ بحيث أن عملية تمثّل هذه المعارف الحقيقية لم تتنه إلاّ في مطلع القرن ١٦.

مثاقفة الفرسان!

إن تأثيرَ الحملات الصليبية والشرق الإسلامي وحجمَه وأشكاله على مجموع الاقطاعيين النبلاء وخصوصاً على طبقة الفرسان ما يزال يثير جدلاً واسعاً وآراء متناقضة. فلقد تزامن عصر الحملات الصليبية مع عصر الفروسية الإقطاعية الذهبي. ولقد اكتسبت طبقة الفرسان أبرز ميزاتها خلال هذه الفترة. وكان بناء الحصون ينهض عندئذ على قدم وساق. وظهرت أعراف وتقاليد أخلاقية تخص الفرسان وتحدد مفاهيم الشرف والكرامة وقيمها. فحاول هؤلاء العملَ بها والتزامَها في حياتهم. ولم يكن الشعراء الجوالون أو الشعراء المُنشِدون والمغنون يكتفون بتقريظ الحب العذري ومدح أشكاله وإنما كانوا كذلك ينادون باحترام قيم الفرسان الوجودية كالتدين والدفاع عن العقيدة المسيحية بالسلاح. إن هذا التوازي بين تطوّر طبقة النبلاء الاقطاعية الداخلي وقيام الحركة الصليبية يوحي بتأثير الشرق العربي الإسلامي على ثقافة الفرسان الأوربيين وعلى طراز حياتهم.

ورغم ذلك فإن الظروف الاجتماعية التي أحاطت بتطور نظام الفروسية الأوربي وظروف الشرق الإسلامي وحتى في القرن ١٣ كانت من الإختلاف بحيث يصعب الحديث عن تراصف بين النظام الأوروبي والنموذج الشرقي أو عن تماه للأول بالثاني.

فلقد كان مستوى الفارس الأوربي الثقافي أدنى بكثير من مستوى السيد الشرقي بل ولم تكن الثقافة ولا الأدب على وجه العموم ليشكلان غاية يصبوا إليها الفارس الأوروبي. ولقد عني السادةُ أصحاب النفوذ والسلطان في اسبانيا وأوروبا بالمسائل العلمية أو بتطوير العلوم على وجه الحصر. ولم يكن فرسان أوروبا في غير هذين البلدين يعرفون القراءة والكتابة أو أن معرفتهم بهما كانت يسيرة وسطحية. بل ولم يكن أكثر الشعراء الجوالين المغنين والحواة أفضل منهم حالاً. وكان أكثرهم يضطر إلى إملاء قصائده والحكايات التي يغنيها أو يؤلفها.

إن أغلب المفاهيم الأخلاقية كالشجاعة عند اللقاء والتمسك بالعقيدة الدينية والحب العفيف والتسامح مع العدو المهزوم مشتركة بين الفرسان الاقطاعيين والفرسان العرب. ولقد اكتشف الفرسان الأوروبيون في الشرق العربي وجود المباريات والمسابقات فما لبثوا أن قلدوها. وكان الأمراء المسلمون يقدّرون الشعراء الفرسان ويشجعون أشعارهم كما كان يفعل السادة الصليبيون. وكان الشعراء العرب يتنافسون في بلاط الملوك النورمانديين وينشدون أشعارهم بحضرة شعراء أوروبين. ومع ذلك ينبغي علينا أن لا نبالغ في أهمية

هذا التشابه. فمعرفة الشرق لم تكن في أغلب الأحيان إلاّ الهزة التي أثارت تطوراً مستقلاً.

وتبنى الفرسان الأوربيون في حياتهم اليومية عادات شرقية حملتها المتاجرةُ مع بلاد الشرق وأتت بها كذلك معرفةُ الحضارة العربية المتزايدة، فانتشر استخدامُ الحمّام والإغتسال في قصور الفرسان كما انتشر كذلك في المدن الأوربية، وأدخلت المراحيض في البيوت، وانتشرت عادة إطلاق اللحى.

وكانت بيوت الفرسان كما قلنا تحتوي على بعض أدوات الترف الشرقية وإن كانت لا تقارن أبداً مع الترف والرفاه اللذين كانا يميّزان بيوتَ الأشراف العرب أو السادة المسلمين.

ومن المقبول في أوساط العلماء أن ثياب الطبقة الاقطاعية قد تطورت كذلك تطوراً ملحوظاً وعلى وجه الخصوص ثياب سيدات الطبقة النبيلة اللواتي رحن يرتدين الأقمشة الفاخرة. ولكننا إن جمعنا معاً كل هذه التحولات استنتجنا أن المؤثرات الشرقية في هذا المضمار كانت ضعيفة.

ولكن الأمر يختلف كل الإختلاف في تطور الفن العسكري، فأبرز معارك القرنين ١٢و ١٣ والحملات العسكرية فيهما قد وقعت بين جيوش الصليبيين وجيوش الفرسان العرب. وكذلك فقد أنشئت في بلاد الشام أحدث الحصون الدفاعية وفيها استكملت من عقدٍ لآخر وجرى تحسينها، وفيها تطورت فنون الحصار وأشكاله تطوراً كبيراً.

وهذه الصراعات العسكرية قد أوجبت تحسين عدّة الفرسان وأسلحتهم. فزيد من طول الدروع الزردية إلى ما تحت الركبتين ودُعمت عند نقاطها الضعيفة كالذراعين مثلاً بصفائح حديدية.

وصارت الأفراس تُغطّى أكثر فأكثر بأجلال من الزرد تقيها سهامَ الرماة. ولقد تبنّت أوروبا كل هذه التطوّرات.

ولقد اقتُبست من المشرق كذلك العباءة التي كان الفارس يرتديها فوق شكّته. وكذلك الجُلّ الواسع الذي كان يكسو الحصان. وما كان في أصله في بلاد الشرق وسيلةً لإتّقاء الشمس صار في أوروبا زينةً وعلامة يتميز بهما الفارسُ عن غيره.

وتبنى الفرسان الأوربيون في مطلع القرن ١١ عادة رفع الراية وهي في أصلها عادةٌ عربية. وكانت الأسلحةُ المرفوعة على درقةِ الفارس تهدف إلى التعريف به رغم ثيابه الثقيلة والتي كانت تغطيه تماماً بما في ذلك وجهه. ثم اعتادت السلالات النبيلة على اتخاذ رسوم لأسلحتها خاصةٍ بها تتميز بها عن بقية العائلات النبيلة. وإن أغلب هذه الرموز والشعارات تذكر بأصلها الجغرافي الأول ونعني بلاد الشرق.

وتجربةُ الصليبيين العسكرية في بلاد الشام هي التي قادت إلى تعديل الإستراتيجية العسكرية التي كانت سائدة في أوروبا حتى تلك الأيام، فازدادت أهميةُ الرماة والمشاة بين رجال الجيش. ويظهر هذا مثلاً في الحروب الأوربية خلال القرنين ١٣-١٤.

إن حصيلة هذه التأثيرات تبدو إذن إيجابية على وجه العموم رغم أنها مجموعُ تفاصيلٍ اختلفت أهميةُ كلّ منها الحقيقية باختلاف الفئة الاجتماعية التي أثرّت فيها.

وينبغي أن لا يغيب عن بالنا أبداً أن العلاقات الثقافية والتأثر بالحضارة العربية كانتا نتيجةً عارضة أو جانبيةً من الغزو العسكري. وأنها لم تكن أبداً هدفَ السادة الأوربيين. وأنها لم تكن إلا مصادفة طيبة على هامش الأحداث السياسية والعسكرية.

وسيكون من باب الخطأ أن نخفف من أهمية جانب الغزو العسكري. والذي كان يشكّل جزءاً من روح الحملات الصليبية نفسها.. ولا تعود أهمية الغزو فقط إلى عدد الفرسان الأوربيين الكبير الذي ضحّوا بحياتهم خلال هذه الحملات العسكرية ضد الشرق العربي المسلم. ولكن الأمر الجوهري والحدث الفذ كان هذا اللقاء بين التوسع العسكري والتأثر الثقافي الذي قاد إليه. وظل تأثيرُ الشرق العربي المسلم وتأثير بيزنطة في البلاد الأوربية الواقعة شمال جبال الألب تأثيراً سطحياً رغم تعدد مظاهره.. ولا يعود ذلك إلى الهوة الواسعة التي كانت تفصل بين الحضارتين وحسب. ولكنه يعود كذلك وربما في المقام الأول إلى أن طبقة الاقطاعيين النبلاء كانت تستطيع في أحسن أحوالها ومن وقت لآخر العملَ على إدخال بعض مظاهر الحضارة الشرقية ولكنها كانت عاجزة عجزاً بنيوياً عن تمثّلها.

وهذه الملاحظة لا تنفي وجود الأمثلة المناقضة.. وكما سبق وأشرنا إليه فإن التوسّع الأوروبي الاقطاعي ظل عاجزاً على الأقل حتى نهاية القرون الوسطى عن تمثّل مستوى الشعوب المغلوبة والذي كان أعلى بكثير من مستواه حتى شرع في استيعاب تلك الشعوب. وتمثّل مملكةُ النورمانديين وإسبانيا من وجهة النظر هذه توجّهاً مختلفاً عن توجّه الدول الصليبية وأمثلة مباينة لها.

تجار المدن الإيطالية:

واتخذت العلاقة بين التوسع التجاري والتأثر الثقافي أشكالاً مختلفة بالنسبة للبورجوازية الأوربية. وكان التجار الإيطاليون يعيشون في الشرق العربي المسلم وفي بيزنطة بدون أن يختلطوا بسكان البلد. فظلوا فيه جسماً غريباً ولم يتمثلوا من الحضارة الشرقية إلاّ بعض التفاصيل. وبالإضافة إلى المستحدثات التي سبق ذكرُها ينبغي أن نشير كذلك إلى مكتسبات ذات طابع مهني بحت. ومما اكتسبه هؤلاء التجار باحتكاكهم بالحضارة العربية اتخاذهم للنظام الرقمي العربي وإدخال محاسبة عقلانية وأشكال مبسطة من الدفع كالشيكات والسُفتجة.

وفي هذا الميدان كذلك أثارت الأنظمة التجارية الشرقية همة الأوربيين ولكن هؤلاء لم يقلدوها باستمرار.

ووجدت نتائج هذه الإحتكارات مع الشرق أرضاً صالحة في مدن شمال إيطاليا. فتأثرت بها كلُّ ميادين الحياة الاجتماعية تأثراً كان حاسماً في تنشيط مسار التاريخ، ولكن هذا لا يخفف من أصالة تطور هذه المدن واستقلالها.

الخلاصة :

كانت غايتُنا من هذه المقالة دراسةَ حركات الاقطاع الأوربي التوسعية من زاوية التقاء الثقافات وتفاعلها. ونحن نرى أن الحملات الصليبية ضد الشرق العربي المسلم بل وإن العقيدة الصليبية نفسها ورغم الصدى الواسع الذي أثارته في المجتمع الاقطاعي الأوربي كانت واحدةً من أقل الحركات التوسعية فتحاً للآفاق الثقافية أو انفتاحاً حضارياً على المجتمعات الأخرى. ونحن إذ نؤكد هذا لا نسعى إلى إطلاق حكم أخلاقي. ولقد يُذكّر البعضُ بإلحاح بعشرات الألوف من الفرسان الذين ماتوا خلال هذه المحاولة. إن هذا صحيح ولا شك، ولكن علينا أن نذكر كذلك أن حركاتٍ توسعيةٍ مشابهة وقريبة العهد بنا قد أهدرت دماء الشعوب لا لغاية إلاّ لإشباع رغبات الطبقة الحاكمة الأوربية بالغزو.

ولكن هذا الحكم المبدئي على الحركة الصليبية يجب أن لا يجعلنا ننسى أن نتائجها قد ساهمت مساهمة واسعة في تشكيل ملامح المجتمع الاقطاعي. ومما لا شك فيه أن أبعاد التأثر بالحضارة العربية الإسلامية لم تكن تظهر دائماً بذات الوضوح في شتى ميادين الحياة في المجتمع الاقطاعي، أو أنها لم تستمر ذات المدة.

ولقد ظهرت أوضحُ النتائج في حياة طبقة الفرسان الأوربيين بين القرن ١١والقرن ١٣. كما وأن إزدهار إيطاليا الاقتصادي في نهاية القرون الوسطى وتعاظم شتى ميادين التجارة البعيدة الأوربية لم يكونا ممكنين بدون التوسع الذي حققه الصليبيون في بلاد الشرق.

ولقد بنت مدن شمال إيطاليا امبراطورياتها الاستعمارية إنطلاقاً من القواعد الأرضية التي سيطرت عليها الحملات الصليبية العسكرية.

إن التوسع الاقطاعي قد أدّى إلى احتكاك الثقافات والحضارات،، وترك هذا الاحتكاك آثاره في الحياة الأوربية الثقافية والاقتصادية، وظلت هذه الأثار حيةً ونشيطةً بعد اختفاء الصليبيين.

ومع ذلك لم ينشأ تأليفٌ وتراكب بين الدول الصليبية والمجتمعات العربية الإسلامية المجاورة. وإذا قارنا هذا الأمر مع ما جرى في المملكة النورماندية أو في شمال اسبانيا مال بنا الفكرُ إلى اعتبار أن العقيدة الصليبية هي المسؤولة الأولى عن هذا، ولكن هذا الميل رغم مشروعيته غير كاف لتأويل الظاهرة لأنه ينسب إلى الأيديولوجيا دوراً أكبر من أهميتها الحقيقية.

إن حدود الثقافة قد أقامتها طبيعة الاختلاف العميق بين بنى الأنظمة الاقطاعية الموجودة آنئذ. وكان من اختلافها أنه كان من المستحيل ظهور تآلف وتوحيد في تلك المجتمعات. ومن وجهة النظر هذه فإن تعايش الطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية في المملكة النورماندية نفسها كان تعايشاً مؤقتاً وأمراً عابراً. وكان عمر المملكة قصيراً.

ففي النظام الاقطاعي لم يكن تداخل الأنظمة الاجتماعية ببعضها والذي يؤدي إلى تطورها ممكناً إلاّ في مطلع العصر الاقطاعي أي قبل أن تجد الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحمتها الداخلية.

□□□

الأمـــم المتحــدة علــى عــتبة القـــرن القــادم. اصــلاح المنظمــة يرتــبــط بأسباب الخطأ ولا يكرسه

أســد عبيـــد

تقول حكمة موغلة في القدم: "حيث تقف يتحدد تماماً ما تراه"

وهذا البحث المتواضع عن نشأة وماضي وحاضر الأمم المتحدة إنما يستند- إضافة لوثائقيته- إلى موقفنا نحن العرب وندافع به عن حقنا وحقوق الشعوب المظلومة، ونتطلع منه إلى اصلاح المنظمة لتصبح قادرة فعلاً على تطبيق ميثاقها بنفسها والإشراف على تنفيذ مهماتها التي ينبغي أن تجسد وتعكس مصالح الأكثرية في العالم. لاسيما ونحن نقف على أرض نسجت فوقها وشائج الحضارة العالمية، وأعرف الشعوب بالمثل القائل: "إن التفاحة لا تسقط بعيدا عن شجرتها".

مع انتصار الثورة الفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر -استتد النزاع بين الدول الأوروبية على المستعمرات والنفوذ. غير أن هذا أخذ سمات مميزة له في مطلع القرن التاسع عشر . إذ برزت وتجسدت دوافع اقتسام البلدان الفقيرة، وكذلك ظهرت أنظمة اجتماعية جديدة، واستكملت مرحلة النهوض القومي -الأوروبي، بعد منازعات حامية وحروب مريرة طويلة.

في مطلع القرن الحالي تطورت قوى الاستعمار، وأخذت أشكالاً ومضامين سياسية واقتصادية أخرى، فاقتسمت بريطانيا مع فرنسا السيادة العالمية، بينما فقدت ألمانيا الكثير من مواقفها ونفوذها. أما إيطاليا التي لم تحصد الكثير صارت تطالب بنصيب لها أكبر.

هكذا هيأت التناقضات- ما انفجر منها وما ظل تحت الرماد- عوامل انفجار الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، التي أدت إلى انهيار ثلاث امبراطوريات كبرى.

أولاً -انهيار الامبراطورية العثمانية، ولفظ "الرجل المريض" أنفاسه الأخيرة على يد الثورة العربية الكبرى ١٩١٦.

ثانياً - انهيار الامبراطورية الألمانية وسقوط الامبراطور الألماني الأعظم "غليوم"

ثالثاً - انهيار الامبراطورية القيصرية في روسيا عبر ثورة اكتوبر الاشتراكية.

بعد انهيار هذه الامبراطوريات رغب الحلفاء المنتصرون تثبيت نتيجة ذلك النصر وإعطائه شكلاً قانونياً تعاقدياً في مؤتمر "فرساي" بين المنتصرين وألمانيا المهزومة، إذ أسفر

هذا المؤتمر عن إعادة رسم خريطة أوروبا من جديد، مع الاعتراف بمبدأ الرئيس الأمريكي "ويلسون" الخاص "بتقرير المصير"، وتم توقيع معاهدة "فرساي" التي أقرت النتائج التالية:

فصل النمسا عن هنغاريا، وأعطي الكثير من أراضيها إلى يوغسلافيا ورومانيا وإيطاليا المستقلة حديثاً، وتشيكوسلوفاكيا. كما فقدت ألمانيا مناطق واسعة في الغرب والشمال والشرق، وجرى فصل "فنلندة" ودول البلطيق عن روسيا، وفقدت تركيا مستعمراتها- العربية- والبلغارية لصالح النفوذ البريطاني- الفرنسي.

هذه الخرائط الجديدة كانت أهم أسباب ظهور أول تجمع دولي "عصبة العمل" عام ١٩٢٠، حيث تضمن ميثاق العصبة اللجوء إلى فض المنازعات بالطرق السلمية، مع فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على الدول التي تخالف الميثاق أو تتمرد على الواقع القائم آنذاك.

-والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى العصبة في بادئ الأمر - وصار واضحاً: أن الأسس التي قامت عليها عصبة الأمم موجهة بشكل أساسي ضد إيطاليا وألمانيا نظرا لتطلعهما إلى مناطق نفوذ جديدة.

بعد وقت قصير انضمت الولايات المتحدة بموجب المادة التي أبقت طريق الدخول للعصبة مفتوحة أمام الدول المستقلة، والمستعمرات ذات الحكم الذاتي، شريطة الحصول على أصوات أكثرية الأعضاء.

أما من الوجهة الواقعية، فقد كانت بريطانيا هي الدولة المسيطرة على عمل العصبة، ولذلك وضعت مادة في الميثاق تجعل اتخاذ القرارات بالاجماع. ولهذا بقيت حكومة "لينين" السوفييتية خارج العصبة لعدة سنوات(!).

كان للعصبة جمعية عامة تضم كافة الأعضاء، ومجلس أمن من تسعة أعضاء ثم زيد إلى خمسة عشر عضوا، خمسة منهم احتلوا كراسي دائمة: بريطانيا- فرنسا- ايطاليا- اليابان الاتحاد السوفييتي. أما الآخرون فينتخبون من قبل الجمعية التي كان لها أمانة عامة (سكرتاريا) وتضم مجموعة الموظفين والاداريين المتفرغين لعمل العصبة، التي بقيت تلعب الدور الأول في العالم حتى انتهت صلاحيتها ومسؤلياتها العالمية مع اشتعال الحرب العالمية الثانية، وبدأ الانهيار العملي للعصبة بعد أن انسحبت ألمانيا منها عام ١٩٣٣.وفي ذلك العام أوصلت الصناعة الألمانية الحزب "النازي الألماني" بزعامة "هتلر" إلى قمة السلطة وصارت ألمانيا في موقع الأقوياء، وبدأ خطرها يلوح كالشبح فوق أوروبا، وبذلك مهدت زعامة النازية للحرب العالمية الثانية، بعدما رفض هتلر مبدأ "الاعتراف بالذنب" الذي ورد في معاهدة "فرساي". بل ورفض اقتسام النفوذ القائم أو إعادة رسم خريطة القارة.

ها هنا مزق هتلر معاهدة "فرساي" أمام "الرايخ الثالث" وبدأت الحرب العالمية الثانية لتضع بذور صراعات وموازين وأفكار جديدة. بعد انتصار الحلفاء على دول المحور. بيد أن نهاية الحرب حملت معها عاملين جديدين.

١ -المساهمة الأساسية والفعالة للاتحاد السوفييتي كأول دولة شيوعية في العالم. ودخول الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء بقوة اقتصادية هائلة دون أن تقاتل في أراضيها.

٢-تطور الاستعمار من استعمار تقليدي إلى استعمار ذي سمة اقتصادية عكست أثرها على ميثاق ومحتوى هيئة الأمم المتحدة وأنظمتها الشكلية مثل التأكيد على فكرة إنقاذ البشرية من ويلات الحروب وتكريس حقوق الأمم المتساوية كبيرها وصغيرها، واحترام الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيع المعاهدات وحسن الجوار والمحافظة على السلم وتطور الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب، وقبول أية دولة مستقلة في عضويتها شريطة موافقة ثلثي الأصوات، ولهذا بقيت الصين الشعبية خارج المنظمة واحتلت مقعدها بتدبير أمريكي- غربي جزيرة تايوان (فورموزا)، بعدما تعهد (تشاي كاي تشك) بالعمل ضد الشيوعية. لكن، قبل أن تهدأ مدافع الحرب، تلاشت موجبات وأسباب نشوء عصبة الأمم، وبدأ حلفاء الحرب الثانية يفتشون عن وعاء جديد يستوعب مشاكل المنتصرين الجدد. ففي آب عام ١٩٤١ صدر تصريح عن الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" ورئيس وزراء بريطانيا آنذاك تشرشل، يبشر العالم بإمكانية الانتصار على ألمانيا وتضمن التصريح ذكر إنشاء هيئة دولية لحفظ السلام، وتحقيق تعاون دولي من طراز جديد.

وفي عام ١٩٤٢ ومع ترسيخ فكرة زعامة الولايات المتحدة للغرب ودورها البارز في دخول الحرب كعملاق اقتصادي انفرد الرئيس روزفلت بتعريف الهيئة المقترحة وأيدته ٢٦ دولة اجتمعت في واشنطن بهدف إقامة جبهة عالمية ضد دول المحور – ألمانيا- اليابان- ايطاليا، ووقع على التصريح بهذا الشأن ٢١ دولة ومنها سورية ومصر والسعودية والعراق.

وفي أواخر تشرين الأول عام ١٩٤٣ صدر عن العاصمة السوفييتية (موسكو) تصريح وقع عليه ممثلو فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والصين، أكدوا فيه على ضرورة قيام هيئة دولية لصيانة السلام على أن يكون مبدأ المساواة في السيادة هو القول في بنية وسلوك المنظمة المذكورة، وأن عضوية هذه المنظمة مفتوحة للدول المحبة للسلام.

بين شهري آب وأيلول من عام ١٩٤٤ حدثت قفزة نوعية في هذا المجال إذ قرر الأربعة الكبار وضع حجر الأساس لمبادئ الدولية المقترحة حسب تصور المجتمعين، وهم أنفسهم الذين، اجتمعوا مرة أخرى في "يالطا" عام ١٩٤٥ لتنفيذ المقررات وكان من أبرزها "حق النقض" الفيتو للدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن. وهكذا عقد مؤتمر "فرانسيسكو" من ذلك العام وضم جميع الدول التي أعلنت الحرب على المحور. إذ بلغ عددها ست وأربعين دولة، وتبعتها أربع دول أخرى هي (روسيا البيضاء والأرجنتين والدانمرك وأوكرانيا).

وعارضت واشنطن ولندن تمثيل "بولندة"، بسبب قيام حكومة شيوعية مؤقتة فيها وهكذا دل هذا الرفض على الرؤية المبكرة لدول الغرب حول مستقبل الحلفاء. ومن يقرأ مذكرات تشرشل عن تلك الفترة يجد أن الزعيم البريطاني سرد صفحات كثيرة عن الألم الذي اعتصر قلبه على "بولندة" ويحس بما أبطنه الغرب من عداء لموسكو التي لعبت دورا أساسيا في الانتصار على الفاشية. المهم فقد وقع على بيان قيام المنظمة ٥١ دولة، ضمت في ميثاقها ١١١ مادة.

وحددت لغة المنظمة بالانكليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية. وهكذا خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ بدلاً عن عصبة الأمم، وضمت ست هيئات رئيسية هي:

١-الجمعية العامة وتضم جميع الأعضاء.

٢-مجلس الأمن وهو المجلس التنفيذي لها.

٣-المجلس الاقتصادي- الاجتماعي.

٤-مجلس الوصاية.

٥-محكمة العدل الدولية.

٦-الأمانة العامة (السكرتاريا).

وقد ألحق بهذه الهيئات الرئيسية ١٣ منظمة متخصصة ضمت بدورها حوالي ٧٠ مجلساً وهيئة ملحقة فرعية. والمنظمات الأساسية هي:

١-منظمة العمل الدولية.

٢-منظمة الأغذية والزراعية.

٣-منظمة الصحة العالمية.

٤-منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

٥-البنك الدولي.

٦-صندوق النقد الدولي.

٧-الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨-اتحاد البريد العالمي.

٩-المنظمة الدولية للطيران المدني.

١٠- الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

١١-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٢- المنظمة الاستشارية ما بين الحكومات .

١٣- المنظمة الدولية للتعرفة والتجارة.

الحرب الباردة

غداة انتصار الحلفاء وجد العالم نفسه أمام معطيات جديدة أبرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية. ومن أولى هذه النتائج خروج الولايات المتحدة زعيمة للغرب الرأسمالي، مع تعميق دور الامبريالية ووحدة تنظيمها العالمي، في الولايات المتحدة ليدير معركة عالمية واسعة النطاق ضد الاشتراكية، وأرادت الولايات المتحدة استعادة الرأسمالية الألمانية لكن بدون ألمانيا التي وضعت النخب الألمانية في مركز اتخاذ القرار بين الحربين العالميتين، كان من أبرز

أهداف الألمان في شن حربين: قطع الطريق على المنافسة الاقتصادية الغربية، ثم الحيلولة دون قيام معسكر اشتراكي ووأد ثورة أكتوبر قبل أن تنتقل إلى أرض جديدة. والهدف نفسه كان موضع تركيز أمريكي في نهايات الحرب، حينما ألقيت القنبلة الذرية على هيروشيما، وقطع الطريق على انتصارات الجيش الأحمر، بل ورده. ويعتقد الماريشال "جوكوف" في مذكراته: أن واشنطن ألقت القنبلة كي لا يواصل الجيش الأحمر زحفه لكن باتجاه الشرق(!) وبهذه التعقيدات حول نهايات الحرب الثانية وجدت الأمم المتحدة نفسها في دائرة صراعات جديدة، مثلما كانت الأمور عليه بالنسبة لعصبة العمل. هكذا تنامت عوامل الحرب الباردة نظراً لتوازن الرعب. فلقد تحكمت معطيات ومفرزات الحرب الباردة بسلوك وأهداف المنظمة الدولية ووضعت قيوداً على أقطابها، حتى تحولت إلى ما يشبه منتدى عالمي للمواجهة. ومن طرائف الحرب الباردة ماحدث في أزمة "الكاريبي" في مطلع الستينات حيث استخدم الزعيم السوفييتي آنذاك "نيكيتا خروتشوف" حذاءه كمطرقة على طاولة الجمعية العامة ليجبر مندوبي الغرب وأمريكا على الاستماع لوجهة نظر نصف الكرة الشرقي- الجنوبي. والحقيقة أن قصة حذاء خروتشوف عام ١٩٦١، كان العنوان الأبرز للحرب الباردة، من حيث دلالتها على رغبة أو تجاهل هذه الدولة الكبرى للأخرى، لكن الحذاء الروسي كان يستند يومها إلى قوة نووية عبرت الأطلسي بقواعدها لتتمركز في جزيرة كوبا كتحد لواشنطن بينما قبل جون كندي الأذكى بين الرؤساء الأمريكيين هذا التحدي لإظهار واشنطن بأنها دولة ديمقراطية وتقبل بنظام اشتراكي في عقر دارها، مع الاحتفاظ بحق استخدام القوة وتوجيه الأحداث لصالحها إذا لزم الأمر، وهذا ما أثبتته عام ١٩٧٣ حينما دبرت مؤامرة لقتل الزعيم التشيلي المنتخب شرعياً سلفادور الليندي ونظامه الاشتراكي ونصبت عميلها "بونشيت" ولم تستطع موسكو من حماية "الليندي". وكانت هذه الأحداث تدل على وجود خلل في قدرة البلدان الضعيفة على حماية نفسها حيثما ترفع شعارات غير قادرة على حمايتها مثل "حرق المراحل" والطريق غير الرأسمالية. مع غياب تقدم صناعي وثقافي، يشكل داخلياً حاملاً للصمود بوجه الأطماع الخارجية.

ومع احتدام الحرب الباردة شهدت الأمم المتحدة دخول أكثر من عشرين دولة نالت استقلالها منها ١٦ دولة في افريقيا. ولكن في ١٨أيلول عام ١٩٦١ وقع حادثاً فريداً ومثيراً، حيث لاقى الأمين العام للمنظمة يومذاك السيد "داغ هموشولد" مصرعه في حادث تحطيم طائرته خلال مهمة كان يقوم بها في أجواء الكونغو موطن بطل أفريقيا الأول "بارتيس لومبا" وظل الغموض يحيط بالحادث حتى انعقدت قمة عدم الانحياز في مطلع ايلول الحالي ١٩٩٨ في جنوب أفريقيا، إذ كشفت حكومة "مانديلا" عن أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت وراء مصرع الأمين العام للأمم المتحدة يومذاك و لازال هذا الاتهام قائماً ضد واشنطن التي لم ترد عليه. لاسيما وأن تصريحات مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن السابقة أولبرايت أكدت السياق التآمري لها في هذا المجال إذ قالت قبل توليها وزارة الخارجية بأيام: "إن واشنطن تريد الأمم المتحدة وسيلة تمكنها في كثير من الحالات للتأثير على الأحداث دون أن تتحمل عبء المخاطر".

إن اعتراف أولبرايت يلقي ضوءاً ساطعاً على تاريخ واشنطن مـع المنظمـة ودورهـا في استخدامها مما يؤكد ضرورة تحرير الأمم المتحدة من ضغوطات أية دولة عظمـى كالولايات المتحدة. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة عـام ١٩٤٥ استخدمت الدول الكبرى حق النقض "الفيتو" ٢٣٩ مرة في الإجمال وفق الأرقام التي أعدها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

استخدم ١١٤ مرة من قبل الاتحاد السوفييتي ومرتين من وريثته روسيا.

٧١مرة من قبل الولايات المتحدة غالبيتها ضد دول العالم الثالث

٣٠مرة من قبل بريطانيا.

١٨مرة من قبل فرنسا.

٤مرات من قبل الصين.

إن حق الفيتو معناه إلغاء أي مشروع قرار يقدم للمجلس لا يعجب هذه الدولة العظمى أو تلك. أي هو وسيلة ممارسة الدكتاتورية المطلقة. ولذلك هو ضد سياسة المسالمة والعدل وهي مبادئ دولية، ورغم أن المنظمة الدولية هي بشكل متطور عن عصبة الأمم، فإن حق النقض "الفيتو" لم يكن وارداً في ميثاق العصبة، واستخدام حق الفيتـو فـي غير مكانـه يضـر بمصـالح كبيرة وكثيرة.

بسكان الكرة الأرضية الذين يصلـون إلـى ؟؟عتبـة ٦مليـارات شـخص فـي العـام ١٩٩٩ والأذى الأخطر يصيب "العالم الثالث وبخاصة العرب من خلال استخدام ذلـك الحـق للحيلولـة دون إدانة إسرائيل المعتدية عليهم في جميع الشؤون من بداياتهـا الاسـتيطانية حتـى العسـكرية والسياسية. فلقد وضعت واشنطن فكرة التحاجز الدولي موضـع التطبيـق العملـي مبكـراً حينمـا سعت دبلوماسيتها لتأمين قبول الكيان الصهيوني في عداد دول الأمم المتحدة كعضـو متجاهلـة عدم شرعية قيامها،أن دول اللجنة تشكلت بموجب قرار الجمعية العامـة رقـم ١٩٤ مـن ثـلاث دول هي: الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. وجاء قرار تشكيل اللجنة بناء على اقتراح الوسيط الدولي يومذاك الكونت "الشهيد" فولك برنادوت، الذي أدين بقتله رئيس وزراء إسرائيل الأسبق "شامير". إلا أن أعمال اللجنة المذكـورة ابتعدت عـن اقتراحـات برنـادوث المتعلقـة بـالتفويض الذي يجب أن يعهد به إلى اللجنة، لأن "برنادوت" اقـترح يومـذاك أن تشـكل اللجنـة مـن أفـراد مستقلين، بينما تشكلت في واقع الحال من مندوبي دول. وفي مؤتمر باريس عام ١٩٥١ الـذي أعلن فشل أعمال اللجنة، بدأت القضية الفلسطينية تخضع لمؤثرات مواقع القوة، وقد اعتبرت الكاتبة اليهودية "حنا آرندث" عن المنحى السائد آنذاك بقولها:

"إن يهود أميركا ويهود فلسطين متفقون أعمق الاتفاق على المقترحات الآتية:

١-أتت اللحظة التي ينبغي لنا أن نربح فيها كل شيء أو نخسر كل شيء.

٢-إن المطالب العربية والمطالب اليهودية لا تقبل التوفيق فـالحل العسـكري هـو القـادر على تسوية القضية.

وتضيف: العرب كل العرب هم أعداؤنا، والجهلة هم وحدهم المؤمنون بالعدالة" (!).

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة هي التي كانت تقود نشاط اللجنة سواء بشأن اللاجئين أو حول مسألة الأرض.

فلقد مثلت السياسة الأمريكية في هذا الشأن خط سياسة الحل عبر "تغييب الحل" وتحويله إلى سياسة الأمر الواقع، ضد الافتراض القائل أن الزمن ينتهي بتسوية الأشياء كما قال موشي شاريت في رسالة بعث بها إلى إيبابان بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٦

يستخلص المندوب الإسرائيلي إلى مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ النتيجة التالية: "يعتقد اليهود أن في وسعهم التوصل إلى اتفاق سلام ن دون أن يدفعوا ثمنه الأعلى والأدنى فإسرائيل كانت تريد من المؤتمر النقاط التالية:

١-تخلي العرب عن المناطق التي احتلتها إسرائيل آنذاك.

٢-موافقة العرب على استيعاب جميع اللاجئين في البلدان العربية المجاورة والبعيدة.

٣-تخلي الفلسطينيين عن سنداتهم وملكياتهم مقابل تعويض تقدره إسرائيل وحدها، ويدفع بعد تطبيق السلام بأعوام (!)

٤-موافقة العرب على تعديل الحدود في منطقة القدس لصالح إسرائيل.

٥-اعتراف العرب بدولة إسرائيل بحدودها الجديدة عند توقيع السلام.

٦-موافقة العرب على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين بلدانهم منفردة وبين إسرائيل فوراً.

فإذا ماقورنت تلك المطالب في مؤتمر لوزان وقبل عدوان حزيران واحتلال جنوب لبنان مع ما تطلبه الآن فإن نتيجة المقارنة واضحة تماماً: بأن إسرائيل حققت مكاسب هامة بموجب اتفاقات الصلح المنفردة، وأن الولايات المتحدة لا زالت هي الحامية الأولى لإسرائيل داخل وخارج الأمم المتحدة ومن خلالها، وكانت واشنطن ولازالت توسع دورها السلبي لإعادة تكوين بعض والاستقرار السياسي والاقتصادي الضروري للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط وممارسة دور أمريكي فعال. وفي اجتماعات لجنة التوفيق اقتنع المندوب الفرنسي بأن الولايات المتحدة هي التي تملك أوراق اللعبة وبأنه لا جدوى من الجهود إذا لم يتوفر لها الدعم الأمريكي أما المندوب التركي "حسين كحيت بلسين" وكان من أحبار الأدب والصحافة فغابت فعاليته لأن حكومته لم توفق بين إسلاميتها وبين سياساتها الغربية.

القدس في المقدمة

لم تحتل قضية في الأمم المتحدة، مااحتلته قضية فلسطين. وفي المقدمة مسألة القدس، ويعود ذلك لسببين: المساحة الزمنية للصراع المستعمر والسبب الآخر يعود لعدم توفر حسم عسكري. فإسرائيل لم تكن قادرة على تحقيق هدفها هذا حتى الآن والعرب ظلوا متمسكين بحقهم التاريخي. وهكذا انعكست المسألة داخل أروقة الأمم المتحدة وقراراتها بالملابسات التالية. لقد تمكنت السياسات الاستعمارية من تحويل القضية الفلسطينية من قضية حق شعب واستعمار استيطاني، إلى مسألة مساعدة الشعب الفلسطيني عبر منظمات فرعية مثل "الاونروا

واليونسكو" و"اليونسيف" وكذلك جره العرب إلى موقع تفاوضي ضعيف حول الأرض. ورافق ذلك بل كان بالأساس: إن الولايات المتحدة علمت لدى كل الدول على قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة وأهملت جميع القرارات التي أدانت إسرائيل، ولم تسمح لأي قرار ضدها بالتنفيذ، وما فعلته الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية.

لم يؤكد سوى استراتيجية: "تأكيد مايلحق لما يسبق" وتكرار الشعارات والاقتراحات. فإسرائيل كانت دائماً في موقع رفض القرارات ورفض السلام، وعقابها الوحيد على ذلك الرفض هو "عدم العقوبة" أما بالنسبة للعرب فالأمر مختلف فحين تريد واشنطن إظهار العرب بارتكاب مخالفة فالعقوبة هي العدوان والحرب باسم تطبيق قرارات الشرعية الدولية (!) حتى القرار ٢٤٢ تم رفضه من قبل إسرائيل وبتأييد أمريكي كمضمون، وقبوله كشكل لاستمرار التفاوض حول قرارات غير ملزمة لإسرائيل. وفي الغالب بقيت جميع قرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية في عداد التوصيات غير الملزمة طبقاً للمادة السادسة من ميثاق المنظمة، بينما تطبق على العرب المادة السابعة وهي تقع في باب العقوبات الأشد. إن احتلال إسرائيل لمدينة القدس عامي ١٩٤٨-١٩٦٧ هو إلغاء فعلي لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي اعتبر القدس ذات وضع نظام دولي خاص. بل إلغاء لكل القرارات بدءا من ١٨١ إلى قرارات مجلس الأمن بشأن حيادية القدس ووضعها المتميز والأخذ بعين الاعتبار ارتباط المدينة العربية بالديانات العالمية الثلاث.

إن نتائج خرق إسرائيل للوضع القانوني في القدس جرى تسجيله في عدد من القرارات الدولية التي تضمنت الملاحظات الآتية:

أولاً - أظهرت عدم شرعية احتلال المدينة وضمها.

ثانياً - دعت القرارات إلى جلاء إسرائيل عن المدينة.

ثالثاً - أكدت على بطلان جميع التدابير التشريعية لتغيير معالم المدينة. لأن إسرائيل تعتمد فقط على حق- توراتي- ديني. وهذا الاعتماد لايعطي شرعية دولية لاكتساب "أراضي الغير بالقوة" كما أكدت جميع المواثيق الدولية: وهذا ما جاء في ميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨ لعصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة في بنده الثاني وفقرته الرابعة للعام ١٩٤٥. لقد استعادت بولونيا أرضها خلال حروب أوربا.

وكذلك استعادت أثيوبيا سيادتها على كامل أراضيها بعد قيام إيطاليا بإخضاع الأراضي الأثيوبية إليها عام ١٩٣٦ وضمها.

وفي هذا النطاق يقول الدكتور "جيرو" البروفسور في القانون الدولي: إنه بالنظر إلى التباين في القانون الشخصي فإنه لايمكن تصور أحكام القانون الدولي التي تحيل أوضاعاً غير قانونية إلى أوضاع قانوينة".

من وجهة النظر القانونية -التاريخية. فإن القدس هي من أهم المدن السورية الطبيعية. فقد شيدها الكنعانيون عام ١٨٠٠ قبل الميلاد، ودخل إليها اليهود بعد ثمانية قرون. ولم تخضع لسلطة يهودية إلا بعد ١٩٤٨.

العرب في المنظمة

رغم ما عرف عن العرب من إجادتهم لفن الخطابة والبلاغة، فإن خطابهم السياسي في الأمم المتحدة لم يكن ذلك الخطاب العقلاني المبني على ركائز قومية متينة. فقد فشلوا في تشكيل كتلة قومية مؤثرة داخل الأمم المتحدة. وانعكس هذا الفشل حيال قضايا كثيرة وصار أحد سمات الضعف الدولي للعرب. فلقد قبلوا فيما قبلوا تمايزاً واضحاً في تنفيذ القرارات الدولية سواء كانت لصالحهم أو ضدهم ومورست عليهم ازدواجية صارمة، بحيث أصبح الضعف العربي بحد ذاته يشجع استمرار التغطيات الأمريكية، لتأمين مصالحها من خلال فرض تطبيق القرارات الدولية، من ١٩٥١ في كوريا حتى حرب الخليج وضرب العراق عام ١٩٩١ إلى قصف السودان هذا العام، وقبل ذلك ليبيا.

لقد أدى تدخل الولايات المتحدة في كثير من بلدان العالم إلى تقسيم شعوبها تحت ذريعة تدخل الأمم المتحدة وبأسمها في المنازعات الدولية. من غزو كوريا إلى غزو فيتنام إلى القارة اللاتينية وبخاصة الدومنيكان إلى أفريقيا، كانت النتيجة واحدة هي تمزيق هذه الشعوب وإدخال الأمم المتحدة في مأزق حيال قضايا العالم والمجتمعات والمستويات طيلة سنوات الحرب الباردة ولا زالت مستمرة إلى الآن تحت شعار النظام الدولي الجديد غير الموجود وغير القائم أصلا، ولم تركن لتسميته شعوب العالم التي تلتقي وتتعايش على مضض مع الولايات المتحدة في رحاب المنظمة الدولية.

عام ١٩٩٢ حاول ويللي برانت مستشار ألمانيا الأسبق ورئيس لجنة التنمية العالمية جمع لجنة من كبار المفكرين في العالم بهدف الخروج بوثيقة تستشرف عمل الأمم المتحدة، بعد نهاية الحرب الباردة، والعمل على تجسيد نظرة متكاملة للمفاهيم التنموية والاقتصادية ومن جملة الصيغ التي توصلت إليها اللجنة المذكورة "استبعاد حق النقض عند اختيار الأمين العام للأمم المتحدة. ولكن برانت لم يتمكن من الوصول إلى نتيجة إيجابية، ذلك لأن الولايات المتحدة فرضت وصايتها على المنظمة الدولية، ومنعت دول العالم من التجديد للأمين العام السابق بطرس غالي واستخدمت حق النقض "الفيتو" وبشكل عام تمكنت واشنطن من تحديد الشروط المعينة التي ينبغي أن تتوفر كي تشارك هي في عمليات حفظ السلام العالمي وأولى تلك الشروط:

١-الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة أثناء التدخل وبعده .

٢-توفير المخصصات المالية والبشرية. دون أن تتحمل هي أية نفقات.

٣-ضمان ودعم الكونغرس الأمريكي لقرار الإدارة.

٤ - عدم وضع قوات أمريكية تحت قيادة أخرى مهما كانت تلك القيادة. ريثما يجب أن تكون القوات تحت قيادتها.

واستندت إدارة كلنتون في تنفيذ ذلك إلى الدستور الأمريكي (!) واتضح الموضوع بصورة جلية بعد تجربتي (الصومال والبوسنة) اللتين ألحقتا بعض الخسائر بالجنود الأمريكيين، ومستا هيبة القرارات الأمريكية.

لقد سعت واشنطن للوصول إلى نتيجة تمجد بها وحدانية زعامتها للعالم، حتى لو أدى ذلك إلى تغيير في العلاقات الدولية، مع إدارتها ومعرفتها، لما قاله رئيس أمريكا الأسبق روزفلت إبان الأزمة الاقتصادية الأمريكية -العالمية عام ١٩٢٩ "لا يمكن لأمريكا أو لأي مجتمع الاستمرار في الوجود إذا كان ثلثه من المعدمين والفقراء".

والولايات المتحدة طبقت قول روزفلت بمضمون سلبي، كي لا يصبح العرب قوة مادية وسياسية خارج الأمم المتحدة وداخلها، ولذلك استطاعت واشنطن وإسرائيل من تحييد الأمم المتحدة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، فاقتصر حضورها على صفة مراقب بينما دخل العرب في مفاوضات ثنائية برعاية فعلية منها وشكلية من روسيا. وحين عقد اتفاق من أوسلو عام ١٩٩٣ خارج نطاق الأمم المتحدة أظهرت واشنطن "اندهاشها" لكن الاتفاق المذكور صار مرجعا للسياسة الأمريكية في تنكرها للحق الفلسطيني وصار هذا المرجع قوة استناد للسياسة الإسرائيلية وحين طرحت مسألة السيادة الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة، اعترضت مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة أولبرايت على مبدأ السيادة الفلسطينية على الأراضي المحررة بذريعة أن مسألة السيادة: "مؤجلة باتفاق الطرفين": الإسرائيلي والفلسطيني.

من خلف ظهر العرب الذين يسعون إلى تحقيق سلام عادل يعيد الأرض إلى أصحابها الشرعيين. وهكذا ظهر للعيان خطورة عدم التنسيق القومي بين العرب، وكذلك خطورة توقيع الاتفاقات المنفردة على الموقف العربي خارج وداخل الأمم المتحدة.

وأن جميع اتفاقات الصلح المنفردة كانت خرقاً فاضحاً للثوابت القومية، التي يجب أن تحكم الموقف العربي داخل المنظمة الدولية على الأقل.

في هذا الصدد يقول الدكتور هشام شرابي: "لن نستطيع التأثير على السياسة الأمريكية حيال قضايانا وحقوقنا إلا بقدر ما نوظف مكاناتنا من أوراق وضغوط على واشنطن خارج وداخل هيئة الأمم المتحدة".

إن الشرعية الدولية الواقعة تحت ضربات المطرقة الأمريكية، أفقدت العرب مكانتهم الدولية وحولتهم إلى مكان جغرافي بلا مكانة سياسية وسلبتهم مقدراتهم الاقتصادية والبشرية وجعلتهم أمة بدون فعالية، بينما هم في واقع الحال يملكون مقومات التأثير على القرارات الدولية في الأمم المتحدة وغيرها بحكم امتلاكهم المواقع الآتية:

أولاً- العرب يملكون أكبر احتياطي للنفط في العالم.

ثانياً- وهم أكثر من ربع مليار نسمة.

ثالثاً- لديهم رقعة زراعية تجعلهم من المنتجين الأوائل.

رابعاً- يقطنون مساحة جغرافية تصل إلى أربعة عشر مليون كيلو متر مربع.

ومع ذلك ورغم المقومات الكبيرة يقفون لا قوة لهم ولا حولى.

إصلاح الأمم المتحدة

في العقد الأخير من هذا القرن تزايدت الأصوات العالمية الداعية إلى إصلاح المنظمة الدولية، بعدما عاشت دول المنظمة نفسها أزمات شعرت بوطأتها، لاسيما بانفراد واشنطن في التأثير الجدي على قرارات المنظمة. ولهذا فإن دوافع الإصلاح يجب أن ترتبط بأسباب الخلل في حياة الأمم المتحدة.

وبخاصة إن البنية الهيكلية لهذه المنظمة، أصبحت أكبر من إمكاناتها الفعلية المادية. فهي تهتم بشؤون ١٨٥ دولة، ويعمل لديها في الإدارة المركزية في النيويورك والمنظمات التابعة لها أكثر من /٥٠٠٠٠/ شخص من مختلف أنحاء العالم. وفي الأمانة العامة حوالي /٢٥٠٠/ وظيفة رفيعة المستوى، توزع على الدول الأعضاء استناداً إلى قواعد محددة، حسب التوزيع الجغرافي واللغات المعتمدة للأمم المتحدة تقتصر على لغات بلدان الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وإضافة اللغة العربية مؤخراً ومع ذلك فإن موازنتها لا تساوي أكثر من ٤٪ من موازنة بلدية "النيويورك" وبسبب الضائقة الاقتصادية التي تأثرت أكثر ما تأثرت برفض واشنطن دفع حصتها، فقد اضطرت المنظمة إلى إلغاء /٢٠٠٠/ وظيفة فيها.

لكن السؤال المهم هو: أية منظمة يريدها العالم وهو على عتبة القرن الواحد والعشرين؟

حين تطرق مؤتمر عدم الانحياز الثاني عشر الذي عقد في جنوب أفريقيا ١٩٩٨/٩/٣ وحضره ممثل ١٣٠ دولة من أصل ١٨٥ دولة مجموع العدد الاجمالي للمنظمة وإصلاحها أثار رئيس حركة عدم الانحياز السنوات الثلاث القادمة الزعيم الأفريقي البارز "مانديلا" إلى ضرورة : "أن يجري إصلاح المنظمة الدولية على قاعدة الأغلبية".

إشارة مانديلا تؤدي إلى فهم الظاهرتين التاليتين:

١-كيفية اتخاذ القرارات وما ينجم عنها من أوضاع سياسية.

٢-إصلاح الهرم الإداري بشقيه الاقتصادي والمالي.

هناك من يقول. إن ما تبنيه المنظمة الدولية في بلدان العالم الفقير يعصف به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت راية الإصلاح الاقتصادي المتناسب مع شروط الاقراض الدولي، ورغم أن الأمم المتحدة نالت جائزة نوبل خمس مرات في عمرها المديد جراء خدمات قدمتها لشعوب العالم، غير أن الدور التنموي للمنظمة يتراجع ويقع ضحية الاقتصاد "النيوليبرالي" الذي يمثل دول الشمال الصناعية، إذا أصبحت مساحة التحكم بالدول الفقيرة أوسع من ذي قبل، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واقتصاده الأفقي، بل إن شعوب روسيا وأوروبا الشرقية وريثة دول "الكوميكون" السابقة باتت تدفع فاتورة وحدانية التحكم الأمريكي-الغربي.

إن موازنة الأمم المتحدة العادية البالغة ١,٣٠مليار دولار سنوياً هي أقل من حجم الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام البالغة، ٣,٦ مليار دولار، وأن الولايات المتحدة الأمريكية مدينة للمنظمة بمبلغ ١,٥ مليار على امتداد رفضها تسديد أقساطها السنوية المستحقة التي تمثل طبقاً للحصص ٢٥٪ من الموازنة العامة.

في مطلع العام الحالي ١٩٩٨ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي انان" عن إمكانية إحالة نصف موظفي المنظمة تقريباً إلى التقاعد خلال السنوات العشر القادمة إذ يوجد الآن مسؤول واحد على رأس كل ٣٥ موظفاً، بالمقارنة بأرقام المكاتب الحكومية في العالم التي تضم مسؤولاً واحداً على رأس كل "٢٠٠" موظف. وحين يبشر "انان" بالثورة الهادئة التي ينوي إحداثها في المنظمة. يصطدم فعلاً بموافقة الولايات المتحدة على برنامجه الإصلاحي أو التزام واشنطن بدفع ديونها المتأخرة، بعدما رفض الكونغرس خطة تتضمن شروطاً تعجيزية للاصلاح مقابل دفع واشنطن حوالي ٧٠٠ مليون دولار من أصل ١,٥ مليار مع تخصص نسبة جديدة لحصة المدفوعات السنوية الأمريكية لا تتعدى نسبة ٢٠-٢٥٪ وهذه الشروط تتطلب موافقة الدول الأعضاء بموجب ميثاق المنظمة.

يرى الدكتور "عبد العزيز النويضي" أستاذ الحقوق في جامعة فاس المغربية: إن المنظمة كانت دائماً أداة من أدوات الصراع على السلطة في المجتمع الدولي عبر ثلاث مراحل.

١-مرحلة ضمان سيطرة الأقوياء على المنظمة.

٢-مرحلة سنوات الستينات والدور البارز للعالم الثالث في قضايا كثيرة جلها مبدأ تصفية الاستعمار".

٣-المرحلة التي بدأت عام ١٩٨٩ إذ شنت الدول الرأسمالية هجوماً على العالم الثالث، وقد اندرجت الأزمة المالية في نطاق ذلك الهجوم، بعدما طالب العالم الفقير بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد غير المطروح، لكن هذه المطالبة المتكررة جوبهت بالتجاهل وأصبحت المنظمة منذ عام ١٩٩٠ أشبه بالإطفائي الذي لا تتوفر عند جميع الإمكانات في وقت تجري فيه تغذية الحرائق في كل مكان من العالم. وحين يجري تجاهل أكبر كتلة في الأمم المتحدة، فإن هذا التجاهل يعبر عن فقدان الديمقراطية العالمية وتجاهل الأغلبية في الجمعية.

ومع ذلك نجد أكثر الدول التي تتحدث عن حقوق الإنسان والديمقراطية مثل الولايات المتحدة هي التي تضرب بمبادئ المنظمة الدولية والشرعية الدولية عرض الحائط، وتسعى باستمرار للهيمنة على مجلس الأمن وتطبيق قراراته في مكان وعدم تطبيقها في مكان آخر. وهذه النقطة تبرز: أن الولايات المتحدة لا تذهب إلى أبعد من محيطها ومقياسها. كما يقول مثل ألماني مشهور: "إن التفاحة لا تسقط بعيداً عن شجرتها".

صحيح أننا لا نستطيع تجاهل خدمات الأمم المتحدة مثل اليونسيف ومنظمة العمل الدولية، غير أن هذه الخدمات لم ترتفع إلى مستوى حلم الشعوب بمنظمة قادرة على حل الأزمات العالمية بمقاييس واحدة، وضمان حقوق الإنسان بمعايير تخدم الشعوب ومصالحها.

هناك في الغرب من يقول: إن سقوط النظام العالمي القديم ذا القطبين، يدعو إلى اتخاذ مبادرات إصلاحية، لكن هذه المبادرات لم تتخذ، بل إن الأخطاء اتخذت أبعاداً جديدة، وألغت الهوة بين الشعوب والدول، ولم يجد الغرب وبخاصة واشنطن من علاج سوى اندفاعة العولمة وربط مختلف مجالات الحياة بشبكات الاتصال والمركزية العالمية.

يرى وزير خارجية ألمانيا السابق "كلاوس كنيكل" أثناء إلقاء كلمة له في الجمعية العامة عام ١٩٩٦ تعكس وجهة نظر أوروبا "إن مسؤولية المجتمع الدولي الأولى هي حفظ السلام ومساعدة الناس الذين يعانون الفقر والحاجة، ولا يجوز أبداً التخلي عن التطلع إلى عالم أكثر عدلا وأكثر سلاماً".

إن مسألة إصلاح المنظمة الدولية مسألة شائكة نجمت عن بنية معقدة وصلت إليها المنظمة، فقد كان مجلس الأمن يتألف من ١١عضواً وبعد عام ١٩٦٥ ارتفع إلى ١٥ عضواً لكن هذا التوسع التمثيلي لم يعكس مقاييس عادلة أكثر، فقد بقي المجلس ينظر إلى مشاكل العالم بنفس المنظار الذي كان لديه حين قيامه. "فالفيتو" هو الرد المناسب لذوي المصالح الكبيرة في العالم. مع ازدياد أهمية المنظمة اتسع النقاش حول ضرورات إصلاحها بالاتجاه الأكثر عدالة. وعلى سبيل المثال لم تمثل القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيلاً عادلا في المجلس على حد رأي صحيفة "تويس دودشلاند" الألمانية التي تضيف أن عدد المتطوعين من جميع القارات يتراوح بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ شخص لايأخذون رواتب، والأوربيون يطمحون للحصول على مقعد مشترك في مجلس الأمن في الوقت الذي يطالبون فيه بمراعاة المناطق الكبيرة في العالم الثالث، وتشكل فرنسا طليعة هذه الاتجاه الذي يعكس المقومات الآتية:

*تحرير الأمم المتحدة من سيطرة الأقوياء فيها وبخاصة الولايات المتحدة، بعدما أفرزت التطورات في العقد الأخير تكوينات سياسية واقتصادية لابد من أخذها بعين الاعتبار، فالتغييرات التي أصابت النظام الدولي تتفاعل وفق رؤى جديدة لا تأخذ بعين الاعتبار الشرعية الدولية، أو حقوق الشعوب.

هناك اتجاهات اكاديمية يجري التعبير عنها بصورة واضحة تطرح تطوير مؤسسات الأمم المتحدة بحيث يعطي لمجلس الأمن دور السلطة التنفيذية بمراقبة من الجمعية العمومية وهي السلطة التشريعية، ومن قبل محكمة العدل الدولية، وتنزع صلاحية التنفيذ من يد دول المجلس كما يحدث الآن ومن يد الأقوى فيه فأي دور جديد يجري الحديث عنه حول اصلاح الأمم المتحدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إسقاط المظاهر المأخوذ بها حتى الآن مثل تسلط الأقوياء وسقوط مبدأ الازدواجية في تنفيذ القرارات، بعدما سرق الأقوياء دور المنظمة وحموا بسرقتهم المعتدين أمثال إسرائيل، بحيث تصبح عدالة قضايا الشعوب هي المقياس الوحيد لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

إن الإشارة التي قدمها الرئيس الأمريكي كلنتون يوم ١٩٩٥/١٠/٢٢ أثناء مأدبة غداء أقامها لرؤساء الدول والحكومات في مقر الأمم المتحدة بجهود بطرس غالي، ودعوته لرفع مستوى التنسيق في مساعدات التنمية لن تعفي البيت الأبيض من استخدام حق النقض "الفيتو" ضد تجديد ولاية بطرس غالي لأنه نشر تقرير المنظمة عن مذبحة "قانا" التي ارتكبتها إسرائيل في جنوب لبنان على مرأى من رجال الأمم المتحدة، ولن تعفي واشنطن من مسؤولية تحكمها بشروط القروض الدولية وما يفعله صندوق النقد الدولي ضد البلدان الفقيرة. بل لا تعفي

واشنطن من رفضها تسديد ما يترتب عليها دفعه كحصة قانونية للمنظمة الدولية التي تعيش حالة إفلاس كاملة.

إن مغزى الإصلاحات المطلوبة يتصل بأسباب تردي المنظمة الدولية على يد من تنكروا لحقوق الشعوب سابقاً، غير أن التنكر الراهن والماثل أمام عيوننا إنما يتم في عصر لا تسمح معطياته العلمية بالإبقاء على فكرة استغلال الشعوب اقتصادياً وسياسياً وتغطية هذه الفكرة بمواثيق دولية تتحكم بها الدول الأقوى، حيث يرتكب باسم قرارات الشرعية الدولية أبشع الحماقات.

لقد اعتبر المراقبون إعلان قرار مؤتمر "إيطاليا" بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٨ المتضمن إنشاء محكمة جزائية دولية بإرادة وتوقيع ١٣٠ "ممثل دولة برئاسة الأمم المتحدة وحضور الأمين العام "كوفي انان" بأنه: انتصار للحق ومقدمة لإصلاح وضع المنظمة". والملفت للنظر أن الولايات المتحدة التي رشحت أنان للمنصب كانت --وخلفها إسرائيل- في مقدمة الدول السبع التي رفضت تشكيل محكمة الجزاء الدولية. إن هذا التناقض بين تبني ترشيح انان ورفض ما أيده في مؤتمر إيطاليا من إصلاحات، يظهر للعالم مدى تعلق واشنطن بمصالحها غير العادلة ومصالح صديقتها إسرائيل يغض النظر عما يتضمنه هذا الإجراء أو ذاك فقد نص النظام الداخلي للمحكمة المذكورة: إنه لا يطبق إلا على الدول التي توافق عليه وعلى قيام المحكمة فقط. وهكذا إذا كانت الأمور السياسية المنوطة بالمحكمة هي محاربة الجرائم ومحاكمة مشعلي الحروب كما نص نظامها المعلن، فإن القارئ لا يجد صعوبة في فهم الأسباب وراء معارضة واشنطن وإسرائيل ورفضهما للمحكمة ولنظامها الداخلي.

□□

□ مراجع:

١-كتاب لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨-١٩٥١ تأليف الكاتب الفرنسي جان-ياف اوليبه- ١٩٩١.

٢-الأمم المتحدة وقضية فلسطين- إدارة شؤون الإعلام للأمم المتحدة.

٣-الأمم المتحدة: التنمية وحقوق الإنسان- الدكتور الباحث "عبد العزيز النويضي" جامعة فاس ١٩٩٥.

٤-ملحق صحيفة -نويس دود شلاند- الألمانية العدد ٦ عام ١٩٩٦.

٥- وثائق أرشيفية تعود للحرب العالمية الثانية.

□

ماجد السامرائي -بغداد

الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي

تأليف: محمد الجويلي (*)

هذا كتاب جديد موضوعاً، وجديد رؤية لهذا الموضوع:

-فأما موضوعه فهو صورة الزعيم السياسي كما يرسمها، أو يُعبّر عنها، المتخيّل العربي الإسلامي، في محاولة من كاتبه لاستشراف هذه الصورة: "صورة الزعيم كما تراءت للمسلمين الأوائل" وذلك من خلال فهم واستيعاب الباثّ الاجتماعي لهذه الصورة"، مثيراً "بذلك السؤال المتعلّق بماهية العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراء التخيّل الإسلامي للزعيم..." ومن خلال رؤية المقدّس والمدنّس في وجود هذه الشخصية وفي حضورها التاريخي.. أو لنقل -وفاقاً لتعبير المؤلف- الكاتب-: بحضورها "بين واقع التاريخ وواقع الأسطورة"، حيث يتحقّق جدل الأيديولوجيا واليوتوبيا في أوضح أشكاله وأكثرها تعبيراً عن سوسيولوجية التخيّل الإسلامي لموضوع الزعامة.

-وأما رؤيته في تناول الموضوع، فينطلق فيها من دعوة الفكر العربي المعاصر إلى التزام "الوعي الموضوعي العقلاني بالزمن التاريخي"، فمن خلاله يتناول بنية "المخيال السياسي الإسلامي" متمثلاً في شخصية "الزعيم السياسي باعتباره موضوعاً لتخيّله"، الأمر الذي يجعل "الجماعة العربية" تبحث "بحثاً طفولياً" دؤوباً عن الزعيم الأب، مما يبعث على الاعتقاد بأننا لم نتخطّ بعد مرحلة طفولتنا السياسية"، إذ "ما زالت صورة الزعيم الأب تستهوينا، لأنّ ماضينا يسيطر بكل ثقله على حاضرنا، ويُحرّكه".

ومن هنا، فإنّ مباحث هذا الكتاب مبنية على فرضيات فكرية -تاريخية تتلمس حقيقتها في "النص" كما في "البعد التاريخي" -مما يرى فيه حقيقة. وهنا نجد المؤلف -الكاتب شديد الحرص على تأكيد الرابط، الموضوعي والتاريخي، بين الحاضر والماضي، واضعاً إياهما في سياق ما يؤديه المصطلح بالنسبة لكل منهما .. فهو -كما يراه- إن كان مختلفاً نطقاً فهو متفق رؤية.. بحيث يجد أن البحث و"كل محاولة جادة لعقلنة حياتنا السياسية (المعاصرة، يمرّ حتماً عبر الحفر المعرفي الحاد في بنية مخيالنا التاريخي الذي يوجّه، إلى حدّ بعيد، سلوكنا وطقوسنا السياسية الراهنة..."ص٢٣.

في سياق هذه النظرة يثير أسئلة هي من نوع الأسئلة المتلازمة أمام الفكر..

-"فإلى أيّ حدّ ما زلنا نعيد إنتاج نفس تصوّرات أسلافنا القدامى حول الزعيم الذي نريد أن يقودنا، ونوعية العلاقة التي تربطنا به؟.

-"فإذا ثبت ذلك، فإلى ماذا نرجعه؟ هل يعود إلى أسباب سوسيولوجية تمسّ الشخصية

(*)- الكتاب : الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي - ٢١٤ صفحة -المؤسسة الوطنية للبحث العلمي -تونس

العربية الإسلامية في طبيعة تكوينها التاريخي؟ أم تعود إلى قوّة ماضينا الذي يلتهم حاضرنا، ولا يترك لنا الفرصة لمحاصرته، والسيطرة عليه؟"(ص٢٤).

هذه الأسئلة تعيد مؤلف هذا الكتاب إلى "المدوّنات القديمة" باحثاً فيها، وعن مكوّنات مخيالنا الاجتماعي" بما أنتج من تصوّرات عن "الشخصية المركزية الرمزية في وجدان الجماعة السياسية الضيّقة، أو وجدان الأمة"(ص٢٤).

فإذا ما جئنا إلى المفهوم في حدوده الاصطلاحية، وبحثنا عن الوضع الذي يراه /يضعه فيه، سنجد أن "المخيال"- كما يجري معناه في مباحث الكتاب - هو "التخيّل" الذي يمثّل/ أو يعني "طريقة محدّدة لاستحضار العالم والوعي به في شكل صورة ترتسم في ذهن المتخيِّل له، مما يجعلنا نصل إلى حقيقة لا يرتقي إليها الشك تتمثّل في أن كل عملية تخيّل تفترض وجود الذات المتخيّلة وموضوع تخيّلها وجوداً عضوياً متلازماً"(ص٢٥).. وبفعل "الصورة" التي تمثّل حضورها، في هذه الحالة، بإزاحة الوعي وموضوعه، وغياب "موضوع الوعي غياباً حسياً" فإنّ "شكل الوعي" هذا هو ما يُسمى "مخيالاً" فهو، في بُعده هذا، "ليس إلاّ وعي الغياب، أو وعي الغائب"(ص٢٦) مما يجعله يلاحظ "التداخل بين العقل والمخيال"، حيث "الحضور المكثّف للمخيال داخل المدوَّن القديم" في الثقافة العربية الإسلامية.. بل "هو الذي يوجّهه، ويحدّد طبيعته" (ص٢٧-٢٨)، و"إنّ التداخل بين الشفوي والمكتوب في الثقافة العربية الإسلامية الوسيطة يتجلى، في أحد وجوهه، في التداخل بين المخيال الاجتماعي والفكر العالِم، وإن حاول هذا الأخير إقصاءه وتهميشه باعتباره مخلاً بالذوق السليم والمعرفة الخالصة المتعالية على أوهام العامة وتصوراتها الحسيّة المبتذلة والمشوّهة لحقيقة العالم"(ص٢٨).

يتضح من خلال هذا أن ما يهمّ المؤلف ويُجري بحثه فيه، هو: "الصورة السلبية أو الايجابية التي رَسَبت في الذاكرة الجماعية عن الزعيم المؤسّس المركزي الذي بقي مُغذّياً للمخيال الاجتماعي ومُغذىً به..."(ص٣٣).

وإذا كان الصراع بين المقدّس والمدنّس يتخذ أجلى صورة وأعنف أشكاله "في العنف الدموي"، فهو، من زاوية أخرى للنظر، "ليس إلاّ الوجه الآخر للصراع بين الرؤية الإسلامية للكون(...) والآليات العصبية المهيمنة في الحياة العربية قبل الإسلام، المبنية على القسوة والعنف"(ص٥٨).. بل هناك مَنْ يرى أنّ اختراق المدنّس للمقدّس قد بدأ بهذا العنف الذي هو "مقاومة التاريخ الدنيوي لهذه الرؤية الجديدة [التي أسسها القرآن] وضغوطاته على الجهود الهادفة إلى تسامي الوجود البشري وجعله متعاليا" (محمد اركون: الفكر الإسلامي، قراءة علمية- ص١٦٧- مستقى عن الكتاب موضوع الكتابة ص٥٨-٥٩).

فالنقطة، هنا، "يتأسس على علاقة ثنائية الطرف: الراعي والرعية ولعلّ أكثر ما يلفت إنتباه المؤلف في بحثه موضوع "الراعي والرعية" أنّ "الزعامة السياسية من خلال المخيال والواقع العربي الإسلامي الوسيط، هو أنّ الآليات التي تُحرك المسلمين في تصور اتهم لعلاقة الحاكم بالمحكوم تظلّ واحدة، مهما اختلفت انتماءاتهم المذهبية".. فهناك "راعٍ" -هو الحاكم- وهناك "مطيع" تمثله الرعية (ص٧٨)، فقد رأوا "الناس مثل الأغنام إذا لم يكن لها راع يحافظ عليها تهلك"(انظر: أحمد بن إبراهيم النيسابوري: إثبات الأمامة -مستقى عن الكتاب موضوعنا

-ص٧٩) "ومقابل تعالي الراعي ينبغي على الرعية أن تطيع، ولا يجب أن تمنع ما يجب، وأن تطيع الراعي في الحقّ ما دام الراعي يطيع الله. ولذلك فإنّ كلّ إخلال بطاعة الراعي ليس، في الحقيقة، إلا إخلالاً بطاعة الله. ومن هنا تنبثق مقولة العقاب باعتبارها إحدى تقنيات السلطة الرعوية الأكثر لفتاً للانتباه"(ص٨٤).

وعلى هذا فإنّ الكتاب يتأسس على ما يمكن تقديمه في طائفة من خلاصات أقامها المؤلف على ما اعتمد من مدوّنات: فكرية، وفقهية، وتاريخية عربية- إسلامية، درسها دراسة استقصائية اعتمدت عنصرين:

-الاستقصاء الجذري للروايات والأخبار والمواقف التي يدخلها كثير من التصورات اليوتوبية والنزوعات الأسطورية.

-والتحليل السوسيولوجي المعتمد على المقابلة بين صورتين -موقفين ينسجهما المخيال الإسلامي بدافع واضح.

ولعلّ أبرز ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يتعينّ في مجموعة مسارات، للفكر والتفكير، وفي استنتاجات مستخلصة من المرجعيات التي استند إليها، كما تتركز في الأحكام الموضوعية التي توصل إليها بنتيجة التحليل وإمعان النظر.. وأهمها:

١-إنّ المخيال العربي -الإسلامي، حتى في ما يمكن عدّه "ثقافة عالمة"، كان قد استجاب لما يمكن أن ندعوه "وجداناً شعبياً" في نسج أخبار وحكايات أسطورية موغلة في الوهم، وعمد إلى إخفائها على شخصيات يحتاجها تاريخياً في عمليات الصراع الاجتماعي -السياسي. وقد تجاذب هذا المخيال عنصران مؤثران، هما: الإيديولوجيا واليوتوبيا.

٢-وفي ما يتصل بالراعي والرعية، فإنّ الراعي توجّب الطاعة من قبل الرعية، لأنه -بحكم منطق هذا المخيال- الأحرص على شؤونها، والأقدر على رعايتها وتوجيهها.

٣-ومن هنا، فإنّ "الخروج" عليه يستدعي العقاب، مما يجعل "الاستعارة الرعوية تبدو... متناسقة، تكشف عن رؤية للسلطة السياسية متجانسة، من الصعب أن تفتح فيها ثغرات"(ص٨٥).

٤-وقد تمّ النظر، من وجهة دينية، إلى المقدّس والمدنّس بمنظار الطاعة للّه والامتثال لأُلي الأمر. فالبشر الذين ليس "لهم عقل ودين" هم "شرور وفساد وآثام" بحسب ما يرى "النيسابوري (ص٨٦) ويصبح هذا العقاب مشروعاً في نظر "ابن تيمية" إذا ما تحقّق "التلازم بين التفاني [من قبل الراعي -الحاكم] والطاعة [من قبل الرعية -الناس].. في السلطة الرعوية."(ص٨٧).

٥-وحين يأخذ الكاتب -المؤلف التصوّر عن "الزعيم" أو "القائد" كما هو في الفكر العربي -الإسلامي، لا يجده واحداً، وإنما هو متفاوت مختلف بتفاوت "الموقف العقيدي" واختلافه من فرقة إلى أخرى، ليجد في هذا الاختلاف، من خلال ما يورد من روايات وأقوال، أنّ "أهل السنّة" يحافظون "دوماً على تخيّلهم الواقعي للزعيم.

فكل ما قيل عن مآثر زعمائهم وفضائلهم يمكن تصوّره في الواقع التاريخي، وليس ثمة ما يدعو إلى التشكيك فيه لأنّه لا يخرق العادة والمألوف"(ص١٠٧) أما "الزعيم الشيعي" فإنّ وجوده /حضوره مرتبط بالكرامة التي أساسها "الإنسان الديني" بحيث يبدو أئمة الشيعة "وكأنّهم لا يعيشون في الزمن التاريخي(...) فالعالم الدنيوي يظلّ في المخيلة الشيعية رمزاً للمدنّس المطلق. ولكنه، مع ذلك، يسعى إلى تطهيره وتطهير نفسه باعتباره جزءً منه -لا عن طريق العبادات، كالصلاة والصوم فقط، وإنما بالدموع التي تنهمر بغزارة من عينيه لتغسل أدران الذات، فتؤكّد النصوص الشيعية على بكاء الأئمة الذي يلعب، كما تعتقد، وظيفتين:

- *الوظيفة الأولى هي: تطهير العالم الذي يحتويهم تدريجياً من المدنّس وتهيئته لمقام النفوس العظيمة.*
- *والوظيفة الثانية هي تطهيرهم الذاتي بدونه يظلّون جزءً من هذا المدنّس ذاته، ولا يلتحقون بالعالم المقدّس، كما يتصوّره المخيال الشيعي"(ص١١٣).*

إنّ هذا "المخيال" كثيراً ما يكسر "خطيّة الزمن" -كما يرد في عدد من الروايات والأخبار التي تؤكد على الخارق والمعجز. "فالزمان الموضوعي الذي يسير مستقلاً عن إرادة الإنسان في ديمومة مطلقة منذ البدء، قد يتحوّل بإرادة [الإمام] إلى زمن ذاتي يتصرّف فيه، فيُقدّم ويؤخّر الوقت حسب مشيئته"(ص١١٩).

٦-وفي سياق هذه الرؤية يلاحظ، ويلفت النظر إلى "أنّ المخيال الشعبي يفعل فعله في هذه الروايات [التي يورد بعضاً منها للتحليل، وعلى سبيل الاستشهاد بها لتأكيد ما يقول، أو يذهب فيه من رأي]، ويضيف للزعماء التاريخيين من المآثر والأفعال ما لم يقوموا به. فالعامة، خاصة في مرحلة القمع السياسي والاحتكار المجحف للثروات، كثيراً ما ترجع إلى الماضي لتبحث عن صورة زعيم تاريخي تشكّله حسب أهوائها وأحلامها، لتطرحه بديلاً لها في الحاضر "(ص١٠٨).

٧-"فإذا كان المخيال السنيّ قد شغل نفسه بطرح الأسئلة المتعلّقة بماهية الزعيم الصالح: أهو الذكيّ أم الغافل، القويّ أم الضعيف، أو من هو في منزلة بين المنزلتين؟... فإنّ المخيال الشيعي ينقل لنا صورة عن زعيم يبحث جاهداً عن إحلال المقدّس في الكون وتثبيته كلما سنحت الفرصة لذلك، فلا ينزوي في برجه العاجي وينظر إلى العالم من بعيد، وإنّما ينخرط في التجربة اليومية..."(ص١١٧-١١٨).

٨-وتتدخل الثقافة في تكوين المخيال الإسلامي. فالثقافة العالِمة -التي تشكل "ثقافة الخاصة"- "هي التي استوعبت الرؤية الإسلامية الجديدة للعالم، وتمثّلتها.

أما "ثقافة العامة" فهي ما زالت تنهل رؤيتها للزعيم السياسي من نظام قديم تجاوزه الإسلام نظرياً، ولكنه ما يزال يفعل فعله في عمق المجتمع، ويؤثّر في فئاته العريضة"(ص١٢٥-١٢٦).

٩-ونستخلص من مسار البحث في الكتاب، وهو يجري على النحو المتقدّم، التأثير

المتبادل بين "الأيديولوجيا" و"اليوتوبيا"، حيث نجد الأيديولوجيا توجّه المخيال العربي -الإسلامي في ما يتصل بالزعيم السياسي في إضفاء القداسة الأسطورية عليه فيتحول إلى كائن يمتلك الحقيقة المطلقة والحكمة الخالصة، معصوم من الخطأ والزلل، ولا يمكن أن تصدر عنه إلاّ الفضيلة"(ص١٣٣). كما أن اليوتوبيا توجه هذا المخيال بحسب ما يرسمه معناها.. فهي -بحسب تعريف بول ريكور"-"ممارسة التخيّل لأجل التفكير في طريقة مغايرة للوجود الاجتماعي العام. أي الحكم بكيفية مغايرة للوجود، ولتنظيم الحياة السياسية".

١٠-وفي هذا يجد المؤلف -الكاتب أنّ هناك آليات متجانسة وموحدة يشتغل بها الفكر الإسلامي، بعضاً وكلاً، حيث "ينكشف مستوى آخر من مستويات الأيديولوجيا الإسلامية أهمّ من مستوى التشويه والتحريف متمثلاً في وظيفتها التبريرية، ونزوعها نحو تبرير الهيمنة السياسية (...) وأحد أوجه التبرير هو إضفاء الجماعة التاريخية القداسة على زعيمها الذاتي، وتدنيس زعيم الجماعة الأخرى، أو على الأقل: تجريده من هذه القداسة حتى يُصبح كائناً بشرياً عادياً لا يستوجب أي نظرة خاصة إليه من شأنها أن تؤدي إلى الخضوع لسلطته والامتثال لها"(ص١٣٥).

"لقد حلم المجتمع الإسلامي بالزعيم الفاضل المقدّس الطاهر من كل دنس دنيوي(..) وإذا كان إبداع مثل هذا الزعيم الكامل لا يمكن أن يكون إلاّ في الحلم، وليس في يقظة الواقع التاريخي، فإنّ المخيال الإسلامي ظلّ، إلى حدّ يومنا هذا، ينشده، ويبحث لاهثاً عنه، وسيظلّ كذلك ما دام لحياتنا نواميسها المعهودة."(ص١٦٨) وفي هذا "يحتجّ الخطاب الأيديولوجي الشيعي والسنيّ، على السواء، إلى تبرير السيطرة السياسية للدولة عبْر تقديس الزعيم التاريخي، أو تدنيسه، مستعملا الحجج الدينية والأحاديث النبوية التي من شأنها أن تدعّم مقاصده"(ص١٣٩) و"تصنع اللغة وأساليبها البلاغية البيانية قداسة الزعيم"(ص١٤٠).

١١-ومن خلال هذا التحليل المعتمد أساساً على معاينة الواقع والنظر في النصوص، يصل المؤلف- الكاتب إلى أن الأيديولوجيا الإسلامية تلعب دور "ضمان بقاء الواقع، كما هو، أو تسعى لتعويضه لبناء واقع مغاير في الظاهر للأول، ولكنه يتسق معه في الباطن. غير أنه في مقابل الأيديولوجيا وضعت اليوتوبيا الإسلامية ذلك الواقع موضع تساؤل، فكانت تعبيراً عن الطموحات العميقة الكامنة في الجماعة الإسلامية المكبوتة بقوّة النظام السياسي والاجتماعي القائم" (ص١٥٧-١٥٨). ومن هنا تتبع فكرة خلق الزعيم العجائبي الأسطوري الذي يلعب، بالنسبة للعامة، "دور الحافز النفسي والاجتماعي في صراعهم مع السلطة المهيمنة"(ص١٨٦)- وهي، هنا، إنما "تصنع هذه الأساطير وتنسج الهالات حول شخصيات بذاتها، لأنها في حاجة إليها للصراع من أجل تقدّمها التاريخي- أي من أجل تلبية احتياجاتها الاجتماعية التاريخية الملحّة"(ص١٩١)

١٢-إنّ ما اصطنعه المخيال الإسلامي من رؤى يوتوبية وأسطورية لخدمة غايات

وأهداف سياسية، يبدو اليوم، في كثير مما جاء به، مفارقاً لمنطق العقل البشري، وأن فهمها فهماً سوسيولوجياً يتيح لنا معرفة خصائص الفاعل الاجتماعي المتخيّل الذي كان وراء إنتاجها"(ص١٨٦).

١٣-ولعلّ أهم ما يخلص إليه هذا الكتاب -الذي تنتظمه رؤية منهجية واضحة وقدرة على التحليل -هي القول بأنّ "الفكر العربي المعاصر لم يستطع، إلى حدّ الآن، أن يضع حجر الأساس لبناء ذاتنا التاريخية المستقبلية ما دمنا نعيد إنتاج ماضينا بشكل يشوّهه ويشوّهنا، ونستعيد صراعاتنا القديمة لنضعها بديلاً لصراعاتنا الجديدة، فلا نستطيع حلّ الأولى ولا حلّ الثانية"

١٤-ومن هنا، فهو كتاب يعيد النظر، برؤية منهجية متمكنة، بكل من الفكر العربي، وموقف الإنسان العربي داخل هذا الفكر ومن خلاله.

إنّه كتاب جدير بالقراءة.



التغيرات الجذرية المطلوبة في ارتكازات الأيديولوجيا العربية الراهنة

د. محمد صبحي محمد

ما أكثر المياه التي جرت في بحارنا وأنهرنا، منذ أن أنهى المفكر العربي المغربي، عبد الله العروي، كتاباً عن الأيديولوجيا العربية المعاصرة عام ١٩٦٦!.... هذا الكتاب الذي يدعونا بإلحاح إلى قراءته مجدداً، واختيار أفكاره الأساسيّة وتدقيقها وتطويرها، وإسقاطها على واقعنا الراهن، انطلاقاً من المعطيات الجديدة والتطورات الهائلة التي جرت في المنطقة، بعد أربعة حروب ضد الحركة الصهيونية ودولتها العبرية، وحربين في منطقة الخليج، وبعد تحولات كبرى وانقلابات عاصفة في الموقع، وفي أشكال الإبداع العلمي والفني والأدبي والفكري في التحالفات، وفي أشكال العمل الجماعي العربي، وفي العلاقات مع العدو، وفي وقف الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب وفي بروز وتنامي "العولمة" الجديدة، ومن ثم في المفاهيم والتطوّرات، التي كان الكتاب ميدان ارتكازاتها واستقراء أهم امتداداتها.

وإذا كان الكتاب، رغم نقده الجذري الواعي الوضعي التجريبي، الذي أحدثته الدولة القومية، حيث أخذ يتداخل، من خلال صراع حاد، بأشكال الوعي السابقة عليه، والتي لم تندثر.. أيَ كل من الوعي الليبرالي والوعي الديني... أقول، رغم نقده الجذري واقتراحه ما أسماه الوقائع الموضوعية التي رآها تتخلق، فقد كان مزهواً بالدولة المصنعة التي تشقّ طريقها، وبالعرب الذين يضعون أقدامهم على عتبة التاريخ الجدي.. أي باختصار بدخول الرأسمالية إلى المجتمع العربي الذي تحمل في رحمها نقيضها (الاشتراكية تحديداً)، والتي تقترّب من المصالحة مع العصر ومع النفس.

جرّت مياه كثيرة في قنواتنا وأوديتنا منذ ذلك الحين فجف بعضها وأسن الآخر، وفاضت شطآن عديدة. أي باختصار تبدلت تبدلاً كبيراً، ميّزتها زيادة ملحوظة في فوائد النفط، الذي اكتسب مواقع أكبر ونفوذاً كاسحاً، فيما الدولة القومية عجزت عن الانتصارات على العدو القومي، وتراجعت للاعتراف به، وتعايشت بعض أطرافها معه، وتحطّم مشروع نهضتها عند الاختبار الجدّي، وسقطت أطراف أخرى في دائرة التبعية ومساحات الهيمنة.

وأسفر الصراع الجذري ضد الصهيونية وكيانها في المنطقة عن مواجهة محددة بين

شعب صغير أعزل (الفلسطينيين) وبين جهاز دولة العدو العنصري المدعوم عالمياً. مع أن المواجهة الباسلة المستمرة التي يقوم بها الشعب العربي الفلسطيني ضد العدو، مهما اختزلت مساحتها، متسقة مع كل المتغيرات الجيوستاتيكية العالمية، لا زالت تضع في الاختبار العملي المرير، كل الأطروحات والأيديولوجيات السائدة، كما تضع أيضاً ركائزها الاجتماعية، والقوى التي تعتمد عليها هذه الأطروحات والأيديولوجيات على المحك، خصوصاً وأن منتجيها جميعاً كانوا يرفعون شعارات التحرير والتغير كل بطريقته. وإذا أردنا أن نقول إن هذه المساحة النضالية القومية صغيرة كثيراً كما يروج البعض نضيف إلى المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني والمقاومة الوطنية اللبنانية بقوتها وتطور أسلوب العمل العسكري فإننا نقول أن المقاومة العربية ضد العدو مستمرة يضاف إليها المقاومة الباسلة في الجولان العربي بكافة أشكالها.

فما هي خصائص الأطروحة والأيديولوجيا العربية الجديدة؟! ولماذا هي في حاجة إلى تجديد؟! ماهي الأيديولوجيا أولاً؟!

إنها طبقاً لتعريف القاموس "نسق من الأفكار والآراء والنظريات السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والجمالية والفلسفية، وإن الإيديولوجيات كونها جزءاً من الوعي الاجتماعي، تتحدّد بظروف حياة المجتمع المادية، وتعكس العلاقات الاجتماعية".

ويضيف "ورغم أن تطور الأيديولوجيا، يتحدّد في نهاية المطاف بالظروف الاقتصادية، وبعلاقات البشر الاجتماعية، فإنها تتمتع باستقلالية نسبية، تنعكس في أن كلّ نسقٍ أيديولوجي جديد، كونه انعكاس للوجود الاجتماعي، يأتي في الوقت ذاته، استمرار للتطوّر الفكري السالف، ويشكل تمثلاً نظرياً لما تجمع من مخزون المفاهيم والتطورات".

ولا نحتاج لاجتهاد كبير، لكي نعرف أن المجتمع الطبقي، الذي تسيطر عليه أيديولوجيا مهيمنة بسبب النفوذ الاقتصادي لأصحابها، يولد مجموعة الأيديولوجيات للطبقات المتصارعة فيه. وحين يتشوه الصراع، يصعب أن توجد مثل هذه الأيديولوجيات نقيّة... إنما تتدخل عناصرها وتتشابك ببعضها، مابين الأيديولوجية الرسمية للطبقات المسيطرة اقتصادياً وسياسياً وبين الأيديولوجيا الشعبية التي تتفرع في مابينها، والتي درسها المفكر المصري الراحل أحمد صادق دراسة مستفيضة مستمدة من الواقع المصري، تحت اسم "الطوباويات المصرية". وقد لخص هذا المفكر رؤيته بالآتي:"تنتشر على صعيد الوطن العربي -خصوصاً في مصر- بدرجات متفاوتة أشكال الوعي الديني والليبرالي والوطني والقومي... وقد جرت ترجمة هذه الأشكال في ممارسات اجتماعية وسياسية واقعية فلم تبقَ أسيرة التبشير والفكر المجرد، ولكنها لم توجد قط نقية، لأنها كانت دائماً عرضة لنوعين من العنف: "المتفاوت، بوصفه واحداً من الأشكال الأساسية للعنف النبوي". كما يقول بوهان لتونج، والعنف الذي لجأت إليه الدولة القومية وهي تتجه إلى التشنيع. وبسبب المنابع الثقافية لساستها، الذين قدموا غالبا من المؤسَّسة العسكرية".

وقد رصد العروي أحد أهم الأسباب، التي طبعت نمو الأيديولوجيات العربية

المعاصرة، في حقبة زمنية تمتدّ في مرحلة ماقبل الهزائم التاريخية للعرب منذ قيام الدولة العبرية، لكنها بحكم نهجها العلمي الصارم كانت قادرة على استشراف المستقبل... أي مانحن فيه الآن عبر تعرجاته وتقلباته وتجلياته المختلفة.. في الصعود والهبوط.. والمد والجزر...

يقول العروي: "... توجد عملية تطور مستمرة ومتناقضة، من التجريد والتحول إلى الحسي الملموس، ففي فترة يتصاعد موج النضال السياسي، والتعبئة المطلبية، النضال من أجل الاستقلال...". وتتغلب الحركة التجانسية... وفي فترة الانحسار والتقهقر (كلال الجماهير وأعباؤها، خيبة أمل الزعماء والإخفاق السياسي...).

يكون حينئذٍ في المقابل العودة إلى علاقات برّانية قديمة، وانبعاث الانقسامات التاريخية مجدّداً التي سبق أن أمحت فترة...".

فإذا كان عبد اللّه العروي يقدّم نموذجه هذا في حالة المغرب فإن الإخفاق الأشمل، الذي حدث بعد ذلك بأعوام قليلة من تراجع حركة التحرر العربي، أنتج الظاهرة نفسها في معظم أرجاء الوطن، مسلحة هذه المرّة بفوائض النفط الهائلة، والتي لا يستطيع أحد أن يجزم أن سوء الحظ أو مشيئة الطبيعة فقط، هما اللذان جعلا النفط يتدفق في أقطار معينة.

لقد ظلت الساحة العربية على امتداد سنوات طويلة مضت حكراً شاملاً لأيديولوجيتين، سادتا وتمتعتا بنفوذ واسع تتوافقان حيناً وترتطمان أحياناً، وذلك بعد عمر قصير في الحكم عاشته بعض التجارب الاشتراكية العلمية.

سوى أن ضعفها وانحسارها في بلدان المركز (الاتحاد السوفييتي) قد أفرز انحسار رقعة الأيديولوجية الاشتراكية العلمية في مواقعها التجريبية في بعض البلدان العربية، في حين أنها، لم تكن قد أدركت في مواقعها وأطروحاتها الصحة الموضوعية المتوخاة، بل اكتفت بالتسلح بنظرة كلية تضع كل جزء في مكانه من الشكل الذي ينتمي إليه. وقد أقعدها، خلال مسيرتها التجريبية، مستوى التطور المتدني في تلك البلدان من جهة، وانحسار حركة التحرر العربي من حولها من جهة أخرى. ففي حين نجحت الأيديولوجية الموحدة العلمية في ميدان بناء أجهزة الدولة العصرية، ظل يحكمها هاجس الصراع الطبقي، كمركز أساسي لديمومة إذكاء النضال وتجذيره في مواقع أخرى، وخصوصاً وأن غالبية نتائج التطبيقات التجريبية كانت مخيبة للآمال.

أما الفكر الليبرالي فقد كان صوته قد خفت وتراجع بهدوء إلى أن وجد انبعاثاً سياسياً مؤخراً، بعد أن عادت بعض الأحزاب من التقليدية إلى ممارسة أنشطتها (حزب الوفد في مصر كمثال). كما تطورت تجارب أخرى ذات ثقل (حزب الاستقلال في المغرب بعد رحيل زعيمه علاّل الفاسي ووصول المعارضة إلى السلطة مؤخراً). كذلك يلقي الفكر الليبرالي انبعاثاً جديداً، وفي ثياب جديدة في الأوساط الأكاديمية، وخصوصاً بين الاقتصاديين ورجال الأعمال، الذين يخوضون منذ سنوات قليلة معركة التخصيص

وتصفية القطاع العام، ويقولون -بثقة- إن هناك إمكانية للنمو الرأسمالي في الوطن العربي، ولا يعرفون شيئاً اسمه التبعية.

ومن نافل القول أن الأيديولوجيات الدينية والقومية تلتقي عند مفهوم الخصخصة، كل بطريقته، وإن كانت النظم القومية، ذات التوجهات المعادية للتبعية والصهيونية، تخففت بهذا القدر أو ذاك في الواقع العملي من نزعات الشوفينية والتعصب القومي.

وإذا كانت "الناصرية" كتجربة قومية تحررية -أدلجها البعض- بإنجازاتها العظيمة، وإخفاقاتها الكبيرة، وهي تجربة أولية لمقترح الديالكتيك -حسب الباحث العروي- الذي أخذ يشق طريقه في الدولة القومية، وإن غلبتها ميولها التوافيقية. وفوق هذاوذاك، فإن نمو الطبقات القديمة في ثياب طفيلية فضفاضة هذه المرة قصم ظهر الناصرية فيما بعد.

وبهذا الصدد يؤكد الباحث: أن الخصوصية لا تحجب ولا تلغي ولا تبطل مفعول القوانين العامة لتطور المجتمعات. هذه حقيقة تثبتها الوقائع كل يوم، رغم أنني أعرف أن رداً جاهزاً يقدم الآن من انبعاث القوميات في الاتحاد السوفييتي (السابق).. وهذه قضية أخرى.

أما الأيديولوجية الدينية فتبني مفهوم الخصوصية على جوهر ثابت وواحد للإسلام، وتمتد به ليتخذ طابعاً أممياً موحداً، إذا جاز التعبير، هو في الاختيار العلمي كما في الأيديولوجيا، ضد القومية والاشتراكية معاً وبثبات.

وبتوضيح أدق يذهب الباحث الفلسطيني ناجي علوش إلى القول: "يلفت النظر أن الحركات الدينية الطائفية عموماً. وفي كل العالم، حركات تشترك في السمات الآتية: مقاومة القومية بنوع من الدول الدينية، دولة دينية إسلامية في وجه القوميات في الدولة الإسلامية وذات الأغلبية الإسلامية ولكنها في الواقع تحاول تكريس دول طائفية: دولة باكستان الإسلامية في مقابل الدولة الهندية الكبرى، ودولة السيخ في مقابل الجمهورية الهندية،......الخ".

وهدفها الثاني، كما يوضح الباحث، مقاومة الثورة الديمقراطية بالعودة للأصول، أو بإحياء دور الزعامات، الدينية وغير الدينية... وهو ما تسميه الخصوصية.

"ولهذا فإن الرأسمالية - يواصل الباحث- التي حاربت سيطرة الكنيسة في أوروبا، خلال حركة الاحتجاج البروتستانتية، بحاجة اليوم إلى كل "كنائس" العالم الإسلامية واليهودية والبوذية، لمحاربة شبح القومية الزاحف. ووظيفة الحركات الدينية الطائفية، أن تحافظ على البنى التقليدية، وأن تمنع انهيارها، وأن تفتت وحدة الجماهير في بلدان العالم الثالث والدول الاشتراكية، لتصبح الطائفة بديلاً عن الأمة والبنية التقليدية متراساً ضد التغير، وتقوم من أجل ذلك حركات سياسية تتغطى بالأديان والمذاهب التقليدية الشعبية".

ولكننا سوف نضع جانباً -مؤقتاً- هذا الدور السياسي الواضح للعيان، وإن كان في حد ذاته مختبراً للنتائج، ونتوقف عند حدود الأيديولوجية التي تستخدم الدين، حيث يتفق الباحث عبد الله العروي مع المفكرين الإسلاميين المستنيرين في أن التراث العربي

الاسلامي. مليء بكل ماهو مضيء... بكل مايحفز ويحيي، ولكن اختيار مايخدر ويميت على حد تعبير العروي، هو اختيار الإسلام السياسي، وقدم مفهوماً للخصوصية القومية قريناً للفردية والاستبداد والبطش، حيث اندمج المفكر "المشروع الانفتاحي"، وتصفية القطاع العام وإلغاء القوانين والتشريعات الموجهة، الأمر الذي أسهم بدور أساسي في تشكيل وعي جماهيري جديد تعاطف مع أطروحات "الانفتاح". وإن من يراجع كتابات هؤلاء المفسرين الدينيين أثناء ما عرف بـ "أزمة توظيف الأموال في مصر" سوف يتبين هذه الحقيقة الفاجعة بصورة لا تقبل أي لبس. وسوف يكشف لنا أيضاً أنها هي بالضبط الوجه الآخر لإيديولوجية التبعية المليئة بدورها بالأوهام.

إن إيديولوجية التبعية تلك تنهض أساساً على ماتسميه خصوصيتنا القومية، وماكان الاستشراق الاستعماري يسميه روحانية الشرق، الذي سوف تلوثه الصناعة والذي تحول في ظل التبعية إلى سوق لاستخدام التكنولوجيا، "من دون أن تتلوث روحانيته بمناهج العلم". كما يقول الباحث المصري الدكتور سمير حنا، الذي يدعونا إلى استخدام المنهج العلمي في كل شؤون حياتنا بدقة وصراحة، إن شئنا أن نتقدم.

فإذا كان الدكتور حنا قد ركز على المنهج العلمي في العلوم الطبيعية، واستقى منه الأمثلة والنماذج، التي قدمها قائلاً: "إنه في كل مرة تخلت إحدى الدول العظمى عن العلم، نالت ماتستحقه من عقاب. فقد تخلى الاتحاد السوفييتي لفترة ما عن العلم مركزاً على تكنولوجيا السلاح، وتخلى عن البحث والدراسة في العلوم الإنسانية، وظن أنه يمكن أن يستبدلها بنصوص النظرية، وفرض قيود النظرية على العلم، بدلاً من أن يفرض قيود العلم على النظرية، فكان أن اقترح "ليسنكو" نظريته عن الوراثة التي أيدها ستالين، لظنه أنها مطابقة للنظرية الماركسية، رغم مخالفتها للشواهد العلمية، وحصد الاتحاد السوفييتي نتيجة مازرع في فترات الجمود والتخلف".

إن محصلة القول السابق، تعني من دون أي لبس، أنه حين تحولت الاشتراكية إلى أيديولوجية منافية لنتائج العلم، وانفصلت عن الواقع، ورسمت أوهام الرضا عن النفس، تجمدت. وهي تدفع الآن ثمن ذلك غالياً، في انفصال الشعار عن الواقع. ففي حين ترتفع عالياً شعارات الأممية تنتعش البيروقراطية، التي ولدت أشكالاً من التعصب القومي، لتنشأ الفجوة، وبدت الإيديولوجية الصحيحة علماً، وهماً، إذ أن كلاً من العلم الطبيعي والاجتماعي يؤكد أن الإنسان يتشكل إنساناً في المجتمع، وأن كل الفروق بين البشر تنشأ في سياق الصراع الاجتماعي.

وعندما رفعت شعار لكل حسب عمله، ونشأت في سنوات الركود والبيروقراطية فئات جديدة حصلت على امتيازات واسعة من دون أن تعمل، نشأت الفجوة وأصبح العنصر الأيديولوجي في المثل الأعلى الاشتراكي وهماً، لأنه انفصم عن الواقع.

إن التجديد المطلوب للإيديولوجية العربية الراهنة، في ظل سياسة القطب الدولي الأحادي، هو النهوض لمفردات أطروحاتها، وبممارساتها الواقعية، إلى مستوى المثل الأعلى العلمي، والذي لم تدحضه أو تثبت عدم صحته، أي مقولات علمية حتى الآن، كما

أن المطلوب منها في الواقع العربي المعاش أن توضح وتصحح موقفها الديالكتيكي من الدين. أما التجديد المطلوب للإيديولوجيا الدينية، التي لابد أن تتحرر أولاً من قبضة التبعية والالتحاقية والجمود المدقع، فهو اعترافها المبدئي بأن التراث العربي الإسلامي في كل الميادين، شأن كل تراث إنساني آخر، ينطوي على مايمكن أن يحيي، ومايمكن أن يميت، ويستطيع الإيديولوجيون الدينيون أن يروا الأمور بنزاهة كمسألة صراعية، ليختاروا أين يقفون في مواقع الكفاح الراهن ضد قوى الهيمنة الدولية وضد الصهيونية وضد الاستغلال. أما الإيديولوجيا القومية، التي تتجه تدرجياً إلى الخلاص الواقعي وفكرة الخصوصية التي طالما قدمتها على القانون العام للتطور فجنت الخيبات، فإنها مطالبة بأن تحرث هذه الأرض جيداً، لتطرح الحل السعيد والموضوعي لمسألة الوحدة العربية، التي تنطوي على تنوع في داخلها، يحتوي ويبلور ويجسد كل التنويعات والتباينات في الوطن العربي.

أما الأيديولوجية الليبرالية فإن طريقها مسدود، لأن منظريها يقبلون -بداية- بالليبرالية، ويدافعون عنها بينما يغضون الطرف عن الانتقاص من الحريات السياسية، فيتمزق مثلهم الأعلى لدى أول اختبار.

هكذا فقط سوف تلتقي التيارات الإيديولوجية الثلاثة: الدينية والقومية والليبرالية على أرض الجبهة العريضة المعادية لقوى الهيمنة والصهيونية والاستغلال من دون أن يتنازل أي منها للآخر.. إن الأفق المفتوح أمامها جميعاً هو وحدة العمل لا وحدة الفكر، ويحتاج هذا التجديد المرجو لعمل طويل وبحث نزيه ومناخ ديمقراطي، يرعى حرية الفكر والاجتهاد، ويحرس حركة الجماهير من أجل التغيرات، والتي تتخلق فيها كل هذه العناصر، وهي تؤكد أن التحليل المعرفي وحده، بعيدا عن ركائزه الاجتماعية والسياسية، ليس فحسب غير كاف لتحليل الظواهر الفكرية، ولكنه سيقودنا ايضاً إلى لا مكان.. إلى الهرب في اللغو.

□□□

وثائق

١- قرار - مرفق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب
٢- المقرارات والتوصيات الصادرة عن الندوة القومية

قـــــرار

إنَ مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ٢٢|٤|١٩٩٨م.

بعد اطلاعهما على:

- قرار مجلس وزراء العدل العرب رقم (٢٤٩) بتاريخ ٢٦|١١|١٩٩٧م.
- وقرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (٢٩٠) بتاريخ ٥|١|١٩٩٨م.
- والتوصيات الصادرة عن الاجتماع المشترك للجنتين المنبثقتين عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، والذي انعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة ١٠-١٢|٣|١٩٩٨م.
- ومشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في صيغته النهائية، والصادر عن اللجنتين الوارد ذكرهما أعلاه.

يقـــــرران:

أولا : اعتماد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بالصيغة المرفقة، ودعوة الدول الأعضاء إلى سرعة المصادقة عليها. وفقا للأنظمة المرعية فيها.

ثانيا : دعوة الدول المتعاقدة لاتخاذ مايلزم من تدابير لتحقيق مايلي في إطار قوانينها الداخلية:

١ - تشديد عقوبات الجرائم الإرهابية.

٢ - المعاقبة على الشروع في الجرائم الإرهابية بعقوبة الجريمة التامة.

٣ - تجميد ومصادرة الأدوات والأموال المتحصلة من الجرائم الإرهابية أو المستعملة فيها أو المتعلقة بها:

ثالثا : تطبيق الأحكام الأكثر تحقيقاً للتعاون القضائي والأمني وأغراض الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. إذا تعارضت أحكامها مع أحكام أي اتفاقية ثنائية بين دولتين من الدول المتعاقدة.

مرفق ٣
الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب
الصادرة عن:
مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب
القاهرة: أبريل/ نيسان ١٩٩٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

الديباجه

إن الدول العربية الموقعة:

رغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطراً على مصالحها الحيوية.

والتزاماً بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولاسيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسه التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

والتزاماً بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفاً فيها.

وتأكيداً على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

قد اتفقت على عقد هذه الاتفاقية، داعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها.

الباب الأول
تعاريف وأحكام عامة

المادة الأولى:

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها:

١ - الدول المتعاقدة:

كل دولة عضو في جامعة الدول العربية صدقت على هذه الاتفاقية، وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة.

٢ - الإرهاب:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

٣ - الجريمة الإرهابية:

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

أ - اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣م.

ب - إتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠م.

ج - اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣/٩/١٩٧١م، والبروتوكول الملحق بها والموقع في

مونتريال ١٠/٥/١٩٨٤م.

د - اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣م.

هـ - اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩م.

و - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية:

أ - لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرّر وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولايعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

ب - لا تعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية.

وفي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، لا تعد من الجرائم السياسية- ولو كانت بدافع سياسي- الجرائم الآتية:

١ - التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

٢ - التعدي على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء في أي من الدول المتعاقدة.

٣ - التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.

٤ - القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.

٥ - أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.

٦ - جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات، أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية.

الباب الثاني
أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب

الفصل الأول
في المجال الأمني

الفرع الأول
تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الثالثة:

تتعهد الدول المتعاقددة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على:

أولاً- تدابير المنع:

١- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

٢- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

٣- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار. وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى. أو إلى غيرها من الدول، إلاّ لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

٤- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

٥- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

٦- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية

والمنظمات الأقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة، وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

٧- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

٨- تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقبة بها، وذلك في حدود ماتسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثانياً- تدابير المكافحة:

١- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم.

٢- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.

٣- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.

٤- توفير مايلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.

٥- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.

الفرع الثاني

التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الرابعة:

تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي:

أولاً- تبادل المعلومات:

١- تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:

أ - أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر

والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب – وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

٢- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها، على أن تبيّن في ذلك الإخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

٣- تتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

٤- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى، بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

أ – أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

ب – أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

٥- تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

ثانياً- التحريات:

تتعهد الدول المتعاقدة، بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقاً لقوانين وأنظمة كل دولة.

ثالثاً- تبادل الخبرات:

١- تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة.

٢- تتعاون الدول المتعاقدة، في حدود إمكانياتها، على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من

الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

الفصل الثاني
في المجال القضائي

الفرع الأول
تسليم المجرمين

المادة الخامسة:

تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة:

لا يجوز التسليم في أي من الحالات التالية:

أ - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة، بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، جريمة لها صبغة سياسية.

ب - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية.

ج - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم، قد ارتكبت في إقليم الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أضرت بمصالح الدولة المتعاقدة طالبة التسليم، وكانت قوانينها تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، مالم تكن الدولة المطلوب إليها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة.

د - إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي (له قوة الأمر المقضي) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، أو لدى دولة متعاقدة ثالثة.

هـ - إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقاً لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسليم.

و - إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة المتعاقدة الطالبة من شخص لا يحمل جنسيتها، وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج إقليمه من مثل هذا الشخص.

ز - إذا صدر عفو يشمل مرتكبي هذه الجرائم لدى الدولة المتعاقدة الطالبة.

ح - إذا كان النظام القانوني للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجيز لها تسليم مواطنيها. فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الدول المتعاقدة الأخرى جريمة من الجرائم الإرهابية. إذا كان الفعل معاقباً عليه في كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة أو بعقوبة أشد، وتحدد جنسية المطلوب تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها، ويستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

المادة السابعة:

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة أو محكوماً عليه عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم، فإن تسليمه يؤجل لحين التصرف في التحقيق أو انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة، ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتاً للتحقيق معه أو محاكمته، بشرط إعادته للدولة التي سلمته قبل تنفيذ العقوبة عليه في الدولة طالبة التسليم.

المادة الثامنة:

لغرض تسليم مرتكبي الجرائم، بموجب هذه الاتفاقية لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف في التكييف القانوني للجريمة، جناية كانت أو جنحة، أو بالعقوبة المقررة لها، بشرط أن تكون معاقباً عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة أشد.

الفرع الثاني

الإنابة القضائية

المادة التاسعة:

لكل دولة متعاقدة أن تطلب إلى أية دولة أخرى متعاقدة، القيام في إقليمها نيابة عنها، بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة:

أ - سماع شهادة الشهود والأقوال التي تؤخذ على سبيل الاستدلال.

ب - تبليغ الوثائق القضائية.

ج - تنفيذ عمليات التفتيش والحجز.

د - إجراء المعاينة وفحص الأشياء.

هـ - الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة، أو نسخ مصدقة منها.

المادة العاشرة:

تلتزم كل من الدول المتعاقدة، بتنفيذ الإنابات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز لها رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين:

أ – إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل اتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة.

ب – إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة الدولة المكلفة بتنفيذه أو بأمنها أو بالنظام العام فيها.

المادة الحادية عشرة:

ينفَّذ طلب الإنابة وفقاً لأحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب إليها التنفيذ، وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال إجراءات التحقيق والتتبع القضائي الجاري لديها في نفس الموضوع، أو زوال الأسباب القهرية التي دعت للتأجيل، على أن يتم إشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل.

المادة الثانية عشرة:

أ – يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، الأثر القانوني ذاته، كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الدولة طالبة الإنابة.

ب – لا يجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الإنابة إلا في نطاق ما صدرت الإنابة بشأنه.

الفرع الثالث

التعاون القضائي

المادة الثالثة عشرة:

تقدم كل دولة متعاقدة للدول الأخرى المساعدة الممكنة واللازمة للتحقيقات أو إجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الإرهابية.

المادة الرابعة عشرة:

أ – إذا انعقد الاختصاص القضائي لإحدى الدول المتعاقدة بمحاكمة متهم عن جريمة إرهابية، فيجوز لهذه الدولة أن تطلب إلى الدولة التي يوجد المتهم في إقليمها محاكمته عن هذه الجريمة، شريطة موافقة هذه الدولة وأن تكون الجريمة معاقباً عليها في دولة المحاكمة بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة واحدة أو بعقوبة أخرى أشد، وتقوم الدولة الطالبة في هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها بجميع التحقيقات والوثائق والأدلة الخاصة بالجريمة.

ب - يجري التحقيق أو المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة أو الوقائع التي أسندتها الدولة الطالبة إلى المتهم، وفقاً لأحكام وإجراءات قانون دولة المحاكمة.

المادة الخامسة عشرة:

يترتب على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة، وفقاً للبند (أ) من المادة السابقة، وقف إجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محاكمته، وذلك باستثناء ما تستلزمه مقتضيات التعاون أو المساعدة أو الإنابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة.

المادة السادسةعشرة:

أ - تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين -الطالبة أو التي تجري فيها المحاكمة- لقانون الدولة التي يتم فيها الإجراء، وتكون لها الحجية المقررة في هذا القانون.

ب - لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلبت محاكمته إلا إذا امتنعت الدولة المطلوب إليها عن إجراء محاكمته.

ج - وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة المطلوب إليها المحاكمة، بإخطار الدولة الطالبة، بما اتخذته بشأن طلب إجراء المحاكمة، كما تلتزم بإخطارها بنتيجة التحقيقات، أو المحاكمة التي تجريها.

المادة السابعة عشرة:

للدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة، اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي يقررها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي تسبق وصول طلب المحاكمة إليها أو بعده.

المادة الثامنة عشرة:

لا يترتب على نقل الاختصاص بالمحاكمة المساس بحقوق المتضرر من الجريمة. ويكون له اللجوء إلى قضاء الدولة الطالبة أو دولة المحاكمة في المطالبة بحقوقه المدنية الناشئة عن الجريمة.

الفرع الرابع

الأشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة والناتجة عن ضبطها

المادة التاسعة عشرة:

أ - إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه، تلتزم أي من الدول المتعاقدة بضبط وتسليم الأشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية، أو المستعملة فيها، أو

المتعلقة بها، للدولة الطالبة سواء وجدت في حيازة الشخص المطلوب تسليمه، أو لدى الغير.

ب- تسليم الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة، ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه، بسبب هربه أو وفاته أو لأي سبب آخر، وذلك بعد التحقق من أن تلك الأشياء متعلقة بالجريمة الإرهابية.

ج - لا تخلّ أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أي من الدول المتعاقدة أو حسن النية من الغير على الأشياء أو العائدات المذكورة.

المادة العشرون:

للدولة المطلوب إليها تسليم الأشياء والعائدات، اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها، ولها أيضاً أن تحتفظ مؤقتاً بهذه الأشياء أو العائدات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها، أو أن تسلمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب.

الفرع الخامس (تبادل الأدلة)

المادة الحادية والعشرون:

تتعهد الدول المتعاقدة، بفحص الأدلة والآثار الناتجة عن أية جريمة إرهابية تقع على إقليمها ضد دولة متعاقدة أخرى بواسطة أجهزتها المختصة، ولها الاستعانة بأية دولة متعاقدة أخرى في ذلك. وتلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الأدلة والآثار وإثبات دلالتها القانونية، ولها وحدها الحق في تزويد الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها بالنتيجة متى طلبت ذلك، ولا يحق للدولة أو الدول المستعان بها إخطار أية دولة بذلك.

الباب الثالث

آليات تنفيذ القانون

الفصل الأول

إجراءات التسليم

المادة الثانية والعشرون:

يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة في الدولة المتعاقدة مباشرة، أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها، أو بالطريق الدبلوماسي.

المادة الثالثة والعشرون:

يقدم طلب التسليم كتابة مصحوباً بما يلي:

أ - أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة، صادرة طبقاً للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم.

ب - بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني، مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.

ج - أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته وهويته.

المادة الرابعة والعشرون:

١ - للسلطات القضائية في الدولة الطالبة، أن تطلب من الدولة المطلوب إليها - بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية - حبس (توقيف) الشخص احتياطياً إلى حين وصول طلب التسليم.

٢ - ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب إليها التسليم أن تحبس (توقف) الشخص المطلوب احتياطيا، وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوباً بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة، فلا يجوز حبس (توقيف) الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ إلقاء القبض عليه.

المادة الخامسة والعشرون:

على الدولة الطالبة؛ أن ترسل طلباً مصحوباً بالمستندات المبينة في المادة الثالثة والعشرون من هذه الاتفاقية، وإذا تبينت الدولة المطلوب إليها التسليم سلامة الطلب. تتولى السلطات المختصة فيها تنفيذه طبقاً لتشريعها، على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما اتخذ بشأن طلبها.

المادة السادسة والعشرون:

١ - في جميع الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي ستين يوما من تاريخ القبض.

٢ - يجوز الإفراج المؤقت خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة، على أن تتخذ الدولة المطلوب إليها التسليم التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب.

٣ - لا يحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك.

المادة السابعة والعشرون:

إذا رأت الدولة المطلوب إليها التسليم حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقّق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل، تخطر بذلك الدولة الطالبة، وتحدد لها موعداً لاستكمال هذه الإيضاحات.

المادة الثامنة والعشرون:

إذا تلقت الدولة المطلوب إليها عدة طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن ذات الأفعال أو عن أفعال مختلفة، فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات مراعية كافة الظروف، وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق، وتاريخ وصول الطلبات، ودرجة خطورة الجرائم، والمكان الذي ارتكبت فيه.

الفصل الثاني

إجراءات الإنابة القضائية

المادة التاسعة والعشرون:

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية:

(أ) الجهة المختصة الصادر عنها الطلب.

(ب) موضوع الطلب وسببه.

(ج) تحديد هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.

(د) بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها، وتكييفها القانوني، والعقوبة المقررة على مقارفتها، وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها، بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

المادة الثلاثون:

١- يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، ويعاد بنفس الطريق.

٢- في حالة الاستعجال، يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطات القضائية في الدولة الطالبة، إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها. وترسل صورة من هذه الإنابة القضائية في نفس الوقت، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، وتعاد الإنابة القضائية مصحوبة بالأوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق.

٣- يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية، إلى الجهة

المختصة في الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة.

المادة الحادية والثلاثون:

يتعيّن أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات المصاحبة لها موقعاً عليها ومختومة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها، وتعفى هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي قد يتطلبها تشريع الدولة المطلوب إليها.

المادة الثانية والثلاثون:

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة بمباشرته، تعيّن عليها إحالته تلقائياً إلى الجهة المختصة في دولتها، وفي حالة ما إذا أرسل الطلب بالطريق المباشر، فإنها تحيط الدولة الطالبة علماً بنفس الطريق.

المادة الثالثة والثلاثون:

كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسبباً

الفصل الثالث

إجراءات حماية الشهود والخبراء

المادة الرابعة والثلاثون:

إذا قدرت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة، فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلبها، ويتعيّن أن يشتمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريبي بمبلغ التعويض ونفقات السفر والإقامة وعلى تعهدها بدفعها، وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور، وبإحاطة الدولة الطالبة بالجواب.

المادة الخامسة والثلاثون:

١- لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوي على إكراه قبل الشاهد أو الخبير الذي لم يمتثل للتكليف بالحضور، ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التخلف.

٢- إذا حضر الشاهد أو الخبير طواعية إلى إقليم الدولة الطالبة، فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلي لهذه الدولة.

المادة السادسة والثلاثون:

١- لا يجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لأقليم الدولة المطلوب إليها،

وذلك أيا كانت جنسيته، طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.

٢- لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريته في إقليم الدولة الطالبة أي شاهد أو خبير -أياً كانت جنسيته- يحضر أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور، وسابقة على مغادرته أراضي الدولة المطلوب إليها.

٣- تنقضي الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بقي الشاهد أو الخبير المطلوب في إقليم الدولة الطالبة ثلاثين يوماً متعاقبة، بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية، أو إذا عاد إلى إقليم الدولة الطالبة بعد مغادرته.

المادة السابعة والثلاثون:

١- تتعهد الدولة الطالبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أية علانية تؤدي إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر الناتج عن الادلاء بشهادته أو بخبرته، وعلى الأخص:

أ - كفالة سرية تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة الطالبة، ووسيلة ذلك.

ب - كفالة سرية محل إقامته وتنقلاته وأماكن تواجده.

ج - كفالة سرية أقواله ومعلوماته التي يدلي بها أمام السلطات القضائية المختصة.

٢ - تتعهد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته، وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع المخاطر المتوقعة.

المادة الثامنة والثلاثون:

١- إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة الطالبة محبوساً في الدولة المطلوب إليها، فيجري نقله مؤقتا إلى المكان الذي ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماع شهادته أو خبرته فيها، وذلك بالشروط وفي المواعيد التي تحددها الدولة المطلوب إليها، ويجوز رفض النقل:

أ - إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس.

ب - إذا كان وجوده ضرورياً من أجل إجراءات جنائية تتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها.

ج - إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه.

د - إذا كانت هناك اعتبارات تحول دون نقله.

٢- يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوساً في إقليم الدولة الطالبة إلى حين إعادته إلى الدولة المطلوب إليها، مالم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه.

الباب الرابع

أحكام ختامية

المادة التاسعة والثلاثون:

تكون هذه الاتفاقية محلاً للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار، وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.

المادة الأربعون:

١- تسري هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية.

٢- لا تنفذ هذه الاتفاقية بحق أية دولة عربية أخرى، إلا بعد إيداع وثيقة التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها لدى الأمانة العامة للجامعة، ومضي ثلاثين يوما من تاريخ الإيداع.

المادة الحادية والأربعون:

لا يجوز لأي دولة من الدول المتعاقدة، أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة أو ضمناً على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها.

المادة الثانية والأربعون:

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية، إلا بناء على طلب كتابي، ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

يرتب الانسحاب أثره بعد مضي ستة شهور من تاريخ إرسال الطلب، إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

وتظل أحكام هذه الاتفاقية نافذة في شأن الطلبات التي قدمت قبل انقضاء هذه المدة.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة /جمهورية مصر العربية في ٢٥/١٢/١٤١٨ هـ، الموافق ٢٢/٤/١٩٩٨م، من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ونسخة مطابقة للأصل تحفظ بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتسلم كذلك نسخة مطابقة للأصل لكل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها.

وإثباتاً لما تقدم، قام أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والعدل العرب، بتوقيع هذه الاتفاقية، نيابة عن دولهم.

التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

م	الدولة	الاسم	الصفة	التوقيع
١	المملكة الاردنية الهاشمية	معالى الفريق نذير أحمد رشيد	وزير الداخلية	
	المملكة الاردنية الهاشمية	معالى السيد رياض الشكعه	وزير العدل	
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة	معالى الفريق الركن الدكتور محمد بن سعيد البادي	وزير الداخلية	
		معالى السيد محمد بن نخيرة الظاهري	وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.	
٣	دولة البحرين	معالى الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة	وزير الداخلية	
		معالى الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد ال خليفة	وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية (نيابة عن وزير العدل).	
٤	الجمهورية التونسية	معالى السيد علي الشاوش	وزير الداخلية	
		معالى السيد عبد الله القلال	وزير العدل	
٥	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالى السيد مصطفى بن منصور	وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	
		معالى السيد محمد أدمي	وزير العدل	
٦	جمهورية جيبوتى	معالى السيد ادريس حربى فرح	وزير الداخلية واللامركزية	
		سعادة السفير محمد على يوسف	المندوب الدائم لدي الجامعة (نيابة عن وزير العدل).	
٧	المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكى الأمير نايف بن عبد العزيز	وزير الداخلية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب	
		معالى الدكتور الشيخ عبد الله بن محمد بن إبراهيم ال الشيخ	وزير العدل	
٨	جمهورية السودان	معالى اللواء الركن مهندس عبد الرحيم محمد حسين	وزير الداخلية	
		معالى السيد علي محمد عثمان ياسين	وزير العدل	

٩	الجمهورية العربية السورية	معالى الدكتور محمد حربه	وزير الداخلية	
		معالى السيد حسين حسون	وزير العدل	
١٠	جمهورية الصومال			
		سعادة السفير عبد الله حسن محمود	المندوب الدائم لدي الجامعة (نيابة عن وزير العدل).	
١١	جمهورية العراق	معالى السيد محمد زمام عبد الرزاق السعدون	وزير الداخلية	
		معالى السيد شبيب لازم المالكي	وزير العدل	
١٢	سلطنة عمان	معالى السيد علي بن حمود البوسعيدي	وزير الداخلية	
		معالى الشيخ محمد بن عبد الله بن زاهر الهنائي	وزير العدل	
١٣	دولة فلسطين	معالى السيد فريح مصطفى أبو مدّين	وزير العدل ويمثل دولة فلسطين في مجلس وزراء الداخلية العرب	
١٤	دولة قطر	سمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني ينوب عنه معالى الشيخ محمد بن خالد آل ثاني	رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدولة عضو مجلس الوزراء	
		معالى السيد وزير العدل		
		ينوب عنه معالى السيد أحمد بن عبد الله آل محمود	وزير الدولة للشؤون الخارجية	
١٥	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	معالى السيد نور الدين برهان	رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن والإعلام.	
		سعادة السيد سيد حسن شيخ صالح	النائب الأول للمندوب الدائم لدي الجامعة (نيابة عن وزير العدل).	
١٦	دولة الكويت	معالى الشيخ محمد الخالد الصباح	وزير الداخلية	

		معالي السيد أحمد خالد الكلبب	وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الإسلامية	
١٧	الجمهورية اللبنانية	دولة الرئيس ميشال المر	نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية	
		معالي الدكتور بهيج طباره	وزير العدل	
١٨	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية العظمى	معالى السيد محمد محمود الحجازي	أمين اللجنة الشعبية العامة للامن العام	
		معالى السيد محمد أبو القاسم الزوي	أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل	
١٩	جمهورية مصر العربية	معالى اللواء حبيب إبراهيم العادلي	وزير الداخلية	
		معالى السيد المستشار فاروق سيف النصر	وزير العدل	
٢٠	المملكة المغربية	معالى السيد ادريس البصري	وزير الدولة فى الداخلية	
		معالى الأستاذ الدكتور عمر عزيمان	وزير العدل	
٢١	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالى العقيد أحمد ولد منبه	وزير الداخلية والبريد والمواصلات	
		معالى السيد محمد الأمين ولد احمد	وزير العدل	
٢٢	الجمهورية اليمنية	معالى اللواء الركن الدكتور حسين محمد عرب	وزير الداخلية	
		معالى السيد اسماعيل أحمد الوزير	وزير العدل	

□□□

المقررات والتوصيات
الصادرة عن الندوة القومية
حول الوحدة العربية في ضوء مشروع الاتحاد العربي
القاهرة- جمهورية مصر العربية ١٤-١٦/٣/١٩٩٨

بدعوة من ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، وبتنظيم مشترك مع جامعة الدول العربية، وبمشاركة فعالة من لجنة التنسيق المصرية، انعقدت بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية **الندوة القومية حول الوحدة العربية في ضوء مشروع الاتحاد العربي وذلك في الفترة مابين ١٤-١٦/٣/١٩٩٨**. وقد شارك في أعمال هذه الندوة ما يزيد على (٢٠٠) مئتي شخصية عربية من المفكرين والقيادات السياسية والشعبية من مختلف البلدان العربية، بالإضافة إلى حشد كبير من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء العربية والأجنبية. افتتحت الندوة بكلمات من ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس لجنة التنسيق والمتابعة القومية لملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، ورئيس لجنة التنسيق المصرية. ثم شرعت الندوة في مباشرة أعمالها من خلال حوار حر ديمقراطي معمق تناول مختلف جوانب الموضوع كما جاء في محاور الندوة، ابتدأ بتناول الوحدة العربية في سياقها التاريخي بما احتوت عليه من إيجابيات وما واجهها من مشاكل وتحديات بهدف استخلاص الدروس التي يتعين مراعاتها في السعي من أجل الوحدة المنشودة، كما استعرض المشاركون الوضع العربي الراهن في ظل المتغيرات الدولية وما يواجهه من تحديات قومية في مواجهة المشروع الوحدوي، ومن ثم انتقل المشاركون إلى مناقشة واقع الجامعة العربية ودورها في ظل هذه المتغيرات العربية والدولية، وأهمية العمل على تطويرها بما يمكنها من تحقيق الآمال المعقودة عليها على طريق الوحدة العربية الشاملة. ثم انتقلت الندوة إلى مناقشة ودراسة مشروع الاتحاد العربي المقدم من الأخ القائد **العقيد معمر القذافي** إلى القمة العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٦ التي أحالته إلى مجلس الجامعة بعد الموافقة المبدئية عليه استعداداً لعرضه إلى القمة العربية القادمة. وإذ يؤكد المشاركون على أهمية إقامة الوحدة العربية الشاملة التي تنتفي فيها الدولة القطرية والتي تحقق طموحات وآمال الجماهير العربية في الحرية والتقدم، وتصون حقوق المواطن العربي السياسية والمدنية والاجتماعية. إلا أنهم وأمام معطيات الواقع الراهن المتمثلة في ترسخ الدولة القطرية والتدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية والمخاطر المتنامية للمشروع التوسعي الصهيوني المدعوم من الإمبريالية العالمية، يرون في مشروع الاتحاد

العربي خطوة أولية عملية ممكنة التحقيق تساعد على وقف التدهور تمهيداً للخروج من المأزق الراهن، ويمكن البناء عليها وصولاً إلى الهدف المأمول في الوحدة العربية الشاملة.

لكن إعمال مشروع هذا الاتحاد لا يزال يواجه العديد من المشاكل والعراقيل والعوائق التي يتعين العمل على تذليلها بمختلف وسائل الضغط الشعبي لأقراره. وبهذا الخصوص يقدر المشاركون قرار المؤتمر البرلماني العربي بالموافقة على مشروع الاتحاد العربي ويطالبون البرلمانات العربية بمواصلة العمل للتصديق عليه. كما يطالبون الأحزاب والقوى السياسية والاتحادات والمنظمات القومية العربية بتنظيم الفعاليات المختلفة بغية التعريف بمشروع الاتحاد في الأوساط الشعبية العربية، وتنمية الوعي بأهدافه، والمطالبة بإنجازه على أرض الواقع. كما يطلب المشاركون من لجنة التنسيق والمتابعة القومية متابعة ما تعرضت له الندوة في شأن أهمية الحفاظ على حقوق المواطن العربي وحرياته الأساسية في مواجهة حالات القمع الرسمي العربي، ودراسة إمكانية قيام البرلمان الشعبي العربي الذي يأخذ بالاعتبار الواقع الديمغرافي العربي.

وبعد ذلك انتقل المشاركون إلى مناقشة دور الحركة الشعبية العربية في صنع الوحدة العربية الشاملة، وفي الدفاع عن القضايا المصيرية للامة العربية، حيث دعت الندوة إلى تفعيل دور هذه الحركة والسعي لإنهاء الخلافات بين أطرافها، وتحقيق المصالحة العربية، وتعزيز صلات الأخوة والمصالح المشتركة بين البلدان العربية. ودعم المقاومة العربية في فلسطين وجنوب لبنان والجولان، والعمل على الرفع الفوري للحصارات المفروضة على العراق والجماهيرية والسودان، والتصدي لمختلف التهديدات والتحديات التي تواجه الأمة في أقطارها المختلفة. ولأجل تحقيق ما تقدم فإن هذه الندوة تؤكد على أهمية تطوير وتوسيع دائرة عمل المنظمات والاتحادات والنقابات المهنية العربية، ومؤسسات المجتمع المدني، بامتلاكها لوسائل الفعل والتأثير وفي مقدمتها الصحف والنشرات والإذاعات المرئية والمسموعة. وتأسيساً على ما تقدم فإن المشاركين ينبهون إلى المخاطر التي تواجه الوحدويين والمناضلين العرب، الذين يتعرضون لمختلف أشكال القمع ويعانون من الاعتقال والمحاكمات غير العادلة، ويطالبون بالإفراج الفوري عنهم لتمكينهم من مواصلة نضالهم لتحقيق طموحات أمتهم.

وفي ختام أعمال الندوة عبر المشاركون عن تقديرهم وشكرهم لمصر رئيساً وحكومة وشعبا على مالقوه من حسن استقبال ورعاية. وقد أصدرت الندوة المقررات والتوصيات التالية:

أولاً: المقررات

١-التأكيد على أن الوحدة العربية هدف إستراتيجي تناضل من أجل تحقيقه القوى الفكرية والسياسية العربية كافة، وتعمل من أجله بالسبل والوسائل السلمية الممكنة. وعلى دور الجماهير العربية في تحقيقه، وتدعو إلى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدان العربية، خاصة ما يتعلق منها بالتكامل الاقتصادي والمعرفي وتشجيع أشكال التقارب بينهما كافة.

٢-تبني مشروع الاتحاد العربي خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات الواردة حوله كافة.

٣-وضع مشروع الاتحاد العربي في متناول القوى الشعبية العربية كافة من أجل الحوار حوله وتحليله وتطويره ونشره للوصول إلى صيغة وحدوية متكاملة.

٤-التأكيد على الديمقراطية ومطالب توفير الحريات العامة وحقوق المواطن العربي توفر مناخا عاما إيجابيا وأساسيا للوصول إلى الأهداف الوحدوية المشتركة، والدعوة لفتح حوار شامل حولها للوصول إلى مفهوم مشترك لها وصيغة عملية مناسبة لتحقيقها والدعوة لتنمية مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها.

ثانياً: التوصيات

١-تأسيس الوعي بأهمية بناء الوحدة العربية على الأسس القيمية والثقافية والاجتماعية المشتركة من دون التفريط بالأبعاد الاقتصادية والمصلحية التي تظل عاملا أساسيا لبناء العمل الوحدوي.

٢-التصدي للمؤتمرات الأجنبية التي تستهدف وجود الأمة العربية ووحدتها وتقدمها.

٣-إقامة الندوات واللقاءات والحوارات الفكرية والسياسية في أنحاء الوطن العربي كافة للتعريف بمشروع الاتحاد العربي ومناقشته، وتوسيع دائرة الإلمام والاهتمام به.

٤- مقاطعة البضائع والسلع الصهيونية والأمريكية، وتشجيع سياسات التكامل العربي والاعتماد على الذات بما يحقق الاستقلال الحقيقي للأمة العربية.

٥-توحيد المناهج التعلمية والتربوية بوصفه مدخلا مهما للعمل الوحدوي المشترك والتأكيد على أهمية البعد الاجتماعي للوحدة.

٦-الدعوة لإطلاق سراح معتقلي الرأي كافة بالوطن العربي خصوصا المناضلين في سبيل قضايا الأمة العربية.

٧-التأكيد على مفهوم التكامل بين الإسلام والعروبة والابتعاد عن إثارة التعارض والتناقض بينهما.

٨-الاهتمام باللغة العربية والعمل على حمايتها في وجه محاولة الابعاد والتهميش باعتبارها مقوماً رئيسا من مقومات الوحدة العربية المنشودة ولغة علم قادرة على استيعاب معطيات العصر.

٩- تشجيع البحث العلمي في الأقطار العربية، واعتباره أولوية في العمل العربي الوحدوي، ومضاعفة الإنفاق عليه والتوسع في إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة، ودور النشر الملتزمة للثقافة القومية والوحدة العربية.

١٠- العمل على إيجاد البدائل الإعلامية المناسبة من صحف ومجلات وإذاعات وفضائيات للتبشير بالوحدة العربية ومقاومة الدعاوى الإقليمية والقطرية المضادة لها.

١١- كشف وتعرية المخططات الأجنبية التي تتستر وراء المناشط الإنسانية والمساعدات الإغاثية في الساحة العربية، والعمل على إيجاد البدائل العربية الذاتية والصديقة لها.

١٢-تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية مع التركيز على الاقتصادية والتجارية منها، وتأكيد أهمية التكامل القطري- القومي في إطار إستراتيجية تنموية عربية شاملة.

١٣- تنمية الأهداف والغايات المشتركة بين فصائل القوى الشعبية العربية في ظل حوار ديمقراطي حر، وتجنب كل مايثير النزاع والخلاف.

١٤-تشجيع المصالحة العربية العربية رسمياً وتشكيل لجان شعبية تسعى لهذا الغرض وتبادر بنزع أسباب التوتر والفتنة كيفما ظهرت.

١٥- دعوة الحركة الشعبية العربية لتطوير أداتها وتفعيل أدوارها واعتماد الديمقراطية أسلوبا داخلها.

١٦- توجيه هذه المقررات والتوصيات إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية.

الندوة القومية.

حول الوحدة العربية في ضوء مشروع الاتحاد العربي

١٤-١٦/٤/١٩٩٨.

□□□

الفكر السياسي

AL-FEKR AS-SIYASI

العنوان

دمشق - اتحاد الكتاب العرب
ص.ب ٣٢٣٠ فاكس ٦١١٧٢٤٤

Address

Arab Writers union
in Damascus

الإشتراك السنوي

داخل القطر :
للأفراد ٢٥٠ ل.س .
للمؤسسات ٤٠٠ ل.س
الأقطار العربية :
للأفراد : ٤٥٠ ل.س أو ١٠ $
للمؤسسات ٩٠٠ ل.س أو ٢٠$
خارج الوطن العربي:
للأفراد ٧٥٠ ل.س أو ١٥ $
للمؤسسات ١٢٥٠ ل.س أو ٢٥$

Annual Subscription Information			
	In Syria	In The Arab world	Abroad
Individual	250,00 S.P.	450.00 S.P or 10.00 U.S.D	750.00 S.P. or 15.00 U.S.D
Inshtitutional	400,00 S.P.	900.00 S.P or 20.00 U.S.D	1250.00 S.P. or 25.00 U.S.D

سعر العدد : ١٠٠ ل.س ■ لبنان ٥٠٠٠ ل.ل ■ الأردن ٢ دينار ■ العراق ٦ دينار ■ الكويت ٢ دينار ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٠ درهم ■ البحرين ٢ دينار ■ قطر ٢٠ ريال ■ السعودية ٢٠ ريال ■ عُمان ٢ ريال ■ اليمن ١٥٠٠ ريال ■ مصر ٨ جنيهات ■ السودان ٦٠٠ جنيه ■ الصومال ١٠٠ شلناً ■ ليبيا ٤ دينار ■ الجزائر ٣٠ دينار ■ تونس ٢ دينار ■ المغرب ٣٠ درهم ■ موريتانيا ٣٠٠ أوقية ■ تركيا ٢٠٠٠ليرة ■ قبرص ٤ جنيه ■ فرنسا ٤٠ فرنكاً ■ ألمانيا ١٢ مارك ■ إيطاليا ٨٠٠٠ لير ■ بريطانيا ٤ جنيه ■ هولندا ٢٠ فلورن ■ النمسا ٨٠شلناً ■ كندا ١٢دولار ■ الولايات المتحدة الأمريكية ٨دولار ■ اليونان ٤٠٠ دراخمة ■ اسبانيا ٨٠٠ بيزيتا